

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

المملكة العربية السعودية

وزارة التعليم العالي

جامعة أم القرى

كلية اللغة العربية

نموذج رقم : (٨)

إجازة أطروحة علمية في صيغتها النهائية بعد إجراء التعديلات :

الاسم الرباعي : معاذ بن محمد بن عبد الله الحوي : الرقم الجامعي : (٤١٩٨٤٤٠٣)

كلية : اللغة العربية قسم : الدراسات العليا العربية فرع : اللغة العربية

الأطروحة مقدمة لنيل درجة : ماجستير في تخصص : النحو والصرف

عنوان الأطروحة : شرح المجزوءية لعلي بن محمد الأبيدي ، بـ سرائر

منه أورد بـ الاستناد إلى طبعه ، تصحيح النص في نسخة دراهم وكشف


أحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين، وعلى آله وصحبه أجمعين ؛ وبعد :

فبعد إجراء التصويبات المطلوبة التي أوصت بها اللجنة التي ناقشت هذه الأطروحة

بتاريخ : ١٤٤٢/٧/١٢ هـ ، توصي اللجنة بإجازتها في صيغتها النهائية المرفقة

والله الموفق ،،،،

أعضاء اللجنة :

المناقش الخارجي : 

التوقيع : 

يعتمد : رئيس قسم الدراسات العليا العربية

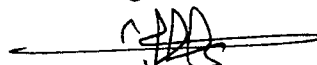
أ.د : سليمان بن إبراهيم العايد

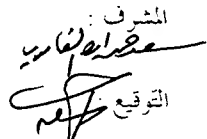
التوقيع :

المناقش الداخلي :

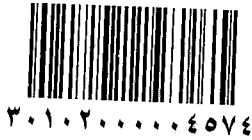
د/علاء محمد العيمين

التوقيع :



المشرف : 

التوقيع :



المملكة العربية السعودية

وزارة التعليم العالي

جامعة أم القرى

كلية اللغة العربية

قسم الدراسات العليا

فرع اللغة

٠٠٥٣٤٠

شرح الجزوليّة

أبي الحسن علي بن محمد الأبيّذي

٦١٣-٦٨٠هـ

السفر الثاني

من أوّل باب الاستثناء إلى آخر باب تخفيف الهمزة

دراسة وتحقيق

رسالة ماجستير

إعداد

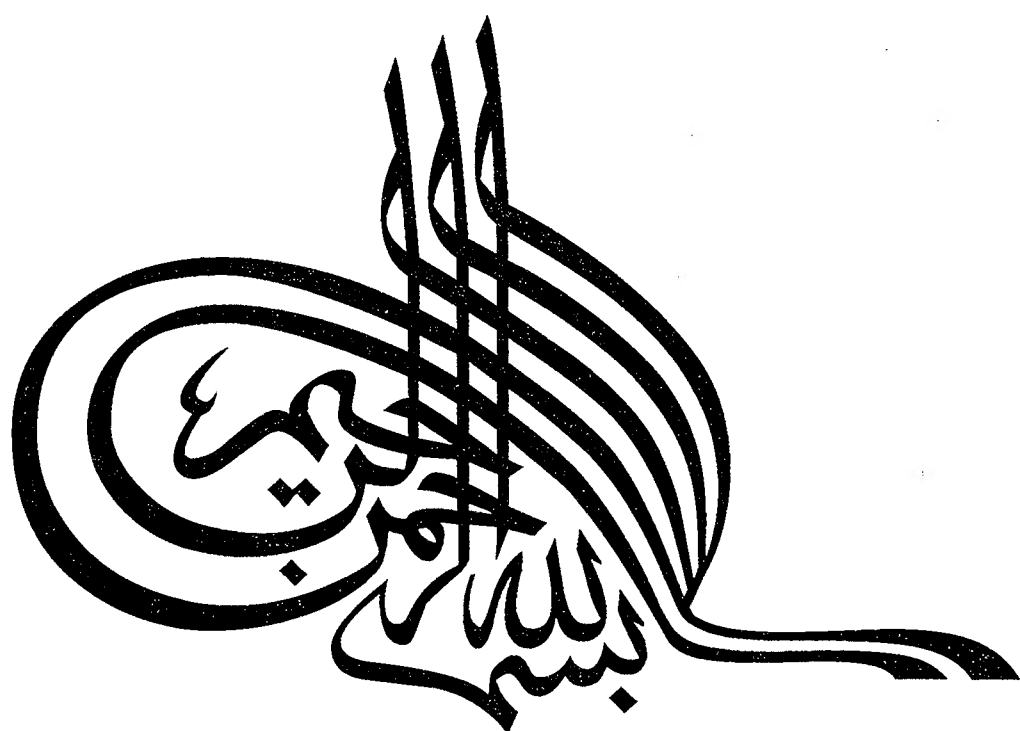
معتاد بن معتق بن عاقل الحربي

٣ - ٨٤٤٠ - ٤١٩

إشراف الدكتور

سعد بن حمدان الغامديّ

١٤٢٣/١٤٢٤ هـ



ملخص الرسالة

شرح الجزئية لأبي الحسن علي بن محمد الأَبْذِيّ ، السفر الثاني،
من أول باب الاستثناء إلى آخر باب تخفيف الهمزة دراسة وتحقيق.
معتاد بن معتق بن عاقل الحربي .

مختار الرسالة

اسم الباحث

الدرجة

خطة الموضوع

الماجستير .

ينقسم البحث إلى قسمين :

القسم الأول (الدراسة) وتشتمل على ثلاثة مباحث :

المبحث الأول : التعريف بالأَبْذِيّ : (اسمه - عصره - مولده -
شيوخه - تلاميذه - آثاره - وفاته) .

المبحث الثاني : التعريف بالجزئية : (مؤلفها - تسمياتها -
أسلوبها - شراحها) .

المبحث الثالث : شرح الجزئية للأَبْذِيّ : (توثيق نسبته -
طريقته في تناول الأبواب - أسلوبه - مصادره - شواهد -
موقفه من بعض المتقدمين - استدراكاته على الجزولي - قيمة
الكتاب العلمية) .

القسم الثاني :- يتضمن النص المحقق مسبوقاً بالمنهج الذي سرت
عليه في التحقيق ، ووصف لنسخ الكتاب ، ومتلواً بالفهارس الفنية
وثبت المراجع .

خدمة التراث العربي .

هدف الدراسة

النحو العربي .

موضوع الرسالة

الاستثناء - النفي بلا - التمييز - الإغراء في الجمل - التصغير -
ألف الوصل والقطع - النسب - البناء - أحكام الألف في الآخر
- تخفيف الهمزة .

أبواب الرسالة

وصول نصوص من كتب مفقودة لم تصل إلينا ، إثراء مادة
الخلاص النحوي ، وصول آراء وأقوال لعلماء لم تصلنا مصنفاتهم .

النتائج

والتوصيات

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة

الحمد لله الذي علّم بالقلم ، علّم الإنسان ما لم يعلم ، والصلاة والسلام على المبعوث رحمة للعالمين محمد بن عبد الله أفصح العرب أجمعين .

أمّا بعد .. فلقد شرف الله هذه اللغة بالقرآن ، الذي زادها رفعة في الفصاحة والبيان ، وجعلت علومها في خدمة آيات الفرقان ، وحظيت بالاهتمام على مرّ العصور والأزمان .

ولقد بذل سلفنا في خدمة لغة القرآن جهوداً لا تُنسى ، وخلفوا لنا تراثاً لا يُحصى . وعلى نهج السلف سار الخلف ، فهؤلاء المحققون يخرجون هذا التراث من خزائنه ، وينفضون عنه ما علّق به من غبار الزمن ، ويقدمونه للقارئ على خير حال . وعلى نهجهم نسير ومنهم نتعلم .

ومن بين هذه الخزائن الضخمة وقع اختياري على كتاب "شرح الجزولية للأبدي" والفضل يعود بعد الله سبحانه إلى إستاذي الفاضل الدكتور سعد الغامدي ، فمهما قلت ومهما كتبت لن أنصفه .

ولشرح الجزولية للأبدي أهمية كبيرة ، وهي عائدة إلى ثلاثة أمور :
أولها - أهمية الجزولية نفسها فهي وإن كانت صغيرة الحجم إلا أنّها كثيرة العلم ، مستعصية على الفهم ، مشتملة على لباب الأدب .

أمّا ثانيها - فهو أنّ هذا الشرح من أهم شروح الجزولية وأوسعها ، فقد اتسع للكثير مما يمكن أن يقال في أبواب النحو والصرف المختلفة ، فهو بحق موسوعة نحوية امتلأت بآراء العلماء وتوجيهاتهم وخلافاتهم .

أمّا ثالثها - فهو علم الأبدي ومكانته فقد كان نحويًا ماهرًا متقدّمًا في علم العربية ، وباجتماع هذه الأمور الثلاثة وغيرها أصبح لهذا المؤلف مكانة أسمى وأهمية لا تخفى .
أمّا خطة البحث فقد قسمته قسمين ؛ (قسم للدراسة ، وقسم للنص المحقق)

القسم الأول : الدراسة وتشتمل على ثلاثة مباحث :

المبحث الأول : ويتضمن التعريف بالأبدي ، اسمه ، ومولده ، وعصره ، وشيوخه ، وتلاميذه ، وآثاره العلمية ، ووفاته.

المبحث الثاني : التعريف بالجزولية ، مؤلفها ، وتسمياتها ، وأسلوبها ، وشرائحها .

المبحث الثالث : (شرح الجزولية للأبدي) ويشتمل على : توثيق نسبته ، وطريقته في تناول الأبواب ، وأسلوبه ، ومصادره ، وشواهد ، وموقفه من بعض المتقدمين ، واستدراكاته على الجزولي ، وقيمة الكتاب العلمية .

أمّا القسم الثاني : فيتضمن النص المحقق من شرح الجزولية للأبدي ، من أول باب الاستثناء إلى آخر باب تخفيف الهمة مسبوقاً بالمنهج الذي سرت عليه في التحقيق ووصف لنسختي الكتاب ، ومتلوّاً بالفهارس الفنية وثبت المراجع .

والحمد لله أولاً وآخراً فهو أهل الحمد والثناء ، وكذلك أكرر الشكر لإستاذي الدكتور سعد بن حمدان الغامدي على ما بذله من جهد ووقت .

كما أشكر المسؤولين في كلية اللغة العربية على ما قدّموه لي ولزملائي ، فجزاهم الله عنا خيراً ، وصلى الله وسلم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه.

القسم الأول : الدراسة :

المبحث الأول : الأبدي :

اسمه :

هو عليّ بن محمد بن محمد بن عبد الرحمن كما في كتاب الذيل والتكملة ^١ ، وإشارة التعيين ^٢ والوافي بالوفيات ^٣ ، وأعيان العصر ^٤ ، وذيل مشته النسبة ^٥ ، والبلغة ^٦ ، وتحفة الأريب ^٧ ودرّة المجال ^٨ .

وفي أول شرح الجزولية له ^٩ وفي صلة الصلة ^{١٠} اسمه عليّ بن محمد بن عبد الرحمن . وفي بغية الوعاة ^{١١} عليّ بن محمد بن محمد بن عبد الرحيم .

كنيته وألقابه:

يكنى بأبي الحسن ، ويُلقب بالحُشَنِّي نسبة إلى حُشَيْن بن التَّمِر ، ومنهم الصحابي الجليل أبو ثعلبة الحُشَنِّي ، وقد نصّ المراكشي في كتابه الذيل والتكملة ^{١٢} أنّه من ذرية أبي ثعلبة رضي الله عنه .

ويلقب أيضاً بالأبدي نسبة إلى أبدة اسم مدينة بالأندلس من كور جيان ، وقيل إنّها أبدة - بالدال المهملة - والراجح أنّها بالمعجمة كما أشارت إلى ذلك أكثر المعاجم مثل

^١ - انظر ص ٣٩١/٥ .

^٢ - انظر ص ٢٣٣ .

^٣ - انظر ص ١٧٥/٥ .

^٤ - انظر ص ٣٤٥/٥ .

^٥ - انظر ص ١٧ .

^٦ - انظر ص ١٦٨ .

^٧ - انظر ص ٦٠ .

^٨ - انظر ص ٣٤٥/٣ .

^٩ - انظر السفر الأول تحقيق الدكتور سعد الغامدي (الصفحة الأولى) .

^{١٠} - انظر ص ٢٠٠ .

^{١١} - انظر ص ١٩٩/٢ .

^{١٢} - انظر ص ٣٩١/٥ .

المُعجَب في تلخيص أخبار المغرب ^١ وصفة جزيرة الأندلس ^٢ والروض المعطار ^٣ ونفح الطيب ^٤ وتاج العروس ^٥ وغيرها .

مولده :

قال ابن عبد الملك في كتابه الذيل والتكملة وُلِدَ الأبديّ ببُذّة سنة ٦١٣هـ ونشأ بأشبيلية ، ونزل غرناطة بعد تغلب النصارى على أشبيلية .

عصره ^٦ :

عاش الأبديّ في عهد دولة الموحّدين التي سيطرت على الأندلس بعد سقوط دولة المرابطين عام ٥٤١هـ حتى ٦٦٨هـ .

وفي عهد الموحّدين ازدهرت الحياة العلميّة ، وكان أمراؤها على مستوى عالٍ من المعرفة ، وكانوا يشجعون العلماء ، بل كان بعض هؤلاء الأمراء علماء ، وقد اهتم علماء هذه الحقبة بالكتب في شتى العلوم ، في القراءات والتفسير وعلوم القرآن والحديث والسيرة والفقه .

وفي اللغة العربية كان كتابا الجُمَل والجزؤية هما الكتابان اللذان يدرسان عند أكثر مشايخ العصر ، وقد برز في العربية علماء في هذا العصر أمثال : الدبّاج والشّلوّين وابن أبي الربيع وابن عصفور وابن الضّائع وغيرهم ، ومن الأمور التي جعلت علوم العربية تزدهر أنّها كانت مصدراً للرزق فكان بعض العلماء يعتمد عليها في رزقه .

وقد غلب على التأليف في هذا العصر الاتجاه إلى الشرح ، وكذلك اختصار الكتب المطوّلة ، وقد نال كتابُ سيّويه والإيضاح للفارسيّ والجُمَل للزّجاجيّ ومقدّمة الجزوليّ حظاً وافراً بين كتب العربية فكثرت شروحوها .

١- انظر ص ٤٠٢ .

٢- انظر ص ١١ .

٣- انظر ص ٦ .

٤- انظر ص ٢٣٥/٢ .

٥- انظر ص ٣٦٣/٩ .

٦- عن الذيل والتكملة ، وتاريخ الأندلس ، والدراسات اللغوية في الأندلس .

شيوخه :

لم تذكر كتب التراجم للأبدي غير شيخين اثنين ولكنهما من أعلام عصرهما ، وهما:

١- أبو علي الشلوبين^١ :

عُمَر بن مُحَمَّد بن عمر بن عبد الله الإشبيلي المعروف بالشلوبين - معناه بلغة الأندلس الأبيض الأشقر - كان إمام عصره في العربية ، أخذ عن ابن مَلَكُون وغيره ، روى عن السُّهيلي وابن بَشْكُوَال وغيرهما ، صَنَّفَ تعليقاً على كتاب سيويه وشرحين على الجزولية وله التوطئة .

كانت فيه غفلةٌ قعد يوماً إلى جانب النهر ويده كراسة يطالع فيها فوق كراسٍ في الماء فغرفه بآخر ، ولد سنة ٥٦٢ هـ وتوفي سنة ٦٤٥ هـ .

ذكر الأبدي في هذا الشرح أنه قرأ عليه كتاب سيويه^٢ .

٢- أبو الحسن الدَّبَّاج^٣ :

علي بن جابر بن علي الدَّبَّاج الإشبيلي اللَّخْمِي ، كان نحوياً أديباً مقرئاً جليلاً ، قرأ النحو على ابن خَرُوف ، تصدر لإقراء القرآن والنحو خمسين عاماً ، هاله نطقُ النواقيس وخرس الآذان لما دخل الرومُ أشبيلية ، فلم يزل يتأسف ويضطرب الى أن مات سنة ٦٤٦ هـ .

أشار الأبدي إلى مجلس من مجالسه في هذا الشرح^٤ .

١- انظر بغية الوعاة ٢/ ٢٢٤ .

٢- انظر السفر الأول ص ١٠٢١ تحقيق الدكتور سعد الغامدي .

٣- انظر بغية الوعاة ٢/ ١٥٣ .

٤- انظر ص ١٨٥/٢ من المخطوط .

تلاميذه :

قال ابنُ عبد الملك إنَّ الأبديَّ قد أخذ الناسُ عنه كثيرًا ، ولكنَّ المصادر التي بين يدينا لم تسعفنا إلاَّ بالقليل ، فممن أخذ عنه :

١- أبو جعفر ابن الأخرش :

عبد الله بن أحمد الأنصاريَّ القَرْمُونيَّ ، كان أديبًا فاضلاً نحوياً ، قال السيوطيُّ : "أخذ عن الأبديِّ ^١ ، وقرأ عليه أبو حيَّان ، وكان له اعتناء بالتفسير " توفي بعد ٦٧٠ هـ .

٢- أبو بكر ابن الفراء :

عتيق بن أحمد بن محمد بن يحيى العَسائيَّ الغرناطيَّ ، قال ابنُ عبد الملك أخذ كتاب سيبويه عن أبي الحسن الأبديِّ ^٢ ، والطب عن أبي عبيد الله بن المهلب ، كان جامعاً لفنون من المعارف صنَّف "نزهة الأبصار في نسب الأنصار " .

٣- أبو محمد الغرناطيَّ :

عبد المؤمن بن عبد الله بن أحمد بن عبد الصمد الغسانيَّ الغرناطيَّ ، كان نحوياً مقرئاً متفنناً عدلاً فاضلاً بارع الخطَّ جيّد الضبط حسن الإلقاء والتعليم ، قال السيوطيُّ : "أخذ العربية عن أبي الحسن الخُشَنِّيِّ ^٣ ت ٦٨٨ هـ .

٤- أبو الحجاج اليخَصبيَّ :

يوسف بن علي بن يوسف الجيانيَّ ، من أهل المريّة ، له حظٌّ وافرٌ من العربية والأدب وحفظ اللغة وقرض الشعر ، قال ابن القاضي : أخذ عن الأبديِّ ^٤ وغيره ، رحل بآخر عمره إلى المشرق وقصد أداء فريضة الحج فتوفي في وجهته سنة ٧٠٣ هـ .

١- بغية الوعاة ٣٣/٢ .

٢- الذيل والتكملة ١١٦/٥ .

٣- بغية الوعاة ١١٨/٢ .

٤- درة الحجال ٣٤٥/٣ .

٥- أبو جعفر ابن الزبير :

أحمد بن إبراهيم بن الزبير بن محمد الجياني المولد الغرناطي المنشأ ، كان محدثاً جليلاً ناقداً نحوياً أديباً فصيحاً ، صنّف تعليقاً على كتاب سيبويه والذيل على صلة ابن بشكّوال . قال الذهبي في ترجمة الأبدي : " من شيوخ أبي جعفر أحمد بن إبراهيم بن الزبير " ^١ توفي سنة ٧٠٨ هـ .

٦- ابن الفخّار الأركشي :

محمد بن علي بن محمد بن أحمد بن الفخّار الجذامي الأركشي المولد والمنشأ ، كان متفتناً عالماً بالفقه والعربية والقراءات والأدب والحديث ، له من التصانيف تفسير الفاتحة ، وشرح الرسالة ، وشرح المختصر ، وشرح قوانين الجزولية ، قال السيوطي : أخذ عن ابن أبي الربيع والأبدي ^٢ وابن الصائغ ت ٧٢٣ هـ .

٧- أبو جعفر ابن فرّكون :

أحمد بن محمد بن هاشم الغرناطي ، كان مشاركاً في فنون من عربية وفقه وقراءة وفرائض وغيرها ، قال ابن الخطيب : قرأ على الإستاذ أبي الحسن الأبدي ^٣ ت ٧٢٩ هـ .

٨- أبو الحسن القيّجاطي :

عليّ بن عمر بن إبراهيم بن عبد الله الكنائي القيّجاطي ، كان حسن السيرة عظيم النفع ، قصده الناس وأخذوا عنه ، قال السيوطي : قرأ على أبيه وأبي عبد الله بن مساعد والصباغ وابن الصائغ والأبدي ^٤ ت ٧٣٠ هـ .

٩- أبو حيّان الأندلسي :

محمد بن يوسف بن عليّ بن يوسف بن حيّان الغرناطي ، نحويّ ، لغويّ ، مفسّر ، محدث ، مؤرخ ، أديب ، من مصنفاته البحر المحيط ، والتذيل والتكميل ، وارتشاف

١- ذيل مشته النسبة ص ١٧ .

٢- بغية الوعاة ١٨٧/١

٣- الإحاطة في أخبار غرناطة ١٥٣/١ .

٤- بغية الوعاة ١٨٠/٢ .

الضرب من لسان العرب ، قال السيوطي : أخذ القراءات عن ابن الطَّبَّاع والعربية عن أبي الحسن الأبدي^١ وابن الزُّبير وابن الصائغ ت ٧٣٠هـ .

١٠- أبو عبد الله ابن الأحمر الخزرجي :

محمد بن محمد بن يوسف بن نصر أبو عبد الله بن الأحمر الخزرجي ، صاحب الأندلس أمير المسلمين ، كان ملكاً جميلاً نبياً نبياً حسن السياسة ظاهر الرياسة ، قال الصفدي^٢ : كان قد قرأ العربية على الأستاذ أبي الحسن الأبدي^٢ .

١- بغية الوعاة ١/٢٨٠ .

٢- أعيان العصر ٥/٢٤٥ .

مكانته العلمية وآثاره :

قال السيوطي : قال أبو حيان : كان أحفظ من رأيناه بعلم العربية ، وكان يقرئ كتاب سيبويه فما دونه ، وكان في غاية الفقر على إمامته في العلم ^١ .
 ووصفه ابن عبد الملك بأنه كان نحوياً ماهراً ، حسن التصرف والتعليم ، وأنه كان متقدماً في علم العربية حاضراً لذكر أقوال النحاة ، حسن الإلقاء ، تصدر للإلقاء العربية طويلاً ^٢ .

وفي نهاية الجزء الأول من شرحه نجد الألقاب العلمية التالية : الأستاذ والفقيه ^٣ ، والأستاذ لا يُطلق عند الأندلسيين إلا على صاحب النحو والأدب .

وإن هذا الشرح هو دليل واضح على سعة علم الأبدي فقد اتسع للكثير مما يمكن أن يقال في أبواب النحو والصرف المختلفة وتناول فيه آراء العلماء بالمناقشة والتحليل والرد .
 أما آثار الأبدي فلم نر منها إلا هذا الشرح ، وهذا لا يعني أنه الأثر الوحيد فقد أشار إلى واحد من تأليفه ، فقال وهو يعرض لمسألة أعطي بالمعطي دينارين ثلاثون ديناراً : " فمبلغ هذه المسائل ست عشرة مسألة ، وكل مسألة منها يتصور فيها ستة أوجه ؛ لأنها تتننى وتجمع وتؤث وتثنى المؤث ويجمع ، فمبلغ المسائل ستا وتسعين .. ثم قال : وإنما تركت كتبها مخافة التطويل وقد كتبها في غير هذا التأليف " ^٤ .

وقال عبد الباقي اليماني المتوفى سنة ٧٤٣ هـ في ترجمته : " أملى على كتاب سيبويه تقاييد ، وعلى الإيضاح والجمل ومشكل الأشعار الستة والجزولية " ^٥ .

وفاته :

اتفقت المصادر التي ترجمت للأبدي على أنه توفي بغرناطة سنة ٦٨٠ هـ .

١- بغية الوعاة ١٩٩/٢ .

٢- انظر الذيل والتكملة ٢٤٩/٥ .

٣- انظر السفر الأول ص ١٠٧٥ تحقيق الدكتور سعد الغامدي .

٤- انظر ٣٨/٢ من المخطوط .

٥- إشارة التعيين ٢٣٣ .

المبحث الثاني :

الجزولية :

مؤلفها :

عيسى بن عبد العزيز بن يَلْبَخْت بن عيسى البربري المراكشي اليزدكثي الجزولي - نسبة إلى جزولة بطن من البربر - كان إماماً في العربية لا يُشَقُّ له غبار مع جودة التفهيم وحسن العبارة ، شرح أصول ابن السراج ، لزم ابن بري بمصر ، وأخذ عنه جماعة منهم الشلويين وابن مُعط ، ت ٦٠٧ هـ^١ .

تسمياتها :

أُطلق على هذا المصنّف أسماءٌ عدّة أشهرها :
الجزولية : نسبة إلى الجزولي ، وكذلك المقدمة ، وهذان الاسمان هما الأكثر شيوعاً ، وربما جُمعا معاً كما فعل أبو علي الشلويين حين أطلق على شرحه شرح المقدمة الجزولية الكبير ، وكذلك اللورقي في كتابه المباحث الكاملية على المقدمة الجزولية .
أمّا الاسم الذي اختاره لها مصنّفها فهو القانون ، قال ابن خلكان في ترجمته للجزولي : وصنّف المقدمة التي سَمّاها القانون^٢ .
وكذلك تُسمّى الكُرّاس وهي التسمية التي اعتمدها العطار في شرحه المشكاة والنيراس في شرح الكُرّاس ، وكذلك تسمّى الإملاء والاعتماد والتقييد والمجموع^٣ .

١- بغية الوعاة ٢/٢٣٦ .

٢- وفيات الأعيان ٣/٤٨٨ .

٣- شرح المقدمة الجزولية الكبير للشلويين ١/٥٢ .

وصف الجزولية :

قال الياضي المتوفى سنة ٧٦٨هـ في كتابه مرآة الجنان وعبرة اليقظان في معرفة حوادث الزمان ، في معرض حديثه عن الجزولي : "صنّف المقدّمة التي سمّاها القانون ، أتى فيها بالعجائب ، وهي مع الإيجاز مشتملة على كثير من النحو ، ولم يسبق إلى مثلها واعتنى بها جماعة من الفضلاء شرحوها ومنهم من وضع لها أمثلة ، ومع هذا فلا يفهم حقيقتها ، وأكثر النحاة يعترفون بقصور أفهامهم عن إدراك مراده منها ، فإنّها كلّها رموز وإشارات . وقد قال بعض أئمة العربية : أنا ما أعرف هذه المقدّمة ، وما يلزم من كوني ما أعرفها ألا أعرف النحو ، وفي مقدمته المذكورة كلامٌ غامضٌ ، وعقودٌ لطيفةٌ .

وذكر بعضهم أنّه كان إذا سُئل عنها ، هذه من صنعتك ؟ قال : لا ، لأنّه كان متورّعاً ، وكان قد جرى بين الطلبة بحثٌ حصلت منه فوائدٌ ، فعلقها الجزوليّ فيها ، وفوائد أخرى من كلام شيخه - ابن بري - فلم يسعه أن يقول هي من صنعتي وإن كانت منسوبةٌ إليه " ١ .

أمّا شواهد الجزولية فقد اتسمت بالندرة فقد استشهد أبو موسى بأربع آيات وحديث واحد ، وستة أقوال للعرب ، وثمانية أبيات فقط .

٠٠٥٣٤٠



شُرَّاحُ الْجُزُولِيَّةِ :

١- أبو موسى الجزولي نفسه :

ذكر هذا الشرح ابنُ خَلْكَانٍ في كتابه وفيات الأعيان ^١ ، قال : شرح مقدمته في مجلد كبير أتى فيه بغرائب وفوائد .

٢- ابن الخباز الموصلي :

محمَّد بن أبي بكر بن علي الموصلي المعروف بابن الخباز ولد سنة ٥٥٧ هـ ، كان من كبار العلماء ، كَيِّسًا ، لطيفًا ، متواضعًا ، بصيرًا بالمذهب ، قال ابنُ قاضي شُهْبَةِ المتوفى سنة ٨٥١ هـ في كتابه طبقات النحاة ^٢ : شرح ألفية ابن معط وشرح الجزولية شرحًا حسنًا توفي سنة ٦٣١ هـ .

٣- ابن الخباز الإربلي :

أحمد بن الحسين بن أحمد بن معالي بن منصور المعروف بابن الخباز الإربلي الموصلي النحويّ الضرير ، كان إستاذًا بارعًا علامة زمانه في النحو واللغة والفقه والعروض والفرائض ، قال البغدادي : شرح اللمع وشرح المقدمة الجزولية ^٣ ت ٦٣٧ هـ .

٤- الشَّريشي :

أحمد بن محمد بن أحمد بن محمد الشَّريشي البكري ، قال السيوطي : له كتاب توحيد الرسالة ، ورسالة التوجيه في أصول الدين ، وكتاب أسنى المواهب ، وكتاب شرح المفصل في النحو ، وكتاب شرح الجزولية في النحو ^٤ ت ٦٤٠ هـ .

٥- الشَّلوبيين :

أبو علي الشَّلوبيين ت ٦٤٥ هـ ، سبق التعريف به في ذكر شيوخ الأبدي ، له الشرح الكبير والشرح الصغير والتوطئة .

١- ٤٩٠/٣ .

٢- ص ٧٥ .

٣- هدية العارفين ص ٩٥ .

٤- بغية الوعاة ١/ ٣٦٠ .

٦- البياني :

سعد بن أحمد بن عبد الله أبو عثمان الأندلسي البياني، قال السيوطي: نقل عنه ابن إياز في شرح الفصول في مواضع عديدة وسمّاه سعد الدين وذكر أنّه شرح الجزولية^١ ٦٤٥هـ.

٧- ابن الحاجب :

عثمان بن عمر بن أبي بكر بن يونس المعروف بابن الحاجب المقرئ النحوي المالكيّ الفقيه ، صنّف في الفقه والأصول والنحو والتصريف والعروض ، ذكر شرحه على الجزولية ابن خلكان في كتابه وفيات الأعيان^٢ ، توفي سنة ٦٤٦ هـ .

٨- الشلّوبين الصغير:

محمد بن علي بن محمد بن إبراهيم الأنصاريّ المالقيّ المعروف بالشلّوبين الصغير ، كان بارع الخط منقبضاً عن الناس ، كثير التعفف ، قال السيوطي : كمّل شرح شيخه ابن عصفور على الجزولية وانتفع به طائفة^٣ توفي سنة ٦٦٠ هـ .

٩- العلم اللّورقي :

القاسم بن أحمد بن الموفق بن جعفر الأندلسيّ المرسّيّ المعروف بالعلم اللّورقيّ ، إمام في العربية ، عالم بالقراءات ، قال السيوطي : صنّف شرح المفصل في أربع مجلدات ، وشرح الجزولية^٤ توفي سنة ٦٦١ هـ .

١٠- ابن عصفور :

عليّ بن مؤمن بن محمد بن عليّ المعروف بابن عصفور ، حامل لواء العربية في زمانه بالأندلس ، أخذ عن الدبّاج والشلّوبين ، قال السيوطي : صنّف الممتع في التصريف - وكان أبو حيّان لا يفارقه - والمقرّب ، لم يتمّ شرح الجزولية^٥ توفي سنة ٦٦٩ هـ وقيل ٦٦٣ هـ.

١- بغية الوعاة ١/ ٥٧٧ .

٢- ٢٤٩/٣ .

٣- بغية الوعاة ١/ ١٨٧ .

٤- بغية الوعاة ٢/ ٢٥٠ .

٥- بغية الوعاة ٢/ ٢١٠ .

١١- ابن مالك :

محمد بن عبد الله بن عبد الله المعروف بابن مالك ، إمام النحاة وحافظ اللغة صاحب الألفية الشهيرة ، له أكثر من ثلاثين مصنفًا ، ذكر شرحه للجزولية السيوطي في بغية الوعاة^١ ، وهذا الشرح اسمه " المنهاج الجلي في شرح القانون الجزولي " ، توفي ابن مالك سنة ٦٧٢ هـ .

١٢- ابن ميمون :

محمد بن الحسن التميمي القلعي ، المعروف بابن ميمون الأستاذ النحوي اللغوي المحصل التاريخي ، كان في علم العربية مقدّمًا ، مُحكّمًا لفنونها ، وكان قويًا في علم التصريف ، قال الغبريني : له حدقُ العيون في تنقيح القانون^٢ ، توفي سنة ٦٧٣ هـ .

١٣- أبو الحسن الأبدي ، صاحب هذا الشرح .

١٤- الشاطبي :

محمد بن عبد الرحمن بن يعقوب الخزرجي الشاطبي ، له علمٌ مُحكّمٌ وعقدٌ صحيحٌ مبرم ، كان له علمٌ بالعربية وأصول الفقه ، له شرح على الجزولية قال الغبريني : سمعتُ عنه ولم أره والذي يقع في النفس أنّه جيّد ، وكثيرًا ما كانت المذاكرة تقع معه فيما يعد أنّه من مشكلات القانون فيجيد في الجواب عليه^٣ ، توفي سنة ٦٩٠ هـ .

١٥- المالقي :

أحمد بن عبد النور بن أحمد بن راشد المالقي النحوي ، كان عالمًا بالنحو ، وكان لا يقرأ كتاب سيبويه ، قرأ النحو على ابن المفرج المالقي وابن ریحانة ، قال السيوطي : صنّف شرح الجزولية^٤ توفي سنة ٧٠٢ هـ .

١- ص ١٣٣/١ .

٢- عنوان الدراية ص ٩٤ .

٣- عنوان الدراية ص ١٢٦ .

٤- بغية الوعاة ٣٣١/١ .

١٦- ابن الفخّار :

محمّد بن علي بن محمد بن الفخّار ، سبق التعريف به في ذكر تلاميذ الأبديّ ، له " شرح قوانين الجزولية " ^١ .

١٧- العطار :

إبراهيم بن أبي محمد عبد السلام أبو إسحاق الصنهاجيّ ، صنّف " المشكاة والنيراس في شرح الكرّاس " فرغ منه سنة ٧٠٥ هـ ^٢ .

١٨- المراديّ :

حسن بن قاسم بن عبد الله بن عليّ المراديّ المراكشيّ الشهير بابن أم قاسم ، كان إماماً في العربية ، ذكر شرحه على الجزولية ابن حجر في كتابه الدرر الكامنة في أعيان المئة الثامنة ^٣ توفي سنة ٧٤٩ هـ .

١- بغية الوعاة ١/ ١٨٧ .

٢- هدية العارفين ص ١٣ .

٣- ص ١١٧/٢ .

المبحث الثالث :

شَرْحُ الْجَزُويَّةِ لِلأَبْدِيِّ :

١- توثيق نسبته :

نَقَلَ العلماءُ في كتبهم نقولاً كثيرةً عن شرح الجزوية للأبدي ونسبوه إليه ، وممن نقل من هذا الجزء الذي أحققه :

أ - شهاب الدين القرافي المتوفى سنة ٦٨٢ هـ نقل عنه في كتابه الاستغناء في أحكام الاستثناء نقولاً عدّة نورد منها :

قال القرافي في كتابه الاستغناء ص ١٩١ : " قال الأبدي : إذا تكررت الاستثناءات فلا يخلو إمّا أن تكرر في كلام موجب أو منفي ، فإن تكررت في كلام موجب كان حكم كل واحد من الأسماء الواقعة بعد إلا من الإعراب كحكمه لو انفرد ... حتى قوله : وزعم أهل الكوفة أن كلّما جعلناه بدلاً ممّا قبله فإنمّا هو معطوف عليه بإلا " .
وهذا النص موجود في هذا الشرح ص ٢١٢ من المخطوط ^١ .

وقد تردّد اسم الأبدي محرفاً إلى اليزيدي في مواضع أخرى ، والصواب أنّه الأبدي كما ذكر الدكتور سعد الغامدي محقق السفر الأول من شرح الجزوية للأبدي ^٢ .

ب- أبو حيان الأندلسي المتوفى سنة ٧٤٥ هـ نقل عنه في كتابه ارتشاف الضرب من لسان العرب ، ومن ذلك قوله في باب التمييز ص ١٦٢٣ : " قال الأبدي متأوّل كلام الجزولي : يمكن أن يريد بقوله منقولاً من المفعول المفعول الذي لم يسم فاعله ، نحو : ضُرب زيدٌ ظهراً وبطناً وفُجِرت الأرضُ عيوناً " .

وهذا النص موجود في هذا الشرح ص ٢٣٦ من المخطوط ^٣ .

وفي كتابه التذييل والتكميل ٤٥/٣ ب قال : قال شيخنا أبو الحسن الأبدي : لا تدخل (إلا) إلا على الاسم أو على الجملة الاسمية أو على الفعل المضارع فتقول : ما قام إلا

^١ - انظر ص ١٦ من النص المحقق .

^٢ - انظر ص ٨٥ من مقدمة المحقق .

^٣ - انظر ص ١٠٢ من النص المحقق .

زيدٌ ، وما زيدٌ إلا أبوه قائمٌ ، وما زيدٌ إلا يقوم ، ولو قلت : ما زيدٌ إلا قام لم يجوز ، وسبب ذلك أن (إلا) إنما هي أبداً للاستثناء في اللفظ أو في المعنى فلما كان الذي يتصور استثناءه إنما هو الاسم لم تدخل (إلا) إلا عليه أو على ما أشبهه وهو المضارع لأنه يُشبهه ، ولذلك أعرب ، وكذلك الجملة الاسمية ؛ لأن (إلا) إذا دخلت كانت في اللفظ مباشرةً للاسم فأشبهه دخولها على الجملة الاسمية دخولها على الاسم ، ولما كان الماضي ليس باسم ولا يُشبهه لم يجوز دخولها عليه ، انتهى .

وهذا النص موجود في هذا الشرح ص ٢١٥ من المخطوط ^١ .

ج- ابن عقيل المتوفى سنة ٧٦٩هـ نقل عنه في كتابه المساعد على تسهيل الفوائد ، ومن ذلك قوله في سياق حديثه عن تكرار المستثنيات ١/ ٥٧٧ قال الأبدي : "يجوز فيها الرفع بدلاً أو نعتاً ، والنصب استثناءً ، أو رفع أحدهما بدلاً أو نعتاً ونصب الباقي استثناءً " .

وهذا النص في شرح الجزولية للأبدي ص ٢١٠ ، ٢١١ من المخطوط ^٢ .

د- الشيخ خالد الأزهرى المتوفى سنة ٩٠٥هـ نقل عنه في كتابه التصريح بمضمون التوضيح ومن ذلك قوله في باب الاستثناء ١/ ٥٥١ : " وأجاب الأبدي بأن بدل البعض يكون الثاني مخالفاً للأول في المعنى ... إلى قوله : وقال في الرد على الكوفيين بأن إلا لو كانت عاطفة لم تباشر العامل في نحو : ما قام إلا زيد وليس شئ من أحرف العطف يباشر العوامل " .

وهذا النص موجود في شرح الأبدي ص ٢١٢ من المخطوط ^٣ .

١- انظر ص ٣٤ ، ٣٥ من النص المحقق .

٢- انظر ص ٢١ من النص المحقق .

٣- انظر ص ٢٥ من النص المحقق .

هـ السيوطي المتوفى سنة ٩١١هـ نقل عنه في كتابه الأشباه والنظائر في النحو ومن ذلك قوله في باب الاستثناء ٢ / ١٠٠ : " قال أبو الحسن الأبديّ في شرح الجزولية : المنفيّ عندهم هو ما دخلت عليه أداة النفي ... إلى قوله : لأنّ العرب تستعمل قلّ بمعنى النفي " .

وهذا النص موجود في هذا الشرح ص ٢٠٨ من المخطوط^١ .

وكذلك نقل عنه في كتابه همع الهوامع في شرح جمع الجوامع ومن ذلك قوله في باب التمييز ٢ / ٢٦٦ : " قال الأبديّ : هذا القسم لم يذكره النحويون ، وإنّما الثابت كونه منقولاً من الفاعل " .

وهذا النص موجود في هذا الشرح ص ٢٣٥ من المخطوط^٢ .

^١ - انظر ص ١٤ من النص المحقق .

^٢ - انظر ص ١٠٢ من النص المحقق .

٢- طريقة تناول الأبواب :

أ- باب الاستثناء :

بدأ الأبديّ هذا الباب بمقدمة طويلة جداً اشتملت على حدّ الاستثناء وقدر المخرَج والخلاف فيه ، ثم ذكر أدوات الاستثناء ، وأساليبه ، وتكراره وأحكامه والخلاف فيه ، والعامل في المستثنى وأقوال النحاة في ذلك ، وتقديم المستثنى والخلاف فيه ، والاستثناء المنقطع وأحكامه .

ثم بعد هذه المقدمة رجع إلى قول الجزوليّ وشرحه باختصار شديد ، وفي كلّ مرة يقول " قد تقدّم بيان ذلك "

ب- باب النفي بـ(لا) :

بدأ الأبديّ هذا الباب بمقدمة ذكر فيها أحوال اسم (لا) والخلاف فيه هل هو معرب أم مبنيّ ؟ وقد نقل هذه المسألة بنصّها عن الإنصاف^١ .

ثم أورد الخلاف في العامل في خبر (لا) ثم رجع إلى لفظ أبي موسى يشرحه وقد نقل في هذا الباب نقولاً كثيرة عن شرح الجمل لابن عصفور دون تصريح بذلك .

ج- باب التمييز :

بدأ هذا الباب بذكر حد التمييز ثم ذكر الخلاف حول تقديمه ، وقد أخذ هذه المسألة برمتها من الإنصاف^٢ ، ثم شرح لفظ أبي موسى شرحاً وافياً . ثم أتبع ذلك بفصلٍ عن توسط التمييز وتقديمه .

د- باب الإغراء في الجمل :

بدأ الأبديّ هذا الباب بذكر الفائدة من تسمية أسماء الأفعال بهذا الاسم ، وقد نقل ذلك عن الخصائص^٣ ، ثم أورد الخلاف في سبب بنائها ، ثم شرح لفظ أبي موسى معتمداً على الخصائص بشكل كبير .

^١ - انظر الإنصاف ٣٤١/١ .

^٢ - انظر الإنصاف ٣١٣/٢ .

^٣ - انظر الخصائص ٤٦/٣ .

نقل بعد ذلك فصلاً عن الجُمْل^١ وذكر شرح ابن عصفور عليه^٢ ، ثم أتبع ذلك بفصلٍ عن تقديم معمول أسماء الأفعال عليها ، وأخذ هذا الفصل عن الإنصاف^٣ .

هـ- باب التصغير :

بدأ الأبديّ هذا الباب بمقدمة عرّف فيها التصغير وبين الأغراض التي يأتي من أجلها ثم بين التغيير الذي يحدث للمصعّر وبين الأوزان التي يأتي عليها ، وما يصعّر وما لا يصعّر من الأسماء.

بعد ذلك عاد إلى لفظ أبي موسى وشرحه شرحاً وافياً ذاكراً للخلاف بين النحاة في كل موضوع .

ثم أتبع ذلك بمسألة من التصغير الترخيم ومسألة في تحقير إبراهيم وإسماعيل والخلاف في ذلك ، ومسألة في تصغير بَرْدَرَايا وحوْلَايا ، ثم أتبعه بتحقير الأسماء المبهمة ، أخذ معظم فصول هذا الباب من شرح السيراقي على كتاب سيويوه^٤ .

و- باب ألف الوصل والقطع :

وهو باب قصير بدأه الأبديّ بمقدمة قصيرة ، وشرح لفظ أبي موسى باختصار ثم أتبع ذلك بفصل عن فعل الأمر الثلاثي والخلاف في أنّه معرب أم مبنيّ ، وقد أخذ هذه المسألة عن الإنصاف^٥ .

ز- باب النسب :

بدأ الأبديّ هذا الباب بمقدمة عرّف فيها النسب وأورد فيها بعض قول سيويوه^٦ في هذا الباب وشرح السيراقي عليه^٧ .

^١ - انظر الجمل ٢٤٤ .

^٢ - انظر شرح الجمل ٢٩٣/٢ .

^٣ - انظر الإنصاف ١٢١٠ .

^٤ - انظر شرح السيراقي ١٨٩/٤ .

^٥ - انظر الإنصاف ٥٩/٢ .

^٦ - انظر الكتاب ٣٣٥/٣ .

^٧ - انظر شرح السيراقي ١٤٤/٤ .

ثمّ رجع إلى لفظ أبي موسى وفي كلّ مرة يستطرد ثمّ يعود إلى تفسير لفظه مرة أخرى حتى آخر الباب .

نقل أغلب هذا الباب من شرح السيراقي وشرح المقدمة الجزولية الكبير للشلوبين^١.

ح- باب البناء :

بدأ الأبديّ هذا الباب بتفسير لفظ أبي موسى مباشرة ولم يقدّم له كما فعل في الأبواب السابقة .

ط- باب أحكام الألف في الآخر:

وهو باب صغير فسّر فيه لفظ أبي موسى مباشرة ولم يقدّم له .

ك- باب تخفيف الهمزة :

بدأ هذا الباب بتفسير لفظ أبي موسى مباشرة ثمّ تلا ذلك بتلخيص عن تحقيق الهمزة وتخفيفها ، أتبع ذلك بمسألة من مسائل الكتاب^٢.

ثمّ أتبع ذلك بمسألة عن (خطايا) وما حدث فيها ، وقد أخذ هذه المسألة من كتاب المنصف لابن جني^٣.

ومن خلال ما سبق يتضح لنا أن الأبديّ لم ينتهج منهجاً واحداً في تناوله للأبواب النحوية ، وإنّما اختلفت طريقته من باب لآخر .

^١ - انظر ١٠٢٥/٣ .

^٢ - انظر الكتاب ٥٤٤/٣ .

^٣ - انظر المنصف ٣٢٩ .

٣- أسلوبه :

اتسم أسلوب الأبديّ في هذا الشرح بالسّمات الآتية :

أ-النقل بدون نسبة:

كانت ظاهرة النقل سمةً للكتب والشروح التي أُلِفَتْ في زمن الأبديّ ، وقد صُحِبَ هذه الظاهرة ظاهرةً أخرى وهي النقل بدون إشارة إلى المصدر في أغلب الأحيان وهذه السمة بدت واضحة في هذا الشرح .

والسبب في ذلك ربما يكون استخدام الرمز بأحرف من أسماء العلماء بدلا من أسمائهم وهذه الرموز سهلة السقوط عند النسخ .

ومما يثبت ذلك أنّنا نجد القول منسوباً في نسخة ولا نجده منسوباً في النسخة الأخرى، ومثال ذلك قول الأبديّ في باب التمييز في النسخة الأولى (أ) ص ٢٣٥ : " وقال فـ (فـ) : والذي ملأ الإناء هو الماء " ، وقد ورد ذلك في النسخة الثانية (ب) مع سقوط رمز (فـ) وهو رمز أبي علي الفارسي^١ .

ب- التكرار :

بدت ظاهرة التكرار وإعادة القول في المسألة الواحدة واضحة في هذا الشرح ، فكثيراً ما تحدّث الأبديّ عن مسألة ثم أعاد الحديث عنها مرة أخرى في موضع آخر. والسبب في ذلك هو أنّه يتحدّث عن المسألة في المقدّمة التي غالباً ما يبدأ الأبواب بها ثم يعيد الحديث عنها عند شرحه للفظ أبي موسى ، وكثيراً ما كان يختم حديثه بقوله : " وقد تقدّم بيان ذلك " .

ج- التفصيل والتوسع :

برز التفصيل في أغلب مناقشات الأبديّ بروزاً ظاهراً ، فهو يفصّل في القضايا ويطرق جميع الاحتمالات ، ومن ذلك قوله في باب الاستثناء: " المستثنى لا يخلو أن يتقدّم على المستثنى منه أو على ما بعده أو لا يتقدّم ... " .

^١ - انظر ص ١٠١ من النص المحقق .

فإذا كان غير متقدّم على المستثنى منه فلا يخلو أن يقع بعد (إلا) أو غير ذلك من أدوات الاستثناء ، فإن وقع بعد (إلا) فلا يخلو أن يكون الكلام موجباً أو منفياً ، فإن كان الكلام موجباً فلا يخلو أن يكون المستثنى منه فاعلاً أو مفعولاً لم يستم فاعله أو غير ذلك...^١ .

د- الاستفهام والإجابة :

اعتمد الأبدي في شرحه للجزولية على طرح الأسئلة ثم الإجابة عنها ، وهذا الأسلوب فيه شدّد لانتباه القارئ وتشويقاً لمعرفة الإجابة ، ومن الأسئلة على سبيل المثال لا الحصر قوله في باب الاستثناء : " فإن قال قائل : فبم ينتصب زيد بعد (بله) ؟ وبم يخفض ؟ .

فالجواب أن يُقال : ينتصب ببله ، ويكون اسمُ فعل أمر كأتك قلت : دَع زيداً ، ودَع الأكف ، ويخفض بها على أن تكون مصدرًا موضوعًا موضع الفعل...^٢ " وقال في سياق حديثه عن إقحام اللام بين المضاف والمضاف إليه في قول العرب : لا أبا لك ، فان قيل ما الدليل على أن اللام في لا أبا لك مقحمة ؟ .

فالجواب أن أباك وأخاك لا يكونان بالألف في حال النصب ، والواو في حال الرفع ، والياء في حال الخفض إلا إذا كانا مضافين وهما بالألف هنا فدلّ على أنهما مضافان واللام مقحمة والإضافة غير محضة^٣ .

هـ - العناية بالعلّة :

اهتم الأبدي بالعلّة اهتماماً واضحاً ، فقد علّل لأغلب القضايا والمسائل التي عرض لها ، ممّا جعل التعليل من أهم سمات هذا الشرح .

ومن ذلك قوله في باب النسب : " تقول في النسب إلى سيّد وميت : سيدي وميتي ، وكذلك أسيّد وحُمير ولبيد تقول : أسيدي وحُميري ولبيدي ، كذا تقول العرب .

^١ - انظر ص ٢٠٥ من المخطوط وص ٨ من النص المحقق .

^٢ - انظر ص ٢٠٥ من المخطوط وص ٧ من النص المحقق .

^٣ - انظر ص ٢٢٨ من المخطوط وص ٧٦ من النص المحقق .

وإنما كان حذف الياء المتحركة أولى من حذف الساكنة ؛ لأنَّ الموجب للحذف توالي الكسرات واجتماع الياءات ، فإذا حذفنا المتحركة فقد نقصت كسرةً وياءً ، وقد رأيناهم خففوا على هذا المنهاج في غير النسبة فقالوا : سَيِّدٌ وَمَيِّتٌ وَهَيْنٌ وَلَيْنٌ ، وَطَيَّبٌ فِي طَيَّبٍ .

ولو حذفنا الساكن لبقيت كسرة الياء وذلك يثقل لأجل توالي الكسرات مع قلّة ذلك في كلامهم قبل النسبة ، بل لا يكاد يوجد ذلك _ أعني حذف الساكنة وإبقاء المتحركة منهما - ^١ .

وكذلك قوله معلّقاً على قول سيبويه : " وَجَّهَ السُّؤَالُ لِلخَلِيلِ عَنْ اثْنِي عَشَرَ وَقَدْ تَبَيَّنَ حَكَمَ أَخَوَاتِهِ ؛ لِأَنَّهُ وَإِنْ كَانَ حَكْمُهَا وَاحِدًا فَالْعَلَّةُ مَفْتَرِقَةٌ ، فَالْعَلَّةُ فِي خَمْسَةِ عَشَرَ وَنَحْوِهِ شَبُهَ الثَّانِي بِتَاءِ التَّأْنِيثِ ، وَالْعَلَّةُ فِي هَذَا مَعَاقِبَةُ (عَشَرَ) لِلنُّونِ وَوُقُوعُهَا مَوْقِعُهَا " ^٢ .

و- الشرح اللغوي :

شرح الأبديّ معاني كلمات كثيرة في كتابه هذا حتى أصبحت سمة من سمات هذا الكتاب وهذا دليلٌ واضحٌ على مقدرة اللغوية وسعة علمه .

ومن ذلك قوله " المحشّاء : وهو الكساء الغليظ يلتفُّ به " ^٣ ، وقوله : " الإهالة : الشَّحْمُ " ^٤ ، وقوله : " أَلَاءَةٌ وهي الرِّبْلَى ، وَأَشَاءَةٌ وهي الفسيلة " ^٥ ، وقوله : " عُصْبَةٌ : مَوْضِعٌ " ^٦ ، وقوله " كُعَيْتٌ : وهو البُّلْبُل " ^٧ ، وقوله : " مَنْسَأَةٌ... وهي العصا " ^٨ ،

^١ - انظر ٢٨٧ من المخطوط وص ٢٦٢ من النص المحقق

^٢ - انظر ٢٨٨ من المخطوط وص ٢٦٦ من النص المحقق .

^٣ - انظر ٢٣٢ من المخطوط و ص ٨٩ من النص المحقق .

^٤ - انظر ٢٤٠ من المخطوط وص ١٢١ من النص المحقق .

^٥ - انظر ٢٥٧ من المخطوط و ص ١٧٤ من النص المحقق .

^٦ - انظر ٢٦١ من المخطوط وص ١٨٥ من النص المحقق .

^٧ - انظر ٢٦٤ من المخطوط وص ١٩٤ من النص المحقق .

^٨ - انظر ٢٦٦ من المخطوط وص ١٩٩ من النص المحقق .

وقوله: "اغْدُودَنَّ النَّبْتُ إِذَا طَالَ... وَاَعْلَوْطَ الْمَهْرُ إِذَا رَكَبَهُ غُرِيَانَا" ^١ ، وقوله: "الطَّاءَةُ وهو بعد الذَّهَابِ فِي الْأَرْضِ... وَبَصْرٌ وَهِيَ حَجَارَةٌ بَيَاضٌ... وَالذُّهْرِيُّ: الرَّجُلُ الْمُسِنَّ الَّذِي أَتَتْ عَلَيْهِ الدَّهْورُ" ^٢ ، وقوله: "الْبُتُوتُ وَاحِدُهَا بَتٌّ وَهِيَ الْأَكْسِيَّةُ" ^٣ ، وقوله: "الثَّبَّةُ وَهِيَ الْجَمَاعَةُ" ^٤ ، وقوله: "سَلَى: وَهِيَ قَبِيلَةٌ مِنْ جَرَمٍ" ^٥ ، وقوله: "بُصْرَى: مَوْضِعٌ تَنْسَبُ إِلَيْهِ السُّيُوفُ" ^٦ ، وقوله: "عَثِيرٌ وَهُوَ التُّرَابُ وَحَثِيلٌ وَهُوَ نَبَاتٌ" ^٧ ، وقوله: "مَثْرَةٌ: وَهِيَ الْحَقْدُ" ^٨ وغيره كثير.

-
- ١- انظر ٢٦٩ من المخطوط وص ٢٠٨ من النص المحقق .
 - ٢- انظر ٢٧٢ من المخطوط وص ٢١٦ ، ٢١٧ من النص المحقق .
 - ٣- انظر ٢٧٤ من المخطوط وص ٢٢٤ من النص المحقق .
 - ٤- انظر ٢٧٧ من المخطوط وص ٢٣٣ من النص المحقق .
 - ٥- انظر ٢٨٢ من المخطوط وص ٢٤٨ من النص المحقق .
 - ٦- انظر ٢٨٢ من المخطوط وص ٢٤٨ من النص المحقق .
 - ٧- انظر ٢٩٢ من المخطوط وص ٢٧٧ من النص المحقق .
 - ٨- انظر ٢٩٩ من المخطوط وص ٣٠١ من النص المحقق .

٤- مصادره :

أ- كتاب سيويه : اعتنى الأبدي بكتاب سيويه شأنه في ذلك شأن النحويين بصفة عامة ، فنقل عنه نقولاً كثيرةً وشرح أقواله وبين غامضه وأسند به اختياراته ، وسيأتي الحديث عن ذلك مفصلاً في ذكر موقفه من سيويه وكتابه .

ب- شروح الكتاب : وعلى رأس هذه الشروح شرح أبي سعيد السيرافي فقد نقل عنه نقولاً كثيرة صرح ببعضها ولم يصرح بآخرها ، وكذلك تعليقه الفارسي والنكت للأعلم ، وكتاب تنقيح الألباب في شرح غوامض الكتاب لابن خروف .

ج- كتب أبي علي الفارسي : ومن أبرزها كتاب التذكرة - وهو كتاب لم نقف عليه ، وقد صرح باسمه في أكثر من موضع - وكذلك الإيضاح العُضدي والتكملة والمسائل المنثورة وشرح الأبيات المشككة الإعراب المسمى إيضاح الشعر ، وغيرها .

د- معاني القرآن للفرّاء .

هـ- كتب ابن جني ومن أبرزها الخصائص والمنصف .

و- الإنصاف في مسائل الخلاف لابن الأنباري وقد نقل عنه مسائل كاملة .

ز- كتب أبي علي الشلوبيين ومن أبرزها شرح المقدمة الجزولية الكبير ، والتوطئة وقد صرح بهذين الكتابين في أكثر من موضع ، وكذلك شرحه على كتاب سيويه - وهو كتاب لم نقف عليه - .

ح- كتابا ابن عصفور شرح جمل الزجاجي والمقرب ، وقد نقل عن ابن عصفور نقولاً كثيرة بدون أن يصرح باسمه ولم يصرح بذلك إلا في خمسة مواضع في هذا الجزء المحقق .

٥- شواهد:

أ- القرآن الكريم :

استشهد الأبدي في هذا الجزء المحقق بتسع وخمسين آية ، وكذلك استشهد بالقراءات ووصف إحداها بأنها كالنادر من الكلام .

قال في باب البناء : " وذلك أن كل موصول يوصل بالمبتدأ والخبر - ولم يكن في الصلة طول - لم يميز حذف المبتدأ وإبقاء الخبر إلا في الشعر أو في نادر الكلام نحو قراءة بعضهم { تَمَامًا عَلَى الَّذِي أَحْسَنُ } ^١ أي الذي هو أحسن ^٢ .

ب- الحديث الشريف :

ورد في هذا الجزء الذي أحققه حديثان اثنان وإليك تفصيل القول عنهما :

قال في باب الإغراء : " لا يجوز إغراء غائب ، لا يجوز : عليه زيداً ؛ لأنه لا دليل على الفعل المضمر إلا أنه قد سُمِعَ عليه رجلاً لَيْسَنِي ، وذلك أن إنساناً قال لك : " إن فلاناً أخذك بكذا ، فقال هذا الكلام لعلمه أن السامع سيُلغى إلى المغرَى به .

وفي الحديث " مَنْ استطاعَ منكم الباءةَ فليتزوجْ ، وَمَنْ لم يستطعْ فعليه بالصَّومِ فإنه له وِجَاءٌ " ووجه هذا على وجهين : أحدهما أن تكون الباء زائدة ويكون المحرور في موضع رفع بالابتداء ، كأنه قال : فعليه الصَّومُ ، كما قالوا : بحسبك قولُ السوء أي حَسْبُكَ قولُ السوء .

والآخر أن يكون الضمير عاد بلفظ الغيبة على لفظ (مَنْ) وهي في المعنى للمخاطبين ولفظها للغائب " ^٣ .

وفي هذا الحديث دلالة على أن الأبدي ليس من المانعين للاستشهاد بالحديث ، يؤكد ذلك أنه عندما أورد هذا الحديث ، والذي هو على خلاف القاعدة التي ذكرها قبله بدأ بالتأويل كما يفعل النحاة بالشواهد التي لاخلاف في الاستشهاد بها ، ولو كان من المانعين

١- الأنعام ١٥٤ ، وهي قراءة ليحيى بن يعمر ، انظر الكشف ٨١/٢ .

٢- انظر ص ٢٩٤ من المخطوط وص ٢٨٣ من النص المحقق .

٣- انظر ص ٢٤٢ من المخطوط وص ١٣٠ من النص المحقق .

لذلك لم يؤول الحديث ولقال كما قالوا: إنَّ الحديث يُروى بالمعنى دون اللفظ فلا يلتفت إليه.

يذكر أنَّ من المانعين للاستشهاد بالحديث ابن الضائع وأبا حيان ، ومن الذين يستشهدون به ابن الطراوة والسهيلي وابن خروف وابن مالك .
أمَّا الحديث الثاني فقد أورده الأبديُّ في نص أخذه عن السيرافي الذي أورده للتمثيل في اللغة في حديثه عن أصل الفعل يورأ ، وهو : " أنَّ النبيَّ ﷺ كان إذا أراد سفرًا ورأ عنه بغيره " ١ .

ج- الشعر والرجز :

استشهد الأبديُّ في هذا الجزء بستة وستين ومئة بيت ، ونلخص الحديث عن ذلك في النقاط الآتية:

أ- معظم شواهد من شواهد كتب النحاة الذين سبقوه ، كالكتاب ومعاني القرآن للفرأء وكتب الفارسيّ وابن جني وابن عصفور .
وقد أشار إلى ذلك في بعض المواضع ومن ذلك قوله : " وأنشد س~ على جَعْلٍ إِلَّا نَعْتًا كغير أبياتٍ منها قول عمرو بن معد يكرب ٢ :
وكلُّ أخٍ مُفارقُهُ أخُوهُ لَعَمْرُ أَيْبِكَ إِلَّا الْفَرْقَدَانِ ٣
وس~ هو رمز سيبويه.

١- انظر ص ٣٠٠ من المخطوط وص ٣٠٥ من النص المحقق .

٢- انظر الشاهد في الكتاب ٣٣٤/٢ .

٣- انظر ص ٢١٤ من المخطوط وص ٣٣ من النص المحقق

وقوله : " وأنشد الفرء^١ أيضاً :

مُقَزَّعٌ أَطْلَسُ الثَّوْبَيْنِ لَيْسَ لَهُ إِلَّا الظِّبَاءُ وَإِلَّا صَيْدَهَا نَشَبُ " ^٢

وقوله : " وقول الشاعر الذي أنشده أبو القاسم في الباب ^٣ :

وَمَالِي إِلَّا اللَّهُ لَا رَبَّ غَيْرَهُ وَمَالِي إِلَّا اللَّهُ غَيْرَكَ نَاصِرُ " ^٤

وقوله : " ومن ذلك ما أنشده أبو عليّ الفارسيّ في التذكّرة :

نَجَا سَالِمٌ وَالتَّنَفُّسُ مِنْهُ بِشِدْقِهِ وَلَمْ يَنْجُ إِلَّا جَفَنُ سَيْفٍ وَمِثْرَا " ^٥

ب- اتبع الأبديّ طريقةً سابقةً فهو يورد بعضَ الأبيات كاملةً وبعضها ناقصةً ، وربما اكتفى بالجزء الذي فيه موضع الاستشهاد .

ومن ذلك قوله :

لَمْ يَلِدْهُ أَبَوَانِ " ^٦

وهذا جزء من بيت هو :

أَلَا رَبُّ مَوْلُودٍ وَلَيْسَ لَهُ أَبٌ وَذِي وَلَدٍ لَمْ يَلِدْهُ أَبَوَانِ

ج- يبيّن الأبديّ مواضع الاستشهاد في معظم الشواهد الشعرية التي وردت في هذا الجزء .

ومن ذلك قوله :

^١ - انظر معاني القرآن ١/١٦٨ .

^٢ - انظر ص ٢١٩ من المخطوط وص ٤٧ من النص المحقق .

^٣ - انظر الجمل ٢٣٤ .

^٤ - انظر ص ٢١٩ من المخطوط وص ٤٨ من النص المحقق .

^٥ - انظر ص ٢٠٦ من المخطوط وص ١٠ من النص المحقق .

^٦ - انظر ص ٢٩٦ من المخطوط وص ٢٩١ من النص المحقق .

وَمَا لِي إِلَّا اللَّهُ لَا رَبَّ غَيْرَهُ وَمَا لِي إِلَّا اللَّهُ غَيْرَكَ نَاصِرُ

الشاهد فيه تقديم (إلا الله) و(غيرك) وهما مستثنيان على المستثنى منه وهو (ناصر)

وفي قول الآخر :

وَمَا لِي إِلَّا آلَ أَحْمَدَ شِيعَةً وَمَا لِي إِلَّا مَشْعَبَ الْحَقِّ مَشْعَبُ

تقديم (إلا آل أحمد) و(إلا مشعب الحق) وهما مستثنيان على المستثنى منهما وهو (شيعه) و(مشعب) " ١ .

د- نسب الأبدي بعض الأبيات ، وربما ذكر المناسبة التي قيل الشاهد فيها ، ومن

ذلك قوله بعد أن أورد قول الشاعر :

أَلَا طِعَانٌ وَلَا فُرْسَانٌ عَادِيَةٌ إِلَّا تَجَشُّؤُكُمْ عِنْدَ التَّنَاسِيرِ

قال : " والبيت لحسان بن ثابت يهجو بني الحارث بن كعب " ٢ .

هـ - شرح الأبدي بعض ألفاظ الشواهد وذكر بعض الروايات التي روي بها ومن

ذلك قوله بعد أن أورد قول الشاعر :

لَهُ دَاعٍ بِمَكَّةَ مُشْمَعِلٌ وَآخِرُ فَوْقَ دَارَتِهِ يُنَادِي

إِلَى رُوحٍ مِنَ الشَّيْزَى مِلَاءٍ لُبَابُ الْبُرِّ يُلْبِكُ بِالشَّهَادِ

قال : " الرِّدَاحُ الْجَفْنَةُ الْعَظِيمَةُ ، والجمع رُوح ، والشَّيْزَى خَشَبٌ أَسْوَدٌ تَتَخَذُ مِنْهُ الْقِصَاعُ ، وَيُرَوَّى : عَلَيْهَا لُبَابُ الْبُرِّ وَهُوَ الْمَشْهُورُ فِيهِ " ٣ .

١- انظر ص ٢١٩ من المخطوط وص ٤٨ من النص المحقق .

٢- انظر ص ٢٣١ من المخطوط وص ٨٨ من النص المحقق .

٣- انظر ص ٢٣٤ من المخطوط وص ٩٦ من النص المحقق .

٦- موقفه من بعض المتقدمين :

أ - موقفه من المدرستين البصريّة والكوفيّة:

غلبت على الأبديّ الرعة البصريّة ، فقد وافق البصريين واختار مذهبهم في جميع المسائل الخلافية التي تضمنها هذا الجزء من كتابه ، ومنها :

في باب الاستثناء ذهب البصريون إلى أن البعض المخرج ما دون النصف ^١ ، وذهب الكوفيون إلى أنه النصف فما دون ^٢ وذهب بعض الفقهاء أنه يجوز استثناء ما دون الكل كان النصف أو أكثر منه أو أقل .

وقد وافق الأبديّ البصريين في ذلك حيث قال : " فالصحيح إذن أن المخرج ما دون النصف وبذلك ورد السماع قال الله تعالى : ﴿ إِلَّا لَوْطٍ إِنَّا لَمُنْجُوهُمْ أَجْمَعِينَ ﴾ ^٣ ... " ^٤ .

وفي نحو قولنا : عندي عشرة إلا ثلاثة إلا واحداً ذهب أهل البصرة ° إلى أن الاستثناء الثاني راجع إلى الذي قبله فيكون الواحد مستثنى من الثلاثة والثلاثة مستثناة من العشرة ، وذهب الفرّاء ^٦ إلى أن الثاني منقطع من الأول فكأنك قلت : عندي عشرة إلا ثلاثة سوى الواحد الذي عندي لكن الواحد لم يدخل في هذا الإقرار .

وقد وافق الأبديّ البصريين في رأيهم حيث قال بعد أن أورد قولهم : " وهو الأولى ؛ لأنّ مذهب الفرّاء لا يُتصور إلا على أن يكون الثاني منقطعاً من الأول ، وإذا أمكن أن يُحمَلَ الاستثناء على الاتصال لم يُحمَلَ على الانفصال كما تقدّم " ^٧ .

^١ - انظر شرح الجمل لابن عصفور ٢٥٥/٢ .

^٢ - انظر شرح التسهيل ٢٩٣/٢ .

^٣ - الحجر ٥٩ .

^٤ - انظر ص ٢٠٤ من المخطوط وص ٣ من النص المحقق .

^٥ - انظر ارتشاف الضرب ١٥٢٥/٣ .

^٦ - انظر ارتشاف الضرب ١٥٢٥/٣ .

^٧ - انظر ص ٢٠٩ من المخطوط وص ١٨ من النص المحقق .

وذهب البصريون إلى أن اسم (ليس) و(لا يكون) في الاستثناء ضميراً مفرداً على كل حال مستتراً في الفعل ويعود على البعض المفهوم من الكلام^١.

وأما أهل الكوفة فيجعلون الضمير عائداً على الفعل المفهوم من الكلام المتقدم^٢. وقد وافق الأبديُّ البصريين فيما قالوا حيث قال بعد أن أورد رأي الكوفيين: " وهذا المذهبُ مذهبٌ يحتاجُ فيه إلى تكلفٍ حذفٍ مضافٍ لم يُنطق به ، ولا يحتاجُ إلى ذلك في مذهبِ البصريين ، وأيضاً فإنَّ العربَ قد تستثنى بـ(ليس) و(لا يكون) حيث لا يكون في الكلام ما يدلُّ على فعلٍ ، فتقول : القومُ إخوانُك ليسَ زيداً ولا يكونُ زيداً . فدلَّ ذلك على أنَّ الضميرَ عائداً على البعضِ المفهومِ من الكلامِ كما تقدَّم ، وأنَّ ما ذهبَ إليه أهلُ الكوفةِ فاسدٌ " ^٣.

وفي أسماء الأفعال ذهب البصريون إلى أنه لا يجوز تقدّم معمولها عليها ، وأجاز الكوفيون ذلك^٤.

وقد وافق الأبديُّ البصريين فيما ذهبوا إليه وردَّ قول الكوفيين بما ردَّ عليهم به صاحبُ الإنصاف^٥ في هذه المسألة الخلافية .

أما القياس الذي هو أصلٌ في المدرستين ولكن تختلف كلُّ مدرسة منهما عند التطبيق فالبصريون يقيسون على المشهور الشائع ويربطون بالظاهرة العامة وما شذَّ عنها يحفظ ولا يقاس عليه ، وأما الكوفيون فقد كانوا يعتدُّون بكلِّ ما ثبت عن العرب ولو مثلاً فرداً. والأبديُّ يمضي على مذهب البصريين في ذلك ، قال في باب الاستثناء : " إنَّ جعلَ إلّا منقطعة مما قبلها لغة فصيحة كما تقدَّم وإن كان جعلها متصلة أكثر ، وحمل الكلام على المعنى ليس بقياس وإن جاء شيءٌ من ذلك حُفِظَ ولم يُقَسَّ عليه ^٦ .

^١ - انظر الكتاب ٢٤٧/٢ والمقتضب ٤٢٨/٤ .

^٢ - انظر شرح السيرافي ١٢٨/٣ .

^٣ - انظر ص ٢١٨ من المخطوط وص ٤٣ من النص المحقق .

^٤ - انظر الإنصاف ٢١٠/١ .

^٥ - انظر الإنصاف ٢١٠/١ وانظر ص ٤٢ ، ٤٣ من النص المحقق .

^٦ - انظر ص ٢٢٢ من المخطوط وص ٥٤ من النص المحقق .

وقال في قول العرب : ما فَعَلَتِ العِشْرُونَ الدَّرْهَمَ وقول الشاعر :
 بَاعِدْ أُمَّ الْعَمْرِو مِنْ أَسِيرِهَا حُرَّاسُ أَبْوَابٍ عَلَى قُصُورِهَا
 أَرَادَ : أُمَّ عَمْرِو ؛ فَرَادَ الألف واللام ، وأيضاً فإنه شاذٌّ فلا دليل فيه ؛ لأنَّ القوانين لا تُبنى
 على النادرِ الشاذِّ إنما تُبنى على الأكثرِ المشهورِ^١ .

ب- موقفه من سيويه وكتابه :

وقف الأبديّ أمام كتاب سيويه موقف الشارح لكلامه المبين لغوامضه المذهبه في معظم آرائه ، ومن ذلك :

ذهب سيويه^٢ إلى أنَّ الاسمَ المخفوض بعد حاشي مخفوض بها ؛ لأنها حرفُ جرٍّ ،
 وذهبَ الفراءُ^٣ إلى أنَّها فِعْلٌ وأنَّ الاسمَ الذي بعدها مخفوض على تقدير اللام ، والأصلُ
 عنده : قام القومُ حاشي لزيد ، فحذفتِ اللام وبقي الاسمُ مخفوضاً .

وقد وافق الأبديُّ سيويه فيما ذهب إليه وقال راداً على الفراء بعد أن أورد مذهبه :
 "وهذا الذي ذهب إليه فاسدٌ لأمرين : أحدهما أنَّ قولك : حاشي لزيد لا يستعملُ إلا في
 معنى التنزيه وحاشي زيد المرادُ به الاستثناء .

والآخرُ أنَّ إضمارَ الخافضِ وإبقاءَ عمله لا يجوزُ إلا في ضرورةٍ شعريٍّ أو نادرٍ كلامٍ
 وهو مع ذلك قليلٌ بحيث لا يَنقاسُ إلا في الشعرِ"^٤ .

ذهب سيويه^٥ إلى أنَّ (لا) إذا دخلت على المعرفة يلزم تكرارُها ؛ وذهب المبرِّدُ^٦
 أنَّه لا يلزم التكرارُ .

١- انظر ص ٢٣٤ من المخطوط وص ٩٧ من النص المحقق .

٢- انظر الكتاب ٣٤٩/٢ .

٣- انظر شرح السيرافي ١٢٩/٣ ب .

٤- انظر ص ٢١٦ من المخطوط وص ٣٧ من النص المحقق .

٥- انظر الكتاب ٢٩٨/٢ .

٦- انظر المقتضب ٣٦٠/٤ .

وقد وافق الأبديُّ سيويه فيما ذهب إليه ، وقال في الردّ على الميرد : "وزعم الميرد أنّه لا يلزم التكرار ، وهو فاسدٌ ، بدليل أنّه لا يخلو أن تجعل لا زيد عندك في جواب من قال : أزيد عندك أم عمرو ؟ أو في جواب من قال : أزيد عندك ؟ فإن جعله في جواب من قال : أزيد عندك ؟ فباطل ؛ لأنّ جواب هذا (نعم) أو (لا) ، وإن جعله في جواب من قال : أزيد عندك أم عمرو ؟ فجوابه إنّما هو لا زيد عندي ولا عمرو " ^١ .

وذهب سيويه ^٢ إلى أن تصغير مُقْعَنَسِس هو مُقْعِيس ، وذهب الميرد ^٣ إلى أن تصغيره هو قُعَيْس .

وقد رجح الأبديُّ قول سيويه في ذلك وقال : "وقول سيويه أجود ؛ لأنّ إحدى السنين وإن كانت للإلحاق فهي زائدة إلّا أنّ لها قوة الإلحاق وللميم قوتان : قوة التقدم ؛ لأنّها أولى والأخرى أنّها لمعنى الفاعل فهي أولى بالبقاء " ^٤ .

ومع شدة إعجاب الأبديّ بسيويه وكتابه إلّا أنّ ذلك لم يمنعه من انتقاد لفظه - وذلك مرّة واحدة في الجزء المحقّق - وهي قوله في باب الاستثناء : قال سيويه : "ومّا جاء من الأفعال فيه معنى (إلّا) فلا يكون وليس وعدا وخلا ، وما فيه ذلك المعنى من حروف الإضافة وليس باسم فحاشى وخلا في بعض اللغات " ^٥ .

قال الأبديُّ : " وفي لفظ سيويه إشكال فإنّه أدخل الفاء في خبر المبتدأ الذي هو (ما) لأنّها بمعنى الذي وقد تقدّم في باب الموصلات أنّ الفاء لا تدخل في خبر الموصول إلّا إذا كان الثاني مسبباً عن الأوّل .

ثم أورد بعده قول الشلّوبين : لا يلزم التحويّ أن يسلم في عبارته من اللّحن ؛ لأنّ كلامه بالإعراب متكلّفٌ خارج عن المعتاد " ^٦ .

١- انظر ص ٢٢٤ من المخطوط وص ٦٢ من النص المحقق .

٢- انظر الكتاب ٤٢٩/٣ .

٣- انظر المقتضب ٢٥٢/٢ .

٤- انظر ص ٢٥٥ من المخطوط وص ١٦٧ من النص المحقق .

٥- انظر الكتاب ٣٠٩/٢ .

٦- انظر ص ٢٢٣ من المخطوط وص ٥٨ من النص المحقق .

ج- الفراء :

خالف الأبديُّ الفراءَ في أغلب المسائل الخلافية التي وردت في هذا الجزء المحقق ،
فبالإضافة إلى المسألتين التي سبق وأن أوردناهما في موقف الأبديِّ من المدرستين البصرية
والكوفية وفي موقفه من سيبويه والتي ذهب في أولاهما مذهب البصريين وذهب في الأخرى
مذهب سيبويه مخالفاً لمذهب الفراء ، نورد المسألتين التاليتين :

في باب الاستثناء ذهب الفراء^١ إلى أن الاستثناء يكون من الفعل دون الاسم ،
وحجته على ذلك الاستثناء المنقطع في نحو قولك: ما رأيت أحداً إلا حماراً ، فمُحال أن
يُسْتثنى الحمار من الأحدين ؛ لأنه ليس منهم ، وإنما استُثِنَتْ رأيتُهُ من الرؤية المُتقدِّمة ؛
لأنّها من جنسها .

قال الأبديُّ " وهذا الذي استدلّ به لا حجة له فيه ؛ لأنه قد يُمكن أن يكون الحمارُ
مُسْتثنى من أحد وإن لم يكن من جنسه على أوجه من الجاز " ^٢ .
وذهب الفراء^٣ إلى أن (إلا) مركبة من (إن) و(لا) وأن الأصل (إن لا) فخففت
(إن) وأدغمت النون في اللام .

قال الأبديُّ : " وهذا المذهب فاسدٌ لأنه ادعى أصلاً لم يلفظ به من غير قيام دليل
على ذلك " ^٤ .

د- المبرد :

ردّ الأبديُّ على المبرد - في الجزء المحقق - ردوداً كثيرةً فبالإضافة إلى المسألتين اللتين
أوردناهما في موقف الأبديِّ من سيبويه نورد ما يلي :

اختلف النحويون في العامل في المستثنى فذهب بعضهم إلى أنّه انتصب بما في (إلا) من
معنى الفعل ، ومنهم من ذهب إلى أنّه انتصب بالفعل بوساطة إلا ، ومنهم من ذهب إلى أنّه

١- انظر المساعد ١/٥٤٨ .

٢- انظر ص ٢٠٤ من المخطوط وص ٥ من النص المحقق .

٣- انظر شرح السراي ١٠٨/٣ ب .

٤- انظر ٢١٣ من المخطوط و ص ٢٩ من النص المحقق .

انتصب عن تمام الكلام ، وذهب المبرد^١ إلى أنه انتصب بإضمار فعل نابت (إلا) منابه تقديره أستثني .

قال الأبدي بعد أن أورد رأي المبرد : " وهذا المذهب فاسدٌ لأمرين : أحدهما أنه لو كان الاسم منصوباً بـ (إلا) لاتصل بها الضمير، فكنت تقول : قام القوم إلاك وإلاي كما يتصل بـ (إن) فتقول : إنك وإنه وإنني، فلمّا لم يقولوا إلا قام القوم إلا إياك وإلا إياه وإلا إياي ولم يجيئ الضمير متصلاً إلا في ضرورة شعر نحو قوله :

وَمَا عَلَيْنَا إِذَا مَا كُنْتَ جَارَتَنَا أَلَّا يُجَاوِرَنَا إِلَّاكَ دِيَارُ

دل ذلك على أن الاسم لم ينتصب بـ (إلا) .

والأخر أن (غيراً) تنتصب في الاستثناء من حيث انتصب الاسم الواقع بعد (إلا) بدليل أن الموضع الذي يُرفع فيه الاسم الواقع بعد (إلا) تُرفع (غير) فيه ، والموضع الذي يُنصب فيه تُنصب فيه ، والموضع الذي يُخفّض فيه تُخفّض فيه ، فإنما إعرابها إعراب الاسم الذي بعدها انتقل إليها " ٢ .

وفي التمييز أجاز المازني والمبرد تقديمه^٣ إذا كان العامل فعلاً متصرفاً في نفسه واحتجاً بقوله :

وَمَا كَانَ نَفْسًا بِالفِرَاقِ يَطِيبُ

قالوا : يريد وما كان حبيبها يطيب نفساً بالفراق فقدّم التمييز .

قال الأبدي : ولا حجة في البيت لهما ؛ لأن (نفساً) يمكن أن يكون خير (كان) بمعنى إنساناً " ٤ .

١- انظر المقتضب ٣٩٠/٤ .

٢- انظر ص ٢١٢ من المخطوط وص ٢٥ ، ٢٦ من النص المحقق.

٣- انظر المقتضب ٣٦/٣ .

٤- انظر ٢٣٨ من المخطوط وص ١١٠ من النص المحقق.

وفي النَّسَبِ ذهب المبرّد^١ إلى أن برّاراً في النسب إلى البرّ مَقُول ، قال الأبديُّ : " ولم يأت عليه بدليل فلا يُلتفت إليه " ^٢ .

وذهب المبرّد^٣ إلى أن دَمَا وزنه فَعَلَ ، واستدلّ بقول الشاعر :

جَرَى الدَّمِيَانِ بِالْخَيْرِ الْيَقِينِ

قال الأبديُّ : " ولا دليل فيه لأنّه ضرورة ، وإِنَّمَا يُشْنَى عَلَى دَمَانٍ " ^٤

أمّا المسألة التي وافق الأبديّ فيها المبرّد فهي مسألة النَّسَبِ إلى فَمٍ ، قال الأبديُّ : " من قال : فَمَانِ كَيْدَانِ فَإِنَّهُ إِذَا نَسَبَ إِلَيْهِ يَنْبَغِي أَنْ يَقُولَ : فَمِيٌّ وَفَوْهِيٌّ إِنْ رَدَّ إِلَى الْأَصْلِ ، وَأَمَّا مَنْ قَالَ : فَمَوَانٍ فَلَا اعْتِبَارَ بِهِ ؛ لِأَنَّهُ شَاذٌ .

وَأَمَّا فَمَانٍ وَفَمِيٌّ فَبَيِّنٌ عَلْتُهُ ، وَفَوْهِيٌّ كَذَلِكَ لِأَنَّكَ لَمَّا رَدَدْتَ اللَّامَ لَمْ تَحْتَجْ إِلَى الْمِيمِ فَرَدَدْتَ الْعَيْنَ إِلَى أَصْلِهَا سَاكِنَةً ؛ لِأَنَّهَا لَيْسَتْ كَدَالٍ يَدٍ ، وَخَاءٍ أَخٍ فِي جَرِيَانِهِمَا فِي الْكَلَامِ مُتَحَرِّكَيْنِ فِي حَالِ الْإِفْرَادِ .

وهذا هو كلام المبرّد^٥ ولا أقدرُ على الانفصال عنه فَإِنَّهُ حَقٌّ ^٦ .

١- انظر الانتصار ٢١٤ .

٢- انظر ص ٢٧٥ من المخطوط وص ٢٢٥ من النص المحقق .

٣- انظر المقتضب ١٥٣/٣ .

٤- انظر ص ٢٧٦ من المخطوط وص ٢٣١ من النص المحقق .

٥- انظر المقتضب ١٥٨/٣ والارتشاف ٦٢٣/٢ .

٦- انظر ص ٢٧٩ من المخطوط وص ٢٣٩ من النص المحقق .

٧- استدراكاته على الجزولي :

استدرك الأبدي في هذا الشرح على أبي موسى الجزولي استراكات عدة ، وقد نقل بعض هذه الاستدراكات عن شيخه أبي عليّ الشلوين وسنوردها برمتها :

قال أبو موسى في باب الاستثناء : ومن الأفعال ليسَ ولا يكونُ وخَلا وعَدَا المقرونتان بما .

قال الأبدي : وتماؤه أن يقولَ في (ما خلا) (وما عدا) : المقرونتان بـ(ما) في مذهب الأكثر، والجرمي يجعلهما مع اقترانهما بـ(ما) من المترددة ، وسيبويه يجعلهما فعلين خاصة ؛ لأن (ما) المصدرية لا تدخل إلا على الأفعال^١.

وقال أبو موسى في باب النفي بلا : شرط وجوب بناء الاسم مع لا التبرئة ألا يتكرر وألا يفصل بينهما وأن يليها وهو نكرة غير مضاف ولا مُشَبَّه بالمضاف .

قال الأبدي : وتماؤه هذا أن يقولَ : شروط وجوب بناء الاسم مع (لا) أو إعمالها فيه عمل ليس ؛ لأن الوجهين جائزان^٢.

ثم قال : وإن فصلَ بينهما وجبَ الرفع ولزمَ التكرارُ .

قال الأبدي : تماؤه : في رأي سيبويه ، وهو الصواب فتقول : لا في الدار رجل ولا امرأة^٣ .

ثم قال : وإذا لحقتها همزة الاستفهام لمجرده أو للعرض .

قال الأبدي : فاسد ؛ لأنها إذا كانت للعرض فحكمها كحكم التي للتحضيض لا يليها إلا الفعل لفظاً أو نيةً ، وتعمل في المعرفة والنكرة^٤ .

١- انظر ص ٢٢٢ ، ٢٢٣ من المخطوط و ص ٥٧ من النص المحقق .

٢- انظر ص ٢٣٠ من المخطوط و ص ٨٢ من النص المحقق .

٣- انظر ص ٢٣٠ من المخطوط و ص ٨٣ من النص المحقق .

٤- انظر ص ٢٣٢ و ص ٩١ من النص المحقق .

ثم قال : أو للتمنيّ فحكمها حكمها .

قال الأبديّ : كان حقّه أن يقول : على رأي ، وهو رأي المازني ^١ .

ثم قال : ونعت الاسم المبنيّ مع (لا) جائز فيه - إذا وليه وكان مفرداً - الرفع والنصب ، وجعله مع المنعوت خمسة عشر فإن فصل بينهما أو كان مضافاً لم يجعل كشيء واحد وحكم المعطوف نسقاً حكم النعت

قال الأبديّ : تمامه : نسقاً وبياناً في النصب والرفع لا في التركيب ^٢ .

وقال أبو موسى في باب التمييز : وكل ما انتصب من التمييز عن تمام الاسم فمفرد.

قال الأبديّ : وبيان هذا أن يُقال : كل ما انتصب من التمييز عن تمام الاسم وكان ممّا يختلف لفظه ومعناه في إفراده وجمعه ، فلفظه في إفراده وجمعه بحسب معناه نحو : عندي مثله رجلاً ، وعندي مثله رجالاً ، إلا أن يكون هناك ما يفهم المعنى نحو المنتصب في قولك : عندي رطل زيتاً ، ورطلان زيتاً ، وأرطال زيتاً ^٣ .

وقال أبو موسى في باب الإغراء : ومن المتعدّي رُويد ... وبَله .

قال الأبديّ : معناه دَع ، ولو قال هنا : في أحد وجوها لكان حريّاً بذلك ؛ لأن لها ثلاثة أوجه ، أحدها هذا الذي ذكر ، والآخر أن يكون مصدرًا مضافاً إلى ما بعده بمعنى : تَرَكًا ، النائب مناب اترك ، ويكون ما بعدها مجروراً كما تقول : ضَرَبَ زيدٌ ، والثالث أن تكون بمعنى كيف وبالوجه الثلاثة أنشدوا :

بَلَه الأَكْفَ كأنّها لم تُخلَقْ ^٤

^١ - انظر ص ٢٣٢ من المخطوط وص ٩١ من النص المحقق.

^٢ - انظر ص ٢٣٣ من المخطوط وص ٩٣ من النص المحقق..

^٣ - انظر ص ٢٣٧ من المخطوط وص ١٠٧ من النص المحقق..

^٤ - انظر ص ٢٤٢ من المخطوط وص ١٢٧ من النص المحقق..

وقال أبو موسى في باب التصغير: وكلُّ اسمٍ وقعَ بعدَ ياءِ التَّصْغِيرِ فيه حرفٌ ليسَ مَوْقِعَ الإِعْرَابِ فهو مَكْسُورٌ إِلَّا أَنْ يَكُونَ فِي كَنْفِ هَاءِ التَّائِيثِ أَوْ أَلْفِهِ أَوْ أَلْفِيهِ أَوْ أَلِفِ أَفْعَالٍ جَمْعًا .

قال الأبديُّ : قوله : "جمعًا" زيادة تعود بنقص فإنَّ ظاهره أنَّ أفعالاً إذا لم يكن جمعاً كأورال _ اسم مكان _ أنَّك تقول فيه: أُورِلَ^١ .

وقال أبو موسى في النسب إلى الثاني : وإنَّ كان على حَرَفَيْنِ بَحَذَفٍ لَامِهِ وَكَوْنِهِ لم يَعُوضَ منه إنَّ كان واجبَ الرَّدِّ في التثنية .

قال الأبديُّ : وهذا الكلام غير مُتَمِّمٍ حتى يقول : إنَّ كان واجبَ الرَّدِّ في التثنية أو الجمع بالألف والتاء أو الإضافة ، فإنَّ كلَّ ما رُدَّ إليه اللام في واحد من هذه وجب الرَّدُّ في النسبة إليه ، إذ هذه المواضع حقُّ الاسم ألاَّ يتغير فيها عن حاله قبل لحاقها ، فكان حقُّه أن يزيد لها لِيُبَيِّنَ موضع وجوب الرَّدِّ^٢ .

ثم قال : فإنَّ لم يجبَ فيها جازَ رُدُّه وتركه "

قال الأبديُّ : مثال ذلك : يَدٌ وَدَمٌ ، تقول : يَدِيَّ وَدَمِيَّ وَيَدَوِيَّ وَدَمَوِيَّ ، وكذلك في غَدٍ : غَدِيَّ وَغَدَوِيَّ ، وتقول في ثُبَةٍ : ثُبِيَّ ، وفي شَفَةٍ : شَفِيَّ ، وفي حَرٍ : حَرِيَّ ، ومن رَدَّ المحذوف قال : غَدَوِيَّ ، وألزم الحرف الثاني الفتح وهو في الأصل غَدُو ، وقد نطق به بعضُ العرب .

قال : وإنَّما ألزمت الفتحَ للحرف الثاني سواء كان متحرِّكاً في الأصل أو ساكناً ولم يُرَدَّ إلى أصله من السكون ؛ لأنَّ الغرض برَدَّ المحذوف تقوية الكلمة ، فإنَّ نحن سكناً عينه فقد ضعفناه ، وأزلنا عنه حركته التي كانت في عينه في الإفراد فكان نقيض الغرض ، والأخفش يرُدُّ ما كان أصله السكون إلى السكون فيقول : يَدِيَّ وَدَمِيَّ وَحَرِيَّ .
قال : وأبو موسى لم يُبَيِّنْ في هذا الفصل كيفية الرَّدِّ فكان كلامه ناقصاً^٣ .

^١ - انظر ص ٢٥١ من المخطوط وص ١٥٥ من النص المحقق ..

^٢ - انظر ص ٢٧٦ من المخطوط وص ٢٢٩ من النص المحقق ..

^٣ - انظر ص ٢٧٦ ، ٢٧٧ من المخطوط وص ٢٣٠ ، ٢٣١ ، ٢٣٢ من النص المحقق .

وقال أبو موسى في النسب إلى المقصور: وإن كانت رابعةً وهي لغير التأنيث فالمختار القلب ويجوزُ الحذف .

قال الأبديُّ : ش ~ : تمام هذا أن يقول : غير أن الحذف فيما ألفه من ذلك منقلبة لا تقوى قوة الحذف فيما ألفه للإلحاق " ١ يعني أن ألفَ الإلحاق زائدةٌ والزائد أولى بالحذف ٢ .
وقال أبو موسى في باب البناء : والقسم الآخر ما أُضيفَ إلى الجمل من أسماء الزمان .

قال الأبديُّ : ينقصه أن يقول : وصدرها فعلٌ ماضٍ هذا مذهب البصريين ، وما قاله على الإطلاق مذهب لغيرهم .

وأطلق القول في اسم الزمان وكان حقه أن يتحرّز من المثني منه ، فإنه لا يُبنى اسمُ الزمان إلّا بشرط ألا يكون مثنيً ؛ لأنَّ التثنية تردُّ الأشياء إلى أصلها من الإعراب ٣ .
ثم قال : وليس هذا الأخير بواجب البناء .

قال الأبديُّ : ش ~ : " ذكره هذا القسم في أقسام المبنيات ليس بشيء ؛ لأنَّ البناء في هذا النوع إنما هو عارضٌ عند الإضافة " ٤ .
وقال الأبديُّ : وينقصه من موجبات البناء أن يكون الاسم مضافاً إلى مبنيٍّ نحو قول الشاعر :

لم يمنع الشرب منها غير أن نطقتْ
حمامة في غصون ذات أوقال
وقال : ونقصه أيضاً من موجبات البناء على مذهب سيبويه أن يخرج الاسم عن نظائره نحو: أي الموصولة ، فإنّها خرجت عن نظائرها من الموصولات .
وقال : وكذلك نقصه بناء (كم) الخبرية تشبيهاً لها بالاستفهامية ٥ .

١ - شرح المقدمة الجزولية الكبير ١٠٢٩/٣ .

٢ - انظر ص ٢٨١ من المخطوط وص ٢٤٧ من النص المحقق .

٣ - انظر ص ٢٩٣ من المخطوط وص ٢٨١ ، ٢٨٢ من النص المحقق .

٤ - انظر شرح المقدمة الجزولية الكبير ١٠٣٨/٣ .

٥ - انظر ص ٢٩٤ من المخطوط وص ٢٨٢ ، ٢٨٣ ، ٢٨٥ من النص المحقق .

وقال أبو موسى : الضمّة إمّا للإتباع وإمّا لأنها حركة الأصل في الحرف .
قال الأبدي : وذكر هذا النوع أيضاً في المبنيات ليس بشيء ؛ لأن الباب إمّا هو
للبناء اللازم للكلمة كما قلنا قبل ، وهذا الحكم عارض في الكلمة عند التقاء الساكنين ^١ .
ثم قال : الفتحة إمّا لمجرد طلب التخفيف وإمّا للإتباع .
قال الأبدي : مثاله : عَضَّ في لغة من يقول : مُدُّ بالضم ، وفَرَّ بالكسر وانطَلَقَ و :
لم يَلِدْهُ أبوان

وكان حقّه ألا يذكر هذا النحو في المبنيات ؛ لأنه شيء لم تُبن عليه هذه الكلمة وإنّما هذه
الكلمة مبنية في أصل وضعها على السكون لكن طرأ فيها اجتماع المثلين في اعضض ، والتخفيف
في لم يَلِدْ وانطَلَقَ ، فوجب عن ذلك هذا الفتح فهو أمر طارئ غير مبنية هذه الكلمة عليه ^٢ .
ثم قال : وإمّا لمجاورة محلّها للألف .

قال الأبدي : مثاله : يا إِسْحَارَ في ترخيم رجل اسمه إِسْحَارٌ على لغة من نوى ،
وهذا أيضاً ليس من الباب ؛ لأنه ليس بلازم ^٣ .

وقال أبو موسى في باب تخفيف الهمزة : والمتحركة الساكن ما قبلها ، وليس لمجرد
المدّ واللين بإلقاء حركتها على ما قبلها وحذفها في الأشهر " .

قال الأبدي : تحرّز بقوله : " وليس لمجرد المدّ واللين " من مثل خَطِئَةٌ ومَقْرُوءَةٌ فإنّها
تقلب إلى الحرف الذي قبلها وتدغم فيه ، ومعنى تحريره لذلك أن يكون زائداً لمدّ البناء ،
واستظهر به على ما ليس زائداً لمدّ البناء كمُسِيٍّ إذ كان حكم هذا النوع النقل .

وينبغي أن يزيد أو ما هو في حكم المجرد كذلك ، أو يزيد أو ياء تصغير نحو : أُفَيْسُ
في تصغير أفؤس ، فإن حكم هذا النوع في منع النقل منه حكم ما فيه حرف المدّ واللين
مجرداً للمد واللين ، والجامع بينهما أن كلّ واحدٍ منهما موضوع على ألا يتحرّك ^٤ .

^١ - انظر ص ٢٩٥ من المخطوط وص ٢٨٧ من النص المحقق .

^٢ - انظر ص ٢٩٦ من المخطوط وص ٢٩١ من النص المحقق .

^٣ - انظر ص ٢٩٦ من المخطوط وص ٢٩١ من النص المحقق .

^٤ - انظر ص ٢٩٩ من المخطوط وص ٣٠٠ من النص المحقق .

٨- قيمة الكتاب العلمية :

يعدُّ شرحُ الجزولية للأبديّ موسوعة نحوية اشتملت على الكثير من المناقشات والاعتراضات ممّا جعله يقدم مادة علمية قوية .

وإنّ توسّع الأبديّ في المسائل ، وكثرة شواهد وعنايته بالشواهد من إبراز لموقع الاستشهاد وذكر الروايات وتوضيح للغامض ، وكذلك إيرادته للخلافات وترجيح بعضها على بعض وذكر سبب ذلك ، وكذلك عنايته بالعلّة كلّ ذلك وغيره جعل هذا الشرح من أهم شروح الجزولية وأكثرها فائدة وأكبرها حجماً .

وليس شيءٌ من عمل ابن آدم إلّا يؤخذ منه ويردّ ، ومن المآخذ التي سجلناها على هذا الشرح ما يلي :

أولاً :

نسب إلى المبرد أنّه وافق الأخفش في أن تصغير الذي هو اللّذّيّ فإذا جمعت قلت : اللّذّيّون في الرفع ، واللّذّيّن في النصب والجرّ ، أمّا سيبويه فإنّه يقول : اللّذّيّون في الرفع واللّذّيّن في النصب والجرّ^١ .

والصحيح أنّ المبرد لم يوافق الأخفش في ذلك وإنّما قال : " وكان الأخفش يقول : اللّذّيّن يذهب إلى أن الزيادة كانت في الواحد ثم ذهبت لما جاءت ياء الجمع لالتقاء الساكنين فيجعله بمترلة مصطفين وليس هذا بمرضي ؛ لأنّ زيادة التثنية والجمع ملحقة " ^٢ .
أمّا المسألة التي وافق المبرد الأخفش فهي تصغير اللّاتي على اللّويّا ، قال المبرد : " وكان الأخفش يقول : اللّويّا ؛ لأنّه ليس جمع (التي) على لفظها فإنّما هو اسم للجمع كقولك : قَوْمٌ ونَفَرٌ ، وهذا هو القياس " ^٣ .

^١ - انظر ص ٢٦٧ من المخطوط وص ٢٠٤ من النص المحقق .

^٢ - انظر المقتضب ٢٨٩/٢ .

^٣ - انظر المقتضب ٢٨٩/٢ .

ثانيًا :

نُسبت بعض أقوال السيرا في لسيويوه^١ وهذا ربما يعود للتّساخ الذين استخدموا رمزين متقاربين لهذين العالمين وهما (س) لسيويوه و (سـ) للسيرا في ممّا أدى إلى وقوع اللبس بينهما ، ومما يؤكد ذلك أنّنا نجد الرمز سـ في الصفحة رقم ٢٥٣ من النسخة (أ) ونجد في النسخة (ب) الرمز س~^٢ .

^١ - انظر مثلا ص ١٤٤ ، ٢٧١ ، ٢٧٢ من النص المحقق .

^٢ - انظر ص ١٦١ من النص المحقق .

القسم الثاني / النص المحقق :

أولاً / منهجي في التحقيق :

اتبعت في التحقيق الخطوات الآتية :

- ١- صحّحتُ النصَّ وحرّرتُ ما فيه من أخطاء نحوية وإملائية وأشرت إلى ذلك في موضعه من الحاشية.
- ٢- اتخذت النسخة (أ) أصلاً وأثبتت أرقام صفحاتها داخل النص المحقق .
- ٣- أثبتت الفروق بين النسختين في الحاشية.
- ٤- إذا كان التصحيح من النسخة (ب) أشرت إليه في الحاشية مع ذكر ما في النسخة (أ).
- ٥- خرّجتُ الآيات القرآنية ببيان اسم السورة ورقم الآية مع مراعاة كتابة الآيات بالرسم العثماني إلا أن تكون قراءة .
- ٦- خرّجتُ القراءات القرآنية من كتب القراءات .
- ٧- خرّجتُ الحديثين الشرفين من كتب الحديث .
- ٨- خرّجتُ الأقوال والآثار والأمثال من كتبها .
- ٩- خرّجتُ الأشعار والأرجاز من دواوين الشعر وكتب الأدب والنحو واللغة وذلك على الترتيب الآتي : (البحر ، اسم القائل - إن عِلْم - ، إذا كان الشاهد من شواهد الكتاب ذكرت ذلك ووضحت استشهاد سيبويه به ، المصادر التي تُسبب الشاهد فيها مرتبة تاريخياً ، المصادر التي أوردت الشاهد بلا نسبة ، ذكر الروايات - إن وُجدت - ذكر موضع الاستشهاد فيه إن لم يذكره المؤلف) .
- ١٠- شرحت المفردات الغريبة من معاجم اللغة .
- ١١- ترجمت للأعلام الواردة في النص .
- ١٢- وثّقت آراء النحاة وأقوالهم قدر المستطاع .
- ١٣- علّقت على بعض المسائل النحوية أو اللغوية .
- ١٤- وضعت عناوين لبعض المسائل ووضعتها بين معقوفتين .

ثانيا / وصف نسختي الكتاب :

النسخة الأولى : والتي رمزت لها بالرمز (أ) وهي النسخة الرئيسة مصورة (ميكروفلم) من معهد إحياء التراث والبحوث الإسلامية بجامعة أم القرى عن نسخة كاملة من مقتنيات الزاوية الحمزاوية في المغرب والتي تحمل الرقم ١٢٠٠ و ١٢٠١ بخط مغربي وهي تقع في سفيرين :

السفر الأول يقع في ٢٩٠ صفحة ، وقد قام بتحقيق هذا السفر الدكتور سعد بن حمدان الغامدي .

السفر الثاني يقع في ٣٩٢ صفحة ومسطرته خمسة وثلاثون سطراً ، ومتوسط عدد الكلمات في السطر سبع عشرة كلمة .

وأوله : بسم الله الرحمن الرحيم ، صلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وسلم تسليماً .

بابٌ هذا هو بابُ حروفِ الخفضِ وغيرها ممَّا يخفض .

وآخره : وبتمام هذا الباب تم الشرح ، والحمد لله تعالى والصلاة على محمد نبيه المصطفى ورسوله المجتبي ، وعلى آله وأزواجه وأهل بيته وصحبه الذين اختارهم وارضى .
تم ، ولواهب العقل والقوة حمد يحبه ، وشكر يرتضيه ، في التاسع لذي الحجة مختم أربعة عشر وسبع مئة .

وقد حقق زميلي سعيد بن مشيب الأسمرى من الصفحة الأولى إلى الصفحة الثامنة والتسعين ، وكذلك حقق زميلي حسن بن نفاع الحربي من الصفحة التاسعة والتسعين حتى الصفحة الثانية بعد المئة ، في رسالتي ماجستير .

وسوف نحقق من السفر الثاني صفتين ومئة ، من أول باب الاستثناء إلى آخر باب تخفيف الهمزة.

أمَّا النسخة الثانية التي رمزنا لها بالرمز (ب) فقد خلا منها باب الاستثناء ، وهي تبدأ بباب النفي بلا ، يقع الجزء المحقق في ١٢٠ صفحة كل صفحة فيها خمسة وعشرون سطراً ومتوسط كل سطر خمس عشرة كلمة .

والتوبة الى الله

إذ لنا أهل زاوية لغيرهم حكمة
جمع طبع هذا الكتاب برؤوس

۱۰۰

Handwritten signature: H. J. [illegible]

[illegible][illegible][illegible][illegible]

42

١٠
 ١١
 ١٢
 ١٣
 ١٤
 ١٥
 ١٦
 ١٧
 ١٨
 ١٩
 ٢٠
 ٢١
 ٢٢
 ٢٣
 ٢٤
 ٢٥
 ٢٦
 ٢٧
 ٢٨
 ٢٩
 ٣٠
 ٣١
 ٣٢
 ٣٣
 ٣٤
 ٣٥
 ٣٦
 ٣٧
 ٣٨
 ٣٩
 ٤٠
 ٤١
 ٤٢
 ٤٣
 ٤٤
 ٤٥
 ٤٦
 ٤٧
 ٤٨
 ٤٩
 ٥٠
 ٥١
 ٥٢
 ٥٣
 ٥٤
 ٥٥
 ٥٦
 ٥٧
 ٥٨
 ٥٩
 ٦٠
 ٦١
 ٦٢
 ٦٣
 ٦٤
 ٦٥
 ٦٦
 ٦٧
 ٦٨
 ٦٩
 ٧٠
 ٧١
 ٧٢
 ٧٣
 ٧٤
 ٧٥
 ٧٦
 ٧٧
 ٧٨
 ٧٩
 ٨٠
 ٨١
 ٨٢
 ٨٣
 ٨٤
 ٨٥
 ٨٦
 ٨٧
 ٨٨
 ٨٩
 ٩٠
 ٩١
 ٩٢
 ٩٣
 ٩٤
 ٩٥
 ٩٦
 ٩٧
 ٩٨
 ٩٩
 ١٠٠

المقصود من هذا الكتاب هو بيان ما ينبغي من العلم والعبادة في هذه الدنيا
والمقصود من هذا الكتاب هو بيان ما ينبغي من العلم والعبادة في هذه الدنيا
والمقصود من هذا الكتاب هو بيان ما ينبغي من العلم والعبادة في هذه الدنيا
والمقصود من هذا الكتاب هو بيان ما ينبغي من العلم والعبادة في هذه الدنيا

[illegible][illegible]

ثالثاً / الرموز المستخدمة في النص المحقق :

س~ : سيويه .

د~ : المبرد .

سع~ : أبي سعيد السيرافي .

فا~ : الفارسي .

ج~ : ابن جني .

عبد~ : العبدى .

بش~ : ابن بابشاذ .

ط~ : ابن طاهر .

خ~ : ابن خروف .

ش~ : الشلوين .

ص~ : ابن عصفور .

يستخدم في بعض الأحيان الرمز ج~ بمعنى جواب .

النص المحقق من شرح الجزولية للأبدي
من أوّل باب الاستثناء إلى آخر باب تخفيف الهمزة

بَابُ هَذَا هُوَ بَابُ الِاسْتِثْنَاءِ

وكلامه^١ فيه مختصر فلا بد من عقد^٢ لجميع الباب ، وحيث نرجع إلى تفسير لفظه إن شاء الله تعالى .

فنقول : الاستثناء إخراج بعض من كل^٣ — (إلا) أو بكلمة في معنى (إلا) من الأدوات المذكورة^٤ ، فإن كان التخريج بغير ذلك لم يسم استثناء كقولك : قام القوم لم يقم زيد ؛ فهذا لا يسمى استثناء وإن كان معناه قام القوم إلا زيدا .

سـ^٥ : " الاستثناء هو إخراج الشيء مما دخل فيه هو وغيره بلفظ شامل لهما ، أو إدخاله فيما خرج عنه هو وغيره بلفظ شامل لهما أيضا " .

شـ^٦ : " الاستثناء إخراج الثاني مما دخل فيه الأول " .

فينبغي إذا أن نبين في هذا الباب ذلك البعض المخرج ، والمخرج منه ، والأدوات التي يقع بها التخريج ، وحكم الاسم المخرج في الإعراب ، وما العامل فيه ؟ فإذا أتت على جميع ذلك فقد أتت بجملته هذا الباب .

فأما البعض المخرج ففيه خلاف بين النحويين ، فمذهب البصريين المحققين منهم أنه مادون النصف^٧ .

١ - كلامه : أي كلام الجزولي ، وهو عيسى بن عبد العزيز بن يَلْبَحْت ، أبو موسى صاحب المقدمة التي عليها هذا الشرح من نخلة الأندلس كان إماماً في النحو كثير الإطلاع على دقائقه وغريبه ت ٦٠٧ هـ (بغية الوعاة ٢/٢٣٦) .

٢ - في اللسان (عقد) ٢٩٦/٣ : " العقد : نقيض الحل " . والمراد لابد من مقدمة لربط أجزاء الموضوع .

٣ - أي الأدوات التي ذكرها الجزولي في مقدمته ٢١٥ .

٤ - سـ هو أبو سعيد الحسن بن عبد الله بن المرزبان السيرافي ، نحوي عالم ، أصله من سيرا ف من بلاد فارس سكن بغداد وتولى القضاء ، من مؤلفاته الإقناع وشرح كتاب سيبويه ت ٣٦٨ هـ (إنباه الرواة ١/٣١٣) .

٥ - انظر شرح السيرافي ٩٩/٣ ب .

٦ - شـ هو أبو علي عمر بن محمد بن عمر الأزدي المعروف بالشلوبين من كبار علماء النحو في الأندلس ، عاش في أشبيلية له القوانين ، وشرح المقدمة الجزولية ، وحواشي على كتاب المفصل ت ٦٤٥ هـ (وفيات الأعيان ٣/٤٥١) .

٧ - ذكر ذلك ابن عصفور في شرح الجمل ٢/٢٥٥ ووافقهم عليه ، وذكره ابن عقيل في المساعد ١/٥٧١ والسيوطي في الجمع ١٩٩/٢ .

ومذهب الكوفيين وبعض البصريين أنه النصف فما دون^١.
ومذهب بعض الكوفيين وطائفة من الفقهاء أنه يجوز استثناء مادون الكل كان
النصف أو أكثر منه أو أقل^٢.

ومذهب طائفة من أهل اللغة أنه لا يجوز إذا كان الاستثناء من العدد عقداً بكماله^٣.
استدل من ذهب إلى أنه يجوز استثناء مادون الكل، وإن كان أكثر من النصف
بقوله تعالى: ﴿إِنَّ عِبَادِي لَيْسَ لَكَ عَلَيْهِمْ سُلْطَنٌ إِلَّا مَنْ آتَبَعَكَ مِنَ الْغَاوِينَ﴾^٤
ومعلوم شرعاً أن المتبع للشيطان أكثر من غير المتبع بدليل قوله تعالى: ﴿لَا تَبِعْتُمْ الشَّيْطَانَ

إِلَّا قَلِيلاً﴾^٥.

ولا حجة له في هذا ؛ لأنه يتخرج على أن يكون العباد يُراد به المؤمنون وتكون
الإضافة إضافة تعريف وتقريب على حد قولك : أخي وصديقي ، وعلى ذلك ورد في أكثر
القرآن نحو قوله تعالى: ﴿يَعْبَادِ لَا خَوْفَ عَلَيْكُمُ الْيَوْمَ وَلَا أَنْتُمْ تَحْزَنُونَ﴾^٦ ويكون
الاستثناء منقطعاً كأنه قال : لكن من آتبعك من الغاوين فلك عليهم سلطان ، والخلاف إنما
هو في الاستثناء المتصل .

واستدل بعضهم أيضاً بقول الشاعر :

١ - أدوا التي نقصت تسعين من مئة ثم ابعثوا حكماً بالحق قوالاً^٧

^١ - ذكر ذلك ابن مالك في شرح التسهيل ٢٩٣/٢ ووافقهم عليه ، وذكره ابن حيان في الارتشاف ٣/١٥٠٠ ،
وذكره السيوطي في الهمع ٢/٢٠٠ .

^٢ - نسب السيوطي في الهمع ٢/٢٠٠ القول به لأكثر الكوفيين والسيرافي وابن خروف والشلوبين ، انظر رأي ابن
خروف في شرحه على الجمل ٢/٩٥٧ .

^٣ - ذكر ذلك ابن عصفور في شرح الجمل ٢/٢٥٥ ولم ينسبه ، وكذلك السيوطي في الهمع ٢/٢٠٠ .

^٤ - الحجر ٤٢ .

^٥ - النساء ٨٣ .

^٦ - الزخرف ٦٨ .


^٧ - من البسيط بلا نسبة في شرح الجمل لابن عصفور ٢/٢٥٣ والاستغناء ٥٣٨ والتذييل والتكميل ٣/٣٤٤ .

فاستثنى التسعين من المئة ، وهذا بينُ الفساد ؛ لأنَّ الاستثناءَ كما تقدّم إنّما هو عندَ النحويين بيلاً أو بأداة في معناها من الأدوات التي ذكرها أبو القاسم^١ وغيره .

واستدل الذي ذهب إلى أنَّ المخرج يكون النصفَ فما دون ، بقوله تعالى: ﴿يَتَأْتِيهَا
الْمَزْمَلُ ۝ قُمْ أَلَيْلَ إِلَّا قَلِيلًا ۝ نِصْفَهُ ۝﴾^٢ فنصفه بدلٌ من قليلٍ ، بدلُ شيءٍ من شيءٍ ،
فالمستثنى على هذا إنما هو النصفُ .

وهذا مردودٌ بأنَّ النصفَ لا يُقالُ فيه أبداً قليلٌ ، فوجبَ ألاَّ يُجعلَ بدلاً من قليلٍ ، بل يكونُ مفعولاً بفعلٍ مضمَرٍ يدلُّ عليه ما قبله كأنَّه قال : قم نصفه ؛ فلا يكونُ هذا النصفُ علي هذا مستثنى .

والذي ذهبَ إلى أَنَّهُ لَا يُسْتَنَى مِنَ الْعَدَدِ عَقْدٌ كَامِلٌ ؛ اسْتَدَلَّ عَلَى ذَلِكَ بِأَنَّهُ إِذَا قُلْتُ: عِنْدِي مِئَةٌ إِلَّا عَشْرَةٌ كَانَ أَخْصَرَ مِنْهُ : عِنْدِي تِسْعُونَ ؛ قَالَ: وَكَلَامُ الْعَرَبِ مَبْنِيٌّ عَلَى الْإِخْتِصَارِ.

وهذا مردودٌ بأنَّ العربَ قد تتكلَّم بالكلامِ /٢٠٤/ وغيره ممَّا هو في معناه أخصرُ منه فيقولون: زيداً ضربتهُ ، وزيداً ضربتُ في معنى واحدٍ وإنَّ كانَ (زيداً ضربتُ) أخصرَ .
فالصحيحُ ^٣ إذن أنَّ المخرجَ ما دون النصف ، وبذلك وردَ السماعُ ، قالَ اللهُ تعالى : ﴿إِلَّا آلَ لُوطٍ إِنَّا لَمُنَجُّوهُمْ أَجْمَعِينَ﴾  إِلَّا أُمَّرَأَتُهَا ^٤ وقالَ تعالى : ﴿فَلَبِثَ فِيهِمْ أَلْفَ سَنَةٍ إِلَّا خَمْسِينَ عَامًا﴾ ^٥ إلى غير ذلك من الآيات .

١- هو أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق النهاونديّ شيخ العربية في عصره ، لزم الزجاج ليتعلم فنُسب اليه ، أقام في حلب ودمشق ، ثم مات بطبرية ٣٣٧ هـ ، من أشهر مؤلفاته الجمل في النحو . (إنباه الرواة ١٦٠/٢) ، وقد ذكر هذه الأدوات في كتاب الجمل ٢٣٠ .

٢- المزمّل، ١، ٢.

^٣- ذكر ترجيح الأبدي لرأي البصريين السيوطي في الهمع ١٩٩/٢ .

٤- الحجر ٥٩ .

٥- العنكبوت ١٤ .

وإنما لم يجر إخراج الأكثر وترك الأقل عند من ذهب إلى ذلك ؛ لأنه يؤدي إلى وضع اسم الكل على الأقل ؛ ألا ترى أنك إذا قلت : قام القوم إلا أربعة أخماسهم كنت قد أوقعت القوم على خمسهم ، وذلك لا يجوز ، وإذا قلت : قام القوم إلا خمسهم كنت قد أوقعت القوم على أكثرهم ، وذلك سائغ ، ألا ترى أن العرب تقول : قام القوم إذا قاموا بأجمعهم ، أو قام أكثرهم .

واختلف النحويون أيضاً في المخرج منه ما هو؟ فذهب الكسائي^١ إلى أن التحريج من الاسم وحده ، فإذا قلت : قام القوم إلا زيداً ، فكأنك قلت : قام القوم الذين نقص منهم زيد ، ولم تتعرض للإخبار عن زيد بقيام ولا غيره ، فيحتمل أن يكون قد قام وأن يكون غير قائم .

واستدل على ذلك بقوله : ﴿ فَسَجَدَ الْمَلَائِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ ﴾ إِلَّا إِبْلِيسَ أَبَى أَنْ يَكُونَ مَعَ السَّاجِدِينَ^٢ قال : فلو لا أن إبليس يمكن أن يكون قد سجد ، وأن يكون لم يسجد ، لم يكن لقوله تعالى بعد : ﴿ أَبَى أَنْ يَكُونَ مَعَ السَّاجِدِينَ ﴾ فائدة ، إذ ﴿ إِلَّا إِبْلِيسَ ﴾ يغني عن ذلك .

فإن قيل تكون الجملة تأكيداً لما تُعطيه (إلا) من الاستثناء ، فالجواب أن المعاني التي تُعطيه الحروف لا تؤكد ، فلا تقول : ما قام زيد نفيًا ، ولا : أيقوم زيد استفهامًا ، فتجعل (نفيًا) تأكيداً لمعنى ما ، و(استفهامًا) تأكيداً لمعنى الهمزة ؛ لأن الحروف وضعت على الاختصار ؛ ألا ترى أن الهمزة أخصر من قولك (أستفهم) ، و(ما) أخصر من (أنفي) ، والتأكيد مبني على الإطالة والإسهاب ، فلم يُجمع بينهما للتناقض الذي في ذلك .

^١ - هو علي بن حمزة الأسدي ، أحد أئمة القراءة والنحو واللغة ، وهو أحد القراء السبعة ، ولد بالكوفة واستوطن بغداد ، أخذ عن الرؤاسي والخليل ، كان مؤدباً للأمين والمأمون ، من مصنفاته : معاني القرآن و الحروف والمصادر ١٨٩ هـ (وفيات الأعيان ٢٩٥/٣) ، انظر قوله في التذييل والتكميل ١٢/٣ ب .

^٢ - الحجر ٣٠ ، ٣١ .

فالجوابُ أن في قوله : ﴿ أَبَى أَنْ يَكُونَ مَعَ السَّاجِدِينَ ﴾ زيادةٌ معنًى لا تعطيه (إلا)؛ لأن (إلا) إنما تُعطي أنه لم يسجد ، وهل كان عدم سجوده عن إباءة أو غير إباءة ، لا تُعطي ذلك (إلا) ، فلما كان في الجملة زيادةٌ معنًى على (إلا) أتى بها .

وذهبَ الفراء^١ إلى أن الاستثناءَ من الفعلِ ، وحجته على ذلك الاستثناءُ المنقطعُ في نحو قولك: ما رأيتُ أحداً إلا حماراً ، فمحال أن يُستثنى الحمارُ من الأحدين ؛ لأنه ليس منهم ، وإنما استُثِنَت رُؤيته من الرؤيةِ المُتقدِّمة ؛ لأنها من جنسها .

وهذا الذي استدلَّ به لا حجةَ له فيه ؛ لأنه قد يُمكن أن يكونَ الحمارُ مُستثنى من أحدٍ وإن لم يكن من جنسه على أوجهٍ من المجازِ سيِّئٍ في بابِ الاستثناءِ المنقطعِ إن شاء الله تعالى^٢.

فالصحيحُ أن المُستثنى الاسمُ من الاسمِ ، والفعلُ من الفعلِ ، إذ لم يَقمَ دليلٌ على حملِ الاستثناءِ على أحدهما دونَ الآخر ، فإذا قلتَ : قامَ القومُ إلا زيدا كنتَ قد استثنيتَ زيدا من القومِ ، وقيامه من قيامهم .

وصفةُ البعضِ المُخرَجِ والكلِّ المُخرَجِ منه أن يكونا معلومي القَدْرِ ، ولا يجوزُ استثناءُ مجهولٍ من مجهولٍ ، ولا مجهولٍ من معلومٍ ، لا يجوزُ أن يُقالَ : قامَ قومٌ إلا رجلاً ، ولا قامَ إخوانك إلا رجلاً ، ولا قامَ رجالٌ إلا زيدا ، وإنما الجائزُ مثلُ : قامَ إخوانك إلا زيدا .

وإنما امتنعَ الاستثناءُ من المجهولِ لأنَّ الفائدةَ في الاستثناءِ إخراجُ الثاني من الأوَّلِ ؛ لكونه لو لم يُستثنَ منه لكانَ ظاهره أنه داخلٌ فيما دخلَ فيه الأوَّلُ ، ألا ترى أنَّك لو قلتَ : قامَ إخوانك ولم تستثنِ زيدا ، لكانَ زيدٌ داخلاً معَ الإخوةِ في القيامِ ؛ لأنه منهم .

وأما إذا كانَ المُستثنى منه مجهولاً فلا يكونُ كذلك ، ألا ترى أنَّك إذا قلتَ : قامَ قومٌ إلا زيدا لم يكنْ (قومٌ) يُعطي بظاهره أنَّ زيدا داخلٌ في القيامِ معهم ، وإذا كانَ الثاني غيرَ داخلٍ فيما دخلَ فيه الأوَّلُ فلا يُتصورُ استثناءؤه ؛ لأنَّ الاستثناءَ هو إخراجُ الثاني ممَّا دخلَ فيه

١- هو يحيى بن زياد بن منظور الديلمي ، أبرع الكوفيين وأعلمهم بالنحو واللغة والأدب ، أخذ النحو عن الكسائي من أشهر كتبه : الحدود ، والمعاني ، والجمع والتثنية في القرآن ، والمفاخر ، ت ٢٠٧ هـ . (وفيات الأعيان ١٧٦/٦) انظر رأيه في المساعد ٥٤٨/١ .

٢- انظر ص ٤٩ من النص المحقق .

الأوّل كما تقدّم ، ومُحالٌ أَنْ يُتصوّرَ إخراجُه حتّى يكونَ قبلَ الاستثناءِ داخلاً فيما دخلَ فيه الأوّلُ .

وإنّما امتنعَ أيضاً استثناءُ المجهولِ ؛ لأنّه لإبهامِهِ لا يُعلمُ قدرُهُ فلا يكونُ فيه إذّاك تبيينُ المستثنى ، والاستثناءُ إنّما وضعَ لإبانةِ ما أُريدَ / ٢٠٥/ بالأوّل وإزالةَ الإلباسِ عنه ، ألا ترى أنّك إذا قلتَ : قامَ الزيدونَ احتمَلَ أَنْ يكونَ أخو المخطّابِ فيهم ، وألّا يكونَ ، فإذا قلتَ : قامَ الزيدونَ إلّا أخاك ، عَلِمَ المخطّابُ أَنَّ أخاه ليسَ مِنْ جُملةِ الزيدينَ ، وأنّ المرادَ جَمِيعُ الزيدينَ إلّا أخا المخطّابِ .

وإذا كانَ المُستثنى مجهولاً لم يحصلُ منه فائدةٌ ، ألا ترى أنّك إذا قلتَ : قامَ الزيدونَ إلّا رجالاً ، لم يُدرَ ما أردتَ بِرجالٍ ، ثلاثةٌ أم أكثرُ ، وإذا لم يُعلمَ قدرُ الرجالِ المُستثنى لم يُعلمَ ما أُريدَ بالزيدينَ ، وأيضاً فإنَّ الرجالَ قد يمكنُ أَنْ يتناولَ أكثرَ مِنْ نِصفِ الزيدينَ ، وإذا كانَ كذلكَ لم يُتصوّرَ استثناءؤه ؛ لأنَّ المُستثنى كما تقدّمَ^١ إنّما يكونُ مادونَ النِصفِ^٢ .

[أدوات الاستثناء]

وأدواتُ الاستثناءِ هي إلّا ، وغيرَ ، وسوى ، وسوى ، وسواء ، وحاشى ، وخلا ، وعدّا ، وما خلا وما عدا ، وليسَ ولا يكونَ ، وزادَ أهلُ الكوفةِ فيها (بَلَه) ^٣ وزادَ بعضُ البصريينَ^٤ ومنهم فاهـ^٥ (لاسيماً) وذلك أنّك إذا قلتَ : قامَ القومُ لاسيماً زيداً ، فقد أخرجتَ زيداً مِنْ أَنْ يكونَ على صفةِ القومِ في القيامِ ؛ لأنَّ المعنى قامَ القومُ وَفَضَّلَهُمَ زيدٌ في

^١ - انظر الخلاف في ذلك ص ١ من النص المحقق .

^٢ - من قوله : " واختلف النحويين أيضاً في المخرج منه ... " هذا النص نقله عنه القرافي في الاستغناء ٣٧٣ وهو منسوب فيه (للزبيدي) وهو تحريف عن (الأبدى) وقد أشار محقق الكتاب أنّه في إحدى النسخ (الأبدى) .

^٣ - انظر رأيهم في ارتشاف الضرب ٣ / ١٥٥٤ والجمع ٢ / ٢٢٠ ، و(بله) عند سيبويه بمثلة المصدر ، الكتاب ٣١١/٤ .

^٤ - هم الأخفش والزجاج وأبو حاتم السجستاني والفارسي والنحاس وابن مضاء ، انظر ارتشاف الضرب ٣/١٥٤٩ ، والمساعد ٥٩٦/١ ، والجمع ٢/٢١٦ .

^٥ - فاهـ هو الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسي كنيته (أبو علي) ، أحد أئمة العربية ، أقام عند سيف الدولة الحمداني ثم عاد إلى فارس فبغداد حتى توفي ، من كتبه الكثيرة : (التذكرة) و (العوامل) و (التعليقة) و (إيضاح الشعر) و (البغداديات) و (الشيرازات) و (الحلبيات) ٣٧٧ هـ (وفيات الأعيان ٨٠/٢) ، انظر رأييه في الإيضاح العضدي ٢٠٩ والبغداديات ٣١٦ .

القيام ، وكذلك (بَلَه) في قولهم : قامَ القومُ بَلَهَ زيدًا ، أي اتركْ زيدًا فإنه كان أسرعهم في القيام ، كما كان ذلك في لاسيما قال الشاعرُ :

٢- تَذَرُ الْجَمَاحِمَ ضَاحِيًا هَامَاتُهَا بَلَهَ الْأَكْفُ كَأَنَّهَا لَمْ تُخْلَقِ^١

ألا ترى أنه وصفَ السيوفَ بأنها تقطعُ أعالي الرؤوسِ ، وأما الأكفُ فتركها كأنها لم تُخلق بقطعها لها أكثر .

وهذا القدرُ من التخريجِ لا تستحقُّ به (بَلَه) و(لاسيما) أن تُجعلاً من أدواتِ الاستثناء؛ لأنَّ تخريجَ الاستثناءِ لا يكونُ هكذا ، ألا ترى أنه لا يُقالُ : قامَ القومُ إلا زيدًا فإنه أكثرُ من قيامهم ، فدلَّ ذلك على أنَّ هذا النوعَ من التخريجِ لا يُستعملُ في الاستثناءِ إذ لو كان مُستعملًا لَوَرَدَ في أدواتِ الاستثناءِ التي لا خلافَ فيها .

فإنَّ قالَ قائلٌ : فبِمَ ينتصبُ (زيدًا) بعدَ (بَلَه) ؟ وبِمَ يُخفَضُ ؟

فالجوابُ أنَّ يُقالَ : ينتصبُ بِلَه ، ويكونُ اسمُ فعلٍ ، كأَنَّكَ قلتَ : دَعُ زيدًا ، ودع الأكفَ ، وتخفِضُ بها على أن تكونَ مصدرًا موضوعًا موضعَ الفعلِ ، كأَنَّكَ قلتَ : تَرَكُ الأكفَ وتَرَكُ زيدًا ، في اتركْ الأكفَ واطرِكْ زيدًا ، فيكون مثلَ قوله تعالى : ﴿ فَضَرَبَ الرِّقَابِ ﴾^٢ أي اضربُوا الرِّقَابَ ، ويكونُ من قبيلِ المصادرِ التي لم ينطقْ لها بفعلٍ نحو : العمومةِ والخُولةِ ، وإذا كانَ اسمَ فعلٍ يكونُ من قبيلِ أسماءِ الأفعالِ التي ليست من لفظِ الفعلِ نحو : صَهَ ومَهَ .

وكذلك أيضًا ينتصبُ الاسمُ بعدَ لاسيما على التمييزِ ، ويُخفَضُ على زيادةِ (ما) وإضافةِ (سِيَّ) إليه ، وقد رُوِيَ :

^١ - من الكامل ، من قصيدة طويلة لكعب بن مالك قالها يوم الخندق في ديوانه ٢٤٥ ، انظر الصحاح (بله) ١٢٥/٦ ، واللسان (بله) ٤٧٨/١٣ وخزانة الأدب ٢١١/٦ ، والبيت بلا نسبة في شرح المفصل ٤٨/٤ والمغني ٢٢٦/١ وشرح الأشموني ٤٧٨/١ والتصريح ١٥٧/٤ والجمع ٢٢١/١ ، ويروى البيت برفع (الأكف) ونصبه وجره ، الرفع على الابتداء وبله خبر ، والنصب بيله ؛ لأنها مصدر عمل عمل فعله بمعنى تركًا ، والجر على أنها حرف جر أو اسم بمعنى غير .

^٢ - محمد ٤ .

٣- ولا سِيَّما يوماً بِدَارَةٍ جُلُجُلٍ^١

يُنْصَبُ اليَوْمُ وَخَفَضِهِ ، وَرَفَعِهِ ، فَمَنْ رَفَعَ فَعَلَى أَنْ يَكُونَ خَيْرَ مُبْتَدَأٍ مُضْمَرٍ فِي صِلَةٍ (مَا) ، وَمَنْ خَفَضَ فَعَلَى زِيَادَةٍ (مَا) وَإِضَافَةٍ (سَيِّ) إِلَيْهِ ، وَمَنْ نَصَبَ فَعَلَى التَّمْيِيزِ وَجَعَلَ (مَا) كَافَةً لـ (سَيِّ) عَنِ الْإِضَافَةِ .

قَالَ فَآ : " النَّصْبُ عِنْدِي لَيْسَ بِالسَّهْلِ وَوَجْهُهُ عَلَى مَا ذَكَرْتُ لَكَ " ^٢ .
وإِنَّمَا يَجُوزُ النَّصْبُ بَعْدَ (لَا سِيَّما) إِذَا كَانَ الْأِسْمُ نَكْرَةً ؛ لِأَنَّ التَّمْيِيزَ لَا يَكُونُ إِلَّا نَكْرَةً ، فَإِنْ كَانَ مَعْرِفَةً جَازَ الْخَفَضُ عَلَى زِيَادَةٍ (مَا) ، وَالرَّفْعُ عَلَى خَيْرِ ابْتِدَاءٍ مُضْمَرٍ ، وَلَا يَجُوزُ النَّصْبُ لِأَنَّ الْمَعْرِفَةَ لَا تُنْصَبُ عَلَى التَّمْيِيزِ ، وَذَلِكَ نَحْوُ : قَامَ الْقَوْمُ لَا سِيَّما زَيْدٌ ، وَلَا سِيَّما زَيْدٌ ، وَالرَّفْعُ ضَعِيفٌ لَوْ قَوَّعَ (مَا) عَلَى مَنْ يَعْقِلُ .

وَالْأِسْمُ الْمُسْتَثْنَى لَا يَخْلُو أَنْ يَكُونَ مِنْ جِنْسِ الْمُسْتَثْنَى مِنْهُ ، أَوْ لَا يَكُونُ ، وَالَّذِي يَتَكَلَّمُ فِيهِ هُنَا مَا هُوَ مِنْ جِنْسِ الْأَوَّلِ ، فَإِنْ كَانَ مِنْ جِنْسِهِ ، فَلَا يَخْلُو أَنْ يَتَقَدَّمَ عَلَى الْمُسْتَثْنَى مِنْهُ ، أَوْ عَلَى تَابِعِهِ ، أَوْ لَا يَتَقَدَّمَ ، وَالَّذِي يَتَكَلَّمُ عَلَيْهِ فِي هَذَا الْبَابِ أَيْضًا مَا لَمْ يَتَقَدَّمَ عَلَى الْمُسْتَثْنَى مِنْهُ ، فَإِذَا كَانَ غَيْرَ مُتَقَدِّمٍ عَلَى الْمُسْتَثْنَى مِنْهُ فَلَا يَخْلُو أَنْ يَقَعَ بَعْدَ (إِلَّا) أَوْ غَيْرِ ذَلِكَ مِنْ أَدَوَاتِ الْإِسْتِثْنَاءِ .

فَإِنْ وَقَعَ بَعْدَ (إِلَّا) فَلَا يَخْلُو أَنْ يَكُونَ الْكَلَامُ مُوجِبًا أَوْ مُنْفِيًا ، فَإِنْ كَانَ الْكَلَامُ مُوجِبًا فَلَا يَخْلُو أَنْ يَكُونَ الْمُسْتَثْنَى مِنْهُ فَاعِلًا أَوْ مَفْعُولًا لَمْ يُسَمَّ فَاعِلُهُ أَوْ غَيْرَ ذَلِكَ .
فَإِنْ كَانَ الْمُسْتَثْنَى مِنْهُ فَاعِلًا أَوْ مَفْعُولًا لَمْ يُسَمَّ فَاعِلُهُ جَازَ فِي الْأِسْمِ وَجْهَانِ ؛ النَّصْبُ عَلَى الْإِسْتِثْنَاءِ وَالرَّفْعُ عَلَى أَنْ ٢٠٦/ يَكُونَ الْأِسْمُ مَعَ (إِلَّا) فِي مَوْضِعِ صِفَةٍ لَمَّا قَبْلَهُ إِجْرَاءً لـ (إِلَّا) مَجْرًى (غَيْرٍ) ، فَتَقُولُ : قَامَ الْقَوْمُ إِلَّا زَيْدًا أَوْ إِلَّا زَيْدٌ ، بَرَفَعَ زَيْدٌ وَنَصَبَهُ ، وَلَا يَجُوزُ حَذْفُ الْمُسْتَثْنَى مِنْهُ هُنَا ؛ لِأَنَّ الْفَاعِلَ وَالْمَفْعُولَ الَّذِي لَمْ يُسَمَّ فَاعِلُهُ لَا يُحْذَفَانِ .

^١ - عجز بيت من الطويل من معلقة امرئ القيس في ديوانه ص ١٠ وصدوره :

أَلَا رَبَّ يَوْمٍ صَالِحٍ لَكَ مِنْهُمَا

والبيت لامرئ القيس في شرح المفضل ٨٦/٢ واللسان (سوا) ٤١١/١٤ وخزانة الأدب ٤٤٤/٣ . والبيت بلا نسبة في البغداديات ٣١٧ ، والاستغناء ١١٢ ، والتصريح ٤٦٩/١ والمهمع ٢١٧/٢ ، ودائرة جليل : موضع فيه ماء .

^٢ - قاله في التذكرة ، انظر الاستغناء ١١٢ .

وكذلك لا يجوزُ حذفُ الاسمِ الموصوفِ هنا وإقامةُ الصفةِ التي هي (إلا) وما بعدها مقامه ؛ لأنَّ (إلا) لم تستحِكم في الوصفِ ، وإنَّما يُوصَفُ بها حملاً على (غير) ، فلا يُقالُ : قامَ إلا زيدٌ.

والدليلُ على أنَّ (إلا) محمولةٌ على (غير) في الوصفِ بها وأنَّ أصلَها الاستثناءُ ، أنَّها لا يُوصَفُ بها إلا حيثُ يُمكنُ الاستثناءُ بها ، فلا تقولُ : عندي درهمٌ إلا جيّدٌ ، كما تقولُ : عندي درهمٌ غيرٌ جيّدٌ ؛ لأنَّه لا يُمكنُ الاستثناءُ بها هنا ، لا يُقالُ : عندي درهمٌ إلا جيّدٌ ؛ لأنَّ الجيّدَ وصفٌ والدرهمُ شخصٌ فلا يُستثنى منه إذ ليسَ من جنسِه ؛ لأنَّ المعنى لا يُستثنى من الشخصِ ، فدلَّ عدمُ جوازِ ذلك على أنَّ أصلَ الاستثناءِ بـ(إلا).

وإنَّ كانَ المُستثنى منه غيرَ فاعِلٍ ولا مفعولٍ لم يُسمَّ فاعِلهُ ، فلا يخلو أنْ تذكرَهُ أو تحذفَهُ لفهمِ المعنى .

فإنْ ذكرته جازَ في الاسمِ وجهان : النصبُ على الاستثناءِ واتباعُهُ لما قبلَهُ على الصفةِ ، فتقولُ : مررتُ بالقومِ إلا زيداً بالنصبِ على الاستثناءِ ، وإلا زيدٌ بالخفضِ على الصفةِ ، وضربتُ القومَ إلا زيداً بالنصبِ على الاستثناءِ ، أو على الصفةِ .

وإنْ حذفته لم يجزَ في الاسمِ إلا النصبُ على الاستثناءِ خاصةً ، فتقولُ : ضربتُ إلا زيداً ، ومررتُ إلا زيداً ، وإنَّما لم يجزَ هنا الصفةُ لما قدَّمتنا من أنَّه لا يجوزُ حذفُ الموصوفِ وإقامةُ (إلا) الصفةَ مقامه ، لأنَّهما لم تستحِكم في الوصفِ بها^١ .

وإنَّ كانَ الكلامُ منفياً فلا يخلو أنْ يكونَ ما قبلُها مُفرَّغاً لما بعدها ، أو لا يكونُ ، فإنَّ كانَ ما قبلُها مُفرَّغاً لما بعدها أتى طالباً له ، فلا يخلو أنْ يكونَ المعمولُ الذي يطلبُه العاملُ المُتقدِّمُ ممَّا يجوزُ حذفُهُ أو لا يجوزُ ، فإنَّ كانَ ممَّا لا يجوزُ حذفُهُ ، كانَ الاسمُ الذي بعدَ (إلا) على حَسَبِ ما يطلبُه العاملُ المُتقدِّمُ ، وذلك نحو قولك : ما قامَ إلا زيدٌ وما ضُربَ إلا زيدٌ .

^١ - رأي جمهور النحاة أن التفرغ لا يجوز في الموجب ، ويرى بعضهم أنه يجوز إذا كان ذلك لا يؤدي الى حذف عمدة ، انظر شرح الحمل لابن عصفور ٢٥٨/٢ ، والهمع ١٨٧/٢ .

وإن كانَ ممَّا يجوزُ حذفُه جازَ في الاسمِ الذي بعدَ (إلاَّ) وجهان : أحدهما أنْ تجعلَه على حسبِ العاملِ المُتقدِّمِ ، والأخرُ أنْ تنصبَه على الاستثناءِ وتجعلَ معمولَ العاملِ المُتقدِّمِ محذوفًا ، فتقولُ : ما ضربتُ إلاَّ زيدًا ، على أنْ تجعلَ (إلاَّ) إيجابًا للنفي المُتقدِّمِ ، و(زيدًا) مفعول (ضربتُ) وإن شئتَ جعلتَ زيدًا منصوبًا على الاستثناءِ ، ويكونُ معمولُ (ضربتُ) محذوفًا ، كأنَّك قلتَ : ما ضربتُ أحدًا إلاَّ زيدًا.

وتقولُ أيضًا : ما مررتُ إلاَّ بزيدٍ ، على أنْ تجعلَ (إلاَّ) إيجابًا ، وبـ(زيدٍ) مُتعلق بـ(مررتُ) ، وإن شئتَ قلتَ : ما مررتُ إلاَّ زيدًا ، على أنْ تجعلَ زيدًا منصوبًا على الاستثناءِ ، ويكونُ معمولُ (مررتُ) محذوفًا التقديرُ : ما مررتُ بأحدٍ إلاَّ زيدًا ومن ذلك ما أنشده أبو عليٍّ الفارسيُّ في التذكرة :

٤ - نَجَا سَالِمٌ وَالنَفْسُ مِنْهُ بِشِدْقِهِ وَلَمْ يَنْجُ إِلَّا جَفَنٌ سَيْفٍ وَمِئْزَرًا^١
التقديرُ ولم ينجُ بشيءٍ إلاَّ جَفَنٌ سَيْفٍ وَمِئْزَرًا .

وإن لم يكنْ ما قبلَ (إلاَّ) مُفرَّغًا لما بعدها فلا يخلو من أن يكونَ المستثنى منه مرفوعًا ، أو منصوبًا أو مخفوضًا ، فإن كانَ مرفوعًا فلك في الاسمِ الذي بعدَ (إلاَّ) وجهان : الرفعُ والنصبُ ، فتقولُ : ما قامَ القومُ إلاَّ زيدٌ وإلاَّ زيدًا ، تنصبُ زيدًا على الاستثناءِ ، وترفعُه إمَّا على البدلِ و(إلاَّ) إيجاب ، وإمَّا على أنْ تجعلَ (إلاَّ) وما بعدها وصفًا لما قبلها .

والرفعُ على البدلِ أحسنُ من النصبِ على الاستثناءِ ؛ لأنَّ المعنى فيهما واحدٌ ، إلاَّ أنَّ الرفعَ فيه مُشاكلةُ الاسمِ الذي بعدَ (إلاَّ) للاسمِ الذي قبلها ، وهم ممَّا يرعون المشاكلةَ ، وإنَّ فسدَ المعنى نحو : هذا جَحْرٌ ضَبٍ خَرِبٍ ، فخفضوا الخَرِبَ لِمُجاورته للضَّبِّ وهو في المعنى نعتٌ للجحرِ ، فأحرى أنْ يرعوها مع صلاحِ المعنى .

وأيضًا فإنَّه في معنى المِفرَّغِ الذي لا يكونُ إلاَّ مرفوعًا ، أو منصوبًا ، أو مجرورًا بحسبِ العاملِ وأيضًا فإنَّك إذا رفعتَه في قولك : ما جاءني أحدٌ إلاَّ زيدٌ كانَ عُمدةً ؛ لأنَّه فاعلٌ في المعنى وإذا نصبته صارَ فضلةً ، وهو في المعنى عُمدةٌ .

^١ - من الطويل ، منسوب لأبي خراش في الصحاح (نفس) ١٦٥/٣ والصاحي ١٨٧ ولخديفة بن أنس الهذلي في اللسان (جفن) ٨٩/١٣ ، والبيت بلا نسبة المقرَّب ١٦٧/١ وشرح التسهيل ١٧٥/٢ والارتشاف ١٥٠٥/٣ .

فالرفعُ أولى به ثم يليه في الحُسْنِ النصبُ على الاستثناءِ ، وأضعفُ الوجوهُ الرفعُ على الصفةِ ؛ لأنَّ (إلا) لم تستحْكَمْ في الوصفِ بها .

وإنَّ كَانَ منصوبًا فإمَّا أَنْ يَكُونَ نصبُهُ بلا النافية ، أو بغيرِها ، فإنَّ كَانَ منصوبًا بغير ذلك لم يَجْزُ في الاسمِ الذي بعدَ (إلا) إلاَّ النصبُ ، وذلك نحو قولك: ما رأيتُ القومَ إلاَّ زيدًا ، ونصبُهُ من ثلاثة أوجهٍ ، أحدها البدلُ ، والآخرُ الوصفُ ، والآخرُ الاستثناءُ ، والوصفُ أضعفُها لما تقدَّمَ من ضعفِ (إلا) في الوصفِ ، ويتساوى في الحُسْنِ النصبُ على الاستثناءِ والنصبُ على البدلِ ؛ لأنَّ المشكلةَ موجودةٌ في الوجهين .

وإنَّ كَانَ منصوبًا بلا النافية جازَ في الاسمِ وجهانِ ، النصبُ والرفعُ وذلك /٢٠٧/ نحو : لا رجلَ في الدارِ إلاَّ زيدًا ، بنصبِ زيدٍ ورفعِهِ ، فالرفعُ على البدلِ من اسمِ (لا) على الموضعِ ؛ لأنَّها وما عَمِلَتْ فيه في موضعِ اسمٍ مرفوعٍ بالابتداءِ ، أو على الوصفِ أيضًا له على الموضعِ ، والنصبُ على الاستثناءِ أو على الوصفِ لاسمِ (لا) على اللفظِ .

ولا يجوزُ النصبُ على البدلِ من اسمِ (لا) على اللفظِ ؛ لأنَّ البدلَ في نيةِ تكرارِ العاملِ ، فيلزمُ أَنْ يَكُونَ التقديرُ : لا رجلَ في الدارِ لا إلاَّ زيدًا فيفسدُ المعنى ، وأيضًا فإنَّ زيدًا معرفةٌ و(لا) لا تعملُ في المعارفِ شيئًا على ما يبيِّنُ في بابِ (لا) ^١ .

وأضعفُ الوجوهُ الوصفُ بـ(إلا) لما قدَّمنا ، والنصبُ على الاستثناءِ هنا يفضَّلُ البدلُ على الموضعِ لما فيه من المشكلةِ اللفظيةِ وهي مرعيةٌ .

وإنَّ كَانَ المستثنى منه مخفوضًا فلا يخلو من أَنْ يَكُونَ مخفوضًا بحرفِ جرٍّ زائدٍ أو لا يَكُونُ ، فإنَّ لم يَكُنْ مخفوضًا بحرفِ جرٍّ زائدٍ جازَ في الاسمِ وجهانِ : النصبُ والخفضُ وذلك نحو قولك : ما مررتُ بالقومِ إلاَّ زيدًا وإلاَّ زيدٍ بنصبِ زيدٍ وخفضِهِ ، فالنصبُ على الاستثناءِ والخفضُ على البدلِ أو على الصفةِ .

والخفضُ على البدلِ أحسنُ الوجوهِ لما فيه من المشكلةِ ، ثم يليه النصبُ على الاستثناءِ ، وأضعفُ الأوجهِ الخفضُ على الوصفِ ، لما تقدَّمَ من ضعفِ الوصفِ بـ(إلا) .

^١ - انظر ص ٦٢ من النص المحقق .

وإن كان مجروراً بحرف جر زائد فلا يخلو أن يكون ذلك الحرف (من) أو (الباء) ؛
لأنه لا يُزاد في النفي من حروف الجرّ غيرهما .

فإن كان مجروراً بـ(من) الزائدة فلا يخلو من أن تكون مع المجرور بها في موضع
رفع، أو في موضع نصب ، فإن كانت في موضع نصبٍ جاز في الاسم الواقع بعد إلا
وجهان: الخفض والنصب ، وذلك نحو قولك : ما ضربتُ من أحدٍ إلا زيدا وإلا زيدا بنصب
زيدٍ وخفضه .

فالنصبُ على الاستثناء أو على الوصفِ على الموضع أو على البدلِ على الموضع أيضاً،
والخفضُ على أن يكون نعتاً على اللفظ ، وهو أضعفُ الوجهين لما ذكرنا من ضعفِ الوصفِ
بـ(إلا) .

ولا يجوز أن يكون بدلاً على اللفظ ؛ لأنَّ البدلَ في نية تكرارِ العاملِ ، فيلزمُ أن
يكون التقديرُ : ما ضربتُ من أحدٍ إلا من زيدٍ ، و(من) لا تزداد في الواجب ولا في
المعارف .

وإن كان في موضع رفعٍ جاز في الاسم الواقع بعد (إلا) ثلاثة أوجه : النصبُ والرفعُ
والخفضُ ، وذلك نحو قولك : ما قامَ من أحدٍ إلا زيدا وإلا زيدا ، بنصبِ زيدٍ على
الاستثناء ، وخفضه على النعتِ على اللفظ ، ورفعهِ على البدلِ أو على الوصفِ على
الموضع .

وإنما لم يجرِ البدلُ على اللفظ ؛ لأنه في نية تكرارِ العاملِ فيلزمُ أن يكون التقديرُ : ما
قامَ من أحدٍ إلا من زيدٍ ، ومن لا تزداد في الواجب ولا في المعارف ، وأضعفُ الأوجهِ
الخفضُ على الوصفِ .

هذا مذهب البصريين^١ وأما الكوفيون^٢ فيجيزون البدل من المجرور بمن الزائدة على اللفظ إذا كان الاسم الذي بعد (إلا) نكرة ؛ لأن (من) عندهم تزايد في النكرات في الواجب.

وأما الأخفش^٣ فيجيز أيضا البدل من المجرور بـ (من) الزائدة على اللفظ ، كان الاسم الذي بعد إلا معرفة أو نكرة ؛ لأنه يجيز زيادة (من) في الواجب في الأسماء النكرات وفي المعارف ، وقد تقدم الصحيح من ذلك في باب حروف الخفض^٤.

وإن كان مخفوضا بالباء الزائدة فلا يخلو ذلك المخفوض من أن يكون خبر (ما) أو خبر (ليس) ؛ لأنها لا تزايد في النفي إلا في هذين ، فإن كان خبر (ما) جاز في الاسم الذي بعد إلا ثلاثة أوجه الخفض والنصب والرفع ، وذلك نحو قولك: ما أنت بشيء إلا شيئا لا يعبا به وإلا شيء لا يعبا به وإلا شيء لا يعبا به بنصب شيء الثاني ورفع وخفضه^٥.

فالخفض على النعت لشيء الأول على لفظه ، والنصب على الاستثناء ، أو الوصف له على الموضع إن قدرت (ما) حجازية ، والرفع على البدل من شيء الأول أيضا على الموضع ، أو الوصف له على الموضع إن قدرت (ما) تميمية^٦.

^١ - انظر المقتضب ٤/٤٢٠ ، وشرح المفصل ١٣/٧ ، والارتشاف ٤/١٧٢٣ ، وشرح الأشموني ٢/٧١ ، والهمع ٢/٣٧٩.

^٢ - انظر رأيهم في شرح المفصل ١٣/٧ ، والارتشاف ٤/٣ ، ١٧ ، وشرح الأشموني ٢/٧١ ، والهمع ٢/٣٧٩.

^٣ - هو أبو الحسن سعيد بن مسعدة الجاشعي بالولاء ، نحوي وعالم باللغة والأدب ، سكن البصرة وأخذ العربية عن سيبويه من أشهر مؤلفاته : معاني القرآن والمقاييس والاشتقاق والعروض ٢١٥ هـ (بغية الوعاة ١/٥٩٠) . انظر رأيه في معاني القرآن ١/٢٧٢ .

^٤ - انظر باب حروف الخفض ص ٧/٢ من المخطوط .

^٥ - من أمثلة الكتاب ٢/٣١٦ .

^٦ - بنو تميم لا يعملون (ما) وأما أهل الحجاز فيعملونها عمل (ليس) بثلاثة شروط :

أ- ألا ينتقض نفي خبرها . ب- أن لا يتقدم الخبر على الاسم إلا إذا كان شبه جملة .

ج - ألا يفصل بينها وبين الاسم بـ (إن) الزائدة .

ولا يجوزُ الخفضُ على أن يكونَ بدلاً على اللفظِ ؛ لأنَّ البدلَ في نيةِ تكرارِ العاملِ فيلزمُ أن يكونَ التقديرُ : ما أنتَ بشيءٍ إلاَّ بشيءٍ لا يعبأُ به (والباءُ) لا تزاوُ في الواجبِ ، وأضعفُها النعتُ لضعفه بـ (إلاَّ) .

وإن كانَ خبرَ ليسَ جازَ في الاسمِ الذي بعدَ (إلاَّ) وجهان : الخفضُ والنصبُ ، وذلك نحو قولك : ليسَ زيدٌ بشيءٍ إلاَّ شيئاً لا يعبأُ به ٢٠٨/ وإلاَّ شيءٍ لا يعبأُ به ، بنصبِ شيءٍ الثاني وخفضِهِ ، فالخفضُ على النعتِ على اللفظِ ، والنصبُ على الاستثناءِ أو على البدلِ من شيءٍ الأوَّلِ على الموضعِ وعلى الوصفِ أيضاً لشيءٍ الأوَّلِ على موضعه .

والنعتُ أضعفُ الوجهين لما تقدَّم من ضعفِ (إلاَّ) في الوصفِ بها ، ولا يجوزُ الخفضُ على البدلِ على اللفظِ ؛ لأنَّ البدلَ على نيةِ تكرارِ العاملِ فيلزمُ أن يكونَ التقديرُ : إلاَّ بشيءٍ لا يعبأُ به والباءُ لا تزاوُ في الواجبِ ، ومَّا جاءَ من النصبِ قوله :

٥- يا ابْنِي لُبَيْنَى لَسْتُ مَ بِيَدٍ إِلَّا يَدًا لَيْسَتْ لَهَا عَضْدٌ^١

نصبَ يداً الثاني على الاستثناءِ أو على البدلِ على الموضعِ من قوله : بيدِ الأوَّلِ أو الوصفِ له على الموضعِ أيضاً .

وينبغي أن تعلمَ أنَّ المنفيَّ في هذا البابِ هو ما دخلتْ عليه أداةُ النفي نحو قولك : ما قامَ القومُ إلاَّ زيداً ، أو ما كانَ خبراً لما دخلتْ عليه أداةُ النفي ، نحو قولك : ما أحدٌ يقومُ إلاَّ زيداً ، أو ما كانَ في موضعِ المفعولِ الثاني من بابِ ظننتُ نحو قولك : ما ظننتُ أحداً يقومُ إلاَّ زيداً .

وكذلك ما كانَ من الأفعالِ بعدَ (قَلَّ) أو ما تصرَّفَ منها نحو قولك : أقلَّ رجلٌ يقولُ ذلكَ إلاَّ زيداً ، وقَلَّ رجلٌ يقولُ ذلكَ إلاَّ عمرو^٢ ، وقَلَّما يقومُ إلاَّ عمرو ؛ لأنَّ العربَ

١- من الكامل لطرفة بن العبد أو لأوس بن حجر وهو في ديوان أوس ص ٢١ ، وهو من شواهد الكتاب ٣١٧/٢ استشهد به سيبويه على نصب ما بعد إلا على البدل من موضع الباء ، والبيت منسوب لأوس في شرح أبيات سيبويه لابن السرياني ٦٤/٢ ، ومنسوب لطرفة في شرح المفصل ٩٠/٢ ، وبلا نسبة في المقتضب ٤١٢/٤ ، والنكت ٦١٩ ، وتحصيل عين الذهب ٣٥٧ ، وشرح الجمل لابن عصفور ٣٨٣/٢ ، وارتشاف الضرب ١٥١١/٣ ومعنى البيت : أنما في الضعف وقلة النفع كيد لا عضد لها .

٢- من أمثلة الكتاب ٣١٤/٢ .

تستعمل (قَلَّ) بمعنى النفي فيقولون : قَلَّ رجلٌ يقولُ ذلكَ إلاَّ زيدٌ ، كما تقولُ : ما رجلٌ يقولُ ذلكَ إلاَّ زيدٌ^١ ، فإنَّ أردتَ القَلَّةَ الَّتِي هِيَ ضِدُّ الكثرةِ لم يجرِ مجرى النفي . وكذلك ما دخلتَ عليه أداةُ الاستفهامِ وأريدَ بها معنى النفي نحو قولك : هل يقومُ أحدٌ إلاَّ زيدٌ بمعنى ما يقومُ أحدٌ إلاَّ زيدٌ ، ومن ذلك قوله :

٦- هل أنتِ إلاَّ إصْبَعٌ دَمِيَتْ وفي سبيلِ اللَّهِ ما لَقِيتِ^٢

المعنى ما أنتِ إلاَّ إصْبَعٌ دَمِيَتْ ، وما عدا ذلكَ فإنَّه لا يجرى مجرى النفي ، إلاَّ أنْ تفعلَ العربُ ذلكَ في موضعٍ من المواضعِ فيُحْفَظُ ولا يقاسُ عليه نحو قولهم : " أَيْبَى اللَّهِ إلاَّ أنْ يكونَ كذا " ^٣ فأدخلتَ (إلاَّ) على مفعولٍ (أَيْبَى) ، وحملتَ الكلامَ على المعنى ؛ لأنَّ المعنى : ما يريدُ اللَّهُ إلاَّ أنْ يكونَ كذا ، ومن ذلك قوله تعالى : ﴿ وَيَأْتِي اللَّهُ إِلَّا أَنْ يُتِمَّ نُورَهُ ﴾^٤ وقال الشاعرُ :

٧- أَيْبَى اللَّهِ إلاَّ أنْ سَرَحَ مالِكٌ على كلِّ أفنانٍ العِصَاهُ تَرْوِقُ^٥

فتقولُ على هذا : ما رأيتُ أحدًا يقولُ ذلكَ إلاَّ زيدٌ ، فترفعُ زيدًا على البدلِ من الضميرِ الذي في (يقولُ) فإنَّه منفيٌّ في المعنى ، ألاَّ تراه في موضعِ المفعولِ الثاني لرأيتُ فكأنَّه قالَ : ما يقولُ ذلكَ أحدٌ في علمي إلاَّ زيدٌ ولو نَصَبَ زيدًا على الاستثناءِ جازَ ، إلاَّ أنَّ الرفعَ أحسنُ لما تقدَّم .

^١ - من قوله : المنفي هو ما دخلت عليه أداة النفي ... إلى هنا ، نقل هذا القول عن الأبْذِي السيوطي في الأشباه والنظائر ١٠٠/٢ قال أبو الحسن الأبْذِي في شرح الجزولية : المنفي عندهم هو ما دخلت ... " إلخ .

^٢ - من الرجز روي أن رسول الله صلى الله عليه وسلم دميت إصبعة في حفر الخندق فقال : هذا الرجز ، انظر مختصر صحيح البخاري كتاب الجهاد ص ٣٨٧ ، واللسان (صبع) ١٩٢/٨ .

^٣ - انظر الكشف ٢٦٥/٢ .

^٤ - التوبة ٣٢ .

^٥ - من الطويل حميد بن ثور في ديوانه ص ٤١ وله في أدب الكاتب ٣٤٦ والصحاح ٥٥١/١ ، وشرح التسهيل ١٦٥/٣ ، واللسان (سرح) ٤٧٩/٢ ، والمغني ٢٨٨/١ ، والتصريح ٥٤/٣ ، والخزانة ١٩٤/٢ ، وبلا نسبة في الارتشاف ٢٣٩٥/٥ والهمع ٣٥٧/٢ ، والسرحة : الشجرة العظيمة وهي في البيت كناية عن امرأة والعصاه : شجرة شوك ، والاستشهاد به كالأية الكريمة .

ولو جعلت رأيتُ بَصْرِيَّةً لكانَ (يقولُ) في موضعِ الصفةِ فلا يكونُ منفيًّا في المعنى ؛ لأنَّ معنى الكلامِ إذ ذاكَ ما رأيتُ أحدًا قائلًا ذاكَ إلاَّ زيدًا ، فأنتَ لم تنفِ القائلينَ وإنما نفيتَ رؤيتَكَ واحدًا منهم .

وكذلك تقولُ : ما ضربتُ أحدًا يوحدُ الله ، لم تنفِ التوحيدَ إنما نفيتَ الضربَ عن كلِّ واحدٍ منهم ، فإذا تبينَ أنَّ الفعلَ إذا كانَ في موضعِ الصفةِ لم يتوجهِ النفي عليه لم يجز : ما أبصرتُ أحدًا يقولُ ذلكَ إلاَّ زيدٌ بالرفع .

[تكرار إلا]

وإذ قد تبينَ حكمُ الاسمِ الواقعِ بعدَ (إلا) في الإيجابِ والنفي إذا لم تتكررْ ، فينبغي أنْ يُبينَ حكمه إذا تكررتْ (إلا) ، فلا يخلو أنْ يكونَ أحدُ الاستثناءينِ معطوفًا على الآخرِ أو لا يكون .

فإنْ كانَ أحدهما معطوفًا على الآخرِ كانَ إعرابُ الاسمِ الواقعِ بعدَ (إلا) المتأخرةِ على حسبِ إعرابِ الاسمِ الواقعِ بعدَ (إلا) المتقدمةِ ، ويكونُ إعرابُ الاسمينِ كإعرابِ الاسمِ الواحدِ ، ويكونُ الاستثناءانِ من مُستثنى [منه] ^١ واحدٍ ، وذلك قولك : قامَ القومُ إلاَّ زيدًا وإلاَّ عمرًا ، وكذلك ضربتُ القومَ إلاَّ زيدًا وإلاَّ عمرًا .

وإنْ لم يكنْ أحدهما معطوفًا على الآخرِ فلا يخلو أنْ يكونَ الثاني هو الأولُ أو غيره فإنْ كانَ الثاني هو الأولُ كانَ إعرابُهُما واحدًا ، ويكونُ حكمُهُما جميعًا في الإعرابِ كحكمِ الاسمِ ٢٠٩/ الواحدِ إذا لم تتكررْ ؛ لأنَّ الثاني بدلٌ من الأولِ ، فتقولُ : ما قامَ القومُ إلاَّ محمدًا إلاَّ أبا بكرٍ ، وما قامَ القومُ إلاَّ محمدًا إلاَّ أبو بكرٍ ومن ذلك قوله :

^١ - تكملة يتطلبها المعنى .

^٢ - وذلك إذا كانَ (أبو بكر) كنية محمد ، أما إذا لم يكن فإنه يشترط العطف بحرف عطف ، وأجاز الصيمري ذلك لأن (إلا) تقوم مقام حرف العطف ، انظر التبصرة والتذكرة ٣٧٨/١ .

٨- مَالِكٍ مِنْ شَيْخِكَ إِلَّا عَمَلُهُ إِلَّا رَسِيمُهُ وَإِلَّا رَمَلُهُ^١

فالرسيم والرمل ضربان من السير فهما العمل في المعنى .

وإن لم يكن الثاني الأول فلا يخلو أن يمكن استثناء المتأخر من المتقدم أو لا يمكن ، فإن لم يمكن نحو قولك : عندي عشرة إلا واحداً إلا ثلاثة فإن للنحويين في ذلك مذهبتين : فمنهم من ذهب إلى أن الاستثناءين^٢ يرجعان إلى مستثنى منه واحد ، فيكون الواحد والثلاثة مُستثنَيْن من العشرة ، فيكون المقر به ستة وإلى هذا ذهب أكثر النحويين^٣ .

وذهب الفراء^٤ ومن تبعه إلى أن الثاني منقطع من الأول ، والمعنى عنده ، عندي عشرة إلا واحداً سوى الثلاثة التي له عندي ، أي : الثلاثة لم تدخل في هذا الإقرار ، فيكون المقر به على مذهب الفراء اثني عشر .

وكان الذي حمل الفراء على ذلك ما في الوجه الآخر من الطول ؛ لأن قولك : عندي عشرة إلا واحداً إلا ثلاثة ، أخصر منه قولك : إلا أربعة ، وهذا لا حجة له فيه لأمرين : أحدهما أن العرب قد تكلم بالكلام وغيره أخصر منه ، مما هو في معناه ، ألا ترى أن قولك : زيداً ضربت ، أخصر من قولك : زيداً ضربته ، وهما جائزان .

وأيضاً فإن المتكلم قد يقول : عندي عشرة إلا واحداً ، ثم يتذكر أن الذي عنده ستة فيقول بعد ذلك : إلا ثلاثة ، فإذا تبين أنه يمكن أن يكونا مُستثنَيْن من العدد الأول كان أولى مما ذهب إليه الفراء ؛ لأنه لا يتصور مذهب الفراء [إلا] على أن يكون الاستثناء الثاني منقطعاً من الأول .

^١ - من الرجز مجهول القائل ، وهو من شواهد الكتاب ٣٤١/٢ استشهد به سيبويه على أن الرمل والرسيم بدل من العمل ، والبيت بلا نسبة في شرح الجمل لابن عصفور ٢٦١/٢ والمقرب ١٧٠/١ وشرح التسهيل ٢٩٥/٢ وشرح الكافية ٣١٩/١ وشرح الأشموني ٥١١/١ ، والتصريح ٥٦٧/٢ ، والجمع ١٩٨/٢ .

^٢ - في المخطوط " الاستثناءان " .

^٣ - انظر شرح الجمل لابن عصفور ٢٦١/٢ ، وشرح التسهيل ٢٩٧/٢ ، والمساعد ٥٧٧/١ .

^٤ - انظر رأيه في شرح التسهيل ٢٧٩/٢ وقد وافقه ابن مالك عليه ، وكذلك شرح الرضي ١١٩/٢ .

^٥ - تكملة يتطلبها المعنى .

والاستثناء إذا أمكن أن يُحمَلَ على الاتصال لم يُحمَلَ على الانفصال ؛ لأنَّ الاستثناء المنفصل لا يُتَصَوَّرُ إِلَّا على المجازِ على ما يُبَيِّنُ في بابهِ ^١.

وإنَّ أمكن أن يكونَ الثاني مستثنى من الأول نحو قولك : عندي عشرةٌ إِلَّا ثلاثةً إِلَّا واحداً ، ألا ترى أنَّ الواحدَ يمكنُ استثناءه من الثلاثة ، فإنَّ للنحويين في ذلك ثلاثةٌ مذاهب : فمنهم مَنْ ذهبَ إلى أنَّ الاستثناءين راجعانِ إلى مستثنى [منه] ^٢ واحد ^٣ ، فيكونُ الواحدُ والثلاثة مُستثنين من العشرة فيكونُ المقرُّ به ستةً كما كان ذلك في المسألة الأولى .

وذهبَ الفراءُ وَمَنْ تَبِعَهُ إلى أنَّ الثاني منقطعٌ من الأول ، على حَسَبِ ما كانَ في المسألة الأولى وكأَنَّكَ قلتَ : عندي عشرةٌ إِلَّا ثلاثةً سوى الواحدِ الذي عندي ، أي لكنَّ الواحدَ لم يدخلْ في هذا الإقرار فيكونُ ما يقرُّ به ثمانيةً .

وكانَ الذي حملَ الفراءُ على ذلك ما في ردِّ الاستثناءينِ إلى مستثنى منه واحدٍ من الطول ؛ لأنَّ قولك : عندي عشرةٌ إِلَّا أربعةً أخصرُ من قولك : عندي عشرةٌ إِلَّا ثلاثةً إِلَّا واحداً ، وكذلك أيضاً في ردِّ الاستثناء الثاني إلى الأول ؛ لأنَّ قولك : عندي عشرةٌ إِلَّا اثنينِ أخصرُ من قولك : عندي عشرةٌ إِلَّا ثلاثةً إِلَّا واحداً ، وقد تقدَّم الردُّ عليه في ذلك .

ومنهم مَنْ ذهبَ إلى أنَّ الاستثناء الثاني راجعٌ إلى الذي قبله ، فيكونُ الواحدُ مستثنى من الثلاثة والثلاثة مستثناءة من العشرة ، وهو مذهبُ أكثرِ أهلِ البصرة ° ، وهو الأولى ؛ لأنَّ مذهبَ الفراءِ لا يُتَصَوَّرُ إِلَّا على أن يكونَ الثاني منقطعاً من الأول ، وإذا أمكن أن يُحمَلَ الاستثناء على الاتصال لم يُحمَلَ على الانفصال كما تقدَّم .

^١ - انظر ص ٤٩ من النص المحقق .

^٢ - تكلمة يتطلبها المعنى .

^٣ - وهو قول أبي يوسف القاضي (صاحب أبي حنيفة) انظر المساعد ٥٧٧/١ ، والتصريح ٢٧٥/٢ .

^٤ - انظر رأيه في ارتشاف الضرب ١٥٢٥/٣ ، والمجم ١٩٨/٢ ، وقد تبعه ابن مالك في ذلك انظر المساعد ٥٧٧/١ .

° - هو رأي البصريين والكسائي ، انظر ارتشاف الضرب ١٥٢٥/٣ ، والمساعد ٥٧٧/١ ، والتصريح ٥٧٣/٢ ، والمجم ١٩٨/٢ .

وكذلك مذهب مَنْ ذهبَ إلى أنَّ الاستثناءينِ راجعانِ إلى المستثنى منه الأولُ يَضْعُفُ؛ لأنَّ فيه ردَّ الاستثناءِ الثاني إلى الأبعد ، وإذا جعلتهُ مستثنىً من الاستثناءِ الثاني كانَ راجعاً إلى الأقرب ، وصرفُ الاستثناءِ إلى الأقرب أولى من صرفه إلى الأبعد .

ومذهب أهلِ البصرةِ وردَ السماعُ قالَ اللهُ تعالى: ﴿إِلَّا ءَالَ لُوطٍ إِنَّا لَمُنَجُّوهُمْ أَجْمَعِينَ﴾ ^(٥١) **إِلَّا أُمَّرَأَتَهُ** ^١ **فَـ أُمَّرَأَتَهُ** مستثناءٌ من المستثنى الذي قبلها وهو ﴿ءَالَ لُوطٍ﴾ هذا ما لم تقترنْ بالكلامِ قرينةً ، فإن اقترنتْ به قرينةٌ كانَ الاستثناءُ الثاني على حَسَبِ ما تقتضيهُ القرينة من المذاهبِ الثلاثة.

وإذا تبينَ أنَّه ينبغي أنْ يُصرفَ الاستثناءُ إلى الذي قبله والذي قبله إلى الذي قبله إلى أنْ ينتهي إلى الاستثناءِ الأول ، فينبغي أنْ نبيِّنَ الطريقَ اليَ /٢١٠/ يُتوصلُ بها إلى معرفةِ قدرِ العدةِ المستثناة ، فإنَّ في ذلك غموضاً ولا سيَّما إذا كثرتْ المستثنيات .

والذي يُعلمُ به قدرُ المستثنى طريقانِ : أحدهما أنْ تُخرجَ المستثنى الأخير من الذي قبله وما بقي تُخرجه من الذي قبله ، وما بقي تُخرجه من الذي قبله ، وكذلك تفعلُ إلى أنْ تنتهي إلى المستثنى منه الأول .

فإذا قالَ القائلُ :عندي عشرةٌ إلا تسعةٌ إلا ثمانيةٌ إلا سبعةٌ إلا ستةٌ إلا خمسةٌ إلا أربعةٌ إلا ثلاثةٌ إلا اثنينٍ إلا واحداً ، فإنَّ المقرَّ به خمسةٌ ، ألا ترى أنَّك إذا أخرجتَ من الاثنينِ واحداً بقي واحدٌ ، فإذا أخرجتَ من الثلاثةِ ذلكَ الواحدَ بقي اثنينِ ، فإذا أخرجتَ الاثنينِ من الأربعةِ بقي اثنينِ ، فإذا أخرجتَ الاثنينِ من الخمسةِ بقي ثلاثةٌ ، فإذا أخرجتَ الثلاثةَ من الستةِ بقي ثلاثةٌ ، فإذا أخرجتَ الثلاثةَ من السبعةِ بقي أربعةٌ ، فإذا أخرجتَ الأربعةَ من الثمانيةِ بقي أربعةٌ ، فإذا أخرجتَ الأربعةَ من التسعةِ بقي خمسةٌ ، فإذا أخرجتَ الخمسةَ من العشرةِ بقي خمسةٌ ، فتبيَّنَ أنَّ المقرَّ به خمسةٌ .

^١ - الحجر ٥٩ ، انظر تفصيل الحديث عن هذه الآية في الكشف ٥٨١/٢ .

والطريقُ الآخرُ أنْ تُخْرِجَ الاستثناءَ الأوَّلَ ممَّا قبلَه فما بقي تُضيفُه إلى ما بعدَ العددِ المخرَجِ ثم تستثني من المجتمعِ العددَ الذي بعده إلى أنْ تنتهي إلى الاستثناءِ الأخيرِ ، فتكونُ أبداً تستثني عدداً وتركُ عدداً .

ألا ترى أنَّك في المسألة المتقدمة إذا أخرجت التسعة من العشرة بقي واحدٌ ، فتضيفُه إلى ما بعد التسعة وهو الثمانية ، فيكونُ المجتمعُ تسعةً ، ثم تستثني من تلك التسعة ما بعد الثمانية وهي السبعة ، فيبقى اثنان فتضيفُهُما إلى الستة ، فيكونُ المجتمعُ ثمانية ، ثم تستثني من تلك الثمانية ما بعد الستة وهي الخمسة ، فيبقى ثلاثةٌ ، فتضيفُها إلى ما بعد الخمسة وهي الأربعة ، فيكونُ المجتمعُ سبعةً ، ثم تستثني من تلك السبعة ما بعد الأربعة وهو الثلاثة فيبقى أربعةٌ ، ثم تضيفُ الأربعة إلى ما بعد الثلاثة وهما اثنان فيكونُ المجتمعُ ستةً ، ثم تستثني من الستة ما بعد الاثنين وهو واحدٌ فتبقى خمسةً ، فالمقرُّ به خمسةٌ .

وإنما تضيفُ المستثنى إلى ما بعد العددِ المخرَجِ لأنَّ المستثنى من الموجبِ منفيٌّ ، ومن المنفيِّ موجبٌ ، ألا ترى أنَّك إذا قلتَ : قامَ القومُ إلاَّ زيداً ، كانَ زيدٌ منفيّاً عنه القيامُ ؛ لأنَّه مُستثنى من موجبٍ ، وإذا قلتَ : ما قامَ القومُ إلاَّ زيداً ، كانَ زيدٌ موجباً له القيامُ ؛ لأنَّه مستثنى من منفيٍّ .

فإذا قلتَ : عندي عشرةٌ إلاَّ تسعةً ، كانت التسعةُ غيرَ مُقرَّ بها ، فتكونُ منفيّةً ؛ لأنها مستثناةٌ من موجبٍ ، ويبقى الواحدُ من العشرة مُقرّاً به ، فإذا قلتَ : إلاَّ ثمانيةً كانت الثمانية موجبةً ؛ لأنها مستثناةٌ من التسعة ، والتسعةُ كما تقدّمَ منفيّةٌ ؛ لأنها مستثناةٌ من موجبٍ ، فلذلك أضفتَ الواحدَ إلى الثمانية لأنَّه موجبٌ كما أنَّ الثمانية كذلك ، فأضفتَ الموجبَ إلى الموجبِ .

وإذا قد تبينَ قدرُ العددِ المستثنى فينبغي أنْ يُبينَ حكمَ إعرابِ الأسماءِ المتكرّرةِ في الاستثناءِ إذا لم يُكنِ الثاني الأوَّلَ ولا معطوفاً عليه ، فنقولُ : إذا تكررتِ الاستثناءاتُ فلا يخلو أنْ تتكرّرَ في كلامٍ موجبٍ أو منفيٍّ .

فإن تكررت في كلامٍ موجبٍ كانَ حكمُ كلِّ واحدٍ من الأسماءِ الواقعةِ [بعدَ إلا]^١ من الإعرابِ كحكمه لو انفردَ [فتقول]^٢ : قامَ القومُ إلا زيدًا إلا عمرو ، ترفعُهما على النعتِ للقومِ ، وإن شئتَ إلا زيدًا إلا عمرًا ، تنصبُهما على الاستثناءِ ، وإن شئتَ رفعتَ أحدهما على الصفةِ ، ونصبتَ الآخرَ على الاستثناءِ فقلتَ : إلا زيدًا إلا عمرًا ، وإن شئتَ : إلا زيدًا إلا عمرو .

وكذلك مررت بالقومِ إلا زيدًا إلا عمرًا ، تنصبُهما على الاستثناءِ ، وإن شئتَ إلا زيدًا إلا عمرو تحفضُهما على الصفةِ ، وإن شئتَ خفضتَ أحدهما على الصفةِ ونصبتَ الآخرَ على الاستثناءِ فقلتَ : إلا زيدًا إلا عمرًا ، وإن شئتَ إلا زيدًا إلا عمرو ، وكذلك : ضربتُ القومَ إلا زيدًا إلا عمرًا ، بنصبُهما على الاستثناءِ أو على الصفةِ ، ويكونُ أحدهما منصوبًا على الاستثناءِ والآخرُ منصوبًا على الصفةِ^٣ .

وإن تكررت في كلامٍ منفيٍّ ، فلا يخلو أن يكونَ الكلامُ قبلها مفرغًا لما بعدها أو لا يكونَ ، فإن لم يكنْ ما قبلها مفرغًا لما بعدها كانَ أيضًا حكمُ كلِّ واحدٍ من الأسماءِ الواقعةِ بعدَ (إلا) في الإعرابِ كحكمه لو انفردَ ٢١١/ فتقولُ : ما قامَ القومُ إلا زيدًا إلا عمرو ترفعُهما على البدلِ أو على الصفةِ ، والبدلُ أحسنُ ، وإلا زيدًا إلا عمرًا تنصبُهما على الاستثناءِ .

وإن شئتَ رفعتَ أحدهما على البدلِ أو على الصفةِ ، والبدلُ أحسنُ ، ونصبتَ الآخرَ على الاستثناءِ فقلتَ : إلا زيدًا إلا عمرًا ، وإن شئتَ إلا زيدًا إلا عمرو .

وتقولُ : ما ضربتُ القومَ إلا زيدًا إلا عمرًا ، تنصبُهما إِمَّا على الاستثناءِ أو على الصفةِ أو على البدلِ ، وتقولُ : ما مررتُ بالقومِ إلا زيدًا إلا عمرو ، تحفضُهما على البدلِ أو الصفةِ ، وإلا زيدًا إلا عمرًا تنصبُهما على الاستثناءِ ، وإن شئتَ خفضتَ أحدهما على الصفةِ

^١ - تكملة يتطلبها المعنى .

^٢ - تكملة يتطلبها المعنى ، وهي موجودة في الاستغناء ١٩١ .

^٣ - من قوله : إذا تكررت الاستثناءات ... إلى هنا ، نقل هذا القول عن الأبدي أبو حيان في الارتشاف ١٥٢٤/٣ ، وابن عقيل في المساعد ٥٧٦/١ ، والسيوطي في الهمع ١٩٩/٢ .

أو على البدل ، ونصبت الآخر على الاستثناء فقلت : إلا زيد إلا عمراً ، وإن شئت قلت :
إلا زيداً إلا عمرو^١.

وإن كان ما قبل (إلا) مفرغاً لما بعدها فلا يخلو أن يكون العامل المتقدم يطلبُ فاعلاً
أو مفعولاً لم يُسمَّ فاعله أو غير ذلك ، فإن كان يطلبُ فاعلاً أو مفعولاً لم يُسمَّ فاعله
جعلت أحد الأسماء المستثناة على حسب ما يطلبه العامل ، فترفعه على أنه فاعلٌ أو مفعولٌ لم
يُسمَّ فاعله ، لا بد من ذلك ؛ لأنَّ الفعل لا يستغني عن الفاعل أو ما قام مقامه .

وإن رفعت الأول جاز في ما بعده الرفع على البدل ، أو على الصفة ، والنصب على
الاستثناء ، فتقول : ما قام إلا زيد إلا عمرو ، وإن شئت إلا عمراً .

وإن أقيمت الآخر نصبت المتقدم على الاستثناء ؛ لأنَّ التابع لا يتقدم على المتبوع ،
فقلت : ما قام إلا زيداً إلا عمرو ، وإن أقيمت المتوسط لم يجوز فيما قبله إلا النصب على
الاستثناء ، ويجوز فيما بعده النصب على الاستثناء والرفع على التبعية فتقول : ما قام إلا زيداً
إلا عمرو إلا بكرة ، وإن شئت إلا بكرة .

وإن لم يطلب فاعلاً ولا مفعولاً لم يُسمَّ فاعله ، فلا يخلو أن يُقدَّر المعمول محذوفاً
لفهم المعنى أو لا يُقدَّر ، فإن كان المعمول محذوفاً لفهم المعنى لم يجوز في الأسماء التي بعد (إلا)
إلا النصب على الاستثناء فتقول : ما ضربت إلا زيداً إلا عمراً .

وإن لم يكن المعمول محذوفاً لفهم المعنى ، فلا بد من جعل أحد الأسماء الواقعة
بعد (إلا) على حسب العامل ، فإن جعلت الأول على حسب العامل ، جاز فيما بعده النصب
على الاستثناء ، وأن يكون تابِعاً لما تقدم ، وإن جعلت المتأخر على حسب العامل لم يجوز فيما
قبله إلا النصب على الاستثناء ؛ لأنَّ التابع لا يتقدم على المتبوع .

فتقول على جعل الأول على حسب العامل المتقدم : ما ضربت إلا زيداً إلا عمراً ،
فيكون زيدٌ مفعولٌ ضربت ، ويكون عمرو منصوباً على الصفة أو البدل أو الاستثناء ، على
حسب ما يكون بعد العامل غير المفرغ .

^١ - من قوله : وإن تكررت في كلام منفي ... إلى هنا ، نقل هذا القول عن الأبدي أبو حيان في الارتشاف

١٥٢٤/٣ وابن عقيل في المساعد ٥٧٦/١ ، والأزهري في التصريح ٥٧١/٢ والسيوطي في الهمع ١٩٩/٢ .

وما مررت إلا بزيد إلا عمرًا وإلا عمرو ، فيكون (بزيد) متعلقًا بمررت ويكون نصب عمرو على الاستثناء ، وخفضه على الصفة لزيد أو البدل منه .

وتقول على جعل المتأخر على حسب العامل الأول : ما ضربت إلا زيدًا إلا عمرًا فيكون عمرو منصوبًا على أنه مفعولٌ بضربت ويكون زيدٌ منصوبًا على الاستثناء .

وكذلك إن جعلت المتوسط على حسب العامل المتقدم ، كان ما قبله منصوبًا على الاستثناء ، وما بعده إما تابعًا له وإما منصوبًا على الاستثناء فتقول : ما مررت إلا زيدًا إلا بعمرو إلا بكرٍ وإلا بكرًا بخفض بكرٍ على البدل أو على الصفة ، ونصبه على الاستثناء ، وكذلك زيد لا يكون فيه إلا النصب على الاستثناء .

وكل موضع امتنع فيه البدل في حال انفراد الاستثناء على اللفظ ، فإنه يمتنع أيضًا ذلك فيه مع التكرار .

وزعم قومٌ من قدماء النحويين^١ أنه لا يجوز البدل في كل كلامٍ منفيٍّ ، بل زعموا أن النفي ينقسم قسمين :

قسم إذا حذفت منه أداة النفي بقي الكلام مستقيمًا ، وذلك نحو قولك : ما قام القوم إلا زيدًا ، ألا ترى أنك لو حذفت (ما) لَبقي الكلام قام القوم إلا زيدًا ، فهذا لا يتصور فيه البدل ؛ لأن أداة النفي دخلت على الكلام ، والاسم لا يتصور فيه البدل فبقي على ما كان عليه قبل دخولها .

وهذا الذي استدل به لا حجة فيه ؛ لأنه لا يلزم أن تُقدَّر أداة النفي داخله^٢/٢١٢ على كلامٍ موجبٍ قد استقرَّ فيه نصب الاسم على الاستثناء ، بل قد يجوز أن يكون المتكلم بنى كلامه على النفي ابتداءً .

ومَّا يدلُّ على فسادِ مذهبه اجتماعُ القراء على رفع ﴿ قَلِيلٌ ﴾ من قوله تعالى :

﴿ مَا فَعَلُوهُ إِلَّا قَلِيلٌ مِنْهُمْ ﴾^٢ مع أن ﴿ فَعَلُوهُ ﴾ قد يُتصور أن يكون كلامًا تامًا .

^١ - انظر الكتاب ٣١٩/٢ ، والارتشاف ١٥٠٨/٣ ، والمساعد ٥٦١/١ ، والتصريح ٥٥١/٢ .

^٢ - النساء ٦٦ ، قرأ الجمهور بالرفع في { قليل } وقرأ ابن عامر بالنصب ، انظر التيسير في القراءات السبع ٨٠ وانظر الكشف ٥٣٠/١ .

والقسم الآخر إذا حذفت منه أداة النفي لم يُتصور ممَّا بقي كلامٌ موجبٌ ، وذلك نحو قولك : ما قام أحدٌ إلا زيدٌ ، فإنه حينئذٍ يجوزُ الرفعُ على البدل كما تقدَّم ، ألا ترى أنَّك لو حذفتَ (ما) لم يكنْ (قامَ أحدٌ) كلامًا ؛ لأنَّ (أحدًا) لا يُستعملُ إلا في النفي ، وقد تقدَّم الدليلُ على التسوية بين القسمين^١.

وزعمَ أهلُ الكوفة^٢ أنَّ كلَّما جعلناه بدلًا ممَّا قبله فإنَّما هو معطوفٌ عليه بـ(إلا)^٣ ، واستدلَّ ثعلبٌ^٤ على فسادِ مذهبِ البصريين بأنَّ قالَ : قد تقررَ في البدلِ أنَّ المبدلَ موافقٌ للمبدلِ منه في المعنى ، ألا ترى أنَّك إذا قلتَ : ضربتُ زيدًا أخاك ، كانَ التقديرُ ضربتُ أخاك.

وكذلك لو قلتَ : قامَ القومُ أكثرُهم لكانَ التقديرُ : قامَ القومُ قامَ أكثرُهم ، وأنت إذا قلتَ : ما قامَ القومُ إلا زيدٌ ، كانَ زيدٌ قائمًا والقومُ غيرُ قائمين ، فدلَّ ذلك على أنَّه ليسَ ببدلٍ إذ لو كانَ بدلًا لكانَ موافقًا للمبدلِ منه في المعنى .

وهذا الذي استدللَّ به فاسدٌ ؛ لأنَّ هذا البدلَ من قبيلِ بدلِ البعضِ من الكلِّ ؛ لأنَّ زيدًا بعضٌ من القومِ ، وبدلُ البعضِ من الكلِّ الثاني منه مخالفٌ للأول في المعنى ، ألا ترى أنَّك إذا قلتَ : رأيتُ القومَ بعضهم كانَ البعضُ مرئيًا والقومُ غيرَ مرئيين ، والتقديرُ : رأيتُ القومَ رأيتُ بعضهم ، فيكون قولك : رأيتُ القومَ أولًا مجازًا ثم تثبَّتَ بعد ذلك مَنْ رأيتَ منهم وهو البعضُ^٥.

^١ - انظر ص ١٤ من النص المحقق .

^٢ - انظر الإنصاف ٢٤٨/١ .

^٣ - من قوله : إذا تكررت الاستثناءات فلا يخلو ... إلى هنا ، نقل هذا النص عن الأبدي القرافي في الاستغناء ١٩١ ، ١٩٣ ، ١٩٢ ، ١٤٩ ، ١٩٥ ونسبه إليه .

^٤ - هو أبو العباس أحمد بن يحيى بن يسار الشيباني ، نحوي لغوي وهو إمام الكوفيين في النحو و اللغة والفقه ، أصيب بالصمم في آخر حياته ، ومن أشهر مؤلفاته معاني القرآن ، واختلاف النحويين ، والفصيح ، والأمالي ، وقواعد الشعر ، ت ٢٩١ هـ (بغية الوعاة ٣٩٦/١) ، انظر رأيه في شرح التسهيل ٢٨٢/٢ ، وشرح الأشموني ٥٠٤/١ ، والتصريح ٥٥١/٢ .

^٥ - من قوله : وبدل البعض من الكل الثاني منه مخالف ... إلى هنا ، نقل هذا القول عن الأبدي الشيخ خالد الأزهرى في التصريح ٥٥١/٢ .

وإنما يُشترط في البدل أن يكونَ شريكَ الأوَّل في العامل خاصةً، وأنت إذا قلتَ : ما قامَ القومُ إلاَّ زيدُ كانَ زيدُ شريكَ القومِ في العاملِ ، والتقديرُ : ما قامَ إلاَّ زيدُ ، فالصحيحُ إذنُ أنه يجوزُ البدلُ .

وما ذهبوا إليه من العطفِ لا يُتصورُ لأمرين : أحدهما أنه لا يوجدُ حرفُ عطفٍ يعطفُ في النفي ولا يعطفُ في الإيجاب ، فلو كانتَ (إلاَّ) عاطفةً لعطفُ في الإيجاب ، وله أن يقولَ : (لكن) تعطفُ بعدَ النفي ولا تعطفُ بعدَ إيجابٍ أصلاً .
والآخرُ أنه لو كانتَ عاطفةً لم تُبأشِرِ العاملَ في نحو : ما قامَ إلاَّ زيدُ ، ولا يلي العاملَ حروفُ العطفِ^١.

[العامل في الاسم المستثنى]

واختلفَ النحويون في العاملِ في الاسمِ المستثنى المنصوب، فمنهم من ذهبَ إلى أنه انتصبَ بإضمارِ فعلٍ نابت (إلاَّ) منابه ، التقديرُ : أستثني زيداً ، فحذفَ (أستثني) وأُنييتَ (إلاَّ) منابه.

وهذا المذهبُ فاسدٌ لأمرين : أحدهما أنه لو كانَ الاسمُ منصوباً (بإلاَّ) لاتصلَ بها الضميرُ، فكنتَ تقولُ : قامَ القومُ إلاَّك وإلاي كما يتصلُ بـ (إن) فتقولُ : إنَّك وإنَّه وإنِّي، فلمَّا لم يقولوا إلاَّ قامَ القومُ إلاَّ إياك وإلاَّ إياه وإلاَّ إياي ولم يجرِ الضميرُ مُتصِلاً إلاَّ في ضرورةٍ شعرٍ نحو قوله :

٩- وما علينا إذا ما كُنتَ جَارَتَنَا أَلَّا يُجَاوِرَنَا إِلَّاكَ دِيَارُ^٢

دلَّ ذلك على أن الاسمَ لم ينتصبْ بـ (إلاَّ) .

والآخرُ أن (غيراً) تنتصبُ في الاستثناءِ من حيث انتصبَ الاسمُ الواقعُ بعدَ (إلاَّ) بدليل أن الموضعَ الذي يُرفعُ فيه الاسمُ الواقعُ بعدَ (إلاَّ) تُرفعُ (غيرُ) [فيه]^٣ ، والموضعُ الذي

^١ - من قوله : لو كانتَ عاطفةً لم تبأشِرِ ... إلى هنا ، نقل هذا الردَّ عن الأَبْذِيِّ الأزهريُّ في التصريح ٥٥١ / ٢ .

^٢ - من البسيط مجهول القائل بلا نسبة في الخصائص ٣٧ / ١ ، وشرح المفصل ١٠١ / ٢ ، وشرح الجمل لابن عصفور ١٢ / ٢ ، وشرح التسهيل ١٥٢ / ١ ، والمغني ١١٠ / ٢ ، وشرح الأشموني ٨٧ / ١ ، والتصريح ٩٨ / ١ ، والخزانة ٢٧٨ / ٥ ، ٢٧٩ .

^٣ - تكملة يتطلبها المعنى .

يُنْصَبُ فِيهِ تُنْصَبُ فِيهِ ، والموضع الذي يُخَفَضُ فِيهِ تُخَفَضُ فِيهِ ، فَإِنَّمَا إِعْرَابُهَا إِعْرَابُ الْاسْمِ الذي بعدها انتقل إليها .

فكما أَنَّهُ لَا يُتَصَوَّرُ نَصَبُ (غَيْرٍ) بِأُسْتِثْنِي لئلا يَبْطُلَ الْمَعْنَى فَكَذَلِكَ لَا يَنْتَصِبُ زَيْدٌ بِإِضْمَارِ أُسْتِثْنِي ، أَلَا تَرَى أَنَّكَ لَوْ نَصَبْتَ (غَيْرٍ) بِأُسْتِثْنِي لَكَانَ الْمُسْتَثْنَى غَيْرَ زَيْدٍ وَإِنَّمَا الْمُسْتَثْنَى زَيْدٌ ، وَهَذَا الْمَذْهَبُ مَذْهَبُ أَبِي الْعَبَّاسِ الْمُبَرِّدِ^١ وَمَنْ أَخَذَ بِمَذْهَبِهِ^٢ .

وَمِنْهُمْ مَنْ رَدَّ هَذَا الْمَذْهَبَ أَيْضًا وَقَالَ : لَوْ كَانَ مَنْصُوبًا بِمَا فِي (إِلَّا) مِنْ مَعْنَى الْفِعْلِ لَكَانَ الْاسْمُ مَجْرُورًا ؛ لِأَنَّ الْحَرْفَ لَا يَعْمَلُ إِذَا كَانَ مَخْتَصًّا بِاسْمٍ وَاحِدٍ إِلَّا جَرًّا^٣ .

وَأَيْضًا فَإِنَّهُ يَبْطُلُ بـ(غَيْرٍ) وَمَا فِي مَعْنَاهَا مِنَ الْأَسْمَاءِ ، أَلَا تَرَى أَنَّهُ مَنْصُوبٌ وَلَيْسَ قَبْلَهُ (إِلَّا) ، فَإِذَا ثَبَتَ أَنَّ النَّاصِبَ فِي (غَيْرٍ) لَيْسَ هُوَ (إِلَّا) فَكَذَلِكَ الْاسْمُ الْمَنْصُوبُ بـ(إِلَّا) مَنْصُوبٌ بِمَا انْتَصَبَ بِهِ (غَيْرٍ) .

فَإِنْ قُلْتَ : إِنَّمَا انْتَصَبَ بِمَا ٢١٣/ فِي (إِلَّا) مِنْ مَعْنَى الْفِعْلِ فَذَلِكَ فَاسِدٌ ؛ لِأَنَّ الْمَعْنَى لَا تَعْمَلُ إِلَّا فِي الظُّرُوفِ وَالْمَجْرُورَاتِ وَالْأَحْوَالِ وَهُوَ مَذْهَبُ الْمَازِنِيِّ^٤ .

^١ - هو محمد بن يزيد عبد الأكبر الأزدي إمام العربية ببغداد في زمانه ، كان إمامًا في الأدب والأخبار ولد في البصرة ، كان الرأس للغوي البصرة في مقابل ثعلب ممثل للغوي الكوفة من أشهر مصنفاته الكامل ، والمقتضب ، وشرح لامية العرب ، وإعراب القرآن ، ت ٢٨٦ هـ (بغية الوعاة ٢٦٩/١) ، انظر رأيه في المقتضب ٣٩٠/٤ .

^٢ - هو رأي المبرد والزجاج ، انظر شرح السيرافي ١٠٧/٣ ، والإنصاف ٢٤٣/١ ، وشرح المفصل ٧٦/٢ ، وشرح الأشموني ٥٠٣/١ ، والتصريح ٥٤٩/٢ ، واللمع ١٨٨/٢ .

^٣ - ذكر هذا الرد الأنباري في أسرار العربية ٢٠٢ ، والإنصاف ٢٤٣/١ .

^٤ - هو أبو عثمان بكر بن محمد بن بقرية ، إمام عصره في النحو والأدب ، درس على الأخفش الأوسط ودرس عليه المبرد من تصنيفاته : التصريف ، والديباج ، والألف واللام ، وعلل النحو ، ت ٢٤٩ (وفيات الأعيان ٢٨٣/١) ، وقد عُرِزَ بِهَذَا الرَّأْيِ لِلْبَصْرِيِّينَ ، انظر شرح الجمل لابن عصفور ٢٥٦/٢ وشرح الرضي ٨٠/٢ ، وذكر ابن عقيل في المساعد ٥٥٧/١ أَنَّ الْمَازِنِيَّ يُوَافِقُ سَبِيوِيَه ، مَعَ اخْتِلَافِ النُّقْلِ عَنْهُ .

ومنهم مَنْ ذهبَ إلى أنَّه منصوبٌ بالفعلِ بوساطةِ (إِلَّا) وانتصبَ (غير) وما في معناه بالفعلِ من غيرِ واسطةٍ وهو مذهبُ السيرافي^١ وغيره^٢.

وابن الباذش^٣: ونظيره المفعول معه فإنه ينتصبُ بالفعلِ الأولِ بوساطةِ الواو .
فإن قيل كيف يصلُ العاملُ الواحدُ إلى الاسمِ المنصوبِ بوساطةِ (إِلَّا) في نوعٍ من الأسماءِ، وبنفسه في نوعٍ آخرٍ؟ ألا ترى أنَّ (قَامَ) يصلُ إلى زيدٍ بوساطةِ (إِلَّا) فتقول: قَامَ القومُ إِلَّا زيدًا ، ويصلُ إلى (غير) بنفسه ، فتقول: قَامَ القومُ غيرَ زيدٍ ، فإنَّ أبا الحسنِ بن الباذش قد انفصلَ عن ذلك بأن قال: قد يصلُ العاملُ إلى المفعولِ إذا كانَ مختصًا بوساطةِ حرفٍ ، فإذا كانَ مبهمًا بنفسه .

ألا ترى أنَّ العاملَ يصلُ إلى ظرفِ المكانِ المختصِ بوساطةِ (في) ويصلُ إلى المبهمِ بنفسه ، فتقول: قَامَ زيدٌ في الدارِ وقَامَ عمروُ خلفَكَ ، فيَصِلُ (قَامَ) إلى (الدارِ) بوساطةِ (في) لأنَّه مختصٌّ ، وإلى (خلف) بنفسه لأنَّه مبهمٌ ، فكذلك أيضًا يصلُ الفعلُ في الاستثناءِ إلى (غير) بنفسه لإبهامها ، ويصلُ إلى زيدٍ وأشباهه بوساطةِ (إِلَّا) لاختصاصه .

وهذا المذهبُ مردودٌ بقولِ العربِ: القومُ إخوانُك إِلَّا زيدًا ، بنصبِ زيدٍ وإن لم يتقدَّمْ فعلٌ ولا ما يجري مجراه ، وله أن يقولَ: العاملُ في زيدٍ هنا إخوانُك بما فيه من معنى المؤاخاة والصحة وليست أخوةُ النسبِ ، قاله ابنُ الأنباري^٤ في الإنصافِ له^٥.

^١ - انظر شرح السيرافي ١٠٧/٣ ب .

^٢ - هو رأي السيرافي وابن الباذش والفارسي وابن بابشاذ ، انظر شرح الجمل لابن عصفور ٢٥٧/٢ ، وشرح التسهيل ٢٧٨/٢ ، والمساعد ٥٥٦/١ ، والتصريح ٥٤٩/٢ ، والجمع ١٨٨/٢ وانظر رأي ابن بابشاذ في شرحه للجمل ١٦٥/٢ ب ، وانظر رأي الفارسي في المسائل المثورة ٥٥ .

^٣ - هو أبو الحسن علي بن أحمد ، ولد بغرناطة وشب على حب الفضيلة والزهد ، برع في الشريعة والعربية ، شرح كتاب سيبويه والأصول ، والمقتضب ، والإيضاح ، والجمل ، ت ٥٣٨ هـ (بغية الوعاة ١٤٢/٢) ، انظر رأيه في شرح الجمل لابن عصفور ٢٥٧/٢ ، والتصريح ٢٤٩/٢ ، والجمع ١٨٨/٢ .

^٤ - هو أبو البركات عبد الرحمن كمال الدين محمد الأنباري ، سمع من أبيه في الأنبار ، ثم نرح إلى بغداد وأخذ عن الجواليقي وابن الشجري ، من مصنفاته أسرار العربية ، والإنصاف في مسائل الخلاف ، ت ٥٧٧ هـ (إنباه الرواة ٢٠١/٣) .

^٥ - الإنصاف ٢٤٤/١ .

ومنهم من ذهب إلى أنه انتصب عن تمام الكلام ، وهو مذهب سيويه^١ ، بدليل قولهم : القوم إخوانك إلا زيداً ، ولم يتقدم ناصب أكثر من تمام الكلام ، هذا جملة ما أذكره من مذاهب أهل البصرة .

وأما أهل الكوفة فذهب الكسائي^٢ منهم ومن تبعه إلى أنه انتصب لأنك إذا قلت : قام القوم إلا زيداً كان التقدير : إلا أن زيداً لم يقم .

ففهم الفراء^٣ من هذا الكلام أن الناصب للاسم مخالفته الأول في المعنى ورد ذلك عليه بأن قال : لو كان الخلاف ناصباً لوجب أن ينتصب زيد في نحو قولك : قام عمرو لا زيد ، وما قام عمرو لكن زيد ، لمخالفته ما قبله ، فلما لم ينتصب دل ذلك على فساد هذا المذهب .

وهذا الرد كافٍ إن كان قصد بذلك الكلام أن الاسم الواقع بعد (إلا) انتصب بالخلاف .

ومنهم من فهم من ذلك الكلام أن الاسم عنده منصوب — (إن) المضمرة^٤ ، وخبرها محذوف ، وذلك فاسد لأن (إن) وأخواتها لا تجزئ العرب إضمارها وإبقاء عملها لضعفها في العمل ، ولا يحفظ في كلامهم شيء من ذلك .

^١ - هو عمرو بن عثمان بن قنبر أبو بشر الحارثي بالولاء اشتهر بلقبه (سيويه) الذي يعني رائحة التفاح ، إمام البصريين في النحو ، ألف الكتاب ، الذي قيل : إنه قرآن النحوت ١٨٠هـ (بغية الوعاة ٢/٢٣١) انظر قوله في الكتاب ٣١٠/٢ ، وشرح السيرافي ١٠٧/٣ ، وقد نسب إلى سيويه أن العامل في المستثنى هو الفعل ، انظر شرح المفصل ٧٦/٢ ، شرح الجمل لابن خروف ٩٥٨/٢ ، وقد رد عليهم ابن مالك في شرح التسهيل ٢٧١/٢ .

^٢ - انظر رأيه في شرح السيرافي ١٠٨/٣ ، وشرح الجمل لابن بابشاذ ٧٢/٢ ، والإنصاف ١/٢٤٣ ، وشرح المفصل ٧٦/٢ ، وشرح الجمل لابن عصفور ٢٥٧/٢ .

^٣ - انظر رد الفراء على الكسائي في شرح السيرافي ١٠٨/٣ ، وشرح الجمل لابن بابشاذ ١٦٦/٢ ، وقال السيرافي : " لا يلزم الكسائي ما ألزمه الفراء على ظاهر الكلام ... " .

^٤ - هذا القول للسيرافي انظر شرح السيرافي ١٠٨/٣ ، وشرح الجمل لابن بابشاذ ١٦٦/٢ ، وشرح التسهيل ٢٧٩/٢ ، وشرح الرضي ٨٠/٢ ، والمساعد ٥٥٦/١ .

وأما الفراء^١ فذهب إلى أن (إلا) مركبة من (إن) و(لا) وأن الأصل (إن لا) فخففت (إن) وأدغمت النون في اللام فإذا قلت: ما قام القوم إلا زيداً ، فرفعت غلبت حكم (لا) العاطفة ، وإذا قلت: ما قام القوم إلا زيداً ، نصبت فغلبت حكم (إن) .
وهذا المذهب فاسد^٢ لأنه ادعى أصلاً لم يلفظ به من غير قيام دليل على ذلك ، وأيضاً فإنه لا يعطف بـ(لا) بعد النفي ، وأنت تقول: ما قام القوم إلا زيداً برفع زيد بعد النفي ، فدل ذلك على أنه لا يتصور ما ذهب إليه من العطف بـ(إلا) .
وأيضاً فإنك إذا غلبت حكم أحد الحرفين تكون قد أبطلت حكم الآخر مع أنه ملفوظ به ، وهذا شيء لم يستقر في كلامهم ، أعني أن يؤتى بـ(إن) من غير أن يؤتى لها بمعمول ، أو أن يؤتى بحرف عطف من غير أن يعطف به ، وأيضاً فكان يجوز قام القوم إلا زيداً بالرفع على العطف .

[الوصف بإلا]

وإذا جعلت (إلا) مع ما بعدها صفة لما قبلها ، فلا يخلو أن يكون ما قبلها ظاهراً أو مضمرًا ، فإن كان مضمرًا كانت مع ما بعدها عطف بيان على المضمر ، فإذا قال النحوي في مثل قولك : ما قاموا إلا زيداً : إن (إلا) مع ما بعدها نعت للمضمر ، فإنما يعنون بالنعت عطف البيان ؛ لأن المضمر لا ينعت^٣ .

وإن كان ما قبلها ظاهراً فلا يخلو أن يكون معرفة أو نكرة ، فإن كان معرفة جاز في (إلا) مع ما بعدها أن تكون عطف بيان عليه ، وأن تكون صفة له .
وإن كان نكرة جاز في (إلا) مع ما بعدها أن تكون صفة له ، ولا يجوز ٢١٤/ أن يكون عطف بيان إلا عند من يجيز عطف البيان في النكرات^٤ .

^١ - انظر رأيه في شرح السيرا في ١٠٨/٣ ب ، وشرح الجمل لابن بابشاذ ١٦٦/٢ ، والإنصاف ٢٤٣/١ ، وشرح

المفصل ٧٦/٣ ، وشرح الجمل لابن عصفور ٢٥٧/٢ ، وشرح التسهيل ٢٧٩/٢ ، وشرح الرضي ٨٠/٢ .

^٢ - انظر الرد على الفراء في شرح السيرا في ١٠٨/٣ ب ، والإنصاف ٢٤٦/١ ، وشرح المفصل ٧٧/٢ ، وشرح الجمل لابن عصفور ٢٥٧/٢ ، وشرح التسهيل ٢٧٩/٢ .

^٣ - خلافاً للكسائي فإنه يجيز ذلك انظر ارتشاف الضرب ١٩٣١/٤ .

^٤ - هو مذهب الكوفيين والفارسي وابن جني والزمخشري ، انظر ارتشاف الضرب ١٩٤٣/٤ .

فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ : كَيْفَ يَجُوزُ فِي مِثْلِ قَوْلِكَ : مَا قَامَ أَحَدٌ إِلَّا زَيْدٌ ، أَنْ يَكُونَ (إِلَّا زَيْدٌ) صِفَةً لِأَحَدٍ أَوْ عَطْفَ بَيَانٍ عَلَيْهِ ، وَزَيْدٌ مَعْرِفَةٌ وَأَحَدٌ نَكْرَةٌ وَالنَّكْرَةُ لَا تُوصَفُ بِالْمَعْرِفَةِ ، وَكَذَلِكَ عَطْفُ الْبَيَانِ لَا تَجْرَى فِيهِ الْمَعْرِفَةُ عَلَى النَّكْرَةِ ؟ .

فَالْجَوَابُ أَنَّ قَوْلَكَ : (إِلَّا زَيْدٌ) بِمِثْلَةِ (غَيْرِ زَيْدٍ) وَ(غَيْرِ) إِذَا كَانَتْ مُضَافَةً إِلَى مَعْرِفَةٍ قَدْ تَكُونُ مَعْرِفَةً ، وَقَدْ تَكُونُ نَكْرَةً تَتَعَرَّفُ ؛ لِأَنَّ كُلَّ مَا لَا يَتَعَرَّفُ بِالِإِضَافَةِ فَإِنَّهُ قَدْ يَتَعَرَّفُ بِهَا إِلَّا حَسَنَ الْوَجْهِ ، فَإِنَّهُ نَكْرَةٌ لَا يَتَعَرَّفُ أَبَدًا^١ ، فَإِذَا كَانَ (إِلَّا زَيْدٌ) جَارِيًا عَلَى مَعْرِفَةٍ حُكِمَ لَهُ بِحُكْمِ (غَيْرِ) الَّتِي هِيَ مَعْرِفَةٌ ، وَإِذَا كَانَ جَارِيًا عَلَى نَكْرَةٍ حُكِمَ لَهُ بِحُكْمِ (غَيْرِ) الَّتِي هِيَ نَكْرَةٌ .

ش ~ ٢ : وَلَا تَكُونُ (إِلَّا) نَعْتًا إِلَّا حَيْثُ تَكُونُ (غَيْرِ) وَكَذَلِكَ بَعْدَ النَّكْرَةِ أَوْ بَعْدَ الْمَعْرِفَةِ الَّتِي لِلْجِنْسِ فَتَقُولُ : قَامَ رَجَالٌ إِلَّا زَيْدٌ ، وَقَامَ الْقَوْمُ إِلَّا زَيْدٌ ، وَلَا تَقُولُ : قَامَ إِخْوَتُكَ إِلَّا زَيْدٌ لِأَنَّ الْإِخْوَةَ مَعْرِفَةٌ ، وَمَا قَدَّمْتَهُ لَكَ هُوَ الصَّوَابُ .

وَيُشْتَرَطُ فِي جَعْلِ (إِلَّا) نَعْتًا ثَلَاثَةُ شُرُوطٍ : أَحَدُهَا أَلَّا تَلِيَ الْعَامِلَ كَمَا قَدَّمْنَا ؛ لِأَنَّهَا لَمْ تَسْتَحْكَمْ فِي الْوَصْفِ بِمَا فَلَا يُحْذَفُ مَوْصُوفُهَا وَتُقَامُ هِيَ مُقَامَهُ لِضَعْفِهَا فِي الْوَصْفِ .
وَالثَّانِي أَنَّ يَكُونَ الْمَوْضِعُ يَصْلَحُ أَنْ يُسْتَعْمَلَ فِيهِ اسْتِثْنَاءٌ .

وَالثَّالِثُ أَنَّ يَكُونَ بَعْدَهَا مَفْرُودٌ لَا جُمْلَةً ؛ لِأَنَّ الْجُمْلَةَ لَا تَقَعُ بَعْدَ (غَيْرِ) كَقَوْلِكَ : مَا جَاءَنِي أَحَدٌ إِلَّا زَيْدٌ خَيْرٌ مِنْهُ ، لَا يَصْلَحُ الْوَصْفُ هُنَا ؛ لِأَنَّ (غَيْرِ) لَا تَقَعُ فِي هَذَا الْمَوْضِعِ .
قَالَ س ~ : " لَوْ كَانَ مَعْنَى رَجُلٌ إِلَّا زَيْدٌ لَغُلِبْنَا ، قَالَ : (إِلَّا) هُنَا وَصْفٌ وَلَا يَجُوزُ الْبَدَلُ ، قَالَ : وَالدَّلِيلُ عَلَى ذَلِكَ ، أَنَّكَ لَوْ قُلْتَ : لَوْ كَانَ مَعْنَى إِلَّا زَيْدٌ لَهْلَكْنَا وَأَنْتَ تَرِيدُ الِاسْتِثْنَاءَ لَكُنْتَ قَدْ أَحَلَّتَ .

وَنَظِيرُ ذَلِكَ قَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿ لَوْ كَانَ فِيهِمَا ءَالِهَةٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا ﴾^٣ "٤" .

^١ - انظر أسرار العربية ٢٨١ .

^٢ - انظر رأي الشلوين في شرح التسهيل ٢٩٩/٢ .

^٣ - الأنبياء ٢٢ .

^٤ - الكتاب ٣٣١/٢ .

قال السيرافي : " (إلا زيد) هنا نعتٌ ولا يُرفعُ على البدل ؛ لأنَّ الكلامَ قبله موجبٌ لأنَّ (لو) كـ (إن) وهي وقوعٌ لوقوعٍ فهي كالموجب .
وقال سـ : " لا يجوزُ إن أتاني رجلٌ إلا زيدٌ على البدل ؛ لأنها بمنزلةِ أتاني رجلٌ إلا زيدٌ وأتاني إلا زيدٌ لا يقال ، وأيضاً فإنه على البدل يكونُ التقديرُ : لو كان معنا زيدٌ لهلكنا ؛ لأنَّ البدلَ بعدَ (إلا) في الاستثناءِ مُوجبٌ " ^١ .
وأجازَ المبردُ ^٢ البدلَ بعدَ (لو) لأنها حرفُ امتناعٍ لامتناعٍ ، كأنَّه فهمَ من الامتناعِ معنى النفي ، والبدلُ بأنَّه النفي .
وهذا غيرُ صحيحٍ فإنَّ في تسميتهم (لو) حرفَ امتناعٍ لامتناعٍ تجوزُ ^٣ ؛ لأنها في موضعٍ تكونُ حرفَ امتناعٍ لامتناعٍ ، نحو : لو قامَ زيدٌ لقامَ عمرو .
وفي موضعٍ آخر تكونُ حرفَ وجوبٍ لوجوبٍ نحو : لو لم يَقمَ زيدٌ لم يَقمَ عمرو ؛ لأنَّ الموجبَ بعدها منفيٌّ ، والمنفيُّ موجبٌ ، وقد بُيِّنَ ذلك في بابِ الإعمالِ ^٤ .
وفي موضعٍ آخر تكونُ حرفَ امتناعٍ لوجوبٍ نحو : لو لم يَقمَ زيدٌ لقامَ عمرو .
وفي موضعٍ آخر تكونُ حرفَ وجوبٍ لامتناعٍ نحو : لو قامَ زيدٌ لم يَقمَ عمرو ، وإنما حقيقتها أنها شرطٌ فيما مضى كما أنَّ (إن) شرطٌ فيما يُستقبلُ ، وما بعدَ (إن) في حكمِ الموجبِ ، فكَذلك ما بعدَ (لو) فلذلك يمتنعُ فيه البدلُ .

^١ - انظر شرح السيرافي ١١٧/٣ .

^٢ - نقله عنه ابن السراج في الأصول ٣٠١/١ ، ٣٠٢ ، أما قوله في المقتضب ٤٠٨/٤ فإنه يوافق قول سيويه .

^٣ - انظر تفصيل القول عن (لو) في الكتاب ٢٦٩/١ و ٢٢٤/٤ ، وشرح الجمل لابن عصفور ٤٤١/٢ ، وارتشاف

الضرب ١٨٩٨/٤ ، والمساعد ١٩١/٣ .

^٤ - انظر باب الإعمال ص ١٠٢/٢ من المخطوط .

وقال السيرافي^١ والأعلم^٢ في النكتِ وابن بابشاذ^٣، إِنَّ الْمَبْرَدَ أَجَازَ فِي الْآيَةِ الْبَدَلَ، قالوا ويلزمه الكفر ولم يبينوا وجه ذلك .

وسبب ذلك -والله أعلم- أَنَّ الْبَدَلَ فِي هَذَا الْبَابِ مُوجِبٌ لَهُ الْفَعْلُ فِي الْمَعْنَى ، فَإِذَا قُلْتَ: مَا قَامَ أَحَدٌ إِلَّا زَيْدٌ ، فَكَأَنَّكَ قُلْتَ : قَامَ زَيْدٌ خَاصَّةً ، وَكَذَلِكَ هَلْ قَامَ أَحَدٌ إِلَّا عَمْرُو؟ وَنَحْوُ ذَلِكَ .

فَإِذَا قُلْتَ: لَوْ كَانَ مَعْنَى رَجُلٍ إِلَّا زَيْدٌ لَعَلَّبْنَا إِنْ جَعَلْتَهُ بَدَلًا تَكُونُ قَدْ أَثَبْتَ لَهُ الْكُونَ مَعَهُمْ فَكَأَنَّكَ قُلْتَ: لَوْ كَانَ مَعْنَى زَيْدٍ لَعَلَّبْنَا ، فَيَكُونُ مَعْنَى الْآيَةِ عَلَى مَذْهَبِ الْمَبْرَدِ كَانَ فِيهِمَا اللَّهُ فَفَسَدَتَا تَعَالَى اللَّهُ عَنْ ذَلِكَ ، هَذَا مَفْهُومُهُمْ عَلَيْهِ .

وَلِلْمَبْرَدِ أَنْ يَقُولَ : قَوْلُهُ ﴿ لَفَسَدَتَا ﴾ إِنَّمَا هُوَ جَوَابُ (لَوْ) فَإِذَا أَزَلْنَا (لَوْ) زَالَ جَوَابُهَا، وَصَارَ التَّقْدِيرُ : كَانَ فِيهِمَا اللَّهُ فَلَمْ تُفْسَدَا ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

وَأِنَّمَا يُرَدُّ عَلَيْهِ مِنْ جِهَةِ اللَّفْظِ بِمَا قَدَمْنَا مِنْ أَنَّ (لَوْ) شَرْطٌ فِي الْمَاضِي كـ (إِنْ) فِي الْمُسْتَقْبَلِ ، وَالشَّرْطُ فِي حَكْمِ الْمَوْجِبِ وَالْبَدَلُ فِي الْمَوْجِبِ لَا يَصْحُ ، فَكَذَلِكَ لَا يَصْحُ بَعْدَ (لَوْ) وَلَا بَعْدَ (إِنْ) .

وَأَنْشَدَ س ~ ٤ عَلَى جَعَلِ (إِلَّا) نَعْتًا كـ (غَيْرِ) أَيْيَاتَا ٢١٥/ منها قولُ عمرو بن مَعْدٍ يَكْرِبُ ° :

١- لم أجده هذا القول في شرحه على الكتاب .

٢- هو يوسف بن سليمان الشنتمريّ عالم اللغة والأدب ، ولد في شنتمرية بالأندلس ، من مؤلفاته : شرح الأشعار الستة ، وشرح ديوان الحماسة ، والنكت . ت ٤١٠ هـ (وفيات الأعيان ٨١/٧) لم أجده هذا القول في النكت .

٣- هو طاهر بن أحمد بابشاذ (معناه الفرح والسرور) أحد الأئمة في النحو وفنون العربية ، قدم إلى العراق تاجرًا باللؤلؤ وأخذ عن علمائها ثم عاد إلى مصر ، له شرح الجمل والتعليق والمحتسب ، ت ٤٦٩ (بغية الوعاة ١٧/٢) .

٤- انظر الكتاب ٣٣٤/٢ .

°- هو عمرو بن معد يكرب بن ربيعة الزبيديّ كنيته أبو ثور ، فارس اليمن وفد على النبي ﷺ فأسلم ، ثم ارتد في اليمن ثم رجع إلى الإسلام ، فبعثه أبو بكر إلى الشام وبعثه عمر إلى العراق ، أخبر شجاعته كثيرة حتى ضرب بها المثل ، ت ٢١ هـ (الشعر والشعراء ٣٧٩) .

١٠- وكلُّ أخٍ مُفَارِقُهُ أَخُوهُ لَعَمْرُ أَبِيكَ إِلَّا الْفَرَقْدَانِ^١

وقال : " كَأَنَّهُ قَالَ : كُلُّ أَخٍ غَيْرُ الْفَرَقْدَيْنِ " ، والفرقدان : النجمان اللذان في بنات نعش الصغرى و(لعمري أبيك) قَسَمٌ ملغى ، وجعل (إلا الفرقدان) وصفاً لـ(كل) .
وزعم الكوفيون^٢ أَنَّ (إلا) في هذا البيت بمعنى الواو ، كَأَنَّهُ قَالَ : والفرقدان ، وكذلك قالوا في قوله تعالى : ﴿لَيْلًا يَكُونُ لِلنَّاسِ عَلَيْكُمْ حُجَّةٌ إِلَّا الَّذِينَ ظَلَمُوا﴾^٣ يعني ولا الذين ظلموا لهم عليكم حجة ويُقَوِّيه قراءة بعضهم : {إلى الذين ظلموا} بالتخفيف^٤ ، يعني مع الذين ظلموا منهم .

وكقوله : ﴿إِلَى الْمَرَافِقِ﴾ و ﴿إِلَى الْكَعْبَيْنِ﴾^٥ أي مع المرافق ومع الكعبين ، و﴿مَنْ أَنْصَارِي إِلَى اللَّهِ﴾^٦ أي مع الله ، و﴿وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَهُمْ إِلَى أَمْوَالِكُمْ﴾^٧ أي مع أموالكم ، وقالوا في المثل : " الذودُ إلى الذودِ إيلٌ " ^٨ أي مع الذودِ ، و﴿لَا تُحِبُّ اللَّهُ الْجَهْرَ بِالسُّوءِ مِنَ الْقَوْلِ إِلَّا مَنْ ظَلِمَ﴾^٩ أي : وَمَنْ ظَلِمَ أَيْضًا لَا يُحِبُّ الْجَهْرَ بِالسُّوءِ .

^١ - من الوافر في ديوان عمرو بن معد يكرب ص ١٧٨ ، اسشهد به سيبويه على وصف (كل) بقوله : إلا الفرقدان ، وهو منسوب لعمرو بن معد يكرب في الكتاب ٣٣٤/٢ وشرح المفصل ٨٩/٢ واللسان (إلا) ٤٣٢/١٥ ، وفي شرح أبيات سيبويه ٤٨/٢ لحضرمي بن عامر بن مجمع ، وفي النكت ٦٣٧/١ وتحصيل عين الذهب ٣٦٨ لعمرو بن معد يكرب أو لسوار بن المضرب ، وفي الخزانة ٤٢١/٣ لأسعد الهذلي ، وبلا نسبة في المقتضب ٤٠٩/٤ والإنصاف ٢٥٠/١ والمغني ١٥١/١ والمجمع ٢٠٣/٢ .

^٢ - هذه هي المسألة رقم ٣٥ من مسائل الإنصاف ٢٤٨/١ ، وقد أخذها الأبدي منه ، وقد وافقهم الأخفش على ذلك ، انظر معاني القرآن للأخفش ٣٤٣/١ .

^٣ - البقرة ١٥٠ .

^٤ - رواه أبو بكر بن مجاهد عن بعض القراء ، انظر الإنصاف ٢٤٨/١ ، وقرأ زيد بن علي " ألا الذين ظلموا " بالفتح والتخفيف ، انظر المحتسب ٢٠٢/١ الكشف ٢٠٦/١ .

^٥ - المائدة ٦ .

^٦ - آل عمران ٥٢ ، والصف ١٤ .

^٧ - النساء ٢ .

^٨ - انظر مجمع الأمثال ٢٧٧/١ ، واللسان (ذود) ١٦٨/٣ .

^٩ - النساء ١٤٨ .

وقال البصريون ^١ لا تكون (إلا) بمعنى الواو ؛ لأن (إلا) للاستثناء وهو يقتضي إخراج الثاني من حكم الأول ، فلا يكون أحدهما بمعنى الآخر ، أمّا الآية ﴿إِلَّا الَّذِينَ ظَلَمُوا﴾ فاستثناء منقطع بمعنى لكن الذين ظلموا يحتجون عليكم ، و﴿إِلَّا مَنْ ظَلَمَ﴾ أي لكن المظلوم يجهز بالسوء لما لحقه من الظلم .

وعلى ذلك يحمل قول الشاعر : (إلا الفرقدان) ، أراد لكن الفرقدان فإنهما لا يفرقان على زعمهم في بقاء هذه الأشياء المتأخرة إلى وقت الفناء .

ويحتمل أن تكون (إلا) بمعنى (غير) ولذلك ارتفع ما بعدها ، والمعنى كل أخ غير الفرقدان مفارقه أخوه كقوله تعالى : ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا﴾ ^٢ ولا يجوز الرفع على البدل لأن البدل في الإثبات غير جائز ؛ لأن البدل يوجب إسقاط الأول .

ولا يجوز أن تقول لو كان فيهما إلا الله ، إذ ليس في قوله : ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَا﴾ نفى فيفتقر إلى إثبات ، وأمّا {إلى الذين ظلموا} بالتخفيف فتكون بمعنى (مع) وإلا بالتشديد بمعنى لكن ، ولا يشترط في القراءتين أن تكون بمعنى واحد ^٣ .

قال سيويه : " ولا يجوز على (إلا أن يكون) ؛ لأنك لا تضم الاسم الذي هذا من تمامه لأن (أن) يكون اسماً " ^٤ .

يعني لا يضم الموصول ويبقى بعض الصلة و(إن) من الموصولات .
واعلم أن (إلا) لا تدخل إلا على الاسم أو على الجملة الاسمية أو على الفعل المضارع ، فتقول : ما قام إلا زيد ، وما زيد إلا أبوه قائم ، وما زيد إلا يقوم ، ولو قلت : ما زيد إلا قام لم يجز ^٥ .

^١ - انظر الإنصاف ٢٥٠/١ .

^٢ - الأنبياء ٢٢ .

^٣ - انتهى النقل عن الإنصاف ٢٥٣/١ .

^٤ - انظر الكتاب ٣٣٥/٢ .

^٥ - أجاز المبرد وقوع الماضي بعدها مع (قد) وكذلك أجازته السيوطي وذلك بشرط أن يتقدمها فعل ، واستشهد بقوله تعالى : {وما يأتيهم من رسول إلا كانوا به يستهزئون} انظر الهمع ٢/٢٠٤ ، ٢٠٥ .

وسبب ذلك أن (إلا) إنما هي أبداً للاستثناء في اللفظ أو في المعنى ، فإذا قلت : ما قام إلا زيد (زيد) في المعنى مستثنى من (أحد) ، ألا ترى أن المعنى : ما قام أحد إلا زيد .
ومما يشهد لذلك أنهم يقولون : ما قام إلا هند ، فيذكرون الفعل والفاعل مؤنث ، ولا يقولون : ما قامت إلا هند إلا في ضرورة شعر .

وسبب ذلك أن المعنى : ما قام أحد إلا هند ، فلما كان الذي يُتصور استثناءه إنما هو الاسم لم تدخل (إلا) عليه أو على ما أشبهه وهو الفعل المضارع ؛ لأنه يُشبه الاسم ولذلك أعرب ، وكذلك الجملة الاسمية ؛ لأن (إلا) إذا دخلت عليها كانت في اللفظ مباشرة للاسم ، فأشبه دخولها على الجملة الاسمية دخولها على الاسم المفرد ، ولما كان الفعل الماضي ليس باسم ولا يشبهه لم يجوز دخولها عليه .^١

[المستثنى بغير]

فإن وقع الاسم المستثنى بعد (غير) كان مخفوضاً بها ، ويكون حكم (غير) في الإعراب حكم الاسم الواقع بعد (إلا) في جميع ما ذكر لا فرق بينهما في شيء من الأشياء إلا في ثلاثة أشياء :

أحدها أن (غير) يوصف بها حيث لا يُتصور الاستثناء و(إلا) ليست كذلك ، فتقول : عندي درهم غير جيد ولو قلت : عندي درهم إلا جيد لم يجوز .
والآخر أن (إلا) إذا كانت مع ما بعدها صفة لم يجوز حذف الموصوف وإقامتها مقامه ، فتقول : قام القوم إلا زيد ، ولو قلت : قام إلا زيد لم يجوز ، ويجوز ذلك في (غير) فتقول : قام القوم غير زيد ويجوز قام غير زيد .

والآخر أنك إذا عطفت على الاسم الواقع بعد (إلا) كان إعراب الاسم المعطوف على حسب المعطوف عليه : فتقول : قام القوم إلا زيداً وإلا عمراً ، ومررت بالقوم إلا زيد وإلا عمرو ، على الصفة ، وإذا عطفت على الاسم الواقع بعد (غير) جاز في المعطوف عليه وجهان :

^١ - من قوله : واعلم أن إلا لا تدخل ... إلى هنا ، نقل هذا النص عن الأبدي القرافي في الاستغناء ١٧١ وكذلك نقله عنه أبو حيان في التذييل والتكميل ٤٤/٣ ب .

أحدهما الخفضُ ٢١٦/ على اللفظِ ، فتقولُ : قامَ القومُ غيرَ زيدٍ وعمرو ، والأحسنُ الحملُ على المعنى فتجعل إعرابَ المعطوفِ على حسبِ إعرابِ الاسمِ الذي بعدَ (غيرِ) لو كانَ واقعاً بعدَ (إلا) فتقول : ما قامَ القومُ غيرُ زيدٍ وعمرو برفعِ عمرو ؛ لأنَّك لو أدخلتَ (إلا) على زيدٍ لقلتَ : ما قامَ إلا زيدٌ وعمرو .

ومن ذلك قولُ الشاعرِ :

١١- لم يبقَ غيرُ طريدٍ غيرُ مُنْقَلِتٍ وموثقٌ في حبالِ القَدِّ مَسْلُوبٌ^١

فإنَّه يُروى بخفضِ موثقٍ عطفاً على لفظِ طريدٍ ، وبرفعه عطفاً على طريدٍ على المعنى ؛ لأنَّ المعنى لم يبقَ إلا طريدٌ وموثقٌ .

فإنَّ قالَ قائلٌ : فلعلَّ (موثق) معطوفٌ على لفظِ (غيرِ) ، فالجوابُ أنَّ ذلك لا يتصورُ لفسادِ المعنى ؛ لأنَّ العاملَ في المعطوفِ هو العاملُ في المعطوفِ عليه ، والعاملُ في (غيرِ) يبقُ ، فكذلك ينبغي أن يكونَ العاملُ في (موثق) لو كانَ معطوفاً على (غيرِ) (يبقى) فيكونُ التقديرُ : لم يبقَ غيرُ طريدٍ ، ولم يبقَ موثقٌ .

وليسَ المعنى على ذلك ، بل المعنى ولم يبقَ إلا موثقٌ ، فدلَّ ذلك على أنَّه معطوفٌ على طريدٍ على المعنى^٢ .

[حكم المستثنى بعد حاشى^٣]

فإنَّ وقعَ المستثنى بعدَ حَاشَى فإنَّه لا يجوزُ فيه إلا الخفضُ ، كانَ الكلامُ موجِّهاً أو منفيّاً ، فتقول : قامَ القومُ حَاشَى زيدٍ ، وما قامَ القومُ حَاشَى زيدٍ قالَ الشاعرُ :
١٢- حَاشَى أَبِي ثَوْبَانَ إِنَّ بِهِ ضَنْناً عَنِ الْمَلْحَةِ وَالشَّتَمِ^٤

^١ - من البسيط ، بلا نسبة في المقرب لابن عصفور ١٧٢/١ ، والاستغناء ٣٣٤ ، والتذيل والتكميل ٥٤/٣ ب ، والقُدِّ سير من جلد .

^٢ - من قوله : فإنَّ وقعَ المستثنى بعدَ غير ... إلى هنا ، نقله عنه القرافي ، انظر الاستغناء ٣٣٣ .

^٣ - هذه هي المسألة رقم ٣٧ من مسائل الإنصاف ٢٥٨/١ .

^٤ - من الكامل ، للجُميح الأَسديّ في شرح المَصل ٤٧/٨ ، ولِسيرة بن عمرو الأَسديّ في اللسان (حشا) ١٨٢/١٤ ، وبلا نسبة في الإنصاف ٢٥٩/١ ، والمغني ٢٤٣/١ ، والهمع ٢١١/٢ ، والخزانة ١٨٢/٤ ، والملحاة : الملامة .

وفي خفضه خلافٌ بينَ سيبويه^١ والقراء^٢ ، فذهبَ القراءُ إلى أنَّهَا فَعْلٌ وأنَّ الاسمَ الذي بعدها مخفوضٌ على تقديرِ اللامِ والأصلُ عنده : قامَ القومُ حاشى لزيدٍ فحذفتُ اللامَ وبقيَ الاسمُ مخفوضاً .

وهذا الذي ذهبَ إليه فاسدٌ لأمرين : أحدهما أنَّ قولَكَ : حاشى لزيدٍ لا يستعملُ إلاَّ في معنى التنزيه وحاشى زيدٍ المرادُ به الاستثناء .

والآخرُ أنَّ إضمارَ الخافضِ وإبقاءَ عمله لا يجوزُ إلاَّ في ضرورةٍ شعريَّةٍ أو نادرٍ كلامٍ وهو مع ذلك قليلٌ بحيث لا يَنقاسُ إلاَّ في الشعرِ نحو قوله :

١٣ - رَسَمَ دَارٍ وَقَفْتُ فِي طَلَّةٍ^٣

وهم يَخْفَضُونَ الاسمَ الواقعَ بعدَ حاشى في فصيحِ الكلامِ ، فدلَّ ذلك على أنَّه ليسَ على تقديرِ اللامِ .

ومذهبُ سيبويه^٤ أنَّهَا حرفُ جرٍ ، والدليلُ على ذلك أنَّهَا لا يخلو إذا خَفَضْتُ مَا بعدها من أن تكونَ فِعْلاً أو اسماً أو حرفاً ، فلا يُتَصَوَّرُ أن تكونَ فِعْلاً ؛ لأنَّ الفِعْلَ لا يَخْفَضُ بنفسه إنما يكونُ الخفضُ بعده بوساطةِ حرفِ الجرِ .

ولا يُتَصَوَّرُ أن تكونَ اسماً بمتزلةٍ (غيرٍ) ؛ لأنَّهَا لو كانتَ كذلكَ لَوَلَّيْتُ العاملَ كما تَلِيهِ (غيرٍ) فكنتَ تقولُ : ما قامَ حاشى زيدٍ كما تقولُ : ما قامَ غيرُ زيدٍ ، فلمَّا لم يقولوا ذلكَ دلَّ على أنَّهَا ليستَ اسماً بمتزلةٍ (غيرٍ) فإذا ثبتَ أنَّهَا ليستَ باسمٍ ولا فِعْلاً تَبَيَّنَ أنَّهَا حرفٌ إذ لا رابع.

^١ - انظر الكتاب ٣٤٩/٢ .

^٢ - انظر شرح السيرافي ١٢٩/٣ ب .

^٣ - صدر بيت من الخفيف لجميل بن معمر في ديوانه ص ١٠٥ وعجزه :

كَذْتُ أَقْضِي الحَيَاةَ مِنْ جَلَّةٍ

والبيت لجميل في اللسان (جلل) ١٢٠/١١ ، والمغني ٢٣٩/١ ، والتصريح ٩١/٣ ، والخزانة ٢٠/١ ، وبلا نسبة في الخصائص ٢٨٥/١ ، والإنصاف ٣٥١/٢ ، وشرح المفصل ٨/٣ ، والهمع ٣٨٥/٢ ، والشاهد فيه جر (رسم) برب المحذوفة .

^٤ - انظر الكتاب ٣٤٩/٢ ، وشرح السيرافي ١٢٩/٣ ب .

وأيضاً فإنها لو كانت فعلاً لجاز دخول (ما) المصدرية عليها كما دخلت على خلا وعدا فكنت تقول : قام القوم ما حاشى زيداً ، وذلك لم يُسمع من كلامهم .
وزعم أبو العباس المبرد^١ وأبو إسحاق الزجاج^٢ ومن تبعهما^٣ أنها تُستعمل فعلاً فينتصب الاسم الذي بعدها فيقال : قام القوم حاشى زيداً ، واستدل^٤ على ذلك بأنه قد استعمل منها المضارع في قول النابغة^٥ :

١٤- ولا أحاشي من الأقوام من أحد^٦

وهذا لا حجة فيه ؛ لأن حاشى الذي مضارعها أحاشي فعلٌ مشتقٌ من حاشى الذي هو أداة الاستثناء كما اشتق سوف من سوف قليل : سوف به إذا قال له : سوف أعطيك ، فكذلك اشتق حاشى من حاشى التي للاستثناء قليل : حاشيت فلاناً في كذا ، أي قلت : حاشاه^٧.

والذي يدل على أنها فعل ما حكي من النصب بها في قولهم : " اللهم اغفر لي ولمن سمعني حاشى الشيطان وأبا الإصبع " ^٨ بنصب الشيطان ، فدل ذلك على أنها فعل .

^١ - انظر المقتضب ٣٩١/٤ ، وشرح السيرافي ١٢٩/٣ ب ، والإنصاف ٢٥٨/١ .

^٢ - هو إبراهيم بن السري بن سهل ، نحوي لغوي ، ولد ببغداد ، كان يحرط الزجاج أخذ عن المبرد وكانت له مناقشات مع ثعلب ، من مصنفاته الأمالي والاشتقاق وإعراب القرآن ت ٢٤١ (إنباه الرواة ٤١١/١) انظر رأيه في المساعد ٥٨٥/١ والتصريح ٥٩٤/٢ ، أما السيرافي في شرحه ١٣٠/٣ أ فقال : " قال أبو إسحاق الزجاج حاش لله في معنى براءة لله " .

^٣ - منهم ابن خروف ، انظر شرحه للجمال ٤٧٧/١ .

^٤ - أي المبرد ، انظر شرح التسهيل ٣٠٩/٢ .

^٥ - هو زياد بن معاوية بن ضباب الديلمي الغطفاني ، شاعر جاهلي من الطبقة الأولى ، من أهل الحجاز كان الشعراء يقصدون قبته في سوق عكاظ يعرضون أشعارهم عليهم ، عاش عمراً طويلاً ونادم النعمان بن المنذر ، ت ١٨ ق. هـ - (الشعر والشعراء ١٣٦) .

^٦ - عجز بيت من الطويل في ديوان النابغة ص ٢٤ وصدرة :

ولا أرى فاعلاً في الناس يُشبهه

والبيت له في الإنصاف ٢٦٠/١ ، وشرح المفصل ٨٥/٢ ، واللسان (حشا) ١٨٢/١٤ والجمع ٢١٣/٢ ، والخزانة ٤٠/٣ ، وبلا نسبة في المغني ٢٤٢/١

^٧ - انظر اللسان (حشا) ١٨١/١٤ ، ١٨٢ .

^٨ - في الأصول ٢٨٨/١ حكاه أبو عثمان المازني عن أبي زيد ، وفي بعض الكتب (أبا الإصبع) بالغين المعجمة ، انظر شرح الجمل لابن خروف ٤٧٧/١ ، والتصريح ٥٩٤/٢ .

وَأَنْشَدَ ابْنُ خُرُوفٍ^١ قَوْلَ الشَّاعِرِ :

١٥- حَاشَى قُرَيْشًا فَإِنَّ اللَّهَ فَضَّلَهُمْ عَلَى الْبَرِيَّةِ بِالْإِسْلَامِ وَالْدِّينِ^٢

فَنَصَبَ قُرَيْشًا .

والدليل على أنها إذا نَصَبَتْ فِعْلٌ ، أنها لا يخلو أن تكون اسمًا أو فعلًا أو حرفًا ، فباطل أن تكون حرفًا كـ (إلا) ؛ لأنها لو كانت بمرتبتها لجاز : ما قام حاشى زيد بالرفع كما يجوز : ما قام إلا زيد .

وباطل أن تكون أيضًا اسمًا ؛ لأنها لا تُبَاشِرُ العاملَ كما تُبَاشِرُهُ (غير) ، وأيضًا فإنها لو كانت اسمًا لم يكن لأن تطلبَ ٢١٧/ الاسم بعدها وجه إذ ليست من قبيل الأسماء العاملة . فلم يبق إلا أن تكون فعلًا ، وتكون الناصبة للاسم بعدها ، وفاعلها مضمَرٌ فيها ، وتكون الجملة في موضع نصب على الحال .

وقد يجوز ألا يكون لها موضع من الإعراب^٣ ، إلا أن النصب بها قليل جدًا ، ولم يحفظه سيبويه^٤ .

وفيها لغتان : حَاشَى وهي الأشهر ، وحَشَى بحذف الألف الأولى^٥ ، قال الشاعر :

١٦- حَشَى رَهْطِ النَّبِيِّ فَإِنَّ مِنْهُمْ بُحُورًا لَا تُكْدِرُهَا الدَّلَاءُ^٦

^١ - هو علي بن محمد بن علي بن محمد الحضرمي ، عالم بالعربية ، أندلسي من أهل أشبيلية ، من مؤلفاته شرح الجمل وشرح الكتاب ت ٦٠٩ هـ (وفيات الأعيان ١٠٠/٧) وقوله في شرحه للكتاب انظر شرح التسهيل ٣٠٧/٢ .

^٢ - من البسيط للفرزدق في ديوانه ٢١٥/١ وروايته :

..... مع النبوة بالإسلام والخير

والبيت بلا نسبة في شرح التسهيل ٣٠٧/٢ ، وشرح الأشموني ٥٢٦/١ ، والهمع ٢١٠/٢ .

^٣ - انظر شرح الجمل لابن عصفور ٢٦٥/٢ .

^٤ - انظر الكتاب ٣٤٩/٢ ، وشرح التسهيل ٣٠٦/٢ ، والمساعد ٥٨٥/١ .

^٥ - انظر شرح الجمل لابن عصفور ٢٦٣/٢ .

^٦ - من الوافر لحسان بن ثابت في ديوانه ص ٣ ، والبيت بلا نسبة في شرح الجمل لابن عصفور ٢٦٣/٢ ، والمقرب

١٧٢/١ ، واللسان ١٨٢/١٤ .

[حكم المستثنى بعد خلا وعدا]

وكذلك إن وقع الاسم بعد خلا يجوز فيه خفضُ والنصبُ باتِّفاقٍ من النحويين^١ ، والنصبُ أكثرُ من الخفضِ ، فتقول : قامَ القومُ خلا زيدا وخلا زيدا ، وإذا انخفضَ الاسمُ بعدها كانتَ حرفاً ، وإذا انتصبَ كانتَ فعلاً .

والاستدلالُ على ذلك كالاستدلالِ على حاشي إلا أنه انفردتْ خلا بجوازِ دخولِ (ما) المصدريةِ عليها ، وإذا دخلت عليها لم يجز في الاسم إلا النصب^٢ ؛ لأنَّ (ما) المصدرية لا تدخلُ إلا على الفعلِ ، فتقول : قامَ القومُ ما خلا زيدا ، وتكونُ (ما) وما بعدها بتأويلِ مصدرٍ ، التقديرُ : قامَ القومُ مخالائهم زيدا ، ويكونُ المصدرُ في موضعِ نصبٍ على الحالِ ، كائنه قالَ : قامَ القومُ مخالينَ زيدا ، أي : تاركينَ زيدا ، فيكونُ نظيرَ قولهم : أتيتُهُ ركضاً ، أي راكضاً .

ولا يجوزُ إدخالُها على حاشي إذا كانَ فعلاً^٣ ؛ لأنَّ وضعَ المصادرِ موضعَ الأحوالِ لا ينقاس^٤ .

فإن وقعَ بعدَ عدا فإنه لا يجوزُ فيه عندَ أحدٍ من النحويين إلا النصبُ^٥ ، فتقول : قامَ القومُ عدا زيدا ، وتكونُ إذ ذاكَ فعلاً ، والاستدلالُ على ذلك كالاستدلالِ على أنَّ حاشي فعلٌ إذا انتصبَ الاسمُ بعدها وتكونُ مع ما بعدها في موضعِ نصبٍ على الحالِ ، أو لا موضعَ لها من الإعرابِ كحاشي .

ويجوزُ دخولُ (ما) المصدريةِ عليها ، قامَ القومُ ما عدا زيدا ، فتكونُ مع ما بعدها في موضعِ مصدرٍ منصوبٍ على الحالِ كما كانَ ذلك في قولك : ما خلا زيدا .

^١ - انظر الكتاب ٣٤٩/٢ ، والمقتضب ٣٩١/٤ ، وشرح السيرافي ١٢٨/٣ ب .

^٢ - أجاز الجر بعد (ماخلا) الكسائي والجرمي والفارسي ، وتكون (ما) زائدة ، انظر شرح التسهيل ٣١٠/٢ ، وارتشاف الضرب ١٥٣٥/٣ .

^٣ - انظر الكتاب ٣٥٠/٢ .

^٤ - أجمع على ذلك البصريون والكوفيون ما عدا المبرد فإنه روي عنه أنه يقيسه ، انظر الهمع ٢٢٧/٢ .

^٥ - انظر الكتاب ٣٤٨/٢ ، والمقتضب ٣٩١/٤ ، وشرح السيرافي ١٢٨/٣ ب .

وحكى الأَخفش^١ أنها تستعمل حرفاً فتخفّض ما بعدها ، فيقال : قامَ القومُ عدا زيدٍ ،
والدليل على أنها حرفٌ إذا خفّضت ما بعدها كالدليل على حاشي .

[حكم المستثنى بعد سوى]

فإن وقع الاسمُ بعد سَوَى وسَوَى وسَوَاءٍ^٢ لم يجز فيه إلا الخفضُ بإضافة سَوَى
وسَوَى وسَوَاءٍ ، وتكون سَوَى في موضع نصبٍ على الظرفية^٣ وكذلك سَوَى وسَوَاءٍ ،
والدليل على أنها أسماءٌ دخولُ عواملِ الأسماءِ عليها في نحو قول الشاعر :

١٧- تَجَانَفُ عَنْ جَوِّ اليمامةِ نَاقَتِي وما قَصَدَتْ مِنْ أَهْلِهَا لِسَوَائِكَ^٤

فأدخل عليها لامَ الجرِّ وهي لا تدخلُ إلا على الأسماءِ ، وقال :

١٨- ولا ينطقُ الفحشاءُ مَنْ كَانَ مِنْهُمْ إذا جلسُوا مِنَّا ولا مِنْ سَوَائِنَا^٥

والدليل على أنها ظرفٌ وَصَلُ الموصولِ بها في نحو قولهم : مررتُ بالذي سِوَاكَ ،
والموصولُ من الأسماءِ لا يوصلُ إلا بالجملةِ الفعليةِ أو الجملةِ الاسميةِ^٦ أو الظرفِ والمجرورِ ،
فلولا أن (سوى) ظرفٌ لما جازَ : مررتُ بالذي سِوَاكَ ، ولا يجوز بالذي غيرك حتى تقول :
بالذي هو غيرك ، وقد تقدّم بيانه في الموصولات^٧ .

^١ - انظر شرح المفصل ٧٨/٢ ، والمساعد ٥٨٥/١ ، والجمع ٢١٢/٢ .

^٢ - زاد أبو حيان (سواء) انظر ارتشاف الضرب ١٥٤٦/٣ .

^٣ - هذه هي المسألة رقم ٣٩ من مسائل الإنصاف ٢٧٢/١ يرى البصريون أن سوى ملازمة للظرفية ويرى الكوفيون أنها تكون اسماً وتكون ظرفاً .

^٤ - من الطويل للأعشى في ديوانه ص ١٣١ ، وهو من شواهد الكتاب ٣٢/١ استشهد به سيبويه على جعل ما لا يجري في الكلام إلا ظرفاً بمنزلة غيره من الأسماء والبيت منسوب للأعشى في الكتاب ٣٢/١ ، وشرح أبيات سيبويه للسيرافي ٢٢٠/١ واللسان (جنف) ٣٣/٩ ، والخزانة ٤٣٥/٣ ، وبلا نسبة في المقتضب ٣٤٩/٤ ، والإنصاف ٢٧٣/٢ ، وشرح المفصل ٨٤/٢ ، والجمع ١٢٠/٢ .

^٥ - من الطويل للمرار بن سلامة العجلي وهو من شواهد الكتاب ٤٣٨/٣ ، والشاهد فيه مثل سابقه ، والبيت للمرار العجلي في الكتاب ٤٨٣/٣ ، وشرح أبيات سيبويه للسيرافي ٣٦٩/١ ، وشرح التسهيل ٣١٦/٢ ، والخزانة ٤٣٨/٣ ، وبلا نسبة في المقتضب ٣٥٠/٤ ، والإنصاف ٢٧٢/١ ، وشرح الأثموني ٥١٧/١ .

^٦ - في المخطوط (الفعلية) والصواب ما أثبتناه .

^٧ - انظر الجزء الأول ص ٤٤٥ ، تحقيق الدكتور سعد الغامدي .

وبدليل أيضاً تقديمها على الاسم إذا وقعت خبراً لـ (إن)، فتقول : إن سواك زيداً،
كما تقول : إن مكانك زيداً ، فانتصابها إذاً على الظرف إلا أن فيها معنى الاستثناء.

[حكم المستثنى بعد ليس ولا يكون]

وأما ليس ولا يكون فإن الاسم المستثنى بعدها يلتزم فيه النصب على كل حال ،
ويكون المنصوب خبر ليس ولا يكون ، ويكون الاسم مضمراً مفرداً على كل حال مستتراً
في الفعل ، ويعود الضمير على البعض المفهوم من الكلام^١ ، ولذلك كان مفرداً مذكراً على
كل حال ، كما أن البعض كذلك .

وذلك نحو قولك : قام القوم ليس زيداً^٢ ، وقام القوم لا يكون زيداً ، ألا ترى أنك
إذا قلت : قام القوم وكان المخاطب يعلم أن من جملة القوم الذين أخبرت عنهم بالقيام زيداً
اعتقد أن بعض القائمين زيدٌ ، فتقول : ليس زيداً ولا يكون زيداً ، أي ليس بعض القائمين،
ولا يكون بعض القائمين زيداً .

ولو كان الضمير عائداً على ما قبله أو على ما بعده لكان على حسبه ، فكنت
تقول : قام القوم ليسوا زيداً ، إن أعدته على ما قبله ، وقام النساء ليست هنذاً ، إن أعدته
على ما بعده ، فلما لم تقل العرب ذلك والترموا الأفراد والتذكير على كل حال علم أن
الضمير عائداً على البعض المفهوم من سياق الكلام كما تقدم .

وكذلك يكون المضمرة المستتر في خلا وعدا وحاشي وما خلا وما عدا ، أعني مفرداً
مذكراً على كل حال ؛ لأنه يعود على البعض المفهوم من الكلام .

هذا مذهب أهل البصرة^٣ ، وأما أهل الكوفة^٤ فيجعلون الضمير / ٢١٨ / عائداً على
الفعل المفهوم من الكلام المتقدم ، ألا ترى أنك إذا قلت : قام القوم ، علم أن لهم فعلاً ،
وأن فعلهم كفعل زيد فتقول : ليس زيداً ولا يكون زيداً ، أي ليس فعلهم فعل زيد ، ولا

^١ - على رأي البصريين كما سيأتي .

^٢ - انظر الكتاب ٢/ ٢٤٧ .

^٣ - انظر الكتاب ٢/ ٢٤٧ ، والمقتضب ٤/ ٤٢٨ ، وشرح السيرافي ٣/ ١٢٨ أ ، وشرح المفصل ٢/ ٧٨ ، والارتشاف
١٥٣٦/ ٣ ، والتصريح ٢/ ٥٨٤ ، والجمع ٢/ ٢١٢ .

^٤ - انظر شرح السيرافي ٣/ ١٢٨ أ ، وشرح المفصل ٢/ ٧٨ ، والتصريح ٢/ ٥٨٤ ، والجمع ٢/ ٢١٢ .

يكون فعلهم فعل زيد ، فعاد الضمير على الفعل ، ولذلك كان مفرداً مذكراً على كل حال كما أن الفعل كذلك ، ويكون الاسم قد حذف منه المضاف إليه وقام هو مقامه فأعرب إعرابه .

وهذا المذهب مذهب يحتاج فيه إلى تكلف حذف مضاف لم ينطق به ، ولا يحتاج إلى ذلك في مذهب البصريين ، وأيضاً فإن العرب قد تستثنى بـ (ليس) و (لا يكون) حيث لا يكون في الكلام ما يدل على فعل ، فتقول : القوم إخوانك ليس زيداً ولا يكون زيداً . فدل ذلك على أن الضمير عائد على البعض المفهوم من الكلام كما تقدم ، وأن ما ذهب إليه أهل الكوفة فاسد ، فتكون الجملة من (ليس) و (لا يكون) في موضع الحال ، ويكون العامل فيها ما قبلها ، وقد قيل إنما لا موضع لها من الإعراب .

ومن العرب من يجعل ليس ولا يكون في موضع الصفة لما قبلها ^١ ، فلا يكونان من باب الاستثناء ويكون الضمير إذ ذاك على حسب ما قبله ، فتقول : قام القوم ليسوا الزيدين ، وقام القوم لا يكونون الزيدين وقام النساء لسن الهندات ولا يكن الهندات ^٢ . وإنما لم يجعل في هذا الوجه استثناء ؛ لأن الضمير عائد على ما تقدم ، وإنما يستثنى البعض ولا يستثنى الشيء من نفسه .

فإن وقع الاسم المستثنى بعد يكون من قولك : قام القوم إلا أن يكون زيداً وما أشبه ذلك ، جاز فيه الرفع والنصب ، فالرفع على أن يكون الفعل تاماً ، والنصب على أن يكون الاسم المنصوب خيراً ، ويكون اسم (يكون) مضمراً عائداً على البعض المفهوم من الكلام كما تقدم .

فإن قال إن (أن) وما بعدها بتأويل المصدر ، فإذا قلنا : قام القوم إلا أن يكون زيداً ، لزم أن يكون التقدير : قام القوم إلا كون زيد ، والكون لا يتصور أن يوصف بالقيام ولا بعده .

^١ - انظر الكتاب ٣٤٨/٢ .

^٢ - نقل هذه الأمثلة عن الأبدي أبو حيان في الارتشاف ١٥٤٠/٣ ، ونسبها إليه .

فالجواب أن العرب قد تضع المصدر موضع الاسم فتقول : زيدٌ عدلٌ أي عادلٌ ،
فكذلك يكون التقدير : قام القومُ إلَّا الكائنَ زيدًا ، والكائنَ زيدًا هو زيدٌ ، وقُرئ ﴿إِلَّا أَنْ
تَكُونَ تِجَارَةً﴾^١ بالنصب على تقدير : إلَّا أَنْ تكونَ الأموالُ تجارةً^٢ ، ولو كان بالياءِ
لكانَ التقديرُ إلَّا أَنْ يكونَ بعضها تجارةً .

[تقديم المستثنى]

فصلٌ ينبغي أن يُبينَ فيه هل يجوزُ تقديمُ أدواتِ الاستثناءِ والأسماءِ المستثناةِ أو لا
يجوزُ، فنقولُ : اتفقَ النحويونَ^٣ على جوازِ تقديمِ الاستثناءِ على صفةِ المستثنى منه وذلك ،
نحو قولك : قامَ القومُ إلَّا زيدًا العقلاءُ فقدمتَ الاستثناءَ على صفةِ القومِ وهو العقلاءُ ،
وعلى جوازِ تقديمه على المستثنى منه نحو : قامَ إلَّا زيدًا القومُ .

واختلفوا^٤ في جوازِ تقديمه في أوَّلِ الكلامِ نحو قولك : إلَّا زيدًا قامَ القومُ ، فأجازَ ذلك
أبو إسحاقَ الزجاجُ^٥ ومن تبعه ، ومنعَ من ذلك أكثرُ النحويين^٦ ، واستدلَّ أبو إسحاقَ
على جوازِ تقديمِ الاستثناءِ أوَّلَ الكلامِ بقولِ الشاعرِ :

١٩ - خَلَا أَنْ الْعِتَاقَ مِنَ الْمَطَايَا أَحْسَنَ بِهِ فَهَنَّ إِلَيْهِ شُوسٌ^٧

بوضعِ خلا في صدرِ البيتِ ، وهذا غلطٌ ؛ لأنَّ الكلامَ المستثنى منه قد تقدَّم قبيلَ خلا وهو
قوله :

إِلَى أَنْ عَرَّسُوا وَأَغَبَّ عَنْهُمْ قَلِيلًا مَا يُحَسُّ لَهُ حَسِيسٌ

^١ - النساء ٢٩ ، وهي قراءة الكوفيين وقرأ الباقون {تجارة} بالرفع ، انظر التيسير في القراءات ٧٩ وفيض الرحيم ٨٣ .

^٢ - انظر الكشف ٥٠٢/١ .

^٣ - انظر الكتاب ٣٣٥/٢ ، والمقتضب ٣٩٧/٤ ، والجمل ٢٣٤ ، وشرح السيرافي ١١٩/٣ أ ، والتعليق ٦٥/٢ .

^٤ - هذه هي المسألة الخلافية رقم ٣٦ من مسائل الإنصاف ٢٥٤/١ .

^٥ - هو مذهب الكوفيين ومن تبعهم ، شرح السيرافي ١٣٠/٣ ب ، والإنصاف ٢٥٤/١ ، وارتشاف الضرب ١٥١٧/٣ .

^٦ - هم جمهور البصريين انظر شرح السيرافي ١٣٠/٣ ب والإنصاف ٢٥٤/١ ، وارتشاف الضرب ١٥١٧/٣ .

^٧ - البيت من الوافر لأي زيد الطائي في ديوانه ٩٦ وله في الإنصاف ٢٥٧/١ ، وشرح السيرافي ١٣٠/٣ ب ،

واللسان (حسا) ١٧٨/١٤ والبيت الأول بلا نسبة في المقتضب ٣٨٠/١ ، والخصائص ٤٨٣/٢ ، وشرح المفصل

١٠٤/١٠ ، والأشوس : هو الذي ينظر بأحد شقي عينه ، وعرسوا : نزلوا ليلاً ، وأغَبَّ : ابتعد حتى أصبحوا لا يرونه ،

والمعنى : حتى الأصيلات من الدواب قد أحست به فنظرت إليه بمؤخرة عيونها غيظاً منه .

ألا ترى أن المعنى ما يحس له حسيسٌ خلا أن العتاق من المطايا أَحَسَنَ به ، وكذلك أيضاً لا حجة في قول الشاعر :

٢٠- وبلدة ليس بها إنسيٌ ولا خلا الجنُّ بها طوري^١

لأنه ضرورة^٢.

سـ: " وأيضاً فتقديره : ليس بها طوريٌ ولا إنسيٌ خلا الجن " ^٣ فحذف (طوري) المستثنى منه وجعل المظهر تفسيراً له ، وقيل هو ضرورة في نية التأخير .

وكذلك أجاز الكوفيون^٤ ما أجازَه الزجاج ، بل هو مذهبهُم وافقهُم هو عليه ؛ لأنهم أجازوا : إلا طعامك ما أكل زيد .

حجة البصريين أنه يُشبهُ البدل إذ المعنى فيهما واحدٌ في قولك : ما قام القومُ إلا زيد وإلا زيداً فكما لا يتقدّم البدل كذلك هذا .

قال الكوفيون^٥ : فلم يجوزْ تقديمه على المبدل منه والمعنى فيهما واحدٌ ؟ فما ذاك إلا لأن العامل متصرفٌ في نفسه فيتصرف في معموله ؛ لأنَّ المعمول هنا فضلةٌ فهو كسائر الفضلات .

فالجواب أن يُقالَ لهم : تجاذبه شَبَهان ، شبهٌ بالبدل وشبهٌ بالمفعول فجعلت له مترلةً متوسطةً فجازَ ٢١٩/ : تقديمه على المستثنى منه لا على الفعلِ الناصبِ له رعيّاً للشبهين مع أن البدل قد يقدّم عند يونس^٦ في قوله : ما جاءني إلا زيدٌ أحدٌ ، وأيضاً فلا يعمل ما بعدها فيما قبلها كهزمة الاستفهام وأيضاً سُمِعَ التوسط كثيراً .

^١ - من الرجز للعجاج في ديوانه ٤٩٨/١ وله في اللسان (أنس) ١٤/٦ ، والخزانة ٣١١/٣ ، وبلا نسبة في شرح السيرافي ١٣٠/٣ ب ، والإنصاف ٢٥٥/١ ، والهمع ١٩٤/٢ ، وروايته في جميع ما سبق وبلدة ليس بها طوريٌ ولا خلا الجنُّ بها إنسيٌ .

^٢ - من قوله : اتفق النحويون على جواز تقديم الاستثناء ... إلى هنا ، نقله القرافي عنه في الاستغناء ص ٢١٣ .

^٣ - انظر شرح السيرافي ١٣٠/٣ ب .

^٤ - انظر الإنصاف ٢٥٤/١ .

^٥ - انظر الإنصاف ٢٥٧/١ .

^٦ - انظر الكتاب ٣٣٧/٢ .

وأيضاً فإنه يُشبهُ المفعول معه ؛ لأنه ينصبُ الفعلُ بواسطة الحرفِ مثله ، والمفعولُ معه لا يقدّمُ على الفعلِ الناصبِ له في نحو : استوى الماءُ والخشبةُ ، رعيًا لأصلِ الواو من العطفِ فكذلك ما أشبهه لا يُقدّمُ^١ .

وأيضاً فإنه عند س^٢ منصوبٌ عن تمامِ الكلامِ ، وكذلك غيرَ زيدٍ ، والمنصوبُ عن تمامِ الكلامِ كالتمييزِ لا يجوزُ تقديمه ، لضعفِ العاملِ فيه ؛ لأنَّ العاملَ فيه ليسَ بفعلٍ ولا جارٍ مجرّاه .

وأما سائرُ أدواتِ الاستثناءِ فلم يجرِ تقديمها بالحملِ على (إلا) ؛ لأنَّ أمَّ أدواتِ الاستثناءِ هي (إلا) ألا ترى أنَّه يُتصرفُ في الاسمِ الواقعِ بعدها بما لم يُتصرفْ في الاسمِ الواقعِ بعدَ غيرها، والأصلُ كثيرًا ما يُحملُ عليه غيره ، ومما يشهدُ لذلك أنَّه لا يحفظُ تقديمه من كلامهم .

فإنَّ تقدّمَ على المستثنى منه نحو قولك : ما قامَ إلاَّ زيدًا القومُ ، فإنه يلتزمُ فيه النصبُ على الاستثناءِ^٣ ، ولا يجوزُ البدلُ ولا النعتُ ، وإنَّ كانَ ذلك جائزًا قبلَ التقديمِ .

وسببُ ذلك أنَّك لو قلتَ : ما قامَ إلاَّ زيدُ القومُ ، برفعِ زيدٍ ، لم يخلُ أنْ تجعلَ قولك : إلاَّ زيدٌ تابعًا للقومِ أو القومُ تابعًا لزيدٍ من قولك : إلاَّ زيدٌ ، فباطلٌ أنْ يكونَ (إلاَّ زيدٌ) تابعًا للقومِ ؛ لأنَّ التابعَ لا يتقدّمُ على المتبوعِ ، وباطلٌ أنْ يكونَ القومُ بدلًا من زيدٍ لأنَّه أعمُّ منه، وإنَّما يُبدلُ البعضُ من الكلِّ ولا يُبدلُ الأكثرُ من الأقلِّ ، إذ ليسَ من أقسامِ البدلِ . وزعمَ يونسُ^٤ أنَّ العربَ قد تجيزُ فيه معَ التقديمِ ما تجيزُ معَ التأخيرِ ، فتقولُ : ما قامَ إلاَّ زيدٌ أحدٌ وأنشد :

^١ - نقل أبو حيان في الارتشاف ١٥١٧/٣ ، وابن عقيل في المساعد ٥٦٨/١ ، والسيوطي في الهمع ١٩٤/٢ أن الأبدي يبيح تقديم الاستثناء في بداية الكلام إذا كان منفيًا وهذا لم يرد في هذا التصنيف .

^٢ - انظر الكتاب ٣١٠/٢ .

^٣ - حكى سيبويه : مالي إلا أبوك أحدٌ ، قال : فيجعلون (أحد) بدلًا " انظر الكتاب ٣٣٧/٢ .

^٤ - نقله عن الأبدي السيوطي في الهمع ١٩١/٢ .

^٥ - هو يونس بن حبيب الضبي بالولاء ، كان إمام نخاة البصرة علامة الأدب من مؤلفاته معاني القرآن واللغات والنوادر ، ت ١٨٢ هـ (وفيات الأعيان ٢٤٤/٧) انظر ما حكاه في الكتاب ٣٣٧/٢ ، وارتشاف الضرب ١٥١٦/٣ .

٢١- رَأَتْ إِخْوَتِي بَعْدَ الْوَلَاءِ تَتَابَعُوا فَلَمْ يَبْقَ إِلَّا وَاحِدٌ مِنْهُمْ شَفَرُ^١
 برفع واحد ، وهذا يتخرج على أن يكون شفرٌ بدلاً من واحد^٢ ، والقوم من زيد ،
 فَإِنْ قِيلَ كَيْفَ يُتَصَوَّرُ إِبْدَالُهُ مِنَ الْأَوَّلِ وَهُوَ أَعْمُ مِنْهُ ؟ فَالْجَوَابُ أَنَّ ذَلِكَ جَائِزٌ عَلَى وَضْعِ
 العموم موضع الخصوص فيكون ذلك نظير قوله :

٢٢- أَحِبُّ رِيًّا مَا حَيَّيْتُ أَبَدًا وَلَا أُحِبُّ غَيْرَ رِيًّا أَحَدًا^٣
 فأبدل الأبد من قوله : ما حييت ، وإن كان أعم منه ، لكنه يتخرج على أنه أراد بالأبد مدّة
 حياته خاصّة ، ونظيره قول الآخر :

٢٣- نَهَانِي أَبِي لَذَنِي أَنْأَلَهَا فَقُلْتُ دَعِ التَّقْيِيدَ وَيْحَكَ فِي الْخَمْرِ
 فَلَسْتُ عَلَى مَا كَانَ مِنِّي بِرَأَكِبٍ حَرَامًا سِوَاهَا مَا حَيَّيْتُ يَدَ الدَّهْرِ
 فأبدل يد الدهر من قوله : ما حييت ، وإن كان أعم منه ؛ لأنه أراد بقوله : يد الدهر مدّة
 حياته ، فإذا حُمِلَ عَلَى هَذَا جَازَ ، وَكَانَ مِنْ قِبَلِ بَدْلِ الشَّيْءِ مِنَ الشَّيْءِ .
 خ ~ ° : وَأَنْشَدَ الْفَرَّاءُ^٤ أَيْضًا :

٢٤- مُقَرَّرٌ أَطْلَسُ الثَّوْبَيْنِ لَيْسَ لَهُ إِلَّا الظِّبَاءُ وَإِلَّا صَيْدَهَا نَشَبُ^٥
 ومنه ما مررتُ بمثله أحد ، قدّم وأبدل ، وقول الشاعر الذي أنشده أبو القاسم في
 الباب^٦ :

^١ - من الطويل مجهول القائل ، وهو بلا نسبة في المقرب ١/١٦٩ ، وشرح الجمل لابن عصفور ٢/٢٦٩ ، واللسان
 (شفر) ٤/٤١٩ ، والتذيل والتكميل ٣/٣٠ ، والهمع ٢/١٩٢ ، والخزانة ٧/٣٥٩ ، وشفر : أي أحد .
^٢ - في المخطوط : بدلاً من أحد .

^٣ - من الرجز ، بلا نسبة في شرح الجمل لابن عصفور ٢/٢٦٩ ، والاستغناء ١٤٨ والتذيل والتكميل ٣/٣٠ .

^٤ - من البسيط ، بلا نسبة في شرح الجمل لابن عصفور ٢/٢٦٩ ، والتذيل والتكميل ٣/٣٠ .

^٥ - هو ابن خروف ، ولم أجد هذا في كتبه التي بين يدي .

^٦ - انظر معاني القرآن ١/١٦٨ .

^٧ - من البسيط لذي الرمة في ديوانه ص ١٠٠ وله في معاني القرآن للفرّاء ١/١٦٨ ، واللسان (طلّس) ٦/١٢٤ ،
 والخزانة ٧/٣٣٨ ، وبلا نسبة في شرح التسهيل ٢/٢٩٠ ، وشرح الكافية لابن مالك ١/٣١٦ والتذيل والتكميل
 ٣/٣٠ ، ومُقَرَّرٌ : قليل الشعر ، وأطلس : أغبر ، والنَّشَبُ : المال .

^٨ - الجمل ٢٣٤ .

٢٥- وما لي إلا الله لا رب غيره وما لي إلا الله غيرك ناصر^١

الشاهد فيه تقديم إلا الله وغيرك وهما مستثنيان على المستثنى منه وهو ناصر ، وفي قول الآخر:

٢٦- وما لي إلا آل أحمد شيعه وما لي إلا مشعب الحق مشعب^٢

تقديم إلا آل أحمد وإلا مشعب الحق ، وهما مستثنيان على المستثنى منهما وهو شيعه ومشعب.

قال بعضهم^٣: فإن عطفت على المستثنى المقدم فإنه يفارق العطف على المستثنى المؤخر في أنه يجوز في المعطوف نصب على اللفظ والرفع على المعنى ، فنقول: ما قام إلا زيداً أحد وعمرًا على لفظ زيد، وعمرًا على ما يكون يجوز في زيد لو تأخر ، ألا ترى أنك لو قلت: ما قام أحد إلا زيد ، لجاز في زيد الرفع مختارًا وهذا الوجه ضعيف جدًا .

وإذا تأخر الاستثناء لم يكن المعطوف إلا على حسب المعطوف عليه في اللفظ . فإن تقدم على صفة المستثنى منه نحو قولك: ما قام القوم إلا زيدًا العقلاء ، فإنه يجوز البدل فيرفع ، والنصب على الاستثناء كما كان ذلك جائزًا قبل التقدم^٤ .

فمن لحظ أن الصفة /٢٢٠/ هي الموصوف في المعنى ، فإذا تقدم الاستثناء عليها فكأنه تقدم على الموصوف نصب ، ومن لحظ أن المستثنى منه قد تقدم على المستثنى أجاز البدل كما أجاز في مثل ما قام القوم إلا زيد ، وكأن الوجهين متكافئان .

^١ - من الطويل للكميت في ديوانه ١٦٧/١ ، وهو من شواهد الكتاب ٣٣٩/٢ استشهد به سيبويه على تكرار المستثنى مرة بـ (إلا) ومرة بـ (غير) والبيت منسوب للكميت في الكتاب ٣٣٩/٢ ، وتحصيل عين الذهب ٣٧ ، وشرح المفصل ٩٣/٢ ، وبلا نسبة في المقتضب ٤٢٤/٤ ، والجمل ٢٣٤ .

^٢ - من الطويل للكميت في الجمل ٢٣٤ وشرح أبيات سيبويه ١٠٢/٢ (وليس في الكتاب) والإنصاف ٢٥٥/١ ، واللسان (شعب) ٥٠٢/١ ، والخزانة ٣١٤/٤ ، وبلا نسبة في المقتضب ٣٩٨/٤ ، وشرح المفصل ٧٩/٢ ، والهمع ١٩٠/٢ ويروى (مذهب) مكان (مشعب) .

^٣ - انظر شرح الجمل لابن عصفور ٢٧١/٢ .

^٤ - وهو مذهب سيبويه وهو يرجح البدل ، انظر شرح السيرا في ١١٩/٣ أ .

وزعم المازني^١ أنَّ البدلَ قبيحٌ وأنَّ الاختيارَ النصبُ على الاستثناءِ، وسببُ ذلك أنَّك لا تُبدلُ من الأولِ إلَّا بعدَ ما تنوي فيه الطرحَ فيقبحُ بعدَ ذلك وصفُه ؛ لأنَّ ذلك رجوعٌ إلى ما رُفِضَ وطُرحَ.

وهذا الذي استدلَّ به على قُبْحِ البدلِ لا حجةَ له فيه ؛ لأنَّ الأولَ لم ينو به الطرحَ إلَّا من جهةِ المعنى لا من جهةِ اللفظِ على ما أحكمَ في بابِ البدلِ^٢ ، ومَّا جاءَ من البناءِ على الأولِ في البدلِ قوله :

٢٧- وَكَأَنَّهُ لَهَقُ السَّرَاةِ كَأَنَّهُ مَا حَاجِبِيهِ مُعَيَّنٌ بِسَوَادٍ^٣

فقوله : (حَاجِبِيهِ) بدلٌ من الهاءِ في (كَأَنَّهُ) وهو من قبيلِ بدلِ البعضِ من الكلِّ ، ثم أخبرَ عن الضميرِ في (كَأَنَّهُ) ، ولو أخبرَ عن الحاجبينِ لقالَ : مُعَيَّنَانِ .

وأيضاً فإنَّ في النصبِ على الاستثناءِ لحناً ، وهو الفصلُ بينَ الصفةِ والموصوفِ بالمستثنى ، والفصلُ بينهما بالفضلةِ قبيحٌ وبأبه لا يجوزُ إلَّا في الشعرِ نحو قوله :

٢٨- أَمَرْتُ مِنَ الْكَتَّانِ خَيْطًا وَأَرْسَلْتُ رَسُولًا إِلَى أُخْرَى جَرِيًّا يُعِينُهَا^٤

ففصلَ بينَ رسولٍ وصفته — وهو جريٌّ — بقوله : إلى أُخْرَى .

[الاستثناءُ المنقطع]

هذا حكمُ الاستثناءِ المتصلِ ، فإنَّ كانَ الاستثناءُ منقطعاً فإمَّا أنْ يكونَ —(إلَّا) (وغير) ، أو بغيرِ ذلك من أدواتِ الاستثناءِ ، فإنَّ كانَ بغيرِها من أدواتِ الاستثناءِ كانَ حكمُ الاسمِ المستثنى كحكمِهِ إذا كانَ الاستثناءُ متصلاً في جميعِ ما ذُكِرَ .

^١ - انظر شرح السيرافي ١١٩/٣ ، وشرح الجمل لابن عصفور ٢٦٩/٢ .

^٢ - انظر السفر الأول من هذا الشرح ص ٦٩٤ تحقيق الدكتور سعد الغامدي .

^٣ - من الكامل ، من شواهد الكتاب ١٦١/١ ، استشهد به سيبويه على أن حاجبيه بدل من الهاء ، والبيت بلا نسبة في تحصيل عين الذهب ١٣١ ، وشرح المفصل ٦٧/٣ ، واللسان (عين) ٣٠٢/١٣ ، والمجمع ٢٤٨/٣ ، والخزانة ١٩٧/٥ ، والشاعر يصف ثوراً وحشياً شبه به بغيره في نشاطه ، واللهق : الأبيض ، والسراة : أعلى الظهر ، والمعين : الثور بين عينيه سواد .

^٤ - من الطويل ، بلا نسبة في الخصائص ٣٩٦/٢ ، وشرح الجمل لابن عصفور ٢٢٤/١ ، المقرَّب ٢٢٨/١ .

وإن كان بـ (إلا) أو (غير) فإمّا أن يكون ممّا يمكن اتصاله بوجه أو لا يكون ، فإن كان ممّا يمكن اتصاله بوجه فالاختيار فيه النصب^١ ، وذلك نحو قولك : ما في الدار أحدٌ إلا حماراً ، وما رأيتُ أحدًا إلا حماراً ، وقد يجوز فيه ما جاز في المتصل من البدل والنعت^٢ ، فتقول : ما بها أحدٌ إلا حمارٌ ، وما مررتُ بأحدٍ إلا حمارٍ .

فإن قال قائلٌ : فكيف يُتصوّر إبدال حمارٍ من أحدٍ وهو ليس^٣ بعضه ؟ فالجواب أن تقول : إن ذلك لا يُتصوّر حتى تجعل الثاني بعض الأول مجازاً ، والمجاز فيه يُتصوّر من أربعة أوجه^٤ :

أحدها أن يكون اللفظ في الأصل لمن يعقل ، فيطلق على من يعقل وما لا يعقل على جهة التغليب^٥ ، فيكون قوله : ما رأيتُ أحدًا ، المراد به ما رأيتُ شيئاً ، فأوقع أحدٌ وإن كان في الأصل لمن يعقل على من يعقل وما لا يعقل إذا اختلطا وإن كان في الأصل لمن يعقل .

والآخر أن يكون نفياً نفيًا لما هو منه بسبب ، فإذا قلت : ما رأيتُ أحدًا ، فكأنك قلت : ما رأيتُ أحدًا ولا من يناسبه ولا من يلبسه ولا ما هو منه بسبب ؛ لأنه إذا قيل : ما بها أحدٌ ، علم أنه ليس بها حمارٌ ؛ لأن الحمارة ممّا يتخذة العقلاء ، فإذا لم يكن بها أحدٌ من العقلاء لم يكن بها ما هو منهم بسبب ، فيكون الحمارة على هذا بعضاً من الأول .
والثالث أن تجعل الثاني بعض الأول تنزيلاً له مترلته ، فتقول : ما له عتابٌ إلا السيفُ ، تجعل السيف عتاباً ، أي قائماً له مقام العتاب ، فيكون ذلك نظير قولهم : أبو يوسف أبو حنيفة ، وزيدٌ زهيرٌ مجازاً ، ونحو قوله :

^١ - وهي لغة أهل الحجاز ، انظر شرح الجمل لابن عصفور ٢/٢٧٢ .

^٢ - وهي لغة بني تميم ، انظر شرح الجمل لابن عصفور ٢/٧٢ .

^٣ - بين السطرين كلمة غامضة وهي لاحاجة لها في السياق .

^٤ - ذكر هذه الأوجه السيرافي وجعلها ثلاثة لأنه جعل الثالث والرابع وجهاً واحداً ، شرح السيرافي ٣/١١٠ أ .

^٥ - هذا الوجه نقله السيرافي عن المازني ، انظر شرح السيرافي ٣/١١٠ أ .

٢٩- وخيلٍ قد دَلَفْتُ لها بِخَيْلٍ تَحِيَّةٌ بَيْنَهُمْ ضَرْبٌ وَجِيعٌ^١
فَجَعَلَ الضَّرْبَ الوجِيعَ تَحِيَّةً ، أي قائماً مقامها .

وعلى ذلك قول الشاعر :

٣٠- ليسَ بيبي وَيَيْنَ قَيْسٍ عِتَابٌ غَيْرُ طَعْنِ الْكُلَى وَضَرْبِ الرِّقَابِ^٢

فجعلَ طَعْنَ الْكُلَى وَضَرْبَ الرِّقَابِ عِتَابًا ، أي قائماً مقام العتاب .
والوجهُ الرابعُ أن تجعلَ الثاني من جنسِ الأول ؛ لأنَّ من الناسِ مَنْ يَعْتَقِدُ ذلك فيه نحو قوله :

٣١- ولا عَيْبَ فِيهِمْ غَيْرَ أَنَّ سَيُوفَهُمْ بِهِنَّ فُلُولٌ مِنْ قِرَاعِ الْكَتَائِبِ^٣

فجعلَ قِرَاعَهُمُ الْكَتَائِبَ وتَفْلِيلَ سَيُوفِهِمْ من جنسِ العيوبِ ؛ لأنَّ من الناسِ مَنْ يَعْتَقِدُ ذلك،
ألا ترى أنَّ الجبانَ يَعْتَقِدُ أَنَّ الإقدامَ والشجاعةَ هَرَمٌ ، وكذلك قولُ الآخر :

٣٢- ولا عَيْبَ فِيْنَا غَيْرَ عَرَقٍ لِمُعْشَرٍ كِرَامٍ وَأَنَا لَا نَخْطُ عَلَى النَّمْلِ^٤

فجعلَ كَوْنَهُ غَيْرَ مجوسيٍّ / ٢٢١/ من جنسِ العيوبِ ؛ لأنَّ المجوسيَّ يَعْتَقِدُ أَنَّ ذلك عَيْبٌ .
ولأجلِ هذا التكلّفِ الذي في البَدَلِ ضَعُفَ ، وكانَ الأولى النصبَ على الاستثناء .
فإنَّ كَانَ الأولُ ممَّا لَا يُمْكِنُ اتصَالُهُ التَّزَمَ فيه النصبُ ، ولم يَجْزِ البَدَلُ ولا الصِّفَةُ مَنْ
حيث لم يَكُنْ اتصَالُهُ بالأول .

^١ - من الوافر لعمر بن معد يكرب في ديوانه ١٤٩ والبيت من شواهد الكتاب استشهد به سيبويه على جعل الضرب تحية مجازاً ، والبيت لعمر في شرح أبيات سيبويه ١٤٢/٢ ، وتحصيل عين الذهب ٣٦٠ ، والخزانة ٢٥٧/٩ ، وبلا نسبة في المقتضب ١٨/٢ ، والخصائص ٣٦٨/١ .

^٢ - من الخفيف لعمر بن الأيهم التغلبي ، من شواهد الكتاب ٣٢٣/٢ استشهد به سيبويه على رفع غير على البدل والبيت لعمر بن الأيهم في الكتاب ٣٢٣/٢ ، وشرح أبيات سيبويه ٤١/٢ ، وتحصيل عين الذهب ٣٦٠ ، وبلا نسبة في المقتضب ٤١٣/٤ ، وشرح المفصل ٨٠/٢ .

^٣ - من الطويل للناطقة الذبياني في ديوانه ٤٤ ، من شواهد الكتاب ٣٢٦/٢ استشهد به سيبويه على نصب غير على الاستثناء ، والبيت للناطقة في الكتاب ٣٢٦/٢ ، والخزانة ٣٢٧/٣ ، وبلا نسبة في الصاحي ، والمغني ٢٢٤/١ ، والهمع ٢٠٩/٢ .

^٤ - من الطويل بلا نسبة في أدب الكاتب ٢٤ ، والصاحح (نمل) ١٣٠/٥ ، والاستغناء ٤٤٩ ، واللسان (نمل) ٦٨٠/١١ .

فإن قيل : فبِمَ يُعْلَمُ الفرقُ بين ما يمكنُ اتصاله من الاستثناء المنقطع ، وما لا يمكنُ اتصاله؟ فالجوابُ أنَّ المنقطع الذي لا يمكنُ اتصاله هو الذي لا يُتَصَوَّرُ إخراجُ الوصفِ المتعلق به من الوصفِ المتقدم ، وذلك نحو قولك : ما قامَ القومُ إلا زيدا فإنه أكل ، ألا ترى أنَّ الوصفَ الذي أثبتَهُ لزيد وهو الأكل ، ليس مُخَرَّجًا من الوصفِ الأول ، الذي هو القيام .

والذي يمكنُ اتصاله هو الذي يكونُ الوصفُ المُثَبَّتُ له مُخَرَّجًا من الوصفِ المتقدم ، وذلك نحو قولك : ما رأيتُ أحداً إلا حماراً ، ألا ترى أنَّ الحمارَ ، وإن لم يكن من جنس ما يقعُ عليه (أحد) ، فإنَّ الوصفَ الذي أثبتَ له مُخَرَّجٌ من الوصفِ المتقدم ؛ لأنَّ المعنى لكنَّ رأيتُ حماراً ، فأثبتَ للحمارِ الرؤيةَ واستثناءها من الرؤيةِ المتقدمة .

فمما جاء من الاستثناء منقطعاً من الأول ، ولا يجوزُ أن يُحْمَلَ على الاتصالِ قوله تعالى : ﴿ وَمَا لِأَحَدٍ عِنْدَهُ مِنْ نِعْمَةٍ تُجْزَى إِلَّا ابْتِغَاءَ وَجْهِ رَبِّهِ الْأَعْلَى ﴾ ^١ فابتغاء

وجهِ الله تعالى ليس من قبيلِ النعمِ التي تُجْزَى ، وكذلك قوله تعالى : ﴿ الَّذِينَ أُخْرِجُوا مِنْ دِينِهِمْ بِغَيْرِ حَقٍّ إِلَّا أَنْ يَقُولُوا رَبُّنَا اللَّهُ ﴾ ^٢ فقولهم ربنا الله ليس بحقٍّ يُوجبُ إخراجهم .

فإن قال قائلٌ قد يُتَصَوَّرُ أن يكونَ قوله تعالى : ﴿ إِلَّا أَنْ يَقُولُوا رَبُّنَا اللَّهُ ﴾ من قبيلِ الاستثناءِ المتصلِ فيكونُ قولهم : ﴿ رَبُّنَا اللَّهُ ﴾ حقًّا يُوجبُ إخراجهم عند الذي أخرجهم .

فالجوابُ أنَّه لا يُتَصَوَّرُ ذلك إلا على حذفِ صفةٍ حقٍّ ، كأنه قال : بغيرِ حقٍّ عند أحدٍ إلا أن يقولوا : ربنا الله فإنه حقٌّ مُوجبٌ للإخراجِ عند مَنْ يعتقِدُ ذلك .

وأما إن أخذتَ حقًّا غيرَ محذوفِ الصفةِ كأنك قلت : بغيرِ حقٍّ في نفسه مُوجبٌ للإخراجِ فإنه يلزمُ أن يكونَ الاستثناءُ منقطعاً ؛ لأنَّ قولهم ربنا الله ليس بحقٍّ — بحقٍّ مُوجبٍ للإخراجِ . فإذا تبينَ أنَّه لا يجوزُ اتصاله إلا على أن يكونَ صفةً لـ (حقٍّ) محذوفةً ، فإن أخذتَ غيرَ محذوفةٍ كان منقطعاً .

^١ - الليل ٢٠ .

^٢ - الحج ٤٠ ، في الكشاف ١٦٠/٣ قوله : { أن يقولوا } بدل من (غير حق) .

وجب أن يحمل على الانقطاع لأن كَوْن (إلا) منقطعة مما قبلها لغةً ، وحذف الصفة وإبقاء الموصوف لا يجوز إلا إذا كان في الكلام ما يدل عليه ، ولا دليل هنا لأنه قد يمكن أن يحمل (حق) على حذف الصفة وعلى ألا تكون صفة محذوفة كما تقدّم .

ومن ذلك قوله تعالى : ﴿ لَا يَسْتَوِي الْقَاعِدُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ غَيْرُ أُولِي الضَّرَرِ وَالْمُجَاهِدُونَ ﴾^١ كأنه قال : لا يستوي القاعدون والمجاهدون لكن أولي الضرر لا حرج عليهم في قعودهم ، فإن قال قائل : فما الذي يمنع من حمل (غير) على أن تكون استثناء متصلاً ؟ .

فالجواب أن أكثر المفسرين^٢ حملوه على ذلك فزعموا أن معنى الآية لا يستوي القاعدون والمجاهدون إلا أولو الضرر من القاعدين فإنهم يستون مع المجاهدين ، إلا القليل منهم فإنهم جعلوه استثناء منقطعاً ، على ما ذهب إليه سيبويه^٣ .

وهو الصحيح وذلك أن القاعد عن ضرر وإن كانت له نية الجهاد ليس مستوياً في الأجر مع المجاهد ؛ لأنه قد تقرر شرعاً أن الثواب على حسب العمل ، فمن كان عمله أزيد كان ثوابه أجزل ، ومعلوم أن عمل المجاهد أكثر من القاعد ؛ لأن القاعد عن ضرر إنما له عمل بالقلب هو نية الجهاد ، والمجاهد له عمل بقلبه وعمل ببدنه .

فينبغي أن يكون ثواب المجاهد على هذا أجزل من ثواب القاعد عن ضرر ، وإذا ثبت هذا تبين أن الاستثناء منقطع من الأول كما تقدّم .

وكذلك أيضاً لا ينبغي أن يُحمل نصب (غير) على الحال ، لأنه يلزم فيه من جهة معنى الكلام تساوي القاعد عن ضرر مع المجاهد ، ألا ترى أنه إذا كان التقدير : لا يستوي

^١ - النساء ٩٥ : قُرئ {غير} بالحركات الثلاث ، الرفع صفة للقاعدون والنصب استثناء ، والجر صفة للمؤمنين ، الكشاف ٥٥٣/١ .

^٢ - انظر تفسير ابن كثير ٥١٣/١ .

^٣ - استشهد سيبويه بهذه الآية في باب ما تكون فيه (إلا) وما بعدها بمنزلة مثل وغير ، ولم يذكرها في باب الاستثناء المنقطع ، انظر الكتاب ٣٣٢/٢ .

القاعدون في حال أنهم غير أولي الضرر والمجاهدون ، فيكون المفهوم من هذا أنهم إذا قعدوا عن ضرر ساووا المجاهدين .

ومن ذلك أيضاً قوله تعالى : ﴿ فَلَوْلَا كَانَتْ قَرْيَةٌ ءَامَنْتْ فَتَنْفَعَهَا إِيْمَانُهَا إِلَّا قَوْمَ يُونُسَ لَمَّا ءَامَنُوا كَشَفْنَا عَنْهُمْ ﴾ ^١ ألا ترى أن الاستثناء هنا لو كان متصلاً لكان المعنى فهلاً آمنت قرية إلا قوم يونس فلا يؤمنون ، فيكون طلب الإيمان من خلاف قوم يونس ، وذلك باطل لأن الله تعالى يطلب من كل شخص الإيمان ، فدل ذلك على أن المعنى لكن / ٢٢٢/ كأنه قال : لكن قوم يونس لما آمنوا ^٢ .

وزعم الزجاج ^٣ أنه يمكن أن يكون الاستثناء في هذه الآية متصلاً ، لأن قوله تعالى : { فَهَلَّا كَانَتْ قَرْيَةٌ ءَامَنْتْ } في المعنى نفي ، ألا ترى أن الخطاب إنما هو لمن لم يقع منه الإيمان ، وذلك إذا كان الكلام نفيًا كان ما بعد (إلا) موجباً ، فكأنه قال : ما من قرية آمنت فنفعها إيمانها إلا قوم يونس .

وهذا باطل لأن جعل (إلا) منقطعة مما قبلها لغةً فصيحةً كما تقدم وإن كان جعلها متصلةً أكثر ، وحمل الكلام على المعنى ليس بقياس ، وإن جاء شيء من ذلك حفظ ولم يقس عليه ، فلذلك كان جعلها منقطعة أولى .

ومن ذلك أيضاً قوله تعالى : ﴿ لَا عَاصِمَ الْيَوْمَ مِنْ أَمْرِ اللَّهِ إِلَّا مَنْ رَحِمَ ﴾ ^٤ ألا ترى أن قوله ﴿ مَنْ رَحِمَ ﴾ بمعنى المرحوم ، والمرحوم ليس من جنس العاصم وإنما هو معصوم ، فدل ذلك على أن (إلا) بمعنى لكن ، كأنه قال : لكن من رحم الله فقد نجا ^٥ .

^١ - يونس ٩٨ .

^٢ - وهذا قول سيبويه انظر الكتاب ٣٢٥/٢ .

^٣ - انظر شرح السيرافي ١١٤/٣ أ .

^٤ - { فهلاً } ، قراءة أبي ، انظر الكشف ٣٧١/٢ .

^٥ - هود ٤٣ .

^٦ - وهو قول سيبويه ، انظر الكتاب ٣٢٥/٢ .

فإن قال قائل : فلعل من رَحِمَ بمعنى الراحِم ، فكأنه قال : لا عاصم إلا الذي يرحم فيكون استثناءً متصلاً .

ج ~^١ : إن حمل هذه القراءة على القراءة الأخرى أولى ، أعني قراءة من قرأ {إلا من رَحِمَ} بضم الأول حتى يتفق معنى القراءتين .

فإن قيل : ولعل عاصماً بمعنى ذا عصمة أي معصوماً^٢ ، أو فاعلاً بمعنى مفعول ، كقوله تعالى : ﴿ مِنْ مَّاءٍ دَافِقٍ ﴾^٣ . بمعنى مدفوق ، فالجواب أن هذا إخراج للفظ عن أصله ، وبقاء اللفظ على أصله أولى .

ومن كلام ش ~ على هذا الفصل قال : "العرب تقول ما في الدار أحد إلا حماراً ، وموضوع الاستثناء يقتضي ألا يقال ذاك ؛ لأن الاستثناء إخراج بعض من كل ، والحمار ليس بعضاً للأحدين لكن العرب تحمل الكلمة على الكلمة إذا كانت بينهما نسبة ، ويحافظ مع ذلك على الأصل في كل واحد منهما .

فكذلك فعلت هنا ، وذلك أن (إلا) يكون ما بعدها مخالفاً لما قبلها وكذلك (لكن) ، فحملوا (إلا) على (لكن) ، فأجازوا أن يقال : ما في الدار أحد إلا حماراً ، كما يقال : ما في الدار أحد لكن حماراً .

ولكنهم لم يخرجوا مع ذلك (إلا) عن بابها من أن تكون استثناءً ، وذلك بأن تأولوا الكلام فقدروا كأن فيه حذفاً ، وكأنهم قالوا : ما في الدار أحد ولا شيء من غير الأحدين فيأتي قولهم : إلا حماراً كأنه استثناء من المحذوف المقدّر .

لكن هذا المحذوف لما لم ينطق به في أكثر كلامهم صار الوجه الأول كأنه أغلب من الوجه الثاني ، ولما كانت (إلا) أيضاً أصل وضعها أن تكون لإخراج البعض من الكل تقوى

^١ - ج ~ : جواب .

^٢ - انظر معاني القرآن للفراء ١٦/٢ ، والكشاف ٣٩٧/٢ .

^٣ - قال أبو سعيد السيرافي : " وهذا ضعيف لا يعتد به " شرح السيرافي ١١٣/٣ ب .

^٤ - الطارق ٦ .

الوجه الثاني بعض قوة ، فهذا هو سبب الخلاف بين أهل الحجاز وبني تميم في الانتصار به على النصب أو يجوز الرفع فيه مع النصب^١ .

فمن نظر إلى المذهب الثاني أجاز الأمرين : النصب على الاستثناء والرفع على البدل؛ لأنه في التقدير بدل بعض من كل ، ومن نظر إلى الوجه الأول انتصر به على النصب خاصة ، وبطل عند البدل لأنه غلب الظاهر ، فلم يكن الحمار بعض الأحمدين ، والبدل في هذا الباب إنما هو من قبيل بدل البعض من الكل " انتهى .

وما قدمته لك أرغب ولكنني كتبت استحساناً لعبارة واختصاره ، ولنرجع إلى لفظ أبي موسى .

قوله: " أدوات الاستثناء " ^٢ .

يعني بها كلمات الاستثناء التي لا يكون الاستثناء في الكلام إلا بوجود أداة منها .

وقوله: " من الحروف إلا " ^٣ .

يعني فيها ما هو من جنس الحروف وهي (إلا) ولا خلاف في ذلك ، وحاشي عند سيبويه من الحروف ليس إلا ، وهي عند غيره من المترددة بين الحرف والفعل وقد تقدم بيان ذلك ^٤ .

وقوله: " ومن الأسماء غير وسوى وسوى وسواء " ^٥ .

قد تقدم بيان ذلك وأحكامها ^٦ ، ودليل الاسمية في (غير) بينة ؛ لأنها تكون فاعلة ومفعولة ومجرورة ، تقول : ما جاء غيرك ، وما رأيت غيرك ، وما مررت بغيرك ، وفي سوى وسوى وسواء دخول حرف الجر عليها في قوله : لسوائك ، ومن سوائنا ، وقوله :

^١ - انظر شرح الجمل لابن عصفور ٢٧٢/٢ .

^٢ - الجزولية ٢١٥ .

^٣ - الجزولية ٢١٥ .

^٤ - انظر ص ٣٧ من النص المحقق .

^٥ - الجزولية ٢١٥ .

^٦ - انظر ص ٤١ من النص المحقق .

٣٣- ولم يَبْقَ سِوَى الْعَدَا نِ دَنَاهُمْ كَمَا دَانُوا^١

جَعَلَ سِوَى فَاعِلَةً .

وقوله: " ومن الأفعال ليسَ ولا يكونُ وخلا وعدا المقرونتان بما " ^٢ .

قد تقدّم التمثيلُ بذلك ^٣ نحو: قامَ القومُ ليسَ زيدًا ولا يكونُ زيدًا ، وقامَ القومُ خلا عمرًا وعدًا بكرًا ، وما خلا عمرًا وما عدًا بكرًا .

وتمامه أن يقولَ في (ما خلا) /٢٢٣/ (وما عدا) : المقرونتان —(ما) في مذهب الأكثر، والجرمي^٤ يجعلهما مع اقترانهما بـ(ما) من المترددة ، وسيبويه يجعلهما فعلين خاصةً ؛ لأنَّ (ما) المصدرية لا تدخلُ إلاَّ على الأفعال .

وقوله: " ومن المترددة بين الحروف والأفعال عداً وخلا العاريتان من (ما) " ^٥

يعني أنك تقول: قامَ القومُ عدا زيدٍ وعدا زيدًا ، وخلا زيدٍ وخلا زيدًا ، فإذا خفضًا ما بعدهما كأننا حرفي خفضٍ ، وإذا نصبًا ما بعدهما كأننا فعلين .

وتمامُ هذا أن يقولَ العاريتان من (ما) في مذهب غير سيبويه ، وأما سيبويه فـ(عدا) عنده لا تكونُ إلاَّ فعلاً ، وخلا من المترددة ، والأكثرُ فيها الفعلية .

قال سيبويه : " ومما جاء من الأفعال فيه معنى (إلا) فلا يكونُ وليسَ وعدا وخلا ، وما فيه ذلك المعنى من حروف الإضافة وليسَ باسمٍ فحاشى وخلا في بعض اللغات " ^٦ .

^١ - من الهزج للفند الزماني (شهل بن شيان) انظر التصريح ٥٨٢/٢ ، وخزانة الأدب ٤٣١/٣ ، والبيت بلا نسبة في شرح التسهيل ٣١٥/٢ ، وشرح الأشئوبى ٥٢٠/١ ، والمجمع ١١٩/٢ .

^٢ - الجزولية ٢١٥ .

^٣ - انظر ص ٤٢ من النص المحقق .

^٤ - هو صالح بن إسحاق أبو عمر الجرمي فقيه ونحوي ولغوي ، أخذ اللغة عن أبي زيد والأصمعي كان مع المازني سببا في إظهار كتاب سيبويه له : التنبيه وتفسير أبيات سيبويه ت ٢٢٥ هـ (إنباه الرواة ٨٠٩/٢) انظر قوله في شرح المقدمة الجزولية الكبير ٩٩٣/٣ .

^٥ - الجزولية ٢١٥ .

^٦ - انظر الكتاب ٣٠٩/٢ .

وفي لفظ سيويه إشكالٌ فإنه أدخل الفاء في خبر المبتدأ الذي هو (ما) ؛ لأنها بمعنى الذي، وقد تقدّم في باب الموصولات^١ أن الفاء لا تدخل في خبر الموصول إلا إذا كان الثاني مسبباً عن الأول وكون (لا يكون) فعلاً وخلاً وليس وعداً ليس مسبباً عن كون هذه الأفعال ضمنت معنى (إلا) .

فكان شـ يقول : لا يلزم النحوي أن يسلم في عبارته من اللحن ؛ لأن كلامه بالإعراب متكلف خارج عن المعتاد ، وإنما يوجد ذلك في لسان العربي الفصح الذي الإعراب طبع فيه ، ومع ذلك فإن العربي الفصيح إذا خالط لسانه لسان العجمي فسد ولم يوثق ، فكيف غيره .

قلت : ويمكن أن تكون (ما) شرطاً ، وتدخل الفاء جواباً للشرط .

وقوله : " ولما اتفق على أنه يكون حرفاً ، واختلف في أنه يكون فعلاً حاشي"^٢ .

يعني أنها إذا خفّضت ما بعدها فهي حرف جر عند سيويه والمبرد ، ولا خلاف في ذلك بينهما ، وأما الفراء فإنه يعتقد فيها الفعلية ، والخفض بإضمار اللام وقد تقدّم بيانه^٣ .

وقوله : " ومن مجموع الاسم والحرف لاسيما "^٤ .

مثاله : قام القوم لاسيما زيدً ولاسيما زيد ، وقد تقدّم بيان ذلك ، والصحيح أنها

ليست باستثناء فأغنى عن إعادته^٥ .

وقوله : " الاسم المستثنى إما واجب نصبه ما لم يوجد مع أداة الاستثناء في تأويل

(غير) "^٦ .

^١ - لم أجده في باب الموصولات .

^٢ - الجزولية ٢١٦ .

^٣ - انظر ص ٣٧ من النص المحقق .

^٤ - الجزولية ٢١٦ .

^٥ - ص ٦ من النص المحقق .

^٦ - الجزولية ٢١٦ .

هو ما استثنى بـ (إلا) في الواجب ، نحو : قامَ القومُ إلا زيدا ، فهذا لا يكون فيه إلا النصب ، ولا يجوزُ الرفعُ على البدل ؛ لأنَّ البدلَ على نية تكرارِ العاملِ ، وأنتَ لا تقولُ : قامَ إلا زيدٌ .

وسببُ ذلك في النفي أنَّك تقولُ : ما قامَ إلا زيدٌ ؛ لأنه على تقدير : ما قامَ أحدٌ إلا زيدٌ ، و (أحدٌ) من الألفاظِ العامة التي لا تُستعملُ إلا في النفي أو ما هو في حكمه .

فإن جعلتَ (إلا) نعتًا جازَ في الاسمِ الرفعُ في الإيجابِ إذا استوفيتِ الشروطُ المذكورةُ قبل^١ ، فتقولُ : قامَ القومُ إلا زيدٌ على النعتِ ، وكذلك ما كان في حكم الإيجابِ نحو : ما أكلَ أحدٌ إلا الخبزَ إلا زيدا ، ولا يجوزُ الرفعُ في زيدٍ على البدلِ ؛ لأنَّ المعنى كلُّ الناسِ أكلَ الخبزَ إلا زيدا ؛ لأنَّ النفيَ قد أبطلَ بقولك : إلا الخبزَ .

وقوله : " وإما واجبُ نصبه على الإطلاق " ^٢ .

هو المستثنى المتقدمُ في الأشهرِ - نحو : ما خرجَ إلا زيدا أصحابُك ، لأنَّك لو رفعتَه على البدلِ أدَّى إلى تقديمِ التابعِ على المتبوعِ وذلك لا يجوزُ ، وكذلك النعتُ ، وقد تقدَّم مذهبُ يونسَ أنَّه يُجيزُ تقدُّمَ البدلِ فأغنى عن إعادته ^٣ .

وكذلك الاستثناءُ المنقطعُ نحو : ما خرجَ المسلمونَ إلا الكافرينَ ، ﴿ وَمَا لِأَحَدٍ

عِنْدَهُ مِنْ نِعْمَةٍ تُجْزَى ﴾ إِلَّا ابْتِغَاءَ وَجْهِ رَبِّهِ ﴿ ^٤ وقد تقدَّم نحوه وهو المنقطعُ البتة^٥ .

وكذلك أحدُ الاستثناءينِ المكرَّرينِ إذا لم تُردْ معنى الإضرابِ ، نحو : ما جاءني أحدٌ إلا زيدٌ إلا عمرا ، وما قامَ إلا زيدٌ إلا عمرا وإلا عمرا إلا زيدٌ ، ترفعُ أحدهما على أنَّه فاعلٌ وتنصبُ الآخرَ على الاستثناءِ كما تقدَّم^٦ ، إلا أن يكونَ هو الأوَّلُ في المعنى ، فإنَّك تُبدِّله منه ، نحو : ما جاءني إلا محمدٌ إلا أبو عبدِ اللهِ وهو هو .

^١ - انظر ص ٣٠ من النص المحقق .

^٢ - الجزولية ٢١٦ وقوله " على الإطلاق " لم ترد في النسخة التي بين يدي .

^٣ - انظر ص ٤٦ من النص المحقق .

^٤ - الليل ٢٠ .

^٥ - انظر ص ٥٢ من النص المحقق .

^٦ - انظر ص ١٦ من النص المحقق .

وكذلك ما انتصبَ بعدَ الفعلِ ، أعني بعدَ ليسَ ولا يكونُ وما خلا وما عدا، نحو :
قامَ القومُ ليسَ زيدًا ولا يكونُ عمرًا ، وما خلا زيدًا وما عدا عمرًا .

وقوله : " وإمّا واجبٌ جرّه " ^١ .

وهو المستثنى بالأسماءِ والحروفِ سِوى (إلا) نحو : قامَ القومُ غيرَ زيدٍ ، وسِوى
عمرٍ ، وحاشى زيدٍ ، في المشهورِ ، وخلا زيدٍ وعدا عمرو فيمنَ جعلهما حرفين ^٢ .

وقوله : " وإمّا جائزٌ فيه النصبُ / ٢٢٤ / والبدلُ ، والبدلُ أحسنُ " ^٣ .

هو ما استُثنيَ بـ (إلا) في النفي والنهي والاستفهام ، نحو : ما قامَ أحدٌ إلا زيدٌ ، ولا
يَقُمُ أحدٌ إلا زيدٌ ، وهل قامَ أحدٌ إلا زيدٌ ؟ .

وقوله : " وإمّا جائزٌ فيه الرفعُ والجرُّ ، والجرُّ أحسنُ " ^٤ .

هو ما استُثنيَ بـ (لا سيّما) ، إذا كانَ معرفةً جازَ فيه الجرُّ على زيادةٍ (ما) ،
والرفعُ على أن تكونَ (ما) بمعنى الذي ، وزيدٌ خبرٌ ابتداءً مضميرٌ ، وذلك نحو قولك : قامَ
القومُ لاسيّا زيدٍ ، وفيه ضعفٌ من جهةٍ زيادةٍ ما بينَ المضافِ والمضافِ إليه ، ولاسيّا زيدٌ
بالرفعِ ، وفيه ضعفٌ من جهةٍ حذفِ المضميرِ المبتدأ من الصلةِ ومن جهةٍ وقوعِ (ما) على
الشخصِ العاقلِ .

فإن كانَ نكرةً جازَ فيه النصبُ والرفعُ والخفضُ ، نحو :

ولاسيّا يومَ بدارةٍ جُلجلُ ^٥ - ٣ -

والجرُّ على زيادةٍ (ما) ، والرفعُ على حذفِ المضميرِ المبتدأ ، والنصبُ على جَعَلِ (ما) كافةً ،
وانتصبَ يومًا على التمييزِ على أن شَبَّهوه بقولهم : على التمرةِ مثلُها زُبْدًا ، وليسَ مثله إلا
من جهةٍ أن (ما) مع النصبِ كافةٌ عن طلبِ الإضافةِ إلى ما بعدها ، فأشبهتْ الإضافةَ في

^١ - الجزولية ٢١٦ .

^٢ - انظر ص ٤٠ من النص المحقق .

^٣ - الجزولية ٢١٦ .

^٤ - الجزولية ٢١٦ .

^٥ - سبق برقم ٣ .

قولهم : على التمرة مثلها زُبْدًا من جهة منعها الإضافة إلى ما بعدها ، ولم يجزِ النصبُ في زيدٍ ؛ لأنَّ التمييزَ لا يكونُ معرفةً^١ .

وقوله : " وإمّا ما حكمه مع أداة الاستثناء حكمه لو لم تقترن به " ^٢ .
هو الاستثناء المفرغ فيه العاملُ لما بعدَ (إلاّ) نحو: ما خرجَ إلاّ زيدٌ ، وما ضربتُ إلاّ زيدًا ، وما مررتُ إلاّ بزيدٍ ، وقد تقدّمَ بيّانه ^٣ .

^١ - انظر ص ٩٦ من النص المحقق .

^٢ - في الجزولية ٢١٦ ، ٢١٧ " وإمّا حكمه مع أداة الاستثناء حكمه لو لم تقترن بها " .

^٣ - انظر ص ٩ من النص المحقق .

باب هذا هو باب النفي بـ(لا)^١

ولابد من مقدمة بين يدي الباب وحينئذ يُفسر ألفاظه فنقول : لا تخلو (لا) من أن تدخل على اسم معرفة أو على نكرة ، فإن دخلت على معرفة لم تعمل شيئاً ، ولزم تكرارها عند سيبويه^٢ وأكثر النحويين^٣ ، نحو : لا زيد في الدار ولا عمرو . وزعم المبرد^٤ أنه لا يلزم التكرار ، وهو فاسد ، بدليل أنه لا يخلو أن تجعل لا زيد عندك في جواب من قال : أزيد عندك أم عمرو ؟ أو في جواب من قال : أزيد عندك ؟ فإن جعله^٥ في جواب من قال : أزيد عندك ؟ فباطل ؛ لأن جواب هذا (نعم) أو (لا) ، وإن جعله في جواب من قال : أزيد عندك^٦ أم عمرو ؟ فجوابه إنما هو لا زيد عندي ولا عمرو ، فأما قول الشاعر :

٣٤- بَكَتْ جَزَعًا وَاسْتَرْجَعَتْ ثُمَّ آذَنْتُ رَكَائِبُهَا أَلَّا إِلَيْنَا رُجُوعُهَا^٧

فضرورة عند سيبويه^٨ ؛ لأنه لم يُكرّر (لا) فكان ينبغي أن ينفي بليس ، أو بغير ذلك من حروف النفي التي لا يلزم تكرارها .

وأما قول العرب "لا نولك أن تفعل كذا"^٩ ، فكلامٌ محمولٌ على معناه ؛ لأنه في معنى لا ينبغي لك أن تفعل^{١٠} كذا ، وكما لا تكرر (لا) مع الفعل فكذلك مع ما هو في معناه .

^١- في ب : باب هذا هو باب لا النافية .

^٢- انظر الكتاب ٢/٢٩٨ ، وفي ب : س .

^٣- ما عدا المبرد وابن كيسان ، انظر المساعد ١/٣٤٥ .

^٤- انظر المقتضب ٤/٣٦٠ .

^٥- في ب : جعلته .

^٦- من قوله : فباطل ؛ لأن جواب هذا (نعم) ، لم يرد في ب .

^٧- من الطويل ، مجهول القائل ، من شواهد الكتاب ٢/٢٩٨ استشهد به سيبويه على وقوع المعرفة بعد (لا) المفردة ضرورة ، والبيت بلا نسبة في المقتضب ٤/٣٦١ ، وتحصيل عين الذهب ٣٥١ ، وشرح المفصل ٢/١١٢ ، والمقرب ١/١٨٩ ، وشرح الجمل لابن عصفور ٢/٢٧٥ ، والهمع ١/٤٧٣ ، والخزانة ٤/٣٤ ، والمعنى : أنها فارقت فبكت واسترجعت لفراقه .

^٨- في ب : عند س و خ وهو رمز لابن خروف ، ولم أجد رأيه في كتبه التي بين يدي .

^٩- أي : ما ينبغي لك أن تناله ، وهو من شواهد الكتاب ٢/٣٠٢ .

^{١٠}- من قوله : فكلامٌ محمولٌ على معناه ، لم يرد في ب .

وكذلك قولهم "لا بك السوء" ، قال سيويه ^١ : " لأن معناه لا ساءك الله " ؛ لأن (لا) دعاء ، وأصل الدعاء أن يكون بالفعل ، فحمل على المعنى .
وقال ابن الطراوة ^٢ : التقدير : لا وقع بك السوء ، فهو فاعل لفعل مضمر ، وجعله غيره مبتدأ وخبراً ، أي : لا ^٣ السوء واقع بك .
فأما قولهم : "قضية ولا أبا حسن" ، يعني علياً رضي الله عنه ، وأما "البصرة فلا بصرة لك" ^٤ ، وقال الشاعر :
بَصْرَةَ لَكَ " ، وقال الشاعر :

٣٥- أَرَى الْحَاجَاتِ عِنْدَ أَبِي حُبَيْبٍ نَكِذْنَ وَلَا أُمِّيَّةً فِي الْبِلَادِ ^٥
فعلى حذف مثل ، كأنه قال : ولا مثل أبي حسن يفكها ، ولا مثل البصرة لك ، ولا مثل أُمِّيَّة ، ومثل نكرة .

فإن دخلت على اسم نكرة فلا يخلو أن يكون مضافاً أو مطوّلاً أو غير ذلك .
فإن كان مضافاً أو مطوّلاً ^٦ جاز فيه وجهان : أن تعمل (لا) عمل (إن) فتصب الاسم ، وأن تعمل عمل ليس فترفع الاسم وذلك أن (لا) نقيضة (إن) ، والعرب تحمل الشيء على نقيضه كما تحمله على نظيره ، فحملت عليها لذلك ، ومن أجزاها مجرى ليس لحظ معناها ؛ لأنها للنفي كما أن ليس كذلك .

^١ - انظر الكتاب ٣٠٢/٢ .

^٢ - هو سليمان بن محمد بن عبد الله السبائي الملقب ، أديب من كتاب الرسائل ، له شعر وله آراء في النحو تفرد بها ألف الترشيح ، ومقدمات على كتاب سيويه ، ت ٥٢٨ هـ (بغية الوعاة ٦٠٢/١) .

^٣ - لا : سقطت من ب .

^٤ - هو من قول عمر بن الخطاب رضي الله عنه وهو من شواهد الكتاب ٢٩٧/٢ وفي ب : "قضية ولا أبا حسن لها" .

^٥ - انظر شرح الجمل لابن عصفور ٢٧٦/٢ .

^٦ - من الوافر لعبد الله بن الزبير الأسدي في ملحق ديوانه ١٤٧ ، وقيل لفضالة بن شريك ، وهو من شواهد الكتاب ٢٩٧/٢ ، استشهد به سيويه على نصب (أُمِّيَّة) بلا التبرئة ، والبيت لابن الزبير في الكتاب ٢٩٧/٢ ، وتحصيل عين الذهب ٣٥٠ ، وشرح المفصل ١٠٢/٢ ، ولفضالة في شرح أبيات سيويه ٥/٢ ، ولعبد الله بن الزبير أو لفضالة في الخزانة ٣٨٨/٥ ، ٦١/٤ ، وبلا نسبة في المقتضب ٣٦٢/٤ ، وشرح الكافية لابن مالك ٢٣٥/١ ، والممع ٤٦٤/١ ، وأبو الخبيب هو عبد الله بن الزبير بن العوام رضي الله عنهما .

^٧ - قوله : أو غير ذلك . فإن كان مضافاً أو مطوّلاً ، لم يرد في ب .

فإن دخلت على غير ذلك من الأسماء فلا يخلو أن يكون مفرداً أو مثني أو مجموعاً
جمع سلامة بالواو والنون أو بالألف والتاء .

فإن كان مفرداً كان منصوباً بغير تنوين ، ويراد بذلك استغراق الجنس ، وذلك
نحو: لا رجل ولا غلام في الدار .

واختلفوا في الحركة هل هي إعرابٌ أو بناءٌ ؟^٢ فذهب الزجاج^٣ والسيراfi^٤ إلى أنها
حركة إعراب ويسقط التنوين تخفيفاً ؛ لأن (لا) جعلت مع ما بعدها كلاماً واحداً فطال
الاسم فحُفِّفَ^٥ بحذف التنوين ، وذلك فاسدٌ ؛ لأنها لو كانت إعراباً لم يجز نعت الاسم
تارة على اللفظ وتارة على الموضع كما ٢٢٥/ لم يجز ذلك في إن وأخواتها ، ولتؤنث يوماً
ما، فدل ذلك على أنها حركة بناء .

ومذهب المبرد^٦ وأكثر النحويين^٧ أنها حركة بناء واختلفوا في مذهب البناء ، فمنهم
من قال : إنما يُبنى لتضمنه معنى (من) ^٨ ، كأن قائلًا قال : هل من رجل في الدار ؟ فقال
يجيبه : لا رجل في الدار ، لأن (لا) نفي عام فينبغي أن يكون جواباً لسؤال عام^٩ ، فيقال : لا
من رجل في الدار ، ثم حُذِفَ هذا لكثرة الاستعمال ، ورُكِبَ الحرف مع الاسم وبُني
لتضمنه معنى (من) ، وبُني الاسم على حركة للمزية على ما لم يُعرب قط من الأسماء ،
وخص بالفتح ؛ لأنه أخف الحركات .

^١ - قوله : جمع سلامة بالواو والنون أو بالألف والتاء . فإن كان مفرداً ، لم يرد في ب .

^٢ - هذه هي المسألة رقم ٥٣ من مسائل الإنصاف ٣٤١/١ .

^٣ - انظر شرح التسهيل ٥٨/٢ ، والارتشاف ١٢٩٦/٣ ، والمساعد ٣٤٢/١ .

^٤ - انظر شرح السيراfi ٨١/٣ أ .

^٥ - من قوله : تخفيفاً لأن (لا) جعلت مع ما بعدها ، لم يرد في ب .

^٦ - انظر المقتضب ٣٥٧/٤ .

^٧ - وهم جمهور البصريين ، انظر الإنصاف ٣٤١/١ .

^٨ - ذكره الأنباري في أسرار العربية ٢٤٦ ولم ينسبه .

^٩ - المقدمة السابقة نقلها الأبدي عن شرح الجمل لابن عصفور ٢٧٥/٢ ، ٢٧٦ .

وزعم الكوفيون^١ أنه معربٌ كما قال الزجاج ، واحتجوا بأن قالوا : إنما قلت^٢ : إنه منصوبٌ بـ(لا) لأن (لا) قد اكتفي بها من الفعل ، والتقدير في قولك : لا رجل^٣ ، لا أجد رجلاً في الدار فاكثفوا بـ(لا) من العامل كما تقول : إن قمت قمت وإلا فلا ، أي وإن لم تقم فلا أقم^٤ ، فلما اكتفوا بـ(لا) من العامل نصبوا النكرة به ، وحذفوا التنوين بناءً على الإضافة .

ومنهم من قال : إنما قلنا : إنه منصوبٌ بـ(لا) لأن (لا) بمعنى غير ، كقولك : زيدٌ لا عاقل ولا جاهل ، أي : غير عاقل وغير جاهل ، فلما جاءت هاهنا بمعنى ليس نصبوا بها ليخرجوها من معنى غير إلى معنى ليس ، ويقع الفرق بينهما .

ومنهم من تمسك بأن قالوا^٥ : إنما أعملوها النصب لأنهم لما أولوها النكرة ، ومن شأن النكرة أن يكون خبرها قبلها ، نصبوا النكرة بها من غير تنوين لما حدث فيها من التغيير ، كما رفعوا المنادى بغير تنوين لما حدث فيه من التغيير .

ومن النحويين من قال : إنه منصوبٌ لأن (لا) إنما عملت النصب لأنها نقيض (إن) لأن (لا) للنفي و(إن) للإثبات ، وهم يحملون الشيء على ضده كما يحملونه على نظيره^٦ ، إلا أن (لا) لما كانت فرعاً على^٧ (إن) في العمل و(إن) تنصب مع التنوين نصبت (لا) من غير تنوين لينحط الفرع عن درجة الأصل ؛ لأن الفروع أبداً تنحط عن درجات الأصول .
والجواب عن كلمات الكوفيين : أمّا قولهم : إنما قلنا : إنه منصوبٌ بـ(لا) لأنها اكتفي بها من الفعل فنقول : هذا مجرد دعوى تفتقر إلى دليل ، ثم لو كان كما زعمتم لوجب أن يكون منوئاً .

^١ - الإنصاف ٣٤١/١ ، وهذا وما بعده منقول بنصه من الإنصاف .

^٢ - في ب : قلنا وهو يوافق ما في الإنصاف ٣٤١/١ .

^٣ - في ب : لا رجل في الدار .

^٤ - قوله : أي وإن لم تقم فلا أقم ، لم يرد في ب .

^٥ - في ب : من الفعل .

^٦ - في ب : قال : وهو يوافق ما في الإنصاف ٣٤١/١ .

^٧ - في ب : نقيضه .

^٨ - في ب : من (إن) .

وقولهم : حُذِفَ التنوينُ بناءً على الإضافة قلنا : لو كانَ هذا صحيحاً لوجبَ أنْ يطرَدَ في كلِّ ما تجوزُ إضافته من الأسماءِ المفردةِ المنوَّنةِ خصوصاً في النداءِ ، فإنه كانَ يجبُ أنْ يُحذفَ التنوينُ من قولهم : يا راكباً ، بناءً على الإضافةِ في قولهم : يا راكبَ فرسٍ ، فلمَّا قلتم : إنَّه يخصَّصُ بهذا الموضعِ دونَ سائرِ المواضعِ دلٌّ على فسادِ ما ذهبتم إليه .
وأما قولهم : إنَّ (لا) تكونُ بمعنى (غير) فلمَّا جاءتْ بمعنى ليسَ نصبوا بها ليخرجوها من معنى غيرٍ^١ ، فنقولُ لهم : ولمَ إذا كانتْ بمعنى ليسَ ينبغي أنْ ينصبَ بها؟ وهلا رفعوا بها على القياسِ؟ فإنَّهم يرفعونَ بها إذا كانتْ بمعنى ليسَ كقوله :

٣٦- فأنا ابنُ قيسٍ لا براخُ^٢

أي ليس لي براخُ^٣ ، وقال آخرُ :

٣٧- والله لولا أنْ يحشَّ الطَّيخُ بي الحميمَ حينَ لا مُستصرخُ^٤

أي ليس مُستصرخُ هناك لنا .

وأما قولهم : إنَّما أعملوها النصبَ لأنَّهم أولوها النكرةَ _ ومن شأنِ النكرةِ أنْ يكونَ خبرها مقدِّماً عليها _ نصبوا بها النكرةَ .

^١ - قوله : فلمَّا جاءتْ بمعنى ليسَ نصبوا بها ليخرجوها من معنى غيرٍ ، لم يرد في ب .

^٢ - عجز بيت من مجزؤ الكامل لسعد بن مالك القيسي وصدده :

مَنْ فَرَّ عَنْ نِيرَانِهَا

وهو من شواهد الكتاب ٥٨/١ ، استشهد به سيبويه على إعمال (لا) عمل ليس ، والبيت لسعد بن مالك في تحصيل عين الذهب ٨٤ ، وشرح المفصل ١٠٩/١ ، واللسان (برح) ٤٠٩/٢ ، والخزانة ٤٦٧/١ ، وبلا نسبة في المقتضب ٣٦٠/٤ ، والجمل ٢٣٨ ، والإنصاف ٣٤٢/١ ، والمغني ٤٦٤/١ .

^٣ - قوله : كقوله : فأنا ابنُ قيسٍ لا براخُ ، أي ليس لي براخُ ، لم يرد في ب .

^٤ - من الرجز للعجاج في ديوانه ١٧٣/٢ ، من شواهد الكتاب ٣٠٣/٢ استشهد به سيبويه على إعمال (لا) عمل ليس ، والبيت للعجاج في اللسان (فنج) ٤٦/٣ ، وبلا نسبة في الإنصاف ٣٤٣/١ ، وشرح التسهيل ٣٧٧/١ ، والجمع ٣٩٧/١ ، ومعنى البيت : لولا خوفاً للملائكة الموكلين بالعذاب - وهم الطَّيخُ - تحشُّ الحميم : أي تجمع لها الوقود وتوقدها ، لا مستصرخ : أي لا وقت استصراخ وإغاثة .

فَنَقُولُ : وَلِمَ قَلَّمْتَ ذَلِكَ ؟ وَمَا وَجْهُ الْمُنَاسَبَةِ بَيْنَهُ وَبَيْنَ النَّصْبِ ؟ ثُمَّ لَوْ كَانَ كَمَا زَعَمْتُمْ ، وَأَنَّهُ مَعْرَبٌ مَنْصُوبٌ لَوْجِبَ أَنْ يَدْخُلَهُ التَّنْوِينُ وَلَا يَحْذَفُ مِنْهُ ؛ لِأَنَّهُ اسْمٌ مَعْرَبٌ لَيْسَ فِيهِ مَا يَمْنَعُهُ مِنَ الصَّرْفِ ، فَلَمَّا مُنِعَ مِنَ التَّنْوِينِ دَلَّ عَلَى أَنَّهُ لَيْسَ بِمَعْرَبٍ مَنْصُوبٍ .

[وَأَمَّا قَوْلُهُمْ] ^١ : كَمَا رَفَعُوا الْمُنَادَى الْمَفْرَدَ بِغَيْرِ تَنْوِينٍ لَمَّا حَدَثَ فِيهِ مِنَ التَّغْيِيرِ .

قُلْنَا : لَا تُسَلِّمُ أَنَّ الْمُنَادَى الْمَفْرَدَ مَرْفُوعٌ وَإِنَّمَا هُوَ مَبْنِيٌّ عَلَى الضَّمِّ عَلَى مَا بَيَّنَّا قَبْلُ ^٢ ، وَلَوْ كَانَ مَعْرَبًا لَكَانَ مَنْوًى ، فَكَذَلِكَ هَاهُنَا ، فَلَمَّا مُنِعَ التَّنْوِينُ دَلَّ عَلَى أَنَّهُ لَيْسَ مَعْرَبًا مَنْصُوبًا ، وَهَذَا هُوَ الْجَوَابُ عَنْ قَوْلِ مَنْ ذَهَبَ إِلَى أَنَّهُ مَنْصُوبٌ بـ(لا) لِأَنَّهَا نَقِيضُ (إِنَّ) ، فَإِنَّهُ كَانَ يَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ مَنْوًى .

وَقَوْلُهُمْ : إِنَّ (لا) لَمَّا كَانَتْ فَرْعًا عَلَى ^٣ (إِنَّ) فِي الْعَمَلِ ، وَ(إِنَّ) تَنْصَبُ مَعَ التَّنْوِينِ نَصَبَتْ (لا) مِنْ غَيْرِ تَنْوِينٍ ؛ لِيَنْحَطَّ الْفَرْعُ عَنْ دَرَجَةِ الْأَصْلِ ، قُلْنَا : هَذَا فَاسِدٌ ؛ وَذَلِكَ لِأَنَّ التَّنْوِينَ لَيْسَ مِنْ عَمَلِ (إِنَّ) ، وَإِنَّمَا هُوَ شَيْءٌ يَسْتَحِقُّهُ الْاسْمُ فِي الْأَصْلِ ، إِشَارَةً لِلتَّمَكُّنِ وَالْخَفَةِ ، وَإِنَّمَا يَسْتَقِيمُ هَذَا الْكَلَامُ أَنْ لَوْ كَانَ التَّنْوِينُ مِنْ عَمَلِ (إِنَّ) وَلَا خِلَافَ بَيْنَ النُّحَوِيِّينَ أَنَّ التَّنْوِينَ لَيْسَ مِنْ عَمَلِهَا .

وَإِذَا لَمْ يَكُنْ مِنْ عَمَلِ (إِنَّ) الَّتِي هِيَ الْأَصْلُ ، فَلَا مَعْنَى لِحَذْفِهِ مَعَ (لا) الَّتِي / ٢٢٦ / هِيَ الْفَرْعُ لِيَنْحَطَّ الْفَرْعُ عَنْ دَرَجَةِ الْأَصْلِ ؛ لِأَنَّ الْفَرْعَ إِنَّمَا يَنْحَطُّ عَنْ دَرَجَةِ الْأَصْلِ فِيمَا كَانَ مِنْ عَمَلِ الْأَصْلِ ، وَإِذَا لَمْ يَكُنْ مِنْ عَمَلِ الْأَصْلِ ، فَيَجِبُ أَنْ يَكُونَ ثَابِتًا مَعَ الْفَرْعِ ، كَمَا كَانَ ثَابِتًا مَعَ الْأَصْلِ .

ثُمَّ انْخِطَاطُهَا عَنْ دَرَجَةِ (إِنَّ) قَدْ ظَهَرَ فِي أَرْبَعَةِ أَشْيَاءَ :

أَحَدُهَا أَنَّ (إِنَّ) تَعْمَلُ فِي الْمَعْرِفَةِ وَالنَّكَرَةِ ، وَ(لا) لَا تَعْمَلُ إِلَّا فِي النَّكَرَةِ دُونَ الْمَعْرِفَةِ .

وَالثَّانِي أَنَّ (إِنَّ) لَا تَرْكَبُ مَعَ الْاسْمِ لِقَوْتِهَا وَ(لا) تَرْكَبُ مَعَ الْاسْمِ لَضَعْفِهَا .

وَالثَّالِثُ أَنَّ ^٤ (إِنَّ) تَعْمَلُ فِي الْاسْمِ مَعَ الْفَصْلِ بَيْنَهَا وَبَيْنَهُ بِالظَّرْفِ وَحَرْفِ الْجَرِّ .

^١ - تكملة من : ب .

^٢ - انظر باب المنادى ص ١٤٠/٢ من المخطوط .

^٣ - في ب : من .

^٤ - أن : سقطت من ب .

والرابع أن (إن) تعمل في الاسم والخبر عندنا ، و(لا) إنما تعمل في الاسم دون الخبر عند كثير من أهل التحقيق والنظر^١ ، فقد ظهر انحطاط (لا) عن درجات (إن) على ما بينا ، والله أعلم^٢.

ومن البصريين^٣ من قال : إنما بُنيَ لتركيبه مع (لا) وصار كالاسم الواحد مثل خمسة عشر ، والصحيح الأول ؛ لأن ما بُنيَ من الأسماء لتضمنه معنى الحرف أكثر مما بُنيَ لتركيبه مع الحرف نحو قوله :

٣٨- أثور ما أصيدكم أم ثورين أم هذه الجماء ذات القرنين^٤

فإن قيل وكيف عملت (لا) وهي تدخل على الاسم والفعل ، والحرف لا يعمل عندنا إلا بشرط الاختصاص بما يدخل عليه ، فنقول : هذه المعاملة مختصة بالأسماء ؛ لأنها في جواب من قال : هل من رجل ؟ كما تقدم .

فإن دخلت على جمع سلامة بالألف والتاء مثل أذرع ، ففيها خلاف ، فمن قال : إن الحركة في لا رجل حركة إعراب يقول هنا بالنصب : لا أذرع ، بالكسر . ومن قال : إنما حركة بناء يقول : لا أذرع ، بالفتح ، ولا يجوز الكسر ؛ لأن الحركة ليست عنده لأذرع خاصة إنما هي لأذرع (لا) ، وسيأتي بيان هذا في الباب^٥ . وأيضاً فإنه قد تقدم أن الأحسن في بناء الاسم أن يكون تضمن الحرف .

ومن قال : إنما مبنية لتضمنها الحرف^٦ ، يقول في النصب : لا أذرع بالكسر ، وحجته أن المبني مع (لا) قد أشبه العرب المنصوب ، ولذلك نُعت على اللفظ ، فكما أن

^١ - سيأتي مفصلاً ص ٧٠ من النص المحقق .

^٢ - انتهى النقل عن الإنصاف ١/٣٤٤ .

^٣ - قاله سيويه والمبرد وغيرهم ، انظر الكتاب ٢٧٥ ، والمقتضب ٤/٣٥٧ ، والإنصاف ١/٣٤١ .

^٤ - من الرجز ، مجهول القائل وهو بلا نسبة في الخصائص ٢/١٨٠ ، وشرح الجمل لابن عصفور ٢/٢٧٧ ، واللسان (ثور) ٤/١١١ ، والتصريح ٢/١٢١ ، والشاهد فيه : أثور ما حيث ركب الاسم مع الحرف .

^٥ - في ب : حركة بناء يقول : إنه مبني يجعله مع (لا) كالشيء الواحد .

^٦ - في : سقطت من ب .

^٧ - قوله : ومن قال : إنما مبنية لتضمنها الحرف ، لم يرد في ب .

الجمع بالألف والتاء مكسورٌ فكذلك يكون مع (لا) وهو الصحيح ، وبه ورد السماع قال ابن مقبل^١ :

٣٩- أودى الشباب الذي مجد عواقبه فيه نلذ ولا لذات للشيب^٢
فإنه روي بكسر التاء من لذات^٣ .

فإذا كان مثني أو مجموعاً جمع سلامة لمذكر، فاختلف النحويون فيه ، فمذهب سيويه^٤ أنه مبني ، ومذهب المبرد^٥ أنه معرب ، استدلال أبو العباس على ذلك بأن قال : لم يوجد اسم مثني مبني^٦ في كلام العرب ، وأما هذان واللذان وأشباههما فصيح تثنية وليست بمثناة في الحقيقة ، وأيضاً فإن الاسم المثني والمجموع قد طال بالنون ، والاسم المطول في باب (لا) معرب.

وهذا الذي ذهب إليه أبو العباس باطل ، أمّا قوله : " إنه لم يوجد اسم مثني مبني " فباطل بدليل قولهم : اثنان في العدد ، إذا لم يقصدوا الإخبار بل مجرد العدد .
وأما قوله : " إن المثني والمجموع قد طال بالنون " فباطل ؛ لأن النون هنا بمنزلة التنوين ، فكما لا يطول الاسم بالتنوين^٧ فكذلك لا يطول بهذه النون ، فالصحيح ما ذهب إليه سيويه من أنه مبني .

^١ - هو تميم بن أبي بن مقبل من بني العجلان بن عامر بن صعصعة ، شاعر جاهلي ، أدرك الإسلام فأسلم ، عاش أكثر من مئة سنة ، كان يكي أهل الجاهلية ويهاجي النحاشي الشاعر ، ت ٣٧ هـ (الأعلام ٨٧/٢) .

^٢ - من البسيط منسوب لابن مقبل في شرح الجمل لابن عصفور ٢٧٨/٢ ، ومنسوب لسلامة بن جندل السعدي في التصريح ١١٤/٢ ، والخزانة ٢٧/٤ ، وبلا نسبة في شرح التسهيل ٥٣/٢ ، وفي المخطوط :

أودى الشباب الذي تجود عواقبه فيهن لذ ولذات للشيب

وهو تحريف ، والصواب ما أثبتاه .

^٣ - من لذات : سقط من ب .

^٤ - انظر الكتاب ٢٨٣/٢ وفي ب س ~ .

^٥ - انظر المقتضب ٣٦٦/٤ .

^٦ - من قوله : ومذهب المبرد أنه معرب ، لم يرد في ب .

^٧ - قوله : فكما لا يطول الاسم بالتنوين ، لم يرد في ب .

فإن قلت : فكيف قلت : لا مُسْلِمِينَ ولا مُسْلِمِينَ ، والاسم في باب (لا) إنما بُني^١ على الفتح ؟ فالجواب ما تقدم من شبه المبني في هذا الباب بالمعرب المنصوب^٢ ، فكما أن منصوب التثنية بالياء ، فكذلك يكون بعد (لا) .

وهذا يؤيد ما تقدم من أن الاسم بُني لتضمنه معنى الحرف ، إذ لو بُني لجعله مع (لا) كالشيء الواحد لكانت الحركة لـ(لا) مع الاسم ، ولوجب أن يكون المثني مبنياً على الفتح .

ولا يجوز الفصل بين (لا) وما تعمل^٣ فيه ، كانت بمثلة إن أو بمثلة ليس ، فإن فصلت بطل عملها ولزم تكرارها^٤ خلافاً لأبي العباس المبرد^٥ فإنه لا يلتزم التكرار ، وقد تقدم الرد عليه في المعرفة فكذلك هنا .

والخبر لا يخلو أن يكون ظرفاً أو مجروراً أو غير ذلك ، فإن كان ظرفاً أو مجروراً جاز لك فيه وجهان : إن شئت حذفته وإن شئت أثبتته .

وإن كان غير ذلك فبنو تميم يلتزمون الحذف للعلم به ولتقدمه في السؤال ، وأهل الحجاز يميزون الحذف والإثبات^٦ ؛ لأن الإثبات هو الأصل ، والحذف للعلم به جائز .

[العامل في خبر (لا)]

واختلف النحويون في العامل في خبر (لا) إذا كانت عاملة عمل (إن) ، فقال بعضهم : ارتفع بـ(لا)^٧ ، وقال آخرون : ارتفع على أنه خبر مبتدأ^٨ ؛ لأن (لا) مع ما بعدها بمثلة المبتدأ ولم تعمل (لا) فيه شيئاً ، وهو الصحيح ، إذ لو كان العامل فيه (لا)

^١ - من قوله : فإن قلت : فكيف قلت : لا مُسْلِمِينَ ، لم يرد في ب .

^٢ - في المخطوط : المعرب والمنصوب ، وهو تحريف والصواب ما أثبتناه .

^٣ - في المخطوط : يعمل وهو تحريف والصواب ما أثبتناه .

^٤ - انظر الكتاب ٢/٢٩٨ .

^٥ - انظر المقتضب ٤/٣٦١ .

^٦ - انظر الكتاب ٢/٢٧٦ ، وشرح الجمل لابن عصفور ٢/٢٧٩ .

^٧ - وهم الأخفش والمازني والمبرد ، انظر المقتضب ٤/٣٥٧ ، والمساعد ١/٣٤١ ، والهمع ١/٤٦٩ .

^٨ - هو ظاهر كلام سيوي ، انظر الكتاب ٢/٢٧٥ ، والارتشاف ٣/١٢٩٧ ، والمساعد ١/٣٤١ .

لوجبَ ألاَّ/٢٢٧/ يُتبعَ الاسمُ الذي بعدها على موضعه لأنَّك إذا قلتَ : لا رجلَ عاقلٌ في الدارِ ، كنتَ حملتَ عليه قبلَ تمامِ الكلامِ وذلكَ ممنوعٌ.

وأيضاً فإنَّ (لا) قد غيَّرتَ معنى الابتداءِ وهو الإيجاب ، وكلُّ ما يُغيِّرُ المعنى من العواملِ فلا موضعَ لمعموله أصلاً ، نحو ليتَ وكأنَّ ، فدلَّ ذلكَ على أنَّ (لا) جُعِلَتْ مع الاسمِ بمترلةٍ اسمٍ مبتدأ ، ولا تعملُ في الخيرِ شيئاً ، ولذلك جازَ الحملُ على الموضعِ لتمامِ الاسمِ ، ولكونِ (لا) لا تعلقَ لها بالخبرِ^١.

ونظيرُ ذلكَ هل من رجلٍ قائمٌ ؟ وبحسبك قولُ السوءِ ، فالجور في موضعِ رفعٍ بالابتداءِ وما بعده خبره التقدير هل رجلٌ قائمٌ ؟ وحسبك زيدٌ .

قال أبو الحسن بن الباذش : الذي يقتضيه مذهبُ سيويه^٢ أنَّ (لا) تعملُ عملَ (إنَّ) (ليس) في الاسمِ دونِ الخيرِ ، وأنَّ موضعها مع ما تعملُ فيه موضعُ رفعٍ بالابتداءِ ؛ لأنها في الموضعين جوابٌ لشيءٍ واحدٍ نحو قوله : هل من رجلٍ في الدارِ ؟ والخبرُ مرتفعٌ بعدها من حيث يرتفع خبرُ الابتداءِ .

ش~ : " لا ضارباً زيداً أفضلُ منك ، ولا خيراً منك قائمٌ ، لا خلافَ في أنَّ (لا) هنا عاملةٌ^٣ في الاسمِ والخبرِ كعملِ (إنَّ) .

وأما قولهم : لا رجلَ أفضلُ منك ففيه خلافٌ ، منهم من قال : هو مرفوعٌ بـ(لا) وهو باقٍ على ما ثبتَ معها قبلَ البناءِ ، وقيل : هو الآن خيرٌ للمبتدأ الذي هو من مجموع لارجلَ ، وارتفعَ عملُ (لا) عملَ (إنَّ) بالبناءِ ، فالمبرّد وكثيرٌ من المتأخرين يقولون : هو مرفوعٌ خبرٌ (لا) ، وسيويه يقول : هو مرفوعٌ خيرٌ للمبتدأ^٤ .

وما قاله ش~ لم أره لغيره من أنَّ لا ضارباً زيداً أفضلُ منك ليس فيه خلافٌ ؛ ألا ترى أنَّ ابنَ الباذش قد قالَ في التي تعملُ عملَ ليس : إنَّها تعملُ في الاسمِ دونِ الخيرِ ، وإنَّها

^١ - من قوله : ومن البصريين من قال : إنما بني لتركيبه... إلى هنا ، نقله عن شرح الحمل لابن عصفور ٢٨٠/٢ .

^٢ - في ب : س~ .

^٣ - في ب : علامة .

^٤ - شرح المقدمة الكبير ١٠٠٥/٣ .

والاسم في موضع رفع بالابتداء ، والخبر مرفوع في موضع خبر المبتدأ ولا فرق بين النصب والرفع ، فانظره .

وقال سيويه : " والدليل على أن لا رجل في موضع اسم مبتدأ في لغة بني تميم ، قول العرب من أهل الحجاز : لا رجل أفضل منك ، كأنه قال : ما رجل أفضل منك ، وهل رجل خير منك " ^١ .

سـ : " استدل بلغة أهل الحجاز على أن لا رجل في موضع رفع في لغة بني تميم ، وذلك أن بني تميم يقولون : لا رجل ، ويسكتون عن إظهار الخبر ، فاحتج بلغة أهل الحجاز الذين يظهرون الخبر .

وذكر أبو بكر مبرمان ^٢ عن المبرد (أن لا) تعمل رفعاً ونصباً كـ(إن) ، وقد يجوز في أفضل منك أن يكون رفعاً بـ(لا) أو خبر الابتداء ؛ لأن (لا) وما بعدها في موضع ابتداء " ^٣ .

قال ابن خروف : قوله : " قول العرب من أهل الحجاز لا رجل أفضل منك " استدلاله بهذا قاطع أن الخبر عنده للمبتدأ لا لـ(لا) ؛ لأنه لو كان خيراً لـ(لا) لم يحتج إلى ذلك كما لم يحتج إليه في (إن) .

وقال ابن خروف : إن مذهب الأخفش أظهر يعني أنها تعمل في الاسم والخبر ، وأنها داخلة على مبتدأ وخبر .

قال : وزعم الزجاج ^٤ أن نصب لا رجل عند سيويه نصب صحيح ، وحذف التنوين لكثرة الاستعمال .

^١ - الكتاب ٢/٢٧٥ ، ٢٧٦ ، في ب : سـ .

^٢ - هو محمد بن علي بن إسماعيل العسكري لقبه المبرد بهذا اللقب لكثرة سؤاله له وملازمته ، إمام في اللغة والنحو له العيون وشرح كتاب سيويه ، ت ٣٤٥ . (بغية الوعاة ١/١٧٥) ، انظر قوله في شرح السيرافي ٣/٨٣ ب .

^٣ - انظر شرح السيرافي ٣/٨٣ ب .

^٤ - انظر شرح التسهيل ٢/٥٨ .

ويردُّ قوله هذا الباب ، والقاطعُ به قوله في الباب الذي يتصلُّ به : " واعلم أنَّ المنفيَّ الواحد إذا لم يل (لك) فإنما يذهب منه التنوين كما أُذهب من خمسة عشر لا كما أُذهب من المضاف " ^١ فهذا نصٌّ لا احتمال فيه أنَّه مبنيٌّ فغفل أبو إسحاق عن هذا الموضع.

ومن الدليل على أنَّ (لا) مع المنصوب بها نحو : لا خيراً من زيد ولا غلامَ رجلٍ لك في موضع ابتداء قوله ^٢ بعد : " لا مثله أحدٌ " فرفعه على الموضع وجازَ ذلك في (لا) من حيث كان عملها ضعيفاً فخالفت (إنَّ) في كلِّ شيء ، (إنَّ) مُشَبَّهةٌ بالفعل ، وهذه مُشَبَّهةٌ بـ (إنَّ) فلم تقوَ في عملها . انتهى.

وإنما كتبه لترى أنَّه مخالفٌ لما نقلَ شـ من أنَّها إذا عملت في الاسم عملت في الخبر ولا بدَّ بلا خلاف هذا شيء انفرد به .

فإنَّ كان الاسم الواقع بعد (لا) قد عمل فيه عاملٌ ^٣ ظاهرٌ أو مضمراً لم تؤثر فيه (لا) وبقي على حاله قبل دخولها ، وذلك نحو قولهم : لا مرحباً ولا أهلاً ولا كرامةً ولا مسرةً ، وهذه المنصوبات إنما هي منصوباتٌ بفعلٍ مضمراً لا يجوزُ إظهاره كما كان قبل دخول (لا) ، فالعملُ إنما هو للفعل المضمَر لا لـ (لا) ، والتقديرُ : لا صادفتَ مرحباً ولا أهلاً ، ولا أكرمُك كرامةً ولا أسركَ مسرةً .

[حكم التابع لاسم (لا) في الإعراب]

فإذا أتبعَ الاسم بعد (لا) في هذا الباب فلا يخلو أن يكون معرباً أو مبنياً ، فإنَّ كان معرباً فعلى لفظه ، وإنَّ أتبعَ مبنياً فلا يخلو أن تتبعه بنعتٍ أو بعطفٍ ، فإنَّ أتبعته بنعتٍ فلا يخلو أن يكون النعتُ مضافاً أو مطوّلاً أو ليس بمضافٍ ولا مطوّل ، فإنَّ كان مضافاً أو مطوّلاً / ٢٢٨ فلا يُتبعُ إلّا على لفظه نحو : لا رجلَ صاحبٍ دابةٍ في الدارِ ، ولا رجلَ خيراً من زيدٍ في الدنيا ^٤ .

^١ - أي سيبويه ، انظر الكتاب ٢/ ٢٨٣ ونصه " واعلم أنَّ المنفي الواحد إذا لم يل لك فإنما يذهب منه التنوين كما أذهب من آخر خمسة عشر كما أذهب من المضاف " ، وقد أثبت هذا النفي الفارسي في التعليقة ٣١/ ٢ .

^٢ - أي سيبويه ، انظر الكتاب ٢/ ٢٩٢ .

^٣ - في ب : عمل

^٤ - في ب : الوجود .

فإن كان النعت ليس بمضاف ولا مطول فيجوز لك أن تتبعه على اللفظ وعلى
الموضع ، فإن أتبعته على الموضع فالرفع ليس إلا ، وإن أتبعته على اللفظ فيجوز لك وجهان:
النصب والتنوين ، فتقول : لا رجل عاقلاً ، والنصب بغير تنوين فتقول : لا رجل عاقل ،
وتجعل النعت والمنعوت كالشيء الواحد من غير أن تبني معهما (لا) ؛ لأن العرب لا تجعل
ثلاثة أشياء بمتلة شيء واحد .

فإن كررت النعت جاز لك وجهان: أن تتبعه على اللفظ وعلى الموضع ، فإذا^١
أتبعته على الموضع رفعت ، فتقول : لا رجل عاقل كريم ، فإن أتبعته على اللفظ قلت : لا
رجل عاقلاً كريماً ، ولا يجوز النصب من غير تنوين لأنه لا تجعل ثلاثة أشياء كاسم واحد .
فإن أتبعته بعطف فلا يخلو أن تكرر (لا) أو لا تكررهما ، فإن لم^٢ تكررهما جاز
العطف على اللفظ وعلى الموضع ، فتقول : لا رجل وامرأة على الموضع^٣ ، ولا رجل
وامرأة على اللفظ ، ولا يجوز العطف على اللفظ بالنصب من غير تنوين ؛ لأنه لا تجعل
ثلاثة أشياء كالشيء الواحد .

وحكى أبو الحسن الأفش : لا رجل وامرأة في الدار ، ووجهه على أن يكون
على إرادة (لا) كأنه قال : ولا امرأة ، وهو قبيح لأن (لا رجل) قد صار بمتلة الكلمة
الواحدة ، فلا ينبغي أن يحذف منه (لا) .

وقد قيل في لا رجل وامرأة بالنصب : إنه على موضع رجل لأنه في موضع نصب
بـ(لا) العاملة عمل (إن) ، وإنما هو مبني وموضع الرفع إنما هو لهما^٤ ، أعني : لا رجل .

[تكرار (لا)]

فإن كررت (لا) فإما أن تجعلها زائدة للتأكيد أو لا تجعلها زائدة ، فإن جعلتها زائدة
فحكم الاسم حكم ما تقدم من غير (لا) ، وإن لم تزدها فحكم الثانية على حكم الأولى ،

^١ - في ب : فإن .

^٢ - لم : سقطت من ب .

^٣ - على الموضع : سقط من ب .

^٤ - انظر شرح الكافية لابن مالك ٢٣٢/١ ، وشرح الجمل لابن عصفور ٢٨١/٢ .

^٥ - من ب : لهما معاً .

فيجوز لك أن تجريها مجرى (إن) ومجرى ليس ، فتقول : لا رجل في الدار ولا امرأة ، ولا رجل في الدار ولا امرأة ، وبالعكس الأول عمل ليس والثانية عمل (إن) فتقول : لا رجل في الدار ولا امرأة ، وأنشد سيويه^١ على زيادة (لا) والنصب قول الشاعر :

٤٠ - لا نَسَبَ اليَوْمَ ولا خُلَّةً اتَّسَعَ الحَرَقُ على الرَّاقِعِ^٢

وقال آخر في الرفع على الموضع :

٤١ - هذا وجدَّكم الصَّغارُ بَعِيْنِهِ لا أُمَّ لي إن كَانَ ذَاكَ ولا أَبُ^٣

عطفَ (ولا أب) على موضع (لا أم) أو جعلها التي تعملُ عملَ ليس .

ويجوز أن ترفعهما جميعاً على الإلغاء فتقول : لا رجل في الدار ولا امرأة ، وعلى إعمالهما عمل ليس .

واعلم أنَّه يجوز في هذا الباب أن تُقْحَمَ اللام بين المضاف والمضاف إليه ، فتقول : لا أَخَاكَ ، تريد : لا أَخَاكَ ، ولا أَبَاكَ ، تريد : لا أَبَاكَ ، وعليه قوله^٤ :

٤٢ - أَخَاكَ أَخَاكَ إنَّ مَنْ لا أَخَا لَهُ كَسَاعٍ إلى الهَيْجَا بغيرِ سِلَاحٍ^٥

^١ - الكتاب ٢٨٥/٢

^٢ - من السريع لأنس بن العباس السلمي في الكتاب ٢٨٥/٢ ، وتحصيل عين الذهب ٣٤٦ ، والتصريح ١٢٧/٢ ، ولأبي عامر السلمي (جد العباس) في اللسان (عتق) ٢٣٨/١٠ ، وبلا نسبة في شرح المفصل ١٠١/٢ ، وشرح الجمل لابن عصفور ٢٥٦/١ ، والمغني ٤٤٢/١ ، والجمع ٤٠٣/٣ .

^٣ - من الكامل ، من شواهد الكتاب ٢٩٢/٢ ، استشهد به سيويه على عطف (لا أب) على موضع (لا أم) وروايته فيه :

هذا لعمر كم الصغار ... البيت .

والبيت لرجل من بني مذحج في الكتاب ٢٩٢/٢ ، ولهني بن أحرر أو لزرافة الباهلي في اللسان (حيس) ٦١/٦ ، ولضمرة بن جابر في الخزانة ٣٨/٢ ، وبلا نسبة في المقتضب ٣٧١/٤ ، واللمع ٩٩ ، وشرح الجمل لابن عصفور ٢٨١/٢ ، والمغني ٣٤٦/٢ ، والجمع ٣٤٦/٢ .

^٤ - في ب : قول الشاعر .

^٥ - من الطويل لمسكين الدارمي وقيل لإبراهيم بن هرمة ، من شواهد الكتاب ٢٥٦/١ ، استشهد به سيويه على نصب (أخاك) بفعل مضمر ، والبيت لمسكين الدارمي في الكتاب ٢٥٦/١ والخزانة ٦٥/٣ ، ولإبراهيم بن هرمة في تحصيل عين الذهب ١٨١ وبلا نسبة في الخصائص ٤٨٠/٢ ، وشرح الجمل لابن عصفور ٢٨٢/٢ ، والجمع ٢٠/٢ .

ومن كلام العرب : لا يَدَيَّ لك بها ^١ ، ومن ذلك قوله :

٤٣ - أهْدَمُوا بَيْتَكَ لَا أَبَا لَكَ وَزَعَمُوا أَنَّكَ لَا أَخَا لَكَ

وَأَنَا أَمْشِي الدَّأْلَى حَوَالِكَ ^٢

فإن قيل ما الدليل على أن اللام في لا أَبَا لك مقحمة ؟ فالجواب : أن أَباك وأخاك لا يكونان بالألف في حال النصب ، والواو في حال الرفع ، والياء في حال الخفض إلا إذا كانا مضافين وهما بالألف هنا ، فدل على أنهما مضافان واللام مقحمة ، والإضافة غير محضة ^٣ .
فأ في التذكرة ^٤ : جاز أن تعمل ° (لا) في أَبَا لك وهو معرفة بالإضافة إلى المعرفة ؛ لأن المتكلم بهذا ليس قصده نفي الأب إنما قصده الذم ، فهو موقَّع ^٥ على جهة المثل ^٦ ، والتنوين مقدَّر كأنه لا أَبالك كما أنه مقدَّر في هذا ضارب زيد غداً ، فهو إذا نكرة مثله وهذا أحق بالتنكير لدخول اللام الموجبة لثبات التنوين .

ويجوز أن يكون (أبا) غير مضاف ولكنّه رُدّ فيه لام الفعل غير مضاف كما رُدّ لام

الفعل في قوله :

٤٤ - كَأَنَّكَ فِينَا يَا أَبَاتٍ غَرِيبٌ ^٨

وقول الآخر :

^١ - انظر الكتاب ٢٧٩/٢ ، وشرح الجمل لابن عصفور ٢٨٢/٢ .

^٢ - من الرجز للضب (كما تزعم العرب) ، من شواهد الكتاب ٣٥١/١ ، استشهد به سيويه على مجيء حوالكا مفرد والمستعمل فيه التثنية ، والبيت منسوب للضب (كما تزعم العرب) في الكامل ٢١٥/٢ ، وبلا نسبة في شرح الجمل لابن عصفور ٢٨٢/٢ ، واللسان (حول) ١٨٧/١١ ، والهمع ٤٦٤/١ ، والدألى : مشية فيها تناقل .

^٣ - من قوله : فإذا أتبع الاسم بعد (لا) في هذا الباب ، إلى هنا نقله عن شرح الجمل لابن عصفور ٢٨٢/٢ .

^٤ - انظر رأيه في المسائل المنثورة ٩٠ .

^٥ - في ب : جاز أن لا تعمل .

^٦ - في ب : موضع .

^٧ - في ب : المثال .

^٨ - عجز بيت من الطويل لأمية بن أبي الصلت وصدره :

تقول ابنتي لما رأيتني شاحباً

والبيت بلا نسبة في الخصائص ٣٣٩/١ ، وشرح التسهيل ٤٠٧/٣ ، واللسان (أبي) ٨/١٤ ، والهمع ٢٤٣/٣ ، والشاهد فيه (يا أبات) حيث أعاد لام الاسم ، والتاء عوض عن ياء المتكلم .

٤٥ - فلسنا على الأعقاب تدمى كلومنا ولكن على أقدامنا يقطر الدما^١
 فـ(لك) على هذا في موضع [الصفة لـ (أخا) ولا اعتراض بقولهم : لا أخا لك؛
 لأننا قد قلنا : إنه مثل من الأمثال وهو أيضاً في موضع]^٢ تغير كالداء ، وقولهم : لا غلامي
 لك ، قياس من النحويين على لا أبا لك ؛ لأنهم اعتقدوا فيه أنه مضاف .
 وفي الموعب لابن التتائي^٣ : وزعم قوم أن لا أبا لك مدح ولا أم لك ذم ، وقيل
 تكونان جميعاً في المدح والذم ، وقد يقال : لا أباك على إرادة اللام^٤ وإنما دخلت إصلاحاً
 للفظ .

وقال ابن الطراوة ° /٢٢٩/ : الصواب في قول العرب لا أبا لك نفي الأب على جهة
 الإغراء بالشيء والتحضيض عليه ، وجرى ذلك عندهم مثلاً على هذا المعنى ، ويكون (لك)
 خبراً ، ولا يكون الخبر مكاناً ولا زماناً لأنك لم ترد أن تنفي الأب في مكان ولا وقت ،
 فيكون واجباً في غير ذلك المكان والزمان .
 ويدل ذلك على أن (لك) خبر قول سليمان بن عبد الملك^٥ وسمع أعرابياً يقول:

^١ - من الطويل للحصين بن الحمام المري في الخزانة ٤٩٠/٧ ، وبلا نسبة في المسائل الحليبات ٨ ، وشرح المفصل
 ١٥٣/٤ ، وشرح الرضي ٣٥٧/٣ ، واللسان (دمي) ٢٦٨/١٤ ، والشاهد فيه : الدما حيث جاء بها على الأصل لأن
 دم أصله دمي تحركت الياء وانفتح ما قبلها فقلبت الفأ .

^٢ - تكلمة من ب .

^٣ - هو تمام بن غالب الأندلسي المرسى ، كان إماماً في اللغة ثقة في إيرادها مذكوراً بالديانة والعفة والورع ، ت
 ٤٣٦ هـ (إنباه الرواة ٢٩٤/١) ، ذكر كتابه الموعب الذهبي في سير أعلام النبلاء ١٣٠/١١ .

^٤ - في ب : الذم .

^٥ - انظر رأيه في شرح الجمل لابن عصفور ٢٨٢/٢ .

^٦ - هو سليمان بن عبد الملك بن مروان ، ولد في دمشق وولي الخلافة بعد أخيه الوليد عام ٩٦ هـ ، أحسن إلى الناس
 وكان عاقلاً فصيحاً ، فتح في عهده جرجان وطبرستان ، ت ٩٩ هـ (الأعلام ١٣٠/٣) .

٤٦- رَبِّ الْعِبَادِ مَا لَنَا وَمَا لَكَ قَدْ كُنْتَ تَسْقِينَا فَمَا بَدَأَ لَكَ

أَمْطَرُ عَلَيْنَا الْغَيْثَ لَا أَبَا لَكَ^١

فَأَخْرَجَهَا سَلِيمَانُ أَحْسَنَ مَخْرَجٍ ، وَقَالَ : أَشْهَدُ أَنَّ لَا أَبَ لَهُ وَلَا صَاحِبَةَ وَلَا وَلَدَ ، فَتَبَيَّنَ فِي هَذَا مَا قَصَدَ الْأَعْرَابِيُّ ، وَلَزِمَ فِي هَذَا الْمَثَلِ لُغَةً مَن قَالَ : جَاءَنِي أَبَاكَ وَحَمَاكَ^٢ ، كَمَا لَزِمَ لِعَمْرٍكَ فِي الْقِسْمِ وَكَمَا جَاءَ : " مُكْرَهُ أَخَاكَ لَا بَطْلَ " ^٣ ، وَيَشْهَدُ لِهَذَا قَوْلُهُ :

٤٧- كَمَا تَرْكُونِي وَاحِدًا لَا أَخَالِيَا^٤

وقوله :

أَخَاكَ أَخَاكَ إِنَّ مَن لَا أَخَا لَهُ كَسَاعٍ إِلَى الْهَيْجَا بغيرِ سِلَاحٍ^٥ - ٤٢-

وهذا بَيِّنٌ ؛ لِأَنَّهُ فِي صَلَةِ (مَنْ) وَلَا تَوَصَّلَ بِـ(أَخَاكَ) ، وَمِثْلُهُ :

أَهْدَمُوا بَيْتَكَ لَا أَبَا لَكَ وَزَعَمُوا أَنَّكَ لَا أَخَا لَكَ^٦ - ٤٣-

وهذا لَا يَأْتِي الْحَصْرُ عَلَيْهِ .

وَرَدَّ عَلَيْهِ بَعْضُهُمْ بِأَنَّهُ قَالَ^٧ : هَذَا الَّذِي ذَهَبَ إِلَيْهِ فَاسِدٌ ؛ لِأَنَّهُ لَوْ كَانَ كَمَا زَعَمَ لَمْ يَقُلْ : لَا أَبَا لَكَ جَمِيعُ الْعَرَبِ ، وَالْعَرَبُ قَاطِبَةً تَقُولُهُ ، فَدَلَّ عَلَى بَطْلَانِ^٨ مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ ، وَأَيْضًا فَإِنَّ الْعَرَبَ تَقُولُ : لَا يَدَيَّ لَكَ بِهَا بِحَذْفِ النُّونِ لِلإِضَافَةِ ، فَدَلَّ عَلَى أَنَّ اللَّامَ زَائِدَةٌ وَحَذْفُ النُّونِ لِلإِضَافَةِ^٩ .

وَإِنْ قَالَ : إِنَّ النُّونَ قَدْ تَحْذَفُ لِلطُّوْلِ وَعَلَيْهِ جَاءَ قَوْلُهُمْ :

^١ - من الرجز لرجل من الأعراب ، انظر الكامل ٥١/٣ ، والخزانة ١٠٣/٤ .

^٢ - وحماك : سقط من ب .

^٣ - مجمع الأمثال ٣٧٤/٢ ، يضرب لمن يُحمل على ما ليس من شأنه .

^٤ - عجز بيت من الطويل لصخر بن عمرو (أخو الخنساء) في الكامل ٢٥٢/٣ وصدره :

وذي إخوة قطعت أرحام بينهم

^٥ - سبق برقم ٤٢ .

^٦ - سبق برقم ٤٣ .

^٧ - رد عليه ابن عصفور في شرح الجمل ٢٨٣/٢ .

^٨ - في ب : فساد .

^٩ - قوله : فدلل على أن اللام زائدة وحذف النون للإضافة ، لم يرد في ب .

٤٨ - قَطَا قَطَا يَبْضُكُ ثَنَّتَا وَيَبْضِي مِثْنَا^١

يريد ثنتان ، وكذلك قوله :

٤٩ - لها مِثْنَتَانِ خَطَّاتَا كَمَا أَكَبَّ عَلَى سَاعِدَيْهِ النَّمِرُ^٢

وقوله :

٥٠ - هُمَا خُطَّتَا إِمَّا إِسَارٌ وَمِثَّةٌ وَإِمَّا دَمٌ وَالْقَتْلُ بِالْحُرِّ أَجْدَرُ^٣

فالجواب أن هذا من قبيح الضرائر فلا يقاسُ عليه ، وقولهم : لا يَدَيَّ لَكَ بِهَا ، قد تَكَلَّمَ به في فصيح الكلام ، وأيضاً فإنهم قد جاءوا به على الأصل ، قال الشاعر:

٥١ - أبا الموت الذي لأبدٍ أَنِّي مُلاقٍ لا أباك تُخَوِّفِينِي^٤ " °

أراد لا أبا لك فحذف اللام وهو يريد بها مع أنها زائدة في النية^٥ ؛ لأنها محتاج إليها لإصلاح اللفظ ؛ لأن (لا) كما قدّمنا لا تنصب المعارف ، وما أُضيف إلى المعرفة فهو معرفة ، وهذه الأسماء مضافة إلى معرفة في الظاهر فزيدت اللام إصلاحاً للفظ حتى يصير كأنه غير مضاف .

وأراد في البيت تخوِّفِينِي فحذف إحدى النونين اضطراراً ، وقال قوم المحذوف إنما هي نون الرفع .

^١ - من الرجز بلا نسبة في شرح الجمل لابن عصفور ٢٨٣/٢ ، والمغني ٤٢٧/١ .

^٢ - من المتقارب لامرئ القيس في ديوانه ١٦٤ ، وله في اللسان (خطا) ٢٣٣/١٤ ، والخزانة ٥٠٠/٧ ، ٥٧٣ ، وبلا نسبة في المقرب ١٨٦/٢ ، وشرح الجمل لابن عصفور ٣٨٣/٢ ، والمغني ٣٩١/١ ، والمثنتان : جانباً الظهر حول العمود الفقري ، وفرس خطاة : مكتنزة ، وأكب : جلس مهتماً ، والمعنى : يصف فرساً بأنها مكتنزة الظهر كأن غمراً جلس متخفراً على ظهرها ، والشاهد فيه حذف النون من " خطاتا " .

^٣ - من الطويل لتأبط شراً في ديوانه ص ٨٩ ، وله في الصحاح (خطط) ٣٥٨/٣ ، واللسان (خطط) ٢٨٩/٧ ، والخزانة ٤٩٩/٧ وبلا نسبة في الخصائص ٤٠٥/٢ ، وشرح الجمل لابن عصفور ٢٨٣/٢ ، والمغني ٤٢٦/٢ ، والجمع ١٦٢/١ والشاهد فيه حذف النون .

^٤ - من الوافر لأبي حية النميري ، في ديوانه ١٧٧ ، والصحاح (جعل) ٤٩٣/٤ ، ٤٦٣/٦ ، واللسان (أبي) ١٢/١٤ ، والخزانة ١٠٦/٤ ، وبلا نسبة في المقتضب ٣٧٥/٤ ، والكمال ١٦٤/٢ ، والخصائص ٣٤٥/١ ، وشرح المفصل ١٠٥/٢ ، والمقرب ١٩٢/١ ، وشرح الجمل لابن عصفور ٢٨٣/٢ ، والجمع ٤٦٥/١ .

^٥ - انتهى كلام ابن عصفور ، انظر شرح الجمل ٢٨٣/٢ .

^٦ - في ب : البيت .

قال ابن جنّي^١ : " حذفها لا يجوز لأن دليل الإعراب لا يحذف " ، قال الميرد :
" المحذوف النون الثانية لأنها إنما زيدت مع الياء في الواحد ليسلم قبلها حرف الإعراب " ^٢
يعني في نحو : يضربني إذ كانت الياء تكسره .

والباء في قوله : أبا الموت ، في موضع نصب على المفعول الثاني لتخويفي ، ويجوز أن
تكون زائدة للتأكيد ، والتقدير : أتخويفني الموت ، أي : لتعرضي للأسباب الجالبة له ،
وفصل بالجرور^٣ وما يليه بين حرف الاستفهام والفعل ، وحذف مفعول ملاق العائد على
الموت للدلالة عليه ، والتقدير : مُلاقه أو مُلاقٍ إياه .
وكذلك قول الآخر :

٥٢- وأيُّ كريم لا أباك يُخلدُ^٤

وقد يجوز في هذا أن يُفصل بين المضاف والمضاف إليه بالظرف والجرور ، وإن كان
ذلك في غير هذا مخصوصاً بالشعر ، فتقول : لا يدي بها لك ، ولا أبا يوم الجمعة لك ،
وعدم الفصل أحسن ، وإثبات النون مع الفصل أحسن من حذفها .
والحسن لجواز ذلك إقحام اللام بين المضاف والمضاف إليه ، فكأنه ليس بمضاف إليه
من جهة اللفظ .

^١ - هو عثمان بن جنّي - بسكون الباء معرب كني ، أبو الفتح النحوي من أحقق أهل الأدب وأعلمهم بالنحو
والتصريف وعلمه بالتصريف أقوى وأكمل ، لازم الفارسي ٤٠ سنة له : الخصائص وسر صناعة الإعراب والمحتسب
وغيرها ٣٩٢ هـ (بغية العاة ١٣٢/٢) .

^٢ - انظر خزانة الأدب ١٠٦/٤ .

^٣ - في ب : فصل الجرور .

^٤ - عجز بيت من الطويل لمسكين الدارمي وصدره :

وقد مات شمّاح ومات مُررد

من شواهد الكتاب ٢٧٩/٢ ، استشهد به سيبويه على حذف اللام للإضافة وروايته فيه :

وأَيُّ كريم لا أباك يمتّع

والبيت لمسكين الدارمي في اللسان (أبي) ١٠٢/١٤ ، والخزانة ١٠٠/٤ ، وبلا نسبة في المقتضب ٣٧٥/٤ ، والكمال

١٦٤/٢ ، وشرح المفصل ١٠٥/٢ ، وشرح الجمل لابن عصفور ٢٨٣/٢ .

وقد تُزَادُ (لا) بين المضاف والمضاف إليه ، وبين الجار والمجرور وتكونُ على وجهين: إمَّا على أنَّها باقيةٌ على معناها من النفي ، أو على أنَّها زائدةٌ للتأكيد [من] 'غير إرادةٍ معنَى نفي.

ومثالُ زيادتها بين الجار والمجرور : جئتُ بلا زادٍ ، وغَضِبْتُ مِنْ لا شيءٍ ، ومثالُ زيادتها بين المضاف والمضاف إليه قولُ الشاعر / ٢٣٠ / :

٥٣ - حَنْتَ قَلُوصِي حِينَ لَا حِينَ مَحَنٍّ^١

ومثالُ زيادتها ولا يراؤُ بها النفي قولُ الشاعر :

٥٤ - ما بِالْ جَهْلِكَ بَعْدَ الْحِلْمِ وَالِدِينَ وقد عَلَاكَ مَشِيبٌ حِينَ لَا حِينَ^٢

يريدُ : حِينَ حِينَ ، أي : في وقتِهِ ، قال سيبويه : " فَإِنَّمَا هُوَ بِمِثْلَةِ حِينَ حِينَ وَ (لا) بِمِثْلَةِ (ما) إِذَا أُلْغِيَتْ " ^٤ .

ومن زيادةٍ [لا] ° لفظًا ومعنى قولُ اللهِ سبحانه : ﴿لَعَلَّا يَعْلَمَ أَهْلُ الْكِتَابِ أَلَّا

يَقْدِرُونَ عَلَى شَيْءٍ﴾^٦ وقال الشاعرُ :

٥٥ - من غيرِ لا عَصْفٍ ولا اصْطِرَافٍ^٧

^١ - تكملة من ب .

^٢ - من الرجز ، مجهول القائل وهو من شواهد الكتاب ٣٠٤/٢ ، استشهد به سيبويه على نصب حين الثانية بلا ، والبيت بلا نسبة في المقتضب ٣٥٨/٤ ، وتحصيل عين الذهب ٣٥٣ ، وشرح الجمل لابن عصفور ٢٨٤/٢ ، والخزانة ٤٥/٤ ، والقُلُوص : الفتية من الإبل ، والمعنى : أَمَا حَنْتَ فِي غير وقت الحنين .

^٣ - من البسيط لجرير في ديوانه ٥٥٧ وهو من شواهد الكتاب ٣٠٥/٢ ، استشهد به سيبويه على إضافة حين إلى حين وإلغاء (لا) ، والبيت لجرير في شرح أبيات سيبويه ١٠٠/٢ ، وتحصيل عين الذهب ٣٥٤ ، والخزانة ٤٧/٤ ، وبلا نسبة في شرح الجمل لابن عصفور ٢٨٥/٢ ، والهمع ١٠٥/٢ .

^٤ - انظر الكتاب ٣٠٥/٢ .

^٥ - تكملة من ب .

^٦ - الحديد ٢٩ .

^٧ - من الرجز للعجاج ، في ديوانه ١٧١/١ ، والخصائص ٢٨٣/٢ ، واللسان (عصف) ٢٤٩/٩ وقبلة :

قَدْ يَكْسِبُ الْمَالَ الْهَدَانُ الْجَافِي بغيرِ ما عَصْفٍ ولا اصْطِرَافٍ

وهو بلا نسبة في الإنصاف ١٠٨/٢ ، والعصف الكسب ، والاصطراف : أفتعال من الصرف أي التصرف في وجوه الكسب ، وفي المخطوط (اضطراب) وهو تحريف .

فأ^١: أي من غيرِ عصفٍ .

وقد زيدت في أولِ الكلامِ نحو^٢ :

٥٦- لا وأَيُّكَ ابْنَةُ العامِرِيِّ^٣

أراد : وأَيُّكَ ، فزادها لفظاً ومعنى .

ولنرجع إلى تفسيرِ لفظِ أبي موسى :

قوله : " شروط وجوبِ بناءِ الاسمِ مع (لا) التبرئة " ° .

يعني أنّه إذا اجتمعت هذه الشروطُ وجبَ للاسمِ الذي بعدَ (لا) البناءُ على الفتح لما تقدّم ذكره من تضمنِ الاسمِ معنى^٦ (من) التي لاستغراقِ الجنسِ ، وكُنِيَ بالتبرئة عن الاستغراقِ ، فإنّها إن لم يُردّ بالنفي الاستغراقُ للجنسِ^٧ كانت ملغاةً ، وتكرّرُ وما بعدها مبتدأً وخبرٌ .

وتأمّم هذا أن يقولَ : شروطُ وجوبِ بناءِ الاسمِ مع (لا) أو إعمالها فيه عملٌ ليس ؛ لأنّ الوجهين جائزان ، فتقولُ : لا رجلٌ في الدارِ ، ولا رجلٌ أفضلُ منك ، على إعمالها عملٌ ليس ، ولذلك قال ش^٤ في التوطئة : " إذا كان الاسمُ مع (لا) نكرةً غير مضافٍ ولا مُشَبَّهٍ بالمضافٍ يليها غير مفصولٍ بينه وبينها ، ولم تتكرر (لا) جازَ فيه وجهان : البناءُ على الفتح مع (لا) ، وإعمال (لا) فيه عملٌ ليس قليلاً .

^١ - فأ^١ : سقط من ب .

^٢ - في ب : نحو قوله .

^٣ - صدر بيت من المتقارب لامرئ القيس في ديوانه ١٥٤ وعجزه :

لا يدّعي القومُ أنّي أفرّ

وهو لامرئ القيس في شرح المفضل ١٠/١ ، والارتشاف ٨١٣/٢ ، والخزانة ٣٧٤/١ ، وبلا نسبة في شرح الجمل لابن عصفور ٣٤٧/٢ ، والمغني ٤٨٣/١ .

^٤ - بناء : سقط من ب .

^٥ - الجزولية ٢١٨ ، ولفظه " شرط وجوب بناء الاسم مع لا التبرئة ألا يتكرر وألا يفصل بينهما وأن يليها وهو نكرة غير مضاف ولا مشبه بالمضاف " .

^٦ - في ب : معنى الحرف الذي هو من .

^٧ - في ب : للاستغراق .

ولم يجزِ إعمالها عمل (إنَّ) ولا الإلغاء في رأي سيبويه^١ ، والمبرد^٢ يجزِ الإلغاء مع عدم التكرار في هذا الباب كله^٣ .

يعني إذا استوفت هذه^٤ الشروط وجب البناء على الفتح ، وهو الكثير ، أو^٥ الإعمال عمل ليس وهو القليل ، ولا يجوز أن تُعملها عمل (إنَّ) فتقول : لا رجلاً في الدار . والشروط أن يكون الاسم نكرةً يرادُ بنفيه استغراق الجنس كله ، وألاً تتكرر (لا) وأن يليها وهو غير مضاف ولا مطوّل .

وقوله : " فإن تكررت جازَ الرفع " ^٦ .

يعني إن تكررت جازَ إلغاؤها وهو كثير ، وإعمالها عمل (إنَّ) أو (ليس) ، يعني بإعمالها عمل (إنَّ) البناء على الفتح على الخلاف الذي تقدّم فيه ، فتقول : لا رجل في الدار ولا امرأة ، ولا رجل في الدار ولا امرأة^٧ ، ومنه ﴿ لَا لَعَوْفِيهَا وَلَا تَأْتِيْمٌ ﴾^٨ .

وقوله : " وإن فصل بينهما وجب الرفع ولزم التكرار " ^٩ .

تمامه : في رأي^{١٠} سيبويه^{١١} ، وهو الصواب فتقول : لا في الدار رجل ولا امرأة ، وسببُ الإلغاء ضعفها فلم تقوَ أن يفصلَ بينها وبين معمولها بشيء ، ولأنّها مع الاسم كالكلمة الواحدة .

^١ - انظر الكتاب ٢/٢٩٨ .

^٢ - انظر المقتضب ٤/٣٦٠ .

^٣ - انظر التوطئة ٣١٢ .

^٤ - في ب : عدة الشروط .

^٥ - في ب : والإعمال .

^٦ - الجزولية ٢١٨ .

^٧ - قوله : ولا رجل في الدار ولا امرأة ، لم يرد في ب .

^٨ - الطور ٢٣ .

^٩ - الجزولية ٢١٨ .

^{١٠} - في ب : وتمامه أن يقول .

^{١١} - انظر الكتاب ٢/٢٩٨ .

وأَمَّا التكرار فلائِها في جوابِ مَنْ قال : أفي الدارِ رجلٌ أم امرأة ؟ فتقول له : لا في الدارِ رجلٌ ولا امرأة .

وقال المبرد ^١ : لا يلزم التكرار ، ويكون جواباً لمن قال : أفي الدارِ رجلٌ ؟ فتقول له : لا في الدارِ رجلٌ ، وقد قلنا قبلُ إنَّ جوابَ هذا النوعِ كالـمعرفةِ إنّما هو نعم أو لا .
ومن الإلغاءِ والتكرارِ للفظِ قوله تعالى : ﴿ لَا فِيهَا غَوْلٌ وَلَا هُمْ عَنْهَا يُنْزَفُونَ ﴾ ^٢ .

وقوله : " وإنَّ وليها وكان نكرةً مضافاً أو مُشَبَّهاً بالمضاف ^٣ وجبَ النصبُ " ^٤ .
تمامه ^٥ : أو إعمالها عملَ ليس ؛ لأنَّ الوجهين جائزان ، ومثالُ ذلك : لا غلامَ رجلٍ قائمٌ ، ولا خيراً من زيدٍ في الدارِ .
فهذا نصبٌ صحيحٌ ، نَصَبْتُ تشبيهاً لها بـ (إنَّ) ؛ لأنَّ (لا) للنفي العام ، و (إنَّ) للتأكيدِ في الإيجابِ ، فهي نقيضُها والنقيضُ عندهم نظيرٌ .
وتقول : لا غلامٌ رجلٍ في الدارِ ، ولا خيراً منك فيها ، فتُعملُها عملَ ليس ، ولم يجزِ البناءُ في المضافِ ولا في المطوَّلِ لئلا تُجعلَ ثلاثةَ أشياءَ كالشيءِ الواحدِ ، ولا نظيرَ له في كلامهم .

ش : " ولم يُسمعَ النصبُ في خبرِ (لا) ملفوظاً به ، وإنَّ كانَ حملُها على ليس يقتضيه ، إلاَّ أنَّ ذلكَ يمكنُ أنْ تركتهُ العربُ إشارةً إلى ضَعْفِ عملِ (لا) عملَ ليس ، فلم يكمل لها عملُها ظاهراً " ^٦ .

^١ - انظر رأيه في المقتضب ٣٦١/٤ ، وشرح المفضل ١١٢/٢ .

^٢ - الصافات ٤٧ .

^٣ - في ب : مشبهاً به .

^٤ - الجزولية ٢١٨ وتام لفظه " وجب النصب على رأي " .

^٥ - من ب : بهما معا .

^٦ - عمل لا : سقط من ب .

^٧ - انظر التوطئة ٣١٢ .

قال ابنُ الباذش : إنَّ (لا) التي تعملُ عملَ ليس إنَّما تجري مجراها في رفعِ الاسمِ ، وأمَّا أنْ تنصبَ الخبرَ فلا ، وتكونُ هي والاسمُ المرفوعُ بها في موضعٍ مبتدأ وما بعده خبره ، ولم تُبْنَ مع الاسمِ العاملةُ عملَ ليس لئلا يكونَ الرفعُ كالنصبِ ، وأدَّعى أنَّه مذهبُ سيويه^١ .
وأما سـ^٢ فنصَّ على أنَّ (لا) تعملُ عملَ ليس ، ترفعُ الاسمَ وتنصبُ الخبرَ ، ومثَّلَ بقوله : لا رجلٌ أفضلُ منك ، وهو ظاهرُ كلامِ سـ^٣ .

قال سـ^٤ : "وقد جعلتُ -وليسَ ذلكَ بالأكثرَ- بمترلةٍ ليسَ ، فإنَّ جعلتها بمترلةٍ ليسَ كانتَ حالها كحالِ (لا) في أنَّها في موضعٍ ابتداءٍ وأنها لا تعملُ في معرفةٍ " ^٥ وأنشدَ /٢٣١/ :

مَنْ صَدَّ عَنْ نيرانِها فَأَنَا ابنُ قَيْسٍ لا بَرَّاحُ ° - ٣٦ -

أرادَ ليسَ بَرَّاحُ لي ، وحذفَ الخبرَ ، ولو كانتَ مُلغاةً لكرَّرها ، فلمَّا جاءتْ في الكلامِ غيرَ مكرَّرةٍ علمنا أنَّها شُبِّهَتْ بليسَ .

وقال بعد ذلك : " وإنَّ شئتَ قلتَ : لا أحدٌ أفضلُ منك ، في قولٍ مَنْ جعلها كـ(ليس)^٦ ويجريها مجراها ناصبةً في الموضعِ ، وفيما يجوزُ أنْ يحملَ عليها " ^٧ .

^١ - في ب : سـ .

^٢ - انظر شرح السيرافي ٩٣/٣ ب .

^٣ - انظر الكتاب ٢٩٦/٢ وفي ب : سيويه .

^٤ - انظر الكتاب ٢٩٦/٢ .

^٥ - سبق برقم ٣٦ .

^٦ - في ب : كلمتين .

^٧ - انظر الكتاب ٣٠٠/٢ .

وكذا ثبتَ في جميع النسخ عن السيرافي^١ وعند الفارسي^٢ وغيره .
وقال أبو الحسن ابن الباذش : إنَّ الضبطَ فيه إنما هو برفع أفضل ، وفسر قولَ
سيبويه قال : يعني بقوله : " في الموضع " أنَّ الرافعةَ موضعُها مع ما بعدها رفعٌ بالابتداءِ
كالناصبَةِ ، ولذلك قال : " أفضلُ منك " فرفعه من حيث يرفعُ خبرَ المبتدأ ولم يُشَبَّه (لا)
بليس في أكثر من عملِ الرفع .

وهذا الموضعُ قد أغفله الفارسيُّ وغيره من أصحابِ سيبويه ، واعتقدوا أنَّ (لا)
الرافعةَ تعملُ عملَ ليس من الرفعِ والنصبِ ، وبني على ذلك الفارسي أنَّ مَنْ قرأ : ﴿ فَلَا
رَفَتْ وَلَا فُسُوقَ وَلَا جِدَالَ فِي الْحَجِّ ﴾^٣ وَرَفَعَ على معنى ليس فالخبرُ محذوفٌ ، وعلى
ما ذكرنا من مذهبِ سيبويه ﴿ فِي الْحَجِّ ﴾ خبرٌ عن الأسماءِ الثلاثةِ مع اختلافِ عملِ (لا)
كما يكون مع اتفاقها . انتهى

قلت قد فسرَ صاحبُ الطُّرَّةِ^٤ قوله وقال : يعني بالموضع هنا أنَّ (لا) إنما تعملُ في
النكرةِ خاصةً وإنْ كانتْ بمرتلةٍ ليس .

وانفرادُ ابنِ الباذش بروايةِ الرفعِ تعصَّبُ لنصرةِ مفهومه ومكابرةٍ للجمهور في الروايةِ ،
فالصوابُ خلافُ مذهبه واتباع الجمهور ، والله أعلم .

وقوله : " وإنْ كان معرفةً وجبَ ولزمَ أنْ تتكررَ على رأي الأكثر " ^٦ .

^١ - في المصورة التي عن النسخة التي بخط البغدادي من شرح السيرافي ٩٣/٣ " لا أحدَ أفضلُ منك " ، وأما بقية النسخ
التي رجعت إليها فلم تضبط هذه الجملة .

^٢ - لم يرد في التعليقة ، انظر باب (لا) ١٨/٢ .

^٣ - البقرة ١٩٧ ، قرأ ابن جعفر بالرفع والتنوين في الثلاثة من غير تنوين وقرأ أبو عمرو وابن كثير بالرفع والتنوين في
لارفت ولا فسوق ، وفتح لا جدالاً من غير تنوين ، انظر البحر المحيط ٢٤٨/٢ ، ٢٨٣ .

^٤ - مع اختلاف : سقط من ب .

^٥ - أصحاب الطرر على الكتاب أكثر من مؤلف ، وقد سبق أن نسب الطُّرَّةَ للأخفش ص ١٩١/٢ من المخطوط ،
ولم أجد في المصادر التي رجعت إليها ما يؤكد أنَّه المقصود هنا .

^٦ - انظر الجزولية ٢١٩ ولفظه " وإنْ كان معرفةً وجبَ الرفعُ ... " .

يعني وجب الإلغاء ؛ لأنَّ (لا) لا تعملُ في المعارفِ لأنَّها في جوابِ مَنْ سألَ عن التي لاستغراقِ الجنسِ ، وتلك مخصوصةٌ بالنكراتِ ولا تدخلُ على المعارفِ أصلاً ، فكَذلك (لا) التي هي جوابٌ لها .

ويعني برأي الأكثرِ سيويهِ^١ وأكثرِ النحويين^٢ ، والمبردُ^٣ يخالفُ في ذلك ويقول : لا يلزمُ التكرارُ ؛ لأنَّه يُجيزُ لا زيدٌ في الدارِ ، على أن يكونَ جواباً لمن قال : هل زيدٌ في الدارِ ؟ وقد تقدّمَ الردُّ عليه وأنَّ جوابُ هذا أن يُقالَ : نعم أو لا .

وإنَّما جعلَ سيويهِ^٤ لا زيدٌ في الدارِ ولا عمروُ جواباً لمن قال : أزيدٌ في الدارِ أم عمرو؟ وجوابُ هذا أن يُقالَ : زيدٌ إن كانَ ثَمَّ زيد ، أو عمروُ إن كانَ ثَمَّ عمرو ، فإن لم يكنْ ثَمَّ أحدهما فجوابه بإعادةِ الجملةِ مع (لا) فيقال : لا زيدٌ في الدارِ ولا عمرو .

وقوله : " وإذا لحقتها همزةُ الاستفهامِ لمجرِّده أو للعرضِ أو للتَّمْنِي ، فحُكْمُها حُكْمُها عاريةٌ منها " ^٥ .

قلتُ : إذا دخلتْ أَلِفُ الاستفهامِ على (لا) فإنَّما أن تبقى (لا) على بابها من النفي أو يدخلها معنى التَّمْنِي أو التحضيضِ أو العرضِ .

فإذا بقيتْ على بابها من النفي كانتْ في العملِ بمنزلةِها قبلَ دخولِ همزةِ الاستفهامِ عليها في جميعِ أحوالها ، وحكمُ الاسمِ إذا أتبعته كحكمه قبلَ الهمزةِ .

فإن دخلها معنى ^٦ التحضيضِ أو العرضِ بطلَ عملُها ولزمَ تنوينُ الاسمِ بعدها إن كان منصرفاً ؛ لأنَّ حروفَ التحضيضِ لا يليها إلاَّ الفعلُ ظاهراً أو مضمراً ، وكذلك العرضُ ، فيكونُ الاسمُ بعدها معرباً على حسبِ ما يطلبه الفعلُ من الإعرابِ ، فتقول : قد

^١ - انظر الكتاب ٢/ ٢٩٦ .

^٢ - انظر المساعد ١/ ٣٤٥ .

^٣ - انظر المقتضب ٤/ ٣٦٠ .

^٤ - انظر الكتاب ٢/ ٢٧٥ .

^٥ - في ب : حكمه .

^٦ - الجزولية ٢١٩ .

^٧ - في ب : مع .

ضربت زيداً فالأ عمرًا ، أي : فالأ تضربُ عمرًا ، وقد جاء زيدٌ فالأ عمرو ، بمعنى فالأ جاء عمرو ، ويقع بعدها المعرفة والنكرة ^١ .

فمن دخول الهمزة على (لا) وبقائها للنفي على بابها قولهم في المثل : أفلا قَمَاصَ بالَعِيرِ ^٢ ، يضربُ مثلاً للرجل المعِي الذي لا حَرَكَ به ، ومنه عند بعضهم :

٥٧- ألا طِعَانٌ وَلَا فُرْسَانٌ عَادِيَةٌ إِلَّا تَحْشُوكُم عِنْدَ التَّنَائِيرِ ^٣

قال : الهمزة للاستفهام في البيت و(لا) للنفي ، إلا أنه يعترض بأن الاستفهام إذا دخل على النفي أوجبه إذ هو تقرير ، والشاعر هجاهم بنفي ذلك عنهم ، فيقال في الجواب : الهمزة هنا تنبيه ^٤ بغيرها فمن قال تمي أخطأ ، ومن قال تقرير فكذاك .

والبيت لحسان بن ثابت ^٥ يهجو بني الحارث بن كعب ^٦ يقول : هم أهل أكلٍ وشربٍ لا أهل غارةٍ وحربٍ ، أي لا رغبة لكم في طلب المعالي إنما فعلكم كأفعال البهائم كقول الآخر :

٥٨- إني رأيتُ من المكارمِ حَسْبَكُمْ أَنْ تَلْبَسُوا خَزَّ الثَّيَابِ وَتَشَبِعُوا ^٧

^١ - والنكرة : سقط من ب .

^٢ - القَمَاصُ بالكسر والضم : الوثب ، والعِير : الحمار ، والمثل في الكتاب ٣٠٦/٢ ، وجمع الأمثال ٣١٧/٢ ولفظه " ما بالَعِير من قَمَاص " .

^٣ - من البسيط لحسان بن ثابت رضي الله عنه في ديوانه (١٧٩ في الحاشية) ، وهو من شواهد الكتاب ٣٠٦/٢ ، استشهد به سيويه على عمل لا مع الاستفهام ، والبيت لحسان في تحصيل عين الذهب ٣٥٥ ، والخزانة ٦٩/٤ ، وبلا نسبة في شرح الجمل لابن عصفور ٢٨٧/٢ ، والمغني ١٤٤/١ ، والمجمع ٤٧٢/١ ، والتَّحْشُؤ : تنفس المعدة .

^٤ - في ب : كما تقدم .

^٥ - هو حسان بن ثابت بن المنذر الخزرجي الأنصاري أبو الوليد شاعر الرسول صلى الله عليه وسلم عاش ستين سنة في الجاهلية ومثلها في الإسلام له ديوان توفي بالمدينة سنة ٥٤هـ (الشعر والشعراء ٣١١)

^٦ - هم بنو الحارث بن كعب المدحجي قوم النجاشي الشاعر ، وسبب هجاء حسان لبني الحارث أن النجاشي هجا بني النجار من الأنصار .

^٧ - من الكامل لعبد الرحمن بن حسان ، وهو من شواهد الكتاب ١٥٣/٣ ، استشهد به سيويه على وقوع (أن) وما بعدها موقع المصدر ، والبيت لعبد الرحمن بن حسان في شرح أبيات سيويه ١٢٣/٢ ، وتحصيل عين الذهب ٤٤٠ ، وبلا نسبة في المجمع ٢٨٥/٢ ، والخزانة ٧١/٤ .

وقال الحُطَيْثَةُ^١ :

٥٩- دَعِ المَكَارِمَ لَا تَرَحَّلْ لُبَغِيَّتِهَا وَاذْهَبْ فَإِنَّكَ أَنْتَ الطَّاعِمُ الكَاسِي^٢
ويُروى تحشُّوكم بالحاء غير معجمة والشين معجمة ٢٣٢/ وهو من المِحْشَاءِ ، وهو
الكسَاءُ الغليظُ يُلتَفُّ به^٣ ، والعاديةُ المستطيلة ، والغادية التي تغدو للغارة على العدو ،
وعاديةُ أعم ؛ لأنها في كلِّ وقتٍ بالغداةِ وغيرها ، وعاديةٌ نعتٌ على اللفظِ وبالرفعِ نعتٌ
على الموضع ، وألا في البيت عند ابن هشامٍ تقريرٌ .
وقال ش~ : قد تكونُ في البيتِ للتمني ؛ لأنه إذا تمنى ذلك لهم كان أبلغ في ذمهم
كما قالوا :

٦٠- يَا وَيْحَ مَنْ يَرْتِي لَهُ الشَّامَتُ^٤

وأيضاً فإنها إذا كانت للتقريع والتوبيخ أشبهت التي للتمني ؛ لأنَّ التَّمَنِّيَ طالبٌ
لِلتَّمَنِّي ، والموبِّخُ طالبٌ أيضاً لِضِدِّهِ ، فلمَّا كان التقريع والتوبيخُ مقارنين للتمني جاز أن
يُعبَّرَ عنهما بالتَّمَنِّي مجازاً .

قلتُ : أتى سيويوه^٥ بالبيت على أنَّ (لا) للنفي وأتى بعده بقولهم : أَفَلَا قُمَاصَ
بِالْعَيْرِ ، وهذا لفظه : " واعلم أنَّ (ألا) في الاستفهام تعملُ فيما بعدها كما تعمل فيه إذا
كانت في الخبر فمن ذلك قوله :

^١ - هو جرُّول بن أوس بن مالك العبسي شاعر مخضرم ، كان هجاءً عنيفاً ، لم يسلم من لسانه أحد ، هجا الزبيرقان
فشكاه إلى عمر بن الخطاب فسجنه ، ثم أخرج به بشرط ألا يهجو أحداً ، ت ٤٥ هـ (الشعر والشعراء ٣٢٨) .

^٢ - من البسيط في ديوان الحطيفة ١٠٧ ، وله في الكامل ٢٠٥/٢ ، وشرح المفضل ١٥/٦ ، واللسان (كسا)
٢٢٤/١٥ ، وبلا نسبة في شرح الأشموني ٤٥٣/٣ ، والخزانة ١١٥/٥ .

^٣ - في ب : فيه .

^٤ - هو محمد بن أحمد بن هشام بن خلف اللخمي عالم بالأدب أندلسي ، سكن سبتة من مؤلفاته شرح مقصور بن
دريد وشرح فصيح ثعلب ، ت ٥٧٧ (بغية الوعاة ٤٨/١) ، انظر رأيه في الخزانة ٧١/٤ .

^٥ - عجز بيت من السريع بلا نسبة في الجامع لأحكام القرآن ٣٤٣/١٠ والنجوم الزاهرة ١٤٩/١٦ وقبلة :

لَمْ يَبْقَ إِلَّا نَفْسٌ خَافَتْ وَمُقَلَّةٌ إِنْسَانُهَا بَاهَتْ

يَرْتِي لَهُ الشَّامَتُ مِمَّا بِهِ يَأْوِيحُ ...

^٦ - انظر الكتاب ٣٠٦/٢ .

ألا طعان ولا فرسان عادية - ٥٧ -

وقال : في مثل ' أفلا قماص بالعر .

فإن دخلها معنى التمني ففيها وجهان : سبويه^٢ يبقياها على بابها من العمل ، إلا أنه لا يتبع الاسم بعدها إلا على اللفظ ، ولا يجعل لها خبراً ، ولذلك لم يجز الحمل على الموضع ؛ لأنه لا يتصور أن يلحظ فيها الابتداء ، إذ لا يتصور أن يوجد مبتدأ دون خبر .

والمازني^٣ يميز الحمل على الموضع ويجعل لها خبراً ، ويستدل على ذلك ببناء الاسم بعدها كما يبنى قبل دخول الهزمة ، فلما جرت مع الهزمة مجراها قبل الهزمة في بناء الاسم بعدها فكذلك تجري مجراها في جميع الوجوه .

وهذا باطل سماعاً وقياساً^٤ ، أمّا السماع فلم يسمع من العرب : ألا رجل أفضل من زيد ، برفع أفضل ، فلو كان لها خبر لسمع ولو في بعض المواضع ، ولو كان للاسم بعدها موضع لرفعت صفته في بعض المواضع .

وأمّا القياس فإن الهزمة لا يخلو من أن تُقدرها داخله على (لا) وحدها أو على الجملة ، فإن قدرتها داخله على الجملة لم يجز ذلك لأننا لم نجد جملة يدخلها بجمليتها معنى التمني ، وقد وجدنا من الحروف ما له معنى فإذا رُكِبَ كان له معنى خلاف الذي كان له قبل التركيب نحو : هلاً ولولا .

فإن قدرتها داخله على (لا) وحدها وجدت فيها معنى التمني لم تحتج إلى خبر ؛ لأن المراد التمني نفسه ، وإن كانت نافية لم يكن بُدُّ من خبر ؛ لأن المنفي في المعنى إنما هو الخبر ، ولا يتصور نفي الخبر إذ لا خبر هنا ، فثبت ما ذهب إليه سبويه ، وأمّا قول الشاعر :

٦١ - ألا رجلاً جزاه الله خيراً يدل على مُحَصِّلَةٍ تَبَيُّثُ °

^١ - في مثل : سقط من ب .

^٢ - انظر الكتاب ٣٠٧/٢ .

^٣ - انظر شرح السراي ٩٨/٣ ب ، والهمع ٤٧٢/١ .

^٤ - هذا الرد في شرح الجمل لابن عصفور ٢٨٦/٢ .

^٥ - من الوافر لعمر بن قعاس المرادي ، وهو من شواهد الكتاب ٣٠٨/٢ ، استشهد به سبويه على أن (ألا) بمعنى فهلاً ، والبيت لعمر بن قعاس في الخزانة ٥١/٣ ، ٨٩/٤ ، وبلا نسبة في إصلاح المنطق ٤٣١ ، وشرح أبيات سبويه

فرعم الخليل^١ أنه ليس على التمني ، ولكنه منصوب بإضمار فعل ، كأنه قال : ألا تُروني رجلاً ، وزعم يونس^٢ أنه نون مضطراً .

ولنرجع إلى لفظ^٣ أبي موسى في هذا الفصل^٤ :

قوله : " وإذا لحقتها همزة الاستفهام لمجرده " .^٥

مثاله : أفلا قُماصَ بالعر ، وألا طعان ... البيت ، وإنما يعني أن (لا) باقية على نفيها ، ويدخل الكلام معنى التوبيخ والتقريع .

وقوله : " أو للعرض " .^٦

فاسدٌ ؛ لأنها إذا كانت للعرض فحكمها كحكم التي للتحضيض لا يليها إلا الفعل لفظاً أو نيةً ، وتعمل في المعرفة والنكرة ، وإن كان الاسم مما ينصرف نونته^٧ ، فتقول : ألا زيداً بمعنى ألا أقصدُ زيداً ، وألا عمراً بمعنى ألا أقصدُ عمراً ، فلا عمل لها في الاسم فليست من هذا الباب بوجه ، فكيف يُسوي بينها وبين التي للنفي أو للتمني ؟ هذه غفلة منه .

وقوله : " أو للتمني فحكمها حكمها " .^٨

كان حقه أن يقول : على رأي ، وهو رأي المازني ، كما قدّمنا ، وأما سيبويه فالأمر عنده على ما كان في البناء مع (لا) وأما في النعت على الموضع أو العطف فلا ، ولا يحتاج عنده إلى خبر كما قدّمنا .

٣٥٥ ، والصاح (حصل) ٤/٤٧١ ، شرح المفصل ٢/١٠١ ، وشرح الجمل لابن عصفور ٢/٢٧٧ ، وشرح الأشموني ١/٣٤٥ ، ومحصلة تبيت : أي امرأة تخلص الذهب من شوائبه .

^١ - هو الخليل بن أحمد الفراهيدي من أئمة اللغة والأدب ، واضع علم العروض وأول معجم عربي كان شيخ سيبويه ، من تصانيفه تفسير حروف اللغة ، والعروض ت ١٧٠ هـ (بغية الوعاة ١/٥٥٧) انظر قوله في الكتاب ٢/٣٠٨ .

^٢ - انظر الكتاب ٢/٣٠٨ .

^٣ - في ب : إلى تفسير لفظ أبو موسى .

^٤ - في هذا الفصل : سقط من ب .

^٥ - الجزولية ٢١٩ .

^٦ - الجزولية ٢١٩ .

^٧ - في ب : مؤنثه .

^٨ - الجزولية ٢١٩ ، ولفظه " حكمها عارية منه " .

قال سيويه : " واعلم أن (لا) إذا كانت مع ألف الاستفهام ودخل فيها معنى التمني عملت فيما بعدها فنصبته ، ولا يحسن لها أن تعمل في هذا الموضع إلا فيما تعمل فيه في الخبر ، وتسقط النون والتنوين من التمني كما سقط في الخبر ، فمن ذلك : ألا غلام لي وألا ماء باردًا ، ومن قال : لا ماء بارد ، قال : ألا ماء بارد ، ومن ذلك :^١ ألا أبالي وألا غلامي لي " ^٢ .

ثم قال : " ولا يكون / ٢٣٣ / الرفع في ذا الموضع ؛ لأنه ليس بجواب لقوله : إذا عندك أم ذا؟ وليس في ذا الموضع معنى (ليس) " .

ثم قال :^٣ " ومن قال : لا غلام أفضل منك ، لم يقل في ألا غلام أفضل منك إلا بالنصب ؛ لأنه دخل فيه معنى التمني ، وصار مُستغنياً كاستغناء اللهم غلامًا ، ومعناه اللهم هب لي غلامًا " ^٤ .

يريد أن الكلام لا يحتاج إلى خبر ولا ثم موضع ، فيقال كيف يأتلف الحرف مع الاسم؟ .

فـ : جاز كما جاز في النداء ، و سيويه ^٥ يقول : هو في معنى ما يتم به الكلام ، فلذلك كان تاماً .

وقوله : " ونعت الاسم المبني مع (لا) جائز فيه - إذا وليه وكان مفردًا - الرفع والنصب ، وجعله مع المنعوت خمسة عشر " ^٦ .

قد تقدم بيان هذا ^٧ ، ومثاله : لا رجل ظريفًا على اللفظ ، ولا رجل ظريف على الموضع ، ولا رجل ظريف على تركيب النعت مع المنعوت وجعلهما بمنزلة اسم واحد ، ثم

^١ - من ذلك : سقط من ب .

^٢ - الكتاب ٣٠٧/٢ .

^٣ - ثم قال : سقط من ب .

^٤ - الكتاب ٣٠٩/٢ .

^٥ - انظر الكتاب ٢٧٤/٢ .

^٦ - الجزولية ٢٢٠ .

^٧ - انظر ص ٧٣ من النص المحقق .

تدخلُ (لا) عليهما فتعملُ في الموضعِ ولا تُركَّبُ معهما لئلا يؤديَ ذلك إلى جعلِ ثلاثة أشياء شيئاً واحداً ، ولا نظيرَ له في المركَّبات.

وقوله : " فَإِنْ فُصِّلَ بَيْنَهُمَا أَوْ كَانَ مُضَافًا لَمْ يُجْعَلَا كَشَيْءٍ وَاحِدٍ " ^١.

والمثلُ في ذلك : لا رجلَ فيها ظريفاً وظريفٌ ، ولا رجلَ مثلكَ فيها ومثلكَ ، ولا رجلَ أكلاً طعامكَ وأكلٌ ، ولا رجلَ فيها أكلاً طعامكَ وأكلٌ .

وقوله : " وَحَكْمُ الْمَعْطُوفِ نَسْقًا حَكْمُ النِّعَةِ " ^٢.

تمامه : نَسْقًا وبيانًا في النصبِ والرفعِ لا في التركيبِ ، يعني أنَّه لا يتركَّبُ المعطوف مع المعطوفِ عليه ؛ لأنَّهما لم يُجْعَلَا كالشيءِ الواحدِ ، ولأنَّ حرفَ العطفِ في النسقِ يفصلُ بينهما ، فنقول : لا رجلَ وامرأةً وامرأةٌ ^٣ على اللفظِ وعلى الموضعِ ، ولا رجلَ في الدارِ ولا امرأةً ولا امرأةً على زيادةِ (لا) للتوكيدِ ، ولا رجلَ ولا امرأةً على تجديدِ النفي ، ولا رجلَ ولا امرأةً على الإلغاءِ ، ولا رجلَ ولا امرأةً في الدارِ على إعمالهما عملَ ليس ، ولا رجلَ ولا امرأةً على أن تكونَ الأولى بمعنى ليس والثانية تعمل عمل (إنَّ) وبالعكس لا رجلَ ولا امرأةً على أن تعملَ الأولى عمل (إنَّ) والثانية عمل ليس ، وأجاز الأخفشُ : لا رجلَ وامرأةً وقد تقدَّم بيانهُ ^٤.

وإنَّ كانَ المعطوفُ معرفةً فليس إلاَّ الرفعُ نحو : لا غلامَ لك ولا العباسُ ، ترفُّعه على الموضعِ ؛ لأنَّ (لا) لا تعملُ في المعارفِ كما قدَّمنا ، فأما قوله :

^١ - الجزولية ٢٢٠ .

^٢ - الجزولية ٢٢٠ ولفظه " وحكم المعطوف نسقا حكم النعت في النصب والرفع لا في التركيب " .

^٣ - وامرأةٌ : سقط من ب .

^٤ - انظر ص ٧٤ من النص المحقق .

٦٢- تُبَكِّي عَلَى زَيْدٍ وَلَا زَيْدٌ مِثْلُهُ^١

فإنَّه جعله نكرةً وبناءً مع (لا) ، ولا مَنْ يتسمَّى بزيدٍ كائناً من كان مثلُ هذا ، فتقدَّر في المعطوفِ التركيبَ وفي المضافِ كذلك لئلاَّ تجعلَ ثلاثةَ أشياءَ كالشيءِ الواحدِ ، وفي المطوَّلِ كذلك ؛ لأنَّ حكمه حكمُ المضافِ في هذا البابِ وفي النداءِ كما تقدَّم^٢ .

وتقولُ في عطفِ البيانِ : لا ماءَ ماءً بارداً على اللفظِ ، ولا ماءَ ماءً بارداً على الموضعِ ، فإنَّ كانَ بدلاً فالرفعُ نحو : لا ماءَ ماءً بارداً على البَدَلِ ، ولا يكونُ هنا تركيُّه مع ما قبله ولا نصبه ؛ لأنَّ البَدَلِ على نية تكرار العاملِ ، ولا رجلاً غير مقول .

وتقولُ العربُ : لا مثله أحدٌ^٣ ، فهذا إمَّا بدلٌ أو عطفُ بيانٍ ، و(أحدًا) عطفُ بيانٍ خاصَّةٌ إذ لا تكررُ معه (لا) ويبقى منوئاً ، والتقديرُ في البَدَلِ : لا مثله من الأحدين موجودٌ ، ولا يكونُ (أحدٌ) خبراً كما لا تقولُ : ما كانَ مثلكَ أحدًا ؛ لأنَّك لاتنفي الأحدية وإثما المذهب نفياً الشَّبه .

وقوله : " وخبرُها مرفوعٌ " ^٤ .

يعني إذا عملتَ عملَ (إنَّ) كرفعِ خبرِ (إنَّ) ، وإنَّ كانتَ مبنيةً مع ما بعدها فالمبردُ يجعله خبرَ (لا) في موضعِ رفعٍ ، وس~ يجعلُ الخبرَ للابتداءِ^٥ الذي (لا) والاسم المنصوب بها في موضعه .

وإنَّ كانتَ محمولةً على ليس فقد تقدَّم القولُ فيه والخلافُ^٦ .

^١ - صدر بيت من الطويل وعجزه :

بريء من الحمى سليمُ الجوانح

والبيت بلا نسبة في المقرب ١/١٨٩ ، وشرح الكافية لابن مالك ١/٢٣٦ ، والجمع ١/٤٦٤ ، والخزانة ٤/٥٧ .

^٢ - انظر ص ٧٣ من النص المحقق .

^٣ - الكتاب ٢/٢٩٢ .

^٤ - الجزولية ٢٢٠ .

^٥ - انظر المقتضب ٤/٣٥٧ .

^٦ - انظر الكتاب ٢/٢٧٤ .

^٧ - في ب : للمبتدأ .

^٨ - ص ٨٥ من النص المحقق .

وقوله : " ولا يلفظ بالخبر بنو تميم إلا أن يكون ظرفاً أو مجروراً " ^١ .
 ش : " الصواب أن يُقال : ولا يلفظ بالخبر بنو تميم إذا كان جواباً ، استغناءً
 بوجوده في السؤال ، نحو قولك لمن قال : هل من رجل في الدار؟ لا رجل " ^٢ .
 وقول أبي موسى إنهم يلفظون به إذا كان ظرفاً أو مجروراً له وجهٌ وهو أن يكون من
 اتساع العرب في الظروف [والمجرورات] ^٣ بما لم يتسع به في غيرها كالفصل بها بين المضاف
 والمضاف إليه ، وتقديمها على اسم (إن) وعلى اسم (ما) الحجازية ، والفصل بها بين فعل
 التعجب ومفعوله عند من يميز ^٤ ذلك ونحو ذلك كثير .
 والصواب أن يُقال : إن كان السؤال بالفعل - أعني باللفظ - نحو : هل من رجل
 قائم في الدار؟ لم يلفظ بالخبر بنو تميم ، وإن كان السؤال بالقوة / ٢٣٤ لا باللفظ كان
 الجواب بالاسم والخبر ؛ لأنه إن حُذِف لم يُعلم ، والحذف إنما هو للعلم .

^١ - الجزولية ٢٢٠ ، ٢٢١ .

^٢ - انظر التوطئة ٣١٣ .

^٣ - تكملة من ب .

^٤ - أجازته الجرمي والشلوبين ، انظر شرح الكافية الشافية لابن مالك ٤٩١/١ .

^٥ - ونحو ذلك : سقط من ب .

باب هذا هو باب التمييز

التمييز هو الاسم النكرة المنصوب المبيّن لما انبهم من الذوات ، كما أن الحال هو الاسم النكرة المنصوب المبيّن لما انبهم من الهيئات .

فقولنا : هو الاسم النكرة المنصوب احترازاً ممّا عدا ذلك من المنصوبات فإنّها تكون نكراتٍ ومعارف ، وقولنا : المبيّن لما انبهم من الذوات تحرّز من الحال فإنّها مفسّرة لما انبهم من الهيئات .

وزعم بعض أهل الكوفة^١ أنّه قد يكون معرفة ، ووافقهم ابن الطراوة^٢ ، واستدلوا على ذلك بقول الشاعر :

٦٣- لَهُ دَاعٍ بِمَكَّةَ مُشْمَعِلٌ وَآخِرُ فَوْقَ دَارَتِهِ يُنَادِي

إِلَى رُدْحٍ مِنَ الشَّيْزَى مِلَاءٍ لُبَابَ الْبُرِّ يُلَبِّكُ بِالشَّهَادِ^٣

فلباب تمييز وهو مضاف إلى معرفة ، قالوا : ولغة للعرب مشهورة : مَا فَعَلْتَ الْخَمْسَةَ الْعَشَرَ الدَّرْهَمَ ، وَالْعَشْرُونَ الدَّرْهَمَ^٤ .

وَالرَّدَاخُ : الْجَفَنَةُ الْعَظِيمَةُ ، وَالْجَمْعُ رُدْحٌ ، وَالشَّيْزَى : خَشَبٌ أَسْوَدٌ تُتَّخَذُ مِنْهُ الْقِصَاعُ ، وَيُرَوَى : عَلَيْهَا لُبَابُ الْبُرِّ^٥ ، وهو المشهور فيه .

وهذا الذي استدلوا به على أن التمييز يكون معرفة لا حجة فيه :

أَمَّا قَوْلُهُمْ : إِنَّ (لُبَابَ الْبُرِّ) تَمَيِّزٌ فَنَقُولُ لَهُمْ : يَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ مَفْعُولًا بَعْدَ إِسْقَاطِ حَرْفِ الْجَرِّ مِنْهُ ، أَيْ : مِلَاءٍ بِلُبَابِ الْبُرِّ ثُمَّ حَذَفَ الْبَاءُ لِلْعِلْمِ بِهَا وَتَخْفِيفًا عَلَى اللِّسَانِ .

^١ - انظر شرح الرضي على الكافية ٧٢/٢ ، والارتشاف ١٦٣٣/٤ .

^٢ - انظر شرح الجمل لابن عصفور ٢٨٨/٢ ، والارتشاف ١٦٣٣/٤ .

^٣ - من الوافر لأمية بن الصلت يمدح عبد الله بن جدعان في ديوانه ص ٢٧ ، والصحاح (دور) ٣٢٥/٢ ، والبيت الثاني له أبو لابن الزبيري في اللسان (ردح) ٤٤٧/٢ و (شيز) ٣٦٣/٥ ، والمساعد ١٩٩/١ ، وبلا نسبة في المقرب ١٦٣/١ ، وشرح الجمل لابن عصفور ٢٨٨/٢ ، والارتشاف ٩٩٠/٢ ، والجمع ٢٦٢/١ ومشمعل : من أشعل القوم في الطلب إذا بادروا ، والدائرة أخص من الدار وبقية الألفاظ شرحها المؤلف .

^٤ - انظر معاني القرآن للفراء ٣٣/٢ ، والمقتضب ١٧٥/٢ ، وشرح الجمل لابن عصفور ٢٨٨/٢ .

^٥ - أورد هذه الراوية الجوهري في الصحاح (ردح) ٥٣٨/١ وهذه الرواية ليس فيها موضع استشهاد لأن (لباب) مبتدأ .

وَأَمَّا قَوْلُهُمْ : إِنَّ لِلْعَرَبِ لُغَةً مَشْهُورَةً : مَا فَعَلَتْ الْعَشْرُونَ الدَّرْهَمَ ، فَبَاطِلٌ ؛ لِأَنَّ هَذَا إِنَّمَا حَكَاهُ أَبُو زَيْدٍ الْأَنْصَارِيُّ^١ وَلَمْ يَقُلْ إِنَّهَا لُغَةٌ لِلْعَرَبِ ، وَيُمْكِنُ أَنْ يُقَالَ إِنَّ الْأَلْفَ وَاللَّامَ فِيهَا زَائِدَتَانِ كَمَا زِيدَتَا فِي قَوْلِهِ :

٦٤- بَاعِدَ أُمَّ الْعَمْرِو مِنْ أَسِيرِهَا حُرَّاسُ أَبْوَابٍ عَلَى قُصُورِهَا^٢

أَرَادَ : أُمَّ عَمْرِو ؛ فَزَادَ الْأَلْفَ وَاللَّامَ ، وَأَيْضًا فَإِنَّهُ شَاذٌ فَلَا دَلِيلَ فِيهِ ؛ لِأَنَّ الْقَوَانِينَ لَا تُبْنَى عَلَى النَّادِرِ الشَّاذِّ إِنَّمَا تُبْنَى عَلَى الْأَكْثَرِ الْمَشْهُورِ .

وَالْتَّمِيزُ عَلَى ضَرِيَيْنِ : ضَرْبٌ مِنْهُ يَنْتَصِبُ عَنْ تَمَامِ الْأِسْمِ ، وَضَرْبٌ مِنْهُ يَنْتَصِبُ عَنْ تَمَامِ الْكَلَامِ ، فَالَّذِي يَنْتَصِبُ بَعْدَ تَمَامِ الْكَلَامِ : تَصَبَّبَ زَيْدٌ عَرَقًا ، وَطَابَ زَيْدٌ نَفْسًا ، وَتَفَقَّأَ زَيْدٌ شَحْمًا .

وَمِثَالُ مَا يَنْتَصِبُ عَنْ تَمَامِ الْأِسْمِ : عَشْرُونَ دَرْهَمًا ، وَتَمَامُ الْأِسْمِ إِمَّا بِالنُّونِ نَحْوُ مَا تَقَدَّمَ^٣ ، وَإِمَّا بِالتَّنْوِينِ فِي اللَّفْظِ نَحْوُ : عِنْدِي رَطْلٌ زَيْتًا ، وَإِمَّا بِالْإِضَافَةِ نَحْوُ : عَلَى التَّمْرَةِ مِثْلُهَا زَيْدًا ، وَمَا فِي السَّمَاءِ مَوْضِعُ رَاحَةِ سَحَابًا ، أَوْ بَتْنَوَيْنِ مَقْدَرٍ نَحْوُ : خَمْسَةَ عَشَرَ دَرْهَمًا عِنْدِي .

وَالَّذِي يَنْتَصِبُ عَنْ تَمَامِ الْأِسْمِ لَا يَكُونُ إِلَّا عَدَدًا أَوْ مِقْدَارًا ، أَوْ مَا يَكُونُ بِمِثْلَةِ الْمِقْدَارِ ، فَمِثَالُ الْعَدَدِ : عِنْدِي عَشْرُونَ دَرْهَمًا .

وَالْمَقَادِيرُ عَلَى ثَلَاثَةِ أَنْوَاعٍ : مِنْهَا مَكِيلٌ وَمِنْهَا مَوْزُونٌ وَمِنْهَا مَمْسُوحٌ ، فَمِثَالُ الْمَكِيلِ : عِنْدِي كُرٌّ^٤ شَعِيرًا ، وَمِثَالُ الْمَوْزُونِ : عَلَيْهِ رَطْلٌ زَيْتًا ، وَمِثَالُ الْمَمْسُوحِ : عِنْدِي ذِرَاعٌ ثَوْبًا ، وَمَا جَرَى بِجَرَى الْمَمْسُوحِ مِثْلُ : مَا فِي السَّمَاءِ مَوْضِعُ رَاحَةِ سَحَابًا ، وَكُلُّهُ يَتَقَدَّرُ بِـ(مِنْ) .

^١ - هُوَ سَعِيدُ بْنُ أَوْسٍ بْنِ ثَابِتِ الْأَنْصَارِيِّ ، أَحَدُ أَئِمَّةِ الْأَدَبِ وَاللُّغَةِ ، مِنْ أَهْلِ الْبَصْرَةِ ، قَالَ ابْنُ الْأَنْبَارِيِّ : كَانَ سَيُوبِيهِ إِذَا قَالَ : " سَمِعْتُ الثَّقَةَ " عَنْ أَبِي زَيْدٍ ، مِنْ مُصَنَّفَاتِهِ : النُّوَادِرُ ، وَلُغَاتُ الْقُرْآنِ ، ت ٢١٥ هـ (إِنْبَاهُ الرِّوَاةِ ٣٠/٢) ، انْظُرْ قَوْلَهُ فِي شَرْحِ الْجَمَلِ لِابْنِ عَصْفُورٍ ٢٨٩/٢ .

^٢ - مِنْ الرِّجْزِ لِأَبِي النَّجْمِ الْعِجْلِيِّ فِي شَرْحِ الْمَفْصَلِ ٤٤/١ ، وَبِلَا نِسْبَةٍ فِي الْمَقْتَضِبِ ٤٩/٤ ، وَالْإِنْصَافِ ٢٩٥/١ وَشَرْحِ الْجَمَلِ لِابْنِ عَصْفُورٍ ٢٨٩/٢ ، وَاللِّسَانِ (وَبِر) ٢٧٢/٥ ، وَالْمَغْنِي ١١٠/١ ، وَالتَّصْرِيحُ ٣٠٢/١ ، وَالْمَجْمَعُ ٢٦١/١ .

^٣ - أَيِ : عَشْرُونَ دَرْهَمًا .

^٤ - الْكُرُّ : مَكِيلٌ لِأَهْلِ الْعِرَاقِ يَسَاوِي سِتِينَ صَاعًا .

والذي ينتصب بعد تمام الكلام لا يخلو أن يكون منقولاً أو غير منقول ، فإن كان منقولاً لم يُقَدَّرْ بِـ(مِنْ) ؛ لآتِهِ فِي الْأَصْلِ فاعِلٌ أو مفعولٌ ، فكما لا تدخل عليه قبل النقل كذلك بعده .

وإن كان غير منقول فلا يخلو أن يكون مُشَبَّهًا بالمنقول ، مثل قولهم : امْتَلَأُ الْإِنَاءُ مَاءً ، ومثل قولهم : نِعَمَ رَجُلًا زَيْدٌ ، أو لا يكون كذلك .

فإن كان مُشَبَّهًا بالمنقول لم يَجُزْ دخول (مِنْ) عليه ، ووجهُ الشَّبهِ بينه وبين المنقول أن قولك : (امْتَلَأْ) مطاوعٌ (مَلَأَ) فكأنك قلت : مَلَأَ الْإِنَاءَ الزَّيْتُ ، ثم صار الزيتُ تمييزاً بعد أن كان فاعلاً بِـ(مَلَأَ) .

وأما نِعَمَ رَجُلًا زَيْدٌ ، فكان الأصل : نِعَمَ الرَّجُلُ ، ثم أضمرت الرجل ، وصار تمييزاً بعد أن كان فاعلاً فكأنه نُقِلَ .

فإن كان غير مُشَبَّهٍ بالمنقول جاز دخول (مِنْ) عليه ، نحو : حَبَّذا رَجُلًا زَيْدٌ ، تقول : حَبَّذا مِنْ رَجُلٍ زَيْدٌ ، قال الشاعرُ :

٦٥- يا حَبَّذا جَبَلُ الرِّيَّانِ مِنْ جَبَلٍ وَحَبَّذا سَاكِنُ الرِّيَّانِ مَنْ كَانَا
وَحَبَّذا نَفَحَاتُ مِنْ يَمَانِيَةٍ تَأْتِيكَ مِنْ جَانِبِ الرِّيَّانِ أَحْيَانَا^١

[تقسم التمييز]

وهذا التمييز كله لا يخلو أن يكون العامل فيه فعلاً أو غير فعلٍ ، فإن كان العامل فيه غير فعلٍ لم يَجُزْ تقديمه ولا /٢٣٥/ توسيطه ، وذلك في كل ما ينتصب عن تمام الاسم ، وإن كان العامل فيه فعلاً جاز توسيطه بلا خلاف^٢ وعليه قوله _أنشده القراء^٣_ :

٦٦- وَتَارُنَا لَمْ يُرَ نَارًا مِثْلَهَا قَدْ عَلِمْتَ ذَاكَ مَعَدُّ كُلِّهَا^٤

^١- البيتين من البسيط لجرير في ديوانه ص ١٦٥ ، وله في المقرب ٧٠/١ ، واللسان (حب) ٢٩١/١ ، وبلا نسبة في شرح الحمل لابن عصفور ٦٢٣/١ ، والهمع ٣٠/٣ ، والأول بلا نسبة في شرح المفصل ١٤٠/٤ ، وخزانة الأدب ١٩٧/١١ ، والثاني بلا نسبة في المغني ٢٨٨/٢ .

^٢- انظر شرح الحمل لابن عصفور ٢٩٠/٢ ، والارتشاف ١٦٣٣/٤ .

^٣- لم أجده في معاني القرآن له .

^٤- من الرجز ، بلا نسبة في شرح الحمل لابن عصفور ٢٩٠/٢ ، وشرح التسهيل ٣٩١/٢ ، وشرح الكافية لابن مالك ٣٤٩/١ ، وشرح الأشموني ٥٢/٢ ، والشاهد فيه (ناراً) حيث توسط التمييز بين الفعل والفاعل .

واختلف في تقديمه^١ فذهب المازني^٢ إلى أنه يجوز؛ لأن العامل فيه فعل متصرف، وما تصرف في نفسه تصرف في معموله، واستدل بقول الشاعر:

٦٧- أَتَهْجُرُ لَيْلَى لِلْفِرَاقِ حَبِيبَهَا وَمَا كَانَ نَفْسًا بِالْفِرَاقِ يَطِيبُ^٣

وأيضاً فإنه مثل الحال، والحال إذا عمل فيها فعل متصرف جاز تقديمها بلا خلاف عند البصريين^٤، فكذاك التمييز في نحو: تَصَبَّبَ زَيْدٌ عَرَقًا، تقول: عَرَقًا تَصَبَّبَ زَيْدٌ، وفي الحال: جَاءَ زَيْدٌ مُسْرِعًا، ومُسْرِعًا جَاءَ زَيْدٌ.

ومنهم من قال: لا يجوز تقديمه^٥، واحتج هذا القائل بأن قال: إنه منقول من الفاعل، والفاعل لا يتقدم؛ فروعي فيه الأصل، ألا ترى أن الأصل في قولك: تَصَبَّبَ زَيْدٌ عَرَقًا، تَصَبَّبَ عَرَقُ زَيْدٍ، وفي طاب زَيْدٌ نَفْسًا، طابت نفس زَيْدٍ، ثم سُلِطَ الفعل على زيد فصارت العرق والنفس فضلتين فانتصبا، فكما أن الفاعل لا يجوز تقديمه لا يجوز تقديم ما نُقِلَ منه^٦.

وأيضاً فإن التمييز لما قبله كالنعت، والنعت لا يجوز تقديمه على المنعوت فكذاك هذا. ولا حجة فيما ذكرنا^٧، أما إن التمييز منقول من الفاعل فقد يكون منقولاً من المفعول، كقوله تعالى: ﴿وَفَجَّرْنَا الْأَرْضَ عُيُونًا﴾^٨ وأيضاً فإنه لو كان كما زعمنا لجاز

^١ - هذه هي المسألة الخلافية رقم ١٢٠ من مسائل الإنصاف ٣١٣/٢.

^٢ - ذهب إلى ذلك الكسائي والجرمي والمازني والمبرد، انظر المقتضب ٣٦/٣، والأصول ٢٢٣/١، وارتشاف الضرب ١٦٣٤/٤، وشرح الأشموني ٥٤/٢، ووافقهم ابن مالك، انظر شرح التسهيل ٣٨٩/٢.

^٣ - من الطويل للمخيل السعدي في ديوانه ٢٩٠، وله في الخصائص ٣٨٤/٢، واللسان (حب) ٢٩٠/١، وبلا نسبة في المقتضب ٣٧/٣، والجمل ٢٤٣، والإنصاف ٣١٣/٢، وشرح المفصل ٧٤/٢، وشرح الأشموني ٥٣/٢، والجمع ٢٦٨/٢، والبيت له روايات مختلفة وسيأتي الحديث عنها.

^٤ - انظر الإنصاف ٣١٤/٢.

^٥ - من المانعين لذلك سيبويه والفراء وأبو علي الفارسي والزجاج وأكثر النحويين، انظر الكتاب ٢٠٥/١، ومعاني القرآن للفراء ٧٩/١، وشرح الجمل لابن عصفور ٢٩١/٢، والارتشاف ١٦٤٣/٤.

^٦ - نسب هذا القول لسيبويه الأنباري في كتابه أسرار العربية ١٩٦.

^٧ - هما أبو علي الفارسي والزجاج كما ذكر ابن عصفور في شرح الجمل ٢٩١/٢، أو المعترضان: من اعترض بالفاعلية ومن اعترض بالنعت.

^٨ - القمر ١٢.

تَقْدِيمُهُ وَإِنْ كَانَ فِي الْأَصْلِ فَاعِلًا بِالنَّظَرِ إِلَى اللَّفْظِ كَمَا جاز : أَكْرَمْتُ زَيْدًا ، وَزَيْدًا أَكْرَمْتُ ، وَإِنْ كَانَ فِي الْأَصْلِ فَاعِلًا فِي : كَرَّمْتُ زَيْدًا ، وَفِي أَضْرَبْتُ زَيْدًا عَمْرًا .
وَقَوْلُهُمَا : إِنَّهُ مُبَيَّنٌّ كَالنَّعْتِ ، بَاطِلٌ ؛ لِأَنَّهُ لَوْ كَانَ ذَلِكَ لَمْ يَجْزُ تَوْسِيطُهُ كَمَا لَمْ يَجْزُ تَوْسِيطُ النِّعْتِ .

ص ~ ١ : " وَالصَّحِيحُ أَنَّ الْمَانِعَ مِنْ تَقْدِيمِهِ كَوْنُ الْعَامِلِ لَا يَكُونُ فِعْلًا ، فَإِذَا كَانَ فِعْلًا فَإِنَّمَا الْعَامِلُ فِيهِ تَمَامُ الْكَلَامِ ، فَكَمَا جاز لِعَشْرِينَ أَنْ تَنْصِبَهُ فَكَذَلِكَ يَنْتَصِبُ بَعْدَ تَمَامِ الْكَلَامِ " ٢ .

وَسَيَأْتِي خِلَافُ الْمَازِي ٣ فِي الْبَابِ ٤ .

وَقَوْلُهُ : " وَهُوَ إِمَّا فَاعِلٌ شُغِلَ عَنْهُ فِعْلُهُ " ٥ .

١ - ص ~ ابن عصفور وهو علي بن مؤمن بن محمد بن علي الحضرمي الإشبيلي علامة نحوي لازم الشلوين والدباج من مصنفاته شرح الجمل والمقرب والمتع ٦٦٩ هـ (الوافي بالوفيات ٢٢/٢٦٥) .

٢ - شرحه للجمل ٢٩١/٢ .

٣ - ص ١١٠ من النص المحقق .

٤ - المقدمة السابقة لم ترد في (ب) وإنما ورد فيها ما يلي :

باب

التَّمْيِيزُ تَفْسِيرُ مَا انْبَهَمَ مِنَ الذَّوَاتِ ، فَـ : " جَمْلَةُ التَّمْيِيزِ أَنْ يَحْتَمِلَ الشَّيْءُ وَجُوهًا فَتَبْيِنُهُ بِأَحَدِهَا " وَمَا يَدْخُلُ عَلَيْهِ فِيهَا الْحَالُ .

وَقَدْ تَمَّ الْعَبْدِيُّ فَقَالَ : وَأَنْ يَقْدَرُ بـ (مِنْ) عَنْ طَرِيقِ الْمَعْنَى ، فَتَخْرُجُ الْحَالُ بِهَذَا وَالْغَالِبُ عَلَى التَّمْيِيزِ مَا دَخَلَتْهُ (مِنْ) لَفْظًا لَا مَعْنَى فَإِذَا أَظْهَرْتَ اللَّامَ صَارَ جَارًا وَمَجْرورًا ، وَيَقَالُ : تَبْيِينٌ وَتَفْسِيرٌ وَتَمْيِيزٌ ، وَالْفِعْلُ بَيَّنْتُ وَمَيَّزْتُ وَفَسَّرْتُ .
وَقَالَ غَيْرُهُ : التَّمْيِيزُ كُلُّ اسْمٍ نَكْرَةٍ مَنْصُوبٍ بَيَّنَّ جِنْسَ الْمَفْرُودِ وَغَيْرِهِ ، وَقَالَ آخَرُونَ : " كُلُّ اسْمٍ نَكْرَةٍ مَنْصُوبٍ مَفْسَّرٌ لَمَّا انْبَهَمَ مِنَ الذَّوَاتِ ، وَقَوْلُنَا : كُلُّ اسْمٍ نَكْرَةٍ لِأَنَّ التَّمْيِيزَ لَا يَكُونُ إِلَّا كَذَلِكَ ، وَمَا أَجَاذَهُ بَعْضُهُمْ مِنْ قَوْلِهِمْ : الْخَمْسَةُ الْعَشْرُ الدَّرَاهِمُ ، وَالْعَشْرُونَ الدَّرَاهِمُ هُوَ عَلَى زِيَادَةِ اللَّامِ ، وَهُوَ شاذٌّ ، وَكَذَلِكَ قَوْلُ الشَّاعِرِ :

إِلَى رُدْجٍ مِنَ الشَّيْزِيِّ مِلَاءٍ لِبَابِ الْبَرِّ ثَلْبُكُ بِالْشَّهَادِ

فَيَتَخَرَّجُ عَلَى أَنْ يَكُونَ (لِبَابِ الْبَرِّ) مَفْعُولًا بَعْدَ إِسْقَاطِ حَرْفِ الْجَرِّ أَيَّ بَلْبَابِ الْبَرِّ ، وَالرَّدَاحُ : الْجَفْنَةُ الْعَظِيمَةُ ، وَالْجَمْعُ رُدْجٌ ، وَالشَّيْزِيُّ : خَشَبٌ أَسْوَدٌ تَتَخَذُ مِنْهُ الْقَصَاعُ وَيُرْوَى : عَلَيْهَا لِبَابُ الْبَرِّ ، وَيَكُونُ انْتِصَابُهُ - أَعْنِي التَّمْيِيزَ - كَمَا ذَكَرَ أَبُو مُوسَى مَنَّاصِبُ عَنْ تَمَامِ الْاسْمِ ، أَوْ عَنْ تَمَامِ الْكَلَامِ ، وَيَعْنِي بِالْمَنْتَصِبِ عَنْ تَمَامِ الْكَلَامِ مَا كَانَ وَاقِعًا بَعْدَ فِعْلٍ أَوْ مَا هُوَ فِي مَعْنَى الْفِعْلِ نَحْوُ الصِّفَةِ الْمَشْبِهُةِ بِاسْمِ الْفَاعِلِ وَأَفْعَلٍ مِنْ وَنَحْوِ ذَلِكَ .

٥ - الْجَزْوَلِيَّةُ ٢٢٢ ، وَقَبْلَهُ : " التَّمْيِيزُ يَنْقَسِمُ قِسْمَيْنِ : مَنْتَصِبٌ عَنْ تَمَامِ الْكَلَامِ ... " .

هذا هو الذي يُسمى التمييز المنقول ، ومثاله : تصبب زيد عرقاً ، وتفقأ زيد شحمًا ، وطاب زيد نفسًا ، والأصل : طابت نفس زيد ، وتفقأ شحم زيد ، وتصبب عرق زيد ، ثم نُقلَ الفعلُ من الفاعل إلى الاسم المضاف إليه فصار الفاعلُ في الأصلُ فضلةً فانتصبَ على التمييز وكذلك مثله النحويون ^١ .

وقولهم : امتلأ الإناء ماءً ، جعلوه من التمييز المنقول ، وقدره سح~ قال : " امتلأت ماءً أصله امتلأ ^٢ مائي " ^٣ ، وقال فآ ^٤ : " والذي ملأ الإناء هو الماء " .

قلت : وهذا لفظٌ لامعنى له ؛ لأنَّ التمييزَ إنما انتصبَ في (امتلاً) لا في (ملأ) والذي حملة على ذلك أنه زعم أن التمييزَ في هذا الباب منقولٌ عن الفاعل أبداً لا يُنقلُ من غيره ، وزعم أن امتلاً الإناء ماءً ، في معنى ملأ الإناء ماءً من حيث كان (امتلاً) مطاوع (ملأ) ، تقول : ملأت الإناء فامتلاً هو .

وأسهل من هذا أن يقال : إن التمييزَ في هذا الباب قد يكون منقولاً وغير منقول ، فالمنقول لا تدخل عليه (من) نحو : طاب زيد نفساً ، مراعاةً لأصله من الفاعلية ، وغير المنقول يجوز دخول (من) عليه نحو : امتلاً الإناء ماءً ، أي : من الماء ، وحَبَّذا رجلاً زيداً ، أي : من رجُلٍ .

ومن التمييز : هذا أحسنُ الناسِ وجهًا ، وهذا أكرمُ الناسِ أبا ، فالحسنُ في المعنى للوجه ، والكرمُ للأب ، ولما كان هذا المنسوب فاعلاً في المعنى ومبيناً لما قبله كالنعت لم يتقدّم على العامل فيه ؛ ولأنَّ العاملَ عملَ النصب فيما ليس حقّه أن ينصبه ، فضَعُفَ لذلك ^٦ .

^١ - انظر الكتاب ٢٠٤/١ ، والأصول ٢٢٢/١ .

^٢ - أصله امتلأ : سقط من ب .

^٣ - انظر شرح السيرافي ١٣٩/٤ (المحقق) ، تحقيق د. محمد هشام عبد الدائم .

^٤ - في ب : الفارسي ، انظر قوله في الإيضاح ٢٢٣/١ ، وشرح الجمل لابن خروف ٩٩٩ .

^٥ - في ب : " والحسن في المعنى للأب والكرم للأُم " .

^٦ - قوله : ولأنَّ العاملَ عملَ النصب فيما ليس حقّه أن ينصبه فضَعُفَ لذلك ، لم يرد في ب .

وقوله : " وَإِمَّا مَفْعُولٌ شُغِلَ عَنْهُ الْفَعْلُ الْوَاقِعُ بِهِ بِمَا يُلَابِسُهُ " ^١ .

مثاله : قوله تعالى : ﴿ وَفَجَّرْنَا الْأَرْضَ عُيُونًا ﴾ ^٢ أي : فَجَّرْنَا عِيُونَ الْأَرْضِ ، ويجوز أن يكونَ عِيُونًا فِي هَذَا حَالًا أَيْ فِي حَالِ أَنَّهَا عِيُونَ .
فَإِنْ قُلْتَ : إِنَّ الْأَرْضَ فِي حَالِ التَّفْجِيرِ لَيْسَتْ بِعِيُونَ ، وَإِنَّمَا هِيَ ^٣ عِيُونَ بَعْدَ التَّفْجِيرِ .

فالجواب أَنَّهُ لَا يَبْعُدُ أَنْ تَسْمَى عِيُونًا قَبْلَ كَوْنِهَا عِيُونًا بِذَلِكَ ، وَيَكُونُ ذَلِكَ مِنَ التَّسْمِيَةِ بِالْحَالِ كَقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ إِنِّي أَرَبُّنِي أَعْصِرُ خَمْرًا ﴾ ^٤ ومعنى الاشتقاق هُنَا مُتَأَوَّلٌ ، أَيْ : فَجَّرْنَا الْأَرْضَ مُحَالًا ، أَيْ : حَوَامِلُ لِلْمَاءِ ، وَنَحْنُ إِذَا قُلْنَا ذَلِكَ مَعَ التَّفْجِيرِ كَانَتْ الْحَالُ عِيُونًا .

ش : " وَالْحَالُ أَجْوَدُ مِنَ التَّمْيِيزِ ؛ لِأَنَّهُ أُبْلَغُ مِنْ حَيْثُ كَانَتْ الْحَالُ هِيَ صَاحِبُ الْحَالِ فَيَأْتِي مِنْ ذَلِكَ أَنَّ الْأَرْضَ كُلَّهَا عِيُونَ ، فَكَوْنُ التَّمْيِيزِ مَفْعُولًا شُغِلَ عَنْهُ الْفَعْلُ الْوَاقِعُ بِهِ ^٥ بغيره لم يثبت في الآية والأظهرُ غيره " ^٦ .

وهذا القسم لم يذكره النحويون ، وَإِنَّمَا الثَّابِتُ كَوْنُ التَّمْيِيزِ مَنْقُولًا مِنَ الْفَاعِلِ ^٧ إِلَّا /٢٣٦/ أَنْ أَرَادَ الْمُؤَلِّفُ الْمَفْعُولَ الَّذِي لَمْ يُسَمَّ فَاعِلُهُ نَحْوُ : ضَرَبَ زَيْدٌ ظَهْرًا أَوْ بَطْنًا ، وَفُجِّرَتِ الْأَرْضُ عِيُونًا فَيُمْكِنُ ^٨ .

^١ - الجزولية ٢٢٢ .

^٢ - القمر ١٢ .

^٣ - هي : سقطت من ب .

^٤ - يوسف ٣٦ ، قال الزمخشري : يعني عنبًا ، تسمية للعنب بما يؤول إليه ، انظر الكشف ٤٦٨/٢ .

^٥ - به : سقط من ب .

^٦ - التوطئة ٣١٤ ، مع اختلاف بسيط في النص والنقل عن التوطئة من قول الجزولي .

^٧ - من قوله : وهذا القسم لم يذكره النحويون ... إلى هنا ، هذا النص نقله عنه السيوطي في الهمع ٢٦٦/٢ ونسبه إليه .

^٨ - من قوله : أراد المؤلف المفعول ... إلى هنا ، هذا النص نقله عنه أبو حيان في الارتشاف ١٦٢٣/٤ ونسبه إليه .

وقوله : " ومُنْتَصِبٌ عن تمام الاسم " ^١ .

هذا القسم هو الذي ينتصب بعد المقادير المبهمة أو ما شُبِّهَ بها ، والمقادير المبهمة تحصرها المعدودات والمكيلات والموزونات ^٢ ، وله مواضع فمنه ما يقع بعد التنوين الظاهر نحو : عندي رطلٌ زيتًا ، وقَدَحُ شعيرًا ، أو المقدَّر نحو : خمسة عشر درهماً ، وهذا تفسير قوله : " وهو ضَرْبانِ : ظاهرٌ ومقدَّرٌ " ^٣ .

وقوله : " فالظاهر لا يَلْزَمُ " ^٤ .

يعني أنَّه تجوز إضافته إلى التمييز ، فتقول : عندي رطلٌ زيتٍ ، وقَدَحُ شعيرٍ ، والمقدَّر لا تجوز إضافته إلى التمييز نحو : خمسة عشر درهماً ^٥ .
وإن أضيفته إلى غير التمييز جاز نحو : خمسة عشر زيدٍ ، أي : الخمسة عشر التي لزيدٍ ، وجاز هذا ؛ لأنَّ الإضافة لا تلزم ؛ إذ ليس زيدٌ هو الخمسة عشر من حيث كان مقدَّرًا باللام ، وقد تقدَّم تمام ^٦ ذلك في باب العدد مُستوفى ^٧ وأنَّ فيه خلافاً إذا أُضيف ، هل هو معربٌ أو مبنيٌّ ؟ فالكوفيون يعربون ^٨ والبصريون يبنون .

وقوله : " وإمَّا بالنون ، وهي لا تَلْزَمُ إذا كانت للتشبيه والجمع " ^٩ .

مثال ذلك : عندي رطلان زيتًا ورطلًا زيتٍ ، وقَدَحانِ بُرًّا وقَدَحًا بُرٍّ ، وقَفِيزانِ شعيرًا وقَفِيزًا شعيرٍ ، ومَنَوَانِ سَمْنًا ومَنَوَا سَمْنٍ ، وطَيِّيونَ خَبْرًا وطَيِّبو خَبْرٍ ، فهذه لا تلزم .

^١ - الجزولية ٢٢٢ .

^٢ - قوله : والمقادير المبهمة تحصرها المعدودات والمكيلات والموزونات ، هذا النص نقله عنه أبو حيان في الارتشاف ١٦٢٧/٤ ونسبه إليه .

^٣ - الجزولية ٢٢٢ وقبله " وتما الاسم إمَّا بالتنوين وهو ضربان ... " .

^٤ - الجزولية ٢٢٢ .

^٥ - في ب : درهماً .

^٦ - في ب : بيان .

^٧ - انظر باب العدد ص ١١٧/٢ من المخطوط .

^٨ - يعربون : سقط من ب .

^٩ - الجزولية ٢٢٢ .

وقوله: " وتَلْزَمُ إذا كانت فيما يُشَبِّه الجمع وليس به " ^١ .

يعني من الأعداد نحو : عشرين درهماً وثلاثين ديناراً ، ولا يجوز : عشرو درهم .
وإن أضيف إلى غير التمييز نحو : عشرو ^٢ زيد جاز ^٣ ، وقد جاء : برئت إليك من
خمس وعشري النخاسين ^٤ ، أي : من خمس النخاسين وعشريهم ، وحكى الكسائي ^٥ :
أخذته بمئة وعشري ^٦ درهم ، وهو شاذ جداً لا يُعَوَّل عليه .

وقوله: " وإمّا بالإضافة ويلزم " ^٧ .

مثاله : عندي ملء الإناء عسلاً ، ولا تقول : ملء عسل ، وخمسة أقفزة شعيراً ، ولا
يقال : خمسة شعير ، وثلاثة أرطال زيتاً ، فالمضاف إليه بمتلة التنوين ؛ لأن الاسم الأول لو
لم تضافه لكان منوئاً ، وكان يقع بعده التمييز فلما أضفته صار المضاف إليه محل من الاسم
الأول محل التنوين ؛ لأنه يمنع من الإضافة كما يمنع التنوين .

ومن المقادير المبهمة قولهم : على التمرة مثلها زُبْداً ، وما في السماء موضع راحة
سحاباً ، وأمّا المشبهة بالمقادير المبهمة فقولك : لله درّه رجلاً ، ويوحه فارساً .

و(من) تدخل على جميع ما ذكر من التمييز إلا بعد العدد فإنه لا تدخل (من) عليه
إلا إذا رُدُّ إلى أصله من الجمعية ، فتقول : عشرون من الدراهم ، وخمسة عشر من العبيد ،
ونحو ذلك ، وتقول : لله درّه من فارس ، ويوحه من رجل .

قال فاس : ويوحه من رجل ^٨ ، إذا أردت من الرجال فلذلك دخلت (من) .

قال ابن جني : فقلت له : فبم تتعلق (من) الآن ؟ فقال : بـ(ويوحه) ؛ لأن فيها
معنى الفعل ، قلت له : وكيف وجهه تتعلق (من) بهذا المصدر ؟ وما أنكرت أن يكون حالاً من

^١ - الجزولية ٢٢٢ .

^٢ - عشرو : سقط من ب .

^٣ - جاز : سقط من ب .

^٤ - انظر شرح الجزولية الكبير ١٠٣٢/٣ ، وبرئ : أي مما عليه من الدين ، والنخاس : بائع الدواب .

^٥ - انظر شرح التسهيل ٣٨١/٢ .

^٦ - من قوله : النخاسين ، أي من خمس النخاسين ، لم يرد في ب .

^٧ - الجزولية ٢٢٣ .

^٨ - قوله : قال فاس : ويوحه من رجل ، لم يرد في ب .

الهاء فيكون حينئذ متعلقاً بمحذوف ، ألا ترى أنَّ الهاء في موضع نصبٍ في المعنى وإنَّ كانت مجرورةً في اللفظ ، فقال : ليست الهاء هنا مفعولةً للموضع وإنَّما هي إضافةٌ كغلام زيدٍ ، إلى هنا انتهى الكلام وفيه ما ذكرنا ؛ ألا ترى أنَّه قال : (مِنْ) متعلقة بـ(وَيْح) لأنَّه مصدرٌ ، وإذا كان مصدرًا فإضافته لا تخلو من أنَّ تكون إضافةً المصدر إلى الفاعل ، أو إضافته إلى المفعول ، وإذا كانت مفعولة بمعنى المصدر لم يحسن أن تتعلّق (مِنْ) به أيضًا ؛ لأنَّه لا يتعدّى إلى مفعولين ، هذا هو الظاهر ، قاله ابنُ جني .

وهذا النوع الثاني لا خلافَ فيه أنَّه لا يتقدّم على المميّز^١ ، وهو يتقدّر بـ(مِنْ) ، فإذا قلت : عندي عشرة^٢ أرطالٍ زيتًا ، وأحدَ عشرَ درهمًا ، وخمسون دينارًا^٣ ، فالتقدير : عندي خمسة أرطالٍ من الزيت ، وأحدَ عشرَ من الدراهم ، وخمسون من الدينار^٤ . وعلى التمرة مثلها زبدًا ، أي من الزبد ، وما في السماء موضع راحة من السحاب ، وويحه من فارس ، ولله دُرّة من رجلٍ ، ويبيّن هذا قوله :

٦٨- يا سيّدًا ما أنتَ من سيّدٍ مُوطّأ الأكنافِ رَحْبِ الذَّرَاعِ^٥

فأظهر (مِنْ) .

وأما النوع الأوّل فلا يُقدّر بـ(مِنْ) ، و(ما أنتَ) هنا تعجب مبتدأ وخبره ، و(ما) استفهامٌ على معنى التعظيم ، و(من سيّد) تبيينٌ ، والسيّد : المالك وأيضًا الحليم وأيضًا التقى وأيضًا الكريم وأيضًا الرئيس ، وقيل السيّد هو الذي يفوق في الخير قومه ٢٣٧/ وأيضًا الحسن الخلق.

^١ - انظر : شرح التسهيل ٣٨٩/٢ .

^٢ - في ب : خمسة ، وهي تتفق مع ما بعدها .

^٣ - وخمسون دينارًا : سقط من ب .

^٤ - في ب : من كذا .

^٥ - زبدًا أي : سقط من ب .

^٦ - من السريع للسفّاح بن بكير اليربوعي في الخزانة ٩٥/٦ ، وبلا نسبة في المقرب ١٦٥/١ ، والتصريح ٧٠٥/٢ ، والجمع ٣٢/٢ ، ٢٦٥ .

وموطاً الأكناف : سهل النواحي لئن الجانب ، ورخبُ الذارع : واسع الصدر ، قاله يعقوب^١ وأصله اتساع الخطو ، يُقال : فرسٌ ذروغٌ بعيد الخطو .

وقوله : " وكل موضع ثبت فيه التمام لزم أو لم يلزم ولم تدخل على المميز (من) لزم فيه النصب " ^٢.

يعني بالتمام ما به يتم الاسم وهو التنوين والنون أو المضاف^٣ ، وقد تقدمت مثله ، أي إذا ثبت التنوين أو النون أو المضاف نصبت .

وقوله : " وإذا سقط ما به التمام لزم الجر " ^٤.

مثال ذلك قد تقدم نحو : عندي رطلاً زيت ورطلٌ زيت^٥ ، وهم طيبو أخبار .

وقوله : " وقد ألزموا حذف ما به التمام إلا في الضرورة " ^٦.

يعني حذف التنوين والنون ، واحترز بقوله : " في الضرورة " من قول الشاعر :

٦٩ - إذا عاش الفتى مئتين عاماً^٧

وقوله : " في عشر كلمات " ^٨.

^١ - هو يعقوب بن إسحاق بن السكيت ، إمام في اللغة والأدب ، أصله من خوزستان ، تعلم ببغداد ، جعله المتوكل من ندمائه ، ثم قتله ، من مؤلفاته إصلاح المنطق ، ت ٢٤٤هـ - (بغية الوعاة ٣٤٩/٢) ، انظر قوله في شرح شواهد الإيضاح لابن بري ص ١٩٦ .

^٢ - الجزولية ٢٢٣ ، وبعده : " وإن دخلت عليه لزم الجر " .

^٣ - المقصود : المضاف إليه .

^٤ - الجزولية ٢٢٣ .

^٥ - ورطل زيت : سقط من ب .

^٦ - الجزولية ٢٢٣ ولفظه " وقد التزموا حذف ما به التمام إلا في ضرورة شعر " .

^٧ - صدر بيت من الوافر للربيع بن ضُبَيْع الفزاري ، وعجزه :

فقد ذهب اللذاذة والفتاء

وهو من شواهد الكتاب ٢٠٨/١ ، استشهد به سيبويه على إثبات النون ضرورة ، والبيت للربيع الفزاري في الكتاب ٢٠٨/١ وشرح الجمل لابن خروف ١٠٠١/٢ ، واللسان (فتا) ١٤٥/١٥ ، والخزانة ٣٧٩/٧ ، وبلا نسبة في المقتضب ١٦٦/٢ ، وشرح المفصل ٢١/٦ ، والتوطئة ٣١٦ ، والجمع ٢٧٢/٢ . ويروى " تسعين عاماً " ولا شاهد فيه .

^٨ - في الجزولية ٢٢٤ " في ثمان كلمات من العدد ونون التثنية منه فيها في كل كلمتين " .

يعني من ثلاثة إلى عشرة ومئة وألفاً ، فتقول : ثلاثة رجالٍ وعشرة رجالٍ ومئة رجلٍ وألف رجلٍ ، التنوين في جميع هذا محذوفٌ للإضافة ، وقيل في قوله : "إلا في الضرورة" يعني به ما حكاه بش^١ وغيره من قولهم : ثلاثة أثوابٍ على البدل .

وحكى الصِّمَرِيُّ^٢ وغيره ثلاثة أثواباً ، بالنصب تمييزاً^٣ ، وس^٤ : "في الضرورة" ولعله منه تحرز فإنه ضرورةٌ أيضاً ، ويكون مئتين عامّاً ضرورةً لما يلتزم فيه الجرُّ ، وحذف النون وهو مئتا رجلٍ وألفا ثوبٍ ، فلو أتى بالضرورة في موضعين لكان أئبن ، فكان يقول : ونون التثنية في كلمتين^٥ إلا في الضرورة أيضاً .

وقوله : " وكل ما انتصب من التمييز عن تمام الاسم فمفردة " .

ش^٦ : " ليس هذا بلازم ؛ لأنك تقول : عندي ملء الدار رجالاً ، وملء الدار أمثالك " .^٧

وبيان هذا أن يُقال : كل ما انتصب من التمييز عن تمام الاسم وكان ممّا^٨ يختلف لفظه ومعناه في إفراده وجمعه ، فلفظه في إفراده وجمعه بحسب معناه نحو : عندي مثله رجلاً ، وعندي مثله رجالاً ، إلا أن يكون هناك ما يفهم^٩ المعنى نحو المنتصب في قولك : عندي رطلٌ زيتاً ، ورطلان زيتاً^{١٠} ، وأرطالٌ زيتاً .

^١ - في ب : ابن بابشاذ ، انظر قوله في شرحه للجمل ١٠١/١ .

^٢ - هو أبو محمد عبد الله بن علي بن إسحاق الصِّمَرِيُّ لم يحدد المترجمون له تاريخ ميلاد أو تاريخ وفاة ، كما أنهم لم يحددوا المكان الذي عاش فيه ولم يذكروا من ذلك شيئاً إلا أنه قدم مصر ، من أشهر مصنفاته " التبصرة والتذكرة " (بغية الوعاة ٤٩/٢) ، انظر قوله في التبصرة والتذكرة ٣١٧/١ .

^٣ - تمييزاً : سقط من ب .

^٤ - قال سيبويه " وقد جاء في الشعر بعض هذا منونا " الكتاب ٢٠٨/١ .

^٥ - أي : " مئتين وألفين " .

^٦ - الجزولية ٢٢٤ .

^٧ - شرح الجزولية الكبير ١٠١٠/٣ .

^٨ - ممّا : سقط من ب .

^٩ - في ب : يُقيم .

^{١٠} - ورطلان زيتاً : سقط من ب .

وما انتصبَ بعد الأعدادِ فإنه يلزم الأفراد نحو : عشرين درهماً ؛ للاختصار وكثرة الاستعمال إلا ما انتصبَ بكم الخبرية في ظاهر كلام س^١ ، وعليه حملهُ س^٢ ، نحو : كم رجلاً جاعني ، وكم رجلاً جاعني^٣ ، وإن شئت جاعوني فيهما .

وقوله : " وما انتصبَ عن تمام الكلام فجائزٌ أن يجيءَ جمعاً "٤ .

يعني أنه على حسبِ معناه فتارة يُفردُ وتارة يُجمعُ فتقول : طَبْنَا نَفْسًا وَأَنْفُسًا ، وَقَرَرْنَا بِهِ عَيْنًا وَأَعْيُنًا ، وطابَ الرجالُ أَنْفُسًا ، وقوله تعالى : ﴿ وَفَجَّرْنَا الْأَرْضَ عُيُونًا ﴾٥ .

وقد تقدّم^٦ أنه لا يجوزُ تقدُّمُ التَّمْيِيزِ^٧ ، وحكى الفراءُ توسيطه ، وإذا كان العاملُ فعلاً فلا خلافَ في جوازِ توسيطه^٨ ، وأنشدَ الفراءُ على ذلك قولَ الشاعر^٩ :
وَنَارُنَا لَمْ يُرَ نَارًا مِثْلُهَا قَدْ عَلِمْتُ ذَاكَ مَعَدُّ كُلِّهَا^{١٠} - ٦٦ -

ولا يكونُ التَّمْيِيزُ بالألفاظِ المختصةِ بالنفي نحو : أحدٌ وعَرِيبٌ^{١١} ، ولا بالأسماءِ المتوغلة في البناءِ ولا بالمتوغلة في الإبهامِ لعدم الفائدة .

فصلٌ : واعلم أن التَّمْيِيزَ وإن كان العاملُ فيه فعلاً لا يتقدّمُ ؛ لأنه تفسيرٌ للأوّل فهو من تمامه إذ هو تفسيرُ ذاتٍ مبهمَةٍ كالنعتِ فأشبهه التوابع ، وإنما تقدّمتِ الحالُ ؛ لأنها خبرٌ

١- قال سيبويه : لي ملء الدار رجلاً ، وإن شئت رجلاً ، فجاز عنده كما جاز في كم . الكتاب ١٧٣/٢ .

٢- في شرحه للكتاب ٢٦/٣ : " لأنه خبر يجري مجرى كم التي في معنى رب في جواز الجمع " ، وفي ب : السراي .

٣- وكم رجلاً جاعني : سقط من ب .

٤- الجزولية ٢٢٤ .

٥- القمر ١٢ .

٦- قد تقدم : سقط من ب .

٧- انظر ص ٩٨ من النص المحقق .

٨- قوله : وإذا كان العاملُ فعلاً فلا خلافَ في جوازِ توسيطه ، لم يرد في ب .

٩- في ب : قوله .

١٠- البيت سبق برقم ٦٦ ، وبعده في ب قال ص : " إذا كان العاملُ في التَّمْيِيزِ فعلاً فلا خلافَ في جوازِ توسيطه وأنشد البيت " . وهو في شرحه للجمل ٢٩٠/٢ .

١١- عريب : أي أحد .

في المعنى ؛ ولأنَّها تقدَّرُ بـ(في) فأشبهتِ الظروفَ والخبرَ ، والظرفُ والخبرُ يجوزُ تقدُّمُ كلِّ واحدٍ منهما ، وأيضاً فإنَّها ليستَ لبيانِ الذاتِ إنّما هي لبيانِ الهيئةِ ، أو لتبيينِ الفعلِ كما تقدَّم في باب الحال ^١ .

وكذلك لا تُقدِّمُهُ مجروراً بـ(من) ؛ لأنَّه تفسيرٌ ، فـ في التذكرة : إنّما لم يجرِ تقدُّمُ التَّمْيِيزِ ؛ لأنَّه مفسَّرٌ ، ومرتبةُ المفسِّرِ أنْ يقعَ بعدَ المفسَّرِ ، وأيضاً فأشبهَ عشرينَ درهماً ، والحالُ كالظرفِ .

الخَدَبُ ^٢ : لا يتقدَّمُ التَّمْيِيزُ وإنْ كانَ العاملُ فيه فعلاً كالتمْيِيزِ المنقولِ ؛ لأنَّه عاملٌ غيرُ متصرفٍ أعني أنَّه لا يعملُ في معمولِهِ إلاَّ نكرةً وسائرُ العواملِ تعملُ في معمولِها معرفةً ونكرةً ، فضِعُفَ لذلك ، ولأجلِ ذلكَ منعَ أبو عثمان ^٣ تقدُّمَ الحالِ لكونِ العاملِ فيها لا يعملُ فيها إلاَّ نكرةً ، إلاَّ أنَّها عندَ سـ ^٤ جائزةٌ أعني تقدُّمُها بالحملِ على الظرفِ .

وقيلَ في هذا المنقولِ هو فاعلٌ في المعنى ، والفاعلُ لا يتقدَّمُ وقد بيَّناه ٢٣٨/ قبل ^٥ ، وقيلَ : إنَّه بالنقلِ هنا صارَ مشبَّهاً بحسَنٍ وجَهاً ^٦ ، فكما لا يتقدَّمُ المنصوبُ هناك _ أعني في باب الصفةِ المشبهة _ فكذلك لا يتقدَّمُ ^٧ في تَفَقُّاً زيدٌ شحماً ، وإنَّما شُبِّهَ هذا العاملُ بالصفةِ من حيث أنَّ المنصوبَ فيهما فاعلٌ في المعنى ، ومن حيث إنَّ العاملَ في المنصوبِ فيهما غيرُ متعدٍّ ، ومن حيث كانَ ^٨ مُمَيِّزاً فيهما .

^١ - انظر باب الحال ص ٨٥٣ السفر الأول تحقيق الدكتور سعد الغامدي ، وقوله : في باب الحال : سقط من ب .

^٢ - هو ابن طاهر الخَدَبُ محمد بن أحمد بن طاهر الأنصاري الإشبيلي ، والخَدَبُ : الرجل الطويل ، كان نحويّاً مشهوراً ، له تعليق على كتاب سيبويه وعلى الإيضاح ت ٥٨٠ هـ (بغية الوعاة ٢٨/١) .

^٣ - انظر تفصيل القول في تقدُّمِ الحال في الارتشاف ١٥٧٨/٣ ، والمجمع ٢٣٧/٢ .

^٤ - سيبويه يميز تقدُّمَ الحال إذا كان صاحبها فعلاً متصرفاً ، انظر الكتاب ١٢٤/٢ ، وفي ب : سيبويه .

^٥ - ص ٩٩ من النص المحقق .

^٦ - هو قول سيبويه ، الكتاب ٢٠٤/١ .

^٧ - قوله : المنصوبُ هناك _ أعني في باب الصفةِ المشبهة _ فكذلك لا يتقدَّمُ ، لم يرد في ب .

^٨ - في ب : كان المنصوبُ مميّزاً فيها .

وأيضاً فإنَّ الغالبَ على التَّمْيِيزِ أَنْ يَكُونَ مُنْتَصِباً عَنْ تَمَامِ الْاسْمِ فِي الْأَعْدَادِ ، وَفِيمَا لَيْسَ بِفَعْلٍ وَحُمِلَ هَذَا عَلَى الْأَكْثَرِ أَيْضاً ، وَأَجَازَ الْمَازِي وَالْمَبْرُودُ^١ تَقْدِيمَهُ إِذَا كَانَ الْعَامِلُ فَعِلاً مُتَصَرِّفاً فِي نَفْسِهِ وَاحْتِجُوا بِقَوْلِهِ:

وَمَا كَانَ نَفْسًا بِالفِرَاقِ يَطِيبُ^٢ - ٦٧ -

قالوا : يريد وما كان حبيُّها يطيَّبُ نفساً بالفِرَاقِ فَقَدَّمَ التَّمْيِيزَ .

ولا حجة في البيتِ لهما ؛ لأنَّ (نَفْسًا) يُمْكِنُ أَنْ يَكُونَ خَبَرَ (كَانَ) بِمَعْنَى إِنْسَانًا ، أَيْ: مَا كَانَ حَبِيبُهَا إِنْسَانًا يَطِيبُ بِالفِرَاقِ ، وَقِيلَ : هُوَ مَنْصُوبٌ بـ(أَعْنِي) ، وَقِيلَ : خَبَرُ (كَانَ) عَلَى حَذْفِ مُضَافٍ ، أَيْ : ذَا نَفْسٍ طَيِّبَةٍ بِالفِرَاقِ ، وَذَكَرَ النَّفْسَ فِي قَوْلِهِ: يَطِيبُ^٣ عَلَى مَعْنَى الرُّوحِ ، وَقَالَ الزَّجَّاجُ^٤ : الرَّوَايَةُ :

وَمَا كَانَ نَفْسِي بِالفِرَاقِ تَطِيبُ^٥ - ٦٧ -

فَيَكُونُ (نَفْسِي) اسْمَ كَانَ ، وَ(بِالفِرَاقِ) فِي مَوْضِعِ نَصْبٍ عَلَى الْحَالِ ، وَتَطِيبُ خَبَرُ (كَانَ) أَيْ : وَمَا كَانَ نَفْسِي طَيِّبَةً مُعَامِلَةً بِالفِرَاقِ أَوْ مَخُوفَةً.

وَأَمَّا التَّصَرُّفُ فَلَا حُجَّةَ لَهُ فِيهِ إِذْ لَيْسَ يَتَصَرَّفُ فِي مَعْمُولِهِ بِالْعَمَلِ فِيهِ مَعْرِفَةً وَنَكْرَةً كَمَا تَقَدَّمَ ، فَالْصَّوَابُ قَوْلُ سَيُوبِهِ .

وَيَجُوزُ فِي النِّعَتِ التَّابِعِ لِلتَّمْيِيزِ الْإِفْرَادُ حَمَلًا عَلَى اللَّفْظِ لَفْظِ التَّمْيِيزِ ، وَجَمْعُهُ حَمَلًا عَلَى الْمَمْيِيزِ فِي الْمَعْنَى نَحْوُ : عِنْدِي خَمْسَةَ عَشَرَ دِرْهَمًا طَيِّبًا وَطَيِّبَةً ، وَسِتَّةَ عَشَرَ ثَوْبًا جَيِّدًا وَجَيِّدًا ، وَيَجُوزُ جَرُّهُ فِي مِثْلِ : رَطْلُ زَيْتٍ ، وَقَدْ تَقَدَّمَ ذَلِكَ^٦.

^١ - انظر المقتضب ٣/٣٦ .

^٢ - سبق برقم ٦٧ .

^٣ - قوله يطيَّب : سقط من ب .

^٤ - انظر الخصائص ٢/٣٨٤ ، وشرح الجمل لابن خروف ١٠٠٣ .

^٥ - أي منع تقديم التَّمْيِيزِ انظر الكتاب ١/٢٠٥ .

^٦ - ص ١٠٦ من النص المحقق .

وأجاز الكوفيون^١ أن يكون التمييز معرفة في مثل قوله تعالى : ﴿إِلَّا مَنْ سَفِهَ
نَفْسَهُ﴾^٢ و﴿بَطِرَتْ مَعِيشَتَهَا﴾^٣ فإن هذين الفعلين غير متعدّين ، وأعرّبوا المنصوب
تمييزاً ، وهو ضعيف جداً ، وهو عند أهل البصرة متأول^٤ ، قالوا : تأويله على إسقاط الجار ،
أي : بطرت في معيشتها ، وسفه في نفسه .
وقيل هو محمول على المعنى ، فمعنى ﴿سَفِهَ﴾ جهل واستخفّ وامتنهن ونحو
ذلك ، و﴿بَطِرَتْ﴾ أي : كفرت بها^٥ .

وقد تقدّم كلام ص^٦ في منع تقدّم التمييز ورده على فاه^٧ ، وزعم هو أنه منتصب
عن تمام الكلام .

ويقال له : فلم جاز التوسط فيه عندك ؟ وكذلك زعم أن الأصل في أكرمت زيداً
كرّم زيدٌ فهو فاعلٌ في المعنى ، وقد تقدّم ، وهذا باطلٌ ما قال أحدٌ في أكرمت زيداً أنه فاعلٌ
في المعنى ، إنما المعنى أوقعت إكراماً بزيد ، والمعنى في كرّم زيدٌ صار كريماً ، وأمّا رغي
الأصل فلا يُنكر لأننا نجدهم يراعون الأصول كثيراً .

^١ - انظر شرح الرضي للكافية ٧٢/٢ .

^٢ - البقرة ١٣٠ .

^٣ - القصص ٥٨ .

^٤ - انظر شرح الرضي للكافية ٧٢/٢ .

^٥ - ونحو ذلك : سقط من ب .

^٦ - انظر الكشف ١٨٩/١ و ٤٢٣/٣ .

^٧ - سبق في ص ١٠٠ من النص المحقق ، وفي ب أورد كلام ابن عصفور كاملاً ، وهو موجود في الصفحة نفسها .

^٨ - انظر الإيضاح العضدي ٢٠٣ وشرح الجمل لابن عصفور ٢٩١/٢ .

بَابُ هَذَا هُوَ بَابُ الإِغْرَاءِ فِي الْجُمْلِ

وذكرَ فيه أسماءَ الأفعالِ ، والفائدةُ في تسمية الأفعال بهذه الأسماء من وجوه : أحدها الاتساعُ في اللغة ، ألا تراك لو احتجتَ في قافيةٍ إلى قولك :

٧٠- قُدْنَا إِلَى الشَّامِ جِيَادَ الْمِصْرَيْنِ^١

لأمكنك أن تجعلَ إحدى قوافيها دُهِدْرَيْنِ^٢ ، ولو جعلتَ هناك ما هذا اسمٌ له لفسدَ وهذا واضح ، ومعناه : بطلَ .

الثاني المبالغة وذلك أن العربَ قد تقصدُ المبالغةَ بترك لفظٍ إلى لفظ ، أو جنسٍ إلى جنس ، واللفظُ غَرَضٌ فهذا قد تركتَ إليه لفظَ غَرِيضَ ، فَعَرَضُ أبلغُ إذاً من عَرِيضَ ، وكذلك رجلٌ حُسَّانٌ ووُضَاءٌ أبلغُ من حَسَنَ ووَضِيءَ ، فإذا أريدَ بالفعل المبالغة في معناه أُخْرِجَ عن لفظه ومعتاد حاله من التصرف فَمُنْعُهُ ، وذلك نَعَمَ وَبِئْسَ وَفِعْلَ التَّعَجُّبِ^٣ .

والثالث ما في ذلك من الاختصار وذلك أنك تقول للواحد: صَهْ ، وللاثنتين : صَهْ ، وللجماعة : صَهْ ، وللمؤنثة ، ولو أردت المثل نفسه لوجبَ فيه التثنية والجمع والتأنيث^٤ .

فلما اجتمعَ في تسمية هذه الأفعال ما ذكرنا من الاتساع والمبالغة والاختصار عدلوا إليها وقد تقدّم بيانُ المبالغة في العدلِ إلى هذه الأسماء عند التكلّم على نَزَالٍ وَبَابِهِ ما أغنى عن إعادته^٥ .

^١ - من الرجز لأبي ميمون العجليّ وبعده :

من قيسِ عيلان وخيل الجفّين

والبيت له في الصحاح (جفف) ٣٣/٤ ، واللسان (جفف) ٢٩/٩ ، وهو بلا نسبة في الخصائص ٤٦/٣ .

^٢ - انظر الخصائص ٤٦/٣ .

^٣ - أي إذا خرج الفعل عن لفظه ومعتاد حاله مُنِعَ التصرف كما مُنعت نَعَمَ وَبِئْسَ وفعل التعجب التصرف ؛ لأنها نقلت من معناها إلى معنى المدح والذم والتعجب فشابهت الحروف .

^٤ - فائدة تسمية الأفعال بهذا الأسماء نقلها عن أبي جني ، انظر الخصائص ٤٦/٣ .

^٥ - انظر باب فعال ص ١٩٦/٢ من المخطوط .

[سبب بناء أسماء الأفعال]

واختلف في بناء هذه الأسماء فذهب أبو موسى^١ إلى أنها بُنيت لوقوعها موقعَ فعلِ الأمرِ وهو مبنيُّ نحو : نَزَالَ اسم انزَلْ ، وصَه اسم اسكُتْ ونحو ذلك ، وكذلك هَيْهَات بُنِيَ لوقوعه موقعَ بَعْدَ وَشَتَّانَ كذلك ، وسَرَّعَانَ ونحو ذلك مَّا سيأتي بيانه إن شاء الله تعالى . وقيل لتضمنها معنى لامِ الأمرِ ، وهو مذهبُ فـ^٢ ، وذلك لأنَّ نَزَالَ واقعٌ موقعِ انزَلْ ، والأصل فيه ٢٣٩/ لَتَنَزَلَ ، وكذلك صَه في موضع اسكُتْ ، وهو واقعٌ موقعِ لَتَسْكُتْ^٣ في الأصل فقد تضمنَ معنى اللام .

ولا يطرُدُ له ذلك في أسماء الأفعال الواقعة موقعَ الفعل في الخبر وبياتي، فما قاله أبو موسى أولى وأطرُدُ ، وله أن يقول حُمِلَ ما وقعَ موقعَ الخبرِ على ما وقعَ موقعَ الأمرِ إذ الأكثر فيها أن تكونَ في الأمرِ ، ويقلُّ استعمالُها بمعنى الفعلِ في الخبر بالنسبة إلى الأمر . ومَّا يدلُّ على أنها أسماءٌ لا أفعال دخول الألف واللام عليها في نحو التَّجَاءَ بمعنى انجُ ، ودخول التنوين عليها في إِيهِ وصَه وهَيْهَاتِ وَأُفَّ ونحو ذلك ، وأنها لا يتقدَّم عليها منصوبُها وأنها لا يظهرُ الضمير المرفوع بها في تننية ولا جمع كما يظهر في الفعل ، وأنها ليست على أوزان الفعلِ ، وأنها غيرُ مُشْتَقَّة من المصادر . والتَّعَدِّي فيها بحسب الفعل الذي هي اسمٌ له ، فإن كان الفعلُ مُتَعَدِّيًا كانت على حَسَبِهِ وإن كان غيرَ مُتَعَدِّ كانت على حَسَبِهِ .

وأكثرُ استعمالِها في الأمرِ والنهي ؛ لأنَّ العنايةَ بهما أكثرُ من العناية بالخبر ، ألا ترى أنَّ الإنسانَ إذا أمرَ غيره أو نهاه ذكرَ لفظَ الفعلِ ، وربما تجاوزَ به الأمرُ حتى يُومئَ بيده أو بعينه أو بوجهه ويرفعُ صوته أو يَشِيلَ سَوْطَه أو يُشْهَرِ سيفَه ، ولا يحتاجُ في الخبرِ المَعْلَمُ

^١ - قال الجزولي " الكسرة تكون علامةً للخفض في الاسم المتمكَّن وهو الذي لم يشابه الحرف ، ولم يقع موقعَ المبني " الجزولية ٣١ قال الأبدي " يعني المناديات وأسماء الأفعال " انظر شرحه السفر الأول ٢٢٧ تحقيق الدكتور سعد الغامدي .

^٢ - قال الفارسي في المسائل العسكرية ١١٦ : " بنيت لوقوعها موقعَ المبني " .

^٣ - قوله : وهو واقعٌ موقعَ لَتَسْكُتْ ، لم يرد في ب .

^٤ - في ب : إن كان ما وقع موقعَ الخبر محمول .

ولا المعلم^١ إلى هذا ، فجاءوا لذلك بهذه الأسماء نائبةً عن الأفعال اختصاصاً لها بذلك ، وللإختصار أيضاً ؛ لأنها لا تختلف صورتها فيما فوق الواحد كالفعل^٢ .

فإن قيل فقد تقول : رُوِيْدَكَ ورُوِيْدَكُمْ ، فالجواب أن الكاف هنا للخطاب وهي حرف لا موضع لها من الإعراب .

[أضرب أسماء الأفعال]

وأسماء الأفعال على أربعة أضرب ، مفردة ومضافة وحروف جر ومعرفة باللام ، ويتبين ذلك بالمثل ، وقد تقدم أن التعدي فيها بحسب الفعل ، وكذلك عدم التعدي . فمن غير المتعدي ما ذكر أبو موسى^٣ وهي : مَهْ هي مفردة ومعناها : انْكَفَّ أو اكْفُفْ ، وصَهْ وهي اسم اسْكُتْ ، وإِيْهِ أي : تَمَادَ في حديثك ، وإِيْهَا إذا زجرته عن الشيء ، أي ، انْكَفَّ عنا .

وهَيْتَ وهَلْ وهَيْكَ وهَيْكَ اسم أُسْرِعْ ، وَقَطْ وَقَدْ أي : اكْتَفَ ، وإِيْكَ أي : تأخَّرْ ، ودَعْ ، ودَعَا لَكَ ، ودَعَدَا أي : انْتَعَشْ ، وآمِينَ أي : اسْتَجِبْ . قال الشاعر :

٧١- تَبَاعَدَ مِنِّي فَطَحْلُ إِنْ سَأَلْتُهُ آمِينَ فزاد الله ما بَيْنَنَا بُعْدًا^٥

ويُروى فَطَحْلُ - بفتح الفاء - وهي رواية البصريين^٦ ، وذكر ابن دُرُسْتَوَيْه^٧ أن القصر في آمين ليس بمعروف وإنما قصره الشاعر للضرورة ، وروى البيت :

^١ - المعلم : لم يرد في ب .

^٢ - عند أهل الحجاز كما سيأتي .

^٣ - انظر الجزولية ٢٢٥ .

^٤ - وقط : سقط من ب .

^٥ - من الطويل لجبير بن الأصبط في تهذيب إصلاح المنطق ٤٣٩ ، وبلا نسبة في إصلاح المنطق ١٧٩ ، والصحاح (أمن) ٤٨٠/٥ ، وشرح المفصل ٣٤/٤ ، واللسان (أمن) ٢٧/١٣ ، وشرح الأشموني ٩٢/٣ ، وفطحل : اسم رجل والمعنى أن هذا الرجل حينما وقع نظري عليه تباعد عني فأنا أدعو الله أن يستجيب لي دعائي بأن يزيد البعد بيني وبينه .

^٦ - انظر هذه الرواية في الصحاح (فطحل) ٦٧/٥ ، وشرح المفصل ٣٤/٤ ، واللسان (فطحل) ٥٢٨/١١ .

^٧ - هو عبد الله بن جعفر بن محمد بن دُرُسْتَوَيْه ، من علماء اللغة ، فارسي الأصل ، صنف الإرشاد في النحو وشرح الفصيح والمقصود والممدود ، اشتهر وتوفي ببغداد سنة ٢٥٨ (بغية الوعاة ٣٦/٢) .

فَأَمِينَ زَادَ اللَّهُ مَا بَيْنَنَا بَعْدًا

بالمَدِّ وتقدِّم الفاء ، وقد حُكي شاذًّا تشديد الميم .

واختلَفَ في آمين ، ففَقِيلَ : إِنَّهُ اسْمٌ فَعِلٌ ^١ وَإِنَّهُ مَبْنِيٌّ لَوْقُوعِهِ مَوْقِعَ فَعِلِ الدَّعَاءِ وَهُوَ اسْتَجِبْتُ لَنَا كَمَا وَقَعَ صَهْ مَوْقِعَ اسْكُتْ ، وَمَهْ مَوْقِعَ انْكُفَّ وَكُفَّ ، فَلَمَّا كَانَ (آمِينَ) عَلَى مَا وَصَفْتُ كَانَ حَقُّهُ أَنْ يُبْنَى عَلَى السَّكُونِ ، فَالْتَقَى فِي آخِرِهِ سَاكِنَانِ ففُتِحَ ، وَلَمْ يُكْسَرْ لِأَجْلِ الْيَاءِ الَّتِي قَبْلَ الْآخِرِ اسْتِثْقَالًا لِلْكَسْرِ مَعَ الْيَاءِ ، كَمَا قَالُوا : أَيْنَ وَكَيْفَ .

وفيه ضميرٌ كما في صَهْ وَمَهْ ووزنه فَعِيلٌ ، وَآمِينَ الممدود قال فاه : المدة فيه زائدة ، وَإِنَّمَا أُشْبِعْتُ فَتْحَةَ الْهَمْزَةِ فَتَوَلَّدَتْ بَعْدَهَا الْأَلْفُ ، كَقَوْلِهِ : بَمَنْتَزَاحٍ ^٢ وَفَأَنْظُورٌ ^٣ وَتَنْقَادُ الصَّيَارِيفِ ^٤ ، وَالْأَصْلُ الْقَصْرُ ^٥ .

وقِيلَ إِنَّهُ اسْمٌ مِنْ أَسْمَاءِ اللَّهِ تَعَالَى ^٦ وَإِنَّ الْأَلْفَ فِي أَوَّلِهِ أَلْفُ النِّدَاءِ ، وَقَدْ رُدَّ هَذَا الْقَوْلُ بِأَنَّهَا لَوْ كَانَتْ لِلنِّدَاءِ لَضُمَّ آخِرُ الْأِسْمِ فَقِيلَ : آمِينَ .

وحكى الأَخْفَشُ ^٧ إِنَّهُ اسْمٌ أَعْجَمِيٌّ بِمِثْلَةِ قَابِيلَ وَهَابِيلَ ، فَإِنْ سُمِّيَ بِهِ لَمْ يَنْصَرَفْ لِلتَّعْرِيفِ وَالْعُجْمَةِ .

وَالْقَوْلُ الْأَوَّلُ هُوَ الْمَعْوَلُ عَلَيْهِ وَهُوَ الَّذِي يَعْضُدُهُ الدَّلِيلُ وَالْقِيَاسُ وَاللَّهُ أَعْلَمُ ^٨ ، قَالَ :

^١ - انظر المسائل الحلبيات ٩٧ .

^٢ - يشير إلى قول ابن هرمة :

وَأَنْتَ مِنَ الْغَوَائِلِ حِينَ تُرْمَى وَمِنْ ذَمِّ الرِّجَالِ بِمَنْتَزَاحٍ

وَإِنَّمَا أَرَادَ بِمَنْتَزَاحٍ .

^٣ - قال الشاعر :

وَأَنْتَ حَوْثًا يَتْنِي الْهَوَى بَصْرِي وَمِنْ حَوْثًا سَلَكُوا أَدْنُو فَاَنْظُورُ

^٤ - قال الفرزدق :

تَنْفِي يَدَاهَا الْحَصَى فِي كُلِّ هَاجِرَةٍ نَفْيَ الدَّرَاهِمِ تَنْقَادُ الصَّيَارِيفِ

^٥ - انظر المسائل الحلبيات ٩٧ .

^٦ - حُكي عَنْ الْحَسَنِ وَمُجَاهِدٍ ، انظر اللسان (أمن) ٢٧/١٣ .

^٧ - انظر المسائل الحلبيات ١١٨ .

^٨ - في ب : وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

٧٢- وَيَرْحَمُ اللَّهُ عَبْدًا قَالَ : آمِينَ^١

وآمين في موضع نصب بالقول ؛ لأنه هو المقول .

وقوله : " وَهَلُمَّ فِي أَحَدٍ مَعْنِيهَا " ^٢ .

يعني فيمن يقول : هَلُمَّ إلى الثريد ، أي : جئْ إلى الثريد ، ومنهم مَنْ يقول : هَلُمَّ زيدًا ، أي ائتْ زيدًا .

ومذهبُ الخليل^٣ أنَّها مركبةٌ وأصلها عنده للتنبيه ، ثم قال^٤ : لَمْ ، أي : لَمْ بنا ، ثم كثر استعمالها فحُذِفَ الألفُ تخفيفًا منها ، واللام بعدها وإن كانت متحركةً فهي في نية السكون ، ألا ترى أنَّ الأصلَ وأقوى اللغتين^٥ -وهي الحجازية- الْمُمُّ ، فلما كانت لام هَلُمَّ في تقدير السكون حُذِفَتْ أَلِفُ (ها)^٦ كما تحذفُ لالتقاء الساكنين ، فصارت هَلُمَّ .

وقال الفراء : " أصلها (هل)^٧ زَجْرٌ وَحَثٌ ودخلت على أُمٍّ كأنَّها كانت (هل أُمٌّ) أي اعجلْ اقصِدْ " ^٨ .

وأنكرَ فاه هذا وقال : " لا مدخلَ /٢٤٠/ هنا للاستفهام " ^٩ ، قال ابنُ جني : " هذا لا يلزمُ الفراء ؛ لأنه إنَّما قال : إنَّ (هل) هنا زجرٌ مثلها في قوله :

^١ - عجز بيت من البسيط وصدده :

يَا رَبَّ لَا تَسْلُبْنِي حُبَّهَا أَبَدًا

وهو للمجنون في ديوانه ٢١٩ ، ولعمر بن أبي ربيعة في اللسان (أمن) ٢٧/١٣ ، وبلا نسبة في إصلاح المنطق ١٧٩ ، والصحاح (أمن) ٤٧٩/٥ ، وشرح المفصل ٣٤/٤ ، وشرح الأشموني ٩٣/٣ .

^٢ - الجزولية ٢٢٥ .

^٣ - انظر رأي الخليل في الخصائص ٣٥/٣ ، وشرح المفصل ٤١/٤ .

^٤ - ثم قال : سقط من ب .

^٥ - في ب : وأقوى قول اللغتين .

^٦ - في ب : حُذِفَتْ أَلِفُهَا .

^٧ - في ب : أصلها هل أم ، وهل زجر ...

^٨ - الخصائص ٣٥/٣ .

^٩ - الخصائص ٣٥/٣ .

٧٣- وَلَقَدْ يَسْمَعُ قَوْلِي حَيَّ هَلْ^١

وقال الفراءُ : " فَأَلْزِمْتَ الهمزةُ فِي أُمِّ التَّخْفِيفِ فَقِيلَ هَلُمَّ " ^٢ .

فالحجازيون يدعونها على حالٍ واحدةٍ ؛ للواحد والاثنين والجماعة ، قال الله تعالى :

﴿ وَالْقَائِلِينَ لِإِخْوَانِهِمْ هَلُمَّ إِلَيْنَا ﴾ ^٣ وقال الراجز :

٧٤- يَا أَيُّهَا النَّاسُ أَلَا هَلُمَّ^٤

وبنو تميم يقولون : هَلُمَّ للواحد ، وللاثنين هَلُمَّا ، وللجميع هَلُمَّوا ، وللمؤنث^٥

هَلْمِي ، وللنساء هَلْمُنَّ " ^٦ .

وقوله : " وَحَيْهَلٌ فِي مَعْنَيْنِ مِنْ مَعَانِيهَا " ^٧ .

قلتُ : حَيْهَلٌ اسْمٌ للاستدعاء ، وتستعمل مُتَعَدِّيةً تقول : حَيْهَلِ الشريدَ ، أي : ائْتِ

الشريدَ ، وغيرَ مُتَعَدِّيةً على معنى حَيْهَلِ إِلَى كَذَا وَبكَذَا ^٨ أي أَسْرِعْ ، وبمعنى تَعَالِ فَلَا تَتَعَدَّى ،

وتستعمل (هل) بغير (حَيٍّ) ، قال النابغة الجعدي^٩ :

^١ - عجز بيت من الرمل في ديوان لبيد ١٨٣ ، صدره :

يَتَمَارَى فِي الَّذِي قَلْتُ لَهُ

وفي اللسان (هَلَل) ٧٠٨/١١ ، والخزانة ٢٥٨/٦ ، وبلا نسبة في الخصائص ٣٦/٣ ، وشرح المفصل ٤٢/٤ والشاعر

يذكر صاحباً له في السفر كان أمره بالرحيل ، ويتمارى أي : يجادل .

^٢ - انظر الخصائص ٣٥/٣ .

^٣ - الأحزاب ١٨ .

^٤ - من الرجز من شواهد الكتاب / ١٦١ استشهد به سيويه على الوقف بـ (الها) لتبيين حركة الميم لأنها حركة بناء

فكروها تسكينها ، وبلا نسبة في الخصائص ٣٦/٣ ، وشرح المفصل ٤٢/٤ ، وتحصيل عين الذهب ٥٥ ، والخزانة ٢٦٧/٤ .

^٥ - في ب : للواحدة .

^٦ - الخصائص ٣٦/٣ .

^٧ - الجزولية ٢٢٥ .

^٨ - في ب : إِلَى كَذَا وَكَذَا .

^٩ - هو قيس بن عبد الله بن عُدس بن ربيعة الجعدي العامري ، شاعر صحابي من المعمرين ، كان ممن هجر الأوثان

ونهى عن الخمر قبل ظهور الإسلام ، ت ٥٠ هـ (الشعر والشعراء ٢٩٥) .

٧٥- أَلَا حَيًّا لَيْلَى وَقُولَا لَهَا هَلَا^١

وتستعمل (حَيٍّ) بغير (هل) في الآذان وتُعَدَّى بـ (على) كقولهم : حَيٍّ على الصلاة
حي على الفلاح أي : أقبلوا على الصلاة وعلى الفلاح^٢ ، ثم ركبوا - أعني : حَيٍّ وعلى -
وجعلوها اسمًا واحدًا متحملاً للضمير نحو : عليك ، وبعضهم يقول : حَيْهَلَا الصلاة ، أي
اقصدوا الصلاة .

وقوله : " وَدُونِكَ فِي أَحَدٍ مَعْنِيهَا " .

يعني إذا كانت بمعنى تأخر .

" وَفَرَطَكَ وَأَمَامَكَ " .

أي : تَقَدَّمَ .

وقوله : " وَوَرَاءَكَ " .

اسمٌ تأخر .

" وَتَرَاكَ " .

اسمٌ أترك .

وقوله : " وَبَدَادٍ فِي أَحَدٍ مَعْنِيهَا " .^٣

يعني أن بداد بمعنى تبددوا ، وهو شاذٌ لكونه مبنياً من غير الثلاثي ، واستظهر بقوله : "
في أحد معنيها " على بداد التي بمعنى بدد ، فإنها متعدية ، وقال ش ~^٤ : " استظهر على بداد
التي بمعنى المصدر " وهو : البدّة والمبادّة ، قال الجعدي :

^١ - صدر بيت من الطويل وعجزه :

فقد ركبتُ أمراً أغرَّ محجلاً

وهو للجعدي في ديوانه ١٢٣ ، وله في الصحاح (هلا) ٦/٦٠٤ ، وشرح المفصل ٤/٤٧ ، واللسان (هلا) ١٥/٣٦٤ ،
والخزانة ٦/٢٣٨ ويلي بنت عبد الله الرجال الأخيلى ، شاعرة فصيحة ذكية لها ديوان ، ت ٨٠ هـ (الشعر والشعراء
٤٥٥) .

^٢ - قوله : أي : أقبلوا على الصلاة وعلى الفلاح ، لم يرد في ب .

^٣ - من قوله ودونك في أحد معنيها في الجزولية ٢٢٥ .

^٤ - في ب : قال ش ~ في التوطئة وهذا القول إنما هو في شرح المقدمة الكبير ١٠١٣/٣ .

٧٦- وَذَكَرْتُ مِنْ لَبَنِ الْمُحَلَّقِ شَرِبَةً وَالْخَيْلُ تَعْدُو بِالصَّعِيدِ بَدَادٍ^١
وقد تقدّم في باب فعال^٢.

وقوله : " وَدَبَابٌ " .

بمعنى دُبي .

" وَخَرَجٌ " .

أي : اخْرُج .

وقوله : " وَقَرَقَارٌ وَعَرَعَارٌ " .

أي : قَرَقَرٌ وَعَرَعَرٌ ، وهو شاذٌّ لكونه^٣ رباعياً ، ومعناها قَرَقَرٌ بالرعد السحابُ ،
وعَرَعَارٌ لعبة ، وقد تقدّم الخلافُ في ذلك في باب فعال^٤ .

وقوله : " وَشَتَّانٌ " ^٥ .

هو اسمُ شَتَّ أي : بَعْدَ مَبْنِيٍّ عَلَى الْفَتْحِ يَجْرِي مَجْرَى شَتٍّ فِي عَمَلِهِ ، فيقال : شَتَّانَ
زَيْدٌ وَعَمْرُو ، فيرتفع الاسمُ به كما يرتفعُ بالفعل الذي وُضِعَ شَتَّانَ موضِعَهُ ، قال الطَّرِمَّاحُ :^٦
٧٧- شَتَّ شَمْلُ الْحَيِّ بَعْدَ التَّامِ^٧

^١ - من الكامل ، في ملحق ديوان النابغة الجعدي ٢٤١ ، وله في الكتاب ٢٧٥/٣ استشهد به سيبويه على أن بدد اسم
للتبدد معدول عن مؤنث ، والبيت لعوف بن الخرع في شرح المفصل ٥٤/٤ ، وللجعدي أو لعوف بن خرع في
تحصيل عين الذهب ٤٧٥ ، ولعوف بن الخرع في اللسان (بدد) ٧٨/٣ والخزانة ٣٤٠/٦ ، وبلا نسبة في المقتضب
٣٧١/٣ وشرح الأشموني ١٦٨/٣ ، والشاعر يخاطب لقيط بن زرارَةَ ، وكان قد انهزم في حرب أُسِرَ فيها أحدُ إخوته
فغيّره ونسب إليه الحرص على الطعام والشراب ، والمخلق : إبلٌ وُسِمَتْ بمثلِ الخلق ، والصعيد وجه الأرض .

^٢ - انظر ص باب فعال ص ١٩٦/٢ من المخطوط .

^٣ - قوله : وهو شاذٌّ لكونه ، لم يرد في ب .

^٤ - انظر باب فعال ص ١٩٩/٢ من المخطوط .

^٥ - من قوله : ودباب في الجزولية ٢٢٥ .

^٦ - هو الطَّرِمَّاحُ بن حكيم من طيء ، شاعر إسلامي فحل ولد ونشأ بالشام ، وانتقل إلى الكوفة فكان معلماً فيها
معاصراً للكُميت وصديقاً له ، له ديوان ، ت ١٢٥ هـ (الأعلام ٢٢٥/٣) .

^٧ - صدر بيت من المديد للطرمّاح في ديوانه ٣٩٠ وعجزه :

وشحاك الرُبُعُ رُبُعُ المقامِ

والبيت له في الصحاح (شعب) ٢٣٤/١ ، واللسان (شتت) ٤٨/٢ .

وَيُقَالُ : شَتَّانَ مَا زَيْدٌ وَعَمْرُو قَالَ الْأَعَشَى^١ :

٧٨- شَتَّانَ مَا يَوْمِي عَلَى كُورِهَا وَيَوْمُ حَيَّانَ أَحِي جَابِرِ^٢

قال الأصمعي^٣ : شَتَّانَ مَثْنَى ، وهو بمترلة سيَّان زَيْدٌ وَعَمْرُو ، فهو مبتدأ وخبرٌ ، ولا يُذكرُ بعده مفرده لئلا يخبر بمثنى عن مفرد ، قال :

شَتَّانَ مَا يَوْمِي عَلَى كُورِهَا .. البيت

ومعنى البيت أَنَّ حَيَّانَ كان نديماً للأعشى فقال : ما يومِي على ناقتي في طلبِ الغزو والسبي كيومِ حَيَّانَ ، فقيِل للأصمعي فقد قال :

٧٩- لَشَتَّانَ مَا بَيْنَ الْيَزِيدِينَ فِي النَّدَى يَزِيدُ سُلَيْمٍ وَالْأَغْرُ بْنُ حَاتِمٍ^٤

فقال : " هو مولدٌ لا حجةَ فيه " ° ورُدَّ عليه بأنَّه لو كان مثنىً لكانتْ نوْنُهُ مكسورةً ، وأيضاً فلو كان ما بعدها مرفوعاً بالابتداء لجاز التقديمُ ، فكنا نقول : زَيْدٌ وَعَمْرُو شَتَّانَ ، والعربُ لم تُقلْ هذا ، وكان الفراءُ^٦ يميز فيه الكسريقول : شَتَّانِ .

وزَيْدٌ فاعِلٌ بـ(شَتَّانَ)، كأنَّه قال : بَعَدَ زَيْدٌ وَعَمْرُو ، وكذلك (ما) أيضاً فاعلةٌ بـ(شَتَّانَ) في قولك : شَتَّانَ مَا بَيْنَهُمَا كَأَنَّكَ قُلْتَ : بَعَدَ مَا بَيْنَهُمَا ، وهي بمعنى الذي ، والظرفُ الذي بعدها صلَّتها .

^١ - هو ميمون بن قيس بن جندل من بني قيس بن ثعلبة ، من شعراء الطبقة الأولى وأحد أصحاب المعلقات سُمي صنَّاجة العرب ، أدرك الإسلام ولم يسلم ، ت ٧ هـ (الشعر والشعراء ٢٦٣) .

^٢ - من السريع للأعشى في ديوانه ١٩٧ ، وله في الصحاح (شئت) ٣٨٠/١ وشرح المفصل ٦٨/٤ ، واللسان (شئت) ٤٩/٢ ، والخزانة ٢٧٦/٦ ، وحيان : رجل من بني حنيفة كان نديماً للأعشى .

^٣ - هو عبد الملك بن قريب بن علي بن أصمع الباهلي أحد أئمة العلم بالشعر واللغة والنحو والأخبار ، أخذ عن الخليل وابن العلاء ت ٢١٦ هـ . (بغية الوعاة ١١٢/٢) انظر ارتشاف الضرب ٢٣٠٤/٥ ، وقد ذكر أبو حيان أَنَّ الأَبْدِيَّ أورد رأي الأصمعي هذا .

^٤ - من الطويل لربيعه الرقي يمدح يزيد بن حاتم ويهجو يزيد بن أسيد في ديوانه ١٢٤ ، والكمال ٣٣٧/٢ ، وشرح المفصل ٧٣/٤ ، واللسان (شئت) ٤٩/٢ ، والخزانة ٢٧٥/٦ ، وبلا نسبة في إصلاح المنطق ٢٨١ .

^٥ - انظر إصلاح المنطق ٢٨٢ .

^٦ - انظر الخزانة ٢٨٣/٦ .

وأما قوله : شَتَّانَ ما هما ، فـ(ما) هنا زائدة ، وهما فاعلٌ لـ(شَتَّانَ) ، وكذلك هي فاعلةٌ في بيتِ الأعشى المتقدم ، وهو :

شَتَّانَ ما يَوْمِي على كُورِها - ٧٨ -

وقوله : " وَشَكَانَ " ^١ .

أي سَرَعَ ، ويُقال فيه : أَشَكَانَ ، ويستعملُ الفعلُ فيقال : وَشَكَ أَي : سَرَعَ ، فأما أَشَكََ ففعلٌ ماضٍ وليس باسم ، وإنما كان أَشَكََ فنقلت حركته عينه كما قالوا في حُسْن حُسْن ، قال :

٨٠ - لم يَمْنَحِ النَّاسُ مِنِّي ما أَرَدْتُ ولا أُعْطِيهِمْ ما أَرَادُوا حُسْنَ ذا أدباً ^٢

ومنها بَطَّانَ اسمُ بَطُوءٍ ، وسَرَعَانَ اسمُ سَرَعٍ ، ومن كلامهم : " سَرَعَانَ ذِي إِهَالَةٍ " ^٣ وأصلُ هذا أَنَّ رجلاً كان يُحَمِّقُ اشترى شاةً عجفاء يسيل رغامها هزلاً فظنَّ أَنَّهُ وَدَكَ فقال : سَرَعَانَ ذِي إِهَالَةٍ ^٤ .

فذي فاعل ، وإِهَالَةٌ تمييز ، والإِهَالَةُ : الشَّحْمُ ، وسَرَعَانَ اسمُ فِعْلٍ ، فأما سَرَعَانَ فهي أوائل الخيل ، ويُقال : سَرَعَانَ وسُرْعَانَ وسَرَعَانَ مثلثة السين ، وكذلك وَشَكَانَ وسَرَعَانَ الناس وسَرَعَانَهُم أوائلهم المستبقون إلى الأمر .

د ~ : " ٢٤١ / السَّرَعَانَ إذا كان وصفاً في الناس قيل : سَرَعَانَ وسَرَعَانَ بفتح الراء وسكونها ، وإذا كان في غيرِ الناسِ ففتحُ الراءِ أحسن " ^٥ .
ومنها حسَّ اسمٌ أتوجَّعُ ، ومنها أولَى لَكَ : اسمٌ لدَّتَوْتَ من الهلكة ، قال الأصمعي في قوله :

^١ - الجزولية ٢٢٥ .

^٢ - من البسيط لسهم من حنظلة الغنوي في اللسان (حسن) ١١٥/١٣ ، والخرانة ٤٣١/٩ ، و بلا نسبة في إصلاح المنطق ٣٥ والخصائص ٤٠/٣ ، والصاحح (حسن) ٥١٨/٥ ، والشاهد فيه "حُسْن" أراد حُسْن .

^٣ - انظر مجمع الأمثال ٤٢٧/١ .

^٤ - انظر المحكم ٣٠٠/١ .

^٥ - د ~ : المبرد ، انظر قوله في المحكم ٣٠٠/١ واللسان ١٥٢/٨ .

٨١- فَأُولَى لِنَفْسِي أُولَى لَهَا^١

قال : " أولَى لها ، قد دنت من الهلكة " ^٢ .

وحكى أبو زيد^٣ هَاهِ الْآنَ ، وَأَوَّلَاهِ الْآنَ ، وهذا يدلُّ على أَنَّهُ اسْمٌ لا فعل كما يُظَنُّ ، وهَاهِ اسْمٌ قاربت ، وهي نحو أُولَى لَكَ .
وقوله : " وَأُفٌّ " ^٥ .

معناه أَتَضَجَّرُ ، وفيها لغات : أُفٌّ أُفٌّ أَفًّا ، بالتنوين فيها كُلُّهَا ، وَأُفِّي مَالِ أُفٍّ خفيفة ، والحركة في جميعها لالتقاء الساكنين ، فَمَنْ كَسَرَ فعلى أَصْلِ البابِ ، وَمَنْ ضَمَّ فَلِلإِتِّبَاعِ وَمَنْ فَتَحَ فَلِلتَّخْفِيفِ ، وَمَنْ لَمْ يَنْوِنْ أَرَادَ التَّعْرِيفَ ، وَمَنْ نَوَّنْ أَرَادَ التَّنْكِيرَ ، فمعنى التَّعْرِيفِ التَّضَجُّرُ ومعنى التَّنْكِيرِ تَضَجُّرًا ، وَمَنْ أَمَالَ بَنَاهُ على فُعَلَى ، وجاءت أَلْفُ التَّأْنِيثِ مع البناءِ كما جاءت معه تاءُ التَّأْنِيثِ في قولك : ذِيَّةٌ وَكِيَّةٌ^٦ ، وقد جاءت أَلْفُهُ أَيْضًا في قولِ الشاعر :

٨٢- هُنَّا وَهِنَّا وَمِنْ هُنَّا لَهْنٌ بَنَّا ذَاتَ الشَّمَائِلِ وَالْإِيْمَانِ هَيْنُومٌ^٧

أي من هذا الموضع وهذا .

^١ - عجز بيت من المتقارب للخنساء في ديوانها ص ٨٣ ، وصدره :

هَمَمْتُ بِنَفْسِي كُلِّ الْهَمُومِ

ولها في الكامل ٢٤٦/٣ ، واللسان (ولي) ٤١٢/١٥ ، والخزانة ٣٤٦/٩ ، وبلا نسبة في الخصائص ٤٤/٣ .

^٢ - انظر الخصائص ٤٤/٣ .

^٣ - الخصائص ٤٤/٣ .

^٤ - الْآنَ : سقط من ب ، وأولاه : مؤنث أولى .

^٥ - الجزولية ٢٢٥ .

^٦ - ذِيَّةٌ من قولك : كان من الأمر ذِيَّةٌ وَذِيَّةٌ ، انظر الكتاب ٢٩٢/٣ ، وكذلك كِيَّةٌ من قولك : كَيْتٌ وَكِيتٌ ، وهما مبنيان ؛ لأنهما بمترلة الصوت .

^٧ - من البسيط لذي الرمة ، في ديوانه ٤٠٩/١ ، وله في شرح المفصل ١٣٨/٣ ، وارتشاف الضرب ٩٨٣/٢ ، واللسان (هنم) ٦٢٣/١٢ ، والتصريح ٤١١/١ ، وبلا نسبة في الخصائص ٣٨/٣ ، وَهِنًا وَهِنًا وَهِنًا وَهِنًا كُلُّهَا أَسْمَاءُ إِشَارَةٍ ، وَالشَّمَائِلُ جمع شمال ، وَالْإِيْمَانُ جمع يمين ، وَالْهَيْنُومُ : الصوت الخفي ، وَالضَّمِيرُ يعود على الجنِّ ، وكلام الأبدى عن أَفٍ نقله عن ابن جني في الخصائص ٣٨/٣ .

وقوله : " وأوه " ^١ .

اسم أتلَهفُ وأتألَمُ ، وفيها لغات : أوه وأوه آوه قال الشاعرُ :

٨٣- فأوه لذكرها إذا ما ذكرتها ومن بُعد أرض بيننا وسماء ^٢

وأوتاه وأوتاه ، أي : أتألَمُ أيضاً .

وقوله : " وهيَّات " ^٣ .

هو اسم لبعد ، وفيه لغات : هيَّاة ، هيَّاة ، هيَّات ، هيَّات ، أيَّات ، أيَّات
أيَّاة ، أيَّاة ، أيَّات ، أيَّي ، فمن فتحها كتبها بالهاء ؛ لأنها واحدة كأرطاة وعلقاة ،
ومن كسرهما كتبها بالتاء الممدودة ، لأنها جماعة هيَّات .

ومن نوّن اعتقد تنكيرها وتصور معنى المصدر النكرة كأنه قال : بُعداً بُعداً ، ومن لم
ينوّن اعتقد تعريفها ^٤ وتصور معنى المصدر المعرفة كأنه قال : البعد البعد ، فجعل التنوين
دليل التنكير ، وجعل عدمه دليل التعريف .

وهيَّات من ذوات الأربعة المضعفة من الياء من باب حَاحَيْتُ ^٥ وصِصِيَّة ^٦ ،
وأصلها بوزن القَلَقَة والحَقَقَة ، فانقلبت الياء ألفاً لتحريكها وانفتاح ما قبلها فصارت هيَّاة ،
كالسَلَقَة والجَعْبَة وإن كانت الياء التي انقلبت عنها ألف سَلَقَة وجَعْبَة زائدة وياء هيَّية ^٧
أصلاً .

فلما جمعتُ كان قياسها على قولهم : أرطيات وعَلَقَاتُ أن يقولوا فيها هيَّيات إلا
أنهم حذفوا هذه الألف للالتقاء الساكنين لما كانت في آخر اسم مبني كما حذفوها في ذان

^١ - الجزولية ٢٢٥ ، وفيها " وأوه " .

^٢ - من الطويل لأبي الجراح في معاني القرآن للفراء ٢٣/٢ ، وبلا نسبة في الخصائص ٨٩/٢ ، ٣٨/٣ ، وشرح المفصل
٣٨/٤ ، وارتشاف الضرب ٩٣١/٢ ، واللسان (أوه) ٤٧٢/١٣ ، والهمع ٢٠٦/١ .

^٣ - الجزولية ٢٢٥ .

^٤ - من قوله : وتصور معنى المصدر النكرة ، لم يرد في ب .

^٥ - حاحيت بالمعزى : صحت .

^٦ - الصِصِيَّة : قرن البقرة .

^٧ - في أ هيَّيت وقد أثبتنا ما في ب ؛ لأنها تاء تأنيث للمفردة .

واللذانِ واللذانِ وتانٍ ليفصلوا بين الألفاتِ في أواخرِ المبنيَّةِ والألفاتِ في أواخرِ المتمكنةِ على هذا حذفوها في ^١ أولاتِ وذواتِ لتخالِفِ ياءَ حصَيَّاتِ ونَوَيَّاتِ.

والاسمُ بعدها يرتفع على حدِّ ارتفاعِ الفاعلِ بفِعْلِهِ قال الشاعرُ :

٨٤- هَيْهَاتَ مَرَلْنَا بِنَعْفِ سُوَيْقَةٍ كَانَتْ مُبَارَكَةً عَلَى الْأَيَّامِ ^٢

وقال آخر :

٨٥- هَيْهَاتَ نَاسٌ مِنْ أُنَاسٍ دِيَارُهُمْ دُفَاقٌ وَدَارُ الْآخِرِينَ الْأَوَّامِ ^٣

وقال :

٨٦- هَيْهَاتَ مِنْ مُنْخَرَقٍ هَيْهَأُوهُ ^٤

وهذا مثل قولك : بَعْدُ بَعْدُهُ ، وذلك أَنَّهُ بَنَى مِنْ هَذِهِ الْكَلِمَةِ فَعَلَالًا فَجَاءَ بِهِ كَالْقَلْقَالِ وَالزَّلْزَالِ ، وَالْأَلْفُ فِي هَيْهَاتَ غَيْرُ الْأَلْفِ فِي هَيْهَأُوهُ ، وَهِيَ فِي هَيْهَاتَ ° لَامُ الْفَعْلِ الثَّابِتَةِ كَقَافِ الْقَحْقَحَةِ الثَّانِيَةِ ، وَفِي هَيْهَأُوهُ أَلْفُ الْفَعْلَالِ الزَّائِدَةِ ^٦.

وقوله : "وَالِيَّ" ^٧.

معناه أَتَنَحَّى ، قَالَ سَيَبَوِيهِ : " وَسَمِعْنَا مِنَ الْعَرَبِ مَنْ يُقَالُ لَهُ : إِلَيْكَ ، فَيَقُولُ : إِلَيَّ ، كَأَنَّهُ قِيلَ لَهُ : تَنَحَّ ، فَقَالَ : أَتَنَحَّى " ^٨.

^١ - من قوله : ذانِ واللذانِ واللذانِ وتانٍ ليفصلوا ، لم يرد في ب .

^٢ - من الكامل لجرير ، في ملحق ديوانه ص ١٠٣٩ وهو من شواهد الكتاب ٢٠٦/٤ وروايته فيه :

أَيْهَاتَ مَرَلْنَا بِنَعْفِ سُوَيْقَةٍ كَانَتْ مُبَارَكَةً مِنَ الْأَيَّامِ

واستشهد به سيبويه على وصل القافية المقرونة بالألف واللام في حال الجر بالياء ، والبيت لجرير في الخصائص ٤٣/٣ ، وشرح المفصل ٣٦/٤ ، وتحصيل عين الذهب ٥٦٨ ، وبلا نسبة في اللسان (سوق) ١٧١/١٠ ، وسُوَيْقَةُ : اسم موضع ، والتَّعْفُ : المكان المرتفع .

^٣ - من الطويل لمالك بن خالد الهذلي في ديوانه ص ٤٤٤ ، وله في اللسان (أين) ٤٥/١٣ ، وفي معجم الشواهد النحوية ١٣١/٨ والأوَّامِ : اسم بلد ، والدُّفَاقُ : المطر الغزير ، وهذا البيت لم يرد في ب .

^٤ - من الرجز لرؤبة في ديوانه ص ٤ ، وله في شرح المفصل ٦٨/٤ ، وللعجاج في اللسان (هيه) ٥٥٤/١٣ .

^٥ - هيهات : سقط من ب .

^٦ - من قوله : وهيهات من ذوات الأربع ... إلى هنا نقله الأبدى عن ابن جني ، الخصائص ٤١/٣ ، ٤٢ ، ٤٣ .

^٧ - الجزولية ٢٢٥ .

^٨ - الكتاب ٢٤٩/١ .

وإنَّما بقيت هذه الأسماء المسمَّى بها الفعل في الخبر حَمَلًا على سائر الأسماء المسمَّى بها الفعل في الأمر والنهي ، كما حُمِلَ هذا الحسنُ الوجهَ على الضَّارِبِ الرَّجُلِ .

وقوله : " وَمِنْ الْمُتَعَدِّي رُوَيْدٌ " ^١ .

معناه : أَمْهَلُ أَوْ دَعُ .

" وَتَيْدٌ " ^٢ .

بمعناها ، والكاف في رُوَيْدَكَ زيدًا حرفُ خطابٍ لا موضعَ لها من الإعراب ، ويُقال : رُوَيْدَ زيدًا ، قال الشاعر :

٨٧- رُوَيْدَ عَلِيًّا جَدًّا مَا تَذِي أُمَّهُمْ إِلَيْنَا وَلَكِنْ بَعْضُهُمْ مُتَمَائِنٌ ^٣

ط~ : أي مُتَكَادِبٌ أراد بَعْضُونَا بَعْضًا على غير ذَنْبٍ ، فكأنَّه كَذَبَ إِذْ كَانَ على غير أصل ، ومن روى : وَدَّهْمُ مُتَمَائِنٌ فهو ظاهر المعنى لأنَّه مُتَكَادِبٌ ، قال : وهمزَه بَعْضُهُمْ وزعم أن معناه مُتَقَادِمٌ .

ورُوَيْدٌ عند البصريين غير مشتقٌّ ^٤ ؛ لأنَّ الغالب على أسماء الأفعال عدم الاشتقاق بل لا يوجد منها مُشتقٌّ فَإِنْ جَاءَ مِنْهُ شَيْءٌ لم يَعْرَّجْ عليه ؛ لأنَّ الاشتقاق / ٢٤٢ / إِنَّمَا لِحِظٍ فِي الصفات.

فـ(رُوَيْدٌ) عندنا اسمُ الفِعْلِ ، واستعمل مصعَّرًا ، وقال الفراءُ : " هو مشتقٌّ ومكبره رُوْدٌ " ^٥ قال الشاعر :

^١ - الجزولية ٢٢٥ .

^٢ - الجزولية ٢٢٥ .

^٣ - من الطويل لمالك بن خالد الهذلي ، من شواهد الكتاب ٢٤٣/١ استشهد به سيبويه على نصب (عليًا) برويد على أنه اسمُ فعلٍ أمر ، والبيت لمالك في شرح أبيات سيبويه ٢٠١/١ ، وتحصيل عين الذهب ١٨٠ ، وبلا نسبة في المقتضب ٢٠٨/٣ ، وشرح المفصل ٤٠/٤ ، واللسان (رود) ١٨٩/٣ ، وشرح الأشموني ٩٨/٣ ، وَجُدَّ : قُطِعَ ، والمعنى : يقول أمهل عليًّا فإنَّ بيننا وبينهم قرابة من ناحية الأم وهم منقطعون إلينا بها وإن كان في ودَّهم كذب ، وعليَّ : حي من كنانة بن خزيمة بن مدركة .

^٤ - انظر المقتضب ٢٠٨/٣ .

^٥ - انظر شرح المفصل ٢٩/٤ .

٨٨- كأنها مثل من يمشي على رُود^١

أي على تُودَة^٢ ثم صُعّر هذا اللفظ فقليل : رُوَيْد ، وسُمّي به الفعل ، وهذا لا يلزم لأنّ الألفاظ قد تتفق والمعنى مختلف ، وإذا كان الأمر على ذلك لم يلزم فيه الاشتقاق ، وكذلك (تَيْد)^٣ اسم أمهل .

وقوله : " وهلم " .

معناها هنا انت في قولك : انت كذا ، وهلم بمعنى أعط .

وقوله : " وهاء " .

معناه خذ ، والهمزة تتصرف كتصرف الكاف في هاك ، وربما قيل : وهاءك ، وهاء همزة ساكنة كهَبْ أو كخَفْ أو كصَهْ ، و(ها) بألف مكان الهمزة .

وقوله : " وحيهلا " .

معناه انت ومثاله : حيهلا الصلاة ، اسم لانت .

وقوله : " وبلة " ^٤ .

معناه دَعْ ، ولو قال هنا : في أحد وجوهاها لكان حريّا بذلك ؛ لأنّ لها ثلاثة أوجه : أحدها هذا الذي ذكر ، وذكر س^٥ أنّه اسم لـ(دَعْ) ، وعليه قول الشاعر :

^١ - عجز بيت من البسيط للجموح الظفري ، صدره :

يمشي ولا تكلم البطحاء وطأته

والبيت له في اللسان (رود) ١٨٩/٣ ، وبلا نسبة في الصحاح (رود) ٦٥/٢ ، وشرح المفصل ٢٩/٤ ، وروايته في المصادر السابقة :

كأنها تمل يمشي على رُود

^٢ - التُودَة : التمهّل والتأني .

^٣ - تيد : سقط من ب .

^٤ - في الجزولية ٢٢٥ " وهلم وهات وما وهاءك وهاء وحيهل وحيهلا وبلة " .

^٥ - انظر الكتاب ٢٣٢/٤ .

٨٩- يَمْشِي الْقُطُوفُ إِذَا عَنَى الْحِدَاةُ بِهَا مَشَى الْجَوَادِ فَبَلَهُ الْجِلَّةُ التُّجْبَا^١
أي : دَع ، وعليه قول الآخر :

تَذَرُ الْجَمَاجِمَ ضَاحِيًا هَامِئَهَا بَلَهُ الْأَكْفَ كَأَنَّهَا لَمْ تُخْلَقِ^٢ -٢-
أي دَعُ الْأَكْفَ ، وقد تقدّم بيانه في الاستثناء^٣.

عبد ~ ٤: هو فَعْلٌ ° من لفظِ الْبَلَه ؛ ألا ترى أَنَّهُمْ جَعَلُوهُ اسْمًا لـ(دَع) ، وَالْأَبْلَهُ تَارِكٌ لِأَكْثَرِ الْأَشْيَاءِ مِنْ حَيْثُ كَانَ غَافِلًا سَاهِيًا .

وَالْآخِرُ أَنْ يَكُونَ مُصَدِّرًا مُضَافًا إِلَى مَا بَعْدَهُ بِمَعْنَى : تَرَكًا ، النَّائِبُ مُنَابِ اثْرُكُ ، وَيَكُونُ مَا بَعْدَهَا مَجْرُورًا كَمَا تَقُولُ : ضَرَبَ زَيْدٌ .

وَالثَّالِثُ أَنْ تَكُونَ بِمَعْنَى كَيْفٍ وَبِالْوَجْهِ الثَّلَاثَةَ أَنْشَدُوا :

بَلَهُ الْأَكْفَ كَأَنَّهَا لَمْ تُخْلَقِ

بِنَصْبِ الْأَكْفِ عَلَى أَنَّهَا اسْمُ فِعْلٍ كـ(دَع) ، وَخَفَضَهَا عَلَى أَنَّهَا مُصَدَّرٌ كـ(تَرَكَ) النَّائِبِ مُنَابِ اثْرُكُ ، وَرَفَعَهَا عَلَى أَنَّ بَلَهُ بِمَعْنَى كَيْفٍ ، حَكَاهُ فَاسِي عَنْ الْأَخْفَشِ يَقُولُ : بَلَهُ زَيْدٌ ؟ بِمَعْنَى كَيْفَ زَيْدٌ ؟ وَهَذَا^٧ غَيْرُ مُشْهُورٍ .

وَقَوْلُهُ : " وَدُونُكَ وَعِنْدُكَ " .

مَعْنَاهُمَا : الزَّمْ .

^١ - من البسيط لإبراهيم بن هرمة في الصحاح (بله) ١٢٥/٦ ، وفي شرح المفصل ٤/٤٩ ، واللسان (بله) ٤٧٨/١٣ ، والخزانة ٢١٥/٦ ، وبلا نسبة في إيضاح الشعر ٣٥ ، والقطوف : البطيء من الدواب ، والجلّة : المسّة من الإبل ، والنجبا : جمع نجيب وهو الأصيل ، والمعنى إن البطيء يمشي كمشي الجواد مع الحداة فدع الإبل الكرام فإنها مع الحداة تسرع أكثر من غيرها ، وفي المخطوط : يمشي الحداة ، وهو تحريف .

^٢ - سبق برقم ٢ .

^٣ - انظر باب الاستثناء ص ٧ من النص الحق .

^٤ - وهو أحمد بن بكر بن بقية العبدي أبو طالب النحوي ، صنف شرح الإيضاح لأبي علي الفارسي والمختصرات ٤٠٦ (بغية الوعاة ٢٩٨/١) ، انظر قوله في الارتشاف ٢٢٩٦/٥ وفي ب : العبدي .

^٥ - فعل : سقط من ب .

^٦ - في ب : الفارسي ، في التذييل والتكميل ٦١/٣ ب ذكر أبو حيان أن الفارسي ينكر أن تكون (بله) بمعنى كيف .

^٧ - في ب : وهو .

وقوله : " وَعَلَيْكَ .

معناه : الزَّم .

وقوله : " وَعَلَيَّ .

معناه : أَوْلِي .

وقوله : " وَتَرَاكَ .

معناه : اَثْرُكَ .

" وَدَرَاكَ " .

بمعنى : أَدْرَكَ .

وقوله : " وَنَظَّارَ " .

اسم انْظُرُ .

" وَمَنَاعَ " .

اسم امْنَعُ .

" وَنَعَاءَ " ^١ .

اسم انْعَ .

[موضع أسماء الأفعال من الإعراب]

وهذه الأسماء من حيث هي أسماء ينبغي أن يكون لها موضع من الإعراب ، فموضعها
النصب في موضع ^٢ المصدر ^٣ ، والله أعلم .

وقال بعضهم : لا موضع لها من الإعراب ^٤ ؛ لأنها نائبة عن الفعل ، والفعل لا
موضع له من الإعراب ؛ ألا ترى أنك إذا قلت : انْعَ زيداً لم يكن لفعل الأمر موضع من
الإعراب ، وكذلك : اَثْرُكَ زيداً ، ونحو ذلك فكذلك ما نابَ منابه .

^١ - من وقوله : ودونك وعندك ، في الجزولية ٢٢٥ .

^٢ - في ب : على موضع .

^٣ - نسب أبو حيان هذا الرأي لسيبويه والمازني وأبي علي الدينوري ، انظر الارتشاف ٢٣١١/٥ .

^٤ - هو مذهب الأخفش ، انظر الارتشاف ٢٣١١/٥ .

والأظهر من حيث هي أسماء أن لها موضعاً من الإعراب ؛ ألا ترى أن قولك :
أضاربُ الزيدانِ ؟ في موضع : أضربُ الزيدانِ ؟ ويضربُ لا موضع له من الإعراب
وضارب مرفوع بالابتداء ، وما بعده فاعلٌ به^١ يسدُّ مسدَّ الخبر .

فصل وترجم أبو القاسم^٢ على بعض هذه الألفاظ^٣ فقال : بابُ الإغراءِ ، وفسَّره
الناس بأن قالوا : الإغراءُ معناه الإلصاقُ ، وأغرَيْتُ الشيءَ بالشيءِ ألصقتهُ به ، ومنه يقال :
أغرَيْتُ فلانًا بفلان إذا ألزقته إياه وسلطته عليه^٤ .

ص : " الإغراءُ هو : التَّسْلِيْطُ ، يقال : أغرَيْتُهُ بكذا إذا سلطته عليه ، وهو عند
النحويين وضعُ الظروف والمجرورات موضعَ أفعالٍ^٥ الأمر ومعاملتها معاملتها .

واختلف في ذلك في قَصْرِهِ على السماع ، فمنهم من قَصَرَهُ على السماع ، ومنهم
من أجاز القياس ، وموضع السماع : عندكَ وعليكَ ودُونكَ وإِلَيْكَ ، فأَمَّا عَلَيْكَ وعندكَ فلا
يستعملان إلا استعمال فعل مُتَعَدٍّ وهو خُذْ ، وأَمَّا دُونَكَ فتستعمل^٦ تارةً استعمال فعل
متعدٍّ ، وتارةً استعمال فعل غير متعدٍّ بمعنى تأخَّرَ .

وأَمَّا (إِيْلَيْكَ) ففيها خلاف ، منهم من قال : إنها متعدِّية ، وهو مذهب أهل
الكوفة ، ومذهب البصريين أنَّها غير متعدِّية واختلفوا في قوله :

٩٠- إذا التَّيَّازُ ذُو الْعَضَلَاتِ قُلْنَا إِيْلَيْكَ إِيْلَيْكَ ضَاقَ بِهَا ذِرَاعَا^٧

فتقديره عند الكوفيين : احْبِسْ أَمْسِكْ ، وعند أهل البصرة : تأخَّرَ .

^١ - به : سقط من ب .

^٢ - هو أبو القاسم الزجاجي ، انظر الجمل ٢٤٤ .

^٣ - في ب : الأبواب .

^٤ - بعده في ب : " والفعل منقول من قولك : غريت بالشيء : إذا ألزقته به إغراءً " .

^٥ - أفعال : سقط من ب .

^٦ - في ب : فيستعمل .

^٧ - من البسيط للقطامي في ديوانه ص ٤٠ ، وإيضاح الشعر ٥٢٨ ، والصحاح (تيز) ٨/٣ ، واللسان (تيز) ٣٥١/٥ ،
وخزانة الأدب ٣٣/٣ ، والبيت بلا نسبة في المقرب ١٣٦/١ ، وشرح الجمل لابن عصفور ٢٩٣/٢ ، والتياز : الرجل
القصير الغليظ ، والضمير يعود على ناقة قوية فتية .

والصحيح مذهب البصريين^١ ؛ لأنَّه لو كان كما زعم الكوفيون لَوُجِدَ في موضع من المواضع متعدِّياً .

والذي أجاز ذلك /٢٤٣/ قياساً — وهو الكسائي ومن تبعه من الكوفيين — أجاز ذلك في جميع الظروف والمجرورات إلا ما كان منها على حرف واحد نحو : بَكَ وَلَكَ . وهذا فاسدٌ ؛ لأنَّ وضع الظروف موضع الفعل إخراجٌ لها عن أصلها^٢ ، فلا ينبغي أن يتجاوز فيها ما سُمِعَ .

وأيضاً فإنَّ هذه^٣ الظروف التي وُضِعَ موضع الفعل ليس لها من التراخي ما في غيرها من الظروف نحو : قَدَّامَ ووراء وخلفك وقبلك ، فما في هذه الظروف من التراخي منعٌ من وضعها موضع الفعل ، ألا ترى أنَّك لو قلت : قَدَّامَكَ زيداً بمعنى خُذْهُ من قَدَّامِكَ لأمكن أن يكون بينك وبينه مسافة لا يمكن معها أخذه .

ولذلك لا يجوز إغراء غائب ، لا يجوزُ : عليه زيداً ؛ لأنَّه لا دليل على الفعل المضمر إلا أنَّه قد سُمِعَ عليه رجلاً لَيْسَنِي^٤ ، وذلك أنَّ إنساناً قال لك : إنَّ فلاناً أخذَكَ بكذا فقال هذا الكلام لعلمه أنَّ السامع سيُبلِّغُه إلى المغرَى به " ° .

وفي الحديث " مَنْ استطاعَ منكم الباءَةَ فليتزوجْ ، وَمَنْ لم يستطعْ فعليه بالصَّومِ فإنَّه له وجاءٌ " ° ووجهُ هذا على وجهين : أحدهما أنَّ تكونَ الباءُ زائدةً ، ويكون المجرورُ في موضع رفع بالابتداء ، كأنَّه قال : فعليه الصَّومُ كما قالوا : بحسبك قولُ السُّوءِ ، أي : حسبكَ قولُ السُّوءِ .

والآخرُ أن يكون الضمير عادً^٥ بلفظ الغيبة على لفظ (مَنْ) وهي في المعنى للمخاطبين ولفظها للغائب .

^١ - في ب : أهل البصرة .

^٢ - في ب : عن الأصل .

^٣ - هذه : سقط من ب .

^٤ - انظر الكتاب ٢٥٠/١ .

^٥ - شرح الجمل لابن عصفور ٢٩٣/٢ .

^٦ - انظر البخاري كتاب النكاح ٤٣٨ ومسلم كتاب النكاح ٩٢٠ ومختصر صحيح مسلم كتاب النكاح ٢٣٢ .

^٧ - في ب : عائداً .

فصل ومن هذه الأسماء قولهم : هَمَّهَامٌ وهو اسم فَنِي ، وفيها لغات هَمَّهَامٍ وَحَمَّحَامٍ وَمَحْمَاحٍ قال :

٩١- أَوْلَمْتَ يَا خَنَوْتُ شَرَّ إِيْلَامٍ فِي يَوْمٍ نَحْسٍ ذِي عَجَاجٍ مِظْلَامٍ
ما كَانَ إِلَّا كَاَصْطِيفَاقِ الْأَقْدَامِ حَتَّى أَتَيْنَاهُمْ فَقَالُوا : هَمَّهَامٌ^١
ومنها دُھْدُرَيْنٌ وهو اسم بَطَلٌ ، ومن أمثالهم " دُھْدُرَيْنِ سَعْدُ الْقَيْنِ " ^٢ وهذه التثنية لا يُراد بها ما يشفع الواحد ، وإنَّما الغرض فيها ^٣ التوكيد والتكرير لذلك في المعنى كقولك : بَطَلٌ بَطَلٌ ° ، كما قالوا : لَبَّيْكَ وَسَعْدَيْكَ ، وإنَّ معناهما كلَّما كنت في أمر فدعوتني أجبتُك وساعدتُك عليه .

وكذلك قول الشاعر :

٩٢- إِذَا شُقَّ بُرْدٌ شُقَّ بِالْبُرْدِ مِثْلُهُ دَوَالِيكَ حَتَّى لَيْسَ لِلْبُرْدِ لَابِسٌ^٤
أي مُدَاوِلَةٌ بعد مُدَاوِلَةٍ [لا]^٥ على دولتين تثنين ، وكذلك قولهم " دُھْدُرَيْنِ " أي بَطَلٌ بَطَلًا بعد بَطَلٍ.

ومنها لَبَّى اسم أُجِيئُك ، ومنها وَيْكَ اسمُ أَتَعْجَبُ ، وذهب الكسائي^٦ إلى أَنَّ وَيْكَ محذوفةٌ من وَيْلَكَ ، قال :

^١ - من الرجز بلا نسبة في الخصائص ٤٤/٣ ، والصحاح (هم) ٤٦٤/٥ ، واللسان (هم) ٦٢٣/١٢ ، والخزانة ٣٠٨/٦ .

^٢ - مجمع الأمثال ٣٣٩/١ ، اختلف في تفسير هذا المثل وقد أورد الميداني هذه الأقوال .

^٣ - في ب : منها .

^٤ - في المعنى : سقط من ب .

^٥ - في ب : كقولك : بطل .

^٦ - من الطويل لسُحيم عبد بني الحسحاس في ديوانه ص ١٦ ، من شواهد الكتاب ٣٥٠/١ ، استشهد به سيبويه على نصب (دواليك) على المصدر الموضوع موضع الفعل وتُنِّي لأنَّ المداولة في اثنين والكاف للخطاب ، والبيت لعبد بني الحسحاس في الصحاح (دول) ٥١١/٤ ، وشرح المفصل ١١٩/١ ، وتحصيل عين الذهب ٢٢٠ ، واللسان (دول) ٢٥٣/١١ ، وهو بلا نسبة في الخصائص ٤٥/٣ ، والجمع ٨٢/٢ ، والمعنى اعتورنا هذا الفعل متداولين له ، وكان الرجل إذا أراد تأكيد المودة بينه وبين من يحب شق كل واحد منهما بُرد صاحبه .

^٧ - تكملة يتطلبها المعنى ، وقوله : بعد مداولة : سقط من ب .

^٨ - انظر الخصائص ٤٠/٣ .

٩٣- وَيَكْ عَنَّا أَقْدِمُ^١

والكاف للخطاب عارٍ من الاسمية ، وأمّا قوله تعالى : ﴿ وَيَكْ أَنَّ اللَّهَ يَبْسُطُ الرِّزْقَ ﴾^٢ فذهب س~ والخليل^٣ إلى أَنَّهُ وَيَّيْ ثُمَّ قَالَ : كَانَ اللَّهَ يَبْسُطُ الرِّزْقَ .

وذهب أبو الحسن^٤ إلى أَنَّهُ وَيْكَ ، كَأَنَّهُ قَالَ عِنْدَهُ : أَعْجَبُ أَنَّ اللَّهَ يَبْسُطُ الرِّزْقَ ، ومن أبيات الكتاب أنشدته سيبويه^٥ :

٩٤- وَيَّيْ كَانَ مَنْ يَكُنْ لَهُ نَشَبٌ يُحْـ سَبْ وَمَنْ يَفْتَقِرْ يَعِشْ عَيْشَ ضُرٍّ^٦

وهات : صوتٌ بمتلة (ها) في معنى أَحْضَرُ ، ومنها فِدَاءٌ لَكَ .

س~ : " سَأَلْتُ الْخَلِيلَ عَنْ قَوْلِهِمْ فِدَاءٌ لَكَ فَقَالَ : هُوَ بِمِثْلَةِ أَمْسٍ " ^٧ يعني أَنَّهُ مَبْنِيٌّ ، وَإِنَّمَا بُنِيَ لِأَنَّهُ وَضِعَ مَوْضِعَ فِعْلِ الْأَمْرِ كَمَا قَالُوا : لِيَفِدِكَ أَبِي وَأُمِّي ، وَتَوْنٌ لِأَنَّهُ نَكْرَةٌ كَمَا عُمِلَ بِـ (غاق)^٨ حِينَ تُكَّر ، وَإِنَّمَا صَارَ نَكْرَةً لِأَنَّهُمْ أَرَادُوا : يَفِدُوكَ فِي ضَرْبٍ مِنَ الضَّرْبِ مَا يُفْدَى بِهِ الْإِنْسَانُ مِنْ مَوْتٍ أَوْ مَرَضٍ .

^١ - هذا جزء من بيت من الكامل لعنترة بن شداد العبسي في ديوانه ص ٢١٩ ، والبيت هو :

وَلَقَدْ شَفَى نَفْسِي وَأَبْرَأَ سَقَمَهَا قِيلَ الْفَوَارِسِ وَيَكْ عَنَّا أَقْدِمُ

والبيت له في شرح المفصل ٧٧/٤ ، وارتشاف الضرب ٢٢٩٢/٥ ، واللسان (ويا) ٤١٨/١٥ ، والخزانة ٤٠٦/٦ ، وهو بلا نسبة في الخصائص ٤٠/٣ ، والمغني ٦٩٣/١ .

^٢ - القصص ٨٢ ، وبعده في ب : { لِمَنْ يَشَاءُ } .

^٣ - انظر الكتاب ١٥٤/٢ وفي ب : سيبويه .

^٤ - انظر قول الأخفش في معاني القرآن له ٦٥٤/٢ ، والخصائص ٤١/٣ .

^٥ - انظر ، الكتاب ١٥٥/٢ .

^٦ - من الخفيف لزيد بن عمرو بن نُفَيْل القرشي ، استشهد به سيبويه على أن (ويكأن) مركبة ، والبيت لزيد بن عمرو في الكتاب ١٥٥/٢ ، وتحصيل عين الذهب ٢٩٥ ، والخزانة ٤٠٤/٦ ، ولنبية بن الحجاج في شرح أبيات سيبويه ١١/٢ ، ولزيد بن عمرو أو لنبية في اللسان (ويا) ٤١٨/١٥ ، وبلا نسبة في الخصائص ٤١/٣ ، والصاحح (وي) ٥٦٤/٦ ، وشرح المفصل ٧٦/٤ ، والتشبيب : المال .

^٧ - انظر الكتاب ٣٠٢/٣ .

^٨ - غاق : صوت الغراب .

وهذا كلامٌ مختصر ، والأصل جعل الله أبي وأمي فداءً لك ، وجعل الله فلاناً فداءً لك ، ثم جعل أمراً لذلك المفادي فقال : ليفدك فلانٌ ثم جعل فداءً لك في موضعه ، ورؤي بيتُ النابغة على ثلاثة أوجه :

٩٥ - مهلاً فداءً^١ ..

وفداءً وفداءً ، فالكسر اسمُ فعلٍ مبني ، والفتح على المصدر أي : فداءً لك^٢ الأقيام ، والرفع على الابتداء والخبر أي : الأقيامُ فادُّونَ لك .

[حكم اقتران الفاء بجواب هذه الأسماء]

فصل^٣ واعلم أنه لا يجوز أن تقول : مه فتسلم ولا صه فتستريح^٤ ، وذلك أنك إذا جئت بالفاء فإنك إنما تنصب لتصورك في الأول معنى المصدر ، وإنما يصح لك ذلك باستدلالك عليه بلفظ فعله ؛ ألا ترى أنك لو قلت : زُرني فأكرمك ، لكنت^٥ إنما تنصبه لأنك تصوّرت فيه معنى لتكن منك زيارةً فأكرم مني ، فـ(زُرني) دلّ على الزيارة ؛ لأنّه من لفظه فدلّ الفعلُ على مصدره .

وليس كذلك صه ؛ لأنّه ليس من الفعل في قبيل ولا دبير^٦ ، وإنما هو صوتٌ واقعٌ موقعٌ حروفِ الفعل ، فلمّا لم تكن صه فعلاً ولا من لفظه قبح أن يُستنبط منه معنى المصدر . فإن ٢٤٤/٢ قيل فقد تقول : أين بيتك فأزورك ، فتعطف الفعل المنصوب بـ(أن) وليس قبله فعلٌ ولا مصدر .

^١ - جزء من بيت من البسيط للناطقة الذبياني في ديوانه ص ٢٦ وتماه :

مهلاً فداءً لك الأقيامُ كلُّهم وما أثمر من مالٍ ومن ولدٍ

والبيت له في اللسان (فدي) ١٥٠/١٥ ، والخزانة ١٨١/٦ ، وبلا نسبة في شرح المفضل ٧٠/٤ ، والارتشاف ٢٣٠١/٥ .

^٢ - في ب : فداءً لك .

^٣ - هذا الفصل نقله الأبدى عن ابن جني ، الخصائص ٤٨/٣ .

^٤ - واعلم : سقط من ب .

^٥ - في ب : مه فتسلم ولا صه فتسلم ولا مه فتستريح .

^٦ - لكنت : سقط من ب .

^٧ - أصل المثل : ما يعرف قبلاً من دبير .

قيل : هذا محمولٌ على معناه ؛ لأنَّ معنى أينَ بيثُكَ أَخْبِرْنِي ، أي : لِيَكُنْ مِنْكَ تَعْرِيفٌ فزِيَارَةٌ مِنِّي ، فَإِنْ قِيلَ : فَهَلَّا جازَ صَهْ فَتَسَلَّمَ ؛ لَأَنَّهُ محمولٌ على معناه ، أي : لِيَكُنْ مِنْكَ سَكُوتٌ فَسَلَامَةٌ^١ .

قيل : هذا يفسد من قبل أنَّ صَهْ وَمَهْ لَفْظٌ قد انصُرِفَ إليه عن لَفْظِ الفعلِ الذي هو اسْكُتْ أو اكْفُفْ ، وَتُرِكَ له وَرُفِضَ من أَجله ، فلو ذهبتَ تعاوُدُهُ^٢ لكانت تلك معاودةً ورجوعاً له بعد الإبعاد عنه والتحامي للفظه ، فَإِنَّ العربَ تكرهُ الانصرافَ عن الشيء ثم الرجوع إليه بعد ذلك في معانيهم ، فكذلك يكرهونه في ألفاظهم قال الشاعر :

٩٦- إذا انصرفتْ نَفْسِي عن الشَّيْءِ لم تَكُ - - - - - إِذْ إِلَيْهِ بَوَاجُهُ آخِرَ الدَّهْرِ تَرْجُعُ^٣

ولذلك يكرهون الرجوع إلى الإتيان بعد القطع في النعوت ، ولذلك أيضاً يكرهون الرجوع إلى اللفظ بعد الحمل على المعنى فيما له لفظ مفرد ومعنى مجموع كـ (مَنْ) وأخواتها وقد تقدّم ذلك^٤ .

[حكم تقلب معمولها]

فصل واعلم أنَّه لا يجوز تقدّم معمول شيء من هذه الكَلِم عليها لأجل أنَّها ليست متصرفةً كالأفعال فلا تقوى قوتها ، وذلك أنَّ المعمول إنَّما يقوى على حَسَبِ قوَّةِ العامل ، فإذا كان العاملُ في نفسه ضعيفاً كان المعمولُ أضعفَ . وأجاز الكسائي والكوفيون^٥ تقدّم المعمول على هذه الأسماء وعلى الظروف والمجرورات في الإغراء نحو : زيداً عليك وعمراً عندك وبكراً دونك ، احتجوا^٦ بالنقل والقياس .

^١ - في ب : فسلامة مبي .

^٢ - في ب : تعاوده أو تتصوره .

^٣ - من الطويل لمعن بن أوس في شرح الحماسة للمرزوقي ١١٣١/٣ ، وروايته : ... آخر الدهر ترجعُ

^٤ - انظر ص ٤٦٨ من السفر الأول تحقيق الدكتور سعد الغامدي .

^٥ - هذا الفصل نقله الأبدي عن الأنباري في الإنصاف ٢١٠/١ .

^٦ - انظر الإنصاف ٢١٠/١ ، والارتشاف ٢٣١١/٥ .

^٧ - قوله : في الإغراء نحو : زيداً عليك وعمراً عندك وبكراً دونك ، احتجوا ، لم يرد في ب .

النقل قوله تعالى : ﴿ كَتَبَ اللَّهُ عَلَيْكُمْ ﴾^١ التقدير فيه : عليكم كتاب الله ، أي :
الزُّمُوا كتاب الله ، فنصب ﴿ كَتَبَ اللَّهُ ﴾ بـ ﴿ عَلَيْكُمْ ﴾^٢ ، واحتجوا بقول الشاعر :

٩٧- يا أيها المائح دُلّوي دُونَكَ إني رأيتُ الناسَ يَحْمَدُونَكَ
يُثْنُونَ خيراً وَيُمَجِّدُونَكَ^٣

والتقدير : دُونَكَ دُلّوي ، فدُلّوي في موضع نصب بـ(دونك) ، فدلّ على جواز تقديمه .
وأما القياس فقالوا : أجمعنا على أن هذه الألفاظ قامت مقام الفعل ، ألا ترى أنك
إذا قلت : عليك زيداً ، فمعناه : الزم زيداً ، وإذا قلت : عندك عمراً ، أي : تناول عمراً ،
وإذا قلت : دونك بكرةً ، أي خذ بكرةً ، ولو قلت : زيداً الزم ، وعمراً تناول ، وبكرةً خذ ،
فقدّمت المفعول لكان جائزاً فكذلك مع ما قام مقامه .

والجواب عن هذه الكلمات : أمّا ﴿ كَتَبَ اللَّهُ عَلَيْكُمْ ﴾ فنقول : ليس ﴿ كَتَبَ اللَّهُ ﴾
منصوباً بـ ﴿ عَلَيْكُمْ ﴾ وإِنّما هو منصوبٌ لأنّه مصدرٌ ، والعاملُ فيه فعلٌ مقدّرٌ ، والتقدير
فيه : كتبَ كتاباً الله عليكم ، وإِنّما قدّرَ هذا الفعل ولم يظهرْ لدلالة ما تقدّم عليه ، كما قال
الشاعر :

٩٨- مَا إِنْ يَمَسُّ الْأَرْضَ إِلَّا مِنْكَبٌ مِنْهُ وَحَرَفُ السَّاقِ طَيِّ الْحَمَلِ^٤
فقلوه : (طَيَّ الحمل) منصوبٌ ؛ لأنّه مصدرٌ ، والعامل فيه فعل مقدّرٌ ، والتقدير
فيه : طَوِيَّ طَيَّ الحمل .

^١ - النساء ٢٤ .

^٢ - قوله : التقدير فيه عليكم كتاب الله أي : الزُّمُوا كتاب الله ، فنصب (كتاب الله) بـ(عليكم) ، لم يرد في ب .

^٣ - من الرجز لرجل من بني أُسَيْد بن عمرو بن تميم في الخزانة ٢٠٤/٦ ، وبلا نسبة في الإنصاف ٢١٠/١ ، وشرح
المفصل ١١٧/١ ، والمقرب ١٣٧/١ ، وشرح الجمل لابن عصفور ٢٩٤/٢ ، واللسان (ميج) ٦٠٩/٢ ، والمغني ٣٦٧/٢ ،
والجمع ٨٢/٣ ، والمعنى : يا أيها المستقي من البئر خذ دُلّوي واستقي بها ، ولم يرد في (ب) إلا الشطر الأول .

^٤ - من الكامل لأبي كبير الهذلي ، وهو من شواهد الكتاب ٣٥٩/١ استشهد به سيبويه على نصب (طَيَّ الحمل)
بإضمار فعل ، والبيت للهذلي في الخصائص ٣٠٩/٢ ، وشرح أبيات سيبويه ٣١٥/١ ، وتحصيل عين الذهب ٢٢٥
وبلا نسبة في الإنصاف ٢١٢/١ ، والمنكبُ : مجتمع رأس الكتف والعضد ، والحَمَلُ حمالة السيف ، والمعنى يقول إن
ذلك الفتى لضمور بطنه وضعف جسمه إذا اضطلع على الأرض لا يمسه منه إلا المنكب وطرف الساق .

وإنما قُدِّرَ ولم يظهر^١ لدلالة ما تقدَّم عليه وهو قوله : ما إن يمسُّ الأرض^٢ ،
فكذلك هاهنا قُدِّرَ الفعل ولم يظهر لدلالة ما تقدَّم عليه من قوله : ﴿ حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ
أَمْهَاتُكُمْ ﴾^٣ الآية فدلَّ ذلك على أن ما ذُكِرَ مكتوبٌ عليهم .

فلَمَّا قُدِّرَ الفعل ولم يظهر بقيَ التقديرُ فيه : كتاباً الله عليكم ، ثم أُضِيفَ المصدرُ إلى
الفاعلِ كقوله تعالى : ﴿ وَهِيَ تَمُرُّ مَرَّ السَّحَابِ صُنَّعَ اللَّهِ ﴾^٤ نصب ﴿ صُنَّعَ ﴾^٥ على
المصدر بفعلٍ مُقَدَّرٍ ولم يظهر لدلالة ما تقدَّم عليه ، والتقديرُ فيه : صَنَعَ صنْعاً الله ، وحُذِفَ
الفعل وأُضِيفَ المصدر إلى الفاعل ؛ لأنَّه يُضَافُ إلى الفاعل كما يضاف إلى المفعول .
قال الله تعالى : { وَلَوْلَا دِفَاعُ اللَّهِ النَّاسَ }^٦ ومثله : ضَرَبِي زيداً قائماً ، وأكثر شُرْبِي
السويقَ مَلْتَوْتاً^٧ ، قال الشاعر :

٩٩ - فَلَا تُكْثِرَا لَوْمِي فَإِنَّ أَخَاكُمَا بِذِكْرَاهُ لَيْلَى الْعَامِرِيَّةِ مُوَلَّعٌ^٨

ونحوه كثير .

وأما قوله^٩ : دَلَوِي دُونَكَ ، فيحتملُ أن يكونَ دَلَوِي خبرَ مبتدأٍ مُقَدَّرٍ كأنَّه قال :
هذه دَلَوِي ، ولو سلَّمنا أنَّه منصوبٌ لَقَدَّرْنَا له فعلاً كأنَّه قال : خُذْ دَلَوِي دُونَكَ ، ودُونَكَ
مفسِّرٌ للفعلِ المُقَدَّرِ .

^١ - في ب : وإنما قُدِّرَ وأُضْمِرَ .

^٢ - قوله : ما إن يمسُّ الأرضَ ، لم يرد في ب .

^٣ - النساء ٢٣ .

^٤ - النمل ٨٨ ، وفي ب : { وترى الجبال تحسبها جامدة وهي تمر مر السحاب صنع الله } .

^٥ - في ب : " صنع الله " .

^٦ - البقرة ٢٥١ ، والحج ٤٠ ، { دِفَاعُ } قراءة نافع ، وفي المصحف { دَفَعُ } ، انظر التيسير في القراءات ٦٩ .

^٧ - قوله : وأكثر شُرْبِي السويقَ مَلْتَوْتاً ، لم يرد في ب .

^٨ - من الطويل بلا نسبة في الإنصاف ٢١٤/١ ، وشرح المفصل ٦٣/٦ ، وليلى العامرية ، هي ليلى بنت مهدي بن
سعد من بني كعب بن ربيعة ، صاحبة (المجنون) قيس بن الملوح توفيت سنة ٦٨ هـ (الأعلام ٢٤٩/٥) وبعده في
ب : " أضاف المصدر إلى الضمير وهو فاعل وكذلك :

قَرَعُ القَوَاقِيرِ أَفْوَاهَ الأَبَارِيقِ .

^٩ - في ب : قولهم .

ويحتمل أن يكون دلوي مبتدأ ، ودونك في موضع الخبر ، كأنه [قال] ^١ : دلوي مستقرّة دونك فاستعملها ، وحذف ذلك لفهم المعنى .
وقولهم : إنها كالفعّل ، قلنا : هذا فاسدٌ ؛ لأنّ الفعل يستحق في الأصل العمل ، وهو متصرفٌ في نفسه فتصرف في عمله .
وهذه الألفاظ لا تستحق في الأصل العمل ^٢ وإنما عملت لقيامها مقام الفعل ، وهي في الأصل / ٢٤٥ / غير متصرفة في نفسها فينبغي ألاّ يتصرف عملها ، فلا يتقدم معمولها عليها ^٣ ، والله أعلم .

^١ - تكلمة من ب .

^٢ - قوله : وهو متصرفٌ في نفسه فتصرف في عمله . وهذه الألفاظ لا تستحق في الأصل العمل ، لم ترد في ب .

^٣ - في أ : "عليه" و أثبتنا ما في ب والإنصاف ٢١٦/١ .

بَابُ هَذَا هُوَ بَابُ التَّصْغِيرِ

والتصغير مصدرٌ صَغَرْتُ الاسمَ تصغيراً إذا حَقَّرْتَهُ^١ ، والمراد به الاختصار ؛ لأنَّ التصغير وصفٌ في المعنى ، فإذا قلت : رُجُلٌ فمعناه : رَجُلٌ صَغِيرٌ ، ودُرَيْهَمٌ معناه درهم صغير ، فاختصروا ذلك وجعلوا أبنية التصغير تُغني عن الوصف .

[أغراض التصغير]

ويجيءُ في الكلام على وجوه منها : تقليلُ ما يجوز أن يُتوَهَّمَ كثيراً ، ومنها تحقير ما يجوز أن يُتوَهَّمَ عظيماً ، ومنها تقريبُ ما يجوز^٢ أن يتوَهَّمَ بعيداً ، نعي^٣ تقريب الزمان أو تقريب المترلة نحو : يا أُخَيَّ .

فالتقليلُ نحو قولك : قبضتُ دُرَيْهَمَاتٍ ، والتحقيرُ نحو قولك : رُجُلٌ وَكُلَيْبٌ وَبُغَيْلٌ ، والتقريبُ جئتُك قُبَيْلَ شهرِ رمضانَ وَبُعَيْدَهُ ، وتقريب المترلة نحو : يا أُخَيَّ ، ويا شَقِيقَ نفسي .

فالمصغَّرُ يدلُّ بما يُزادُ^٤ فيه على صفته في القلة والصغر والقرب^٥ ، فإذا قلت : مررتُ بِكُلَيْبٍ أغني عن قولك : كلبٍ صغيرٍ ، وكذلك بُغَيْلٌ إذا قللتَ ذاته . وزعم الكوفيون^٦ أنَّ التصغير قد يكون للتعظيم في الأمر ، وأنشدوا أبياتاً شواهد على ذلك منها^٧ قوله :

١٠٠ - وَكُلُّ أَنْاسٍ سَوْفَ تَدْخُلُ بَيْنَهُمْ دُويهيَّةٌ تَصْفِرُ مِنْهَا الْأَنَامِلُ^٨

^١ - إذا حقرته : سقط من ب .

^٢ - ما يجوز : سقط من ب .

^٣ - في ب : يعني .

^٤ - يزداد : سقط من ب .

^٥ - في ب : القرب والبعد .

^٦ - انظر شرح المفصل ١١٤/٥ ، وشرح الجمل لابن عصفور ٢٩٦ .

^٧ - قوله : : وأنشدوا أبياتاً شواهد على ذلك منها ، لم يرد في ب .

^٨ - من الطويل للبيد بن ربيعة في ديوانه ص ٢٥٦ وله في الصحاح (خوخ) ٦١٧/١ ، واللسان (خوخ) ١٤/٣ ، والمغني ٢٦٩/١ ، والخزانة ١٥٩/٦ ، وبلا نسبة في الإنصاف ١٣٣/١ ، وشرح المفصل ١١٤/٥ ، وشرح الجمل لابن عصفور ٢٩٧/٢ ، والممع ٣٣٩/٣ ، ويروى بدل دويهيَّة خويخيَّة ، انظر الصحاح (خوخ) ٦١٧/١ .

فقال : دُوَيْهِيَّة ، يريد تعظيم الداهية ، ويعني بها الموت ، وهو أمرٌ عظيمٌ ، قال الله تعالى : ﴿ قُلْ هُوَ نَبَأٌ عَظِيمٌ ۝ أَنْتُمْ عَنْهُ مُعْرِضُونَ ﴾^١ قالوا : وقد يقول الرجل للآخر : يا أَخِيَّ إذا أرادوا المبالغة ويا صُدَيْقِي كذلك ويا شَقِيقَ نَفْسِي ، وقال الشاعر :

١٠١ - فُوَيْقَ جُبَيْلٍ شَاهِقِ الرَّأْسِ لَمْ يَكُنْ لِيُبْلَغْهُ حَتَّى يَكِلَ وَيَعْمَلَا^٢
قالوا : فقوله : حَتَّى يَكِلَ وَيَعْمَلَا يدلُّ على كِبَرِهِ وَعِظَمِهِ .
وقال :

١٠٢ - أَحَارٌ تَرَى بُرْقًا هَبًّا وَهْنًا كَنَارٍ مَجُوسٍ تَسْتَعِرُّ اسْتِعَارًا^٣
قالوا : يريد تعظيمَ هذا^٤ البرق ولذلك شَبَّهَهُ بنارِ مجوس ؛ لأنَّهَا لَا تُطْفَأُ لَهُمْ يَعْبُدُونَهَا .
وهذا لَا حِجَّةَ لَهُمْ^٥ فِيهِ لِأَنَّهُ أَرَادَ أَنَّ الْجَبَلَ دَقِيقُ الرَّأْسِ وَإِنْ كَانَ طَوِيلًا ، فَصَغَرَهُ لِدَقَّتِهِ وَلِأَنَّهُ إِذَا كَانَ كَذَلِكَ فَهُوَ أَشَدُّ لَصَعُودِهِ ، أَوْ يَرِيدُ أَنَّ الْجَبَلَ لَصِغَرِهِ وَارْتِفَاعِهِ يَصْعُبُ عَلَى سَالِكِهِ لَوْعُورَتِهِ وَضِيقِ طُرُقِهِ فَلَيْسَ تَنَالَهُ إِلَّا بَعْدَ التَّعَبِ ، وَلَوْ كَانَ كَبِيرًا^٦ لَا تَسَعَتْ طُرُقُهُ وَسَهْلَ عَلَى سَالِكِهِ .

^١ - سورة ص ٦٧ ، ٦٨ .

^٢ - من الطويل لأوس بن حجر في ديوانه ص ٨٧ وله في المقرب ٨٠/٢ ، واللسان ٤٩٢/١٢ ، وبلا نسبة في شرح المفصل ١١٤/٥ ، وشرح الجمل لابن عصفور ٢٩٦/٢ ، والمغني ٢٦٨/١ .

^٣ - من الوافر صدره لامرئ القيس وعجزه للتوأم البشكري وهو في ديوان امرئ القيس ص ١٤٧ والبيت من شواهد الكتاب ٢٥٤/٣ استشهد به سيبويه على ترك صرف (مجوس) على معنى القبيلة ، والبيت لامرئ القيس في الكتاب ٢٥٤/٣ ، والصحاح (مجس) ١٥٧/٣ ، وتحصيل عين الذهب ٤٥٤ ، واللسان (مجس) ٢١٣/٦ ، وبلا نسبة في شرح الجمل لابن عصفور ٢٣٨/٢ ، والمقرب ٨١/٢ وروايته في الكتاب والصحاح واللسان :
أَحَارٌ أُرَيْكَ بَرْقًا هَبًّا وَهْنًا

وهذه الرواية ليس فيها استشهاد .

^٤ - هذا : سقط من ب .

^٥ - لهم : سقط من ب .

^٦ - في ب : لَأَنَّهُمْ إِنَّمَا أَرَادُوا أَنَّ الْجَبَلَ .

^٧ - في ب : وَلَوْ كَانَتْ كَثِيرَةً .

وَأَمَّا دُوَيْهِيَّةٌ فَإِنَّ الشَّاعِرَ أَرَادَ بِهَا ^١ الصَّغَرَ ؛ لِأَنَّ حَتْفَ الْإِنْسَانِ قَدْ يَكُونُ بِصَغِيرِ الْأَمْرِ الَّذِي لَا يُؤَبِّهُ لَهُ وَلَا يُتَرَقَّبُ ، وَأَيْضًا فَإِنَّ الْمَوْتَ لَخَفَائِهِ لَا يَشْعُرُ بِهِ إِلَّا قِيْلَ لَهُ فَصَغَّرَهُ لِكَوْنِهِ لَا يُحَسُّ بِهِ فَجَعَلَهُ صَغِيرًا لِذَلِكَ .

وَأَمَّا أُخِيَّ وَصُدِّيقِي فَإِنَّمَا يُرَادُ بِهِ قُرْبُ الْمَتَلَةِ وَلُطْفُهَا ، وَاللُّطِيفُ مِنَ الْمَنَازِلِ فِي الصَّدَاقَةِ وَالْأَخَوَةِ إِنَّمَا الْمَدْحُ فِيهِ أَنْ يَصِلَ بِلَطَافَةٍ مَا بَيْنَهُمَا إِلَى مَا لَا يَصِلُ إِلَيْهِ الْعَظِيمُ ، فَهُوَ مِنْ بَابِ التَّصْغِيرِ وَالتَّلْطِيفِ لَا مِنْ بَابِ التَّعْظِيمِ ، وَأَمَّا :

أَحَارَ تَرَى بُرَيْقًا ^٢

فَيُرِيدُ بِالْبَرْقِ الْمَذْكُورِ فِيهِ أَنَّهُ مَحْبُوبٌ إِمَّا لِكَوْنِهِ ظَهَرَ عَلَى أَثَرِ جَذْبٍ ، وَهُوَ دَلِيلٌ عَلَى الْمَطَرِ وَإِمَّا لِكَوْنِهِ لَاحٍ مِنْ أَثَرِ مَحْبُوبٍ فَيَكُونُ مِنْ بَابِ أُخِيَّ .

[التَّغْيِيرُ الَّذِي يَحْدُثُ لِلْمَصْغَرِّ]

وَاعْلَمْ أَنَّ الْأِسْمَ الْمَصْغَرَ يُضْمُّ أَوَّلُهُ ، إِذْ لَا بَدَّ عِنْدَ تَصْغِيرِهِ مِنْ تَغْيِيرِ الْمَكْبَرِّ عَنْ لَفْظِهِ بِعَلَامَةٍ تُلْزِمُ لِلدَّلَالَةِ عَلَى التَّصْغِيرِ ، وَكَانَ الضَّمُّ بِذَلِكَ أَوَّلَى ؛ لِأَنَّهُمْ قَدْ ^٣ جَعَلُوا فَتْحَ الْأَوَّلِ عِلَامَةً لِلْجَمْعِ الْمُتَنَاهِي نَحْوُ : مَسَاجِدٍ وَدَرَاهِمٍ ، فَلَمْ يَبْقَ لِلْمَصْغَرِّ إِلَّا الْكُسْرُ أَوْ الضَّمُّ ، فَاخْتَارُوا الضَّمُّ ؛ لِأَنَّ عِلَامَةَ التَّصْغِيرِ هِيَ الْيَاءُ ، وَيُكْسَرُ مَا بَعْدَ الْيَاءِ فِي الَّذِي يَزِيدُ عَلَى ثَلَاثَةِ أَحْرَفٍ فَلَوْ كَسَرُوا أَوَّلَهُ لَاجْتَمَعَتْ أَثْقَالُ كَسْرَتَيْنِ وَيَاءٍ فَعَدَلُوا عَنْهَا لِثِقَلِ ذَلِكَ إِلَى مَا يَقَاوِمُ الْيَاءَ وَالْكَسْرَةَ مِمَّا يَخَالِفُهُمَا ^٤ .

وَقَالَ بَعْضُهُمْ لَمَّا كَانَ الْمَكْبَرُّ عَلَى أُنْبِيَةٍ مُخْتَلِفَةٍ فِي الْأَصْلِ غَيْرِ مُحْتَاجٍ إِلَى إِحْدَاثِ عِلَامَةٍ تَدُلُّ عَلَى التَّكْبِيرِ ؛ لِأَنَّ الْعِلَامَاتِ يَجْتَلِبُهَا تَغْيِيرُ الْكَلَامِ عَنْ أَصُولِهِ ، وَكَانَ التَّغْيِيرُ حَادِثًا فِي الْمَصْغَرِّ لَمَّا بَيَّنَّاهُ مِنْ نِيَابَتِهِ عَنِ الصِّفَةِ وَاحْتِجَاجِهِ لَهُ إِلَى عِلَامَةٍ ^٥ .

^١ - بِهَا : سَقَطَ مِنْ ب .

^٢ - فِي ب : بُرَيْقًا هَبْ وَهْنَا .

^٣ - قَدْ : سَقَطَ مِنْ ب .

^٤ - انْظُرْ شَرْحَ السِّيْرَانِي ١٩٠/٤ أ .

^٥ - انْظُرْ شَرْحَ السِّيْرَانِي ١٩٠/٤ أ .

شُبِّهَ بذلك بما لم يُسَمَّ فاعله من الفعل ؛ لأنَّ الذي سُمِّيَ فاعله على الأصل وهو على أبنية مختلفة نحو ضَرَبَ وَعَلِمَ وَكَرَّمْ فإذا جُعِلَ لما لم يُسَمَّ فاعله أُلْزِمَوه بناءً واحداً وألْزُمُوا الضَّمَّ أوَّلَه / ٢٤٦/ فقالوا : عَلِمَ وَضَرَبَ وَظُرِفَ في هذا المكان ^١ ، فالمكْبَرُ كالفِعْلِ الذي سُمِّيَ فاعله ، والمصغَّرُ كالفِعْلِ الذي لم يُسَمَّ فاعله .

وقال بعضهم : الضَّمُّ يُجْعَلُ علامةً لشيئين كقولهم : نحنُ اسْمٌ للمتكلم وغيره ، فُضِمَ من أجل ذلك ، وما لم يُسَمَّ فاعله دلَّ على فاعلٍ محذوفٍ ومفعولٍ مذكورٍ ، والمصغَّرُ يدلُّ على الاسمِ المكْبَرِ وعلى صفةٍ له محذوفةٍ ؛ لأنَّنا إذا قلنا : كَلْبٌ كَأَنَّا قلنا : كلبٌ صغيرٌ ^٢ .

والأوَّلُ هو المختار عند سـ ^٣ ، وقال بعضهم : لما كان المراد بالتصغير تخقير الشيء وتقريبه ^٤ كان ضَمُّ [أوَّل] اسمه لا ثِقاً به ؛ لأنَّ الضمَّةَ ينضمُّ بها العضو ولا ينبسط ^٥ . ويُفتح ثاني الاسمِ المصغَّرِ للتخفيف ولم يكسَرْ ؛ لأنَّ الياءَ قد سُكِّنَتْ سكوناً حياً ، والياءُ الساكنةُ إذا انكسَر ما قبلها كانت ميتةً ، وأيضاً فإنَّهم لو كَسَرُوا الثاني من الاسمِ المصغَّرِ لخرجوا إلى ما يستثقلون ؛ لأنَّه مكانٌ يجمع كَسَرَ ما قبل الياءِ والياءَ وكسَرَ ما بعدها ، فكان بمنزلة توالي الكسرات أو الياءات .

ولا يصحُّ أيضاً في الثاني من المصغَّرِ أن يكون مضموماً ؛ لأنَّ الياءَ الساكنةَ لا ينضمُّ ما قبلها البتة ؛ ألا تراهم يقولون : بِيضٌ في جمع أبيض ، والأصلُ بِيضٌ ، لكنَّهم رفضوه للاستثقال . وأيضاً فإنَّ ياءَ التصغيرِ مقابلةٌ لألفِ الجمعِ في التكرير ؛ لأنَّ التصغيرَ والتكريرَ من وادٍ واحد ، وياءُ التصغيرِ ثالثةٌ كما أنَّ ألفَ الجمعِ كذلك ، ففُتِحَ ما قبل الياءِ في التصغيرِ كما يُكسَرُ ^٦ ما بعد ألفِ الجمعِ فيما زاد على الثلاثة إلا أن يكون الواقع بعد ياءِ التصغيرِ قد اتصل به بعده علامةُ التأنيث فإنَّه لا يكون إلا مفتوحاً نحو : شَجيرةٌ وجُويزةٌ ونحو ذلك .

^١ - قوله : وَظُرِفَ في هذا المكان ، لم يرد في ب .

^٢ - انظر شرح السيرافي ١٩٠/٤ أ .

^٣ - انظر شرح السيرافي ١٩٠/٤ أ .

^٤ - وتقريبه : سقط من ب .

^٥ - تكملة من ب .

^٦ - انظر نتائج الفكر ٧١ .

^٧ - في ب : حملاً على .

وزعم بعضُ الكوفيين ^١ أنَّ الألف قد تُجعل علامةً للتصغير ، وذلك ^٢ في قولهم : هُذْهُدٌ للطائر وللتصغير هُذَاهِذٌ ، وقالوا : دَابَّةٌ ، ولتصغيره : دَوَابَّةٌ ، ولا حجة في ذلك ؛ لأنَّ هُذَاهِذَا اسمٌ للتصغير موضوعٌ له ، وكذلك دَوَابَّةٌ اسمٌ للتصغير أيضًا وليس بتصغير دَابَّةٌ ؛ لأنَّ سيبويه ^٣ قال : إنَّهم يقولون في تصغيرها دَوَيْيَّةٌ ، وقيل هو على إبدال الألف من الياء ^٤ .

[أوزان التصغير]

ولا يخرج التصغيرُ عن هذه الأمثلة وهي : فُعِيلٌ وفُعَيْعِلٌ وفُعَيْعِيلٌ ، على هذه الأمثلة تُصَغَّرُ جميعُ الأسماء من ثلاثي ورُباعي وخُماسي وسُداسي وسُباعي ، ولا يخرج التصغيرُ عن هذه الأمثلة وزاد بعضهم فيها أَفْعَالٌ ^٥ ، نحو : أَجَيِّمَالٌ وَأَسَيِّفَاتٌ وَأُنَيِّعَامٌ وَأُيِّيَّاتٌ ونحو ذلك من أَفْعَالٍ جَمْعًا كان أو مُسَمًّى به ^٦ .

وليس المراد بفُعَيْعِيلٍ هذا الوزن — أعني أن يكون مضاعف العين — وإنما المراد عدة الحروف والشكل من ضمِّ الأوَّل وفتح الثاني وإلحاق الياء ثالثةً وكسر ما بعدها ؛ ألا ترى أنَّ درهماً تقول في تصغيره دُرَيْهَمٌ ، ووزنه فُعَيْلٌ لا فُعَيْعِلٌ ، وكذلك قِرطاسٌ تقول في تصغيره : قُرَيْطَيْسٌ ، ووزنه فُعَيْلِيلٌ ، وضاربٌ تقول : ضَوَيْرِبٌ على فَوَيْعِلٌ ولكنه على عدة حروف فُعَيْعِلٌ .

فأما فُعَيْلٌ فهو تصغير الثلاثي من الأسماء ، وقد يُصَغَّرُ عليه الثلاثي المزيد فيه على أن تُحذفَ الزوائد .

وأما فُعَيْعِلٌ فهو تصغير الرباعي لا يُصَغَّرُ على مثال غيره ، نحو : دُرَيْهَمٌ وجُعَيْفِرٌ ، ويُصَغَّرُ عليه الخماسي الذي ليس رابعه حرف لين ، نحو : سَفَيْرَجٌ في سَفَرَجَلٍ وفي فَرَزْدَقٍ

^١ - انظر ارتشاف الضرب ٣٥٤/١ .

^٢ - وذلك : سقط من ب .

^٣ - لم يرد في الكتاب .

^٤ - انظر المقرَّب ٨١/٢ .

^٥ - انظر شرح السيرافي ١٩٠/٤ أ .

^٦ - في ب : أو مثني .

فُرِيذٌ ، وَيُصَغَّرُ عَلَيْهِ السُّدَّاسِي أَيْضًا إِذَا لَمْ يَعْوِضْ مِنَ الْمَحذُوفِ ^١ كَقَوْلِهِمْ فِي عَضْرَفُوطٍ ^٢ :
عُضْرِفٌ إِذَا لَمْ تَعْوِضْ .

وَأَمَّا فُعْيِيلٌ فَهُوَ تَصْغِيرُ الْخَمَّاسِي الَّذِي رَابِعُهُ حَرْفُ لَيْنٍ ^٣ وَلَيْسَ لَهُ مِثَالٌ يُصَغَّرُ عَلَيْهِ
إِلَّا هَذَا ، وَيُصَغَّرُ عَلَيْهِ السَّبَاعِي نَحْوُ : اِخْرُجَامٌ مَصْدَرُ اِخْرَجَمَ ، وَاشْهَبٌ مَصْدَرُ
اشْهَبَ ^٤ ؛ لِأَنَّكَ تَحْذِفُ مِنْهُ الزَّوَائِدَ الَّتِي فِيهِ إِذَا أَرَدْتَ تَصْغِيرَهُ حَتَّى يَصِيرَ عَلَى مِثَالِ الْمَصْغَرِّ
مِنَ الْخَمَّاسِي الَّذِي رَابِعُهُ حَرْفُ لَيْنٍ .

[مَا يَصَغَّرُ وَمَا لَا يَصَغَّرُ]

وَاعْلَمْ أَنَّ الْأَسْمَاءَ كُلَّهَا تُصَغَّرُ إِلَّا مَا اسْتَثْنَيْ لَكَ وَذَلِكَ الْأَسْمَاءُ الْمُتَوَغَّلَةُ فِي الْبِنَاءِ ، وَهِيَ
الَّتِي لَمْ تُعَرَّبْ قَطْ ، مَا عَدَا أَسْمَاءَ الْإِشَارَةِ وَالْمُوصُولَاتِ أَعْنِي الَّذِي وَالَّتِي خَاصَّةٌ وَتَشْتَبَهُمَا
وَجَمْعُهُمَا ، وَإِلَّا ^٥ أَيَّا وَأَمْسٍ وَغَدًا وَأَوَّلَ مِنْ أَمْسٍ وَالْبَارِحَةَ وَعِنْدَ وَمَعَ وَغَيْرِكَ وَحَسْبُكَ
وَسِوَاكَ ، وَالْأَسْمَاءُ الْمُخْتَصَّةُ بِالنَّفْيِ نَحْوُ : أَحَدٌ وَغَرِيبٌ وَكَتِيعٌ ^٦ ، وَأَسْمَاءُ أَيَّامِ الْأُسْبُوعِ ^٧ وَأَسْمَاءُ
شُهُورِ السَّنَةِ ، وَالْأَسْمَاءُ الْوَاقِعَةُ عَلَى مَا يَجِبُ تَعْظِيمُهُ شَرْعًا ، وَالْأَسْمَاءُ الْعَامِلَةُ عَمَلُ الْفِعْلِ
كَاسْمِ الْفَاعِلِ وَالْأَسْمَاءُ الْمَصْغَرَّةُ ، وَأَمَّا الْأَفْعَالُ وَالْحُرُوفُ فَلَا يُحَقَّرُ مِنْهَا شَيْءٌ إِلَّا فِعْلُ /٢٤٧/
التَّعَجُّبُ لَشَبَّهِهِ بِالْأَسْمِ .

وَالْمُرَادُ بِالتَّحْقِيرِ مِنْ جِهَةِ الْمَعْنَى الْمُتَعَجَّبُ مِنْهُ أَوْ مَصْدَرُهُ كَمَا تَقَدَّمَ قَبْلَ ^٨ ، فَأَمَّا الْأَسْمَاءُ
الْمُتَوَغَّلَةُ نَحْوُ : مَنْ وَكَمْ وَمَا وَأَيْنَ وَمَتَى فَلَمْ تُصَغَّرْ لَشَبَّهِهَا بِالْحُرُوفِ .

^١ - فِي ب : الْحُرُوفُ .

^٢ - الْعَضْرَفُوطُ : دَوِيَّةٌ بِيضَاءُ نَاعِمَةٌ .

^٣ - فِي ب : حَرْفُ لَيْنٍ زَائِدٌ .

^٤ - يُقَالُ : اِخْرَجْنِمُ الْقَوْمُ إِذَا اجْتَمَعُوا ، وَاشْهَبَ الزَّرْعُ إِذَا قَارَبَ الْمُهَيْجَ وَفِيهِ خَضْرَاءٌ .

^٥ - وَإِلَّا : سَقَطَ مِنْ ب .

^٦ - غَرِيبٌ وَكَتِيعٌ بِمَعْنَى أَحَدٍ .

^٧ - الْأُسْبُوعُ : سَقَطَ مِنْ ب .

^٨ - انْظُرْ بَابَ التَّعَجُّبِ ص ٤٣/٢ مِنَ الْمَخْطُوطِ .

قال سيبويه : " لَأَنَّ هَذِهِ الْأَسْمَاءَ يُسْتَفْهَمُ بِهَا عَنْ مُبْهَمَاتٍ لَا تَعْرِفُهَا ، وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ ذَلِكَ الشَّيْءُ الْمُسْتَفْهَمُ عَنْهُ قَلِيلاً أَوْ كَثِيراً ، وَيَلْزُمُكَ أَنْ تَفْهَمَ إِيرَادَ الْجَوَابِ عَنْهُ عَلَى مَا عِنْدَ الْمَسْئُولِ فِيهِ " ^١ .

وَلَا تُصَغَّرُ أَيْضاً هَذِهِ الَّتِي لِلْإِسْتِفْهَامِ وَالشَّرْطِ مِنْهَا ؛ لِأَنَّهَا عَامَةٌ وَتَصْغِيرُهَا يَخْرِجُهَا عَنِ الْعُمُومِ إِذْ لَا تَتَنَاوَلُ بَعْدَ التَّحْقِيرِ إِلَّا حَقِيراً ؛ وَلِأَنَّهَا لَا يُعْلَمُ عَلَى مَا تَقَعُ وَإِنَّمَا يُصَغَّرُ الشَّيْءُ إِذَا عُلِمَ أَنَّهُ صَغِيرٌ .

وَلَا تُصَغَّرُ (حَيْثُ) وَلَا (إِذْ) ؛ لِأَنَّهُمَا غَيْرُ مُمْكِنَيْنِ ، وَتَحْتَاجُ إِلَى إِيضَاحٍ ، وَإِنَّمَا (حَيْثُ) اسْمٌ مَكَانٌ يُوَضَّحُ بِمَا وَقَعَ فِيهِ وَلَا يَنْفَرِدُ ، وَلَيْسَ الْغَرَضُ ذِكْرَ حَالٍ فِيهَا تَخْتَصُّ بِهَا ، وَلَمْ تُصَغَّرْ عَلَامَاتُ الْإِضْمَارِ نَحْوُ : أَنَا وَأَنْتَ وَهُوَ ، مِنْ جِهَةِ شَبَهِهَا بِالْحُرُوفِ ، وَأَيْضاً فَإِنَّ أَكْثَرَ الْمَضْمَرَاتِ عَلَى حَرْفٍ ^٢ أَوْ حَرْفَيْنِ وَلَيْسَتْ بِثَابِتَةٍ اسْمًا لِلشَّيْءِ الَّذِي أُضْمِرَ .
فَإِنْ قِيلَ فَقَدْ حَقَّرُوا الْمُبْهَمَاتِ وَهِيَ مَبْنِيَّاتٌ تَجْرِي بِحَرَكَةِ الْحُرُوفِ ، وَفِيهَا مَا هُوَ عَلَى حَرْفَيْنِ وَكَذَلِكَ (الَّتِي) وَتَثْنِيَّتُهَا وَجَمْعُهَا .

فَالْجَوَابُ أَنَّ الْمُبْهَمَ قَدْ يَجُوزُ أَنْ يُبْتَدَأَ بِهِ كَقَوْلِكَ : هَذَا زَيْدٌ وَنَحْوُ ذَلِكَ ، وَلَيْسَ فِيهِ شَيْءٌ يَتَّصِلُ بِالْفِعْلِ وَلَا يَجُوزُ فَصْلُهُ كَالْكَافِ فِي ضَرْبَتِكَ وَالتَّاءِ فِي قُمْتُ وَقُمْتُ فَأَشْبَهَ الْمُبْهَمُ الظَّاهِرَ لِقِيَامِهِ بِنَفْسِهِ .

وَكَذَلِكَ (الَّذِي) إِنَّمَا صُغِّرَ ؛ لِأَنَّهُ تَمَكَّنَ فِي الْوَصْفِ وَالْوَصْفِ بِهِ وَثْنِيَّ وَجُمْعَ وَأَنْتَ وَلَيْسَ ذَلِكَ فِي شَيْءٍ مِمَّا ذُكِرَ مِنْ غَيْرِ الْمُتَمَكَّنَةِ .

وَلَا يُصَغَّرُ مِنَ الْأَسْمَاءِ نَحْوُ : حُسَيْنٌ وَصُهَيْبٌ ؛ لِأَنَّهُ يُؤْدِي إِلَى التَّسْلُسِ ، قَالَ الْكَسَائِيُّ ^٣ : لَا يَجِبُ عَلَى مَنْ سَهَا فِي إِرْقَاعِ السَّهْوِ السَّجُودُ ؛ لِأَنَّهُ يُؤْدِي إِلَى التَّسْلُسِ ، وَقَاسَهُ عَلَى أَنَّ الْمَصْغَرَّ مِنَ الْأَسْمَاءِ لَا يُصَغَّرُ .

^١ - هذا النص للسريافي شرح به قول سيبويه ، انظر الكتاب ٤٧٩/٣ ، وشرح السريافي ٢٢١/٤ أ .

^٢ - في ب : حرف واحد .

^٣ - انظر هذا القول في الوافي بالوفيات ٤٨/٢١ .

ولم يُصَغَّرْ غَيْرٌ ، وَسَوَى وَسَوَى ^١ اللَّذِينَ فِي مَعْنَى غَيْرٍ وَلَيْسَ بِمِثْلَةٍ مِثْلٍ ؛ لِأَنَّ مِثْلًا إِذَا صَغُرَتْهُ ^٢ قَلَّتِ الْمِثَالَةُ وَهِيَ تَقَلُّ وَتَكْثُرُ ، وَتَفِيدُ بِالتَّصْغِيرِ مَعْنَى فَتَفَاضِلُ ، وَغَيْرُ هُوَ اسْمٌ لِكُلِّ مَا لَمْ يَكُنِ الْمُضَافَ إِلَيْهِ ، وَإِذَا كَانَ شَيْءٌ ^٣ غَيْرَ شَيْءٍ فَلَيْسَ فِي كَوْنِهِ غَيْرُهُ مَعْنَى يَكُونُ أَنْقَصَ مِنْ مَعْنَى كَمَا كَانَ فِي الْمِثَالَةِ ؛ أَلَا تَرَى أَنَّهُ يَجُوزُ أَنْ تَقُولَ : هَذَا أَكْثَرُ مِثَالَةً لِدَا مِنْ غَيْرِهِ ، وَهَذَا أَقَلُّ مِثَالَةً مِنْ هَذَا وَلَا تَقُلْ هُوَ أَكْثَرُ مَغَايِرَةً .

وَقَدْ احْتَجَّ لَهُ سَبِيوِيهِ وَقَالَ : " غَيْرٌ لَيْسَ بِاسْمٍ مَتَمَكِّنٌ ؛ أَلَا تَرَى [أَنَّهَا] ^٤ لَا تَكُونُ إِلَّا نَكْرَةً ، وَلَا تُجْمَعُ وَلَا تَدْخُلُهَا الْأَلْفُ وَاللَّامُ " ° ، فَهَذِهِ أَيْضًا فُرُوقٌ بَيْنَهَا وَبَيْنَ مِثْلِهَا .
وَكَذَلِكَ يُحَقِّقُ الشَّهْرُ وَالسَّنَةُ وَالسَّاعَةُ وَاللَّيْلَةُ ، وَأَمَّا أَمْسٌ وَغَدٌ فَلَا يُحَقِّقَانِ ؛ لِأَنَّهُمَا لَيْسَا اسْمَيْنِ لِلْيَوْمَيْنِ بِمِثْلَةِ زَيْدٍ ، وَإِنَّمَا هُمَا لِلْيَوْمِ الَّذِي قَبْلَ يَوْمِكَ وَالْيَوْمِ الَّذِي بَعْدَهُ ، وَلَمْ يَتِمَّ كَزَيْدٍ وَالْيَوْمِ وَالسَّاعَةِ وَالشَّهْرِ ... وَأَشْبَاهُهُنَّ .

أَلَا تَرَى أَنَّكَ تَقُولُ : هَذَا الْيَوْمُ وَهَذِهِ اللَّيْلَةُ فَيَكُونُ لِمَا أَنْتَ فِيهِ وَلِمَا لَمْ يَأْتِ وَلِمَا مَضَى ، وَتَقُولُ : هَذَا زَيْدٌ وَذَلِكَ زَيْدٌ فَهُوَ اسْمٌ مَا يَكُونُ مَعَكَ وَمَا يَتَرَاخَى عَنْكَ ، وَأَمْسٌ وَغَدٌ لَمْ يَتِمَّ كَمَا تَمَكَّنَ هَذِهِ الْأَسْمَاءُ ، فَكَرِهُوا أَنْ يُحَقِّرُوهُمَا كَمَا كَرِهُوا تَحْقِيرَ (أَيْنَ) وَاسْتَغْنَوْا عَنْ تَحْقِيرِهِمَا بِالَّذِي هُوَ أَشَدُّ تَمَكُّنًا وَهُوَ الْيَوْمُ وَاللَّيْلَةُ وَالسَّاعَةُ .
وَأَوَّلُ مِنْ أَمْسٍ كَأَمْسٍ فِي أَنَّهُ لَا يُصَغَّرُ .

سَحَ : " أَمَّا الْيَوْمُ وَاللَّيْلَةُ وَالشَّهْرُ وَالسَّنَةُ فَأَسْمَاءٌ وَضَعْنَ لِمَقَادِيرَ مِنَ الزَّمَانِ فِي أَوَّلِ الْوَضْعِ ، وَتَصْغِيرُهُنَّ عَلَى وَجْهَيْنِ : أَحَدُهُمَا أَنَّكَ إِذَا صَغُرْتَ الْيَوْمَ فَقَدْ يَكُونُ التَّصْغِيرُ لَهُ تَقْلِيلًا وَنَقْصَانًا عَمَّا هُوَ أَطْوَلُ مِنْهُ ؛ لِأَنَّهُ قَدْ يَكُونُ يَوْمٌ طَوِيلٌ وَيَوْمٌ قَصِيرٌ ، وَكَذَلِكَ السَّاعَةُ تَكُونُ سَاعَةً طَوِيلَةً وَسَاعَةً قَصِيرَةً وَكَذَلِكَ اللَّيْلَةُ .

^١ - وَسَوَى : سَقَطَ مِنْ ب .

^٢ - فِي أ : صَغُرَتْ ، وَأَثْبَتْنَا مَا فِي ب .

^٣ - شَيْءٌ : سَقَطَ مِنْ ب .

^٤ - زِيَادَةٌ مِنْ ب ، وَهِيَ تَوَافَقُ مَا فِي الْكِتَابِ ٤٧٩/٣ .

° - الْكِتَابِ ٤٧٩/٣ .

والوجه الآخر أنه قد يقل انتفاع المصغر بشيء في يوم أو في ليلة أو في شهر أو في ساعة فيحقره من أجل قلة انتفاعه به .

فإن قيل فلا يكون شهر أطول من شهر ولا سنة أطول من سنة ؛ لأن ما ينقص من أيام الشهر يزيد في لياليه ، وما ينقص من لياليه يزيد في أيامه حتى تتعادل الشهور كلها ، قيل ^١ : يكون التحقير على الوجه الآخر الذي هو قلة الانتفاع .

وقال بعض النحويين : أمّا (غَد) فلا يُصَغَّر ؛ لأنه لم يوجد بعد فيستحق التصغير ، وأمّا (أمس) فما ^٢ كان فيه ممّا يوجب التصغير قد عرفه المتكلم والمخاطب قبل أن يصير أمس ، فإذا ذكروا أمس فإنما يذكرونه على ما قد عرفوه في حال وجوده / ٢٤٨ . بما استحقه من التصغير فلا وجه لتصغيره .

وفي أسماء الأسبوع خلافٌ نحو الثلاثاء والأربعاء ، قال سيبويه : " والثلاثاء والأربعاء والبارحة لا يُحَقَّرَنَّ " ^٣ .

وكذلك أسماء الشهور نحو المحرم وصفر إلى آخر الشهور ^٤ ، وذلك أنها أسماء أعلام تتكرر على هذه الأيام ، فلم تتمكن وهي معارف كنمكن زيد وعمرو وسائر الأسماء الأعلام ؛ لأن الاسم العلم إنما وُضِعَ للشيء على أنه لا شريك له ، وهذه الأسماء وُضِعَتْ على الأسبوع وعلى الشهور ليُعلم أنه اليوم الأول من الأسبوع أو الثاني أو الشهر الأول من السنة أو الثاني ، وليس منها شيء يختص فيتعين فيلزمه فيه التصغير . وأجاز الكوفيون تصغيرها والجرمي والمازني ^٥ ، واختار ابن كيسان ^٦ مذهب سيبويه .

^١ - في ب : (قد يكون) وهي توافق ما في شرح السيرافي .

^٢ - فما : سقط من ب .

^٣ - الكتاب ٤٨٠/٣ .

^٤ - قوله : نحو المحرم وصفر إلى آخر الشهور ، لم يرد ب .

^٥ - انظر رأي الكوفيين والجرمي والمازني في شرح السيرافي ٢٢٢/٤ ، و شرح المفصل ١٣٩/٥ .

^٦ - هو محمد بن أحمد بن إبراهيم عالم بالعربية نحواً ولغة من أهل بغداد ، من مؤلفاته غلط أدب الكاتب ، ومعاني القرآن ، ت ٢٩٩ هـ (إنباه الرواة ٢٨١/١) ، انظر رأيه في شرح السيرافي ٢٢٢/٤ ، وارتشاف الضرب ٣٥٢/١ ، والمجم ٣٥٣/٣ .

وكان بعض النحويين ^١ يُفَرِّقُ بين أن يقولَ : اليومَ الجمعةُ واليومَ السبتُ بنصب (اليوم ، وبين) ^٢ أن يقولَ : اليومُ الجمعةُ واليومُ السبتُ ، ولا يُجِيزُ تصغير الجمعة في النصب ولا تصغير السبت ؛ لأنَّهما عنده اسمان لمصدرين الاجتماع والراحة ، وليس الغرض تصغير هذين المصدرين ^٣ ، ويُجِيزُ إذا رُفِعَ اليومان ؛ لأنَّ الجمعة والسبت يصيران اسمين لليوم ، ولا يُجِيزُ في النصب تصغير اليوم ؛ لأنَّ الاعتماد في الخبر على وَقَعَ وَيَقَعُ وهما لا يُصَغَّرَانِ ولا يقصدُ إليهما بالتصغير .

وقد حُكي عن بعض الناس ^٤ أنَّه أجاز التصغير في النصب وأبطل في الرفع ، وكان المازني ^٥ يبيِّنه في ذلك كله .

واعلم أنَّه لا يُحَقَّرُ الاسمُ إذا كان بممثلة الفعل ألا ترى أنَّه قبيح هو ضُوَيْرُ زَيْدًا [وضُوَيْرُ زَيْد] ^٦ ، إذا أردت بضارب زَيْدٍ ^٧ التنوين ، وإن كان ضاربُ زَيْدٍ لما مضى فتصغيره جيّد ؛ لأنَّ ضارباً إذا نوَّنناه ونصبناه ما بعده فمذهبُه مذهبُ الفِعْلِ ، وليس التصغير ممَّا يلحق الفِعْلَ إلَّا في التعجب ^٨ .

وقد قال من قبل : " وإذا كان فيما مضى فليس يجوز فيه تنوينه ونصب ما بعده ^٩ ومجراه مجرى غلام زَيْدٍ ، فكما جاز تصغير غلام زَيْدٍ جاز تصغير ضارب زَيْدٍ فيما مضى فاعرفه " ^{١٠} .

^١ - انظر شرح السيرافي ٢٢٢/٤ أ .

^٢ - تكملة من ب .

^٣ - قوله : لمصدرين الاجتماع والراحة ، وليس الغرض تصغير هذين المصدرين ، لم يرد في ب .

^٤ - انظر شرح السيرافي ٢٢٢/٤ أ .

^٥ - انظر شرح السيرافي ٢٢٢/٤ أ .

^٦ - تكملة من ب ، وهي توافق ما في شرح السيرافي .

^٧ - زيد : سقط من ب .

^٨ - قوله : فمذهبُه مذهبُ الفِعْلِ ، وليس التصغير ممَّا يلحق الفِعْلَ إلَّا في التعجب ، لم يرد في ب .

^٩ - قوله : وقد قال من قبل : " وإذا كان فيما مضى فليس يجوز فيه تنوينه ونصب ما بعده ، لم يرد في ب .

^{١٠} - شرح السيرافي ٢٢١/٤ ، ٢٢٢ .

والأسماء المختصة بالنفي لم تصغر ؛ لأنها تخرج بالتصغير عن عمومها ؛ ألا ترى أن (أحدًا) يتناول جميع الناس ، وكذلك (غير) تتناول^١ ما عدا المضاف إليه .
وكذلك جموع الكثرة لا تحقر^٢ ؛ لأنه لا فائدة في تصغيرها ؛ ألا ترى أن فلوسًا يقع على ما فوق العشرة إلى ما لا يتناهى كثرةً ، فإن صغرتها فإنك تقصد تقليلها وليس في ذلك ما يعطي ذلك ؛ لأن كل عدة^٣ تقل وتكثر بالإضافة إلى عدد آخر بخلاف جموع القلة ؛ لأنها تقع على العشرة فما دونها فإذا صغرت علم أن العدد أقل من العشرة ، ولا يتصور ذلك فيما هو من الجموع للكثرة وكذلك الأسماء المحكية ؛ لأن التصغير يبطل الحكاية .

[تصغير الثنائي]

قوله : " كل اسم صار بال حذف بحيث لو صغر وقعت فيه ياء التصغير طرّفًا فهو مردودٌ إليه ما حذف منه في التصغير " ^٤ .

مثال ذلك : يدٌ ودمٌ مما هو على حرفين تقول في تصغيره : يديةٌ ودميٌ ، وفي أبٍ وأخٍ وحمٍ : أبّي وأخيّ وحمي .

وكذلك يصنع بكل اسم على حرفين ترده إلى أصله أتى كان موقعه ، فإن كان من أوله رددته كقولك في عدةٍ وزنةٍ وشيةٍ وما أشبه ذلك : وعيدةٌ ووزينةٌ ووشيةٌ ، ويجوز همزُ الواو فتقول : أشيةٌ ؛ لأنها مضمومة .

وحكى الأخفش^٥ عن حمّاد بن الزبرقان النحوي^٦ أنه قال في النسبة إلى شيةٍ : شيوِيٌّ فردّ الذاهب من آخره ، قال الأخفش : كأنهم قلبوا فجعلوا أوله في آخره ، وعلى هذا القياس لو صغر لجاز أن يُقال : شويةٌ ، والقول ما قلناه أولاً ؛ ولأن النسب باب تغيير .

^١ - في ب : يتناول .

^٢ - في ب : لا تصغر .

^٣ - في ب : عدد .

^٤ - الجزولية ٢٢٧ .

^٥ - انظر شرح السيرا في ٢٠٦/٤ ب .

^٦ - هو حمّاد بن الزبرقان ، كان نحويًا حلّو المحاضرة ، لطيف المفاكهة ، ذكره ابن كثير في أحداث سنة ١٦٨ هـ بأنه رُمي بالزندقة (البداية والنهاية ١٠/١٢٣ ، وإنباه الرواة ١/٣٦٥) .

وكذلك لو^١ سميت رجلاً خُذْ أو كُلْ ثم صَغَّرته لرددت إليه المحذوف فقلت : أُخِيذْ وأَكِيلْ ؛ لأنَّهما من أَخَذْتُ وأَكَلْتُ ، والألفُ فاءُ فَعَلْتُ .

وأما الذهاب من وسطه نحو رجل يُسَمَّى مُذْ فإذا صَغَّرته قلت : مُنِيذْ ؛ لأنَّ الأصل مُنْذٌ ، فرددته إلى أصله ، ولو سُمِّي رجل سَلْ ، ثم صَغَّر لَقِيلْ : سُؤْيِلٌ فيمن همز ، ومن لم يهمز قال : سُؤْيِلٌ ؛ لأنَّه يجعلها من الواو فيقال : سَالَ يَسَالُ كخَافَ يَخَافُ وهما يَتَسَاوَلَانِ ، ويُقال : سَلْتُهُ فهو مَسْئُولٌ .

ومن ذلك سَهْ وهي الاسْت يُقال : سَهْ وَسَتْ واسْتٌ ، والأصل في ذلك كَلَهْ سَكَّتْ ؛ لأنَّه يُقال في جمعه : أَسْتَاهُ ، وفي تصغيره سَتِيهَةٌ ، فمن قال : سَهْ حذف التاء التي هي عين الفعل ، ومن قال : سَتٌ حذف الهاء التي هي لام الفعل .

ومما ذهب منه لَامُ الفعل منها أسماءٌ في أولها أَلِفُ الوصل ومنها ما ليس كذلك /٢٤٩/ والتصغيرُ يجمعها على لَفْظٍ واحدٍ ؛ لأنَّ أَلِفَ الوصل تذهب في التصغير وتُرَدُّ لَامُ الفَعْلِ .
فمن ذلك [قولك]^٢ في دَمٍ : دُمِيٌّ ، وفي يَدٍ : يَدِيَّةٌ ، والأصل يَدِي دَمِي ، وتقول في شَفَةِ : شَفِيهَةٌ ؛ لأنَّ التاء التي للتأنيث لا يُعتدُّ بها وأصله شَفَهَةٌ والهاء لام الفعل ؛ ألا ترى أنَّك تقول في الجمع : شِفَاهٌ ، وفي الفعل شَافَهْتُ .

ومن ذلك حَرٍ تقول حُرِيحٌ وفي الجمع أَحْرَاحٌ ، وإنما استثقلوا حاءين في المكبر بينهما حرفٌ ساكن ، وتقول في سَنَةٍ على من جعل الساقط منها واوًا [وقال]^٣ في تصريف الفعل منها سَانِيَتْ : سُنِيَّةٌ ، ومن قال : سَانَهْتُ قال : سُنِيهَةٌ ، وتقول في عِصَةِ : عِصِيهَةٌ ؛ لأنَّهم جمعوها فقالوا : عِصَاهُ ، ومن قال : عِصَوَاتُ قال : عِصِيَّةٌ .

وتقول في تصغير فُلٍ فُلَيْنٌ ؛ لأنَّ الذهاب منها نونٌ ، والأصل فُلَانٌ فخُفِّفَ عنه ، ولو حَقَّرْتُ رُبَّ اسم رجل لقلت : رُبِيْبٌ ؛ لأنَّه مخفَّفٌ من رُبٍّ ، وتقول في تصغير قَطٍّ : قُطِيْطٌ إذا سميت به رجلاً لأنَّك تعطي لـ(قَطٍّ) انقطاعَ الأمر ، والقَطُّ قَطْعٌ فكأنَّها من التضعيف .

^١ - لو : سقط من ب .

^٢ - تكملة .

^٣ - تكملة من ب .

^٤ - في ب : تعني بقط .

وتقول في فَمٍ : فَوَيْهٌ ، وفي الجمع : أَفَوَاهٌ ، وأصله فَوَهٌ ، وذهبت الهاء كما ذهبت من شَفَقَةٍ ، وأبدلت الواو ميمًا ؛ لأنها من مخرجها ، فلمَّا جُمِع وصُعِّرَ رُدَّ إلى الأصل ، كما قالوا في جمع ماءً : أَمْوَاهٌ وَمِيَاهٌ ، وفي تصغيره : مُوَيَّةٌ ؛ لأنَّ الهمزة في ماء منقلبة من هاء وأصله مَوَّةٌ .

وتقول في تصغير (ذه) من قولك : هَذِهِ الْمَرْأَةُ إِذَا جَعَلْتَهَا اسْمًا لِمَوْثٍ : ذِيَّهٌ ؛ لأنَّ هذه الهاء بدل من ياء ، يُقال : ذِي وَذِهِ وَهَذِي في معنى هذه والهاء بدلٌ ، وأصله ياءان ، ألا ترى أَنَّكَ تُصَعِّرُ ذَا ذِيًّا ، ولو جاز أن تبقى الهاء في ذه لبقيت الميم في فَمٍ .
وإذا خَفَّفْتَ إِنَّ أَوْ أَنَّ وسميت بهما رددتهما إلى التضعيف في التحقير فقلت : أُنَيْنٌ ، وإن سميت بـ(إن) التي للشرط أو الزائدة أو التي في معنى (ما) فأردت تصغيرها زدت فيها [ياء] ^١ فقلت : أُنِيٌّ ، كما تقول في عَنْ : عُنِيٌّ ، وفي مِنْ : مُنِيٌّ ، وكذلك كلُّ ما كان على حرفين إذا كان أصله حرفين ولا يُعلم الذهابُ منه زدت فيه ياءً ؛ لأنَّ أكثر المحذوفات كذلك نحو : ابْن واسم ويد ودم .

وقد تقدَّم سببُ زيادة الياء في باب ما ينصرف ^٢ وما لا ينصرف ^٣ ؛ لأنَّكَ إن زدتْ واوًا انقلبتْ ياءً لاجتماع الياء والواو ، وسَبَقَ أحدهما بالسكون فتُقلب الواو ياءً و تدغم الياء في الياء .

وإن كانت ألفاً فكذلك ؛ لأنَّ ياء التصغير لا تتحرك ، والألف لا يكون ما قبلها إلا متحرِّكًا بالفتح وكذلك (أن) التي تنصب الفعل والتي بمعنى أي ^٤ ، وكذلك كلُّ اسم في أوَّلِهِ ألف وصل نحو : ابْن واسم تقول : سُمِّيَ وَبُنِيٌّ ، واست سَتِيهَةٌ ؛ لأنَّ ألف الوصل تذهب لتحرك الثاني بالفتح .

^١ - تكملة .

^٢ - ما ينصرف : سقط من ب .

^٣ - لم يذكر سبب ذلك في باب ما ينصرف وما لا ينصرف .

^٤ - قوله : وكذلك (أن) التي تنصب الفعل والتي بمعنى أي ، لم يرد في ب .

[تصغير ما فيه علامة تأنيث]

واعلم أنَّ ما كان في آخره هاء التأنيث وكان ما قبلها ساكن [نحو أُخْتُ وَبُنْتُ وَمَنْتَ وَهَنْتَ وَذَيْتَ وَكَيْتَ مِمَّا تَثْبِتُ التَّاءُ فِيهِ وَصَلاً وَوَقْفاً فَهَذِهِ التَّاءُ وَإِنْ كَانَ مَا قَبْلَهَا سَاكِنًا]^١ كَالْهَاءِ فِي عَبْلَةٍ وَتَمْرَةٍ ، وَلَكِنَّهُمْ جَعَلُوهَا بَدَلاً مِنَ الْهَاءِ فِي الْوَقْفِ وَالْحَقُّوا بِهَا الْأَسْمَ الَّذِي حُذِفَتْ مِنْهُ لَامُ الْفِعْلِ بِأَبْنِيَّةٍ مِنَ الثَّلَاثِي فَالْحَقُّوا أُخْتًا بِقُفْلٍ وَبُنْتُا بِجَذْعٍ ، وَأَصْلُ أُخْتُ أُخْوَةٌ وَأَصْلُ بُنْتُ بَنَوَةٌ^٢ ، فَإِذَا صَغَّرْتَ رَدَدْتَهَا إِلَى الْأَصْلِ فَقُلْتَ : بُنْيَّةٌ وَأُخْيَّةٌ وَحُذِفَتِ التَّاءُ الْمُلْحَقَةُ إِذْ رَجَعَ الْأَصْلُ ، وَالْحَقَّتْ تَاءٌ لِلتَّأْنِيثِ .

وَقَالُوا فِي ذَيْتٍ : ذَيْيَّةٌ ؛ لِأَنَّهُمْ يَقُولُونَ : ذِيَّةٌ ، وَفِي هَنْتَ وَجَهَانٍ : هُنْيَّةٌ وَهْنِيَّةٌ كَمَا قَالُوا : شَفِيئَةٌ ، وَتَقُولُ فِي هَنْ : هُنْيَّةٌ^٣ وَمَنْ قَالَ : هُنْيَّةً قَالَ فِي الْمَذْكَرِ : هُنْيٌّ ، وَفِي كَيْتٍ : كَيْيَّةٌ ، وَمَنْتَ : مَنِّيَّةٌ وَفِي مَنْ : [مَنِّي]^٤ لَوْ سُمِّيَ بِهِ مَذْكَرٌ .

[تصغير ما أوله همزة وصل]

وَقَوْلُهُ : " وَتُطْرَحُ أَلْفُ الْوَصْلِ مِنْ نَحْوِ : ابْنِ فَيْعَامَلٍ مُعَامَلَةً دَمٌ " .

أَيُّ أَنَّهُ مَحْذُوفٌ اللَّامُ فَإِذَا صَغَّرْتَ حُذِفَتْ هَمْزَةُ الْوَصْلِ وَرَدَدَتْ إِلَيْهِ الْمَحْذُوفُ مِنْهُ ، فَقُلْتَ : بُنْيٌّ ، وَكَذَلِكَ امْرُؤٌ ، تَقُولُ : مُرْيٌ .

قُلْتُ : مَا كَانَ فِي أَوَّلِهِ أَلْفُ الْوَصْلِ فَإِنَّ التَّصْغِيرَ يُسْقِطُهَا ؛ [لِأَنَّ الْمَصْغَرَ يُفْتَحُ الْحَرْفُ الثَّانِي مِنْهُ فَإِذَا فُتِحَ سَقَطَتْ أَلْفُ الْوَصْلِ]^٥ إِذْ لَا حَاجَةَ إِلَيْهَا ، فَإِذَا صَغَّرْتَ اسْتِصْرَافًا وَأَسْقَطْتَ مِنْهُ أَلْفَ الْوَصْلِ بَقِيَ سِتَّةُ أَحْرَفٍ ، فِيهِ ثَلَاثُ زَوَائِدَ وَهِيَ السِّينُ وَالتَّاءُ وَالْأَلْفُ ، فَإِذَا حُذِفَتْ أَحَدُ الزَّائِدِينَ مِنَ السِّينِ أَوْ التَّاءِ لَمْ تَحْتَجْ إِلَى حَذْفِ الْأَلْفِ ؛ لِأَنَّهَا تَكُونُ رَابِعَةً فَحُذِفَتِ السِّينُ مِنْ أَجْلِ ذَلِكَ .

^١ - تكملة من ب .

^٢ - في ب : بَنَوَةٌ أَوْ بُنْيَّةٌ .

^٣ - قوله : وَفِي هَنْتَ وَجَهَانٍ : هُنْيَّةٌ وَهْنِيَّةٌ كَمَا قَالُوا : شَفِيئَةٌ ، وَتَقُولُ فِي هَنْ : هُنْيَّةٌ ، لَمْ يَرِدْ فِي ب .

^٤ - تكملة من ب .

^٥ - الجرولية ٢٢٧ .

^٦ - تكملة من ب .

وكان حذفها أولى من التاء^١ ؛ لأننا إذا حذفنا السين وقلنا : تُصَيِّرُ صار بمترلة تُجَيِّفُ في تَجْفَافٍ وتُصَيِّحُ في تصغيرٍ تَمْسَاحٍ وألحق بتصغير تَفْعَالٍ ، ولو حذفنا التاء وقلنا : سُصَيِّرُ صار على /٢٥٠/ مثال سُفَيِّلٍ وسَفَعَالٍ وهما غير موجودين .

وإذا صغرت افتقاراً حذفت ألف الوصل ولم تحتج إلى حذف غيرها ؛ لأنه يبقى على خمسة أحرف الرابع منها ألف زائدة فقلت : فُتَيِّقِرُ ، وكذلك ما جرى مجراه من الافتعال والانفعال والأفعال كقولك في انطلاق : مُطَيِّلِقٍ وفي احمرار : حُمَيِّرٍ .

وإذا صغرت شهيباً فحذفت ألف الوصل حذفت الياء التي بعد الهاء أيضاً وبقيت الألف ؛ لأنك إذا حذفت الياء لم تحتج إلى حذف الألف لوقوعها رابعة ، فقلت : شُهَيِّبٍ كَأَنَّكَ حَقَّرْتَ شُهَبَابًا .

وإذا حَقَّرْتَ اغْدِيدَانًا حذفت ألف الوصل وحذفت الياء وبقيت الألف^٢ كما فعلت في اشهباب ، فقلت : غُدَيِّدِينَ فكأنك حَقَّرْتَ غَدَانًا .

وإذا حَقَّرْتَ اقْعُنَسَاسًا حذفت النون وألف الوصل وبقيت الألف ؛ لأنها رابعة ، ولو حذفت الألف وبقيت النون لاحتجت إلى حذفها بعد ، لابد من ذلك ؛ لأنه يبقى على خمسة أحرف ليس رابعه حرف لين زائداً ، فكان حذف ما يؤدي إلى قلة الحذف أولى .

وإذا حَقَّرْتَ اعْلَوَّاطًا ، قلت : عُلَيِّطٌ ؛ لأنك تحذف ألف الوصل فيبقى علوَّاط فتحذف إحدى الواوين كما مضى في قياس نظائره ، فيبقى علوَّاط ، وإذا صغرت صار عُلَيُّوَيْطٌ ، قلبت الواو ياءً للياء الساكنة قبلها .

وإذا حَقَّرْتَ اضْطَرَّابًا قلت : ضُتَيِّرِبٌ ؛ لأن الطاء المنقلبة من تاء الافتعال لسكون الضاد ، فإذا حرَّكناها في التصغير عادت إلى التاء ، فصار تصغيره كتصغير افتقار ، والفرق بين الضاد ساكنة ومتحركة أن العرب كلهم يقولون : مَرَضَتْ وَفَحَضَتْ^٣ وَمَخَضَتْ للمؤنث ، فإذا قال المتكلم ذلك عن نفسه جاز أن تُقلب التاء طاءً فتقول : مَرَضْتُ وَفَحَضْتُ برجلي ، فإنما القلب بعد الساكن ، فهذا حكم ما فيه ألف الوصل أن تحذف .

^١ - في ب : من حذف التاء .

^٢ - من قوله : لوقوعها رابعة ، فقلت : شُهَيِّبٌ ... إلى هنا لم يرد في ب .

^٣ - فحضت أي : شذخت .

ش ~ " ولا بُدَّ أنْ يَأتي بعدَ حذفِها أكانَ له مِثَالٌ في الأسماءِ أو لم يَكُنْ ، إلَّا أنْ يَعرَضَ بعدَ الطَّرحِ وجَهان : أحَدُهُما له مِثَالٌ في الأسماءِ والآخَرُ لا مِثَالٌ له فيها نَحْو : اسْتَخْرَاجِ فَإِنَّكَ إِذَا أَسْقَطْتَ أَلْفَ الوَصْلِ مِنْهُ اعْتَزَلْكَ وجَهان : أحَدُهُما لا مِثَالٌ له في الأسماءِ ، والآخَرُ له فيها مِثَالٌ نَحْو : اسْتَخْرَاجِ إِذَا قُلْتَ ^١ : سُخْرِيجِ ، فَهَذَا لا مِثَالٌ له فيها ، وَإِذَا قُلْتَ : تُخْرِيجِ ^٢ فَهَذَا له مِثَالٌ ، فَتَعَمَدَ الَّذِي له مِثَالٌ فيها مِنْهَا وَطَرَحَ الآخَرُ ، هَذَا رَأْيُ سَيَبَوِيهِ ^٣ .

وَالْمَازِي يُعْتَبَرُ فِي الْمَصْغَرِّ كُلِّهِ أَنْ تَكُونَ عَلَى مِثَالِ الأسماءِ وَلَا يَجِيزُ فِي انْطِلَاقِ نُطْقِهِ ، وَلَا فِي اقْتِدَارِ قُتْدِيرٍ وَلَكِنْ تَحْذِفُ حَتَّى تَصِيرَ إِلَى مِثَالِ الأسماءِ فَتَقُولُ : طَلَيْقٌ وَقُدَيْرٌ ، كَقَوْلِهِمْ : كُمَيْتٌ " ° .

ولو كان هذا كما قال لم يجز في افتقار فتيفير إذ ليس في الكلام فتعال .

[كسر ما بعد ياء التصغير]

وقوله : " وكلُّ اسمٍ وقعَ بعدَ ياءِ التَّصْغِيرِ فيه حرفٌ ليسَ مَوْقِعَ الإعرابِ فهو مَكْسُورٌ " ^٦ .

مثال ذلك : جُعِفِرَ ودُرِيهِمْ وسُفَيْرِجٍ ونحو ذلك .

وتحرَّزَ بقوله : " ليس مَوْقِعَ الإعرابِ " من حرفِ الإعرابِ في الثلاثي ، فَإِنَّهُ يَجْرِي بِحَسَبِ العَوَامِلِ فَتَقُولُ : جَاءَنِي زَيْدٌ ، وَرَأَيْتُ زَيْدًا ، وَمَرَرْتُ بِزَيْدٍ ، وَمِنَ الْمُضَعَّفِ الآخَرِ مُدَقِّقٌ فَإِنَّكَ تَقُولُ ^٧ : مُدَقِّقٌ وَلَا تَكْسِرُ مَا بَعْدَ ياءِ التَّصْغِيرِ ، وَمِنَ أَصَمٍّ فَإِنَّكَ تَقُولُ : أَصَمِّمْ فِي تَصْغِيرِهِ ذَكَرَهُمَا س ~ ^٨ .

^١ - من قوله : اسْتَخْرَاجِ فَإِنَّكَ إِذَا أَسْقَطْتَ أَلْفَ الوَصْلِ مِنْهُ اعْتَزَلْكَ وجَهان ... إلى هنا لم يرد في ب .

^٢ - في التوطئة ٣٢٠ : سُخْرِيجِ .

^٣ - انظر الكتاب ٤٣٣/٤ ، ٤٣٤ .

^٤ - انظر التوطئة ٣٢٠ ، وشرح الجمل لابن عصفور ٣٠٢/٢ .

^٥ - انظر التوطئة ٣٢٠ .

^٦ - الجرولية ٢٢٨ .

^٧ - في ب : تَقُولُ فِي تَصْغِيرِهِ .

^٨ - انظر الكتاب ٤١٨/٣ وفي ب سيبويه .

وسبب ذلك أنك تقول في الجمع : مَدَاقٌ وَأَصَامٌ ؛ لأنَّ الياء الساكنة فيها مَدٌّ وإنْ انفتح ما قبلها ، ألا ترى أنَّ الشاعر إذا قال قصيدة قبل آخرها ياءً ساكنةً قبلها فتحة لزمه أنْ يأتي بها في جميع القصيدة كما يلزمه في الألف كقوله :

١٠٣- وَمَهْمَهَيْنِ قَذَفَيْنِ مَرَّتَيْنِ ظَهَرَاهُمَا مِثْلُ ظُهُورِ الثَّرَسَيْنِ
قَطَعْتُهُ بِالسَّمْتِ لَا بِالسَّمْتَيْنِ^١

وقوله : " إِلَّا أَنْ يَكُونَ فِي كَنْفِ هَاءِ التَّائِيثِ " ^٢.

مثاله : طَلِيحَةٌ وَشُجَيْرَةٌ ؛ لأنَّ تاء التائيث تطلب بفتح الحرف الذي قبلها ، أعني أنَّها مثل المركب الذي تفتح فيه آخر الاسم الأوَّل كقولهم : بَعْلَبِكَ وَحَضْرَمَوْتُ ونحو ذلك ، ولأنَّها مثلُ أَلِفِ التائيث ، وألفُ التائيث لا يكون ما قبلها إلا مفتوحًا .

وقوله : " أَوْ أَلْفِهِ " .

مثال ذلك : حُبْلَى .

وقوله : " أَوْ أَلْفِيهِ " .

مثال ذلك : حُمَيْرَاءُ وَصُحَيْرَاءُ .

وقوله : " أَوْ أَلِفِ أَفْعَالٍ جَمْعًا " ^٣ .

مثال ذلك : أَجْمَالٌ ، تقول في تصغيره : أَجِيمَالٌ وَأَبْيَاتٌ^٤ وَأَسْفَاطٌ وَأُسَيْفَاطٌ كقوله: إِنَّ هِيَ إِلَّا أَثْيَابٌ فِي أُسَيْفَاطٍ قَبَضَهَا عَشَارُوكُ^٥ .

^١ - من الرجز لخطام الجاشعي وقيل لهميان من قحافة ، وهو من شواهد الكتاب ٤٨/٢ ، ٦٢٢/٣ استشهد به سيبويه على تنية ظهراهما على الأصل ، والرجز لخطام الجاشعي في الكتاب ٤٨/٢ و شرح المفصل ١٥٦/٤ ، وتحصيل عين الذهب ٢٨١ ، والخزانة ٣١٢/٢ ، ولهميان بن قحافة في الكتاب ٦٢٢/٣ ، والخزانة ٥٤٤/٧ ، وبلا نسبة في شرح الأشموني ٣٣٦/٢ ، والجمع ١٣٥/١ والمهمان : مثني المهمة وهو الصحراء المقفرة ، والقَذَفُ الواسعة ، ومَرَّتَانِ : أي لا تنبت ، والسَّمْت : الطريق .

^٢ - الجزولية ٢٢٨ .

^٣ - من قوله : " أَوْ أَلْفِهِ " انظر الجزولية ٢٢٨ .

^٤ - في ب : وأثياب .

^٥ - من قول عيسى بن عمر النحوي لعمر بن هبيرة الذي اتهمه بوديعة فضربه نحو ألف سوط فقال له هذا القول ، انظر اللسان (عشر) ٥٧٠/٤ ، وبغية الوعاة ٢٣٨/٢ ، وأسيفاط : جمع سبط وهو وعاء ، والعشَّار : قابض الزكاة .

وكذلك كلُّ ما كان من أفعال ٢٥١/ جمعاً ، وجاء هذا مخالفاً لسائر الجموع أي إن لم تُقلب فيه الألفُ ياءً في التصغير ، وكأنَّهم حملوها على حُميراء لكونها ثلاثة وبعدها حرف مع أنَّهم أرادوا أن يفرِّقوا بين تصغير أفعال وإفعال نحو : أَجْمَال وإِجْمَال ، تقول أَجِيمَال وأُجِيمِيل ، فتركوا أفعالاً على لفظه مخافة اللبس إلاَّ أنَّ قوله : "جمعاً" زيادة تعود بنقص فإنَّ ظاهره أنَّ أفعالاً إذا لم يكن جمعاً كأورال _ اسم مكان _ أنَّك تقول فيه : أُورِيل . وسيبويه وغيره^١ قد نصَّ على أنَّك إذا سميت رجلاً بأفعال لم تقلب ألفه ياءً ، بل تقول في تصغيره : أَفِيْعَال ، قال سيبويه في آخر باب التصغير : " وإذا حَقَّرْتَ أَفْعَالاً اسْمَ رجلٍ قلت : أَفِيْعَالٌ كما تُحَقِّرُهَا قَبْلَ أَنْ تَكُونَ اسْمًا ، فَتُحَقِّرُ أَفْعَالٌ كَتَحْقِيرِ عَطِشَان ، فَرَقُوا بَيْنَهَا [وبين إفعال] ^٢ ؛ لِأَنَّهُ لَا يَكُونُ إِلَّا وَاحِدًا ، وَلَا يَكُونُ أَفْعَالٌ إِلَّا جَمْعًا ، وَلَا يَغْيِرُونَهُ مِنْ تَحْقِيرِهِ قَبْلَ أَنْ يَكُونَ اسْمًا كَمَا لَا يُغْيِرُ سِرْحَانٌ عَنْ تَحْقِيرِهِ إِذَا سَمِيتَ بِهِ " ^٣ .

سَع : " فَرَقُوا بَيْنَ تَصْغِيرِ أَفْعَلٍ وَأَفْعَالٍ ، فَقَالُوا فِي أَنْعَامٍ : أَنْعَامٌ ، وَأَجْمَالٌ أَجِيمَالٌ ، وَقَالُوا فِي أَفْعَالٍ : أَفِيْعَالٌ ؛ لِأَنَّ أَفْعَالًا لَا يَقَعُ إِلَّا جَمْعًا ، فَكَرِهُوا إِبْطَالَ عَلَامَةِ الْجَمْعِ فِيهِ إِلَّا أَنْ يُجْمَعَ مَرَّةً أُخْرَى كَأَنْعَامٍ وَأَنْعَامٍ ، فَإِذَا صُغِّرَ لَمْ يَنْبِ التَّصْغِيرُ عَنِ الْجَمْعِ فَبَقُوا عَلَامَةَ الْجَمْعِ وَاسْتَعْمَلُوا عَلَامَةَ التَّصْغِيرِ " ^٤ .

ثم قال : " فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ : فَأَنْتُمْ قَدْ اعْتَبَرْتُمْ فِي تَصْغِيرِ مَا كَانَ فِي آخِرِهِ أَلْفٌ وَنُونٌ إِنْ كَانَ يَنْقَلِبُ فِي الْجَمْعِ يَاءً قَلْبْتُمُوهُ فِي التَّصْغِيرِ ، كَقَوْلِنَا : سِرْحَانٌ وَسَرَّاحِينَ وَسُرِّيْحِينَ ، وَسُلْطَانٌ وَسُلَاطِينَ وَسُلَيْطِينَ ، وَقَلْتُمْ فِي عُثْمَانَ وَعَطِشَانَ : عُثِيمَانٌ وَعُطِيشَانٌ .

قيل له : إِنَّمَا اعْتَبَرْنَا الْجَمْعَ فِيمَا كَانَ فِيهِ أَلْفٌ وَنُونٌ ؛ لِأَنَّ النُّونَ قَدْ تَكُونُ لِلْإِلْحَاقِ^٥ بِمِثْلَةِ حُرُوفِ الْأَصْلِ ، فَيَجْرِي بِجَرَى الْأَصْلِ ، فَإِذَا قِيلَ : سِرْحَانٌ وَسَرَّاحِينَ عُلِمَ

^١ - انظر الكتاب ٤٩٦/٣ والأصول في النحو ٥٤/٣ ، وشرح السيرافي ٢٣١/٤ ب .

^٢ - تكملة من ب والكتاب .

^٣ - الكتاب ٤٩٦/٣ .

^٤ - في شرح السيرافي ٢٣١/٤ ب : إفعال .

^٥ - في شرح السيرافي ٢٣١/٤ ب : قالوا في إفعال : أَفِيْعِيل .

^٦ - شرح السيرافي ٢٣١/٤ ب .

^٧ - في أ " للإيجاز " وأثبتنا ما في ب وشرح السيرافي .

أَنَّ النون فيه كالحاء في سِرْدَاح ، والجيم في هِمْلَاج ^١ ، ونحن نقول في تصغير سِرْدَاح وهِمْلَاج : سُرْدِيح وهُمَيْلِج .

وإذا كان لا ينقلب في الجمع ياءً فلم يجعل ملحقا بشيء كعَطْشان وعُثْمان ، فإن قيل: فإنهم يقولون في تصغير وَرْشان ^٢ : وَرِشِين ، وفي حَوَمان : حَوَيْمِين ، وليس في الكلام نون أصلية تُلْحَقُ به نون وَرْشان إذ ليس في الكلام فَعَلال بفتح العين .

فالجواب عن ذلك أَنَّهُم ألحقوا الجمع والتصغير بجمع ما فيه الحرف الأصلي وبتصغيره ، ولم يلحقوا به الواحد فصار وَرَاشِين وُورِشِين مُلْحَقِينَ بِسَرَويل و سُرَّيل .

وقد ردَّ سيبويه ^٣ على من قال : لا أَقْلَبُ فيما لم يجمع على فَعَالِين بأنَّ أَلْزَمَهُ أَنْ يَقُولَ فِي جَمَّال : جُمَيْمَال ؛ لِأَنَّهُ لَا يَقَال : جَمَامِيل ، وَلَكِنْ تَقُولُ فِي جَمَّال : جُمَيْمِيل وَإِنْ كَانَ لَا يَقَال : جَمَامِيل ^٤ ، وَأَرَادَ كَسْرَ مَعَارَضَتِهِ فِي أَنْعَام وَأَنْعِيم ، وَإِنْ كُنَّا لَا نَقُولُ فِي تَصْغِيرِ الْوَاحِد : أُتَيْعِيم ؛ لِأَنَّهُ جَمْعٌ كَيْلًا تَبْطُلُ عَلَامَةُ الْجَمْعِ فِي أُتَيْعِيم ، وَكَذَلِكَ مُصْرَانُ وَجَمْعُهُ مَصَارِين ، وَلَا نَقُولُ فِي تَصْغِيرِ مُصْرَان : مُصَيْرِينَ ؛ لِأَنَّ مُصْرَانًا جَمْعُ مَصِير ، وَالْأَلْفُ فِيهِ لِلْجَمْعِ فَلَا يُبْطِلُهُ التَّصْغِيرُ " انتهى كلام السيرافي ^٥ .

قلت : والصواب أن يُقال : تصغير مُصْران -الذي هو واحد مَصَارِين- مُصَيْرَات لَا مُصِيرَان ؛ لِأَنَّهُ جَمْعٌ كَثْرَةٌ فَيُرَدُّ إِلَى وَاحِدِهِ وَيَجْمَعُ بِالْأَلْفِ وَالتَّاءِ إِنْ كَانَ لِمَا لَا يَعْقِلُ كَدُرَيْهَمَاتٍ وَقُضَيَّاتٍ فِي قُضْبَانٍ فَهَذَا سَهْوٌ مِنَ السِّرَافِيِّ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

ونظر السيرافي عدم القلب في أَفْعَالٍ فَقَالَ : " وَكَمَا فَتَحُوا مَا قَبْلَ أَلْفِ التَّأْنِيثِ فِي حُبَيْلٍ وَنَحْوِ ذَلِكَ بِالْحَمْلِ عَلَى هَاءِ التَّأْنِيثِ وَأَرَادُوا الْفَرْقَ بَيْنَهَا وَبَيْنَ أَلْفِ الْإِلْحَاقِ فَكَسَرُوا

^١ - السِّرْدَاح : الناقة الطويلة ، والهملاج : الحسن السير .

^٢ - الْوَرْشان : طائر مثل الحمام .

^٣ - انظر الكتاب ٤٩٦/٣ .

^٤ - فِي ب : جَمَامِيل فِي الْجَمْعِ .

^٥ - شرح السيرافي ١٢٣٢/٤ ، ومن قوله : " يَقُولُونَ فِي تَصْغِيرِ وَرْشان ... إِلَى سَرِيل ، فِي ص ١٩٢/٤ ب .

ما قبل ألف الإلحاق وفتحوا ما قبل ألف التانيث في حُبلى ، فقالوا : حُبَيْلى ، وفي أَرْطى^١ أَرْيَط ، وَعَلقى^٢ : عَلَيَق ، وَمَعزى : مُعِيز ، فأفهم هذا كله متى كانت الألف رابعة .
فإن كانت الألف خامسة للتانيث وهي مقصورة أو لغير التانيث وقبلها أربعة أحرف أصول حذفها .

فأمَّا التي للتانيث^٣ فقولك في قَرَقَرى^٤ : قُرَيْقِر ، وأمَّا التي لغير التانيث فقولهم في حَبْرَكى^٥ : حُبَيْرِك ، وإنما حذفوا هذه الألف ؛ لأنَّ المصعَّر إذا كان على خمسة أحرف ولم يكن الحرف الرابع / ٢٥٢/ حرف مدٍّ ولين حُذِفَ منها حرف .

والحرف الأخير في المؤنث وفي غيره أولى بالحذف ؛ لأنَّه زائدٌ ، فإن قال قائل : فلم لا يحذفون الألف الممدودة للتانيث وهاء التانيث إذا كان قبلها أربعة أحرف كقولهم في خُنْفَساء : خُنَيْفَساء ، وفي سَلْهبة : سُلَيْهبة ؟ قيل له : هاء التانيث والألف الممدودة متحرَّكتان فصار لهما في الحركة مزية ، وصار^٦ مع الأوَّل كاسمٍ واحد ضُمَّ إلى اسم .
ومثلهما ياء النسبة والألف والنون الزائدتان كقولك : زُعَيْفران ، وفي سَلْهبي^٧ : سُلَيْهبي ، والمقصورة هي حرف مِيَّتٌ للسكون الذي يلزمها ، فحُذِفَتْ لأنَّها لم تُشبه الاسم الذي يُضَمُّ^٨ .

فكذلك ألف أفعال إذا سُمِّيَ بها لا تُقلب بل يُحكى فيه حاله قبل التسمية ، فتقول في أَجَمال : أَجَيْمال .

^١ - الأَرطى : شجر ينبت بالرمل .

^٢ - العلقى : شجر تدوم حضرتة .

^٣ - قوله : وقبلها أربعة أحرف أصول حذفها ، فأمَّا التي للتانيث ، لم يرد في ب .

^٤ - قَرَقَرى : موضع .

^٥ - الحبركى : الطويل الظهر القصير الرجلين .

^٦ - في شرح السيرافي : وصارا .

^٧ - السلهبي : الطويل .

^٨ - شرح السيرافي ١٩١/٤ ، وقد ذكر السيرافي اختلافًا للعرب في ذلك ولم ينقله عنه .

وقوله : " والألف والتون " ^١ .

يعني الزائدين في نحو : سكران الذي مؤنثه سكرى وغضبان تقول : سكران وغضبان ، وفي عثمان : عُثْمَان ، فتصغر هنا الصدور ^٢ تشبيهاً لها بحمراء ونحوها ، كما تقدم في منع الصرف ^٣ .

وقوله : " ما لم تجمعه العرب على فعالين " ^٤ .

يعني أنها إن جمعته على فعالين فكسرت ما بعد ألف الجمع فإنك تكسره في التصغير أيضاً ؛ لأن التصغير والتكسير يجريان مجرى واحداً كما تقدم ، فتقول في سرحان : سراحين وفي التصغير : سريحين ، وفي ورشان : ورشيين ؛ لأنهم قالوا : وراشين ، وكذلك ضبعان^٥ تقول فيه : ضبيعين ؛ لأنك تقول : ضباعين ، وكروان تقول فيه : كرويون ؛ لأنك تقول في الجمع : كراوين ، وقال بعضهم : لا يقال كراوين إلا في الشعر كقوله :

١٠٤ - حَتَفَ الْحَبَارِيَاتِ وَالْكَرَاوِينِ ^٦

فلا ينبغي أن يلتفت إلى ذلك وإنما يقال : كريان تُقلب الواو ياءً وتُدغم الياء في الياء ، ومتى وردَ من هذه الأسماء التي في آخرها الألف والنون ولا يُعرف هل تُقلب العرب ألفه ياءً في التصغير أم لا ، حملته على باب غضبان وعثمان ؛ لأنه الأكثر .

فإن كان فعلاً جمعاً لم يكن سبيله سبيل الواحد ؛ لأن فعلاً في الجمع ربما كسر على فعالين نحو قولهم : مصير ومصران [ومصارين] ^٧ ، فإذا سميت رجلاً مصران فيدخل في الباب الأكثر ، وهو باب فعلاً الذي لا تُقلب ألفه في التصغير إذ لم يوجب مصارين عليك أن تقول فيه : مصيرين لما تقدم من أنه جمع كثرة فيرد إلى واحده .

^١ - الجزولية ٢٢٨ .

^٢ - في ب : الصدر .

^٣ - انظر باب ما ينصرف وما لا ينصرف ص ١٩٣/٢ من المخطوط ، وقوله : في منع الصرف ، لم يرد في ب .

^٤ - الجزولية ٢٢٨ .

^٥ - الضبعان : الذكر من الضباع .

^٦ - من الرجز لأبي زغب دلم العبشمي في اللسان (كرا) ٢٢٠/١٥ ، وبلا نسبة في التكملة ٥٠٦ ، والمقرب ١٠٠/٢ ، والشاعر يصف صقراً .

^٧ - تكملة من ب .

وكذلك إن كانت النون تُبدل في الجمع ياءً لم تُقلب في التصغير ، فتقول في ظَرْبان^١ :
ظَرْبَان ؛ لأنَّهم قالوا في الجمع ظَرْبِي ، فأبدلوا من النون ياءً ، وتقول في تصغير حَمَاطَان^٢ :
حُمَيْطَان فتحذف الألف كما تحذفها _ أعني الواو _ من بَرُوكاء وجُلُولاء^٣ في مذهب
س ~ ؤ سيأتي .

وكذلك إن كان في آخر الاسم علامتان هما في الأصل للتثنية والجمع المسلم أجرته
بحر ما في آخره ألف ونون زائدتان ، فتقول في تصغير زَيْدَيْن وهِنْدَات وجَعْفَرَان إذا سُمِّيَتْ
به : زُيَيْدَيْن وهُنَيْدَات وجُعَيْفَرَان ، وفي جِدَارَان اسم رجل : جُدَيْرَان فتحذف الألف كما
حذفت واو بَرُوكاء وألف حَمَاطَان إِلَّا أَنْ يَكُونَ فِي الْمُثْنَى تَاءُ التَّأْنِيثِ فَإِنَّكَ لَا تَعْتَدُّ
بالعلامتين سُمِّيَتْ أَوْ لَمْ تُسَمَّ فتقول في دَجَاجَتَانِ اسم رجل : دُجَيْجَتَانِ فلا تحذف الألف .

[تصغير الخماسي]

وقوله : " وَمَا كَانَ مِنَ الْأَسْمَاءِ عَلَى خَمْسَةِ أَحْرَفٍ لَا بِالْفِي التَّأْنِيثِ فِي آخِرِهِ ،
وَلَا بِالْأَلْفِ وَالتُّونِ الزَّائِدَتَيْنِ ، وَلَا حَرْفٍ مَدٍّ وَلَيْنٍ هُوَ رَابِعُهُ فَلَا بَدْءَ مِنَ الْحَذْفِ فِيهِ فِي
التَّحْقِيرِ " ° .

يعني أنه إذا كان الخماسي حروفه صحاح نحو : سَفَرَجَل وفَرَزْدَق فلا بدَّ من حذف
حرف منه حتى يصير إلى أمثلة التصغير .

وكان الآخر أولى بالحذف ؛ لأنَّه محل التغيير ، وقد تقدَّم أَنَّ ذَلِكَ بِالْحَمَلِ عَلَى الْجَمْعِ
المكسر كما قالوا : سَفَارِج ، قالوا : سُفَيْرِج^٤ ، وفَرَاذِد ، قالوا : فُرَيْرِذ^٥ .
وإن شئتَ عَوَّضْتَ مِنَ الْمَحذُوفِ يَاءً فَقُلْتَ سُفَيْرِيجَ وفُرَيْرِيزَ ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ الْحَرْفُ
الَّذِي قَبْلَ الْآخِرِ مِنْ حُرُوفِ الزِّيَادَةِ أَوْ مُشَبَّهًا بِهَا وَالْآخِرُ لَيْسَ كَذَلِكَ فَإِنَّكَ تَحْذِفُ إِذَا ذَاكَ

^١ - الظربان : دابة منتنة الرائحة .

^٢ - حمطان : شجر ، وقيل : موضع .

^٣ - البروكاء : الثبات في الحرب ، وجلولاء : قرية بفارس .

^٤ - انظر الكتاب ٤٤٠/٣ وفي ب : سيويه .

^٥ - الجزولية ٢٢٨ .

^٦ - في أ : سفيرج ، وأثبتنا ما في ب .

^٧ - في أ : فريزيد ، وأثبتنا ما في ب .

الآخر ، وإن شئت حذفته ما قبله وتركت الآخر ، فتقول في تصغير خَدَرْتَق^١ : خُدَيْرِق ؛ لأنَّ النون من حرف الزيادة ، وتقول في فَرَزْدَق : فُرَيْزِد وفُرَيْزِق .

وإن كان الآخر من حروف الزيادة لم تحذف غيره فتقول /٢٥٣/ في تصغير شَمَرْدَل^٢ : شُمَيْرِد واستثنى من ذلك ما فيه ألفا التانيث نحو خُنْفَسَاء ، فإنَّك تُصَغِّرُ منه الصَّدر كما تقدَّم ، فتقول : خُنْفِسَاء وَحُمَيْرَاء إِلَّا أَنْ يَكُونَ ما قبلهما على أربعة أحرف ثالثة حرف علة زائد للمدِّ نحو : بَرُوكَاء وَجَلُولَاء فتقول : جُلَيْلَاء وَبُرَيْكَاء ؛ لأنَّهما وإن كانتا بمترلة تاء التانيث في ثباتهما في تصغير خُنْفَسَاء وما مثله فتثبت التاء خامسة ، فهما أيضاً من نفس الكلمة فصارتا من هذا الوجه ككاف مُبَارَك ، والواو بمترلة الألف كما تُحذف الألف من مبارك كذلك تُحذف الواو من بَرُوكَاء .

وتقول في مَعْلُوجَاء^٣ : مُعِيلِجَاء فلا تحذفها ؛ لأنَّها رابعة فلم تُشبه ألف مُبَارَك ، فقالوا في بَرُوكَاء وَجَلُولَاء : بُرَيْكَاء وَجُلَيْلَاء ، هذا مذهبُ سيبويه^٤ .

وخالفه المبرِّد فيه فقال : " إنَّ آخرَ جَلُولَاء وَبَرُوكَاء ألفا التانيث بمترلة ألفي حَمَرَاء وَصَحْرَاء وهي نظيرة الهاء ، ولا خلاف بينهم أنَّهم إذا حَقَّرُوا جَلُولَةً وَبَرُوكَةً حَقَّرَ جَلُول وَبَرُوك ، فيقال : جُلَيْل وَبُرَيْك ، ثم تلحق هاءُ التانيث فيقال : جُلَيْلَةٌ وَبُرَيْكَةٌ .

وسيبويه أسقط الواو من بَرُوكَاء وَجَلُولَاء فصَغَّرَ على الحذف فصار جُلَيْل وَبُرَيْك ، وألحق ألفي التانيث ، فيقال لسيبويه : إنَّ كان ألفا التانيث معتدًّا بهما مبنيةً الكلمة عليهما ، فينبغي ألاَّ يُصَغَّرَ الصدر بل يُجعل تصغيره^٥ كتصغير عَلْبَاء وَحَرْبَاء^٦ فتقول : عَلْبِيَّ وَحَرْبِيَّ ، وكذلك على قوله إذا حذف الواو وكانت الألفان بمترلة ما هو من نفس الكلمة أن يُقال : جُلَيْلِيَّ وَبُرَيْكِيَّ ، ولا يُقال هذا .

^١ - الخَدَرْتَق : ذكر العناكب .

^٢ - الشَّمَرْدَل : القوي السريع .

^٣ - معلوجاء : اسم جمع ، والعِلَج هو الرجل الشديد .

^٤ - الكتاب ٤٤٠/٣ .

^٥ - تصغيره : سقط من ب .

^٦ - العلباء : عصب العنق ، والحرباء : دُوبية .

وإن كانت الألفان بمنزلة شيء ضمَّ إلى شيء فينبغي أن يُصَغَّرَ الأوَّلُ بِأَسْرِهِ ثم تُلْحَقُهُ
أَلْفِي التَّأْنِيثِ " ^١ فهذه حجة المبرِّد عليه .

سَع : " والذي عندي أن أَلْفِي التَّأْنِيثِ تُشْبِهُ هاء التَّأْنِيثِ من وَجْهِ ، وتخالِفُها من
وَجْهِ ، وذلك أَنَّا رأينا أَلْفِي التَّأْنِيثِ ^٢ في الجمع قد أُجْرِيَ مجرى ما هو ملحق بالأصل ؛ لأنَّهم
قالوا : صَحْرَاءُ وَصَحَارِي وَعَذْرَاءُ وَعَذَارِي ، كما قالوا : حَرْبَاءُ وَحَرَابِي .

فلَمَّا رأيناها قد أُجْرِيَتْ مجرى ما هو من الأصل لغير التَّأْنِيثِ ، ولم يُفْعَلْ ذلك بالهاء
استُعمِلَتْ في الصدر لَمَّا كَثُرَتْ حُرُوفُ ما يستعمل في التَّصْغِيرِ التَّرخِيمِ ، وهو أن تحذف منه
الزائد الذي فيه وهو الواو ، كما قالوا في تصغير فاطمة : فُطَيْمَة ، وفي أزهر : زُهَيْر وفي
أحمر : حُمَيْر ، وذلك لَمَّا كَثُرَتْ الحُرُوفُ وكان [في] ^٣ آخرها حرفا التَّأْنِيثِ ، وهي علامة
تأنيث كالهاء ، فلم يجدوا سبيلا إلى حذفها وجعلوا ما حذفوا هنا كحذفهم أَلْفِ مُبَارَكٍ
وَعُذَافِرٍ دون الكاف والراء " ^٤ .

خ : " وَأَمَّا بَرُوكَاءُ وَجُلُولَاءُ فسيبويه وأبو الحسن يحذفان الواو فيهما لَمَّا حذفتهما ^٥
العربُ في التَّكْسِيرِ فقالت : بَرَاكِيٌّ وَجَلَالِيٌّ ، فَكَسَّرُوا على الهمزة ^٦ ، فحذفوها فوجب في
التَّصْغِيرِ : بُرَيْكَاءُ وَجُلَيْلَاءُ كما وجب قَوَيْصَعَاءُ ^٧ لَمَّا أثبتوا الألف كَسَّرُوا عليها وصَغَّرُوا
دونها ، ثم أتوا بهمزة التَّأْنِيثِ آخرًا حيث كانت كتاء التَّأْنِيثِ ، وحذفوا في جُلُولَاءُ وَبَرُوكَاءُ
وصَغَّرُوا على الهمزة لَمَّا كَسَّرُوا عليها .

^١ - انظر شرح السيرافي ٢٠٢/٤ أ .

^٢ - قوله : من وَجْهِ وتخالِفُهما من وَجْهِ ، وذلك أَنَّا رأينا أَلْفِي التَّأْنِيثِ ، لم يرد في ب .

^٣ - تكملة ، وهي في شرح السيرافي .

^٤ - العُذَافِر : الأسد .

^٥ - شرح السيرافي ٢٠٢/٤ أ .

^٦ - في أ : حذفت ، وأثبتنا ما في ب وتنقيح الألباب .

^٧ - بعده في تنقيح الألباب ٥٠١/٢ " فوجب الحذف مما قبلها ، وقالوا : قَوَاصِع ، فلم يكسروا على الهمزة " .

^٨ - القاصعاء : جحر اليربوع .

والمبرّد لا يحذف شيئاً من هذه الزوائد ، ويقول ليس الحذف بقياس ، وقولهم فاسدٌ لحذفهم لها في التكسير ولا يكون التصغير إلا على التكسير كما تقدّم " ١ .

د : " ومن حيث كانت الألف الممدودة بمترلة ما هو من الاسم ٢ وجب أن يُحَقَّرَ ما قبلها كما يُفعل بالهاء " ٣ .

وإذا حَقَّرت مَعْيُورَاءُ وَمَعْلُوجَاءُ لم تحذف منها شيئاً ؛ لأنَّ ما قبل أُلْفِي التَّأْنِيثُ في موضع لا يلحقه الحذف ؛ لأنَّه من حروف المدِّ وهو رابع وليس بمترلة أَلْفُ مُبَارَكٍ وَعُذَّافِرٍ ، وهي ثالثة كما أنَّ وَاوَ بَرُوكَاءَ وَجَلُولَاءَ ثالثة ، فتقول : مُعِيلِجَاءَ وَمُعِيرَاءَ ، وصار وقوع الواو رابعة يُوجب لها حالا في الثبات يُخالف ٥ ما يُحذف غير رابع .

قال س : " ولو جاء في الكلام فَعُولَاءَ ممدود [ة] ٦ لم تُحذف الواو ؛ لأنَّها تُلحق الثلاثة بالأربعة " ٧ لأنَّ فَعُولَاءَ قد لحق بِجَعْفَرٍ فيصير فَعُولَاءَ بمترلة قَرَمَلَاءَ وما جرى مجراها فإذا صَغَّرناه قلنا : قُرَيْمَلَاءَ .

واحتج س ٨ للفرق بين وَاوِ فَعُولَاءَ وَوَاوِ بَرُوكَاءَ أَنَّ وَاوِ فَعُولَاءَ بالحركة قد صار بمترلة الواو الأصلية ؛ ألا ترى أنَّك تقول في تصغير ٢٥٤/ جَدُول : جُدَيُول كما تقول في أَسْوَد : أُسَيُود ٩ ، ولا يجوز أن تقول في عَجُوز : عُجَيُوز ؛ لأنَّها وَاوٌ مَيَّتَةٌ غير متحركة وليست للإلحاق وتقول في سَيِّد : سَيِّدٌ لا غير .

وهذا الذي قال سيبويه أنَّه لا يحذف وَاوِ فَعُولَاءَ إِنَّمَا هو على قول من يقول في تصغير أَسْوَدَ وَجَدُول : أُسَيُودَ وَجُدَيُول ، ومن قال : أُسَيِّدَ وَجُدَيِّلَ لَزِمَهُ أن يحذف الواو في

١ - تنقيح الألباب ٥٠١/٢ .

٢ - في ب : بمترلة تاء التأنيث .

٣ - انظر المقتضب ٢٦١/٢ ، وتنقيح الألباب ٥٠١/٢ .

٤ - معيوراء : اسم جمع للحمير .

٥ - في ب : بخلاف .

٦ - تكلمة من ب والكتاب .

٧ - الكتاب ٤٤١/٣ وفي ب : قال سيبويه .

٨ - الكتاب ٤٤١/٣ وفي ب : سيبويه .

٩ - في أ : جدويل وأسويد ، وأثبتنا ما في ب .

فَعَوَّلَاء ، فيقال ^١ : فَعِيلَاء ؛ لأنها إذا قلبت الواو صارت كواو عَجُوز وبرُوك وجلُول فوجب حذفها .

فا ^٢ : قوله : " فيمن قال : أُسَيِّود " ^٣ يريد أن إثبات الواو في تصغير فعولاء يكون إذا صُغِّر على قياس ^٤ أُسَيِّود ، حين أجريتها مجرى واو الإلحاق فلم تقلبها .
فإن قلبتها في التصغير على قياس أُسَيِّد حذفها كما حذفت واو برُوكاء ، والعلّة فيهما واحدة وإنما أثبت الواو في فعولاء إذا صغّرت على قول من قال : أُسَيِّود ؛ لأن إثباتها إنما هو لشبهها بالأصل ولا يشبه ما يحذف إذا وقع زائدا ثالثا ؛ لأنها متحركة ملحقة غير متغيرة ^٥ فهي بمنزلة الأصل .

وكذلك استثنى من الخماسي ما رابعه حرف مدّ ولين ^٦ فإنه لا يُحذف ؛ لأنه لا يخرج الاسم بثبوته عن أمثلة التصغير ، فتقول في منصور : مُنَصِّير ، وعُصْفُور : عُصْفِير ، وقُنْدِيل : قُنْدِيل ، وكذلك عَفْرِيَّت وإِصْلِيَّت ^٧ ويربُوع وتَجْفَاف تقول : عُفَيْرِيَّت ، ومُملِكِيَّت في مَلَكُوت وتُجَفِّيف وأُصْلِيَّت ويُرَيِّيع في يربوع ، ولا تحذف منها شيئا ؛ لأنها على خمسة أحرف ورابعها حرف من حروف المدّ زائد فإذا أثبت الحرف لم تخرج عن أمثلة التصغير .

وتقول في الجمع : عَفَارِيَّت وتَجَفِّيف وقُنَادِيل وعَصَافِير ونحو ذلك ، وإنما لم تحذف ؛ لأنك لو كسرتها للجمع لقلت : دنائير ومَنَاصِير ، فلا تحذف الواو والتصغير والتكسير من باب واحد .

^١ - في ب : فيقول .

^٢ - انظر التعليقة ٢٨٣/٣ ، وتنقيح الألباب ٥٠٢/٢ .

^٣ - الكتاب ٤٤١/٣ .

^٤ - في (أ) على غير قياس أسود ، وقد أثبتنا ما في (ب) وتنقيح الألباب ٥٠٢/٢ .

^٥ - في ب : غير متعدية .

^٦ - في ب : حرف مدّ لين زائد .

^٧ - الإصليت : السيف الصقيل .

فإن كان حرف المدّ واللين رابعاً ولم يكن زائداً بل منقلباً عن حرف أصلي لم يُحذف نحو مُخْتَار ومُزْدَان ومُنْقَاد ، بل تحذف من مُخْتَار تاء الافتعال ؛ لأنّه مُفْتَعِل أو مُفْتَعَل ، فيبقى مُخَار فتقول : مُخَيَّر .

وكذلك مُزْدَان مُفْتَعِل والدال بدل من التاء ، فتحذف الدال التي هي بدل من التاء فيبقى ^١ مُزَان فقلت : مُزَيْن .

وكذلك مُنْقَاد أصله مُنْقِيد فتحذف النون فتقول مُقَيَّد ، وإن شئت عَوَّضْتَ من المحذوف في ذلك كله ياءً قبل الآخر ^٢ فقلت : مُخَيَّر ومُزَيْن ومُقَيَّد ، وفي الجمع مَخَايِر ومَزَايِن ومَقَايِد ، وإن عَوَّضْتَ زدت الياء فقلت : مَخَايِير .

وقد استثنى ممّا رابعه حرف لين زائد ^٣ عَطَوْدٌ فقليل فيه : عَطِيْدٌ في مذهب سيبويه ^٤ والمبرد ^٥ لا يستثنيه فيقول : عَطِيْدٌ ، وسيبويه يجيز الوجهين ^٦ ، وفي الجمع عَطَاوِد وعَطَاوِيد كأن سيبويه أسقط الواو الأولى من الواوين ؛ لأنها ثالثة وهي في موضع ألف عُدَاوِرٍ وياء خَفِيْدٍ ^٨ وَسَمِيْدٍ ^٩ وَفَدَوِكْسٍ ^{١٠} ، وكأنّه ألحق أولاً ببنات الأربعة فقليل : عَطَوْد [ثم زيدت عليه واو ثالثة ساكنة فصار عَطَوْدٌ] ^{١١} كَعَدَبَسٍ ^{١٢} وَعَجَنَسٍ ^{١٣} فتقلّ بزيادة حرفٍ أُدْخِلَ على ذوات الأربعة .

^١ - قوله : وكذلك مُزْدَان مُفْتَعِل والدال بدل من التاء فتحذف الدال التي هي بدل من التاء فيبقى ، لم يرد في ب .

^٢ - قبل الآخر : سقط من ب ، وقد أشار الناسخ في حاشية المخطوط أن الصواب منقود ، وهو الصواب لأنّه من القود .

^٣ - زائد : سقط من ب .

^٤ - العَطَوْد : السير السريع .

^٥ - الكتاب ٤٢٩/٣ .

^٦ - انظر الانتصار ٢١٧ ، وشرح السراي ١٩٧/٤ أ .

^٧ - الكتاب ٤٢٩/٣ .

^٨ - الخفِيد : الظليم السريع ، وفي المخطوط خفيد وهو تحريف .

^٩ - السَمِيْد : الكريم .

^{١٠} - الفَدَوِكْس : الغليظ الشديد .

^{١١} - تكملة من ب .

^{١٢} - العَدَبَس : الطويل الشديد .

^{١٣} - العَجَنَس : الجمل الشديد الضخم .

وكان المبرّد يقول : عَطِيَّيد ؛ لأنه لم يحذف إحدى الواوين ، وذكر أن الواو الثانية لما كانت زائدة وهي رابعة صارت بمتزلة مُسَرَّوَل ، وسيبويه يقول في مُسَرَّوَل : مُسَيَّرِيل^١ يجعل الواو الزائدة المتحرّكة بمتزلة الواو الساكنة ولم يحذفها ، والقول قول سيبويه لما تقدّم.

خ~ : " فَإِنْ قِيلَ : ولم حذف الأولى واللفظ قبل الحذف يَصِحُّ تحقيره من غير حذف كما ذهب إليه المبرّد حيث لم يحذف شيئاً وأدغم ياء التصغير في الأولى وقلب الثانية ياء فليل : عَطِيَّيد " ٢ .

خ~ : " إِنَّ هَذِهِ الزوائد فيما زاد على الأربعة إذا وقعت قبل حرف العلة وهو أصل أو للإلحاق نحو : مُخْتَارٌ وَمُنْقَادٌ وَمُزْدَانٌ ، فلا بدّ من حذف الزائد^٣ وإدغام ياء التصغير في حرف العلة ، فتقول : مُخَيَّرٌ وَمُقَيَّدٌ وَمُزَيَّنٌ .

ولو أبقيت ما حذفتم لأمكن فيها التصغير فكنت تقول : مُخَيَّرٌ وَمُنَيَّقِدٌ وَمُزَيَّدِينٌ ، فكذلك عَطَوْدٌ لما كانت الواو ملحقة صارت كالألف لا كحرف المدّ واللين الذي لم يأت للإلحاق ، فوجب حذف ما قبله كمُخْتَارٌ وشبهه ، فأدغمت ياء التصغير في الواو فصار عَطِيَّيداً ، وعلى هذا الحكم جرى التيسير في كلامهم نحو : مَخَايِرٌ وَمَقَايِدٌ وَمَزَايِنٌ وَعَطَاوِدٌ وجميع ما / ٢٥٥/ يشبهها .

وكذلك عَجَنَسٌ وَعَدَبَسٌ وفَدَوَكَسٌ تحذف في التيسير والتصغير فتقول : عَجَانَسٌ وَعَدَابَسٌ ، وكلّها بمتزلة الواو الأولى من عَطَوْدٌ ، وأمّا واو مُسَرَّوَلٌ وَكَنَهَوْرٌ فوقعت رابعة ولم يكن قبلها ما يُحذف فقلبت وجرت مجرى الزائد لغير الإلحاق ، فقول د~ فارغ " ٥ .

ش~ : " قَوْلُهُ : بحرف مدّ ولين هو رابعه ، مثال ذلك^٦ : سِرْبَالٌ وَمِصْبَاحٌ ، وينقصه أن يقول : زائد ؛ لأنه إن كان أصلياً فحكمه حكم غيره نحو : مُخْتَارٌ ، وأن يُسقط

^١ - الكتاب ٤٣٣/٣ ، والمسروال : هو الثور الوحشي الذي في قوائمه سواد .

^٢ - تنقيح الألباب ٤٨٧/٢ .

^٣ - في ب : الزوائد .

^٤ - الكنهور : السحاب المتراكم .

^٥ - تنقيح الألباب ٤٨٨/٢ .

^٦ - في ب : مثاله .

قوله : "مد" ، من قوله : " حرف مدّ ولين " فيقول : حرف لين زائد نحو^١ : كَنهُور ؛ لأن^٢ زيادة المدّ يقتضي أنّه إن كان الخماسي فيه حرف لين زائد نحو : كَنهُور يحذف ويردّه إلى الأربعة .

ولا يقول ذلك محققو النحويين كسيبويه^٣ والفارسي^٤ والسيرافي^٥ ومن تابعهم ، إنّما يقولون : كُنْهَرٍ دون حذف .

ولا أعلم أحداً قال بحذفه إلا ابن مَلَكُون^٦ ، فإنّه مثل به في موضعه على الحمل فيما يُحذف من هذا النوع غلطاً ، وكان حقّه أن يزيد ولا بتاء التأنيث ؛ لأنّ نقصه هذ يقتضي أنّ ما فيه تاء التأنيث نحو : حَرْمَلَة يُصَغَّر بحذف حرف ، وهو لا يُدخله في التصغير أصلاً إلا أنّ هذا قد يُغني عنه قوله : وما في مكبره هاء التأنيث تثبت في محقره^٧ .

[تصغير ما زاد على الخمسة]

وقوله : " وما زاد على الخمسة فلا بدّ من الحذف فيه في التحقير " ^٨ .

يعني أنّ السُداسي لا بدّ أن تحذف منه فتقول في عَضْرَفُوط^٩ وفي عَنكَبُوت : عَضْرِفٍ وَعُنَيْكِب ، حذفتَ منهما حرفين حتى صارا إلى مثال التصغير وهو الرباعي .
وقوله : " والزيادة أولى [بالحذف] " ^{١٠} من الأصلي " ^{١١} .

^١ - نحو : سقط من ب .

^٢ - في أ : ولأنّ ، وأثبتنا ما في ب والشرح الكبير .

^٣ - انظر الكتاب ٤٤٥/٣ ، وفي ب : سـ .

^٤ - انظر التكملة ٥١١ ، وفي ب : فـ .

^٥ - انظر شرح السيرا في ٢٠٤/٤ .

^٦ - هو أبو إسحاق إبراهيم بن محمد بن منذر الحضرمي ، نحويّ من أهل إشبيلية ، من مؤلفاته شرح الجمل ، ت ٥٨١ هـ (إنباه الرواة ١٩٦/٤) .

^٧ - شرح المقدمة الجزولية الكبير ١٠١٨/٣ .

^٨ - الجزولية ٢٢٩ .

^٩ - العضر فوط : دوية بيضاء ناعمة .

^{١٠} - تكملة من ب ، وقد وردت في الجزولية .

^{١١} - الجزولية ٢٢٩ .

مثاله : مُدَحَّرَج ، الميم زائدة فحذفها أولى ، فنقول : دُحِّرِج ، ولا نقول : مُدَيِّحِر ، وكذلك واو فَدَوَّكَس هي أولى بالحذف من الأصلي وهو السين فنقول : فُدَيِّكَس ، ولا نقول : فُدَيِّك .

وقوله : " والميمُ اللاحقةُ لأوائِلِ الأسماءِ الجاريةِ على أفعالِها أولى بالبقاء من المُلحَق بالأصل على رأي " ١ .

هو رأي سيويه ٢ ، ومثال ذلك : مُقَعِّنَس ٣ نقول فيه : مُقَيِّعَس ، وإن عَوَّضْتَ قلت : مُقَيِّعِس .

فاً : لا تُحذف الميم ؛ لأنها لمعنى الفاعل فتحذف النون وإحدى السينين ، وقال المبرد : " تصغيره قُعِّنَس ؛ لأنه مُلحق بِمُحَرَّنَجِم ولو صُغِّرَ مُحَرَّنَجِم لقل : حُرِّيَجِم " ٤ .
وقول سيويه أجود ؛ لأن إحدى السينين وإن كانت للإلحاق فهي زائدة إلا أن لها قوة الإلحاق وللميم قوتان : قوة التقدم ؛ لأنها أولى ٥ والأخرى أنها لمعنى الفاعل فهي أولى بالبقاء .

وقوله : " لا من الأصل " ٦ .

مثاله : مُحَرَّنَجِم نقول : حُرِّيَجِم ، وإن حَقَّرْتَ مُعْلَوِّطاً ٧ قلت : مُعْيَلِيط لا غير ؛ لأن الواوين زائدتان فتُحذف إحداهما فيبقى الاسم على خمسة أحرف والرابع من حروف المد واللين فلا يُحذف ، ومثل مُقَعِّنَس مُجَلَّنَب على الخلاف بين سيويه والمبرد ٨ .

١ - الجزولية ٢٢٩ .

٢ - الكتاب ٤٢٩/٣ .

٣ - المقعنسس : الممتنع أو المتأخر .

٤ - المقتضب ٢٥٢/٢ ، وشرح السيرافي ١٩٧/٤ أ .

٥ - في ب : أوَّل .

٦ - الجزولية ٢٢٩ .

٧ - المعلوط : الذي يقتحم الأمور بغير رؤية .

٨ - في ب : بين س~ و د~ .

[أُولَى الزَّوَائِدِ بِالْحَذْفِ]

وقوله : " وَإِذَا احْتَجَّتْ إِلَى حَذْفِ حَرْفٍ فِي الْاسْمِ زَائِدَتَانِ ، فَأَبْقِ أَقْوَاهُمَا فَائِدَةً " ^١ .

مثال ذلك : مُنْطَلِقُ فِي الْاسْمِ زَائِدَتَانِ إِحْدَاهُمَا الْمِيمُ وَالْأُخْرَى النُّونُ ، فَفَضِلَتِ الْمِيمُ النُّونَ بِالتَّقَدُّمِ وَبِالْحَرَكَةِ وَبِأَنَّهَا تَحْرُزُ مَعْنَى الْفَاعِلِ كَمَا تَقَدَّمُ ؛ لِأَنَّ الْمُتَقَدِّمَ أَقْوَى مِنَ الْمُتَأَخَّرِ ، وَالتَّحْرُكُ أَقْوَى مِنَ السَّاكِنِ ، وَالَّذِي لِمَعْنَى أَقْوَى مِنَ الَّذِي لَيْسَ لِمَعْنَى ، وَالْأَصْلِيُّ ^٢ أَقْوَى مِنَ الزَّائِدِ ، كَذَا تَرْتِيبُهَا وَعَلَى هَذَا فَقَسْ مَا يَرُدُّ عَلَيْكَ .

وكذلك تقول في مُقْتَدِرٍ : مُقْتَدِرٌ تَحْذِفُ التَّاءَ وَتُبْقِي الْمِيمَ ؛ لِأَنَّهَا فَضِلَتْ بِالتَّقَدُّمِ ، وَبِأَنَّهَا تَحْرُزُ مَعْنَى الْفَاعِلِ كَمَا تَقَدَّمُ ، وَكَذَلِكَ مُحَمَّرٌ وَمُقَدَّمٌ ، تقول : مُحَيَّمٌ وَمُقَيَّدٌ .
وكذلك ما أوَّلَهُ هَمْزَةٌ أَوْ يَاءٌ [نحو] ^٣ أَلْنَدَدُ وَيَلْنَدَدُ وَأَرْنَدَجٌ وَيَرْنَدَجٌ تقول في تصغير ذلك : أَلَيْدٌ وَيَلَيْدٌ وَأُرَيْدَجٌ وَيُرَيْدَجٌ ، فَتَحْذِفُ النُّونَ وَتُبْقِي الْأَوَّلَ ؛ لِأَنَّهُ فَضِلَ بِالتَّقَدُّمِ وَبِالْحَرَكَةِ .

والأَوَّلُ أَقْوَى مِنَ الْأَعْجَازِ [لِأَنَّ الْأَعْجَازَ] ^٤ قَدْ أَلْفَتْ فِيهَا التَّغْيِيرَ بِالْإِعْرَابِ وَغَيْرِهِ ، وَلِأَنَّ هَذِهِ الْحُرُوفَ تَدْخُلُ لِلْمَعْنَى ، فَالْمِيمُ لِمَعْنَى الْفَاعِلِ ، وَالْهَمْزَةُ فِي أَوَّلِ الْمُضَارِعِ مِنَ الْأَفْعَالِ لِلْمَتَكَلِّمِ وَالْيَاءُ لِلْغَائِبِ نَحْوُ : أَذْهَبَ وَيَذْهَبُ .

ومثله أنْ يَدْخُلُ أَحَدُ الزَّائِدِينَ لِلْإِلْحَاقِ فِيصِيرُ بِمِثْلَةِ الْأَصْلِيِّ ، ثُمَّ يَدْخُلُ بَعْدَ ذَلِكَ الزَّائِدُ الثَّانِي ، فَإِذَا صَغُرَتْ كَانَ حَذْفُ الزَّائِدِ الثَّانِي أَوَّلَى نَحْوَ قَوْلِكَ فِي تَصْغِيرِ عَفَنْجَجٍ ^٥ :

^١ - الجزولية ٢٢٩ .

^٢ - قوله : أَقْوَى مِنَ الَّذِي لَيْسَ لِمَعْنَى ، وَالْأَصْلِيُّ ، لَمْ يَرُدْ فِي ب .

^٣ - تكملة من ب .

^٤ - الأَلْنَدَدُ وَالْيَلْنَدَدُ : الشَّدِيدُ الْخُصُومَةُ .

^٥ - الْأَرْنَدَجُ وَالْيَرْنَدَجُ : الْجِلْدُ الْأَسْوَدُ .

^٦ - تكملة من ب .

^٧ - الْعَفَنْجَجُ : الضَّخْمُ الْأَحْمَقُ .

عَفَّيْجِجَ ؛ لِأَنَّ النُّونَ يُقَدَّرُ دَخُولُهَا عَلَى عَفَّجَجَ بَعْدَ إِحْقَاقِهِ ^١ /٢٥٦/ بِجَعْفَرٍ ، فَصَارَ مِثْلُهُ ^٢ النُّونَ فِي دَخُولِهَا عَلَى عَفَّجَجَ بِمِثْلِهِ زَائِدٌ يَدْخُلُ عَلَى أَصْلِيٍّ .

قَالَ س ~ : " تَقُولُ فِي مُغْدُودِنِ ^٣ : مُغَيِّدِنِ إِنْ حَذَفْتَ الدَّالَ الْآخِرَةَ ، كَأَنَّكَ حَقَرْتَ مُغْدُونِ ^٤ وَإِنْ حَذَفْتَ الدَّالَ الْأَوَّلَى فَهِيَ بِمِثْلِهِ جُوالِقِ ^٥ كَأَنَّكَ حَقَرْتَ مُغْدُونِ ^٦ " ^٧ .

وَمَعْنَى ذَلِكَ أَنَّ إِحْدَى الدَّالَيْنِ زَائِدَةٌ إِمَّا الْأَوَّلَى وَإِمَّا الثَّانِيَةَ ، وَإِنْ جَعَلْنَاهَا الثَّانِيَةَ وَحَذَفْنَاهَا وَقَعَتِ الْوَاوُ رَابِعَةً فِيمَا هُوَ عَلَى خَمْسَةِ أَحْرَفٍ فَقُلْتَ : مُغَيِّدِنِ ، وَإِنْ حَذَفْتَ الْأَوَّلَى بَقِيَ مُغْدُونِ ^٨ وَتَحَذَفُ الْوَاوُ لِأَنَّهَا زَائِدَةٌ غَيْرُ رَابِعَةٍ ، وَهِيَ أَوَّلَى بِالْحَذْفِ مِنَ الْمِيمِ وَصَارَ بِمِثْلِهِ جُوالِقِ - فَوَاعِلِ - تَحذفُ الْأَلْفُ وَتَبْقَى الْوَاوُ ؛ لِأَنَّ الْأَلْفَ ثَالِثَةً ، وَهِيَ سَاكِنَةٌ وَمُؤَخَّرَةٌ فَهِيَ مَفْضُولَةٌ بِالتَّحْدِثِ وَالْحَرَكَةِ .

وَإِذَا حَقَرْتَ خَفَيْدًا قُلْتَ : خُفَيْدٍ ، وَخُفَيْدٍ إِنْ عَوِضْتَ ، وَالْيَاءُ أَوَّلَى بِالْحَذْفِ مِنْ إِحْدَى الدَّالَيْنِ ؛ لِأَنَّهَا فِي مَوْضِعِ الْأَلْفِ مِنْ عُدَّافٍ وَجُوالِقِ ، وَالدَّالُ لِلْإِحْقَاقِ فَيَصِيرُ بِمِثْلِهِ قَرْدٍ ، ثُمَّ دَخَلَتْ عَلَيْهِ الْيَاءُ فَأَلْحَقْتَهُ بِالْخَمْسَةِ ، كَمَا دَخَلَتْ عَلَى عَمَيْثِلٍ ^٩ وَصَمَيْدَعٍ ^{١٠} وَهُمَا مِنْ بَنَاتِ الْأَرْبَعَةِ فَأَلْحَقْتَهُمَا بِالْخَمْسَةِ .

وَإِذَا حَقَرْتَ غَدُودًا قُلْتَ : غُدَيْدٍ ، وَكَانَتِ الْوَاوُ أَوَّلَى بِالْحَذْفِ لَوُقُوعِهَا ذَلِكَ الْمَوْضِعَ ، وَأَنَّ الدَّالَ مِنَ الْحُرُوفِ الْأَصْلِيَّةِ فَلَهَا قُوَّةٌ فِي التَّبْقِيَةِ .

^١ - فِي أ : إِحْقَاقُهَا ، وَأَثْبَتْنَا مَا فِي ب .

^٢ - فِي أ : بِمِثْلِهِ ، وَأَثْبَتْنَا مَا فِي ب .

^٣ - الْمَغْدُودُونَ : النَّاعِمُ .

^٤ - بَعْدَهُ فِي الْكِتَابِ : " لِأَنَّهَا تَبْقَى خَمْسَةُ أَحْرَفٍ رَابِعَتِهَا الْوَاوُ فَتَصِيرُ بِمِثْلِهِ بُهْلُولُ وَأَشْبَاهُ ذَلِكَ " .

^٥ - الْجُوالِقِ : وَعَاءٌ .

^٦ - قَوْلُهُ : وَإِنْ حَذَفْتَ الدَّالَ الْأَوَّلَى فَهِيَ بِمِثْلِهِ جُوالِقِ كَأَنَّكَ حَقَرْتَ مُغْدُونِ ، لَمْ يَرِدْ فِي ب .

^٧ - الْكِتَابُ ٤٢٨/٣ .

^٨ - فِي ب : بَقِيَ مَغْدُودُونَ ، فَتَقُولُ : مَغْدِيدُونَ .

^٩ - الْعَمَيْثِلُ : الْبَطِيءُ لِعَظَمِهِ وَتَرْهَلُهُ .

^{١٠} - فِي ب : صَمِيدَعٌ وَمَعْنَاهُمَا : السَّيِّدُ الْكَرِيمُ .

وإذا حَقَرْت حَمَارَةً^١ ففيها زيادتان الألف والراء فتحذف الألف ؛ لأنَّ الراء من لفظ الأصل فتقول حُمَيْرَةٌ ، تترك الراء ؛ لأنَّها من لفظ الأصل^٢ وتحذف الألف .
فإنَّ كانا من لفظ الأصل حذفت الذي لا يؤدي حذفه إلى ثقل ولا إلى بناء غير موجود ، وتركت ما ليس كذلك .

فتقول في تصغير ذُرْحَرَح^٣ : ذُرِيْرَح على وزن فُعِيلِ ، وذُرِيْرِيح إنَّ عَوَّضْتَ ، ولم تقل : ذُرِيْحِر ؛ لأنَّ وزنه فُعِيلِ غير موجود ، ولا ذُحِيْرَح ؛ لأنَّ وزنه فُلِيْعِل وهو أيضًا بناء غير موجود ، ولا ذُرِيْحِح لِثقل الأمثال .

وإنَّ كانت^٤ من غير لفظ الأصل حذفت الذي لا يؤدي حذفه إلى بناء غير موجود ، وتركت ما ليس كذلك ، فتقول في اسْتَضْرَاب : تُضْيِرِب ، ولا تقل : سُضْيِرِب ؛ لأنَّ سُفْيَعِيل غير موجود وتُفْيَعِيل موجود^٥ كتحفيف .

وتقول في قَطَوَطَى : قُطَيْط وقُطَيْطَى ؛ لأنَّه بمنزلة غَدَوَدَن ، وهو عند سيبويه فَعَوَعَل^٦ ، وقد قال فيه في التصريف إنَّه فَعَلْعَل^٧ ، واختار الميرد^٨ أن يكون فَعَلْعَلَا كصَمَحَمَح ؛ لأنَّه الأكثر .

قال سع^٩ : " قول سيبويه به أولى ؛ لأنَّ القَطَوَطَى هو البطيء في مشيه ، يقال منه : قَطَا يَقْطُو إذا مَشَى مثل مَشَى القَطَاة ، وذكر أنَّه يُقال : اقْطَوَطَى وهو افْعَوَعَل ؛ لأنَّه ليس في الكلام افْعَلْعَل فكان جَعَل قَطَوَطَى فَعَوَعَلَا أولى " .^٩

^١ - حَمَارَةُ القَيْظ : شدة حره .

^٢ - قوله : فتقول حُمَيْرَةٌ ، تترك الراء ؛ لأنَّها من لفظ الأصل ، لم يرد في ب .

^٣ - الذرحر : السَّمُ القاتل .

^٤ - في ب : كانتا .

^٥ - في أ " غير موجود " والصواب ما أثبتناه ، ولم ترد في (ب) .

^٦ - انظر الكتاب ٣١١/٤ .

^٧ - الكتاب ٣٩٤/٤ .

^٨ - انظر شرح السيرافي ١٩٦/٤ ب .

^٩ - شرح السيرافي ١٩٧/٤ أ .

وَإِذَا حَقَّرْتَ عَثُولًا^١ قُلْتَ فِيهِ : عُثِيلٌ وَعُثِيلٌ وَعَثَاوِلٌ ، وَأَصْلُهُ مِنْ عَثَلٍ وَالْحَقُّ بِجَرِّ دَحْلٍ^٢ ، فَإِذَا حَقَّرْتَهُ فَمَذْهَبُ سَبِيوِيهِ^٣ أَنْ حَذَفَ إِحْدَى اللَّامَيْنِ أَوَّلَى مِنْ حَذَفِ الْوَاوِ فَيَبْقَى عَثُولٌ ، فَيُقَالُ فِيهِ : عُثِيلٌ ، وَأَصْلُهُ عُثِيلٌ ؛ لِأَنَّهُمْ جَاءُوا بِهَذِهِ الْوَاوِ لِتَلْحَقَ بِنَاتِ الثَّلَاثَةِ بِالْأَرْبَعَةِ فَصَارَتْ عِنْدَهُمْ كَشَيْنِ قَرَشَبٍ^٤ وَكَذَلِكَ قَوْلُ الْخَلِيلِ^٥ وَهُوَ قَوْلُ الْعَرَبِ .
وَقَالَ الْمُبَرِّدُ^٦ عَنْ الْمَازِنِيِّ إِنَّهُ يُقَالُ : عُثِيلٌ بِحَذْفِ الْوَاوِ ؛ لِأَنَّهَا زَائِدَةٌ كَمَا أَنَّ الْلَامَ زَائِدَةٌ ، وَحِجَّةُ سَبِيوِيهِ أَنَّ ذَلِكَ قَوْلُ الْعَرَبِ .

وَكَانَ الْمُبَرِّدُ^٧ يَقُولُ فِي الْأَنْدَدِ : أُلَيْدٌ ؛ لِأَنَّهُ مَلْحَقٌ [فَصَارَ]^٨ بِمِثْلَةِ قَرَدَدٍ إِذَا صُعِّرَ قِيلَ : قُرَيْدٌ لَمْ يُدْغَمْ ، وَكَانَ سَبِيوِيهِ^٩ يَقُولُ : أُلَيْدٌ ، وَحِجَّتُهُ أَنَّ الْأَنْدَدَ إِنَّمَا كَانَ مَلْحَقًا لِاجْتِمَاعِ النَّونِ مَعَ الْأَلْفِ وَلَوْ انْفَرَدَتِ الْأَلْفُ دُونَ النَّونِ بِالزِّيَادَةِ لَمْ تُلْحَقْ بِنَاءً ؛ لِأَنَّ أَفْعَلَ لَا يَكُونُ مُلْحَقًا ، فَلَمَّا أَوْجَبَ التَّصْغِيرُ حَذْفَ النَّونِ وَانْفَرَدَتِ الْهَمْزَةُ أَوَّلًا وَبَعْدَهَا ثَلَاثَةٌ أَحْرَفَ صَارَ الْأِسْمُ عَلَى أَفْعَلَ وَخَرَجَ مِنَ الْإِلْحَاقِ فَوُجِبَ إِدْغَامُهُ .

وَإِذَا حَقَّرْتَ مَرْمَرِيْسًا قُلْتَ فِي تَصْغِيرِهِ : مُرَيْرِيْسٌ ، وَوَزْنُهُ فُعَيْعِيلٌ ، أَصْلُهُ مِنَ الْمَرَّاسَةِ ؛ لِأَنَّ الْمَرْمَرِيْسَ هُوَ الشَّدِيدُ وَهُوَ الدَّاهِيَةُ ، قَالُوا : رَجُلٌ مَرِيْسٌ بِالشَّيْءِ إِذَا كَانَ مُعْتَادًا لَهُ قُوْيَا فِيهِ ، فَإِذَا حَقَّرْتَهُ فَلَا بَدَّ مِنْ حَذْفِ الْمِيمِ الثَّانِيَةِ أَوْ الرَّاءِ الثَّانِيَةِ .

وَحَذْفُ الْمِيمِ أَوَّلَى ؛ لِأَنَّ إِذَا حَذَفْنَا الْمِيمَ فَقُلْنَا : مُرَيْرِيْسٌ فَهُوَ فُعَيْعِيلٌ كَمَا تَقُولُ فِي مَرَّاسٍ : مُرَيْرِيْسٌ ، وَيُعْلَمُ بِذَلِكَ أَنَّهُ مِنْ ذَوَاتِ الثَّلَاثَةِ ؛ لِأَنَّ الْحَرْفَيْنِ إِذَا تَكَرَّرَا مُلْتَقِيَيْنِ فِي

^١ - العثول : الجافي الغليظ ، أو الكثير الشعر .

^٢ - الجر دحل : الغليظ الضخم .

^٣ - الكتاب ٤٣٠/٣ .

^٤ - بعده في ب : " وصارت اللام الزائدة بمثلة الباء في قرشب " ، والقرشب هو الضخم الطويل من الرجال .

^٥ - الكتاب ٤٣٠/٣ .

^٦ - المقتضب ٢٤٥/٢ ، وشرح السيرافي ١٩٧/٤ ب .

^٧ - انظر شرح السيرافي ١٩٧/٤ ب .

^٨ - تكملة من ب .

^٩ - الكتاب ٤٣٠/٣ .

موضع العين ولام الفعل بعدهما فأحدهما زائد لا محالة ، ولو حذفنا الراء وبقينا الميم ، فقلنا : مُرْمِيس صار كأنه من الرباعي مَرْمُوس كسُرْحُوب وسِرْدَاح ، تقول : سُرَيْحِب وسُرَيْدِيح .
ص ~ : " تقول في مَرْمِيس وصَمَحَمَح : مُرْمِيس وصُمَيْمِيح ، ولا تقل : مُمَيْرِيس ولاصُمَيْمِيح ، لما في ذلك من ثقل اجتماع المثلين ، ولا مُرْمِيس لأنه 'فُعَيْفِيل' ، ولا رُمَيْرِيس ؛ لأنه عُفَيْعِيل وهما غير موجودين .

ومتى كانت من غير لفظ الأصل حذفت المفضولة /٢٥٧/ وتركت الفاضلة ، والتفاضل يكون بما تقدم ذكره ، فتقول في تصغير : أَرْنَدَج : أَرِيدَج وأُرِيدِيح إن عوضت^١ ، فتحذف النون وتثبت الهمزة ؛ لأنها فضلتها بالتقدم والحركة .

وكذلك متى كانتا من لفظ الأصل حذفت ما لا يؤدي إلى ثقل ، ولا إلى بناء غير موجود كَمَرْمِيس وصَمَحَمَح " ٣ .

وتقول في تحقير مَسَاجِد اسم رجل : مُسَيِّج ؛ لأنه اجتمع لك فيه زائدان الميم والألف ، فضلت الميم بالتقدم والتحريك فحذفت الألف ، وإن صغرته جمعاً قلت : مُسَيِّجَات وسيأتي^٤ .

وقوله : " وإن تساوتا فاحذف أيتهما شئت " ٥ .

مثال ذلك : حَبْنَطَى^٦ اجتمع فيه زيادتان النون والألف ، فتقول : حَبِيطٌ وحَبِيطَى إن عوضت^٧ وحَبِيط ، أنت مخير في حذف أيهما شئت ؛ لأن النون فضلت بالتقدم وفضلت الألف بأنها في نية الحركة حركة الإعراب إذ هي مقدرة فيها .

ونحو ذلك فَلَنْسُوة ، النون والواو زائدتان فتقول : قُلَيْسِيَّة وقُلَيْنِسَة ، قال س ~ : " وكذلك قالت العرب في الجمع ؛ لأنهم قالوا : قَلَّاسٍ وقَلَّانِس " ٧ .

^١ - لأنه : سقط من ب .

^٢ - إن عوضت : سقط من ب .

^٣ - ص ~ ابن عصفور ، انظر قوله في المقرَّب ٩٦/٢ .

^٤ - انظر ص ١٨٢ من النص المحقق .

^٥ - الجزولية ٢٢٩ ، ولفظه " وإن تساويا " .

^٦ - الحنيط : المتلئ .

^٧ - الكتاب ٤٣٦/٣ ، وشرح السيرافي ٢٠٠/٤ .

وكلُّ ما جرى هذا المجرى ممَّا آخره زائدان ثالثه نون زائدة ، فأنت مخير في حذف النون أو الحرف الأخير إذا كان ألفاً أو ياءً أو واوًا .

قال سـ : " فمن ذلك كَوَأَلُّ^١ إن شئت حذف الواء فقلت : كَوَيْلٌ وكَوَيْلِيلٌ ، وإن شئت^٢ كَوَيْلٌ وكَوَيْلِيلٌ ، وتقديرها كَوَيْعِلٌ و كَوَيْعِيلٌ ؛ لأنَّهما زيادتان ألحقاه بسَفَرَجَلٍ ، وكل واحد منهما بمترلة ما هو من نفس الحرف " ^٣ .

سـ : " كَوَأَلُّ غير مُشْتَقٍّ ، وإنَّما حُكِمَ على الواو وإحدى اللامين بالزيادة حملاً له على النظائر ؛ لأنَّ الواو إذا وجدت غير أوَّل فيما هو على أكثر من ثلاثة أحرف فالباب فيها الزيادة ، واللام إذا تكررت فيما هو على أكثر من ثلاثة أحرف حُكِمَ عليها بالزيادة ، وكذلك الحرف المضاعف فيما جاوز الثلاثة يُحَكَم لها بالزيادة .

فالواو وإحدى اللامين زائدان للإلحاق ممَّا في كَوَأَلُّ وليس بمترلة عَفَنْجَجٍ ؛ لأنَّ عَفَنْجَجًا تقول فيه : عَفَيْجَجٍ تحذف النون فقط والجيم والنون زائدتان .

ولم يُخَيَّرْ في عَفَنْجَجٍ كما خيَّر في كَوَأَلُّ ؛ لأنَّه قدَّر في عَفَنْجَجٍ أنَّه ألحق أولاً بزيادة الجيم بجَعْفَرٍ ، ثم دخلت النون بعد ذلك وألحقته بسَفَرَجَلٍ كما ألحقت جَحَفَلًا حين قلت : جَحَفَلًا ، وذلك لقوَّة الواو في كَوَأَلُّ بالحركة ووقوعها ثانية وليست النون كذلك " ^٤ .

وقوله : " وَمَا لَمْ يُؤَدَّ إِلَى حَذْفِ شَيْءٍ مِنْهُمَا أَوَّلَى مِمَّا أَدَّى إِلَيْهِ " ^٥ .

مثال ذلك : عَيْضُمُوز^٦ فيه زيادتان الياء والواو فإن حذف الياء قلت : عُضَيْمِز فلم تحذف الواو ، وإن حذف الواو احتجت إلى حذف الياء .

^١ - الكوَأَلُّ : القصير الغليظ .

^٢ - في الكتاب : " وإن شئت حذف إحدى اللامين فقلت : كويئل " .

^٣ - الكتاب ٤٣٦/٣ .

^٤ - أي سيبويه : انظر الكتاب ٤٢٩/٣ .

^٥ - شرح السيرافي ٢٠٠/٤ ب .

^٦ - الجزولية ٢٢٩ .

^٧ - العيضموز : العجوز الكبيرة .

وكذلك عَيْطُمُوس^١ تحذف الياء ولا تحذف الواو فتقول : عُطَيْمِسْ وعُطَيْمِيس^٢ ،
فإنَّما تحذف من الزياداتين ما إذا حذفها استغنيت بحذفها عن حذف الأخرى ، وذلك نحو :
احْمِيرَارَ واشْهِيَابَ ونحو ذلك ، فإنَّك تحذف ألف الوصل وتحذف الياء التي بعد الميم^٣ ،
وبقيت الألف ؛ لأنَّك إذا حذف الياء لم تحتج إلى حذف الألف لوقوعها رابعة فقلت :
حْمِيرِيرَ وشْهِييبَ كأنَّك حقَّرتْ شَهْبَابًا .

[تصغير ما آخره همزة]

وقوله : " وكلُّ اسمٍ جاءَ بعدَ ياءِ التَّصْغِيرِ فيه ياءانِ هُما آخِرُ الاسمِ وجَبَ
حذفُ الآخرةِ منهما " ^٤ .

مثاله : عُطِيٌّ في تصغيرِ عَطَاءٍ ؛ لأنَّه رباعي فلا يُحذف منه شيء لكن حذفت هنا
لاجتماع الأمثال ، وهذا من تحقير ما الهمزة فيه بدل .

سـ : " ومن ذلك عَطَاءٌ وَقَضَاءٌ وَرِشَاءٌ ، وكلُّ ما كانت الهمزة فيه طَرَفًا في
موضع لام الفعل وقبلها ألفٌ والهمزة منقلبةً من واو أو ياء ، إذا صَغُرَتْ أبطلت الهمزة
ورددتها ° إلى الأصل ؛ لأنَّ الهمزة إنَّما انقلبت من الواو والياء لتطَرُّفَهما بعد ألف زائدة ،
فإذا صَغُرَتْ بطلت الألفُ ، فتقول في تصغيره : عُطِيٌّ وَقُضِيٌّ وَرُشِيٌّ ، وأصله عُطِيٌّ وَقُضِيٌّ
وَرُشِيٌّ ، فتحذف الياء الأخيرة ولا همزة فيه ؛ ألا ترى أنَّك تقول في الجمع : أُعْطِيَةٌ وَأُرْشِيَّةٌ
وَأُقْضِيَّةٌ .

وما كانت الهمزة فيه أصلية غير مُنْقَلِبَةٍ تَثَبَّتْ في التصغير همزةً ولا تُحذف فمن ذلك :
أَلَاءَةٌ — وهي الرِّبْلَى — ، وَأَشَاءَةٌ — وهي الفَسِيلَةُ — ، تقول في التصغير : أُلَيَّْةٌ وَأُشَيْيَّةٌ ؛ لأنَّ
الهمزة ليست مبدلة .

^١ - العيطموس : الجميلة .

^٢ - هكذا في أ و ب والصواب أن يقول : عُطَيْمِيسْ ليس إلا ؛ لأنَّ عُطَيْمِسْ حُذِفَ منه الياء والواو وهذا مخالف لما قبله .

^٣ - في ب : بعد الميم والياء .

^٤ - الجزولية ٢٣٠ .

^٥ - في أ ورددتهما ، وأثبتنا ما في ب وشرح السيرافي .

والأصل في مثل هذا عند سيبويه^١ أن ما كان معروف الأصل بالاشتقاق من واو أو ياء فهو من باب عطاء ورشاء ، وما كان لا يُعرف جعلت همزته أصلية حتى يقوم دليل على غيرها ؛ لأن الهمزة هي الموجود [ة]^٢ فيه فيبقى مع الظاهر .

وكذلك تقول إذا حقرت الصلاة: صلي ، والصلاة^٣ صليّة ؛ لأنه يُقال : صلاة ، وفي سحاة^٤ : سحيّة ؛ لأنه يُقال : سحاية ، ويُعرف أنّهما من الياء " ° .

واختلف /٢٥٨/ في الشاء فمذهب سيبويه^٦ أنه اسم للجمع وليس من لفظ شاة ، وأصله شوي أو شوو قلبت العين ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها ، وقلبت لام الفعل منه همزة ؛ لأنّها طرّف وقبلها ألف ، وهذا شاذّ لأنه أعلّ العين واللام جميعاً ، وهم يكرهون توالي إعلايين .

واستدلّ بأنّ العرب تقول لجمع الشاة : شوي ، ولام الفعل في شوي ياء ، ثم احتجّ بأنّ الجمع قد يجيء على غير الواحد كقولك : امرأة ونسوة .

وقال المبرّد : " أمّا الشاء فهو بمنزلة الماء ، والهمزة فيه بدل من الهاء ، وهو جمع شاة بإسقاط تاء التانيث ، وأصلها شاهة وتصغيرها شويّة وجمعها شياه ، وحذفوا الهاء^٧ الأصلية من شاهة فقالوا : شاه استثقلاً للهاءين ، فلمّا جمعه أسقطوا تاء التانيث وردّوا الهاء الأصلية فصار شاه ، ويوقف عليها شاه فيلبس بالواحدة التي فيها تاء التانيث فأبدل من الهاء همزة وهي تبدل منها كثيراً^٨ " .

^١ - الكتاب ٤٥٩/٣ .

^٢ - تكملة من ب .

^٣ - الصلاة : حجر يدق به الطيب .

^٤ - السحاة : ما انقشر من الأرض .

^٥ - شرح السيرا في ٢١٠/٤ .

^٦ - الكتاب ٣٦٠/٣ .

^٧ - في ب : الياء .

^٨ - انظر شرح السيرا في ٢١١/٤ .

وَمَّا دَعَا إِلَى قَلْبِ الْهَاءِ هَمْزَةً فِي (مَاءٍ) وَأَصْلُهُ : مَا هَ أَنْ الْهَاءَ خَفِيَّةٌ وَالْأَلْفُ أَيْضًا خَفِيَّةٌ^١ وَالْهَمْزَةُ تَبِينُ الْأَلْفَ وَتُظْهِرُ مَعَهَا أَكْثَرَ مِنْ ظُهُورِ الْأَلْفِ مَعَ الْهَاءِ فَقَلْبُوهَا هَمْزَةً ، فَإِذَا جَمَعُوا أَوْ صَغَّرُوا كَثُرَتْ الْحُرُوفُ فَرَدُّوهَ إِلَى الْأَصْلِ وَلَا تُظْهِرُ فِي التَّصْغِيرِ الْأَلْفُ ، وَالْيَاءُ أَيْنٌ مِنْهَا .

وَأَمَّا شَوِي فَلَيْسَ مِنْ لَفْظِ شَاةٍ إِنَّمَا هُوَ اسْمٌ لِلْجَمْعِ وَقَوْلُ الْمَبْرَدِ يُظْهِرُ إِلَّا أَنْ قَوْلُ الْعَرَبِ فِي تَصْغِيرِ شَاءَ : شَوِيَّ وَفِي جَمْعِهِ : شَوِي يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ لَيْسَ كـ (مَاءٍ) لِقَوْلِهِمْ : مُوَيْهَ وَأَمْوَاهُ .

وَفِي أَحْوَى خِلَافٍ فَإِنْ صَغَّرْتَ عَلَى مَنْ قَالَ : أُسَيِّدُ قُلْتُ : أُحَيُّو ، وَرَأَيْتُ أُحَيِّوِيَّ يَافَتِي ، وَعَلَى مَنْ قَالَ : أُسَيِّدُ يَقُولُ سَيِّوِيهِ^٢ : أُحَيِّ ، وَلَا يَصْرِفُ وَيَجْعَلُ سَقُوطَ الْيَاءِ الْأَخِيرَةِ بِمِثْلَةِ النِّقْصِ فِي أَصَمٍّ وَأَصْلُهُ أَصَمَمَ .

وَكَانَ عَيْسَى بْنُ عَمْرِؤُ يَصْرِفُهُ وَرَدَّهُ عَلَيْهِ سَيِّوِيهِ^٣ بِأَصَمٍّ وَبِأَرْوُسٍ^٤ إِذَا لَمْ تَهْمَزْ أَرْسَ وَذَلِكَ إِذَا سُمِّيَ بِهِ .

وَلَمْ يَقْبَلِ الْمَبْرَدُ رَدَّ سَيِّوِيهِ بِأَصَمٍّ وَأَرْسَ ، قَالَ : " لِأَنَّ أَصَمَّ لَمْ يَذْهَبْ مِنْهُ شَيْءٌ ؛ لِأَنَّ حَرَكَةَ الْمِيمِ الْأَوَّلَ فِي أَصَمَمَ قَدْ أَلْقِيَتْ عَلَى الصَّادِ " ^٥ .

وَهَذَا لَيْسَ بِشَيْءٍ ؛ لِأَنَّ الَّذِي أَرَادَ سَ~ إِنَّمَا هُوَ أَنَّ الْخَفَّةَ مَعَ ثُبُوتِ الزَّائِدِ الْمَانِعِ مِنَ الصَّرْفِ لَا يُوجِبُ صَرْفَهُ ، وَأَصَمَّ أَخْفُ مِنْ أَصَمَمَ الَّذِي هُوَ الْأَصْلُ ، وَلَمْ يَجِبْ صَرْفُهُ ، وَكَذَلِكَ لَوْ سَمَّيْنَا رَجُلًا (يَضَعُ) أَوْ (يَعِدُ) ، لَمْ نَصْرِفْهُ وَإِنْ كَانَ قَدْ سَقَطَ مِنْهُ حَرْفٌ مِنْ وَزَنِ الْفِعْلِ .

^١ - الْهَاءُ : سَقَطَ مِنْ ب .

^٢ - قَوْلُهُ : وَالْأَلْفُ أَيْضًا خَفِيَّةٌ ، لَمْ يَرِدْ فِي ب .

^٣ - الْكِتَابُ ٤٧٢/٣ .

^٤ - هُوَ أَبُو عَمْرٍو عَيْسَى بْنُ عَمْرِو التَّقْفِيَّ بِالْوَلَاءِ، الْبَصْرِيُّ مِنْ أَيْمَةِ اللُّغَةِ وَهُوَ شَيْخُ الْخَلِيلِ وَسَيِّوِيهِ وَابْنُ الْعَلَاءِ وَأَوَّلُ مَنْ هَذَّبَ النُّحُوَّ وَرَتَّبَهُ ، مِنْ مُؤَلَّفَاتِهِ الْجَامِعُ ، ت ١٤٩ هـ (إِنْبَاهُ الرِّوَاةُ ٣٧٤/٢) ، انْظُرْ قَوْلَهُ فِي الْكِتَابِ ٤٧٢/٣ .

^٥ - الْكِتَابُ ٤٧٢/٣ .

^٦ - فِي الْكِتَابِ : أَرْأَسَ ، وَقَدْ أَشَارَ مُحَقِّقُ الْكِتَابِ إِلَى أَنَّهُ فِي بَعْضِ النُّسخِ أَرْوُسَ ، وَالْأَرْأَسُ : عَظِيمُ الرَّأْسِ .

^٧ - شَرْحُ السِّرَافِيِّ ٢١٥/٤ ب .

وكان أبو عمرو ابن العلاء^١ يقول : أَحَيٌّ ، وردّه سيبويه^٢ بحذف الياء في تصغير العرب مُعَيَّة في معاوية على من قال : أُسَيِّد ؛ لأنّك قلبت الواو ياءً فاجتمع ثلاث ياءات فحذفت الأخيرة .

وقال الشاعر في مصداق ذلك :

١٠٥ - وفاء يا مُعَيَّة من أبيه لمن أوفى بعهدٍ أو بعقدٍ^٣

وعلى من يقول : أُسَيِّود يقول : مُعَيَّوِيَّة ، ولزمه أيضاً أن يقال في عطاء : عُطِّيي ؛ لأنّها ياء كهذه الياء وهي بعد ياء مكسورة .

الجوهري^٤ : " وتصغير أَحْوَى أُحْيَوِيٌّ في لغة من قال : أُسَيِّود ، واختلفوا في لغة من أدغم ، قال عيسى بن عمر : أَحْيِيٌّ ، فصرف وردّ عليه س~ بأصمّ إذ لم يُصرف وهو أخفُّ من أَحْوَى ، ولقالوا : أُصَيِّمُ فصرفوا ، وقال أبو عمر ابن العلاء : أَحَيٌّ ، كما قالوا : أُحْيَوِيٌّ ، ولزمه سيبويه أن يقول في عطاء : عُطِّيي ، وقال س~^٥ : أَحَيٌّ ، بغير صرف ، واختاره س~^٦ وقال هو القياس .

وتقول في تصغير يَحْيَى : يُحَيٌّ ياهذا ؛ لأنّ كل اسم اجتمع فيه ثلاث ياءات أولهنّ ياء التصغير فإنّك تحذف منهنّ واحدة ، فإن لم يكن أولهنّ ياء تصغير أثبتتهنّ ثلاثتهنّ فتقول في تصغير حَيَّة : حَيَّة ، وتقول في تصغير أَيُّوب : أُيُّيَّب ، بأربع ياءات ، واحتمل ذلك لأنّها في وسط الاسم ولو كانت طرفاً لم يُجمع بينهما " ^٧ انتهى .

^١ - هو زيان بن عمار التميمي البصري إمام في اللغة والأدب وأحد القراء السبعة ، ولد بمكة ونشأ بالبصرة ومات بالكوفة ، قال عنه أبو عبيدة : كان أعلم الناس بالأدب والعربية والقرآن والشعر ، ت ٧٠ هـ (وفيات الأعيان ٤٦٦/٣) انظر قوله في الكتاب ٤٧٢/٣ .

^٢ - الكتاب ٤٧٠/٣ ، ٤٧٢ .

^٣ - من الوافر ، بلا نسبة في شرح السيرافي ٢١٥/٤ ب ، و شرح المفصل ١٢٦/٥ .

^٤ - هو إسماعيل بن حماد الفارابي إمام اللغة والأدب ، درس على الفارسي والسيرافي ، سافر إلى الحجاز ، وأخذ اللغة مشافهة عن العرب ثم عاد إلى نيسابور من مؤلفاته : الصحاح ، والمقدمة في النحو ، ت ٣٩٣ (بغية الوعاة ٤٤٦/١) .

^٥ - في الصحاح قال يونس وفي ب : قال سيبويه ، والصواب ما في الصحاح ، انظر الكتاب ٤٧٢/٤ .

^٦ - في ب : سيبويه .

^٧ - الصحاح (حوا) ٢٦٢/٦ .

قال س ~^١: " وإذا حَقَّرْتَ عَدُوِّيَّ اسمَ رجلٍ أو صفةً قلتَ : عُدِّيُّ ، لا بدَّ من ذا ، ومن قال : عُدُوِّيُّ فقد اخطأ وترك المعنى ؛ لأنَّه لا يريد أن يضيف إلى عَدِيٍّ محقراً ، إنَّما يريد أن يُحقِّرَ المضاف إليه فلا بُدَّ من ذا .

ولا يجوز عُدُوِّيُّ في قول من قال : أُسَيِّدُ ؛ لأنَّ ياء الإضافة بمنزلة الهاء في غَزْوَةٍ فصارت الواو في عَدُوِّيٍّ آخره كما أنَّها في غَزْوَةٍ آخره ، فكما لم يجوز غَزِيوَةٌ كذلك لم يجوز عُدُوِّيُّ " ^٢ .

سع ~: " وذلك أن هذا القائل كأنَّه يفصلُ بين التَّصْغِيرِ بعد النِّسْبَةِ وقبل النِّسْبَةِ ، فإذا صُعِّرَ قبل النِّسْبَةِ جاز أن تحذف ياء التَّصْغِيرِ في النِّسْبَةِ وإذا حَقَّرْتَ بعد النِّسْبَةِ ^٣ لم يجوز أن تحذف ياء التَّصْغِيرِ .

ألا ترى أنَّنا إذا نسبنا إلى جُهَيْنَةٍ وَخُرَيْبَةٍ ^٤ قلنا خُرَيْبِيُّ / ٢٥٩/ وَجُهَيْنِيُّ فتحذف ياء التَّصْغِيرِ ولو صُعِّرنا جُهَيْنِيَّ وَخُرَيْبِيَّ لم يكن بُدَّ من إثبات الياء كقولك : جُهَيْنِيَّ وَخُرَيْبِيَّ . وممَّا يدلُّ أنَّ الياء لا بدَّ من الإتيان بها أن قَصَدَ الْمُصَغِّرُ إنَّما هو إلى إبانة تَصْغِيرِ الْمُصَغَّرِ فلا بدَّ أن يأتي بالحرف الذي يدلُّ على ما يريده فيحدثه في الاسم ، وإذا نسبتَ إليه وهو مُصَغَّرٌ إنَّما تريد أن تنسب إليه ولا تبالي ما كان حال الاسم قبل التسمية بيائي الإضافة التي قَصَدَهُ إليها " ^٦ .

[تَصْغِيرُ الْمُؤَنَّثِ]

وقوله : " وما في مكْبَرِه هاءُ التَّأْنِيثِ ثَبَتَ فيه تحقيرا " .

مثال ذلك : شَجَرَةٌ وَشُجَيْرَةٌ وَطَلْحَةٌ وَطُلْحَةٌ ونحو ذلك ؛ لأنَّها بمنزلة المركَّبِ من الأسماء يُصَغَّرُ الصِّدْرُ وتُزَادُ عليه التاءُ بعد ذلك .

^١ - قال س ~ : سقط من ب .

^٢ - الكتاب ٤٧٤/٣ .

^٣ - قوله : جاز أن تحذف ياء التَّصْغِيرِ في النِّسْبَةِ وإذا حَقَّرْتَ بعد النِّسْبَةِ ، لم يرد في شرح السيرافي ٢١٦/٤ ب .

^٤ - بعده في شرح السيرافي : والياء ياء التَّصْغِيرِ .

^٥ - بعده في ب : في النِّسْبَةِ .

^٦ - شرح السيرافي ٢١٦/٤ ب .

وقوله : " وما لم تكن في مكبره من الثلاثي أثبتت في مصغره " .

يعني أن المؤنث إذا كان على ثلاثة أحرف ولم تكن فيه علامة تأنيث فإئك إذا صغرت زدت عليه تاء التأنيث ، فتقول في قَدَم : قَدَيْمَة وفي يَد : يَدَيَّة ، وفي هِنْد : هُنَيْدَة ، وفي دَعْد : دُعَيْدَة ، وفي فَهْر : فَهَيْرَة ، وفي رَجُل : رُجَيْلَة ، وفي نار : نُورَة ، وفي قَدْر : قُدَيْرَة ، وهو أكثر من أن يحصى .

والأصل في ذلك أن التصغير يرد الأشياء إلى أصولها كقولك في أخ : أُخَيّ وفي شاة : شُوَيْهَة ونحو ذلك ، وأصل المؤنث أن يكون بعلامة التأنيث والتصغير قد يرد الشيء إلى أصله ، وهذا الاسم ثلاثي خفيف فردوه إلى أصل التأنيث وهو أن يكون بالعلامة .

وقوله : " في الأمر العام " .

تحرز من الذي شذ من هذ فصغر بغير تاء ، وذلك قَوْس في قولهم : " خير قَوْسٍ سَهْمًا " ^١ وحرَب ودرع الحديد وعُرس وعرب ^٢ وناب وذود ونخل ونعل وضحى .

وقوله : " ما لم يُسم به مُذكر قبل التصغير " ^٣ .

مثال ذلك أن تقول في رجل اسمه هِنْد : هُنَيْد وفي دَعْد : دُعَيْد ، وفي رجل اسمه سُوق : سُوَيْق ، هذا مذهب سيبويه ^٤ وعامة البصريين .

ويونس ^٥ يدخل الهاء ويحتج بأذينة في اسم رجل وعُينة وهذا عند البصريين مما سُمي به مصغراً ولم يسم باسم مكبره ثم صغر .

وإن سُميت مؤنثاً بقدر أو ناب أو حرب ثم صغرت أدخلت فيها التاء ؛ لأنه قد صار اسماً لها ، كما أنك إذا سميتها بحجر ثم صغرت قلت : حُجَيْرَة .

^١ - لم أحده في كتب الأمثال التي بين يدي وهو في اللسان (قوس) ١٨٥/٦ .

^٢ - وعرب : سقط من ب .

^٣ - من قوله : " وما في مكبره هاء التأنيث " في الجزولية ٢٣٠ .

^٤ - الكتاب ٤٨٤/٣ .

^٥ - الكتاب ٤٨٤/٣ .

فصل وذكر س^١ من تلك الأسماء التي تقدّم ذكرها من المؤنث الشاذّة في التصغير ثلاثة أسماء وهي النَّابُ المُسَنَّة من الإبل قالوا في تصغيرها : نُيِّب ، وفي الحرب : حُرَيْب ، وفي فَرَس وهي تقع على المذكر والمؤنث : فُرَيْس .

فأمّا النَّاب من الإبل فإتّما قالوا لها نُيِّب ؛ لأنّ النَّاب من الأسنان^٢ مذكّر ، والمُسَنَّة من الإبل إتّما يقال لها نابٌ لطول نابها ، فكأنّهم جعلوها النَّاب من الأسنان أي هو أعظم ما فيها ، كما يقال للمرأة : إِنَّمَا أَنْتِ بَطْنٌ إِذَا كَبُرَ بَطْنُهَا ، وتقول للرجل : أَنْتَ عَيْنُ الْقَوْمِ والعين مؤنث فقد يُخَبَّر عن المؤنث بالمذكر وبالعكس .

وأمّا الحَرْبُ فهو مصدر جُعِلَ نعتاً مثل العَدْل ، وكأنّ الأصل هذه مقاتلة حَرْبُ أي حاربةٌ تحرب المالَ والنفْسَ^٣ كما يُقال : عدلٌ على معنى عادلة ، ثم أُجريت مجرى الاسم فأسقطوا المنعوت كما قالوا : الأَبْرَق والأَبْطَح^٤ .

وأمّا الفَرَس فهو في الأصل اسمٌ مذكّر يقع للمذكر والمؤنث من الخيل كما وقع : إِنْسَانٌ وَبَشَرٌ للرجل والمرأة فصُعِّرَ على التذكير الذي هو له في الأصل .

وما كان من صفات المؤنث بغير هاء فهو يجري هذا المجرى ، كقولك : امرأةٌ حَائِضٌ وَطَامِثٌ لو صُعِّرنا شيئاً من ذلك تصغير الترخيم لقلت : حَيِّضٌ وَطُمَيْثٌ .

وذكر الجَرْمِيُّ^٥ دِرْعَ الحديد والعُرْس والقَوْس أنّها تُصعَّر بغير هاء ، وهي أسماء مؤنثات قال الشاعر :

١٠٦ - إِنَّا وَجَدْنَا عُرْسَ الحَنَاطِ لثِيمةً مدمومةَ الحَوَاطِ^٦

والمذهب فيهنّ كالمذهب فيما ذكرنا من المصدر^٧ .

^١ - الكتاب ٤٨٣/٣ ، وفي ب : سيبويه

^٢ - في المخطوط الإنسان والصواب ما أثبتناه .

^٣ - قوله : وكأنّ الأصل هذه مقاتلة حرب أي حاربةٌ تحرب المالَ والنفْسَ ، لم يرد في ب .

^٤ - يقال مكان أبرق أي فيه لونان أبيض وأسود، ويقال مسيل أبطح وهو الذي فيه دقاق الحصى ثم جعلوا اسمين لهما .

^٥ - انظر شرح السيرافي ٢٢٤/٤ أ .

^٦ - من الرجز بلا نسبة في إصلاح المنطق ٣٥٨ ، وشرح السيرافي ٢٢٤/٤ ، والصحاح (عرس) ١١٧/٣ ، واللسان

(عرس) ١٣٤/٦ و ٢٧٩/٧ ، والحَنَاط : بائع الحنطة والحَوَاط : حظيرة تتخذ للطعام .

^٧ - قوله : والمذهب فيهنّ كالمذهب فيما ذكرنا من المصدر ، لم يرد في ب .

وقوله : " وما لم تَكُنْ في مُكَبَّرِهِ الهاءُ مَّا زادَ على ثلاثة أحرفٍ لم تُلْحَقْ في مصغَّرِهِ في الأمرِ العامِ " ^١.

مثال ذلك : عَنَاقَ وَزَيْنَبَ وَعَقْرَبَ ، تقول : عُنَيْقَ وَعُقَيْرِبَ وَزَيْنَبَ ، وذلك أنَّ الحرفَ الرابعَ عندهم يقوم مقام تاء التأنيث فاستغنيَ عنها ، ولأنَّ الرابعَ أثقل من الثلاثي فاجتمع في الثلاثي الحفَّةُ وأنَّ أصل التأنيث بالعلامة .

وإنَّ كان في الرابعي المؤنَّث ما يوجب التصغير حُذِفَ حرفٌ منه حتى يصير ^٢ على لفظ الثلاثي وجب ردُّ الهاء كقولك في تصغير سَمَاءَ : سُمَيَّةَ / ٢٦٠ / لأنَّه كان الأصل سُمَيَّ بثلاث ياءات فحذفت واحدة منها كما قالوا في عَطَاءَ : عُطَيَّ فلمَّا صارت ثلاثية الحروف زادوا الهاء . وكذلك لو صغرنا عَنَاقًا وسُعَادَ اسم امرأة وزَيْنَبَ على تصغير الترخيم فحذفنا الزائد من سَعَادَ وهي الألف ، ومن زَيْنَبَ وهي الياء ، لقلنا : سَعِيدَةَ وَزَيْنَبَةَ ، ولو صغرت امرأة اسمها سَقَاءَ لقلت : سُقَيْيَّ ؛ لأنَّه لم يرجع في التصغير إلى ثلاثة أحرف .

وقالوا في تصغير حُبَارَى ثلاثة أقوال منهم من يحذف ألف التأنيث فقال : حُبِيرٌ ؛ لأنَّه يُبْقَى حُبَارٌ مثل عُقَابَ ، ومنهم من حذف الألف الثالثة ^٣ فبقي حُبْرَى مثل حُبَلَى ثم يقول : حُبِيرَى مثل حُبَلَى ^٤ ، ومنهم من إذا حذف علامة التأنيث وصغر عوض هاء التأنيث من ألف التأنيث فيقول : حُبِيرَةٌ ولا يقولون : عُنَيْقَةٌ ؛ لأنَّه لم يكن في عَنَاقَ وَعُقَابَ علامةً للتأنيث .

وقوله : " في الأمرِ العامِ " ^٥.

تحرُّزٌ من قولهم : قُدَيْدِيْمَةٌ ووُرَيْيَّةٌ في قُدَّامٍ ووراءَ فَإِنَّهُمَا مؤنَّتان وكان القياس أنَّ يُصَغَّرَا دون هاء ؛ لكونهما ^٦ على أزيد من ثلاثة أحرف ، إلاَّ أنَّه لما كان التصغير من جملة الأشياء التي يُسْتَدَلُّ بها على تأنيث ما ليس فيه علامة فيُصَغَّرُ بالهاء .

^١ - الجزولية ٢٣٠ .

^٢ - بعده من ب : لفظه .

^٣ - في ب : الثانية .

^٤ - مثل حبلَى : سقط من ب .

^٥ - الجزولية ٢٣٠ .

^٦ - في ب : لأنهما .

وذلك ^١ الأشياء التي يُستدلُّ بها على تأنيث ما ليس فيه علامة هي ؛ الإخبار نحو :
 لسبته العُقبُ وقامتْ هِنْدٌ وطلعتْ الشمسُ ، والوصف كذلك قَدْرٌ عَظِيمَةٌ وَأُذُنٌ وَاعِيَةٌ ،
 والتصغير كَقُدِيرَةٍ وَعُيَيْنَةٍ ، والجمع بالألف والتاء كَهِنْدَاتٍ وَدَعْدَاتٍ وَزَيْنَبَاتٍ .
 ولما كانت قُدَّامٌ ووراء لا تتصرف تصرف الأسماء ، فهما لا يُخير عنهما فيُعرف
 تأنيثهما من جهة العائد ، ولا من جهة الوصف ، ولا يُجمعان بالألف والتاء ، فلم يبق لهما
 ما يُعرف به تأنيثهما من الوجوه إلاَّ التصغير فصعَّرا بالهاء على غير القياس المعتاد ، هذا
 توجيه سماع ص ~ : " قالوا في وَرَاءَ : وَرَيْثَةٍ ؛ لَأَنَّهَا لا تتصرف فلو لم يلحقوا التاء لثوَّهم أَنَّ
 الاسم مذكَّر " ^٢ .

[تصغير الجمع]

وقوله : " وكلُّ جَمْعٍ كَثْرَةٌ لَوَاحِدَةٍ جَمْعٌ قَلَّةٌ أَرَدْتَ تَصْغِيرَهُ غَيْرَ مَنْقُولٍ إِلَى
 الْعَلَمِ فَرُدَّهُ إِلَى أَقَلِّ الْجَمْعِ وَصَغَّرَهُ ، أو إلى واحدِهِ وَصَغَّرَهُ بِالْوَاوِ وَالنُّونِ مَجْمُوعًا إِنْ
 اسْتَوْفَى الشَّرْطَ ، أو بالألفِ والتاء إِنْ لَمْ يَسْتَوْفِ " ^٣ .

مثال ذلك قولك في تصغير صَبِيَّانِ : صَبِيَّةٌ عَلَى الْقِيَاسِ أو أُصْبِيَّةٌ عَلَى غَيْرِ قِيَاسٍ ،
 وفي غِلْمَانٍ : غُلَيْمَةٌ وَأُغَيْلِمَةٌ كَذَلِكَ ، وَإِنْ شِئْتَ اكْتَفَيْتَ بَعُلَيْمَةٍ وَصَبِيَّةٍ .
 " أو إلى الواحد " مثاله : صَبِيُّونَ ؛ لِأَنَّهُ اسْتَوْفَى الشَّرْطَ إِذْ التَّصْغِيرُ فِي الْإِسْمِ يُقَامُ
 مَقَامَ الْوَصْفِ ؛ أَلَا تَرَى أَنَّكَ تَقُولُ فِي رَجُلٍ : رُجَيْلُونَ ، وَكَذَلِكَ تَقُولُ فِي دَرَاهِمٍ :
 دُرَيْهَمَاتٌ ؛ لِأَنَّهُ لَمَّا لَمْ يَعْقِلْ فَلَمْ يَسْتَوْفِ الشَّرْطَ فَرَدَدْتَهُ إِلَى الْوَاحِدِ ، وَكَذَلِكَ جُعَيْفَرُونَ فِي
 جَعَاْفِرٍ .

ولا يصعَّر جمع كثرة على لفظه إلاَّ إِذَا سُمِّيَ بِهِ الْعَلَمُ نَحْوُ : مَسَاجِدٍ تَقُولُ : مُسَيِّجِدٌ ،
 وَفِي رِجَالٍ : رُجَيْلٌ ، وَأَصْدِقَاءٍ فِي اسْمِ الرَّجُلِ أَيْضًا : أُصَيْدِقَاءٌ .

^١ - في ب : وتلك .

^٢ - انظر المقرَّب ٩٠/٢ .

^٣ - الجزولية ٢٣٠ ، ٢٣١ ، وفيها : إِنْ اسْتَوْفَى الشَّرْطَ أو الشرطين أو بالألف

قال السيرافي : " ولم يُصَغَّرْ من الجموع الكثيرة على لفظه إلا أُصِيلَان ^١ الذي هو جمع أُصِيلٍ حين قيل فيه أُصِيلَان وأُصِيلَال ^٢ " .

وقد تقدّم له نحوه في مُصْرَان ومُصِيرَان وهو غلط ؛ لأنَّ أُصِيلَانًا من المصغَّر على غير واحده المنطوق به ، وهو شاذٌّ لا يُقاس عليه ، وأبنية الجمع القليل أَفْعَلَةٌ وفِعْلَةٌ وَأَفْعَالٌ وَأَفْعُلٌ وسيأتي ^٣ ، وأبنية الكثير ما عدا ذلك .

والتلخيص في هذا أن تقول إذا كان الجمع المكسّر على هذه الأبنية الأربعة صغّرته على لفظه ولم تردّه إلى الواحد ، وإن كان على غير هذه الأبنية فإِنَّكَ تنظر ؛ فإن لم يكن لذلك الجمع بناء من أبنية أقلّ العدد رددته إلى واحده فصغّرته ، ثم جمعته بالواو والنون إن كان من مذكّر من يعقل ، وبالألف والتاء إن كان من المؤنث أو ممّا لا يعقل مذكّرًا أو مؤنثًا . وإن كان للجمع الكثير بناء من أبنية القلّة ، فأنت مُخَيَّر في أن تردّه إلى جمع القلّة أو إلى واحده وصغّرته وجمعته بالواو والنون أو بالألف والتاء .

فمن الأوّل تصغير الدَّرَاهِمِ والدَّنَانِيرِ والمَفَاتِيحِ والخَنَادِقِ والقَنَادِيلِ تقول في تصغيرها : دُرَيْهِمَاتٍ ودُنَيْنِيرَاتٍ ومُفَتِّحَاتٍ وقُنْدِيلَاتٍ ، لأنّك رددت ذلك إلى الواحد وهو ^٤ : دِرْهَمٍ ودِينَارٍ وقُنْدِيلٍ ومِفْتَاحٍ ونحو ذلك ، فصغّرته ثم أدخلت الألف والتاء ؛ لأنّه ممّا لا يعقل . وإذا صغّرت فقراءَ ورجالًا قلت : فُقَيْرُونَ وَرُجَيْلُونَ ؛ لأنّك تردهما إلى فقير / ٢٦١ / وَرَجُلٍ ، ولو صغّرت حَمَقَى وهَلَكَى وسُكَارَى وسَكْرَى وَجَرَحَى لقلت : أُحِمِقُونَ وَهُوَيْلُكُونَ وسُكَيْرَانُونَ وَجُرِيحُونَ ؛ لأنّك رددتهنّ إلى الواحد ، وواحد الحَمَقَى أُحَمَقٌ ، فقلت : أُحِمِقُ ثم جمعته بالواو والنون ، ورددت هَلَكَى إلى هَالِكٍ فقلت : هُوَيْلِكَ ، وسَكْرَى إلى سَكْرَانٍ ^٥ ، وَجَرَحَى إلى جَرِيحٍ .

^١ - في شرح السيرافي : إلا أصْلَان .

^٢ - شرح السيرافي ٤ / ٢٢٩ أ .

^٣ - انظر ص ٣٥٦ من المخطوط .

^٤ - في أ : وهم ، وأثبتنا ما في ب .

^٥ - في ب : إلى السكاري .

ولو أردتَ بمنَّ جمع المؤنث لقلت : حُمَيْقَاوَات^١ ، تردُّها إلى حَمَقَاء ، وهُوَيْلِكَات وسُكَيْرِنَات تردُّها إلى هَالِكَةٍ وسَكْرَى ، وفي جَرَحَى جُرَيْحَات ، وإذا حَقَّرَت الشُّسُوع^٢ رددتها إلى الواحد فقلت شُسَيْعَات.

وأما الذي له جمع قليل فيقال لك صَعْرٌ كِلَابًا أو فُلُوسًا ، فأنت مُخَيَّرٌ [إِنْ شِئْتَ قلت : كَلِيَّات وفُلَيْسَات ، رددتها إلى الواحد وجمعت بالألف والتاء ، و]^٣ إِنْ شِئْتَ قلت : أُكَيْلِبَ وَأُفَيْلِسَ رددتُهما إلى جمع القلَّة وهو أَكْلَبَ وَأَفْلَسَ .

وإنَّما صَعَّرَتِ العربُ الجمعَ القليل دون الكثير ورددت الكثيرَ إلى الواحد ، ثم جمعته بالواو والنون والألف والتاء ؛ لأنَّ تصغير الجمع إنَّما هو تقليلُ العدد ، فاختراروا له الجمع الموضوع للقلَّة ؛ لأنَّ غيره من الجموع جُعِلَ للكثير ، فإذا صَعَّرُوهُ فقد أرادوا تقليله ، فلم يجمعوا بين التقليل بالتصغير والتكثير بلفظ الجمع الكثير ؛ لأنَّ ذلك يتناقض .

والواو والنون ، والألف والتاء أصله للقليل ، وذلك أنَّك تقول في التثنية : مُسْلِمَانِ ، والاثنتان أَقْلُ الجمع والذي يلي الاثنين ثلاثة يُقال فيهم : مُسْلِمُونَ ، وقد توافقا في سلامة لفظ الواحد ، فلمَّا كان ثلاثة وأربعة وما قُرِبَ من هذه العدة القليلة أَقْرَبَ إلى الاثنين ممَّا بَعُدَ عن الاثنين من الكثير ، صار الواو والنون هو الجمع القليل .

ولهذا قال سـ : " وإنَّما صارت الواو^٤ والتاء والواو والنون لِتَثْلِيثِ أَقْلٍ أَدْنَى العدد إلى تَعْشِيرِهِ وهو الواحد كما صارت الألف والنون للتثنية ، ومُثْنَاهُ أَقْلٌ مِنْ مُثْلَتِهِ ؛ أَلَا تَرَى أَنَّ نَصَبَ التاء وَجَرَّهُ سَوَاءٌ ، وَجَرُّ الاثنين والثلاثة الذين هم على حَدِّ التثنية [ونصبهم]^٥ سواء ، فهذا يُقَرِّبُ أَنَّ التاء والواو والنون لأَدْنَى العدد ؛ لِأَنَّهُ وافق المثنى " .^٦

^١ - في ب : حُمَيْقَى .

^٢ - الشُّسُوع : جمع شُوع ، وهو قبال النعل الذي يشد إلى زمامها .

^٣ - تكملة في ب .

^٤ - هكذا في أ ولم ترد في ب والكتاب وشرح السيرافي ، وذكر محقق الكتاب أَنَّهُ ورد في إحدى النسخ " وإنَّما صارت الواو والياء والنون " قلت : والصواب أن يقول : الألف والتاء .

^٥ - قوله : هو الجمع القليل ، ولهذا قال سـ : " وإنَّما صارت الألف والتاء والواو والنون ، لم يرد ب .

^٦ - تكملة كما في الكتاب ٤٩٢/٣ .

^٧ - الكتاب ٤٩٢/٣ وقوله : وَجَرَّهُ سَوَاءٌ ، وَجَرُّ الاثنين والثلاثة الذين هم على حَدِّ التثنية سواء لم يرد في ب .

وما كان من الجموع لم يُستعمل فيه^١ إلا لفظ جمع القليل وإن أُريد به الكثير كالأرجل والأقدام والأكتاف إذا صغرت فعلی لفظه ؛ لأن ياء التصغير تُشعر أنك تعني القليل، فنقول : أُرِيحِل وأُقِيدام .

[تصغير اسم الجمع]

وقوله : " وأسماءُ الجموع كالأحَاد " ^٢ .

مثال ذلك قَوْمٌ ونَفَرٌ ، تقول : قُومٌ ونُفَرٌ ، وَرُكَيْبٌ وَرُجَيْلٌ تصغير رَكْبٍ وَرَجُلٍ جمع راكِبٍ وراجلٍ في مذهب سيويه ^٣ .

وكذلك شاربٍ وشَرِبٌ تقول شُرَيْبٌ ، وأنشد الأصمعي ^٤ :

١٠٧- بَنِيَّتُهُ بِعُصْبَةٍ مِنْ مَالِيَا أَخْشَى رُكَيْبًا وَرُجَيْلًا غَادِيَا ^٥

صَغَّرُوا رَكْبًا وَرَجُلًا وهما أسماء جمع عند س~ ، وهذا يقوي مذهبه ، والأخفش ^٦ يجعلهما جمعين وسيأتي ذلك في الجموع ^٧ ، وعُصبة موضع .

وإذا صغرت رَهْطًا قلت : رُهَيْطٌ ، وإن صغرت أَرَاهِطَ الذي هو جمع رَهْطٍ قلت : رُهَيْطُونَ رددته إلى رَهْطٍ وجمعه بالواو والنون ، ويجوز عندي — ولم يذكره سيويه ^٨ — أن تقول في أَرَاهِطَ : أُرَيْهَيْطُ ؛ لأن رَهْطًا قد جُمع على أَرُهْطٍ في القليل كقول الشاعر :

^١ - في ب : منه .

^٢ - الجزولية ٢٣٢ .

^٣ - الكتاب ٤٩٤/٣ .

^٤ - انظر شرح السيراقي ٢٢٩/٤ .

^٥ - من الرجز لأُحْيِيَّةَ بن الجَلَّاحِ في شرح السيراقي ٢٢٩/٤ أ ، وشرح المفصل ٧٧/٥ ، وبلا نسبة في شرح الحمل لابن عصفور ٥٦٠/٢ ، والخزانة ٢٥٤/٦ .

^٦ - انظر رأيه في الارتشاف ٣٨٢/١ ، والهمع ٣٤٩/٣ .

^٧ - انظر ص ٣٦٠ من المخطوط

^٨ - انظر شرح السيراقي ٢٣٠/٤ ب .

١٠٨- وفاضح مُفْتَضِحٍ في أرْهُطَةٍ^١

قال س ~ : " وإذا صَغَّرْتَ الحَبَاثَ جَمَعَ خَبِيثَةً قَلتَ : خَبِيثَاتٌ " ^٢ فَإِنْ كَانَ جَمَعَ خَبِيثٌ قَلتَ : خَبِيثُونَ .

وقد صَغَّرُوا أَشْيَاءَ مِنْ جَمَعَ مَا لَا يَعْقِلُ ، فَأَدْخَلُوا عَلَى تَصْغِيرِ الْوَاحِدِ مِنْهَا عَلَامَةَ جَمَعَ مَا يَعْقِلُ وَذَلِكَ شَاذٌ كَقَوْلِ الشَّاعِرِ :

١٠٩- قَدْ شَرِبْتُ إِلَّا دُهَيْدِهِنَا قُلَيْصَاتٍ وَأُبَيْكِرِنَا^٣

وَالدَّهْدَاهُ : حَاشِيَةُ الْإِبِلِ وَرُدَّالُهَا ، وَجَمَعَ الدَّهْدَاهُ فِي الْقِيَاسِ دَهَادَهُ ، كَأَنَّهُ صَغَّرَ دَهَادَهُ فَرَدَّهَا إِلَى الْوَاحِدِ وَهُوَ دَهْدَاهُ وَتَصْغِيرُهُ : دُهَيْدِيهِ ، وَيَجُوزُ إِسْقَاطُ الْيَاءِ بَعْدَ الدَّالِ فَيَقَالُ : دُهَيْدِيهِ ، ثُمَّ جُمِعَ بِالْيَاءِ وَالنُّونِ شَاذًا وَكَانَ حَقُّهُ الْأَلْفُ وَالتَّاءُ ، فَجُعِلَ مَكَانَ الْأَلْفِ وَالتَّاءِ الْيَاءُ وَالنُّونُ ، كَمَا قَالُوا فِي جَمَعَ أَرْضٌ : أَرْضُونَ وَالْقِيَاسُ أَرْضَاتٌ .

وَأَمَّا أُبَيْكِرِينَ فَالْوَاحِدُ مِنْهَا بُكْرٌ ثُمَّ يَجْمَعُ فِي أَدْنَى الْعَدَدِ أَبْكَرٌ ثُمَّ جَمَعَ أَبْكَرٌ عَلَى أَبَاكَرٍ كَأَرَاهِطَ فَلَمَّا صَغَّرُوا أَبَاكَرَ رَدُّوهُ إِلَى أَبْكَرٍ ، وَكَانَ الْقِيَاسُ أَنْ يَقُولَ : أُبَيْكَرَاتٍ فَوْضِعَ مَكَانَ الْأَلْفِ وَالتَّاءِ الْيَاءُ وَالنُّونُ شَذُوذًا .

مسألة من تحقير الجمع :

إِذَا حَقَّرْتَ سِنِينَ لَمْ تَقُلْ إِلَّا سُنِّيَّاتٍ يَعْنِي أَنَّ سِنِينَ قَدْ جَمَعْتَ بِالْوَاوِ وَالنُّونِ قَبْلَ التَّحْقِيرِ ، فَإِذَا حَقَّرْتَ لَمْ يَجْزِ الْجَمْعُ إِلَّا بِالْأَلْفِ وَالتَّاءِ ، وَذَلِكَ أَنَّ سِنِينَ جَمَعَ سَنَةً ، وَإِنَّمَا جُمِعَ عَلَى ٢٦٢/ سِنُونَ وَسِنِينَ ؛ لِأَنَّ هَذَا الْجَمْعَ لَهُ فَضْلٌ وَمَزِيَّةٌ فَجُعِلَ عَوْضًا مِنَ الذَّاهِبِ فِي سَنَةٍ وَهُوَ لَامُ الْفِعْلِ ، فَإِذَا صَغَّرْتَ رَجَعَ الذَّاهِبُ فَبُطِلَ التَّعْوِيزُ وَجُمِعَ عَلَى مَا يُوْجِبُهُ الْقِيَاسُ ، وَهُوَ الْأَلْفُ وَالتَّاءُ نَحْوُ ، قُصَيْعَةٍ وَقُصَيْعَاتٍ وَصُحَيْفَةٍ وَصُحَيْفَاتٍ وَسُنِّيَّةٍ وَسُنِّيَّاتٍ .

^١ - من الرجز بلا نسبة في شرح السيرافي ٢٣٠/٤ ب ، وشرح المفصل ٧٣/٥ ، واللسان (رهط) ٣٠٥/٧ .

^٢ - الكتاب ٤٩٤/٣ .

^٣ - من الرجز وهو من شواهد الكتاب ٤٩٤/٣ استشهد به سيبويه على تصغير دهاده على دُهَيْدِهِنَا حَيْثُ رَدَّهَا إِلَى الدَّهْدَاهِ الْمَفْرَدِ فَقَالَ : دُهَيْدِيهِ ، ثُمَّ جَمَعَهُ جَمَعَ سَلَامَةٍ ، وَالرَّجَزُ بِلَا نِسْبَةٍ فِي الْكِتَابِ ٤٩٤/٣ ، وَشَرَحَ السِّيرَافِيُّ ٢٣٠/٤ ب وَتَحْصِيلُ عَيْنِ الذَّهَبِ ٥١٢ ، وَشَرَحَ التَّسْهِيلُ ٧٩/١ ، وَاللِّسَانُ (بكر) ٧٩/٤ ، وَالْأَرْتَشَافُ ٣٨٧/١ ، وَالْخَزَانَةُ ٥٠/٨ .

^٤ - فِي أ : مِنْهُمْ ، وَأَبْتَنَّا مَا فِي ب .

وكذلك أَرْضُون يقال فيه : أَرِيضَات لا غير ؛ ألا ترى أَنَّا لو صَغَّرْنَا سَنَةً لم نقلْ إِلَّا سُنِّيَّةً نَرُدُّ الذَّاهِبَ ، ولو صَغَّرْنَا أَرْضًا لقلنا فيها : أَرِيضَةٌ فَصار جمع المَصْغَرِّ جمعُ أَرِيضَةٍ وَسُنِّيَّةٍ ، ولا يجوز فيها إِلَّا الألف والتاء .

وقد يجوز في سِنِينَ إعرابُ النون نحو : هذا سِنِينٌ ورَأَيْتَ سَنِيًا ومررت بسِنِينٍ ، فإذا صَغَّرْتَ على هذا فَإِنَّ الزَّجَّاجَ^١ يقول : أَرُدُّهَا إِلَى الْأَصْلِ ، فتقول : سُنِّيَّاتٍ ، وغيره يقول : سُنَيْنٌ وَسُنِّيَّينَ وهو مذهب فاه^٢ .

وذلك أَنَّ العرب قد تجعل الإعراب في النون فتقول : هذه سِنِينٌ ورَأَيْتَ سَنِيًا وعجبت من سِنِينٍ قال الشاعر :

١١٠ - دَعَانِي مِنْ نَجْدٍ فَإِنَّ سِنِينَهُ
لَعَبْنِ بِنَا شَيْبًا وَشَيْبِنَا مُرْدًا^٣

وقال آخر :

١١١ - سِنِينِي كُلُّهَا لَأَقِيْتُ حَرْبًا
أَعَدُّ مَعَ الصَّلَادِمَةِ الذُّكُورُ^٤

وقال الآخر :

١١٢ - وَلَقَدْ وَلَدْتُ بَنِينَ صِدْقٍ سَادَةً
وَلَأَنْتَ بَعْدَ اللَّهِ كُنْتَ السَّيِّدَا^٥

فاه^٦ : أخرج بَنِينَ مخرجَ فَعِيلٍ ، قال : " إذا جُعِلَتْ هذه النون حرف الإعراب صارت ثابتة في الكلمة ، فلم تُحذف في الإضافة كما كانت تُحذف قبل ، كما لا تُحذف نون فَرَسٍ^٦ وَضَيْفٍ^٧ وَرَعَشٍ^٨ ونحو ذلك من النونات التي تكون حرف إعراب ، وإن كانت زائدة .

^١ - انظر شرح السيرافي ٢٣١/٤ .

^٢ - انظر قول الفارسي في التعليقة ٣٥٠/٣ .

^٣ - من الطويل للصَّمَّةِ بن عبد الله القُشَيْرِيِّ ، في شرح المفصل ١٢/٥ ، والتصريح ٢٥٦/١ ، والخزانة ٥٨/٨ ، وبلا نسبة في معاني القرآن للفراء ٩٢/٢ ، والصاحح (نجد) ١٥٩/٢ ، واللسان (نجد) ٤١٣/٣ ، وشرح الأشموني ٦٣/١ .

^٤ - من الوافر بلا نسبة في إيضاح الشعر ١٨٢ ، وشرح المفصل ١٢/٥ ، والخزانة ٦١/٨ .

^٥ - من الكامل بلا نسبة في إيضاح الشعر ١٨٣ ، وشرح المفصل ١٢/٥ ، والخزانة ٦١/٨ .

^٦ - الفرسن : مقدم خف البعير .

^٧ - الضيفن : الذي يتبع الضيف .

^٨ - الرعشن : المرتعش والجبان .

ويكون حرف اللين قبلها الياء ولا يكون الواو ؛ لأنَّ الواو تدلُّ على إعراب بعينه ، فلم يجز إثباتها كما لم يجز إثبات إعرابين في الكلمة .

فأمَّا من أجاز ثبات الواو في هذا الضرب قياساً على زَيْتُون فهو بعيد من جهة القياس ، مع أنَّنا لم نعلمه جاء في شيء عنهم ، وذلك أنَّ هذه الواو لم تكن قطَّ إعراباً ولا دلالة عليه ، كما كانت التي في قولك : مُسْلِمُونَ ، فواوها نحو من واو مَنْجُون^١ .

وعلى ماذهب إليه الناسُ جاء التنزيلُ نحو : ﴿ غَسَّيْنِ ﴾^٢ لما صارت النون حرفَ الإعراب صار حرفُ اللين قبلها الياء ، وكذلك ﴿ لَفِي عَلِيَيْنِ ﴾^٣ وَمَا أَدْرَاكَ مَا عَلِيُونَ^٤ فأمَّا قول الشاعر :

١١٣ - وَلَهَا بِالْمَاطِرُونَ إِذَا أَكَلَ التَّمْلُ الَّذِي جَمَعَا^٥

فأعجمي^٦ ، وليست الواو فيه إعراباً كالتّي في مُسْلِمُونَ^٧ .

فأمَّا إثبات الياء في سِنِينَ وَقَسْرِينَ وَفَلَسْطِينَ فَإِنَّهَا لم تدلُّ على إعراب بعينه ، فأشبهت ياء شَمْلِيلِ^٨ وَقَنْدِيلٍ وَلِذَلِكَ^٩ ثبتت في النسب ولم تُحذف كما يُحذف ما يكون في ثباته اجتماعُ علامتين للإعراب ، وقد كان هذا الضرب^{١٠} في الجمع حتى لو جُعِلَ قياساً مستمراً لكان مذهباً " ٩ " .

^١ - المنجون : الدولاب .

^٢ - الحاقة ٣٦ .

^٣ - المطففين ١٨ ، ١٩ .

^٤ - من المديد ليزيد بن معاوية في الكامل ٧/٢ ، والتصريح ٢٥٤/١ ، والخزانة ٣٠٩/٧ ، وبلا نسبة في إيضاح الشعر ١٨٥ ، وشرح الجمل لابن عصفور ٤٩٢/٢ ، وشرح الكافية الشافية ٧٩/١ ، والشاعر يتغزل بامرأة نصرانية ، والماطرُونَ : بستان بدمشق .

^٥ - في إيضاح الشعر : في سنين .

^٦ - الشمليل : الناقة الخفيفة .

^٧ - في ب : وكذلك .

^٨ - في ب : وقد حُكي .

^٩ - إيضاح الشعر ١٨٣ .

قالوا : الكُرَيْنِ في جمع كُرَّة ، والبُرَيْنِ في جمع بُرَّة ^١ ، والإِضَيْنِ جمع أَضَاة ^٢ .
وأجاز الزجاجُ ^٣ جَعَلَ الإعراب في النون مع ثبات الواو نحو زَيْتُون ، جعلَ الإعرابَ
في النون ، رواه عن المبرد ^٤ وقال : لا أعلم أحداً سبقه إليه .
وقال فاه أيضاً : من قال : سِنِينٌ و مِئِينٌ فقد يقول القائل إنَّ النون بدلٌ من الواو
والياء اللتين هما لآمان في سنة ومئة ، وجاز أن تُبدل منهما كما أبدلت في الإدغام في نحو
قولك : مِنْ وَاقد ، وَمَنْ يَقُول ، وكما أبدلت النون من الواو في صَنَعَاوِيٍّ حين قالوا :
صَنَعَايٍ ، فيكون الأصل سَنِينٌ ^٥ ثم كسرت السين اتباعاً للنون كما فُعِلَ في قَسِي .
رجعنا إلى المسألة ، فمن قال : سُنِينٌ فلا يردُّ المحذوف وهو مذهب سيبويه ^٦ ، كما
لم يردّه حين قال في هار : هُوَيْرٌ ، ويونس ^٧ يقول : سُنِينٌ ^٨ فيردُّ اللام المحذوفة وإن كان
التحقير قد يستعمل بغير ردّها ووزنه في قول سيبويه سُنِينٌ فُعِينٌ لأنَّ اللام محذوفة .
وعلى مذهب يونس سُنِينٌ فُعِيلِينٌ وهكذا تحقّره اسم امرأة على الخلاف إلاَّ أنَّه لا
يُصرف ولا يُلحق هاء التأنيث لأنَّه كَعَنَاق وزَيْنَب .
قال بعضهم ولا يُنكر اجتماعُ ثلاث ياءات في سُنِينٌ كما قالوا في صغير : صُغِيرٌ
فزادوه ياء لم تكن في مكبره فإذا اجتلبت الياء في هذا النحو فردُّ الأصل أجدرُ .
وأما قول فاه في الإيضاح ^٩ " فيمن جعل النون بدلاً " فإنه ^{١٠} يعني جعلها حرف
إعراب عوضاً من الواو والياء .

^١ - البرّة : الخللخال .

^٢ - الأضاة : الغدير .

^٣ - انظر شرح السيرا في ٢٣١/٤ ، والارتشاف ٥٦٩/٢ .

^٤ - المقتضب ٣٦/٤ .

^٥ - في ب : سنون .

^٦ - الكتاب ٤٩٥/٣ .

^٧ - انظر الارتشاف ٣٨٩/١ .

^٨ - قوله : كما لم يردّه حين قال في هار : هُوَيْرٌ ، ويونس يقول : سُنِينٌ ، لم يرد في ب .

^٩ - هذا القول في كتاب التكملة ٥١٣ ، وهذا يؤيد قول من قال : إنَّ الإيضاح والتكملة كتابٌ واحد .

^{١٠} - فإنه : سقط من ب .

وقوله : " وَمَنْ فَتَحَ التُّونَ " ^١ .

يعني من جعل الإعراب في الياء والواو يقول : سُنِّيَاتٌ عَلَى سَائِيَتْ وَسُنِّيَهَاتٌ عَلَى سَاهَتْ ، وإذا سميت رجلاً أو امرأةً بِأَرْضَيْنِ وجعلتها في الرفع بالواو ، وفي النصب والجر ^٢ بالياء ثم صَغَّرَتْ لم تردّها إلى الأصل /٢٦٣/ وقلت : أُرْيُضُونَ ؛ لأنّك لست تريد به الجمع ولكن تردّه إلى الواحد فصَغَّرَتْ اللفظ .

ألا ترى أنّا إذا صَغَّرْنَا مَسَاجِدَ من غير أن نسمّي به رجلاً أو امرأةً رددناها إلى الواحد ثم جمعنا المصغَّرَ بالألف والتاء وقلنا : مُسَيِّجَاتٌ ، ولو سَمَّينا بها رجلاً لقلنا : مُسَيِّجٌ ، وقد قال سيبويه ^٣ في رجل اسمه جَرِيَانٌ أنّك تقول في تصغيره : جُرْيَانٌ كما تقول في خُرَاسَانَ : خُرَيْسَانٌ .

وإن جعلت سِنِينَ اسم امرأةٍ أو رجلٍ على من يقول : سِنُونٌ في الرفع قلت : سُنُونٌ ، تردُّ الحرف الذي ذهب ؛ لأنّ الواو والنون يقدر دخولهما على شيء يجوز أن يقوم بنفسه ، ولا يكون المصغَّرُ على أقلّ من ثلاثة أحرف سوى ياء التصغير ، فكأنّك قدّرت أنّ الاسم سِنُو وصَغَّرْتَ على سُنِّيٍّ ثم جمعت جمع السلامة بالواو والنون .

وإذا كانت التسمية بسِنِينَ الذي الإعرابُ في نونها قلت في اسم الرجل : هذا سُنِينٌ مصروفٌ وفي المرأة : هذه ^٤ سُنِينٌ غير مصروفة ، ولم تزد على التصغير شيئاً ؛ لأنّ سِنِينَ أربعة أحرف فهو بمثالة رجل اسمه يَضَعُ تقول في تصغيره : يُضَيِّعُ ، ولا تقل يُوَيِّضِعُ فتردّ الواو وقد تقدّم الخلاف فيه ^٥ .

^١ - لم ترد في نسخة الجزولية التي بين يدي .

^٢ - في ب : والخفض .

^٣ - الكتاب ٤٩٥/٣ .

^٤ - في ب : الذاهب .

^٥ - في أ : هذا ، وأثبتنا ما في ب .

^٦ - ص ١٧٦ من النص المحقق .

[أسماء صغرت على غير مكبرها]

وقوله : " ورُبَمَا جاءَ التصغيرُ على غيرِ المَكْبَرِ فيَحْفَظُ " ^١ .

مثال ذلك : عُشَيْشِيَّة ، وَأُصَيْلَان في تصغير أُصَيْل .

س ~ : " وقالوا في مَغْرِبِ الشَّمْسِ : مُغِيرِبَانُ الشَّمْسِ ، وفي العَشِيِّ : آتِيكَ عُشْيَانَا ، كأنَّهم حَقَرُوا مَغْرِبَانِ وَعَشْيَانِ وَعَشَاة " ^٢ .

لأنَّ عُشْيَانَا تصغير عُشْيَان ، كما تقول : سَعْدَانِ وَسُعَيْدَانِ وَعُشَيْشِيَّة تصغير عَشَاة ؛ لأنَّ فيها شينين تفصل بينهما ياء التصغير .

وقال س ~ : " سألت الخليل عن قول العرب : آتِيكَ أُصَيْلَانَا ، فقال : إِنَّمَا هُوَ أُصَيْلَالُ أَبْدَلُوا اللام ، وتصديق ذلك قول العرب : آتِيكَ أُصَيْلَانَا .

وسألته عن قول بعض العرب ^٣ : آتِيكَ عُشْيَانَاتِ وَمُغِيرِبَانَاتِ ، فقال : جعل ذلك الحين أجزاءً ؛ لأنَّه كلما تصوَّبت فيه الشمس ذهب منه بجزء ، فقالوا : عُشْيَانَاتِ ، كأنَّهم سَمَّوْا كُلَّ جزءٍ منها عَشِيَّة " ^٤ .

فهذا منه اعتذار عن الجمع ، وشَبَّه به قولهم : شابت مَفَارِقُهُ وَإِنَّمَا له مَفْرَقٌ واحد ، وكما قالوا : جملٌ ذو عَثَانَيْنِ وَإِنَّمَا له عُثُونٌ واحد ، جعلوا كُلَّ جزءٍ منه عُثُونًا ، وأنشد قول جرير ^٥ :

^١ - الجزولية ٢٣٢ .

^٢ - الكتاب ٤٨٤/٣ .

^٣ - من قوله : ... آتِيكَ أُصَيْلَانَا ، فقال : إِنَّمَا هُوَ أُصَيْلَالُ ، إلى هنا لم يرد في ب .

^٤ - انظر الكتاب ٤٨٤/٣ ، قال سيويه " سألت الخليل عن قول العرب : آتِيكَ أُصَيْلَانَا ، فقال : إِنَّمَا هُوَ أُصَيْلَانُ أَبْدَلُوا اللام منها وتصديق ذلك قول العرب : آتِيكَ أُصَيْلَانَا " .

^٥ - انظر الكتاب ٤٨٤/٣ ، والعثون : شعيرات طوال تحت حنك البعير .

^٦ - هو جرير بن عطية بن حذيفة الخطفي الكلي التميمي الشاعر المشهور ، ولد باليمامة وهو من أغزل الناس شعراً اشتهر بنقائضه مع الفرزدق له ديوان ، ت ١١٠ هـ (الشعر والشعراء ٤٧١) .

١١٤ - قال العَوَازِلُ ما لَجَهْلِكَ بعد ما شابَ المَفَارِقُ واكْتَسَيْنَ قَتِيرًا^١ وأما تغيير البناء فقال فيه بعض النحويين^٢ إنما كان ذلك فيه لما خالف تصغيره لمعنى^٣ التصغير في غيره من الأيام خُولِفَ بلفظه كما فعلوا ذلك في النسب ، وذلك أن تصغير اليوم يقع لأحد أمرين : إما أن تريد قصره أو تريد قلة الانتفاع فيه .
وقولهم : مُغِيرَبان إنما تصغيره للدلالة على قُرْبِ باقي النهار من الليل ، كما أنك لو نسبت إلى رجل اسمه جُمَّة أو لَحِيَّة أو رَقَبَة^٤ لقلت : جُمِّي وَلَحِيِّي وَرَقَبِي ، ولو كان رجل طويل اللحية أو غليظ الرقبة وأردت العبارة عن ذلك بلفظ النسب لقلت : جُمَّانِي وَلَحِيَّانِي وَرَقَبَانِي ، ففصلوا بين لفظي النسبة لاختلاف المعنيين فكذلك في التصغير .
ومن هذا الباب إنسان تقول فيه : أُتَيْسِيان ، وفي بُنُون : أُبَيُّون ، وفي لَيْلَة : لَيْلِيَّة ، كما قالوا : الليالي وقالوا^٥ في رَجُل : رُوَيْجِل ، فأما أُبَيُّون فقال فيه سيويه : " كأنهم حَقَرُوا ابْنِي مثل أَعْمَى " ^٦ .

وتفسير هذا أن العرب إذا صَغَرُوا أَبْنَاءَ جمع ابن يقولون : أُبَيُّون ، وليس ذلك تصغير أبناء في لفظه ؛ لأنَّ تصغيره أُبَيَّاء ، مثل أُجَيِّمال ، ولا هو تصغير بنين ؛ لأنَّه كان يكون بُنَيُّون ، فكأنَّ قولهم : أُبَيُّون على تقدير شيء غير أبناء ولا بنين ، ولكن صَغَرُوا ابْنِي وجمعوه بعد ذلك ، فقدَّره تقدير ابْنِي مثل أَعْمَى ، ثم صَغَّرَ ابْنِي فقليل : أُبَيْن ، ثم جُمِعَ فقليل : أُبَيُّون ، كما يقال : أُعَيُّمون .

^١ - من الكامل لجرير في ديوانه ٢٢٧ ، استشهد به سيويه على جمع مفرق الرأس على مفارق كأن كلَّ جزء مفرق والبيت لجرير في الكتاب ٤٨٤/٣ ، وشرح أبيات سيويه للسرياني ١٩٠/٢ ، وتحصيل عين الذهب ٥٠٩ ، والنكت ٩٤٩/٢ ، وبلا نسبة في شرح التسهيل ١١٢/١ ، واللسان (عثن) ٢٧٦/١٣ .

^٢ - انظر شرح السرياني ٢٢٥/٤ أ .

^٣ - في ب : لبعض .

^٤ - أو رقبة : سقط من ب .

^٥ - في ب : وكما قالوا .

^٦ - الكتاب ٤٨٦/٣ وفيه : " وكأنهم حَقَرُوا أَفْعَلَ مثل أَعْمَى " .

ولا يُستعمل أُنْبَى كما لم يستعمل رَاجِل في معنى رَجُل وإن كان قد صُغِر على ذلك رُوَيْجِل ، والعرب تستعمل رَجُلًا في معنى رَاجِل ، فيجوز أن يكون رُوَيْجِل في تصغير رَجُل الذي في معنى رَاجِل قال الشاعر :

١١٥ - أَمَا أَقَاتِلُ عَنْ دِينِي عَلَى فَرَسِي وَلَا كَذَا رَجُلًا إِلَّا بِأَصْحَابٍ^٢
أَرَادَ رَاجِلًا .

وَأَمَّا أُنْسِيَان فَكَانَ الْأَصْلُ إِنْسِيَان عَلَى فَعْلِيَان ، وتصغيره أُنْسِيَان ، وَلُيْلِيَّة عَلَى تَقْدِير لَيْلَاة ، وَالْأَلْف زَائِدَةٌ إِذَا جُمِعَتْ قُلْتُ : لَيْالٍ ، إِذَا صَغُرَتْ قُلْتُ : لُيْلِيَّة ، كَمَا تَقُولُ فِي سَعْلَاة : سُعْلِيَّة وَسَعَالٍ ، وَإِنْ سَمِيتَ رَجُلًا أَوْ امْرَأَةً ٢٦٤/ بشيء من ذلك ثُمَّ صَغُرَتْ جَرَى عَلَى الْقِيَاسِ الْمُخَضَّ فَقُلْتُ فِي إِنْسَانٍ : أُنْسِيَان ، وَفِي لَيْلَةٍ : لُيْلِيَّة ، وَفِي رَجُلٍ : رُجَيْل .
وَمِنَ الشَّدُوذِ قَوْلُهُمْ فِي غَلْمَةٍ وَصَبِيَّة : أُغْلِمَةٌ وَأُصْبِيَّة ، كَأَنَّهُمْ حَقَّرُوا أَغْلَمَةً وَأُصْبِيَّةً ؛ لِأَنَّ غُلَامًا فُعَالٌ مِثْلُ غُرَابٍ ، وَصَبِيٌّ فَعِيلٌ مِثْلُ فَقِيرٍ ، وَالْبَابُ فِيهِمَا فِي أَدْنَى الْعَدَدِ أَفْعَلَةٌ ، فَرَدُّهُ فِي التَّصْغِيرِ إِلَى أَصْلِ الْبَابِ ، وَمِنَ الْعَرَبِ مَنْ يَجِيءُ بِهِ عَلَى الْقِيَاسِ فَيَقُولُ : غُلَيْمَةٌ وَصَبِيَّةٌ ، قَالَ الرَّاجِزُ :

١١٦ - صَبِيَّةٌ عَلَى الدُّخَانِ رُمُكًا مَا إِنَّ عَدَا أَصْغَرُهُمْ أَنْ زَكَّا^٣
دَمْ : " إِنَّمَا هُوَ :

مَا إِنَّ عَدَا أَكْبَرُهُمْ أَنْ زَكَّا

لِأَنَّ الْمَعْنَى يُوجِبُ ذَلِكَ ؛ لِأَنَّهُ أَرَادَ تَصْغِيرَهُمْ ، إِذَا كَانَ أَكْبَرُهُمْ بَلَغَ إِلَى الزَّكِيكِ مِنَ الْمَشْيِ فَمِنْ دُونِهِ لَا يَقْدَرُ عَلَى ذَلِكَ " ٤ .

^١ - قوله : رَاجِلٌ فِي مَعْنَى رَجُلٍ وَإِنْ كَانَ قَدْ صُغِرَ عَلَى ذَلِكَ رُوَيْجِلٌ ، وَالْعَرَبُ تَسْتَعْمَلُ ، لَمْ يَرِدْ فِي ب .

^٢ - مِنَ الْبَسِيطِ بِلَا نِسْبَةٍ فِي شَرْحِ السِّيرَافِيِّ ٢٠٩/٤ ، وَشَرْحِ الْمَفْصَلِ ١٣٣/٥ .

^٣ - مِنَ الرَّجَزِ لِرُؤْبَةٍ فِي دِيَوَانِهِ ١٢٠ ، وَهُوَ مِنْ شَوَاهِدِ الْكِتَابِ ٤٨٦/٣ اسْتَشْهَدَ بِهِ سَبْيُوِيَّةٌ عَلَى تَصْغِيرِ صَبِيَّةٍ عَلَى صَبِيَّةٍ عَلَى لَفْظِهَا ، وَالْأَكْثَرُ مِنْ كَلَامِهِمْ أُصْبِيَّةٌ ، وَالرَّجَزُ لِرُؤْبَةٍ فِي تَحْصِيلِ عَيْنِ الذَّهَبِ ٥١٠ ، وَالنَّكْتُ ٩٤٩/٢ ، وَاللِّسَانُ (صَبَا) ٤٥٠/١٤ ، وَبِلَا نِسْبَةٍ فِي الْمَقْتَضَبِ ٢١٠/٢ ، وَشَرْحِ السِّيرَافِيِّ ٢٢٦/٤ ، وَالرَّمَكَةُ : الْغَرَّةُ ، وَالزَّكِيكُ : الدَّيْبُ .

^٤ - انْظُرِ الْمَقْتَضَبَ ٢١٠/٢ ، وَشَرْحِ السِّيرَافِيِّ ٢٢٦/٤ أ .

[تصغير ما جاء مكره على وزن المصغر]

وقوله : " وَرُبَّمَا جَاءَ الْمَصْغَرُ وَأَهْمِلَ الْمَكْبَرُ " ^١.

مثال ذلك قولهم : كُتِبَتْ وَجُمِّلَ في اسم الطائر ؛ لأنَّهم يقولون : كُتِبَا وَإِنَّمَا كُتِبَتْ جمع أَكُتِمَتْ ، وإنَّ كان أَكُتِمَتْ غير منطوق به .
وقالوا : جَمَلَانُ وَإِنَّمَا فِعْلَانُ جمع فَعَلَ فهو إِذَا جُمِّلَ ، وإنَّ لم يُنطَقْ به ، وكذلك كُتِبَتْ وهو البلبل .

قال المبرد : " يُشَبِّهُ الْبَلْبَلُ وَلَيْسَ بِهِ وَلَكِنَّهُ يَقَارِبُهُ " ^٢.

وقد يصغَّرُ الشَّيْءُ لِمُقَارَبَةِ الشَّيْءِ كَقَوْلِهِمْ : دُوِّنَ ذَلِكَ وَفُوتِقَهُ ، ويقولون في جمعه : كِعْتَانُ ؛ لأنَّ تقدير مَكْبَرِهِ أَنَّ يَكُونُ عَلَى كُعْتِ كَصُرْدٍ وَصِرْدَانٍ وَجُعَلٍ وَجِعْلَانٍ .
والاسم المصغَّرُ لَا يُكْسَرُ ^٣ وَلَا يُجْمَعُ إِلَّا بِالْأَلْفِ وَالتَّاءِ ؛ لأنَّ التَّصْغِيرَ مُضَارِعٌ لِلْجَمْعِ بَمَا يُزَادُ فِيهِمَا مِنَ الزَّوَائِدِ ، لأنَّ أَلْفَ الْجَمْعِ تَقَعُ ثَالِثَةً كَمَا تَقَعُ يَاءُ التَّصْغِيرِ ثَالِثَةً وَقَدْ تَقَدَّمَ ، ولأنَّ الْجَمْعَ تَكْثِيرٌ وَالتَّصْغِيرَ تَقْلِيلٌ فَلِذَلِكَ لَمْ يُجْمَعْ إِلَّا بِالْأَلْفِ وَالتَّاءِ أَوْ بِالْوَاوِ وَالنُّونِ ؛ لِأَنَّهِمَا لِلْقَلَّةِ ، فَلِذَلِكَ قَالُوا : كِعْتَانُ وَجَمَلَانُ فَرَدُّهُمَا إِلَى كُعْتِ وَجُمِّلَ .
وذكر سيبويه ^٤ سُكِّيتٌ بِالتَّخْفِيفِ ، وَقَالَ إِنَّهُ تَصْغِيرُ سُكِّيتِ الْمَشْدَدِ عَلَى تَصْغِيرِ التَّرْحِيمِ ؛ لِأَنَّ الْيَاءَ وَإِحْدَى الْكَافَيْنِ فِي سُكِّيتِ زَائِدَتَانِ فَحَذَفُوهُمَا فَبَقِيَ سُكَّتُ فُصُّعَرٍ سُكِّيتٌ .

قال : " وَلَوْ صَغَّرْتَ مُبَيَّطَرًا وَمُسَيَّطَرًا لَجِئْتَ بِلَفْظِهِمَا مِنْ غَيْرِ تَغْيِيرٍ ؛ لِأَنَّ فِيهِمَا زِيَادَتَيْنِ ^٥ الْمِيمَ وَالْيَاءَ وَهُمَا عَلَى خَمْسَةِ أَحْرَفٍ وَلَا بَدَأَ مِنْ حَذْفِ إِحْدَى الزَّائِدَتَيْنِ .

^١ - الجزولية ٢٣٢ .

^٢ - انظر النكت ٩٤٣/٢ ، وفي ب : د .

^٣ - في ب : لا يكسر .

^٤ - الكتاب ٤٧٧/٣ .

^٥ - السكيت : آخر ما يجيء من الخيل .

^٦ - في ب : زائدتان .

وأولاهما بالحذف الياء على ما تقدّم فإذا صغرناه جئنا بياء التصغير فوقعت ثالثة في موضع الياء التي كانت فيه ، وهي غير تلك الياء واللفظ بهما واحد ، ولو صغرتهما تصغير الترخيم لقلت : بُطَيْرَ وَسُطَيْرَ ؛ لأنّك^١ تحذف الياء والميم جميعاً " ٢ .

مسألة من التصغير في الترخيم :

هذا الباب إنّما هو في تصغير ما كان فيه زائداً أو أكثر من الأسماء ، ومن العرب من يحذف الزائد كله ويردّ الاسم إلى أصله فيقول في أزهر : زهير ، وفي أحمر حمير ، وفي فاطمة : فطيمة ، وفي حارث : حرث ، وفي أسود : سويد ، وفي غلاب : غليبة . وزعم الخليل^٣ أنّه يجوز في ضفندد^٤ : ضفيد ، وفي خفيدد : خفيد ، وفي مقعنسس : قعيس ؛ لأنّ النون وإحدى الدالين في ضفندد زائدتان والياء وإحدى الدالين في خفيدد كذلك ، وكذلك الميم والنون وإحدى السينين في مقعنسس زوائد .

وقال الفراء^٥ في هذا^٦ الضرب من التصغير أنّ العرب إنّما تفعل ذلك في الأسماء الأعلام ، مثل رجل اسمه حارث أو أسود^٧ أو امرأة اسمها غلاب أو فاطمة ، ولو صغروا فاطمة نعتاً من قولنا : فطمت المرأة صبيها فهي فاطمة ، أو صغروا حارث من حرث يحرث وليس باسم رجل ، أو أسود لمن فيه سواد وليس باسم له علم^٨ ، لم يحذفوا وقالوا : حويرث وأسيد^٩ وفويطمة .

^١ - في ب : لأهما .

^٢ - هذا النص لم يرد في الكتاب وورد بنصه في شرح السيرافي ٢١٩/٤ ب .

^٣ - انظر الكتاب ٤٧٦/٣ .

^٤ - الضفندد : الرخو .

^٥ - انظر شرح السيرافي ٢١٨/٤ ب .

^٦ - في ب : في مثل هذا .

^٧ - أو أسود : سقط من ب .

^٨ - علم : سقط من ب .

^٩ - في ب : أسود .

ولم يُفرّق البصريون بين هذين ، وقد ذُكر في بعض الأمثال : "عَرَفَ حُمَيْقُ جَمَلَهُ"^٢ وهو تصغير أحمق وليس باسم له عَلم^٣.

وإذا كان الاسم على أكثر من ثلاثة أحرف ، وفيه زائدٌ حذف الزائد فقط دون الحرف الأصلي كرجل اسمه مُدَحْرَج أو حَبْرَكِي أو جُمهُور تقول فيه : دُحِرِج فتُحذف الميم فقط ، وُجُمِيهر.

وذكر^٤ أَنَّهُ سَمِعَ من العرب في تصغير إبراهيم وإسماعيل : بُرَيْه وسُمَيْع ، وهذا شاذ لا يقاس عليه ؛ لأنّ الألف في إبراهيم وإسماعيل على مذهب المبرد أصلية وكذلك الميم واللام في آخرهما .

ووجه قولهم : بُرَيْه وسُمَيْع أنّ العرب لما سمعت إبراهيم وإسماعيل وليسا من كلامهم ، وكانت الميم واللام تزدان في كلام العرب ذهبوا بهما مذهب الزيادة ، وحذفوهما لطول الاسم ، وأنّهما آخرتان ، وحذفوا /٢٦٥/ الهمزة ؛ لأنّهم إذا^٦ جعلوا الآخرة زائدة وكانت الياء أيضاً^٧ زائدة لزيادة نظيرها في كلامهم حُكِم على الهمزة بالزيادة ؛ لأنّها أولى وبعدها ثلاثة أحرف أصول .

مسألة :

إذا حَقَرْتَ إبراهيم وإسماعيل قلتَ في مذهب سيبويه^٨ : بُرَيْهِم وسُمَيْعِيل ، تحذف الألف ، فإذا حذفتها صار ما بقي على مثال فَعْلِيل^٩ فيكون خماسياً رابعه حرف مدٍّ ولين فلا يُحذف منه شيء .

^١ - انظر شرح السيرافي ٢١٨/٤ ، والمجمع ٣٥٤/٣ .

^٢ - مجمع الأمثال ١٦/٢ ، يضرب في الإفراط في مؤانسة الناس .

^٣ - علم : سقط من ب .

^٤ - أي الخليل : انظر الكتاب ٤٧٦/٣ .

^٥ - انظر شرح السيرافي ٢١٨/٤ ب .

^٦ - إذا : سقط من ب .

^٧ - أيضا : سقط من ب .

^٨ - الكتاب ٤٤٦/٣ .

^٩ - في الكتاب ٤٤٦/٣ " فُعَيْلِيل " .

والمبرّد^١ يردّ هذا ويقول : أُبَيِّرِيهِ وَأُسَمِّعِ ، واحتجّ في ذلك بأنّ الهمزة لا تكون زائدةً أولاً وبعدها أربعة أحرف أصول ، وإذا لم تكن زائدة فهي أصلية ، والكلمة على خمسة أحرف أصول ، فإذا احتجنا إلى حذف شيء منها في التصغير حذفنا من آخره كما يفعل ذلك بسفّرَجَل ، فيقال : أُبَيِّرِيهِ بحذف الميم ، وَأُسَمِّعِ بحذف اللام ، كما قيل : سُفَيْرِج وسُفَيْرِج .

سع ~ : " ما قال س ~ هو الصواب ، وقد كفيينا الاحتجاج^٢ له بتصغير العرب لذلك بحذف الهمزة .

وروى أبو زيد وغيره أنّ العرب تُصَغِّرُ إِبْرَاهِيمَ بُرَيْهِيمَ ، وحكى سيبويه^٣ عن الخليل في تصغير الترخيم بُرَيْهِ وسَمِّع .

وهذه أسماء أعجمية يجوز أن تكون العرب قدّرت فيها غير ما تقدّره في الأسماء العربية ، وذلك أنّه لا يكاد يوجد في الأسماء العربية اسمٌ في أوّله ألف بعدها أربعة أحرف أصلية ؛ لا إن كانت الألف زائدة ولا إن كانت أصلية إلاّ في مصادِر الأفعال الرباعية بزوائد كقولهم : احرّنجاماً واقشعراراً ، والألف في أوّلها ألف وصل .
فلما جاءت أسماء كثيرة من أسماء الأنبياء عليهم السلام في أوّلها ألف مكسورة بعدها أربعة أحرف أصلية أو ثلاثة أحرف أصلية وزوائد ، شبهوها بألف الوصل وأجروا حكمها على الزيادة " ^٤ .

مسألة :

وإذا حقّرت برّدرايا أو حوّلايا حذفت الألف الأخيرة ؛ لأنّها ألف تأنيث مقصورة ولا تحذف من حوّلايا غيرها ؛ لأنّك تُبقي حوّلاي على خمسة أحرف والرابع منها ألف ، فلا تُسقط ، وتقلبها ياءً لانكسار اللام بعد ياء التصغير ، فتقول : حُوَيْلي .

^١ - انظر شرح السيرافي ٢٠٤/٤ ب .

^٢ - الاحتجاج : سقط من ب .

^٣ - الكتاب ٤٧٦/٣ .

^٤ - شرح السيرافي ٢٠٤/٤ ، ٢٠٥ .

وأما بَرَدْرَايا فتُحذف الألف فتبقى ستة أحرفٍ بَرَدْرَاي ، والألف والياء زائدتان فحذفتهما جميعاً فيبقى بَرَدْر فقلت : بُرِيدِر .

مسألة :

لو سميت رجلاً ذَوَائِب^١ ثم صَغَّرته لقلت : ذُوَيْبٍ بهمزة قبل ياء التصغير وبعدها ؛ لأنَّ الواو في ذَوَائِب أصلها الهمز ، وكان أصلها ذَائِب جمع ذَوَابَةٍ فقلبوا في الجمع استثقالاً لاجتماع الهمزتين وبينهما ألفٌ وهي شبيهة الهمزة ، وكان ذلك من شذوذ الجمع الذي لا يطرَد فإذا صَغَّر رُدَّ إلى القياس ، فجعل مكان الواو همزة .

مسألة :

س~ : " واعلم أنَّ كلَّ ياء أو واو أُبدل مكانهما الألفُ ولم يكن الحرف الذي الألف بعده واواً ولا ياءً ، فإنَّها ترجع ياءً وتُحذف الألفُ ، وذلك قولك في أَعْمَى : أَعَيْمٌ ، وَأَعَشَى : أَعَيْشٌ وَمَلْهَى : مُلَيْهٌ^٢ .

وما كان في آخره ألفٌ لغير التأنيث إذا كان على أربعة أحرف أو كان على أكثر ، فيصير على أربعة فتقلب الألف فيه ياءً ؛ لأنَّ ياء التصغير تقع ثالثةً وينكسر الحرف الذي بعدها ، فإذا انكسر انقلبت الألف ياءً .

فالرباعي مثل^٣ مَلْهَى وَأَعْمَى وَمِعْزَى وما كان على أكثر نحو : مُشْنَى وَمُنْتَهَى ، فإذا صَغَّرناه حذفنا من مُشْنَى إحدى النونين وحذفنا تاء مُنْتَهَى فقلنا : مُشْنٍ وَمُنْيَه ، وإن عوضنا قلنا : مُشْنِي وَمُنْيَهِي .

وإن كانت الياء والواو خامسةً وقبلها حرف لين فإنَّه لا يسقط منها شيءٌ ، كقولك في مَعْزَوْ : مُعْزِيٌّ ، وفي مَرْمِيٍّ : مُرْمِيٍّ ، وكذلك إن كان الخامسُ همزةً منقلبةً من ياء أو واو قبلها ألف ، ثم صَغَّرته لم تُسقط منه شيئاً نحو : غَزَاءٌ وَغُزَيْرِيٌّ وفي سَقَاءٍ سُقَيْيٌّ فترجع الهمزة إلى أصلها .

^١ - ذوائب جمع ذَوَابَة وهي الناصية ، وذَوَابَة كل شيء أعلاه .

^٢ - الكتاب ٤٧٢/٣ .

^٣ - في ب : نحو .

وَإِذَا حَقَّرْتَ مَطَايَا اسْمِ رَجُلٍ قُلْتَ : مُطَيٌّ عَلَى قَوْلِ الْخَلِيلِ وَيُونُسُ^١ ، أَجْمَعًا عَلَى اللَّفْظِ عَلَى تَقْدِيرَيْنِ مُخْتَلَفَيْنِ ، وَذَلِكَ أَنَّ الْخَلِيلَ يَرَى [أَنَّا]^٢ إِذَا صَغَّرْنَا قَبَائِلَ اسْمِ رَجُلٍ أَنَّ نَقُولَ : قُبَيْلٌ فَتَحْذِفُ الْأَلْفَ وَتُبْقِي الْهَمْزَةَ .

وَيُونُسُ يَرَى أَنَّ يَقُولَ : قُبَيْلٌ يَحْذِفُ الْهَمْزَةَ وَيَبْقِي الْأَلْفَ مِثْلَ قَبَالٍ ، ثُمَّ يَقْلِبُهَا لِيَاءَ التَّصْغِيرِ فَيَقُولُ قُبَيْلٌ .

فَإِذَا صَغَّرَ الْخَلِيلُ مَطَايَا وَهُوَ بِوَزْنِ قَبَائِلَ حَذَفَ الْأَلْفَ الَّتِي قَبْلَ الْيَاءِ /٢٦٦/ فَيَبْقَى مَطَايَا ، فَيُدْخِلُ يَاءَ التَّصْغِيرِ بَعْدَ الطَّاءِ فَيُدْغِمُ ، وَيَكْسِرُ الْيَاءَ الَّتِي بَعْدَ يَاءِ التَّصْغِيرِ ، فَتَنْقَلِبُ الْأَلْفُ الْأَخِيرَةُ يَاءً فَيَصِيرُ مُطَيٌّ^٣ مِثْلَ عُطَيٍّ .

وَيُونُسُ يَحْذِفُ الْيَاءَ الَّتِي بَيْنَ الْأَلْفَيْنِ فِي مَطَايَا فَتَبْقَى مِيمٌ وَطَاءٌ بَعْدَهُمَا أَلْفَانِ ، فَتُدْخِلُ يَاءَ التَّصْغِيرِ فَتَنْقَلِبُ الْأَلْفَ الَّتِي تَلِيهَا يَاءً وَتَنْكَسِرُ كَمَا تَنْقَلِبُ أَلْفُ حِمَارٍ فِي حُمَيْرٍ وَتَنْكَسِرُ ، فَإِذَا انْكَسَرَتْ صَارَتِ الْأَلْفُ الْأُخْرَى يَاءً ، ثُمَّ تَحْذِفُ كَمَا ذَكَرْنَا فِي عُطَيٍّ وَنَحْوِهِ .

وَلَا يَجُوزُ فِي مَطَايَا مُطَيٌّ ، فَإِنْ قِيلَ وَلَمْ لَا يَجُوزُ الْهَمْزُ عَلَى قَوْلِ الْخَلِيلِ وَإِنَّمَا أَصْلُ مَطَايَا مَطَايٍ ؛ لَوْ قُوعَ يَاءَ فَعِيلٍ بَعْدَ أَلْفِ الْجَمْعِ ؟ قِيلَ لَهُ : هَذِهِ الْهَمْزَةُ لَمْ يُلْفِظْ بِهَا قَطٌّ ، وَإِنَّمَا يُلْفِظُ بِهَا فِي الصَّحِيحِ فَصَارَتِ الْيَاءُ فِي مَطَايَا بِمِثْلَةِ الْيَاءِ الَّتِي فِي مَطَيَّةٍ .

وَلَوْ صَغَّرْتَ خَطَايَا اسْمَ رَجُلٍ قُلْتَ : خُطَيٌّ فَهَمْزَتْ ؛ لِأَنَّ الْأَلْفَ الْأَخِيرَةَ فِي خَطَايَا أَصْلُهَا هَمْزَةٌ فَتَرُدُّهَا فِي التَّصْغِيرِ كَمَا رَدَدْتَ الْهَمْزَةَ فِي مِئْسَاءَ إِذَا صَغَّرْتَ فَقُلْتَ : مِئْسِيَّةٌ ؛ لِأَنَّهَا مِنْ نَسَاءَتْ إِذَا سَقَتْ وَهِيَ مَفْعَلَةٌ ؛ لِأَنَّهَا تُسَاقُ بِهَا الْبَهَائِمُ وَهِيَ الْعَصَا وَتُكْسَرُ مَنَاسِي .

وَاحْتِجَّ سَيُوبَةُ لَتَرْكِ الْهَمْزَةِ فِي مَطَايَا بِأَنَّ قَالَ : " أَبْطَلْنَا الْهَمْزَةَ فِي الْجَمْعِ وَأَبْدَلْنَا مِنْهَا بَدَلًا لَازِمًا يَعْنِي الْيَاءَ فِي مَطَايَا وَكَانَتِ الْهَمْزَةُ فِي الْجَمْعِ أَقْوَى مِنْهَا فِي التَّصْغِيرِ ، فَإِذَا أَبْدَلْنَا مِنْهَا يَاءً فِي الْأَقْوَى كَانَ التَّصْغِيرُ أَوْلَى بِالْيَاءِ " ° .

١- الكتاب ٤٣٩/٣ ، ٤٧٣ ، وشرح السيرافي ٢١٦/٤ أ .

٢- تكملة من ب .

٣- بعده في شرح السيرافي ٢١٦/٤ ب : " بثلاث ياءات فيحذف الأخيرة منها فيصير مُطَيٌّ كما قلنا عُطَيٌّ " .

٤- وتنكسر : سقط من ب .

°- هذا النص يختلف لفظه عما في الكتاب ٤٧٣/٣ ، وهو بنصه في شرح السيرافي ٢١٦/٤ ب .

ثم قَوَّى ذلك بقوله : " ومع ذلك لو قلت : فَعَائِلٌ^١ من المَطِيِّ لقلت : مُطَاءٌ ، ولو كسَّرتَه لقلت : مَطَايا فهذا بدل لازم أيضاً ، وتحقير فَعَائِل من بنات الياء والواو ومن غيرهما سواء ، وهو قول يونس ؛ لأنَّهم كَانَتْهُمْ^٢ مَدُّوا فَعَالاً أو فَعُولاً أو فَعِيلاً بالألف كما مَدُّوا عَذَافِراً .

والدليل على ذلك أنَّك لا تجد فَعَائِل إلاَّ مهموزة ، فهمزة فَعَائِل بمترلتها في فَعَائِل ، وياءُ مَطَايا بمترلتها لو كانت في فَعَائِل ، وليست همزة من نفس الحرف فيُفعل بها ما يفعل بما هو^٣ من نفس الحرف ، إنَّما هي همزة تُبدل من واو أو ياء أو ألف ، من شيء لا يُهمز أبداً إلاَّ بعد ألف ، كما يُفعل ذلك بواو قائل .

فلما صارت بعدها فلم تُهمز صارت في أنَّها لا تُهمز بمترلتها قبل أن تكون بعدها ولم تكن الهمزة من نفس الحرف فلم تُهمز في التحقير هذا مع لزوم البدل يَقَوَّى^٤ ، وهو قول يونس والخليل " ° .

سـ : " في هذا الفصل من كلام سـ اشكالٌ وخلاف ؛ أمَّا الخلاف فإنَّ فَعَائِلًا مثل مُطَاءٍ وغير ذلك إذا جُمع يقال : مَطَايا ولا يُهمز في الجمع .

وذكر المازني أنَّه لا يجوز غير الهمز ؛ لأنَّها همزة في الواحد ولم تعرض في الجمع ، فتردُّ الهمزة في الجمع كما كانت في الواحد ؛ ألا ترى أنَّنا نقول : جَائِيَةٌ وجَوَاءٌ ، ولا نقول : جَوَايا ؛ لأنَّ الهمزة ثابتة في جَائِيَةٌ ونقول : مَطِيَّةٌ ومَطَايا ورَدِّيَّةٌ ورَدَايا .

وما قاله المازني صحيح وهمزة فَعَائِل الذي هو مُطَاءٍ تُخالف الذي قال ؛ لأنَّها ليست بهمزة لازمة وإنَّما هي بمترلة همزة^٥ عَطَاءٍ وقعت بعد ألف ، وإذا صُعِّر أو جمع أُجْري مجرى ما ليس بمهموز ، وذلك أنَّ فَعَائِلًا كان أصله فَعَال فمُدَّ وأوثر بزيادة الألف قبل هذه الألف ،

^١ - فَعَائِل : سقط من ب .

^٢ - في ب : كانوا .

^٣ - بما هو : سقط من ب .

^٤ - أشار محقق الكتاب إلى أنَّه في إحدى النسخ : " يقوي ترك الهمزة " .

^٥ - الكتاب ٤٧٣/٣ ، ٤٧٤ .

^٦ - همزة : سقط من ب .

فوقعت الألف في فُعال بعدها ، فهمزوا لاجتماع الألفين ، وليست همزةً من نفس الحرف ولا بدلاً من حرف أصليٍّ كالمهمزة في قَائِلٍ وجاء.

فإذا جُمع مُطَاء وحُذفت المدَّة في الجمع عاد إلى فُعال ، فصار كَأَنَّهُ مُطَاء وأصله مُطَاو فيجمع على مَطَايا للمهمزة العارضة في الجمع ، وينبغي إذا صُغِّر مُطَاء أن يقال فيه : مُطَيٍّ وهو قول يونس والخليل على ما تقدَّم " ١ .

وأما المركَّب فالباب فيه أن يُحَقَّرَ الصَّدْرُ ويلحق^٢ به الاسم الثاني ، فيجري على ما كان عليه قبل التصغير وذلك في حَضْرَمَوْت^٣ حُضَيْرَمَوْت ، وفي بَعْلَبَكْ بُعَيْلَبَكْ ، وفي خَمْسَةَ عَشَرَ خُمَيْسَةَ عَشَرَ كَأَنَّكَ حَقَّرْتَ عَبْدَ عَمْرٍو وَطَلْحَةَ زَيْدٍ .

وإذا حَقَّرْتَ اثْنِي عَشَرَ قُلْتَ : ثُنْيَا عَشَرَ ، وفي المؤنث : ثُنْيَا عَشْرَةَ ، كَأَنَّكَ حَقَّرْتَ اثْنَيْنِ وَاثْنَتَيْنِ ، وعشرةٌ^٤ وعشر بمترلة النون كما صارت (مَوْت) في حَضْرَمَوْت^٥ بمترلة (رِيس) من عَنَتْرِيس^٦ ، يعني أن رِيس من تمام عَنَتْرِيس ، وعَنَتْرِيس اسم واحد و(مَوْت) قد ضُمَّ إلى (حَضَرَ) فصار بمترلة عَنَتْرِيس .

باب تحقير الأسماء المبهمة :

س ~ : " اعلم أن التحقير يَضُمُّ أَوَّلُ^٧ الأسماء إلا هذه الأسماء فإنَّها تُتْرَكُ أوائلها على حالها قبل أن تُحَقَّرَ وذلك /٢٦٧/ قولك في هَذَا : هَذِيَا ، وَذَاكَ : ذِيَاكَ ، وفي أَلَا : أَلِيَاءُ^٨ .
قلت : خالفوا بين تصغير المُبْهَم وغيره بأن تركوا أَوَّلَهُ على لفظه ، وزادوا في آخره أَلْفًا^٩ عوضاً من الضم الذي هو علامة التصغير .

^١ - شرح السيرافي ٢١٦/٤ ، ٢١٧ .

^٢ - في ب : ويلحق المركب .

^٣ - حضرموت : سقط من ب .

^٤ - عشرة : سقط من ب .

^٥ - في حضرموت : سقط من ب .

^٦ - العنتريس : الداهية .

^٧ - في ب : " أوائل " وهي توافق ما في الكتاب .

^٨ - الكتاب ٤٨٧/٣ ، وفيه " لأن لها نحواً من الكلام ليس لغيرها " .

^٩ - أَلْفًا : سقط من ب .

وقولك : ذِيًا في تصغير ذَا ، ياءُ التصغير منه ثانية وحقها أن تكون ثالثة ، والسبب في ذلك أن ذَا على حرفين فلمَّا صَغَّرُوا احتاجوا إلى حرف ثالث ، فأتوا بياء أخرى لتمام حروف المصغَّر ، ثم أدخلوا ياء التصغير ثالثة ، فصار ذِيَّيْ ثم زادوا الألف التي تزداد في آخر المبهمة المصغَّر فصار ذِيَّيَا ، فاجتمع ثلاثُ ياءات وذلك ثَقِيلٌ^١ فحذفوا واحدةً منها .

فلم يكن سبيلٌ إلى حذف ياء التصغير ؛ لأنَّها لمعنى ، ولا إلى حذف الياء التي بعد ياء التصغير ؛ لأنَّ بعدها ألفًا ، ولا يكون ما قبل الألف إلا متحرِّكًا ، فلو حذفوها حرَّكوا ياء التصغير بالفتح ، وهي لا تتحرَّك ، فحذفوا الياء الأولى فبقي ذِيَا .

ويقال في المؤنَّث : تَيَّا على لغة من قال : هَذِهِ وَهَذِي وَتَا وَتِي ، يرجعون في التصغير إلى تَيَّا ؛ لثلاث يقع اللبس بين المذكر والمؤنَّث ، و(ها) للتنبيه فيهما _ أعني في هَذَا وَهَاتِيَا _ وكذلك إذا قلنا : ذِيَاكَ وَتِيَاكَ في تصغير ذَاكَ وَتِلْكَ ؛ فالكاف علامة المخاطب ولا تُغَيَّرُ حكمَ التصغير ولا موضع لها من الإعراب .

وَإِذَا صَغَّرْتَ هَؤُلَاءِ فِيمَنْ مَدَّ قَلْتَ : أُولِيَاءَ ، كقول الشاعر :

١١٧ - مِنْ هَؤُلِيَاءِ كُنَّ الضَّالِّ وَالسَّمُرِ^٢

(ها) للتنبيه و(كُنَّ) لمخاطبة جمع المؤنَّث والمصغَّر أُولِيَاءَ .

واختلف في ذلك فقال دَ : " أدخلوا الألف التي تُزاد في تصغير المبهمة قبل آخره ضرورةً ، وذلك أنَّهم لو أدخلوها في آخر المصغَّر لوقع اللبس بين أُولَى المقصور ، والذي تقديره : هُدَى ، وتصغيره أُولِيَا ؛ وذلك لأنَّهم إذا صَغَّرُوا الممدود لزمهم أن يدخلوا ياء التصغير بعد اللام ، ويقلبوا الألف التي قبل الهمزة ياءً ويكسروها ، فتقلب الهمزة ياءً فيصير أُولِيَا ، كما تقول في غُرَاب : غُرِيْب .

^١ - في ب : مستثقل .

^٢ - عجز بيت من البسيط وصدرة :

يَا مَا أُمِيلُحْ غَزْلَانِ شَدْنُ لَنَا

واختلف في قائله ، قال البغدادي : " قيل للمجنون وقيل للعرجي أو لذي الرمة أو للحسين بن عبد الله أو لبدوي اسمه كامل الثقفي " انظر الخزانة ٩٣/١ ، والبيت بلا نسبة في شرح السيرافي ٢٢٦/٤ ، والإنصاف ١٢٣/١ ، وشرح المفصل ١٣٥/٥ ، وشرح الجمل لابن عصفور ١١٣/١ ، وشرح التسهيل ٢٤٤/١ ، والمغني ٤٨٩/٢ ، والهمع ٢٤٧/١ ، والضال والسمر : شجر .

ثم تُحذف إحدى الياءات كما حُذفت من تصغير عطاء ، ثم تدخل الألف فيصير أولياً على لفظ المقصور ، فترك هذا وأدخل الألف قبل آخره بين الياء المشددة والياء المنقلبة من الهمزة فصار أولياً ، وقلبت الياء في الطرف همزة ؛ لأن قبلها ألفاً .

ومما يحتج في ذلك أيضاً أن ألاء وزنه فعال ، فإذا أدخلنا الألف التي تدخل في المبهم طرفاً صارت فعالاً ، وإذا صغرت أسقطت الألف ؛ لأنها خامسة كما تسقط في حباري ، فإذا قدمناها صارت رابعة ولم تسقط ؛ لأن ما كان على خمسة أحرف إذا كان رابعة من حروف المد واللين لم تسقط " ١ .

ومما يحتج به لأبي العباس أنه إذا دخلت الألف قبل ٢ آخره صار بمترلة حمراء ؛ لأن الألف قد تدخل على ثلاثة أحرف قبل الهمزة الطرف ، وحمراء إذا صغر لم يُحذف منه شيء . وأما الزجاج ٣ فإنه يُقدر أن الهمزة في أولاء ألف في الأصل ، وأنه إذا صغر أدخل ياء التصغير بعد اللام ، وأدخل الألف الزيدة للتصغير بعد الألفين ، فتصير ياء التصغير بعدها ألف ، فتقلب ياء كما تنقلب الألف في عناق وحمار إذا صغرتا ياء ، كقولك : عنيق وحمير ، وبقي بعدها ألفان إحداهما تتصل بالياء فتصير ألياً وتنقلب الأخرى همزة ؛ لأنها لا تجتمع ألفان في اللفظ ، ومتى اجتمعتا في التقدير قلبت الثانية منهما همزة ، كقولنا : حمراء وصفراء وما أشبه ذلك ، وما يدخل عليه من هاء التنبيه وكاف الخطاب مثل قولك : هؤلاء وأولئك ٥ وأولائك لا يعتد به .

وتقول في تصغير الذي والتي : اللذيان واللتيان ، فإذا ثبتت ٦ قلت : اللذيان واللتيان في الرفع ، واللذيين في النصب والجر ، وقد اختلف مذهب س ٧ والأخفش ٨ في ذلك .

١ - انظر شرح السيرافي ٢٢٦/٤ ب .

٢ - قبل : سقط من ب .

٣ - انظر شرح السيرافي ٢٢٦/٤ ب .

٤ - قوله : كقولك : عنيق وحمير ، وبقي بعدها ألفان إحداهما تتصل بالياء ، لم يرد في ب .

٥ - وأولائك : سقط من ب .

٦ - فإذا ثبتت : سقط من ب .

٧ - الكتاب ٤٨٨/٣ .

٨ - انظر شرح السيرافي ٢٢٧/٤ أ .

فَأَمَّا س ~ فَإِنَّهُ يَحْذِفُ الْأَلْفَ الْمَزِيدَةَ فِي تَصْغِيرِ الْمُبْهَمِ وَلَا يَقْدِّرُهَا ، وَأَمَّا الْأَخْفَشُ فَإِنَّهُ يَقْدِّرُهَا وَيَحْذِفُهَا لِاتِّقَاءِ السَّاكِنِينَ .

وَلَا يَتَغَيَّرُ اللَّفْظُ فِي الثَّنِيَّةِ ، فَإِذَا جُمِعَ تَبَيَّنَ الْخِلَافُ بَيْنَهُمَا يَقُولُ س ~ فِي جَمْعِ اللَّذِيَّاتِ :
اللَّذِيَّاتُ فِي الرَّفْعِ وَاللَّذِيَّاتُ فِي النَّصْبِ وَالْخَفْضِ بَضْمُهَا قَبْلَ الْوَائِ وَكُسْرُهَا قَبْلَ الْيَاءِ .
وَعَلَى مَذْهَبِ الْأَخْفَشِ اللَّذِيَّاتُ وَاللَّذِيَّاتُ بِفَتْحِ الْيَاءِ ، وَعَلَى مَذْهَبِهِ يَكُونُ اللَّفْظُ فِي الْجَمْعِ كَلْفِظِ الثَّنِيَّةِ ؛ لِأَنَّكَ تَحْذِفُ الْأَلْفَ الَّتِي فِي اللَّذِيَّاتِ لِاجْتِمَاعِ السَّاكِنِينَ ، الْأَلْفُ فِي اللَّذِيَّاتِ وَيَاءُ الْجَمْعِ كَمَا تَقُولُ فِي الْمُصْطَفَيْنِ وَالْأَعْلَيْنِ /٢٦٨/ .

وَفِي مَذْهَبِ سَيَبَوِيهِ لَا يَقْدِّرُهَا وَيَدْخُلُ عَلَامَةُ الْجَمْعِ عَلَى الْيَاءِ مِنْ غَيْرِ تَقْدِيرِ حَرْفٍ بَيْنَ الْيَاءِ وَبَيْنَ عَلَامَةِ الْجَمْعِ ، وَإِلَى مَذْهَبِ الْأَخْفَشِ ذَهَبَ د ~^١ .

وَيَقُولُ الْمُحْتَجُّ لِسَيَبَوِيهِ هَذِهِ الْأَلْفُ تُعَاقَبُ مَا يَزَادُ بَعْدَهَا فَتَسْقُطُ لِأَجْلِ هَذِهِ الْمُعَاقَبَةِ ، وَقَدْ رَأَيْنَا مِثْلَ هَذَا مِمَّا يَجْتَمِعُ فِيهِ الزِّيَادَتَانِ^٢ ، فَتَحْذِفُ إِحْدَاهُمَا كَأَنَّ لَمْ تَكُنْ قَطُّ فِي الْكَلَامِ ، كَقَوْلِكَ : وَاعْلَامَ زَيْدَاهُ ، فَتَحْذِفُ التَّنْوِينَ مِنْ زَيْدٍ ، كَأَنَّهُ لَمْ يَكُنْ قَطُّ فِي زَيْدٍ ، وَلَوْ حَذَفْنَاهُ لِاجْتِمَاعِ السَّاكِنِينَ لَجَازَ أَنْ تَقُولَ : وَاعْلَامَ زَيْدَنَاهُ ، وَلِهَذَا نَظَائِرُ كَرِهَتْ الْإِطَالَةَ بِهَا .

قَالَ س ~ : " اللَّاتِي لَا تُحَقَّرُ ، اسْتَغْنَوْا بِجَمْعِ الْوَاحِدِ الْحَقَّرَ السَّالِمَ إِذَا قُلْتَ :
الَّتِيَّاتِ"^٣ ، وَقَوْلُ س ~ يَدُلُّ عَلَى أَنَّ الْعَرَبَ تَمْنَعُ مِنْ ذَلِكَ .

وَقَدْ صَغَّرَ الْأَخْفَشُ اللَّاتِي وَاللَّاتِي فَقَالَ^٤ فِي تَصْغِيرِ اللَّاتِي : اللَّوَيْتَا وَاللَّاتِي : اللَّوَيْتَا ، وَقَدْ حَذَفَ مِنْهُ حَرْفًا ؛ لِأَنَّهُ لَوْ صَغَّرَ عَلَى التَّمَامِ لَصَارَ الْمَصْغَرُّ بِزِيَادَةِ الْأَلْفِ فِي آخِرِهِ عَلَى خَمْسَةِ أَحْرَفٍ سِوَى يَاءِ التَّصْغِيرِ^٥ ، وَهَذَا لَا يَكُونُ فِي الْمَصْغَرِّ فَحَذَفَ حَرْفًا مِنْهُ ، وَكَانَ

^١ - لَمْ يُوَافِقِ الْمُرِيدُ الْأَخْفَشَ ، وَإِنَّمَا قَالَ " وَكَانَ الْأَخْفَشُ يَقُولُ : اللَّذَيْنِ يَذْهَبُ إِلَى أَنَّ الزِّيَادَةَ كَانَتْ فِي الْوَاحِدِ ، ثُمَّ ذَهَبَتْ لَمَّا جَاءَتْ يَاءُ الْجَمْعِ لِاتِّقَاءِ السَّاكِنِينَ ، فَيَجْعَلُهُ بِمِثْلَةِ مُصْطَفَيْنِ ، وَلَيْسَ هَذَا الْقَوْلُ بِمَرْضِيٍّ ؛ لِأَنَّ زِيَادَةَ الثَّنِيَّةِ وَالْجَمْعِ مُلْحَقَةٌ " انْظُرِ الْمُقْتَضِبَ ٢/٢٨٩ ، وَفِي ب : الْمُرِيدُ .

^٢ - فِي ب : مِمَّا يَجْتَمِعُ فِيهِ الزِّيَادَةُ .

^٣ - الْكِتَابُ ٣/٤٨٩ .

^٤ - انْظُرِ الْمُقْتَضِبَ ٢/٢٨٩ ، وَشَرْحُ السِّيْرَانِي ٤/٢٢٧ ب .

^٥ - فِي ب : فَقَالَ بَعْضُهُمْ .

^٦ - بَعْدَهُ فِي ب : بِزِيَادَةِ الْأَلْفِ وَاللَّامِ وَهَذَا لَا يَكُونُ فِي التَّصْغِيرِ .

الأصل لو جاء على التمام اللَوَيْتِيَا واللَوَيْتِيَا وجعل الحرف المسقط الياء التي في الطرف قبل الألف.

وقال المازني^١ إذا كنّا محتاجين إلى حذف حرف من أجل الألف الداخلة للإتمام فحذف الحرف الزائد أولى ، وهو الألف التي بعد اللامين من اللاتي واللائي ؛ لأنه في تقدير ألف فاعل فيصير على مذهبه اللتيا .

وقد حكوا أنه يُقال في اللتيا واللذيا : اللتيا واللذيا بالضم ، والقياس ما ذكرناه أولاً ، واستشهد س^٢ في استغنائهم باللتيات عن تصغير اللاتي باستغنائهم بقولهم : أтана مُسَيَّانًا وعُشَيَّانًا عن تحقير القصر في قولهم : أтана قَصْرًا ، وهو العشي ، انتهى كلام س^٣.

وقال بعضهم ذا أصله ذِي^٤ ، ثم حُذفت الياء الواحدة تخفيفاً فبقي ذِي ، مثل كِي ، ثم قُلبت الياء ألفاً لئلا تُشبه الحروف ، فإذا صُغِرَ وأُلْحِقَ آخره ألفاً قُلبت الأولى ياء كما كانت في الأصل ، وقد حُذفت منه ياء قبل^٥ ذلك ، فلهذا وقعت ياء التصغير ثانية وهي في الحكم الثالثة ؛ لأن قبلها حرفاً محذوفاً .

فإن قيل فلم لم تلحق ياء التصغير بعد الياء الباقية فتكون الثالثة في اللفظ والحكم ، فالجواب أن ياء التصغير حكمها أن تكون في وسط الاسم ، ولا تكون في أوله ولا في آخره ، ولا يعتد بالألف التي للتصغير فإنها زائدة على الاسم .

وامتنع أيضاً أن تكون بإزاء الألف الزائدة لسكونها ، ولا تكون أول الاسم ياء التصغير لسكونها ولا آخره لأنها تخل بالإعراب إذ الياء الساكنة لا يضم ما قبلها ، وأيضاً فتجتمع مع التنوين وهو ساكن مثلها فلذلك كانت وسطاً .

^١ - انظر شرح السيرافي ٢٢٧/٤ ب .

^٢ - الكتاب ٤٨٩/٣ .

^٣ - النقل عن السيرافي من بداية باب تحقير الأسماء المبهمة ، انظر شرح السيرافي ٢٢٦/٤ ، ٢٢٧ .

^٤ - هو قول الفارسي ، انظر اللسان (ذا) ٤٥٠/١٥ .

^٥ - في أ : بعد ، وأثبتنا ما في ب .

ويدل على أن الألف في ذا منقلبة عن ياء قولهم في المؤنث : ذي^١ ، وهو فرع عن المذكّر ، وأنهم يُميلون ذا .

قال ابن جني : " اعلم أن أولاء وزنه إذا مثل فُعَال كغُرَاب ، وكان حكمه إذا حَقَّرته على مثال تحقير الأسماء المتمكّنة أن تقول : هذا أوليّ ورأيت أوليّاً ومررت بأولييّ ، فلمّا صار تقديره : أوليّ أرادوا أن يزيدوا في آخره الألف التي تكون عوضاً من ضمة أوله ، كما قالوا في ذا : ذياً ، وفي تآ : تياً .

فلو فعلوا ذلك لوجب أن يقولوا : أوليّاً ، فيصير بعد التحقير مقصوراً وقد كان قبل التحقير ممدوداً ، فأرادوا أن يُقرّوه بعد التحقير على ما كان عليه قبل التحقير من مدّه ، فزادوا الألف قبل الهمزة ، فالألف الآن التي قبل الهمزة في أوليّاء ليست بتلك التي كانت قبلها في أولاء ، وإنما هذه في أوليّاء هي الألف التي كان سيلها أن تلحق آخراً فقُدمت لما ذكرنا .

وأما ألف أولاء فقد قُلبت ياءً كما تقلب ألف غُلام إذا قلت : غُليم ، وهي الياء الثانية في أوليّاء والياء الأولى هي ياء التحقير " ^٢ . قلت : وما تقدّم أولى في التعليل من هذا ، والله أعلم .

^١ - في أ : تياً ، وأثبتنا ما في ب .

^٢ - انظر اللسان (أولى) ٤٣٦/١٥ .

بَابُ هَذَا هُوَ بَابُ أَلِفِ الْوَصْلِ وَالْقَطْعِ .

أصلُ أَلِفِ الْوَصْلِ أن تكون في الأفعال ؛ لأنها أكثر ما توجد فيها ؛ ألا ترى أنَّها تدخل على كلِّ فعلٍ ثلاثي في الأمر منه إذا كان أوَّلُه ساكنًا ، أعني ممَّا بعد ' حرف المضارعة فيه حرف ساكن ، نحو : يَخْرُجُ وَيَضْرِبُ ؛ لأنَّك إذا أَمَرْتَ تحذف حرف المضارعة وتحتلب همزة الوصل لأجل الساكن ، وهذا مُطَرِّدٌ / ٢٦٩ في جميع الأفعال ؛ لأنَّك إذا حذفت حرف المضارعة بقيَ الحرفُ الذي بعده ساكنًا ، فاجتلبت همزة الوصل ؛ لأنه لا يُبتدأ بساكن .

وشدَّ من ذلك ثلاثة أفعال وهي : تَأْكُلُ وتَأْخُذُ وتَأْمُرُ ، فإنَّك إذا حذفت منها حرف المضارعة كان القياس أن تحتلب همزة الوصل ، ويضمُّوا لانضمام الثالث ، فتقول : أوْكُلْ أوْخُذْ أوْأْمُرْ ، فتقلب الهمزة التي هي فاء الكلمة واوًا لانضمام ما قبلها .

لكنَّهم كرهوا ذلك فلم يقولوه إلَّا في قليل من الكلام لثقله ، مع دَوْرِ هذه الألفاظ وكثرة الاستعمال لها ، وذلك يطلب بالتخفيف بل حذفوا بعد حرف المضارعة الهمزة التي هي فاء الكلمة ولم يأتوا بهمزة وصل لتحرك عين الكلمة .

هذا في حال الابتداء تقول : كُلْ وَاخُذْ ، فإن وصلت ساغ حذف فاء الكلمة وإثباتها فتقول : ائْتِ فلاتًا فَمُرْهُ بالقيام ، وإن شئت : فَأْمُرْهُ بالقيام ، وكأنَّهم رفضوا ذلك في الابتداء استئصالاً للهمزتين ؛ همزة الوصل وفاء الكلمة ، فلمَّا وصلوا سقطت أَلِفُ الْوَصْلِ وثبتت فاء الكلمة ، ومَن حذف أجرى الوصل مجرى الابتداء ، كقوله تعالى : ﴿ خُذْ

الْعَفْوَ وَأْمُرْ بِالْعُرْفِ ۚ ٢ .

وكذلك تدخل أيضًا على كلِّ مثال زائد على الثلاثة ما عدا الرباعي فإنَّها لا توجد فيه أصلاً ، كما لا توجد في أوَّل فعلٍ زائد على الأربعة إلَّا وهي فيه للوصل وذلك نحو : اَحْمَرَّ واصْفَرَّ واحْمَارَّ واصْغَارَّ وانْفَعَلَ واستَفْعَلَ ٣ وافْتَعَلَ، نحو : انْطَلَقَ واستَخْرَجَ واكْتَسَبَ ٤ .

١ - بعد : سقط من ب .

٢ - الأعراف ١٩٩ .

٣ - واستفعل : سقط من ب .

٤ - واكتسب : سقط من ب .

و(أَفْعَوْعَلَ) نحو : اَغْدَوْدَنَ النَّبْتُ ^١ إِذَا طَالَ ، و (أَفْعَلَّلَ) نحو : أَفْعَنَسَسَ ،
و(أَفْعَوَّلَ) نحو : اَعْلَوَّطَ الْمَهْرُ إِذَا رَكِبَهُ غُرْبَانًا ^٢ ، و(أَفْعَنَلَى) نحو : اسْلَنْتَقَى ، و(أَفْعَلَّلَ)
كَاقْشَعَرٍّ ، و(تَفَاعَلَ) و(تَفَعَّلَ) إِذَا أَدْغَمْتَ التَّاءَ مِنْهُمَا فِيمَا بَعْدَهَا نَحْو : اَطَّيَرَ وَاطَّيَّرَ ،
وَأَصْلُهُمَا تَطَّيَّرَ وَتَطَّيَّرَ .

وهي في جميع ذلك مكسورة إِذَا بَنَيْتَ الْفِعْلَ لِلْفَاعِلِ ، وَمُضْمُومَةٌ إِذَا بَنَيْتَهُ لِلْمَفْعُولِ
الَّذِي لَمْ يُسَمَّ فَاعِلُهُ .

وَيُسْتَدَلُّ عَلَى الْأَلِفِ الَّتِي لِلْوَصْلِ ^٣ فِي الْأَفْعَالِ بِفَتْحِ حَرْفِ الْمُضَارَعَةِ نَحْو : انْطَلَقَ
يَنْطَلِقُ وَبَسْقُوطِهَا فِي الدَّرَجِ .

وَكَذَلِكَ يَسْتَدَلُّ عَلَى أَلِفِ الْقَطْعِ بِثَبُوتِهَا فِي الدَّرَجِ ، وَبُضْمِ أَوَّلِ الْمُضَارَعِ نَحْو : أَكْرَمَ
يُكْرِمُ وَأَعْطَى يُعْطِي ، وَهَذَا إِنَّمَا يَكُونُ فِي الرَّبَاعِيِّ .

وَقَدْ تَكُونُ أَصْلِيَّةً نَحْو : أَكَلَ وَأَخَذَ ، وَزَائِدَةً نَحْو : أَكْرَمَ وَأَعْطَى ، أَيْ زَائِدَةً عَلَى
الْفَاءِ وَالْعَيْنِ وَاللَّامِ ، وَفَائِدَتُهَا التَّوَصُّلُ بِهَا إِلَى النُّطْقِ بِالسَّاكِنِ ، وَأَصْلُهَا الْكُسْرُ عَلَى أَصْلِ
التَّقَاءِ السَّاكِنِينَ ، فَإِنْ فُتِحَتْ فَلَعَلَّةٌ ، وَإِنْ ضُمَّتْ فَكَذَلِكَ عَلَى مَا تَبَيَّنَ .

وَمَعْنَى قَوْلِهِ : " لَا تَلْحَقُ اسْمًا لَيْسَ مُصَدَّرًا لِفِعْلٍ ثَبِتَ فِي مَاضِيهِ " ^٤ .

يَعْنِي أَنَّهَا لَا تَوْجِدُ فِي الْأَسْمَاءِ إِلَّا فِيمَا ذَكَرَ ، وَفِي مَصَادِرِ الْأَفْعَالِ الزَّائِدَةِ عَلَى الْأَرْبَعَةِ
نَحْو مَا تَقَدَّمَ مِنْ تِسْعَةِ الْأَمْثَلَةِ الَّتِي الْأَلِفُ فِي أَوَّلِهَا مِنَ الْأَفْعَالِ أَلِفٌ وَصَلٌ وَهِيَ : اَحْمَرَّ
اِحْمَرَارًا ، وَاصْفَرَّ اَصْفِرَارًا ، وَاحْمَرَ اَحْمِرَارًا ، وَاصْفَرَ اَصْفِيرَارًا ^٥ ، وَانْفَعَلَ اِنْفِعَالًا نَحْو :
انْطَلَقَ اِنْطِلَاقًا ^٦ ، وَاسْتَخْرَجَ اسْتِخْرَاجًا ، وَاغْدَوْدَنَ اَغْدِيدَانًا ، وَاقْعَنَسَسَ اَقْعِنَسَاسًا ، وَاعْلَوَّطَ
اعْلَوَّاطًا ، وَاسْلَنْتَقَى اسْلِنْقَاءً وَنَحْوَ ذَلِكَ .

^١ - النَّبْتُ : سَقَطَ مِنْ ب .

^٢ - فِي أ : عَرِيَا ، وَأَثْبَتْنَا مَا فِي ب .

^٣ - فِي ب : عَلَى أَلِفِ الْوَصْلِ .

^٤ - فِي أ : لَيْسَ بِمَصْدَرٍ ، وَأَثْبَتْنَا مَا فِي ب وَالْجَزْوِيَّةِ ٢٣٣ .

^٥ - سَقَطَ مِنْ ب وَفِي (أ) اَصْفَرَ اَصْفِيرَارًا .

^٦ - قَوْلُهُ : نَحْو : اِنْطَلَقَ اِنْطِلَاقًا ، لَمْ يَرِدْ فِي ب .

وقوله : " إِلَّا قَوْلُهُمْ : اسْمٌ وَاسْتٌ وَابْنٌ وَابْنَةٌ وَابْنٌ وَامْرُؤٌ وَامْرَأَةٌ وَاثْنَانِ وَاثْنَتَانِ وَائْمُنُ اللَّهُ فِي الْقِسْمِ " ^١ انتهى .

ففي هذه المواضع توجد في الأسماء خاصة ، وما عدا ذلك وعدا المصادر ^٢ المذكورة في الأسماء فهي أَلْفٌ قَطْعٌ ، وهذا الذي قاله في ائْمُن هو مذهب سيويه ^٣ . ومذهب الفراء أنَّها أَلْفٌ قَطْعٌ وقد تقدّم الترجيح بينهما في باب القسم ، وإِنَّمَا فَتَحَتْ هذه الألف تشبيهاً بألف الوصل الداخلة على الحرف في الرَّجُلِ وَالْعُلَامِ ، وذلك أَنَّ ائْمُنَ الله اسمٌ غير متمكّن ؛ لَأَنَّهُ لَا يُسْتَعْمَلُ إِلَّا مَرْفُوعًا بِالابتداء خاصة لا فاعلاً ولا مفعولاً ولا مجروراً ، فلمَّا قَلَّ تَمَكُّنُهُ شَبَّهَ بالحرف ، وأَلْفُ الوصل مع الحرف مفتوحة فَفُتِحَتْ معه . ولا تدخل من الحروف إِلَّا مع لام التعريف نحو : الرَّجُلِ وَالْعُلَامِ وشَبَّهَ ذلك ، وباقي لفظه في الباب بَيَّن .

فصلٌ ومتى لحقتِ الأَمْرَ من الفعل الثلاثي الذي ما بعد حرف المضارعة منه ساكن ، فتنظر إلى الثالث من همزة الوصل ، فإن كان مفتوحاً نحو : اذْهَبْ ، أو مكسوراً نحو : اضْرِبْ ، بشرط أن يكون كَسْرًا ليس أصله الضمُّ كُسِرَتْ الهمزة . وإن كان الكَسْرُ أصله الضمُّ /٢٧٠/ نحو : اغْزِي يامرأة أَلْزِمِ الكسرُ الإِشْمَامَ والهمزة الضمُّ ، وكذلك ادَّعِي يامرأة .

وإن كان مضمومًا ضمًّا ليس أصله الكسر نحو : اخْرُجْ اقْتُلْ ضُمَّتِ الهمزة اتباعاً للثالث ؛ لأنَّهم يكرهون الخروج من كسر إلى ضمٍّ ليس بينهما إِلَّا حرف ساكن ، إذ الساكن حاجزٌ غير حصين فلم يُعْتَدَ به .

وإن كان الضمُّ أصله الكسر كُسِرَتْ الهمزة نحو : امْشُوا واقْضُوا .

^١ - الجزولية ٢٣٣ .

^٢ - قوله : وما عدا ذلك وعدا المصادر ، لم يرد في ب .

^٣ - الكتاب ١٤٨/٤ .

^٤ - هو قول الكوفيين عامة ، انظر الإنصاف ٣٧٧/١ ، شرح المفصل ٩٢/٩ .

^٥ - لم يتحدث عن هذا الخلاف في باب القسم عند حديثه عن إيمان الله ، انظر باب القسم ٢٣/٢ من المخطوط .

ش ~ : " ومن حيث كان هذا البناء بعد الحذف غير البناء الأول ، وكان مطلوباً به إيجاد الفعل ، كان بناء^١ مخصوصاً بالمستقبل ، فلم تكن فيه علة إعراب الفعل من الاشتراك ، والاختصاص بالحرف من أوله بعد الاشتراك ، فبقي الفعل على أصله من البناء ، فهذا السكون في آخره سكون بناء لا إعراب .

وكان ينبغي ألا تُحذف منه الياء ولا الألف ولا الواو في نحو : اَرَمِ اغْزُ اخْشَ ؛ لأنَّ حَذَفَ هذه الحروف إنما كان علامة للجزم ، وإنما كان ينبغي أن تكون ثابتة في أواخر هذه الأفعال ، ساكنة على أصل البناء كسائر هذه البنية ، إلاَّ أنَّه يُعامل آخرُ الفعل في ذلك كَلِّه معاملةً للجزم ؛ لكونه بمعناه فلذلك حُذِفَتْ حروفُ العلة في : اقْضِ واغْزُ واخْشَ ؛ لكونها في معنى لَتَقْضِ وَلَتَغْزُ وَلَتَخْشَ " ٢ .

وهو عند الكوفيين^٣ معرب مجزوم بلام الأمر ، ورُدَّ عليهم بأنَّ عوامل الأفعال أضعف من عوامل الأسماء ، والحروف الجارة للأسماء لا تُحذف ويبقى عملها ، فكذلك الحروف الجازمة ؛ لأنَّ الجزم في الأفعال نظيرُ الخفض في الأسماء واستدلوا على حذف لام الأمر بقوله:

١١٨ - على مِثْلِ أَصْحَابِ الْبُعُوضَةِ فَاخْمِشِي لَكَ الْوَيْلُ حُرَّ الْوَجْهِ أَوْ يَيْكَ مَنْ بَكَى^٤
يريد أو لِيَيْكَ مَنْ بَكَى وهذا عند البصريين^٥ ضرورة ، يريد أنَّه حذف لدلالة المعنى عليها، أو عامل اخْمِشِي معاملةً لِتَخْمِشِي ؛ لكونه في معناه ومثله قول الآخر :

^١ - بناء : سقط من ب .

^٢ - التوطئة ١٤٩ .

^٣ - انظر الخلاف في فعل الأمر في الإنصاف ٥٩/٢ .

^٤ - من الطويل لِمُتَمِّمِ بْنِ نُؤَيْرَةَ في ديوانه ٨٤ ، وهو من شواهد الكتاب ٩/٣ استشهد به سيبويه على إضمار لام الأمر مع إعمالها ، والبيت له في المقتضب ١٣٠/٢ ، واللسان (لوم) ٥٦٠/١٢ وبلا نسبة في الإنصاف ٦٥/٢ ، وشرح المفصل ٦٠/٧ ، والبعوضة : موقع ، والمعنى : لتخمشي وجهك على قتلى موقعة البعوضة ولييك عليهم البواكي .

^٥ - انظر الإنصاف ٥٩/٢ .

١١٩- فَقُلْتُ ادْعِي وَأَدْعُ فَإِنَّ أُنْدَى لَصَوْتٍ أَنْ يُنَادِيَ دَاعِيَانِ^١

وقول الآخر :

١٢٠- مُحَمَّدٌ تَقْدِ نَفْسَكَ كُلَّ نَفْسٍ إِذَا مَا خِفْتَ مِنْ أَمْرٍ تَبَالَا^٢

يريد لتقد ، على أنه قد يمكن أن يريد : تقدي نفسك ، على معنى الخبر ، واجتزأ بالكسرة عن الياء كقوله تعالى : ﴿ مَا كُنَّا نَبْعُ^٣ ﴾ وكذلك (وأدع) كأنه قال : وأنا أدعو فاجتزأ بالضمة عن الواو فيكون نحو قوله :

١٢١- حتى إذا ابتلت حلاقيم الخلق^٤

يريد الخلق .

ولم يحى إضمار جازم وإبقاء عمله في ضرورة ولا غيرها إلا في اللام وحدها ، والمسوغ لذلك أنهم قد يأمرؤن بغير لام نحو : اضرب أخرج ، فعاملوا لتفعل معاملة أفعل في الضرورة .

^١ - من الوافر ، من شواهد الكتاب ٤٥/٣ ، استشهد به سيبويه على نصب (أدعو) بإضمار (أن) ، والبيت لربيعه بن جشم في شرح المفصل ٣٣/٧ ، وللأعشى أو للحطيئة في تحصيل عين الذهب ٣٩٩ ، وللأعشى أو للحطيئة أول ربعة أو لدثار بن شيان في التصريح ٣٢٥/٣ ، وبلا نسبة في الإنصاف ٦٤/٢ ، وشرح التسهيل ٣٦/٤ ، وارتشاف الضرب ١٦٧٧/٤ ، والمغني ٤٣/٢ ، والهمع ٣١١/٢ ، والشاهد فيه " وأدع " حيث جزم الفعل المضارع بلام الأمر المحذوفة ، وفي المخطوط :

فقلت أدعو وأدع ...

وقد أشار الناسخ للرواية الصحيحة في حاشية المخطوط .

^٢ - من الوافر للأعشى وقيل لأبي طالب ، من شواهد الكتاب ٨/٣ استشهد به سيبويه على إضمار لام الأمر وإعمالها ، والبيت للأعشى أو لأبي طالب في الخزانة ١١/٩ ، ١٠٦ ، وبلا نسبة في المقتضب ١٣٠/٢ ، والإنصاف ٦٣/٢ ، وشرح المفصل ٣٥/٧ ، وتحصيل عين الذهب ٣٨٧ ، وشرح الجمل لابن عصفور ١٥٢/٢ ، وشرح التسهيل ٦٠/٤ ، والمغني ٢٢٤/١ ، والهمع ٤٤٤/٢ ، والتبال : سوء العاقبة .

^٣ - الكهف ٦٤ .

^٤ - من الرجز بلا نسبة في الخصائص ١٣٤/٣ ، واللسان (خلق) ٥٨/١٠ .

باب هذا هو باب النسب

والنَّسَبُ إضافةٌ في المعنى ولهذا قال سيبويه — رحمه الله — : " هذا بابُ الإضافة ، وهو بابُ النَّسَبَةِ " ^١ فسمي النسبُ إضافةً .

ش ~ ^٢ : يُقال : نسبةٌ ونُسبةٌ بالضمِّ والكسر ، قال : " وإنما حملهم على ذلك تغييرهم آخر الأسماء ومنتهاها " ^٣ ، يعني أنك إذا نسبتَ إلى اسمٍ ألحقته ياءين الأولى منهما ساكنة ، وكسرت ما قبلها ، وهذا كله تغييرٌ لحق الاسم .

وأيضاً فإنَّ الاسم قد انتقل إلى أن يكون صفةً ، ولم يكن قبلُ كذلك ، وصار يدلُّ على غير ما كان يدلُّ عليه قبل ، وهذا كله تغيير ، والتغيير عندهم يأنس بالتغيير ، ولذلك كثر الخروجُ عن القياس في هذا الباب لهذا .

وجعله س ~ ^٤ على ضربين : مقيس وشاذ ، والشاذُّ على ضربين : شاذٌّ لا يُقاسُ ، أي لا يقبله القياس ، وشاذٌّ مقيس ، حيث قال : " فمنه ما يجري على غير قياس ، ومنه ما يُعدَّل وهو القياس الجاري في كلامهم " .

قلت قوله : " فمنه ما يجيء على غير قياس " أي من التغيير ما يجيء على غير قياس وهو نحو : زباني في زبينة ، وعُبدي في عبيدة ، وفي هذلي : هذلي ، وفي فقيم كنانة : فقيمي ، وفي مُلح خزاعة : مُلحي ، وفي ثقيف : ثقفني .

س ~ : " ومثال ذلك في قريش : قُرشي وفي سليم : سُلمي وفي قريظ : قُرَمي ، وهذا يكثر عندي حتى يخرج عن الشذوذ وسيبين .

ومن الشاذُّ الذي على غير قياس أيضاً زباني في زبينة ، وفي طيء : طائي ، وفي العالية : علوي في البادية : بدوي ، وفي البصرة : بصري ، وفي السَّهل : سُهلي ، وفي الدهر : دُهري وفي حيٍّ من بني عبيدة : عبدي بضم العين وفتح الباء .

^١ - الكتاب ٣/٣٣٥ .

^٢ - ش ~ : سقط من ب .

^٣ - الكتاب ٣/٣٣٥ .

^٤ - الكتاب ٣/٣٣٥ .

^٥ - في ب : لا يقاس عليه .

قال : وحدثنا من نثق [به]^١ بأن بعضهم /٢٧١/ يقول في بني جَذِيْمَة : جُذْمِيٌّ فيضم الجيم ويُجره مجرى عُبْدِيٍّ ، وقالوا في بني الحُبْلَى من الأنصار : حُبْلِيٌّ ، وفي صنعاء : صَنْعَانِيٌّ ، وفي شتاء : شَتَوِيٌّ ، وفي بهراء — اسم قبيلة من قضاة — بَهْرَانِيٌّ وفي دَسْتَوَاء : دَسْتَوَانِيٌّ ، وفي الأفق : أَفْقِيٌّ ومنهم من يقول : أَفْقِيٌّ على القياس .

وقالوا في حروراء و جُلُولَاء — موضعان — : حَرُورِيٌّ وَجُلُولِيٌّ ، كما قالوا في خُرَاسَان : خُرُسِيٌّ ، وخُرَاسَانِيٌّ أكثر ، وخُرَاسِيٌّ لغة .

وقال بعضهم : إِبِلٌ حَمَضِيَّةٌ ، إذا أكلت الحمض ، وَحَمَضِيَّةٌ أَجْوَدٌ ، وبعضهم يجعل النسبة في مثل^٢ هذا بغير حرف النسبة ، وَيَنِيٌّ من المنسوب اسم فاعل غير جارٍ على فعلٍ فيقول : بَعِيرٌ حَامِضٌ إذا كان يرعى الحمض ، وَعَاضِيَةٌ إذا كان يرعى العِضَاءَ ، كما تقول : رَجُلٌ دَارِعٌ وَرَامِحٌ وَنَاشِبٌ إذا كان ذا دِرْعٍ وَرُمَحٍ وَنُشَابٍ ، فَيُعْنِي هذا عن أن يقول : دِرْعِيٌّ وَنُشَابِيٌّ وَرُمَحِيٌّ .

ومن الشاذ قولهم في النسب إلى الخريف : خَرَفِيٌّ ، والخَرَفِيٌّ أكثر في كلامهم بتسكين الراء من الخَرَفِيٍّ^٣ ، ويُقال : إِبِلٌ طَلَحِيَّةٌ .

وقال بعضهم في النسب إلى أُمِّيَّة : أَمَوِيٌّ بفتح الهمزة فهذه الفتحة كالضمة في السَّهْل حين قالوا : سُهَيْلِيٌّ ، وقالوا : رَوْحَانِيٌّ في الرُّوحَاءَ ، ومنهم من يقول : رَوْحَاوِيٌّ ، كما قال بعضهم : بَهْرَاوِيٌّ .

قال : حدَّثنا بذلك يونس ، ورَوْحَانِيٌّ أكثر من بَهْرَاوِيٍّ ، وقالوا في القِفَاف^٤ : قُفِّيٌّ ، وفي طُهَيَّة : طُهَوِيٌّ^٥ على القياس كما قال الشاعر :

^١ - تكلمة من ب ، وهي في الكتاب ٣٣٦/٣ .

^٢ - في ب : في غير .

^٣ - في ب : من الخرفي والخرفي .

^٤ - القفاف : موضع بنجد .

^٥ - في شرح السيرافي : وفي طُهَيَّة : طُهَوِيٌّ ، وقال بعضهم : طُهَوِيٌّ على القياس .

١٢٢- بِكُلِّ قُرَيْشِيٍّ عَلَيْهِ مَهَابَةٌ سَرِيعٌ إِلَى دَاعِي النَّدَى وَالتَّكْرُمِ^١
 وَمَا جَاءَ مَحْدُودًا عَنْ بَنَائِهِ ، مَحْدُوفَةً مِنْهُ إِحْدَى الْيَائِنِ -يَائِي الْإِضَافَةِ- قَوْلُهُمْ فِي
 الشَّامِ: شَامٍ وَفِي تِهَامَةٍ: تَهَامٍ ، وَمَنْ كَسَرَ التَّاءَ قَالَ: تِهَامِيٌّ ، وَفِي الْيَمَنِ: يَمَانٍ .
 وَزَعَمَ الْخَلِيلُ أَنََّّهُمْ أَحَقُّوا هَذِهِ الْأَلْفَاتِ عَوْضًا مِنْ ذَهَابِ إِحْدَى الْيَائِنِ وَكَأَنَّ الَّذِينَ
 حَذَفُوا الْيَاءَ مِنْ تَقْيِفٍ وَأَشْبَاهِهِ جَعَلُوا الْيَاءَيْنِ عَوْضًا مِنْهَا .
 فَقُلْتُ: أَرَأَيْتَ تِهَامَةً أَلَيْسَ فِيهَا الْأَلْفُ؟ فَقَالَ: إِنَّهُمْ كَسَرُوا الْاسْمَ عَلَى أَنْ يَجْعَلُوهُ
 تَهْمِيًّا - فَعَلِيًّا أَوْ فَعْلِيًّا - فَلَمَّا كَانَ مِنْ شَأْنِهِمْ أَنْ يَحْذِفُوا إِحْدَى الْيَاءَيْنِ رَدُّوا الْأَلْفَ ، كَأَنَّهُمْ
 بَنَوْهُ تَهْمِيًّا أَوْ تَهْمِيًّا ، فَكَأَنَّ الَّذِينَ قَالُوا: تَهَامٌ هَذَا الْبِنَاءُ كَانَ عِنْدَهُمْ فِي الْأَصْلِ بَفَتْحِهِمْ
 التَّاءَ حَيْثُ قَالُوا: تَهَامٌ ، يَدُلُّكَ عَلَى أَنََّّهُمْ لَمْ يَدْعُوا الْاسْمَ عَلَى بَنَائِهِ .
 وَمِنْهُمْ مَنْ يَقُولُ: تِهَامِيٌّ وَيَمَانِيٌّ وَشَامِيٌّ ، فَهَذَا كَبَحْرَانِيٍّ وَأَشْبَاهُهُ مِمَّا غَيَّرَ بَنَاؤُهُ فِي
 الْإِضَافَةِ ، وَإِنْ شِئْتَ قُلْتُ: يَمِنِيٌّ .
 وَزَعَمَ أَبُو الْخَطَّابِ^٢ أَنَّهُ سَمِعَ مَنْ يَقُولُ فِي الْإِضَافَةِ إِلَى الْمَلَائِكَةِ وَالْجِنِّ جَمِيعًا: رُوحَانِيٌّ
 أَضْفَتَ إِلَى الرُّوحِ ، وَإِلَى الْجَمِيعِ: رَأَيْتُ رُوحَانِيَيْنِ ، وَزَعَمَ أَبُو عُبَيْدَةَ^٣ أَنَّ الْعَرَبَ تَقُولُهُ لِكُلِّ
 شَيْءٍ فِيهِ الرُّوحُ مِنَ النَّاسِ وَالْأَنْبَاءِ وَالْجِنِّ .
 وَزَعَمَ أَبُو الْخَطَّابِ أَنَّهُ سَمِعَ مَنْ يَقُولُ: شَامِيٌّ ، وَجَمِيعُ هَذَا إِذَا صَارَ اسْمًا فِي غَيْرِ هَذَا
 الْمَوْضِعِ فَأَضْفَتَ إِلَيْهِ ، جَرَى عَلَى الْقِيَاسِ كَمَا يَجْرِي تَحْقِيرُ لَيْلَةٍ وَإِنْسَانٍ^٤ إِذَا سُمِّيَتْ بِهِمَا
 فَجَعَلْتُ كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا اسْمًا عَلَمًا .

^١ - من الطويل من شواهد الكتاب ٣٣٧/٣ ، استشهد به سيبويه على أن (قُرَيْشِيٌّ) نسب على أصله ، وهو بلا نسبة في الجمل ٢٥٣ ، وشرح السيرافي ١٣٦/٤ ، والإنصاف ٣٢٦/١ ، وشرح المفصل ١١/٦ ، وتحصيل عين الذهب ٤٩٤ .

^٢ - هو عبد الحميد بن عبد المجيد أبو الخطَّاب الأحمش الأكبر ، مولى بني ثعلبة ، كان إمامًا في العربية لقي الأعراب ونقل عنهم ، أخذ عنه سيبويه والكسائي ويونس وأبو عبيدة ت ١٧٧ هـ (بغية الوعاة ٧٤/٢)

^٣ - هو معمر بن المثنى البصري مولى بني تميم ، أول من صنَّف غريب الحديث ، كان عالمًا باللغة والأنساب والأيام ، ت ٢١١ هـ وقيل غير ذلك (بغية الوعاة ٢٩٤/٢)

^٤ - تحقير ليلة: كُيْلِيَّة ، وإنسان: أُنْسِيَان ، فاذا سُمِّيَ بهما حُقِرَا على القياس ، انظر الكتاب ٤٨٦/٣ .

وإذا سُميت رجلاً زَبِينَةً لم تقل : زَبَانِيٌّ ، أو دَهْرًا لم تقل : دُهُرِيٌّ ، ولكن تقول في الإضافة إليه : زَبْنِيٌّ وَدَهْرِيٌّ " ١ .

وذكر السيرافي أن النسب إلى هُذَيْل هُذَلِيٌّ مَقِيسٌ عنده لكثرتة ، قال : " وذلك خاصة في العرب الذين بتهامة وما يقرب منها " ٢ .

وذكر منه عدة ألفاظ منها " قولهم في قُرَيْش : قُرَشِيٌّ ، وفي فُقَيْم كِنَانَةٌ : فُقَمِيٌّ : وفي مُلَيْح خُزَاعَةٌ : مُلَحِيٌّ ، وفي سُلَيْم : سُلَمِيٌّ ٣ ، وفي خَثِيم وقُرَيْم وجُرَيْب — وهم من هُذَيْل — : خَثَمِيٌّ وقُرَمِيٌّ وجُرَبِيٌّ ، وهؤلاء كلهم مجاورون لتهامة وما يدانيها .
والعلة في حذف الياء أنه تجتمع ثلاث ياءات وكسرة إذا قال : قُرَيْشِيٌّ ، فعدلوا إلى الحذف لذلك ، وكذلك الكلام في ثَقِيف " ٤ .

وهذا الذي قاله السيرافي يظهر لي فإن مدرك القياس في هذا الباب إنما هو كذا ، وهو أن يكثر شيء وله قياس ما فيقاس في نظائره .

ومما يبين هذا أن س ~ قد قاس باب فَعِيلَةٍ وفَعُولَةٍ وفُعِيلَةٍ على شُؤَةٍ وحدها ، ولم يُسمع منها إلا هذا ، ولما كان القياس قابلاً له جداً أجراه سيويه قياساً ، وإذا كانوا يقولون في نَمِرٍ وشَقَرٍ ٦ : نَمَرِيٌّ وشَقَرِيٌّ ، وهو عندهم قياس فلا يبعد حذف الياء من هذا لهذه العلة بعينها ، بل هذا أوجب من تلك لوجود الياء ، وهي أشد من الكسرة .

وإنما ذكرنا لك هذا الشاذ كما ذكره سيويه والنحويون / ٢٧٢ / ليتأنس به حتى إذا عقدوا عقداً وورد عليه الاعتراض بشيء من الشاذ لم يلتفت [إليه] ٧ فلذلك قُدِّم .

١ - شرح السيرافي ٤ / ١٤٥ ، ١٤٦ .

٢ - شرح السيرافي ٤ / ١٤٦ ب .

٣ - سلمِيٌّ : سقط من ب .

٤ - شرح السيرافي ٤ / ١٤٦ ب .

٥ - انظر الكتاب ٣ / ٣٣٩ ، وفي ب سيويه .

٦ - الشَّقَر : نبت أحمر .

٧ - تكملة .

وكل ما جاء من هذا شاذاً فله وجه وذلك على ثلاثة أضرب : إمّا للفرقة بين^١ نسبتين إلى لفظ واحد ، وإمّا للتشبيه بشيء في معناه ، وإمّا للعدول من الثقل إلى الخفيف ، فمن الأخير قوله : زباني ، كأنهم حافظوا على بقاء حروف الاسم ثم استثقلوه بعد ذلك فأبدلوا من الياء ألفاً ونسبوا إليه كما ينسب إلى فعالة.

وكذلك طيئي كأنهم كرهوا هذا لاجتماع ثلاث ياءات لا حاجر بينها^٢ إلا همزة مكسورة وهي من مخرج الألف ، والألف نظيرة الياء والهمزة ثقيلة في نفسها فأبدلوا الياء ألفاً ، ولغة لبعض العرب يقول في ينجل : ياجل ، وزعم بعضهم^٣ أنهم نسبوا إلى ما اشتق منه هذا اللفظ وهو الطاءة ، وهو بعد الذهاب في الأرض والمرعى .

وقولهم : علوي كأنهم نسبوا إلى العلو الذي بمعنى عالٍ ، أو كأنهم أرادوا التفرقة بين عالية اسم امرأة وهذا ، والعالية بقرب المدينة مواضع مرتفعة على غيرها ، والعلو المكان المرتفع ، وإذا نسبت إلى عالية على القياس قيل : عالي أو علوي .

وأما بدوي في النسب إلى البادية فكأنه منسوب إلى بدا وهو مصدر ، أو الفعل الماضي من بدا يبدو إذا أتى البادية وفيها مأوى ، يقال لها : بدا قال الشاعر :

١٢٣ - وأنت التي حببت شعباً إلى بدا إلي وأوطاني بلاد سواهما^٤
والنسبة إليهما على القياس بادي أو بادوي .

وقولهم : بصري كقولهم : متن ومنخر^٥ ، فكسروا الباء اتباعاً لكسرة الراء ؛ لأن الحاجر بينهما ساكن وهو غير حصين ، وقيل هو منسوب إلى بصر وهي حجارة بيض تكون في الموضع الذي يسمى بالبصرة ، فكأنهم نسبوا إلى ما فيها وقال الشاعر :

^١ - في ب : على .

^٢ - في ب : بينهما .

^٣ - انظر شرح السيرافي ١٤٧/٤ أ .

^٤ - قوله : فكأنه منسوب إلى بدا وهو مصدر ، أو الفعل الماضي من بدا يبدو إذا أتى البادية ، لم يرد في ب .

^٥ - من الطويل لكثير عزة في ديوانه ٢٩٣ ، واللسان (بدا) ٦٨/١٤ ، وخزانة الادب ٤٦٢/٩ ، وبلا نسبة في شرح

السيرافي ١٤٧/٤ أ ، والمغني ٣٢٧/١ ، والهمع ١٦٣/٣ ، وشعب وبدا : موضعان .

^٦ - الأصل : متن ومنخر .

١٢٤- إِنْ تَكُ جُلْمُودَ بَصْرٍ لَا أُوَيِّدُهُ أُوقِدُ عَلَيْهِ فَأَحْمِيهِ فَيَنْصَدِعُ^١

والقياس أن يقال : بَصْرِيٌّ بفتح الباء وعليه الأكثر .

وقولهم : سُهْلِيٌّ ، وفي الدَّهْر : دُهْرِيٌّ للفرق بينه وبين النسبة إلى سُهَيْل ودَهْر في اسم الرجل ، وذلك أَنَّ الدَّهْرِيَّ هو الرجل الذي يقول بالدَّهْرِ من أهل الإلحاد ، والدُّهْرِيُّ الرجل المُسِنُّ الذي أتت عليه الدُّهُورُ .

والسُّهْلِيُّ هو المنسوب إلى السَّهْلِ الذي هو خلاف الجبل ، والسَّهْلِيُّ هو الرجل المنسوب إلى سَهْلٍ اسم رجل .

وعُبْدِيٌّ فِي عِبِيدَةِ للفرق بينه وبين عَبِيدَةٍ من قوم آخرين ، وكذلك حُبْلِيٌّ فِي بَنِي الحُبْلَى من الأنصار ومن ولده عبدالله بن أَبِي بن سَلُولٍ^٢ رَأْسُ المنافقين ، قالوا فِي النسبة إليه : حُبْلِيٌّ للفرق بينه وبين حِيٍّ آخر ، ويُقال : إِنَّمَا قِيلَ لَهُ الحُبْلَى لعظم بطنه وليس اسمه بالحُبْلَى^٣ . وقالوا فِي جَذِيمَةٍ : جُذَمِيٌّ ؛ لِأَنَّ فِي الْعَرَبِ جَمَاعَةً اسْمُهُمْ جَذِيمَةٌ فِي قَرِيْشٍ جَذِيمَةٌ بَنِ مَالِكٍ بَنِ حِصْنٍ بَنِ عَامِرٍ بَنِ لُؤْيٍ ، فِي خَزَاعَةِ جَذِيمَةٍ وَهُوَ الْمُصْطَلَقُ ، فِي الْأَزْدِ جَذِيمَةٌ بَنِ زَهْرٍ بَنِ الْحِجْرِ بَنِ عِمْرَانَ^٤ .

وقولهم فِي صَنْعَاءَ : صَنْعَانِيٌّ ، فِي بَهْرَاءَ : بَهْرَانِيٌّ ؛ لِشَبِّهِ الْأَلْفِ وَالنُّونِ بِالْفِي التَّأْنِيثِ . وقولهم فِي شِتَاءَ : شَتَوِيٌّ كَأَنَّهُمْ نَسَبُوهُ إِلَى شَتَوَةٍ ، وَرَدَّهُ الزُّبَيْدِيُّ^٥ وَقَالَ : هُوَ مَقِيسٌ ؛ لِأَنَّ الشَّتَوَةَ مَعْرُوفَةٌ فِي كَلَامِهِمْ بِمَعْنَى الشَّتَاءِ .

^١ - من البسيط لعباس بن مرداس في ديوانه ص ٨٦ ، وله في الصحاح (بصر) ٢٢٨/٢ ، واللسان (بصر) ٦٧/٤ ، وبلا نسبة في شرح السيرا في ١٤٧/٤ أ .

^٢ - هو عبد الله بن أبي بن مالك بن الحارث ، اشتهر بابن سَلُولٍ وهي جدته لأبيه ، كان رأس المنافقين في الإسلام ت ٩هـ (الأعلام ٦٥/٤)

^٣ - قوله : ويُقال : إِنَّمَا قِيلَ لَهُ الحُبْلَى لعظم بطنه وليس اسمه بالحُبْلَى ، لم يرد في ب .

^٤ - انظر شرح السيرا في ١٤٧/٤ ب .

^٥ - هو أبو بكر محمد بن الحسن بن مُذَحِّجِ الزُّبَيْدِيِّ الإشبيليّ ، أديب وشاعر ولغوي ونحوي وفقه ، أخذ عن القاضي من أشهر تصانيفه : مختصر كتاب العين ت ٣٧٩ (بغية الوعاة ٨٤/١) انظر قوله في ارتشاف الضرب ٦٣٢/٢ .

ش~: "الذي لا يقول: شَتْوَةٌ هو الذي يقول: شَتَوِيٌّ" وهذا يريد سيبويه^١ كما قال في موضع آخر: "يقولها من لا يقول إلاَّ عالم يعني علماء" وهذا يحتاج إلى نقل وتوقيف.

وقال بعضهم: إنَّ شتاء جمع شَتْوَةٌ^٢ والجمع في النسب يردُّ إلى الواحد وهذا نحو: صَحْفَةٌ وصِحفٌ وركوةٌ وركاءٌ، وتلقاه بالقبول السيرافي^٣، وهذا عندي لا يلزم ولو كان الشتاء جمع شَتْوَةٌ لقليل: الشتاء أقبلت أو أقبلن ولا يُقال هذا.

قال الأعلام في النكت: "والصحيح أن الشتاء اسمٌ واحدٌ واقعٌ على الفصل، والشَتْوَةُ في معناه؛ لأنَّه لا يقع في الكلام إلاَّ مذكَّرًا، ولو كان جمع شَتْوَةٌ لجرى على التأنيث وإذا نُسب إلى جمع فسيبيله أن ينسب إلى واحد" انتهى.

وقالوا في النسب إلى البحرين: بَحْرَانِيٌّ، والقياس أن تحذف علامة التثنية في النسبة كما تحذف هاء التأنيث، غير أنَّهم كرهوا اللبس بينه وبين النسبة إلى الْبَحْرِ فبنوا^٦ البحرين لما سُمُّوا به على مثال سَعْدَانٍ ونسبوا إليه على ذلك.

قال ش~^٧: ٢٧٣/ وفهم ابنُ سيِّده^٨ من هذا أن بَحْرَانِيٌّ نسبة إلى بحر لا إلى البحرين وذلك غير خارج من كلام سيبويه^٩ وكان ش~^{١٠} يقول: "هذه عقوبة عاقبه الله؛ لأنَّه سَمَّى كتابه المحكَّم المحيط الأعظم".

^١ - الكتاب ٣٣٦/٣.

^٢ - قاله ميرمان في حواشيه، انظر الارتشاف ٦٣٣/٢.

^٣ - شرح السيرافي ١٤٧/٤ ب.

^٤ - في ب: على.

^٥ - انظر النكت ٨٨٤/٢، مع اختلاف في النص.

^٦ - قوله: النسبة إلى الْبَحْرِ فبنوا، لم يرد في ب.

^٧ - في ب: قال الأستاذ.

^٨ - هو علي بن إسماعيل، إمام في اللغة وآدابها، ولد بمرسية، اشتغل بنظم الشعر، من مصنفاته "المحكَّم والمحيط الأعظم" ت ٣٩٨ (بغية الوعاة ٤٤٦/١)، انظر قوله في المحكَّم ٢٣٩/٣.

^٩ - قال سيبويه: "وزعم الخليل أنَّهم بنوا البحر على فَعْلَانٍ وإنَّما كان القياس أن يقولوا بَحْرِيٌّ" الكتاب ٣٣٦/٣.

^{١٠} - ش~: سقط من ب.

وقولهم في النسب إلى الأفق : أَفْقِيٌّ لاشتراك فُعْل وفَعْل في مواضع نحو : عَجَمٌ وَعَجَمٌ
وَعَرَبٌ وَعَرَبٌ وَسُقَمٌ وَسُقَمٌ وَعُدَمٌ وَعُدَمٌ ، ومن قال : أَفْقِيٌّ بتسكين الفاء فهو على القياس ؛
لأنَّ فُعْلاً يُسَكَّنُ ثانيه قياساً مطَّرداً .

وأما حُرُورَاءٌ وجُلُولَاءٌ فكان القياس حُرُورَاوِيٌّ وجُلُولَاوِيٌّ ، كما يُقال : حَمْرَاوِيٌّ
غير أنَّهم أسقطوا ألفي التأنيث أيضاً ^١ ، والذي يقول : خُرْسِيٌّ أسقط الزوائد وبناه على
فُعْل ؛ لأنه أخفُّ الأبنية ولم يغير الضمَّة من خُرَاسان .

وحكى الميرد ^٢ أنه يُقال : حَمَضٌ وَحَمَضٌ ، وإنَّ صحَّ هذا فليس بشاذَّ - أعني
حَمَضِيَّةً - إلاَّ أن يكون كما تقدَّم في شَتَوِيٍّ ، وقولهم : حَامِضٌ وَعَاضِيَّةٌ شاذٌّ ؛ لأنَّ هذا إنَّما
يقع في باب النسب بمعنى ذو كذا نحو : لابن وتامرٍ ورامح ، وليس كذلك .

وقولهم : خَرَفِيٌّ في النسب إلى الخريف ، الشذوذ فيه كالشذوذ في ثَقَفِيٍّ في النسب
إلى ثَقِيفٍ ، وخَرَفِيٌّ أكثر بتسكين الراء وفتح الخاء ، أضافوه إلى المصدر وهو الخَرْفُ
والمصادر قد تُستعمل في معنى أسماء الفاعلين نحو قولهم : رجلٌ عَدْلٌ ومَاءٌ غَوْرٌ بمعنى عَادِلٍ
وغَائِرٍ .

وقولهم : إِبِلٌ طَلَحِيَّةٌ إذا أكلت الطَّلَح ^٣ ، فرقوا بينها وبين ما نُسِبَ إلى طَلْحَةٍ كما
فرقوا في قولهم : رَجُلٌ رَقَبَانِيٌّ وَجُمَانِيٌّ بين الغليظ الرِّقْبَةِ والذي له جُمَّةٌ ، وبين أن ينسبوا إلى
رجل اسمه رَقْبَةٌ أو جُمَّةٌ ، وحكى غيرُ سيبويه إِبِلٌ طَلَحِيَّةٌ ^٤ بكسر الطاء وأنشد :

^١ - بعده في ب : لطول الاسم وشبهوهما بهاء التأنيث .

^٢ - انظر شرح السيرافي ١٤٨/٤ أ .

^٣ - قوله : وقولهم : إِبِلٌ طَلَحِيَّةٌ إذا أكلت الطَّلَح ، لم يرد في ب .

^٤ - شرح السيرافي ١٤٨/٤ أ .

١٢٥- كيف ترى وقع طلاحياتها بالعضويات على علاقتها ؟^١

وأما عضاهي فله وجهان : أحدهما شاذ والآخر مطرد ؛ فأما المطرد فعلى لغة من يقول : عضاهة للواحد وللجمع عضاه كقناة وقتاد ، فهذا بمثلة الواحد وتكون النسبة إليه على هذا قياساً.

وأما الشاذ فأن يكون واحده عضه وقد سقط منه لام الفعل وهي هاء فإذا جمع قيل : عضاه^٢ كشفة وشفاه ، بمثلة المياه ، والقياس أن يضاف إلى الواحد منها لا إلى الجمع المكسر فنسبتهم إليه عضاهي على هذا شاذة .

وأما من جمع العضه عضوات ، وجعل الساقط واوا هي لام الفعل فإنه يقول : عضوي^٣ ، وأما قول سيبويه : " والعضاهة بكسر العين ، على القياس " ^٣ فليس قوله : " على القياس " متعلقاً بهذا الكلام إنما هو راجع لقوله : " وقالوا في عضاه : عضاهي " قاله شـ ولا يبعد ما منع .

فإن قلت^٤ فليس هذا موضع ذكرها ؛ لأنه مقيس ، فما وجه ذكرها هنا ؟ قلت : ذكره لما كان قد يتوهم في قولهم : عضاهي - وهم يقولون : عضه للواحد - أن هذه نسبة على غير قياس ، وقوله : " جعل الواحد عضاهة " بدل من قوله : " جعله بمثلة المياه " وثبت في بعض النسخ : " وقالوا في عضاه : عضاهي بفتح العين " وكذلك ثبت في^٥ الموضوع الآخر : " وهو جيد ؛ لأنه من الباب حنيذ " ويكون قوله : " على القياس " متعلقاً ولا بد بقوله : " والعضاهة بكسر العين " لا بما قبله .

^١ - من الرجز ، بلا نسبة في شرح السيرا في ٤/ ١٤٨ ، والصحاح (طلح) ١/ ٥٧١ ، واللسان (طلح) ٢/ ٥٣٣ ، والعضويات : التي أكلت الغضى ، وعلاهما : حالتهما .

^٢ - في أ : قيل عضه ، وأثبتنا ما في ب .

^٣ - قال سيبويه : " وقالوا في عضاه : عضاهي في قول من جعل الواحدة عضاهة مثل قناة وقتاد ، والعضاهة بكسر العين على القياس ، فأما من جعل جمع العضه عضوات وجعل الذي ذهب الواو فإنه يقول : عضوي ، وأما من جعله بمثلة المياه ، وجعل الواحد عضاهة فإنه يقول : عضاهي " ، الكتاب ٣/ ٣٣٦ .

^٤ - قوله : فليس قوله : " على القياس " ، لم يرد في ب .

^٥ - في ب : في العين .

وقولهم في أُمِّيَّة : أَمَوِيٌّ بفتح الهمزة لقصد الخفَّة ، وتشبيهه إياه بسُهْلِيٍّ^١ في الخروج عن القياس ، والقياس في النسب إلى الرُّوحَاءِ رَوْحَاوِيٌّ وقد قالته العرب^٢ .
 وقوله : " ورَوْحَانِيٌّ أَكْثَرُ مِنْ بَهْرَاوِيٍّ " ^٣ قصده أن يقول : إِنَّ الخروج عن القياس في رَوْحَاءِ وَبَهْرَاءِ أَكْثَرُ مِنَ الْقِيَاسِ فَرَوْحَانِيٌّ أَكْثَرُ مِنْ رَوْحَاوِيٍّ وَبَهْرَانِيٌّ أَكْثَرُ مِنْ بَهْرَاوِيٍّ .
 وقالوا في الْقَفَا : قَفِيٍّ ، كذا ثبت في كتاب الإِسْتَاذِ وفي النسخ الموجودة في زماننا هذا ، والقياس قَفَوِيٌّ ، وثبت عند السيرافي^٤ الْقِفَافُ وَلَا وَجْهَ لَهُ ؛ لِأَنَّهُ مَقْيَسٌ ، وَوَجْهَهُ فَقَالَ : " لَعَلَّهُ اسْمُ مَوْضِعٍ أَوْ اسْمُ عِلْمٍ لَشَيْءٍ فَيَكُونُ النَّسَبُ إِلَيْهِ قَفِيٍّ شَاذًا " .
 وثبت في نُكْتِ الْأَعْلَمِ : " وَأَمَّا النِّسْبَةُ إِلَى الْقَفَا فَقَفَوِيٌّ ، وَمَنْ قَالَ : قَفِيٍّ فَهُوَ شَاذٌ وَحُذِفَتِ الْوَاوُ اسْتِثْقَالًا لَهَا " ^٥ وَسَوَّغَ الْحَذْفُ أَنْ يَأْتِيَ النَّسَبُ كَالْعَوَضِ مِنْهَا .
 وذكر س^٦ في طَهْيَةٍ : طَهَوِيٌّ عَلَى الشَّدُوذِ ، وَطَهَوِيٌّ عَلَى الْقِيَاسِ ، وَزَادَ غَيْرُهُ طَهَوِيٌّ^٧ بفتح الطاء وتسكين الهاء وهو شاذٌّ .
 وَأَمَّا قَوْلُهُمْ : يَمَانٌ وَشَامٌ وَتَهَامٌ ، فَالْأَصْلُ فِيهِ شَامِيٌّ وَيَمَنِيٌّ ، ثُمَّ أَسْقَطُوا إِحْدَى يَائِيِ النِّسْبَةِ وَعَوَّضُوا مَكَانَهَا أَلْفًا قَبْلَ آخِرِ الْمُنْسُوبِ إِلَيْهِ ، وَأَمَّا تَهَامٌ فَالْأَصْلُ فِي الْبَقْعَةِ^٨ ٢٧٤/ المعروفة تِهَامَةٌ وَالنِّسْبَةُ إِلَيْهَا تِهَامِيٌّ ، وَمَنْ قَالَ : تَهَامٌ ، قَدَّرَ أَنَّ الْأَلْفَ فِي تِهَامَةٍ تُحْذَفُ وَتَفْتَحُ التَّاءُ فَيُتَنَبَّى الْإِسْمُ عَلَى تَهَمٍ أَوْ تَهْمٍ ثُمَّ يُنْسَبُ إِلَيْهِ كَمَا يُنْسَبُ إِلَى شَامٍ وَيَمَنٍ .
 وَحَكَى ابْنُ جَنِيٍّ فِي الْخَصَائِصِ^٩ أَنَّهُ يُقَالُ تَهَمٌ فِي تِهَامَةٍ وَأَنْشَدَ :

^١ - الكتاب ٣/٣٣٧ .

^٢ - الكتاب ٣/٣٣٧ .

^٣ - الكتاب ٣/٣٣٧ .

^٤ - هو أَبُو عَلِيٍّ الشُّلُوبِيْن .

^٥ - شرح السيرافي ٤/١٤٨ ب .

^٦ - النكت ٢/٨٨٥ .

^٧ - الكتاب ٣/٣٣٧ ، وفيه وفي شرح السيرافي طَهَوِيٌّ عَلَى الشَّدُوذِ .

^٨ - شرح السيرافي ٤/١٤٨ ب .

^٩ - في ب : النِّسْبَةُ .

^{١٠} - الخصائص ٢/١١١ .

١٢٦- أَرَقَّ اللَّيْلَةَ بَرَقَ بِالتَّهَمِ^١

ثم قال : " فانظر إلى قوة تصوّر الخليل فهو المعني ، قال :

١٢٧- الأَلَمَعِيُّ الَّذِي يَظُنُّ لَكَ الظُّ — نَّ كَأَنَّ قَدْ رَأَى وَقَدْ سَمِعَا^٢ " .

ومن العرب من يقول : تَهَامِيَّ وَيَمَانِيَّ وَشَامِيَّ ، فأَمَّا تَهَامِيَّ فمُنْسُوبٌ إِلَى تِهَامَةِ المَعْرُوفَةِ ، وَأَمَّا يَمَانِيَّ وَشَامِيَّ فَهُوَ مُنْسُوبٌ إِلَى الْمُنْسُوبِ الْمَخْفَفِ كَأَنَّهُمْ لَمَّا قَالُوا : يَمَانٍ وَشَامٍ ، صَارَ ذَلِكَ اسْمًا لِكُلِّ مَكَانٍ نُسِبَ إِلَى الشَّامِ وَالْيَمَنِ ، فَصَارَ اسْمُ الْمَكَانِ يَمَانٍ وَشَامٍ ، كَمَا يُقَالُ : مَدَارٍ وَعَدَارٍ^٤ ، فَلَوْ كَانَ اسْمُ رَجُلٍ ثُمَّ نُسِبَ إِلَيْهِ لَقِيلَ : عَدَارِيَّ وَمَدَارِيَّ . وقولهم رُوحَانِيَّ لِلطَّافَةِ أَجْسَامِهِمْ وَخَفَائِهِمْ عَنِ الرَّائِينَ ، وَكَأَنَّهُمْ بَنَوْا مِنَ الرُّوحِ فُعْلَانٌ كَمَا بَنَوْا فُعْلَانٌ مِنَ الْبَحْرِ .

ثم تكلم س^٥ بعدُ كَلَامًا بَيَّنَّ^٦ فِيهِ أَنَّ هَذِهِ الْأَشْيَاءَ الَّتِي خَرَجَتْ عَنِ الْقِيَاسِ فِي النِّسْبِ إِذَا نَقَلَتْ عَنْ مَوْضِعِهَا فَسُمِّيَ بِقُرَيْشٍ رَجُلٌ مَثَلًا ، فَإِنَّكَ تَنْسِبُ إِلَيْهَا عَلَى الْقِيَاسِ ، وَشَبَّهَ ذَلِكَ بِتَحْقِيرِ لَيْلَةٍ وَإِنْسَانٍ إِذَا كَانَ عَاطِلًا ، انْتَهَى .

هَذَا وَإِنَّمَا كَتَبْتُهُ تَوَطُّعًا يُنْتَفَعُ بِهَا فِي الْبَابِ ، وَلِأَنَّ هَذَا الشَّاذَّ قَلَّمَا يُنَبِّهُ إِلَّا عَلَى الْيَسِيرِ مِنْهُ وَقَلَّ مَنْ يُتَقَنُّ هَذَا التَّوْجِيهَ لَهُ وَتَفْسِيرَ الْأَفَافِ سَيُؤَيِّدُهُ ، فَاشْدُدْ يَدَكَ عَلَيْهِ فَقَلَّمَا تَجِدُهُ فِي غَيْرِ هَذَا الشَّرْحِ ، وَلَنَرْجِعَ إِلَى لَفْظِ أَبِي مُوسَى .

^١ - من الرجز وبعده :

يَا لَكَ بَرَقًا مَن يَشْقُهُ لَا يَنِمُّ

وهو بلا نسبة في الخصائص ١١١/٢ ، واللسان (هم) ٧٢/١٢ ، والخزانة ١٥٤/١ .

^٢ - من المنسرح لأوس بن حجر في ديوانه ٢٧٣/١ ، وله في الكامل ٢٣٥/٣ ، واللسان (لمع) ٣٢٧/٨ ، وبلا نسبة

في الخصائص ١١٢/٢ .

^٣ - الخصائص ١١٢/٢ .

^٤ - في ب : قرقار وعرعار .

^٥ - الكتاب ٣٣٨/٣ .

^٦ - بين : سقط من ب .

قوله : " كلُّ اسمٍ تُسبَّ إليه فَإِنَّهُ فِي الأَمْرِ العامِّ "¹.

تحرَّز من مثل عطار وخياط ونجار في الصُّناع ، ومن مثل لابن وتامر أي : ذُو لَبَنِ وذو تَمَرٍ ، ودَارِع أي : ذُو دِرْعٍ ونحو ذلك .

وجعل سيبويه² هذا الباب على قسمين ؛ فما كان صنعةً تُزاول وتُحاول بناه على فَعَال ؛ لأنَّ فَعَالاً للتكثير في الفعل ، وصاحبُ الصنعة مُداوِمٌ لصنعتِه ومزاول لها ، فكأنَّهم قصدوا المبالغة في ذلك.

وما كان منه متاعاً تُسبَّ إليه على فَاعِلٍ ، وهو لما كان ذا شيء وليس بصنعةٍ يعالجها وليس فيه تكثير ، فلذلك جاء على فاعِلٍ نحو : دَارِع ولابن وتامر لذي الدَّرْعِ واللَّبَنِ والتَّمَرِ ، ولذي الثُّشَابِ والثَّبَلِ نَاشِبٍ وَنَابِلٍ .

ويُقال لذي السلاح : سَالِحٌ ، ولذي الفرس : فَارِسٌ ، ولصاحب الثَّغْلِ : نَاعِلٌ ، ولصاحب الحذاء : حَاذٍ ، ولصاحب اللحم : لَاحِمٌ ، ولصاحب الشَّحْمِ : شَاحِمٌ ، ويُقال لمن كان شيءٌ من هذه الأشياء صنعتِه ومنها معاشه لَبَانٌ وَتَمَّارٌ وَنَبَّالٌ³ .

وقد يستعمل في الشيء الواحد اللفظان جميعاً قالوا : رجل سَائِفٌ وَسَيْفٌ ، وقد يُستعمل أحدهما في موضع الآخر قالوا : رجل تَرَّاسٌ معه تُرْسٌ ، ذهبوا أَنَّهُ مُلَازِمٌ فَأَجْرُوهُ مجرى الصنعة والعلاج ، وقالوا : نَبَّالٌ في الذي معه الثَّبَلُ على هذا المعنى كأنَّه يُلَازِمُهُ قال :

١٢٨- وليسَ بِذِي سَيْفٍ وليسَ بِنَبَّالٍ⁴

وقالوا : عَيْشَةٌ رَاضِيَةٌ ، أي ذات رِضًى .

¹- الجزولية ٢٣٥ وبعده : "يلحق آخره ياء النسبة " .

²- الكتاب ٣٨١/٣ .

³- ونَبَّالٌ : سقط من ب .

⁴- عجز بيت من الطويل لامرئ القيس في ديوانه ص ٣٣ وصدرة :

وليسَ بِذِي رُمُحٍ فيطعني به

وهو من شواهد الكتاب ٣٨٣/٣ استشهد به سيبويه على : بناء نَبَّالٍ على فَعَالٍ ، والبيت لامرئ القيس في شرح السيرافي ٧٠/٤ ، وشرح أبيات سيبويه للسيرافي ١٥٥/٢ ، وتحصيل عين الذهب ٤٩٩ ، وشرح المفصل ١٤/٦ ، واللسان (نبل) ٦٤٢/١١ ، والتصريح ٢٢٧/٥ ، وبلا نسبة في المقتضب ١٦٢/٣ ، والمغني ٢١٨/١ .

وما جاء على فاعل فليس لشيء منه فعلٌ من لفظه ، إنما هو بمنزلة ذو هذا ، وإذا لم يُسمع في شيء من هذا شيءٌ فالقياس النسب بالياء .

وقالوا : رجلٌ طاعمٌ كاسٍ ، أي ذو كِسْوةٍ وطَعامٍ وهو ممَّا يُذمُّ به ، قال الخطيئة :
دَعِ المَكَارِمَ لَا تَرْحَلْ لُبْغِيَّتِهَا واقْعُدْ فَإِنَّكَ أَنْتَ الطَّاعِمُ الكَاسِي^١ - ٥٩ -
وقال : هُمُ نَاصِبٌ ، أي ذو نَصَبٍ ، وليس لشيء من ذلك فعلٌ تصرّف ، وإنما جاء على ما ذكرتُ لك .

س : " وليس في كل شيء من هذا قيل هذا ، ألا ترى أنك لا تقول لصاحب البر :
بَرَّار ، ولا لصاحب الفاكهة : فَكَّاهُ ، ولا لصاحب الشعر : شَعَّارٌ ، ولا لصحاب الدقيق :
دَقَّاقٌ ، بل يقال فيه : دَقَّقِي^٢ ، وتقول : مكانٌ أَهْلٌ ذو أَهْلٍ ، قال ذو الرمة^٣ :
١٢٩ - إِلَى عَطْنٍ رَحْبِ الْمَبَاةِ أَهْلٍ^٤ " ° .

واستدل سيبويه^٦ على أَنَّ فَعَّالًا بمنزلة المنسوب الذي فيه الياء بقولهم : البَّتِيُّ للرجل
الذي يبيع البُتُوتَ واحدها بَتٌ ، وهي الأكسية ، وقالوا أيضًا البَّتَات ، وإليه نُسب عثمان
البَّتِيُّ^٧ من كبار الفقهاء فاعرف ذلك .
ورأيت لابن القطّاع^٨ تَمَرَ القَوْمِ كان عندهم تَمْرٌ ، ولعل ٢٧٥/ هذا لم يحفظه س :
وقوله :

^١ - سبق برقم ٥٩ .

^٢ - قوله : بل يقال فيه : دَقَّقِي ، لم يرد في الكتاب ٣/ ٣٨٢ .

^٣ - هو غيلان بن عُقبة بن نُهَيْس بن مَسْعُود العدويّ شاعر من فحول الطبقة الثانية في عصره ، له ديوان شعر ، ت
٧٧هـ (الشعر والشعراء ٥٣١) .

^٤ - عجز بيت من الطويل لذي الرمة وصدره مجهول ، وهو منسوب لذي الرمة في الكتاب ٣/ ٣٨٢ ، وشرح السيرافي
٤/ ١٧١ ، وتحصيل عين الذهب ٤٩٩ ، والنكت ٩٠٥ ، والعطن : ميرك الإبل ، والمبابة : المنزل ..

^٥ - الكتاب ٣/ ٣٨٢ .

^٦ - الكتاب ٣/ ٣٨١ .

^٧ - هو عثمان بن مسلم بن هرمز ، من أهل البصرة ، رأى أنس بن مالك ، وروى عن أبي الخليل والحسن والثوري
(الأنساب للسمعاني ٨٢/٢) .

^٨ - هو علي بن جعفر بن محمد السعديّ الصقليّ ، أديب ولغوي ونحوي وكاتب وشاعر ومؤرخ ، ولد بصقلية ، من
تصانيفه " كتاب الأفعال " ، توفي بمصر سنة ٥١٥ هـ (بغية الوعاة ١٥٣/٢) .

١٣٠- وَزَعَمْتَ أَنَّكَ لَابْنُ بِالصِّفِّ تَامِرٌ^١

يَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ مِنْ لَبَنَتِ الْقَوْمِ أَلْبَنُهُمْ إِذَا أَطْعَمْتُهُمُ اللَّبَنَ ، وَتَمَرَّتُهُمْ أَتْمَرُهُمْ إِذَا أَطْعَمْتُهُمُ التَّمَرَ ، وَلَا تَفَاوَتْ بَيْنَ الْمَعْنَيْنِ بَلْ لَا فَرْقَ بَيْنَهُمَا هُنَا .

وَزَعَمَ الْمَبْرَدُ^٢ أَنَّ بَرَّارًا فِي الْبُرِّ مَقُولٌ ، وَلَمْ يَأْتِ عَلَيْهِ بِدَلِيلٍ ، فَلَا يُلْتَفَتُ [إِلَيْهِ]^٣ .
وإِدْخَالَ أَهْلِ مُشْكِلٍ عِنْدِي ، فَإِنَّ أَهْلَ الْمَكَانِ أَهْلُوْلًا إِذَا كَثُرَ أَهْلُهُ مَقُولٌ ، ذَكَرَهُ ابْنُ الْقُوطِيَّةِ^٤ وَإِذَا ثَبَتَ فِي هَذَا فَفِيهِ إِشْكَالٌ عَظِيمٌ .

فصل وَيُنْقَلُ الْإِعْرَابُ إِلَى يَائِي النَّسَبِ ؛ لِأَنَّ الْكَلِمَةَ مَبْنِيَّةٌ عَلَيْهَا ، وَالْإِعْرَابُ إِنَّمَا يَكُونُ فِي آخِرِ الْكَلِمَةِ فَيُجْعَلُ فِيهَا .

وقوله : " وَيَلْزَمُ مَا قَبْلَهَا الْكَسْرَةُ " .^٥

مِثَالُهُ مَا تَقَدَّمَ ، وَتَمِيمِيٌّ فِي تَمِيمٍ ، وَفِي النَّسَبِ إِلَى وَاسِطٍ وَاسِطِيٌّ وَنَحْوُ ذَلِكَ ، وَكَأَنَّهَا مَحْمُولَةٌ عَلَى يَاءِ الْإِضَافَةِ الَّتِي هِيَ يَاءُ الْمُتَكَلِّمِ تَشْبِيهًا لَهَا بِهَا .

[النَّسَبُ إِلَى مَا فِيهِ هَاءُ التَّأْنِيثِ]

وقوله : " وَإِنْ كَانَ فِيهِ هَاءُ التَّأْنِيثِ فَإِنَّهَا تُحْذَفُ " .^٦

مِثَالُ ذَلِكَ قَوْلُنَا فِي النَّسَبِ إِلَى الْبَصْرَةِ : بَصْرِيٌّ ، وَإِلَى الْكُوفَةِ : كُوفِيٌّ ، وَإِلَى مَكَّةَ : مَكِّيٌّ ، وَذَلِكَ لِأَنَّهُ لَا يَجُوزُ غَيْرُهُ إِلَّا أَنْ تَكُونَ الْهَاءُ دَاخِلَةً عَلَيْهَا وَاقِعَةً بَعْدَهَا فَإِنْ اجْتَمَعَا حِينَئِذٍ جَائِزٌ ، كَقَوْلِكَ : امْرَأَةٌ تَمِيمِيَّةٌ ، وَامْرَأَةٌ قُرَشِيَّةٌ وَهَاشِمِيَّةٌ وَنَحْوُ ذَلِكَ .

^١ - من مجزؤ الكامل للحطيفة في ديوانه ص ٣٣ ، وتماحه :

فَغَرَّرْتَنِي وَزَعَمْتَ أَنَّكَ ... الْبَيْت

وهو من شواهد الكتاب ٣٨١/٣ استشهد به سيبويه على النسب بدون يائي النسبة ، والبيت لذي الرمة في شرح السيرافي ١٧٠/٤ ب ، والصحاح (لبن) ٧١/٦ ، والخصائص ٢٨٢/٣ ، وشرح أبيات سيبويه للسيرافي ١٦٠/٢ ، والنكت ٩٠٥ ، وتحصيل عين الذهب ٤٩٨ ، وشرح المفصل ١٣/٦ ، وبلا نسبة في المقتضب ١٦٢/٣ .

^٢ - انظر الانتصار ٢١٤ .

^٣ - تكملة من ب .

^٤ - هو محمد بن عمر بن عبد العزيز الأندلسي ، المؤرخ من أعلم أهل زمانه باللغة والأدب ، له كتاب الأفعال ، ت ٣٦٧ (الأعلام ٣١١/٦) ، انظر قوله في كتاب الأفعال ص ١٠ .

^٥ - الجزولية ٢٣٥ .

^٦ - الجزولية ٢٣٥ ، وفي أ : " وَإِنْ كَانَ فِيهَا ... " وَأُثْبِتْنَا مَا فِي ب وَالْجَزُولِيَّةِ .

والسبب في أن لم تجتمع^١ التاء مع يائي النسب أن الاسم إذا لحقته ياء النسب صار في معنى المشتق ، وصار يجري صفة على ما قبله ، فتقول : مررت برجلٍ بَصْرِيٍّ ، وبرجلٍ مَكِّيٍّ ، فإذا كان الموصوف مذكراً لَزِمَ أن تكون الصفة الجارية عليه المتحملة لضميره مذكراً مثله ، وإن كان مؤنثاً كانت مؤنثة مثله ، فتقول : مررت بامرأةٍ بَصْرِيَّةٍ وكُوفِيَّةٍ .

سـ : " وإئتما وجب حذفُ الهاءِ لائتاً لو بقيناها فقلنا : بَصْرَتِيٍّ وَمَكَّتِيٍّ في نسبة الرجل إليهما لوجب أن تقول : بَصْرَتِيَّةً وَمَكَّتِيَّةً في نسبة المرأة ، فيجتمع في الاسم تأنيثان ؛ التاء الأولى للمنسوب إليه والثانية للمنسوبة ، وهذا لا يكون في اسمٍ واحدٍ .

وقد اعتلَّ فيه بعضُ النحويين بعلَّةٍ أخرى ، وذكر أن الهاءِ تُشَبِّه يائي النسب ؛ لأنَّهم قالوا : زِنْجِيٌّ للواحد وزِنْجٌ للجميع ، وعَرَبِيٌّ للواحد وعَرَبٌ للجميع ، فجُعِلَ بين الواحد والجميع والنسبة كما قالوا^٢ : تَمْرَةٌ وَتَمْرٌ ، وشَعِيرَةٌ وشَعِيرٌ ، فجُعِلَ بين الواحد والجميع التاء ، فلمَّا صارت التاء كياي النسبة ولا يجتمع في الاسم ياءان مشدَّدتان للنسبة لم تجتمع تاء وياء^٣ .

وقوله : " وإن كان على فعل " ٤ .

مثاله : نَمِرٌ وشَقَرٌ تقول فيهما : نَمْرِيٌّ وشَقَرِيٌّ ، ومن المعتلِّ اللام عَمٌ وشَجٌ تقول فيهما : عَمَوِيٌّ وشَجَوِيٌّ ، والسبب في ذلك استثقال الكسرتين والياءين في الصحيح نحو أن لو^٥ قالوا : نَمْرِيٌّ وشَقَرِيٌّ .

وفي المعتلِّ كرهوا توالي كسرتين وثلاث ياءات في نحو : شَجِيٍّ ، أو واو مكسورة وياءان وكسرة قبل الواو ، هذا على أن تقلب الياء واواً وهو في المعتلِّ أثقل منه في الصحيح ؛ ولأنَّ شَجٍ من الواو من الشَّجْوِ^٦ فكان يثقل لو نُطِقَ به على الأصل .

^١ - في ب : أن لا تجتمع .

^٢ - من ب : لأنهم قالوا .

^٣ - شرح السيرافي ١٤٤/٤ ، ١٤٥ .

^٤ - الجزولية ٢٣٥ .

^٥ - لو : سقط من ب .

^٦ - الشجو : الهم والحزن .

وقال س~: " وقالوا كلهم في الشَّجِي : شَجَوِيٌّ " ^١ فأكد هذا المعنى ^٢.

وقوله: " أو فَعِل " ^٣.

مثاله قولنا في دُئِل : دُوْلِيٌّ ، ولو سُمِّيَ رجل بـ(ضَرْب) لقليل : ضَرْبِيٌّ في النسبة إليه .

وقوله: " أو فَعِل " ^٤.

مثاله قولنا في إِبِل : إِبِلِيٌّ ، ومن قال : صِعِقٌ في صِعَقٍ ° فكسر فاء الكلمة ؛ لأنَّ الثاني حرف حلق مثل شَهِد وَلَعِب ، قال في النسبة إليه : صِعَقِيٌّ ، وأمَّا من قال : صِعَقٌ فَإِنَّهُ يقول أيضًا : صِعَقِيٌّ كَنَمَرِيٍّ .

وقد حكى س~ في الصَّعِق : صِعَقِيٌّ ، قال : " وسمعنا بعضهم يقول في الصَّعِق : صِعَقِيٌّ فلم يغيّر وكسر الصَّاد " ^٥ وهو شاذٌّ .

ش~: " العلة في ردِّ فَعِل وفَعِل إلى فَعَل في النسب ألا يكون الاسم كله كسرًا أو كله إلا حرفًا واحدًا منه " ^٦.

وقوله: " وإن كان مثل تَغْلِب فَإِنَّهُ يَجُوزُ فَتَحُ ما قبل آخره " ^٧.

يعني ما هو على أربعة أحرف وقبل الآخر منه كسرة ، والثاني منه ساكن مَّا إذا نُسب إليه على أصله كان كله مكسورًا إلا حرفين الثاني منهما ساكن ، فَإِنَّهُ يَجُوزُ فَتَحُ ما قبل آخره .

^١ - الكتاب ٣/٣٤٣ .

^٢ - قوله : وقال س~: " وقالوا كلهم في الشَّجِي : شَجَوِيٌّ " فأكد هذا المعنى ، لم يرد في ب .

^٣ - الجزولية ٢٣٥ .

^٤ - الجزولية ٢٣٥ وفيها : " ... أو فَعِل ، فَإِنَّهُ يَجُوزُ فَتَحُ وسطه ... " .

^٥ - الصَّعِق : الذي أصابته صاعقة .

^٦ - الكتاب ٣/٣٤٣ .

^٧ - التوظف ٣٠٧ .

^٨ - الجزولية ٢٣٥ .

"وَالْمَخْتَارُ أَلَّا يُفْعَلَ" ^١.

يعني أن تقول في تَعْلَبُ : تَعْلَبِي بكسر اللام هو المختار ، ولا تغيّره ، ويجوز أن تفتح ما قبل الآخر فتقول : تَعْلَبِي وهذا عند المبرّد ^٢ مطّرد ، وهو عند الخليل وسيبويه ^٣ شاذّ يُحفظ ولا يُقاس .

وكذلك الذي فتح فقال : تَعْلَبِي شَبَّهَهُ بَنَمَرِي ؛ لئلا تتوالى كسرتان وياءان ، وقالوا في يَثْرِبُ : يَثْرَبِي كَأَنَّهُمْ نسبوا إلى ثَرْب ^٤ وتَلَب ، ولم يحفلوا بالثاء والغين لسكونهما ، ففتحوا المكسور من أجل ذلك .

ومن هذه لغته قال في يَرْمِي /٢٧٦/ : يَرْمَوِيٌّ مَّا آخره ياء وهو على أربعة أحرف ثانيه ساكن وآخره ياء قبلها كسرة ، بفتح الكسرة وقلب الياء ألفاً ، فكأنّه صَيَّرَهُ يَرْمَى ، وجعله كالنسبة إلى عَمِّ عَمَوِيٍّ .

وبينهما عند الخليل ^٥ فرق ؛ لأنَّ نَمَرِيٍّ لا يبقى من الكلمة إلّا حرفٌ واحدٌ غير مكسور ، وفي تَعْلَبِ يبقى حرفان .

ش ~ : " قوله : " والمختارُ أَلَّا يُفْعَلَ " مذهبٌ ثالثٌ ^٦ غير مذهب المبرّد ولا سيبويه ، وذلك أن المبرّد يميز الوجهين ولا يختار الكسر كما اختاره أبو موسى ، وسيبويه لا يميز الفتح إلّا فيما سَمِعَ كَتَعْلَبِيٍّ وَيَثْرَبِيٍّ ، وهذا المذهب مذهب مَنْ تَوَسَّطَ بين القولين ولا أحفظه لغير أبي موسى ^٧ .

وإن كان على أربعة أحرف وتحركت كلّها ، لم يميز فتح الحرف المكسور الذي قبل الآخر منها ، كقولنا في النسبة إلى عُلْبَطٍ وَجَنْدَلٍ ^٨ : عُلْبَطِيٌّ وَجَنْدَلِيٌّ ، لا خلاف في هذا .

^١ - الجزولية ٢٣٥ .

^٢ - انظر رأيه في شرح المفضل ١٤٦/٥ ، وشرح الجزولية الكبير ١٠٢٥/٣ .

^٣ - الكتاب ٣٤٠/٣ .

^٤ - هكذا في أ ، وفي ب يثرب ، والصواب أن يقول : يَرِب .

^٥ - الكتاب ٣٤٠/٣ .

^٦ - ثالث : سقط من ب .

^٧ - شرح المقدمة الجزولية الكبير ١٠٢٦/٣ .

^٨ - العُلْبَطُ : الضخم ، ومكانٌ جَنْدَلٌ : كثير الجندل وهي الحجارة الغليظة .

والعلة في ذلك أَنَّا إِنَّمَا قَلْنَا فِي النَّمْرِ : نَمْرِي ؛ لَأَنَّا لَوْ بَقَيْنَا الْكُسْرَةَ فَقَلْنَا : نَمْرِي لاجتماع كسرتان وياءان وليس في الكلمة ما يقاومها من الحروف التي ليست من جنسها إلا حرف واحد وهو النون .

فإذا صار أربعة أحرف والثاني منها ساكن نحو : تَغْلِب ، فمنهم من يبقي الكسرة وهو مذهب سيبويه ^١ ؛ لأن في صدر الكلمة حرفين يقاومان الكسرتين والياء المشددة ، ومن فتح لم يحفل بالحرف الساكن كما تقدّم ؛ لأنه حاجز غير حصين فإذا صار الحرف الأول والثاني متحرّكين قاوما ما بعدهما من الكسرتين فلم يجز غير ذلك .

وقوله : " وَإِنْ كَانَ عَلَى حَرْفَيْنِ بَحَذْفٍ لَامِهِ وَكَوْنِهِ لَمْ يَعَوِّضْ مِنْهُ " ^٢ .

مثاله : أَخُ وَأَبٌ وَيَدٌ وَدَمٌ وَغَدٌ ونحو ذلك ممّا لم يعوض منه .

وقوله : " إِنْ كَانَ وَاجِبَ الرَّدِّ فِي الثَّنِيَةِ " ^٣ .

أي أَنَّهُ يَرُدُّ إِلَيْهِ اللَّامُ الْمَحذُوفَةُ مِنْهُ كَمَا تَرُدُّ فِي الثَّنِيَةِ إِذَا قُلْتَ : أَخَوَانٍ وَأَبَوَانٍ تَقُولُ فِي النَّسَبِ : أَخَوِيٌّ وَأَبَوِيٌّ لَيْسَ إِلَّا .

وهذا الكلام غير مُتَمِّمٍ حَتَّى يَقُولَ : إِنْ كَانَ وَاجِبَ الرَّدِّ فِي الثَّنِيَةِ أَوْ الْجَمْعِ بِالْأَلْفِ وَالتَّاءِ أَوْ الْإِضَافَةِ ، فَإِنَّ كُلَّ مَا رُدُّ إِلَيْهِ اللَّامُ فِي وَاحِدٍ مِنْ هَذِهِ وَجِبَ الرَّدُّ فِي النَّسَبَةِ إِلَيْهِ ، إِذْ هَذِهِ الْمَوَاضِعُ حَقُّ الْأَسْمِ إِلَّا يَتَغَيَّرُ فِيهَا عَنْ حَالِهِ قَبْلَ لِحَاقِهَا ، فَكَانَ حَقُّهُ أَنْ يَزِيدَهَا لِيُسَيَّنَ مَوْضِعَ وَجُوبِ الرَّدِّ .

والاقتصار على الثنية خاصة لا معنى له ، فمثال ما يرجع في الثنية قولهم : أَخَوَانٍ وَأَبَوَانٍ وَحَمَوَانٍ ، ومثال ما يرجع في الألف والتاء قولهم في سَنَةٍ : سَنَوَاتٍ ، فتقول : سَنَوِيٌّ لا غير .

وإنما وجب الرَّدُّ فِي هَذِهِ الْمَوَاضِعِ فِي النَّسَبِ ؛ لِأَنَّ النَّسَبَ قَدْ يَرُدُّ الذَّاهِبَ الَّذِي قَدْ عَزِمَ عَلَى عَدَمِ رَدِّهِ فِي الثَّنِيَةِ ، كَقَوْلِكَ فِي يَدٍ : يَدَوِيٌّ ، وَفِي دَمٍ : دَمَوِيٌّ ، وَأَنْتَ تَقُولُ :

^١ - الكتاب ٣/ ٣٤٠ .

^٢ - الجزولية ٢٣٥ .

^٣ - الجزولية ٢٣٥ ، وقوله : " فَإِنَّهُ يَرُدُّ إِلَيْهِ مَا حُذِفَ مِنْهُ " .

^٤ - في ب : فَإِنْ كَانَ .

دَمَانٍ وَيَدَانٍ ، فَلَمَّا قَوِيَتِ النِّسْبَةُ عَلَى رَدٍّ مَا لَاتَرُدُّهُ التَّنْيَةُ صَارَتْ أَقْوَى عَلَى الرَّدِّ مِنَ التَّنْيَةِ ، فَلَمَّا رَدَّتِ التَّنْيَةُ الْحَرْفَ الذَّاهِبَ كَانَتِ النِّسْبَةُ أُولَى وَأُخْرَى بِذَلِكَ .

ومن العرب من يقول : هَذَا هُنُوكَ ، وَرَأَيْتَ هَنَّاكَ ، وَمررت بِهَنِيكَ ، وَفِي التَّنْيَةِ : هَنَوَانٍ ، فَإِذَا أَفْرَدَ قَالَ : هَنٌ ، كَمَا يَقُولُ : أَخٌ ، وَإِذَا جَمَعَ الْمُؤنَّثَ قَالَ : هَنَوَاتٌ ^١ ، فَمَنْ قَالَ هَذَا لَزِمَهُ فِي النَّسَبِ أَنْ يَقُولَ : هَنَوِيٌّ لِأَخِيرٍ ، قَالَ الشَّاعِرُ :

١٣١- أَرَى ابْنَ نِزَارٍ قَدْ جَفَانِي وَمَلَّنِي عَلَى هَنَوَاتٍ كُلِّمُهَا مُتَّابِعٌ ^٢

وَمَنْ قَالَ : هُنُّكَ وَهَنَانٍ وَهَنَاتٍ ، فَحَكَمَهُ حَكَمَ يَدٍ وَدَمٍ ، يَقُولُ : هَنِيٌّ وَهَنَوِيٌّ ، وَالْهَنُ فَرْجُ الْمَرْأَةِ ، وَهُوَ لَفْظُ كِنَايَةٍ .

وَتَقُولُ فِي أُخْتٍ : أَخَوِيٌّ ^٣ ، وَذَلِكَ أَنَّ الْعَرَبَ رَدَّتْهَا فِي الْجَمْعِ بِالْأَلْفِ وَالتَّاءِ إِلَى أَصْلِهَا فَقَالُوا : أَخَوَاتٍ ، فَوَجِبَ مِنْ أَجْلِ ذَلِكَ أَخَوِيٌّ ^٤ ، وَسَيُبَيِّنُ خِلَافَ يُونُسَ ^٥ فِيهِ . وَقَوْلُهُ : " فَإِنْ لَمْ يُجِبْ فِيهَا جَازَ رَدُّهُ وَتَرْكُهُ " ^٦ .

مِثَالُ ذَلِكَ : يَدٌ وَدَمٌ ، تَقُولُ : يَدِيٌّ وَدَمِيٌّ وَيَدَوِيٌّ وَدَمَوِيٌّ ، وَكَذَلِكَ فِي غَدٍ : غَدِيٌّ وَغَدَوِيٌّ ، وَتَقُولُ فِي ثُبَةٍ : ثُبِيٌّ ، وَفِي شَقَةٍ : شَقِيٌّ ، وَفِي حَرٍّ : حَرِيٌّ ، وَمَنْ رَدَّ الْمَحْذُوفَ قَالَ : غَدَوِيٌّ ، وَأَلْزَمَ الْحَرْفَ الثَّانِي الْفَتْحَ وَهُوَ فِي الْأَصْلِ غَدُوٌ ، وَقَدْ نَطَقَ بِهِ بَعْضُ الْعَرَبِ قَالَ الشَّاعِرُ :

^١ - فِي ب : قَالَ : أَخَوَاتٍ وَهَنَوَاتٍ .

^٢ - مِنَ الطَّوِيلِ ، وَهُوَ مِنْ شَوَاهِدِ الْكِتَابِ ٣/٣٦١ ، اسْتَشْهَدَ بِهِ سَبْيُوهُ عَلَى جَمْعِ هَنَتٍ عَلَى هَنَوَاتٍ ، وَالْبَيْتُ بِلَا نِسْبَةٍ فِي الْمَقْتَضِبِ ٢/٢٦٩ ، وَشَرْحُ السِّرَافِيِّ ٤/١٥٩ ب ، وَتَحْصِيلُ عَيْنِ الذَّهَبِ ٤٩٧ ، وَشَرْحُ الْمَفْصَلِ ١/٥٣ ، وَاللِّسَانُ (هَنَا) ١٥/٣٦٩ ، وَالْكَلَمُ : الْجَرْحُ .

^٣ - مِنْ قَوْلِهِ : وَهَنَوِيٌّ ، وَالْهَنُ فَرْجُ الْمَرْأَةِ ، لَمْ يَرِدْ فِي ب .

^٤ - قَوْلُهُ : فَقَالُوا : أَخَوَاتٍ ، فَوَجِبَ مِنْ أَجْلِ ذَلِكَ أَخَوِيٌّ ، لَمْ يَرِدْ فِي ب .

^٥ - يُونُسُ : سَقَطَ مِنْ ب .

^٦ - انْظُرْ ص ٢٣٦ مِنَ النَّصِّ الْحَقِيقِ .

^٧ - الْجَزُولِيَّةُ ٢٣٦ .

١٣٢- وما النَّاسُ إِلَّا كَالدِّيَارِ وَأَهْلِهَا بِهَا يَوْمَ حَلُّوْهَا وَغَدَوْا بَلَاغُ^١
وَيَدُّ وَدَمٌ فَعَلٌ عِنْدَ س^٢ بِدَلِيلٍ جَمْعُهُمْ لَهُ عَلَى أَيْدٍ ، وَوزن أَيْدٍ عَلَى أَفْعَلٍ ، وهو جمع
فَعَلٌ نحو : كَلْبٌ وَأَكْلَبٌ وَفَلَسٌ وَأَفْلَسٌ ، وَدَمٌ أَوَّلُهُ مَفْتُوحٌ وَلَيْسَ لَنَا أَنْ نَثْبِتَ فِي ثَانِيهِ حَرَكَةً
مِنْ غَيْرِ دَلِيلٍ ؛ لِأَنَّ الْأَصْلَ السَّكُونُ وَالْحَرَكَةُ زِيَادَةٌ وَلَا دَلِيلَ عَلَيْهَا هُنَا .
وَزَعَمَ د^٣ أَنَّ دَمًا فَعَلٌ لِقَوْلِهِ :

١٣٣- جَرَى الدِّمْيَانُ بِالْخَبِيرِ الْيَقِينِ^٤
وَلَا دَلِيلَ فِيهِ لِأَنَّهُ ضَرْوَةٌ ، وَإِنَّمَا يُثَنَّى عَلَى دَمَانَ ، كَمَا أَنَّ يَدًا عِنْدَهُ فَعَلٌ وَقَدْ قَالَ
فِي التَّنْثِيَةِ /٢٧٧/ :

١٣٤- يَدَيَانِ يَبْضَاوَانِ عِنْدَ مُحَلِّمٍ قَدْ يَمْنَعَانِكَ أَنْ تُضَامَ وَتُضْهِدَا^٥
فَكَمَا أَنَّ هَذَا لَا دَلِيلَ فِيهِ فَكَذَلِكَ الدِّمْيَانُ ، وَكَذَلِكَ حَرٍ أَصْلُهُ حِرْحَ فَتَقُولُ :
حِرْحِيٌّ ، وَيُصَغَّرُ حُرْحٌ وَيَجْمَعُ أَحْرَاحٌ ، وَاسْتَدْلُ الْمَبْرَدُ^٦ أَيْضًا بِقَوْلِهِمْ : دَمِي يَدْمَى دَمًا ،
كَمَا يُقَالُ : [فَرِقَ] ^٧ يَفْرِقُ فَرَقًا ، وَحَذَرَ يَحْذَرُ حَذَرًا ، وَفَاعِلُهُ دَمٌ كَحَذَرَ وَفَرِقَ .

^١ - من الطويل للبيد في ديوانه ١٦٩ ، وهو من شواهد الكتاب ٣٥٨/٣ استشهد به سيبويه على أَنَّ أصلَ غَدَاً غَدُو ،
والبيت للبيد في المقتضب ٢٣٧/٢ ، والصحاح (غدا) ٤٤٢/٦ ، وشرح المفصل ٦/٤ وبلا نسبة في تحصيل عين
الذهب ٤٩٦ ، وشرح الجمل لابن عصفور ٣٢١/٢ ، وخزانة الأدب ٤٧٩/٧ ، وبلاقع : خالية .

^٢ - الكتاب ٣٥٨/٣ .

^٣ - المقتضب ١٥٣/٣ .

^٤ - عجز بيت من الوافر للمثقب العبدى في ملحقات ديوانه ٢٨٣ ، وصدرة :

فلو أنا على حَجَرٍ دُبْنَا

والبيت له في الخزانة ٤٨٢/٧ ، وبلا نسبة في المقتضب ١٥٣/٣ ، والإنصاف ٣٣٢/١ ، وشرح المفصل ١٥١/٤ ،
وشرح المقدمة الجزولية الكبير ٥٤٢/٢ .

^٥ - المقتضب ١٥٣/٣ .

^٦ - من الكامل بلا نسبة في شرح المفصل ١٥١/٤ ، ٨٣/٥ ، وشرح المقدمة الجزولية الكبير ٣٦٧/١ ، وشرح الجمل
لابن عصفور ١٤١/١ ، وخزانة الأدب ٤٧٦/٧ .

^٧ - المقتضب ١٥٣/٣ .

^٨ - تكملة من ب .

سـ : " هذا لا يلزم لأن الكلام في الدّم المسفوح لا في المصدر ، وقد يكون الشيء على وزن فإذا صُرّف منه فعلٌ كان مصدرُ ذلك الفعل على غير لفظه ، من ذلك قولهم : جَنَبَ الرجلُ يَجْنِبُ جَنْبًا إذا اشتكى جنبه ، فالفعل مأخوذٌ من الجَنَبِ ومصدره جَنَبٌ ، وكذلك بَطَنَ الرجلُ يَبْطِنُ بَطْنًا إذا كان كثيرَ المأكَلِ ^١ ، وهو مأخوذٌ من البَطْنِ " ^٢ .
وإنّما ألزمتنا الفتحة للحرف الثاني سواء كان متحرّكًا في الأصل أو ساكنًا ولم يُردّ إلى أصله من السكون ؛ لأنّ الغرض برّد المحذوف تقوية الكلمة ، فإن نحن سكّنا عينه فقد ضعفناه ، وأزلنا عنه حركته التي كانت في عينه في الإفراد فكان نقيض الغرض .
والأخفش ^٣ يردّ ما كان أصله السكون إلى السكون فيقول ^٤ : يَدْبِيٌّ وَدَمْبِيٌّ وَحَرْجِيٌّ وَغَدْوِيٌّ ونحو ذلك ، ومّا يُردّ به على أبي الحسن أنّ يَدًا فعلٌ ساكنة العين ، فلمّا ردُّوا المحذوف في الضرورة والنادر لم يردُّوا إلى الدّالّ السكون بل بقّوه على حركته وهو قوله :

يَدَيَانِ بَيضاوانِ - ١٣٤ -

و :

جَرَى الدَّمِيانِ - ١٣٣ -

وقال سـ : " إنّما كان ذلك لأنّ الحرف الثاني كانت الحركة لازمةً له للإعراب ، وإنّما ردُّوا الحرف الذاهب لقلّة الحروف ، فإذا ردُّوا ما لم يكن فيه من أجل التّكثير وجب ألاّ يُزال منه ما هو فيه من الحركة ، وهو تحريك الثاني ، والفتحة أخفُّ الحركات .
فإن قيل فقد نسبوا إلى قُرّة وهم قومٌ من عبد القيس - قُرِّيٌّ بالتشديد - ولم يقولوا : قُرَرِيٌّ ، فالجواب أنّ ذلك لأجل التّضعيف ؛ ألا تراهم قالوا : شَدِيدِيٌّ وكرهوا شَدَدِيٌّ ؛ لأجل التّضعيف " ^١ .

^١ - في ب : المأكول .

^٢ - شرح السيرافي ١٦٤/٤ .

^٣ - أنظر رأيه في المقتضب ١٥٢/٣ ، والتكملة ٢٦٣ .

^٤ - فيقول : سقط من ب .

^٥ - بالتشديد : سقط من ب .

وذكر سيبويه^٢ في هذا الباب الثُّبَّةَ - وهي الجماعة - حُذِفَتْ لَامُهَا ؛ لِأَنَّهَا مِنْ ثَبَّيْتُ^٣ - أي جمعتُ - قال الله تعالى : ﴿ فَانْفِرُوا ثُبَاتٍ أَوْ اَنْفِرُوا جَمِيعًا ﴾^٤ .

وذهب الزجاج^٥ إلى أَنَّ ثُبَّةً هي وسط الحوض محذوفة العين ؛ لِأَنَّهَا مِنْ ثَابَ الْمَاءُ إِلَيْهَا وهذا لا يلزم ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ يُمْكِنُ أَنْ يَكُونَ مِنْ ثَبَّيْتُ ، وحذف اللام أكثر من حذف العين ، ولامها واو ؛ لِأَنَّهَا أَكْثَرُ فِيمَا حُذِفَتْ لَامُهُ نَحْوُ : أَخٌ وَأَبٌ وَحَمٌّ وَهَنٌّْ وَعَدٌّ وَسَنَوَاتٌ وَعِضَوَاتٌ وَضَعَوَاتٌ^٦ وَالْقُلَّةُ قَلَوْتُ بِالْقُلَّةِ^٧ والنسب إليها ثُبِّيٌّ وَثُبَوِيٌّ .
وأبو موسى لم يُبَيِّنْ فِي هَذَا الْفَصْلِ كَيْفِيَةَ الرَّدِّ فَكَانَ كَلَامُهُ نَاقِصًا .
وقوله : " وَإِنْ عُوِّضَ فِيهِ أَلْفُ الْوَصْلِ " ^٨ .

مثاله : ابْنٌ وَاسْمٌ وَاسْتٌ .

وقوله : " جَازَ حَذْفُ الْأَلْفِ وَالرُّدُّ " ^٩ .

أي تقول : سَمَوِيٌّ وَبَنَوِيٌّ وَسَتَهِيٌّ .

سح~ : " ثبت في كتابي الذي قرأته : سَمَوِيٌّ بفتح السين ، وينبغي أن يكون سِمَوِيٌّ أَوْ سُمَوِيٌّ بكسر السين أَوْ ضَمُّهَا ؛ لِأَنَّهُ يُقَالُ سِمٌ وَسُمٌّ " ^{١٠} .
وقوله : " وَتَرَكُ الْأَلْفَ مِنْ غَيْرِ رَدٍّ " ^{١١} .

^٢ - شرح السيرافي ١٥٩/٤ أ .

^١ - الكتاب ٣٥٨/٣ .

^٢ - انظر اللسان (ثبا) ١٠٨/١٤ .

^٣ - النساء ٧١ ، وفي المخطوط {انفروا} .

^٤ - انظر رأيه في اللسان (ثبا) ١٠٨/١٤ .

^٥ - ضَعَوَاتٌ : جمع ضَعَةٍ وهي شجرة تشبه الثمام .

^٦ - قَلَوْتُ الْقُلَّةَ أي ضربت القلة وهي لعبة تشبه الكرة .

^٧ - لم يرد في نسخة الجزولية .

^٨ - لم يرد في نسخة الجزولية .

^٩ - شرح السيرافي ١٦٠/٤ أ .

^{١٠} - لم يرد في نسخة الجزولية .

مثاله : ابني واسمي واستي واثني في الاثنين والثنتين فهذه الأسماء لك أن تتركها على حالها ؛ لأنها لم ترجع في تشية ولا جمع بالالف والتاء .

وإن شئت حذف هذه الألفات التي في أوائها وهي ألفات الوصل ورددته إلى أصله فقلت كما تقدم : سموي .

سـ : " وهذه الألفات جعلت في أوائل هذه الأسماء عوضاً من المحذوف منها ، فإذا أفردتها لم ترد شيئاً ؛ لأن الداهب عوضه باق ، وإذا حذفت الزوائد رددت الأصل الداهب ، وإنما جئت بالهاء في ستهي ؛ لأن لامها هاء ؛ ألا ترى أنك تقول : الاستاه ، وسُتَيْهَة في التحقير ، وتفتح الحرف الذي قبل آخره ؛ لأن الحركة كانت تقع عليه وقد مضى الكلام في هذا قبل " ٢ .

سـ : " وتصديق ذلك أن أبا الخطاب كان يقول : إن بعضهم إذا أضاف إلى أبناء فارس قال : بنوي .

وزعم يونس أن أبا عمرو زعم أنهم يقولون : ابني ، فترك على حاله كما ترك دمم ، وأما الذين حذفوا الزوائد وردوا فإنهم جعلوا الإضافة - يعني النسبة - تقوى على حذف الزوائد بقوتها على الرد " ٣ وقد ذكر علّة ذلك " ٤ .

وتقول في الإضافة إلى ابنم : بنوي ، كأنك أضفت إلى ابن ، وإن شئت تركته على حاله فقلت : ابنمي ، كما قلت : استي وابني ، وهذا قياس من الخليل ° في ابنم ولم تتكلم به العرب ، فإما أن تحذف الزوائد وإما أن تترك اللفظ على حاله ، وإنما حذفت الميم ؛ لأنها إنما كانت زيدت في ذلك / ٢٧٨ / البناء فلما تغير لم ينبغ أن تثبت " ٦ .

١ - هكذا في أ و ب ، والصواب أن يقول : " أقرتها " كما في شرح السيرافي .

٢ - شرح السيرافي ١٦٠/٤ ب .

٣ - الكتاب ٣٦١/٣ .

٤ - قال سيبويه : " وإنما قويت لقوتها على الرد فصار ما ردّ عوضاً ، ولم يكونوا ليحذفوا ولا يردوا لأنهم قد ردوا ما ذهب من الحرف للإحلال به فإذا حذفوا شيئاً ألزموه الرد ، ولم يكونوا ليردوا والزائد فيه لأنه إذا قوي على رد الأصل قوي على حذف ما ليس من الأصل ، لأنهما متعاقبان " الكتاب ٣٦٢/٣ .

٥ - الكتاب ٣٦٢/٣ ، وفيه وسألت الخليل عن الإضافة إلى ابنم .

٦ - في ب : لم ينبغ أن تثبت .

فإن لم تحذف قلت : ابْنِي كقولك : زَبْرَجِي^١ ، فإن قلت : فإن فيه ما في تَمَرِي^٢ فهلاً فتحت النون والراء ؟ .

قل : الفرق بينهما توالي الحركات ؛ ألا ترى أنهم لا يقولون : تَعْلِي بفتح اللام ، وقياس من قال : تَعْلِي أن يقول : ابْنِي وزَبْرَجِي بفتح الراء والنون ، ولا نقيسه نحن عليه فإنه شاذ عند سيبويه^٣ ، ولكنه لو قيل كان وجهه هذا .

وقوله : " وإن عَوَّضَ فيه تاء حُذِفَتْ ورُدَّ على رأي " ^٤ .

أي إن عَوَّضَ من المحذوف - وهو لام الكلمة - تاء حُذِفَتْ ورُدَّ ذلك المحذوف نحو قولك في أخت وبنت : أَخَوِيَّ وَبَنَوِيَّ ، وهو مذهب سيبويه .

قال س ~ : " وأما بنتُ فإِنَّكَ تقول : بَنَوِيٌّ من قبل أن هذه التاء التي للتأنيث لا تثبتُ كما كانت لا تثبت في الجمع بالالف والتاء ، وذلك لأنهم شبهوها بتاء التأنيث ، فلما حذفوا وكانت زيادةً في الاسم كتاء سَنَبَةٍ^٥ وتاء عَفْرِيتٍ ، ولم تكن مضمومةً إلى الاسم كالهاء ، يدلُّك على ذلك سكون ما قبلها والوقف بالتاء .

فإن قلت : بَنِيٌّ ، كما قلت : بناتٌ ، فإنه ينبغي أن يقول : بَنِيٌّ في ابنٍ ، كما قلت : بَنُونَ ، فإنما ألزموا هذا الرَدَّ في الإضافة لقولها على الرَدِّ ، ولأنها قد تُرَدُّ ولا تُحذف ، فالتاء يُعَوَّضُ منها كما يُعَوَّضُ من غيرها ، وكذلك كِلْتا وَثِنَتان تقول : كِلَوِيٌّ وَثَنَوِيٌّ^٦ انتهى .

س ~ : " تاء التأنيث قد دخلت على أسماء مؤنثة فجُعِلَتْ عوضاً من المحذوفات في آواخر تلك الأسماء فأجريت مجرى الحرف الأصلي ، فسُكِّنَ ما قبلها وخُولِفَ بها مذهب هاء التأنيث إذ كانت هاء التأنيث^٧ بفتح ما قبلها ، وهذه تُسَكَّنُ ما قبلها .

^١ - الزبرج : الذهب وقيل : السحاب الرقيق .

^٢ - في ب : ما في المزيد .

^٣ - الكتاب ٣/ ٣٤١ ، ٣٤٢ .

^٤ - الجزولية ٢٣٦ ، وفيها " على رأي سيبويه " .

^٥ - السنبطة : أنثى الأسد .

^٦ - الكتاب ٣/ ٣٦٣ .

^٧ - قوله : إذ كانت هاء التأنيث ، لم يرد في ب .

وذلك بِنْتُ وَأُخْتُ وَهَنْتَ وَذَيْتٌ ^١ ، جُعِلَتْ أُخْتُ ^٢ بَمِثْلَةِ قُفْلٍ وَبِنْتُ بَمِثْلَةِ جِذْعٍ وَهَنْتَ بَمِثْلَةِ فَلَسٍ ، فصار للتاء في هذه الأسماء مذهبان :

مذهب الحروف الأصلية بسكون ما قبلها ، ومذهب هاء التأنيث ؛ لأنها لم تقع إلا على مؤنث ، ومذكَّرها بخلاف لفظها كأخٍ وابنٍ وهنٍ ، فجمعتها العرب وصغَّرتها بالردِّ إلى الأصل وترك الاعتداد بالتاء ، فقالوا : أخواتٌ وبناتٌ ^٣ ، وفي التصغير : أُخَيَّةٌ وَبَنِيَّةٌ وَهْنِيَّةٌ وَهْنِيَّةٌ .

واختار النحويون ^٤ ردَّها إلى الأصل في النسبة كما ردَّت العرب في التصغير والجمع حين قالوا : أُخَيَّةٌ وَأَخَوَاتٌ ، فإذا ردُّوهما إلى الأصل وجب أن يقال : بَنَوِيٌّ فِي بِنْتٍ ، وَأَخَوِيٌّ فِي أُخْتٍ ، وفتحت الفاء ؛ لأنَّ الجمع قد دلَّ على فتح الفاء في الأصل حين قالوا : بناتٌ وأخوات .

فإن قال قائل : هلاً أجزتم في النسبة إلى بِنْتٍ بَنِيٍّ من حيث قالوا : بنات ، كما قلتم : أَخَوِيٌّ من حيث قالوا ^٥ : أخوات ؟ .

فالجواب أنَّهم قالوا في الابن : بَنُونٌ ، ولم يقولوا فيه : بَنِيٌّ ، فلم يحملوه على الحذف إذ كانت الإضافة قوية على الردِّ ^٦ .

وقوله : " وَأَقَرَّتْ عَلَى رَأْيٍ وَلَمْ تُرَدِّ " ^٧ .

يعني أن يونس ^٨ أجاز أن يُقال في بِنْتٍ وَأُخْتٍ : بِنْتِيٌّ وَأُخْتِيٌّ على ما تقدَّم ذكره من إلحاقها بِجِذْعٍ وَقُفْلٍ ، فأجرى المُلْحَق مجرى الأصلي ، ولم يكن يقول في هَنْتَ وَمَنْتَ : هَنْتِيٌّ وَمَنْتِيٌّ .

^١ - هَنْتَ وَذَيْتٌ من ألفاظ الكناية مثل كَيْتَ وَكِيتَ .

^٢ - أُخْتُ : سقط من ب .

^٣ - في أ : بنوات ، وأنبتنا ما في ب و شرح السيرافي .

^٤ - انظر الكتاب ٣/٣٦٠ ، والمقتضب ٣/١٥٤ .

^٥ - قوله : بنات ، كما قلتم : أَخَوِيٌّ من حيث قالوا ، لم يرد في ب .

^٦ - شرح السيرافي ٤/١٦٠ ، ١٦١ .

^٧ - الجزولية ٢٣٦ ، ونصه : " وَأَقَرَّتْ وَلَمْ تُرَدِّ عَلَى رَأْيِ يُونُسَ " .

^٨ - الكتاب ٣/٣٦١ و ٣/٣٦٣ .

وقال الخليل : " من قال : بِنْتِي يجب عليه أن يقول هذا - أي مِنتِي وهِنْتِي - وقال : هذا لا يقوله أحدٌ " ^١ .

وهذا من الخليل وسيبويه تلزيمٌ ليونس وهو تلزيم حسن ؛ لأنَّ (هَنْت) لفظ مؤنث مثل بِنْتُ وهو كناية عن المرأة ، كما أنَّ هُنَا كناية عن الرجل أو كناية عن الفِعلَة القبيحة ، فهو مثل أُخْت وبِنْتُ من كلِّ وجه ، ألا ترى إلى قولهم في جمعها : هَنَوَات ، كقوله : أَرَى ابْنَ نِزَارٍ قَدْ جَفَانِي وَمَلَّنِي عَلَى هَنَوَاتٍ شَأْنُهَا مُتَابِعٌ ^٢ - ١٣٠ - وكذلك مَنْتُ وهو كناية عن لفظ حكاية النكرة ، وهما لفظان مؤنثان لحقتهما تاءٌ آخر الكلمة ، إلاَّ أنَّ قبلها ساكناً .

وليونس أن يقول : إِنَّ هَنْتًا وَمَنْتًا لَا تُشْبِهُ بِنْتًا وَأُخْتًا ، وذلك أنَّ التاء فيهما لا تلزم ؛ لأنها في هَنْت في الوصل خاصة ، وفي مَنْتُ في الوقف خاصة إلاَّ في قول من قال : ١٣٥ - أَتَوْا نَارِي فَقُلْتُ مَنُونَ أَنْتُمْ ^٣

فلما لم تلزم لم يعتدَّ بها وصارت كالمعدومة ، فلم أثبتْها في النَّسَب . فإن قيل فإنَّك إذا أضفتَ إلى بِنْتُ وَأُخْتٍ وَهَنْتَ وَذَيْتَ وَكِلْتَا وَثِنْتَانِ تُحَرِّكُ الْعَيْنَ فِي هَذَا كُلِّهِ وَهِيَ لَمْ تَحْرُكْ قَبْلَ النَّسَبِ ، فالجوابُ أنَّهم إذا أرادوا النسب إليها يحذفون التاء التي قد عُوِّمِلَتْ مُعَامِلَةً تَاءِ التَّأْنِيثِ ، فإذا حذفوها بقي العين طرفاً فصارت كَيْدَ وَدَمَ ، وقد أشار سيمس ^٤ إلى هذا بعدد .

^١ - الكتاب ٣/٣٦٣ .

^٢ - سبق برقم ١٣١ .

^٣ - صدر بيت من الوافر وعجزه :

فقالوا : الجنُّ قلتَ عَمُوا ظلاماً

وهو من شواهد الكتاب ٤١١/٢ استشهد به سيبويه على جمع منون في الوصل ضرورة ، والبيت لشمر بن حارث الطائي في شرح المفصل ١٦/٤ ، ولشمر بن الحارث الضبيُّ أو لتأبط شراً في اللسان (حسد) ١٤٩/٣ ، ولشمر بن حارث الضبيُّ وقيل سمير في الخزانة ١٤/٦ ، وبلا نسبة في المقتضب ٣٠٦/٢ ، والخصائص ١٢٨/١ ، والمقرب ٣٠٠ ، والجمع ٢٤٦/٣ .

^٤ - في ب : ج .

^٥ - الكتاب ٣/٣٦٤ .

ووزن ابن وبت فعل ؛ لقولهم : أبتاء ، وكذلك اثن لقولهم : أثناء كأبتاء / ٢٧٩ ولا يُبطل ذلك ثنتان كما أن كسر الباء من بنت لا يُبطل أن يكون أصل بنت (فعل) . والنسبة إلى ذيت ذيوئي ؛ لأنك تحذف التاء كبنت وترد الكلمة إلى أصلها ، والأصل ذية فتقول : ذيوئي ، كما تقول في حية : حيوي .
وأما كلتا فإن سيبويه^١ ذكرها بعد بنت وقد ذكر أن التاء في بنت للتأنيث ، وأنهم شبهوها بهاء التأنيث في إسقاطها من النسب فقال على سياق كلامه : " وكذلك كلتا وبنتان تقول : كلوي وبنوئي ، وفي ثنتان : ثنوي " .
وظاهر هذا أن التاء في كلتا كالتاء في بنت ، ثم ذكر أن الألف في كلتا للتأنيث وهو أولى من أن تكون للإلحاق ؛ لأن زيادة الحرف لمعنى أولى من زيادته لغير معنى .
وليس قول الجرمي^٢ أنها فعتل بشيء ؛ لأن زيادة التاء إنما تكون أولاً نحو : ثرتب^٣ أو آخرًا نحو : ترئموت^٤ .
قال ابن جني : " هو مردود بأن التاء لا تزداد حشواً " ° وقيل : التاء بدل من الواو^٦ ، والأصل كلوى فأبدلوا التاء من الواو كثرات وتخممة .
قال س ~ : " وصارت التاء بمثلة الواو في شروى^٧ " ° وهو تشبيه حسن فإن الواو في شروى بدل من ياء شريت كالبقوى^٩ والتقوى .

١- الكتاب ٣/٣٦٣ .

٢- التعليق ٣/١٩٠ .

٣- الترتب : الشيء الثابت .

٤- يقال : قوس ترغوت : لها حنين عند الرمي .

٥- الخصائص ١/٢٠٣ .

٦- انظر شرح السيرا في ٤/١٦١ ب .

٧- الشروى : المثل والشبيه .

٨- الكتاب ٣/٣٦٤ .

٩- البقوى : اسم بمعنى الإبقاء .

فالجرمي يقول في النسب إلى كلتا : كَلْتَوِيَّ ، كما يُقال في مَلْهَى : مَلْهَوِيَّ ، ومن يقول التاء بدل من الواو كما تقول : سِتَّة ، والأصل سِدْسَة لَزِمَ أن يقول : كَلْتِيَّ ومن جعلها عوضاً كألف ابن يقول : كَلَوِيَّ ، ونحو زَنَادِقَة وزَنَادِيْق .

وَفَمٌّ عند سيبويه ^١ فَعْل ؛ لأنَّ الأصل السكون ولا يقدم على الحركة إلاَّ بدليل ، ولا دليل في أفواه لآئه مثل ^٢ أْبَيَات وَأَنْوَاب ، وذكر س ^٣ أنَّ النسب إليه : فَمِيَّ وفَمَوِيَّ على من قال : فَمَان وجعله كَيْدٍ وَدَمٍ ، كما تقول : يَدِيَّ وَدَمِيَّ وَيَدَوِيَّ وَدَمَوِيَّ .

ومن قال فَمَوَان قال : فَمَوِيَّ كأَخَوِيَّ أيَّ أنه قد رَدَّ في التثنية فيلتزم الرَدُّ في النسب ، وظاهر كلام سيبويه أنه فاسد فإنَّ فَمًا أصله فَوَه ؛ لقولهم في الجمع : أفَوَاه ، فمن قال : فَمَان كَيْدَانِ فَإِنَّه إذا نسب إليه ينبغي أن يقول : فَمِيَّ وفَوْهِيَّ إن رَدَّ إلى الأصل ، وأمَّا من قال : فَمَوَان فلا اعتبار به ؛ لآئه شاذٌّ .

وَأَمَّا فَمَان وفَمِيَّ فَبَيْنَ عِلَّتِهِ ، وفَوْهِيَّ كذلك لآئك لما رددت اللام لم تحتج إلى الميم فرددت العين إلى أصلها ساكنة ؛ لآئها ليست كدالٍ يَدٍ ، وخاء أخٍ في جريانهما في الكلام متحرّكتين في حال الإفراد .

وهذا هو كلام المبرِّد ولا أقدرُ على الانفصال عنه فإنه حقٌّ .

وقوله :

١٣٦- يُصْبِحُ عَطْشَانٌ وَفِي الْبَحْرِ فَمُهُ °

شاذٌّ ، وكذلك :

^١ - ذكر سيبويه أن (فَم) مثل (دَم) وقد ذكر أن (دَم) على وزن فَعْل ، الكتاب ٥٩٧/٣ .

^٢ - مثل : سقط من ب .

^٣ - الكتاب ٣٦٦/٣ .

^٤ - لم يخرج المبرد في المقتضب ١٥٨/٣ عن قول سيبويه ، وذكر أبو حيان في الارتشاف ٦٢٣/٢ أنه قال : والصواب فَمِيَّ وفَوْهِيَّ .

^٥ - من الرجز لرؤبة بن العجاج في ديوانه ص ١٥٩ ، وله في الخزانة ٤٥١/٤ ، وبلا نسبة في المقرَّب ٢١٦/١ ، وشرح التسهيل ٤٧/١ ، والتصريح ٢١٩/١ ، والجمع ١٣٢/١ .

١٣٧- هما نَفَثَا فِي فِيٍّ مِنْ فَمَوَيْهِمَا عَلَى النَّابِحِ الْعَاوِي أَشَدَّ رِجَامٍ^١
 سع~: " قال بعضهم: إنَّ الواو بدلٌ من الهاء، وإنَّ الساقط من الكلمة -على غير
 قياس- الهاء، ولذلك رَدَّها "٢.

وتوجيه الشذوذ في فَمَوَانِ أَنَّهُمْ لَمَّا قَالُوا: فَمَ فَأَبْدَلُوا مِنَ الْعَيْنِ الْمِيمَ شَبَّهُوهُ بِأَخَوَاتِهِ
 من المحذوف اللام، وأكثر ذلك لأمه واو فلَمَّا شَبَّهَهُ بِهِ رُدَّ إِلَيْهِ واوًا مكان الهاء.
 وقول س~: " رَدَّ إِلَى فَمِ الْعَيْنِ "٣ إِنَّمَا يَعْنِي شَبَّهَ الْعَيْنَ لَا الْعَيْنَ نَفْسَهَا؛ لِأَنَّهُ يَكُونُ
 جَمْعًا بَيْنَ الْعَوْضِ وَالْمَعْوِضِ مِنْهُ، وَقَوْلُ س~: " كَمَا جَعَلُوا الْمِيمَ مَكَانَ الْعَيْنِ "٤ كَأَنَّهُ يَقُولُ
 لَا تُنْكَرُ وَضَعَهُمْ مَكَانَ الْهَاءِ الْوَائِي فَقَدْ فَعَلُوا ذَلِكَ فِي الْعَيْنِ حَيْثُ وَضَعُوا مَكَانَهَا الْمِيمَ، فَكَأَنَّهُ
 مَعَارِضَةٌ وَالتَّغْيِيرُ يَأْنَسُ بِمِثْلِهِ.

وَإِذَا أَضْفَتِ [إِلَى] ذُو وَذَاتٌ قُلْتُ: ذَوَوِيٌّ فِيهِمَا لَيْسَ إِلَّا عَلَى مَذْهَبِ سَيَبَوِيهِ^٦
 فَإِنْ قُلْتُ: هَلَّا كَانَ قِيَاسُهُ قِيَاسُ يَدٍ وَدَمٍ؛ لِأَنَّهُمْ قَالُوا فِي التَّنْيَةِ: ذَوَا مَالٍ وَفِي الْجَمْعِ ذَوَاتُ
 مَالٍ، فَلَمْ يَرُدُّوا الْمَحْذُوفَ؟.

فالجواب أَنَّ بَيْنَ يَدٍ وَبَيْنَ ذُو فَرْقًا، وَهُوَ أَنَّ هَذَا ثَانِيهِ حَرْفُ عِلَّةٍ، وَإِذَا نَسَبْتَ إِلَيْهِ
 فَإِنَّمَا تُقَدِّرُهُ اسْمًا كَامِلًا ثُمَّ تُلْحَقُهُ يَائِي النَّسَبِ، وَلَيْسَ فِي الْكَلَامِ اسْمٌ عَلَى حَرْفَيْنِ ثَانِيهِ
 حَرْفٌ مَدٌّ وَلَيْنَ وَلِهَذَا لَمْ يَحْزُ فِي الْإِضَافَةِ إِلَى ذَيْتٍ إِلَّا ذَيَوِيٌّ، وَإِلَى فُوكٍ إِلَّا فَمِيٌّ.

١- من الطويل للفرزدق في ديوانه ٢١٥/٢، وهو من شواهد الكتاب ٣٦٥/٣ استشهد به سيبويه على جعل الميم
 مكان الواو في فَمَ، والبيت للفرزدق في شرح أبيات سيبويه للسيراقي ١٧٩/٢، وتحصيل عين الذهب ٤٩٧، والخزانة
 ٤٦٠/٤، وبلا نسبة في المقتضب ١٠٥/٣، والخصائص ١٧٠/١، والإنصاف ٣٢١/١، وشرح المقدمة الجزولية
 الكبير ٥٤٨/٢، والتوطئة ١٥٦، والمقرب ١٢٨/٢، وشرح التسهيل ٤٨/١، والهمع ١٦٩/١، والنايح: الكلب،
 والمقصود الناس التي تتفاخر، وهما أي: إبليس وابنه، وأشد رجاء: أكثر مبالغة في قبيح الكلام.

٢- شرح السيراقي ١٦٢/٤، وفيه: " إنَّ الْمِيمَ بَدَلَ مِنَ الْهَاءِ وَإِنَّ السَّاقِطَ مِنَ الْكَلِمَةِ هُوَ الْوَائِي ".

٣- الكتاب ٣٦٥/٣.

٤- الكتاب ٣٦٥/٣.

٥- تكملة من ب.

٦- الكتاب ٣٦٦/٣.

فإن قلت : فهلاً جاز هذا في يائي النسب كما جاز في تاء التأنيث حيث قالوا : ذواتُ مال ؟ فالجواب أنه قد جاء البناء على التأنيث نحو : شَقَاوَةٌ وَعَبَايَةٌ وَعَرْقُوةٌ^١ وفي الألف والتاء في خُطُوات ، وفي التثنية في مِذْرَآوَانٍ وعِقلته بِشَائِنَيْنِ^٢ ، ولم يجر ذلك في باب النسب ؛ لأنك إذا أردت النسب فإنما تُقَدِّرُ الاسمَ كاملاً ، ولذلك قالوا في عَبَايَةٍ : عَبَائِيٌّ ؛ لأنهم لما حذفوا التاء لم يصح إلا أن تنقلب همزة.

وقالوا في شَقَاوَةٍ : شَقَاوِيٌّ ليس إلا ؛ لأنهم لما ظفروا بالواو لم يغيروها ؛ ألا ترى أنهم يفرون إليها من الياء والألف والهمزة ، فلما صحت في الواحد لم يتعدوها في النسب/٢٨٠. وإذا نسبتَ إلى امرئ قلت : امرئِيٌّ وتقديرها : امرِئِيٌّ ، وليس الألف هنا بعوض فهو كأنطلق اسم رجل .

ولم يُخَيَّرْ سيبويه^٣ فيه كما خيّر في ابن واسم ، فأجاز بَنَوِيٍّ وابْنِيٍّ ؛ لأن هذه محذوفات اللام وامرؤٌ لم يذهب من حروف أصله شيءٌ ، فكانت ألفُ الوصل فيه مثلها في انْطِلاق ، وأنت إذا نسبتَ إلى انْطِلاق لم تُغَيِّرْ منه شيئاً ، وكسرتَ الراء من امرئ في كلِّ حال ؛ لأن الهمزة مكسورة لأجل يائي النسبة فتبعته الراء .

وقد قالوا : امرئِيٌّ في النسب إلى امرئ القيس ، وهو عند سيبويه^٤ شاذٌّ ؛ لأنَّ العرب إنما تنسب إلى كلٍّ من اسمه امرؤ القيس مرئِيٌّ وهو من شاذَّ النسب قال ذو الرمة :
١٣٨- وَيَذْهَبُ بَيْنَهَا الْمَرِئِيُّ لَغَوًّا كَمَا أَلْعَيْتَ فِي الدِّيَةِ الْحَوَارَا^٥

^١ - العرقوة : الأكمة الطويلة .

^٢ - أي عقالين .

^٣ - الكتاب ٣/٣٦٨ .

^٤ - الكتاب ٣/٣٦٨ .

^٥ - من الوافر لذي الرمة في ديوانه ١٣٧٩ ، وله في شرح السيرافي /١٦٣ ، وشرح المفصل ٨/٦ ، واللسان (لغا) ٢٥٠/١٥ ، وبلا نسبة في الصحاح (لغا) ٥٠٠/٦ ، وشرح الأشموني ٤٤٧/٣ .

وقال محمد بن حبيب^١ : " كلُّ من اسمه امرؤ القيس من العرب فالنسبة إليه مرئيٌّ إلاَّ امرأ القيس في كِنْدَة^٢ فإنَّه يقال له : مرَقَسِيٌّ " ^٣ .
 وإذا نسبت إلى شاةٍ قلت : شَاهِيٌّ ؛ لأنَّ الذاهب منه هاءٌ بدليل تصغيرهم له شَوَيْهَة
 وفي الجمع شِياه وأصلها شَوَهَة ، حذف الهاء على غير قياس تشبيهاً لها بحرف العلة في يَد
 ودَم فيبقى شَوَة تحرك الواو لأجل أنَّ التاء لا يكون ما قبلها إلاَّ مفتوحاً ، فتقلب ألفاً فقليل :
 شاة ، فإذا نسبت إليها قلت في مذهب سيبويه^٤ والفراسي^٥ : شَاهِيٌّ .
 وقال الأخفش^٦ : شَوَهِيٌّ يرُدُّه إلى الأصل ، والخلاف فيه كَيْدٍ ودَمٍ وشِيَة [و]^٧ نحو
 ذلك.

وإذا أضفت إلى شَاءٍ قلت : شَاوِيٌّ كذلك تكلمت به العرب قال الشاعر :
 ١٣٩ - فلستُ بشاويٍّ عليه دَمَامَة إذا ما عدا يَعْدُو بِقَوْسٍ وَأَسْهُمٍ^٨
 وإن سميت به رجلاً أجريته على القياس فيجوز شَائِيٌّ والأوَّل أقيس .
 وأما الإضافة إلى اللَّات من قولهم : اللَّات والعُزَّى ، فإنَّك تَمُدُّها كما تَمُدُّ (لَ)
 يعني أنَّك تقول : لَائِيٌّ ، وذلك أنَّك تحذف التاء ؛ لأنَّ من الناس من يقف عليها بالهاء
 فيقول : لاه ، ويصلُّها بالتاء^٩ فصار كهاء التأنيث ، وتحذف في النسبة فيبقى (لَ)

^١ - هو محمد بن حبيب بن أمية بن عمرو الهاشمي بالولاء ، علامةً بالأنساب والأخبار واللغة والشعر ، ت ٢٤٥هـ —
 (بغية الوعاة ٧٣/١) .

^٢ - هو امرؤ القيس بن حجر بن الحارث الكندي ، أشهر شعراء العرب ، صاحب المعلقة المشهورة ، أخذ الشعر عن
 خاله المهلهل ، ت ٨٠ ق هـ (الشعر الشعراء ١١١) .

^٣ - شرح السيرافي ١٦٣/٤ أ .

^٤ - الكتاب ٣٦٨/٣ وفي ب س ~ .

^٥ - التكملة ٢٥٦ وفي ب فا ~ .

^٦ - انظر رأيه في المقتضب ١٥٦/٣ ، والارتشاف ٦٢٣/٢ .

^٧ - تكملة من ب .

^٨ - من الطويل من شواهد الكتاب ٣٦٧/٣ استشهد به سيبويه على أنَّ النسب إلى شاء شاويٍّ والأصل شائيٌّ والبيت
 بلا نسبة في تحصيل عين الذهب ٤٩٨ ، واللسان (قرش) ٣٣٥/٦ ، والدمامة : حقارة المنظر .

^٩ - في المخطوط بالهاء ، وهو تحريف .

ولأيدي ما ذهب منه فزيد عليه حرفٌ من جنس الحرف الثاني منه ، وهو الألف مثل ما فعل في لَوَّ وَكَيَّ وَ لَأَ ، فقالوا : لَوَّ وَكَيَّ وَلَاءَ .

ومن الناس من يقول : الذاهب منه هاء ^١ ، وإنَّ أصله لاهة ؛ لأنَّ القوم الذين سَمُّوا بذلك هم الذين عبدوها واتخذوها آلهةً .

وقوله : " وإنَّ كَانَ ذَلِكَ بِحَذْفِ عَيْنِهِ " ^٢ .

مثاله : سَهَ وَمُذ ، الأصل مُنذ وَسَتَه لقولهم في الجمع : أَسْتَاه وفي التصغير : سَتِيهَة ، ولو سميت بِـ(مُذ) لقلت في التصغير : مُنِيذ وقد تقدَّم ^٣ ، فإذا نسبت إليه قلت : مُذِيٌّ وَسَهِيٌّ فلم تُرَدَّ .

وقوله : " أَوْ فَائِهِ " ^٤ .

تقول : هذا على نوعين ؛ أحدهما ما ذهبت فائؤه ، ولأمه حرفٌ صحيح نحو قولنا : عِدَّةٌ وَزِنَةٌ وما أشبه ذلك ، والآخر أن تكون لام الفعل منه ياءً كقولهم : دِيَّةٌ وَشِيَّةٌ . فأما الصحيح اللام فإنه لا يُرَدُّ إليه الذاهب ، قالوا في النسب إلى عِدَّة : عِدِيٌّ ، وإلى زِنَةٍ : زِنِيٌّ فلم يُرَدَّ الذاهب منه لبعده من ياء النسبة ؛ ولأنَّه لو ظهر لم تتغير حاله بدخول ياء النسبة كما يتغير لام الفعل وينكسر من أجل الياء .

ولا يجوز أن تزيد حرفاً في موضع اللام لم يكن في أصل الكلمة ؛ ألا ترى أننا إذا صغرناه فاحتجنا إلى حرف آخر لم تُرَدَّ إلَّا الذاهب فقلنا : وَعِيْدَةٌ وَوُزَيْنَةٌ .

ويقوي ذلك أن العرب لم تُرَدَّ في شيء ممَّا ذهب فائؤه الفاء في الجمع بالألف والهاء ، ولا في التشية كما تُرَدُّ فيما ذهبت لامه ، فقالوا في عِصَّةٍ وَسَنَةٍ : عِصَّاتٌ وَسَنَاتٌ ، وَأَخْوَانٌ وَأَبْوَانٌ ، فهذا يقوي أن الفاء لا تُرَدَّ .

^١ - شرح السيرافي ١٦٢/٤ ب .

^٢ - الجزولية ٢٣٦ .

^٣ - باب التصغير ص ١٤٩ من النص المحقق .

^٤ - الجزولية ٢٣٦ ، وبعده " لم يرد إليه إلَّا في نحو شِيَّة " .

فإن كان لأم الفعل ياءً فإنَّ الضرورة تُوجبُ ردَّ الذاهب ، وذلك في النسبة إلى شِيةٍ وِدِيةٍ ونحو ذلك ، تقول على مذهب سيويه^١ : وَشَوِيٌّ وَوَدَوِيٌّ ، وأصله : وَشِيةٌ وَوَدِيةٌ فأُلقيتْ كسرةُ الواو على ما بعدها^٢ وحُذِفَتْ ؛ لأنَّ الفعل قد أُعْتَل ، فحُذِفَتْ منه الواو في يَعِدُ وَيَزِنُ فردُّوا العلة في المصدر من جهة كسرة الواو ، ولو كانت الواو مفتوحة لم تعتل ؛ ألا تراهم قالوا : الوَثْبَةُ والوَجْبَةُ^٣ والوَحْدَةُ .

فلما نسبنا إلى شِيةٍ وقد تحرَّكت الشين ووجب حذف الهاء للنسب وبقيَ الشين والياء وهما حرفان الثاني منهما حرف المد واللين فوجب زيادة حرف ، كان أولى /٢٨١/ ذلك أن يُردَّ ما ذهب منه وهو الواو المكسورة ، فصار وَشِيٌّ ففتحوا الشين ؛ لأنَّ الغرض بالردِّ تقوية الكلمة والتسكين مناقض لذلك ، وحركوها بالفتح كما قالوا في عَمٍ وَشَجٍ : عَمَوِيٌّ وَشَجَوِيٌّ .

وأبو الحسن الأخفش^٤ والمبرد^٥ يردّان الكلمة إلى أصلها ، وهي فَعْلَةٌ ، فتكون وَشِيةٌ ، ثم تنسب إليه فتقول : وَشِيٌّ ، كما أنَّك لو نسبت إلى ظَبْيَةٍ لقلت : ظَبْيِيٌّ وَحَمْيِيٌّ .

سع ~ : " يقوِّي قول سيويه أنَّ الشين متحرِّكة ، ولم تحتج إلى تغيير البناء كما لم تحتج في عدَّة الصحيح اللام ، ولما احتجنا إلى حرف آخر رددنا الأصلي ؛ لأنَّ الضرورة لم تُوجب أكثر من ردِّ الحرف الذاهب ، وتركنا الباقي على حاله .

ويقوِّي أنَّ أصله فَعْلَةٌ قولهم : وَجْهَةٌ وَجْهَةٌ في معنى واحد ، وحُكي عن الأخفش أنه يقول في عدَّة : عِدَوِيٌّ بتسكين الدال ؛ لأنَّ الأصل عنده عِدُوٌّ^٦ " .

والعمل في شِيةٍ إذا نسبت إليه على مذهب سيويه^٧ أن تردَّ المحذوف الذي هو الواو ، فينبغي إذا رددته أن تحرَّكه بحركة الشين الآن ؛ لأنَّها حركتها في الأصل فتحيء الواو

^١ - الكتاب ٣/٣٦٩ .

^٢ - في ب : على ما قبلها .

^٣ - والوجهة : سقط من ب .

^٤ - انظر المقتضب ٣/١٥٦ والأصول في النحو ٨٠ .

^٥ - المقتضب ٣/١٥٦ .

^٦ - شرح السيرا في ٤/١١٦٤ .

^٧ - الكتاب ٣/٣٦٩ .

متحركة بالكسر ، والشين ساكنة فتحرك الشين بالفتح لأجل قصد التقوية كما تقدم ، ولم يحركوها بالكسر ؛ لأنه كان يؤول الأمر إلى تحريكها بالفتح كما فعل بابل وإن كان يظهر من لفظ س~ خلاف هذا ^١ .

وقوله : " وإن كان مقصوراً فإن ألفه إن كانت ثالثة ثقلب واواً مطلقاً " ^٢ .

يعني بالمقصور ما كان من المعربات من الأسماء آخره ألفاً .

قلت : واعلم أن ما كان من الأسماء على ثلاثة أحرف وثالثه ألف وأوله مفتوح أو مضموم أو مكسور فالنسبة إليه بقلب الألف واواً ، سواء كانت منقلبة عن ياء أو عن واو . فما كان من ذوات الواو رُدَّ إلى أصله ، وما كان من الياء رُدَّ إلى الواو لثقل الياء ، وذلك أننا لو قلنا في النسبة إلى رَحَى : رَحِيٌّ ، لاجتمع فيه ثقل الياءات والكسرة ، والياء ^٣ عندهم تقوم مقام كسرتين ، فإذا كانوا يقولون في مثل نَمِر : نَمَرِيٌّ ، فهذا أحرى ؛ لأن فيه ما هو في حكم كسرتين وهو الياء ويزيد عليه بكسرة الياء ، فهو مثل إِبِلِيٍّ في إِبِل . وقد قالوا : أُمِّيٌّ ، وإن كان مكروهاً ، ولم يقولوا في رَحَى إلا رَحَوِيٌّ خاصةً ، ولم يقل أحدٌ : رَحِيٌّ .

والفرق بينهما من جهتين وذلك أن نحو : قَصِيٍّ وأُمِّيَّةٍ وأُمِّيٍّ وَعَدِيٍّ ، كان قبل النسب قد استعملت الياءان فيه ثابتان وليس في رَحَى ^٤ ونحوه ذلك ، فكان هذا أثقل ؛ لأن الشيء إذا كان خفيفاً ثم زيدَ عليه ما يثقله كان أوجب للتخفيف من الذي وُضع لذلك أولاً ؛ لأنه قد عُهد فيه الثقل وعُول عليه .

والفرق الآخر أن في أُمِّيٍّ سكوناً تستريح إليه النفس ، فلو كان في هذا ذلك لبقِيَ على أصله نحو : ظَبِيٍّ وَيَحِيٍّ ، ويدلُّك على مراعاة هذا أنهم لم يقولوا : عَدِيٍّ ؛ لأجل الكسرة في الدال .

^١ - قال سيبويه : " فإنما ألقوا الكسرة فيما كان مكسور الفاء على العينات وحذفوا الفاء... فحذفوا الفاء وطرحوا كسرها على العين " الكتاب ٣/ ٣٧٠ .

^٢ - الجزولية ٢٣٧ .

^٣ - والياء : سقط من ب .

^٤ - في أ : رَحِيٍّ ، وأثبتنا ما في ب .

سع : " وَأَمَّا رَحِيٌّ فغير مستعمل في الواحد ، وَأَمَّا رَحَوِيٌّ وَحَصَوِيٌّ وَإِنْ لم يستعمل حَصَوٌ قبل النسبة فَإِنَّ الثقل في الواو وياء النسبة أَقْلٌ من الياءات " ^١ .
وكذلك تقول في فَتَى : فَتَوِيٌّ وفي هُدَى : هُدَوِيٌّ ، وفي معنى : مَعْنَوِيٌّ ، ولم يجعلوه ياءً لاجتماع ثلاث ياءات مع الكسرة .
قال سـ : " كرهوا توالي الياءات والحركات وكثرها ^٢ فيصير قريباً من أُمَيٍّ " ^٣ وقد تبين قبلُ .

وقوله : " وَإِنْ كَانَتْ رَابِعَةً وَهِيَ لغير التانيث فالمختار القلب " ^٤ .
مثال ذلك : مَرَمَى وَمَلْهَى وَأَعْمَى وَأَعَشَى ، وَأَعْيَا حَيٌّ من العرب من جَرَمٍ عند سيبويه ^٥ ، وعند أهل النسب أَعْيَا من بني أَسَدٍ هو أَعْيَا بن طَرِيف بن عَمْرٍو بن قُعَيْن بن الحارث بن ثعلبة بن دُودَانَ بن أَسَدٍ ^٦ .
قال سـ : " وما كان ملحقاً بهذا مِمَّا الألف فيه زائدة للإلحاق فهو بهذه المتزلة تقلب الألف واواً في النسبة ، فتقول في أَحَوَى : أَحَوَوِيٌّ ، وفي أَعَشَى : أَعَشَوِيٌّ ، وفي مَلْهَى : مَلْهَوِيٌّ " ^٧ .
سـ : " وكذلك سمعناه من العرب " ^٨ وَسَوَى سـ في هذا الباب بين ألف الأصل وألف الإلحاق ؛ لَأَنَّهَا جُعِلَتْ بِمِثْلِهَا .
وقوله : " وَيَجُوزُ الحذف " ^٩ .
أي تقول : مَلْهِيٌّ وَمَعَزِيٌّ وَأَحَوِيٌّ وَأَعَشِيٌّ .

^١ - شرح السيرافي ١٥١/٤ ب .

^٢ - في ب : وكسرتها ، وهو يوافق ما في الكتاب ٣٤٢/٣ ، وشرح السيرافي ١٥١/٤ أ .

^٣ - الكتاب ٣٤٢/٣ ، وشرح السيرافي ١٥١/٤ أ .

^٤ - الجزولية ٢٣٧ ، ونصه : " وَإِنْ كَانَتْ رَابِعَةً وَهِيَ لغير التانيث فكذلك " .

^٥ - الكتاب ٣٥٢/٣ .

^٦ - انظر شرح السيرافي ١٥٦/٤ ب .

^٧ - شرح السيرافي ١٥٦/٤ ب ، ولم يرد في نسخة الكتاب .

^٨ - الكتاب ٣٥٢/٣ ، وقبله : " وتقول في أَحَوَى : أَحَوَوِيٌّ " .

^٩ - الجزولية ٢٣٧ ، ونصه " وقد جاء الحذف " .

ش~ : " تمام هذا أن يقول : غير أن الحذف فيما ألفه من ذلك منقلبة لا تقوى قوة الحذف فيما ألفه للإلحاق " ^١ يعني أن ألفَ الإلحاق زائدة والزائد أولى بالحذف .

قلت : كذا قال س~ ^٢ أن الحذف في معزى أحسن / ٢٨٢/ منه في ملهى ؛ لأنه زائد .
وأجاز س~ وجهين كما تقدم في ملهى ومعزى ؛ ملهوي وملهى تشبيهاً للملهى بحبلى ، كما قيل : حبلى ، وكما قالوا : مدارى في جمع مدرى ، فجاءوا بها على جمع حبلى ، فأدخلوا بعضها على بعض تشبيهاً .

وأجاز س~ ^٣ ملهوي على قياس حبلاوي ، وهذا لا أراه صحيحاً ، فإن ذلك إنما جاء في ألف التأنيث المقصورة ؛ لأنها أخت الممدودة بل هي هي إلا أنها انقلبت همزة لوقوع الألف قبلها .

وقوله : " وإن كانت للتأنيث وكان ساكن الثاني اختير حذفها ، وجاز قلبها واواً " ^٤ .

يعني إن كانت الألف التي تقع في آخر الكلمة رابعة ، وهي للتأنيث ، وكان الاسم الذي هي فيه ساكن الحرف الثاني نحو : حبلى ودفلى وسكرى جاز الحذف والقلب ، والحذف أحسن ، فتقول : حبلى ودفلى وسكرى ، وحبلى ودفلى وسكرى .

وعلة الحذف أنها علامة تأنيث زائدة ، وهي تشبه هاء التأنيث من وجوه ؛ منها أن ما قبل الألف لا يكون إلا مفتوحاً كما أن ما قبل التاء لا يكون إلا كذلك .
ومنها أن فعلى قد جمعوه على فعل نحو : الصغرى والصغر ، كما جمعوا ظلمة على ظلم وغرفة على غرف .

ومنها أنهم قد قدروا بألف التأنيث الانفصال قالوا : هو يمشي الجيضاء ، لضرب من المشي ثم قالوا : الجيضة ، فحذفوها كالتاء ولم تجئ للإلحاق بناءً بيناء فتكون بمثلة الأصلي .

^١ - شرح المقدمة الجزولية الكبير ١٠٢٩/٣ .

^٢ - انظر الكتاب ٣٥٢/٣ ، والتعليق ١٧٦/٣ .

^٣ - شرح السيرافي ١٥٧/٤ .

^٤ - الجزولية ٢٣٧ .

^٥ - الدفلى : شجر مر .

وقالت العربُ في سِلِّي : سِلِّيُّ وهي قبيلة من جَرْمٍ وهم باليمامة ^١ ، وقال الشاعر في النسبة إلى بُصْرَى موضع تنسب إليه السيوف :

١٤٠ - كَأَنَّمَا يَقَعُ الْبُصْرِيُّ بَيْنَهُمْ
مِنْ الطَّوَائِفِ فِي الْأَعْنَاقِ وَالْوَدَمِ ^٢
وقوله : " وإلحاقها بالمدود " ^٣ .

أي مثل : حُبْلَاوِيٌّ .

سـ : " ومنهم من يمدُّ فيشبهه آخره بآخر ما فيه الألف المدودة للتأنيث كحَمْرَاوِيٍّ وصَهْبَاوِيٍّ فيقول : دِفْلَاوِيٌّ .

وقالوا في دَهْنًا ^٤ : دَهْنَاوِيٌّ ، وفي دُنْيَا : دُنْيَاوِيٌّ ، والأقيس دُنْيِيٌّ على قولهم : سِلِّيٌّ ، والذي يقول : حُبْلَاوِيٌّ يُشَبِّهُ الألفَ في حُبْلَى بالألف في مَلْهَى ، فهذه ثلاثة أوجهٍ في حُبْلَى وبابه : حُبْلِيٌّ أجودها ثم حُبْلَوِيٌّ وحُبْلَاوِيٌّ " ^٥ .

وقوله : " وإن كان مُحَرَّكَ الثاني " .

مثاله : جَمَزَى ^٦ وبَشَكِيٌّ ^٧ .

وقوله : " حُذِفَتْ فقط " ^٨ .

تقول : جَمَزِيٌّ وبَشَكِيٌّ ، ولا تقول : جَمَزَوِيٌّ ولا بَشَكَوِيٌّ لتوالي الحركات ؛ لأنَّ توالي الحركات ^٩ يلحقها بحكم ما عدته أربعة أحرف سوى ألف التأنيث ، فحذفوا الألف

^١ - الكتاب ٣٥٣/٣ .

^٢ - من البسيط لساعدة بن جُوَيَّة ، من شواهد الكتاب ٣٥٤/٣ استشهد به سيبويه على النسبة إلى بُصْرَى على بُصْرِيٍّ ، والبيت لساعدة بن جُوَيَّة في شرح أبيات سيبويه للسيرافي ١٦٠/٢ ، وبلا نسبة في شرح السيرافي ١٥٧/٤ ب ، وتحصيل عين الذهب ٤٩٥ ، والنكت ٨٩٢ ، والشاعر يصف قومًا انهزموا فأعمل فيهم السيف والطوائف : النواحي ، والودَم : وسط الجسم .

^٣ - الجزولية ٢٣٧ ، وبعده " وإن كانت للإلحاق اختير قلبها واوًا وجاز الحذف " .

^٤ - دهنًا لغة في الدهناء تمدُّ وتقصر .

^٥ - شرح السيرافي ١٥٧/٤ ب .

^٦ - يقال حمار جَمَزَى : وثأب و سريع .

^٧ - يقال ناقة بَشَكِي : أي سريعة .

^٨ - الجزولية ٢٣٧ .

^٩ - قوله : لأنَّ توالي الحركات ، لم يرد في ب .

هنا كما حذفت في حُبَارَى إِذَا نُسِبَ إِلَيْهَا فَقِيلَ : حُبَارِيٌّ ؛ أَلَا تَرَى أَنَّا لَوْ سَمَّيْنَا امْرَأَةً بِقَدَمٍ لَمْ نَصْرِفْهَا ، وَإِنْ سَمَّيْنَاهَا بِدَعْدٍ صَرَفْنَاهَا ، فَصَارَتْ قَدَمٌ بِمِثْلَةِ عَقْرَبٍ وَعَنَاقٍ .

فكَذَلِكَ صَارَتْ جَمَزَى^١ بِمِثْلَةِ حُبَارَى وَلَمْ تَكُنْ بِمِثْلَةِ حُبْلَى ، وَالْبَابُ فِي حُبَارَى وَنَحْوِهِ مِمَّا عُدَّتْهُ مَعَ الْأَلْفِ خَمْسَةُ أَحْرَفٍ فَصَاعِدًا إِذَا كَانَتْ الْأَلْفُ مَقْصُورَةً فِي آخِرِهَا أَصْلِيَّةً كَانَتْ أَوْ زَائِدَةً لِلتَّأْنِيثِ أَوْ لغيرِهِ أَنْ تُحْذَفَ ، وَأَيْضًا فَإِنَّهُمْ لَوْ قَلَبُوهَا لَتَوَالَتْ لَهُمْ أَرْبَعَةٌ أَحْرَفٌ مَتَحَرِّكَةٌ فِي كَلِمَةٍ وَاحِدَةٍ وَذَلِكَ مَرْفُوضٌ فِي كَلَامِهِمْ .

وقوله : " وَإِنْ كَانَتْ خَامِسَةً فَصَاعِدًا " ^٢ .

مثاله : حُبَارِيٌّ وَجُمَادِيٌّ وَمُفْتَرِيٌّ وَمُشْتَرِيٌّ هَذَا كُلُّهُ حُذِفَتْ مِنْهُ الْأَلْفُ .

وقوله : " حُذِفَتْ مُطْلَقًا " ^٣ .

أَيُّ سِوَاءٍ كَانَتْ أَصْلِيَّةً أَوْ زَائِدَةً كَمَا تَقَدَّمَ لِلتَّأْنِيثِ ، فَالْأَصْلِيَّةُ نَحْوُ : مُرَامِيٍّ وَمُسْتَدْعَى ، وَالزَّائِدَةُ لِلتَّأْنِيثِ نَحْوُ : قَهْقَرَى وَيَهْيَرَى^٤ وَحُبَارَى وَجُمَادَى ، تَقُولُ : حُبَارِيٌّ وَيَهْيَرِيٌّ .

وَالزَّائِدُ لغيرِ التَّأْنِيثِ حَبْنَطَى وَدَلْنَطَى وَقَبْعَثَرَى^٥ ، وَإِنَّمَا وَجِبَ إِسْقَاطُ هَذِهِ الْأَلْفَاتِ ؛ لِأَنَّهَا سَاكِنَةٌ وَالْيَاءُ الْأَوَّلَى مِنْ يَائِيِ النَّسَبِ سَاكِنَةٌ ، وَقَدْ كَثُرَتْ الْحُرُوفُ فَبَاجْتِمَاعِ ذَلِكَ مَا وَجِبَ إِسْقَاطُهُ ، وَمِمَّا يَقْوِي ذَلِكَ أَنََّّهُمْ قَدْ حَذَفُوا مِمَّا هُوَ عَلَى أَرْبَعَةِ أَحْرَفٍ كَحُبْلَى وَمَلْهَى ، فَلَمَّا جَازَ الْحَذْفُ فِيمَا قَلَتْ حُرُوفُهُ كَانَ فِيمَا كَثُرَتْ حُرُوفُهُ لَازِمًا .

وَأَيْضًا مِمَّا يَقْوِي ذَلِكَ حَذْفُهُمُ الْيَاءَ السَّاكِنَةَ مِنْ رَبِيعَةٍ وَحَنِيفَةٍ فَقَالُوا : رَبِيعِيٌّ وَحَنِيفِيٌّ .

ش : يسأل عن هذه الألفات فيقال : ما الذي أوجب حذفها ولم يضم إليه وزنٌ

تختص به كالتصغير والتكسير ؟ .

^١ - فِي ب : جَمَازَى .

^٢ - الْجَزُولِيَّةُ ٢٣٧ .

^٣ - الْجَزُولِيَّةُ ٢٣٧ .

^٤ - قَهْقَرَى : الرَّجُوعُ إِلَى الْخَلْفِ ، وَيَهْيَرَى : التَّمَادِي فِي الْأَمْرِ .

^٥ - الْحَبْنَطَى : الْمَمْتَلِيءُ غَضَبًا ، وَالْدَلْنَطَى : الصَّلْبُ الشَّدِيدُ ، وَالْقَبْعَثَرَى : الْجَمْلُ الْعَظِيمُ .

ج ~ إِنَّ ذَلِكَ لاجتماع ضعف هذه الألفات لسكونها ، لاسيما إن كانت زائدةً ، ولأنَّها عرضةٌ للحذف عند ٢٨٣/ التقائها مع ساكن آخر ، والرابع ما كان يؤدي إليه ألاَّ تحذف من اجتماع الساكنين وتكلفه في الأمثال ؛ لأنَّ الألف أخت الياء ، أو القلب ، والخامس أنَّ حذفها لا يخلُّ بالكلمة كما يخلُّ بها حذف الألف من قفا لو حُذِفَتْ .

وكلُّ ألفٍ زادت على الأربعة فلا خلاف في وجوب حذفها إلاَّ نحو : مُثْنَى مَّا هُوَ خُمَاسِي والألفُ أصليَّةٌ وقبلها حرفٌ مشدَّدٌ ، وكذلك مُعَمَّى ومُعَلَّى فَإِنَّ يونس^١ جعله مثل مُعْطَى ، وهو قول ضعيف ؛ لأنَّ المدغم بمترلة ما ليس بمدغم في الزنة ، وهو حرفان في الوزن والأوَّل منهما ساكن .

وقال س ~ : " يلزم يونس أن يقول في عِبْدَى^٢ : عِبْدَوِيٌّ ، كما جاز في حُبْلَى حُبْلَوِيٌّ " ٣ .

وإنَّما ألزمه ذلك لأنَّ يونس كان يُفرِّق بين الألف في مُثْنَى وعِبْدَى ؛ لأنَّها في مُثْنَى أصليَّة^٤ ، وفي عِبْدَى للتأنيث فيقال له : إِنْ كَانَ مُثْنَى مِنْ أَجْلِ الإِدْغَامِ يَصِيرُ بِمِثْلَةِ مُعْطَى فَيَنْبَغِي أَنْ يَصِيرَ عِبْدَى بِمِثْلَةِ ذِكْرَى وَحُبْلَى ، وَلَمَّا جاز في حُبْلَى وَذِكْرَى حُبْلَوِيٌّ وَذِكْرَوِيٌّ لَزِمَهُ أَنْ يَجِيزَ فِي عِبْدَى عِبْدَوِيٌّ .

وتلزم س ~ ذلك ليونس دليل على أنَّ يونس لا يقول في عِبْدَى إلاَّ عِبْدَى ، ولو لم يقل ذلك وقال : عِبْدَوِيٌّ ، لم يصح تلزيم س ~ له .

وألزمه أيضًا س ~ أَنَّهُ لو جاء اسم مؤنث على مثل مَعَدٍّ أو خَدَبٍّ أو حِمَصٍ فسمَّينا به مذكراً أن يصرف ؛ لأنَّه جعل المدغم كحرف واحد فيصير كرجل سُمِّيَ بِقَدَمٍ أو أُذُنٍ .

١ - الكتاب ٣٠٦/٣ .

٢ - العِبْدَى اسم جمع للعبيد .

٣ - الكتاب ٣٠٦/٣ .

٤ - أصليَّة : سقط من ب .

٥ - الكتاب ٣٠٧/٣ .

وقد تقدم أنه لا ينصرف إذا سُمِّيَ به مؤنَّثٌ وينصرف إذا سُمِّيَ به مذكَّرٌ وقد وافقهم يونس^١ في مُرَامِي وما لم يكن مدغمًا أن يقول : مُرَامِي .

العَبْدِيُّ : كلُّ حرفٍ مشدَّدٍ حرفان ؛ الأوَّل ساكن والأخر متحرِّكٌ ، فإن اعتقد يونس أنه حرفٌ لا حرفان فأقلَّ أحواله أن يقدره متحرِّكًا ، فكأنَّه قال : مُثْنَى فيصير مثل جَمَزَى وبَشَكَى ممَّا لا خلاف فيه أنه تحذف منه الألفُ لقيام الحركة مقام الحرف الزائد في الكلمة ، وليونس أن يفرق بين ألف التانيث والأصلية .

وقوله : " وإن كان آخر الاسم ياءً قبلها كسرة فإنَّ النسبَ إليه ثلاثيًا مثله إلى عَصَا " ٢ .

مثال ذلك : شَجٍ وعَمٍ تقول في النسب إليهما : عَمَوِيٌّ وشَجَوِيٌّ ، وإذا كانوا قد قالوا في نَمِرٍ : نَمَرِيٌّ وهو صحيح فأحرى في المعتلِّ اللام .
" ورُبَاعِيًّا " ٣ .

مثله : قَاضٍ وغازٍ ودَاعٍ .

وقوله : " مثله إلى مَلْهَى " ٤ .

أي تقول : قَاضَوِيٌّ وغازَوِيٌّ ودَاعَوِيٌّ على المختار ، وقَاضِيٌّ وغازِيٌّ ودَاعِيٌّ على غير المختار ، فإنه قد تقدَّم له في مثل مَلْهَى ومَرْمَى أنَّ المختار القلب ويجوز الحذف ، إلَّا أنَّ المؤلف لا يريد إلَّا التسوية في نفس جواز القلب والحذف خاصة لا في الاختيار ، فإنَّ مَلْهَى المختار فيه القلب فتقول : مَلْهَوِيٌّ ، وقَاضٍ المختار فيه الحذف فتقول : قَاضِيٌّ .

سَع~ : " اعلم أنَّ كلَّ اسمٍ على أربعة أحرف آخره ياءٌ مكسورة ما قبلها إذا نسبت إليه فالقياس فيه والأكثر حذفُ الياء ؛ لأنَّا لو تركناها ولم نحذفها وجب كسرُها لأجل ياء النسبة .

١- شرح السيرافي ١١٥٨/٤ .

٢- الجزولية ٢٣٧ .

٣- الجزولية ٢٣٧ .

٤- الجزولية ٢٣٧ .

٥- في ب : في الاختصار .

فكان يلزم في النسبة إلى قاضٍ قاضيٍّ ، وإلى ناجية ناجيٍّ ، فتكسر ياء قبلها كسرة فوجب تسكينها فاجتمع ساكنان الياء التي من نفس الحرف والياء الأولى من يائي النسب ، فيقال في رجل من بني ناجية : ناجيٌّ ، وفي أدلٍ : أدليٌّ ، وفي صَحَارٍ صَحاريٌّ ^١ .

وقد قيل : قاضويٌّ ، وفي حانية : حانويٌّ والوجه الحانيٌّ ، وأنشد س ^٢ :

١٤١- وكيف لنا بالشُّرب إن لم يكن لنا دَراهمُ عندَ الحانويِّ ولا نقدُ ^٣

والوجه الحانيُّ ، قال علقمة ^٤ :

١٤٢- كأسُ عزيزٍ من الأُغْنابِ عتَّقها لبعضِ أربابِها حانيَّةٌ حُومُ ^٥

س ^٦ : " قال بعضهم الموضع الذي تُباع فيه الخمرُ يقال له : حانية مثل ناجية ، وإنَّه نُسِبَ إليه مثل النسب إلى يَرْمَى يَرْمويٌّ ، والمعروف في اسم الموضع الذي تباع فيه الخمر أن يقال له : حانة ، قال الأخطل ^٦ :

١٤٣- وخَمْرَةٌ من جِبَالِ الرُّومِ جاءَ بها ذُو حَانَةٍ تاجرٌ أعْظَمَ به حَانًا ^٧

^١ - شرح السيرافي ١٥٠/٤ .

^٢ - الكتاب ٣٤١/٣ .

^٣ - من الطويل ، من شواهد الكتاب ٣٤١/٣ استشهد به سيبويه على النسب إلى الحانة (حانوي) على غير قياس ، والقياس (حاني) ، والبيت للفرزدق أو لذي الرمة أو لأعرابي في تحصيل عين الذهب ٤٩٤ ، وهو بلا نسبة في شرح السيرافي ١٥٠/٤ ب ، وشرح المفصل ١٥١/٥ ، والمقرب ٦٥/٢ ، واللسان (حنا) ٢٠٥/١٤ .

^٤ - هو علقمة بن عبدة بن ناضرة بن قيس شاعرٌ جاهليٌّ ، يلقب بعلقمة الفحل ، له مساجلات مع امرئ القيس ، له ديوان ، ت ٢٠ ق هـ (الشعر والشعراء ٢٢٤) .

^٥ - من البسيط لعلقمة الفحل في ديوانه ٦٨ ، وهو من شواهد الكتاب ٣٤١/٣ استشهد به سيبويه على أن النسب إلى حانة (حانية) على القياس والبيت لعلقمة في الكتاب ٣٤١/٣ ، وشرح السيرافي ١٥٠/٤ ب ، وتحصيل عين الذهب ٤٩٥ ، واللسان (حوم) ١٦٢/١٢ ، وبلا نسبة في شرح المفصل ١٥٢/٥ ، والمقرب ٦٥/٢ ، والعزير : الملك ، والحوم : جمع حائم ، وهو الذي يقوم على الخمر .

^٦ - هو غياث بن غوث بن الصلت من بني تغلب نشأ على المسيحية ، واتصل بالأمويين ، فكان شاعرهم ، تهاجى مع جرير والفرزدق ، له ديوان ت ٩ هـ (الشعر والشعراء ٤٩٠) .

^٧ - من البسيط للأخطل في شرح السيرافي ١٥١/٤ ، وشرح المفصل ١٥٣/٥ .

فجعل الموضع حانة والخمار حانا ، ولعل الذي قال : الحانوي جعل البقعة حانية ؛ لأنها تعطف على الشراب باللفظ واللذة ، كما يقال : امرأة حانية على ولدها ، فيصيرها كالأم الحانية على ولدها لاجتماعهم فيها على / ٢٨٤ / لذا هم ^١ .

وهذا النسب إلى قاضٍ قاضويٍّ إنما يجيء على من قال في تغلب : تغلي بفتح اللام ، وهو عند س^٢ شاذ ، والمبرد^٣ يقيسه ، فكلام المؤلف غير محقق حتى يقول : ورباعياً بحذف آخره إلا فيمن قال : تغلي بفتح اللام فهو مثله إلى ملهى فالذي يقول : تغلي يقول : قاضي لا غير ، والذي يقول : تغلي بفتح اللام يقول : قاضي وقاضوي كملهي وملهوي . ولما لم يأت المؤلف بما قلت لك مبيناً قال : إلا أن الحذف في الياء رابعة أوجه ، يعني أن قولك : قاضي أحسن من قولك : قاضوي .

وقوله : " إلا أن الحذف في الياء رابعة أوجه " .

قد تقدم بيانه ، فإن قلت : إذا كانوا قد قالوا في نمر وشقر ما قالوا فهلاً فعلوا ذلك في قاضٍ وغاز ، وحركوا عين فاعل هنا بالفتح ، فكانت تنقلب الياء ألفاً ، فيكون النسب قاضوي لا غير ؟ .

فالجواب أن هذا خالف الثلاثي لتوالي الحركات في الثلاثي وعدم ذلك هنا ؛ ألا ترى أن الساكن فيه فاصل بين الحركات ، فكان أخف عليهم ، يدلك أنهم لا يقولون في الأكثر إلا تغلي على الأصل ، ووجه من فتح هنا أنه شبه بنمر ، وذلك قليل عند س^٢ والمبرد يقيس . ش^٢ في الشرح : " أي أن قياس قاضٍ وغاز في النسب قياس تغلب ، والوجه في مثل تغلب على ما تقدم له أنفاً ، أي يبق ما قبل الآخر على كسره ، وإذا كان كذلك وياء النسب تطلب ما قبلها بالكسر فيقتضي ذلك كسر ياء قاضٍ وغاز ؛ لأنها ترجع عند لحاق ياء النسب إذ كان سقوطها للحاق التنوين لها وهي ساكنة ، وهي في النسب لا يلحقها التنوين إنما يلحق ياء النسب .

^١ - شرح السيرا في ١١٥١/٤ .

^٢ - انظر الكتاب ٣٤١/٣ .

^٣ - انظر شرح المفصل ١٤٦/٥ .

^٤ - الجزولية ٢٣٧ .

فإذا رجعت لما ذكرناه انبغى أن تنكسر ليائي النسب بعدها ، ويأتي من ذلك قاضيٍّ وغازيٍّ بيائين ساكتين ثم ثالثة متحرّكة بحركة الإعراب ، الثانية منهما مدغمة في الثالثة التي هي الثانية من يائي النسب وهي المتحرّكة بحركة الإعراب ، فتحذف الأخرى من اليائين الساكتين لالتقائهما ولا تبقّيها ؛ لأنّ الأولى حرفٌ مدّ ولين ، والثانية ساكن مشدّد^١ ، مثل دابةً وعمودٌ الثوب ؛ لتوفر الأثقال هنا .

وقد قلنا نحن إنّهُ ليس مذهب س~ إلاّ هذا^٢ ، ولا نقول إنّهُ الوجه كما يقول أبو موسى فيقتضي ذلك جواز فتح ما قبل الآخر ؛ لأنّ فتح ما قبل الآخر^٣ لا يكون إلاّ شاذًّا في هذا النحو بالسماع ، هذا مذهب سيويه .

وأما على مذهب المؤلف المتقدّم من أن المختار في مثل تغلب الكسر ، وأنّ الفتح جائز فيأتي عليه ما ذكره هنا من أنّه يُقال في النسب إلى قاضٍ وغازٍ : قاضويٌّ وغازويٌّ ، وقاضيٌّ وغازيٌّ .

وهذا الذي أشار إليه بقوله : " مثله إلى ملهى " إلاّ أنّه لما قال هنا : مثله إلى ملهى^٤ ، وكان الوجه عنده في النسب إلى ملهى ملهويٌّ على ما تقدّم ، وكان الوجه عنده في مثل قاضٍ وغازٍ على ما قال في تغلب : قاضيٌّ وغازيٌّ احتاج إلى الاستثناء بقوله : " إلاّ أنّ الحذف في الياء رابعةً أوجهٌ .

يريد بخلاف النسب إلى ملهى فإنّ القلب فيه أوجهٌ من الحذف ، وذلك إذا كان الحذف على قياس من يكسر في تغلب ، وأما إذا كان الحذف على^٥ من يفتح هناك ، فلا فرق بين الحذفين " انتهى كلام ش~ وهو حسن ولذلك كتبته .

^١ - في ب : ساكنة مشددة .

^٢ - وهو أن الفتح في مثل تغلب موقوف على السماع .

^٣ - قوله : لأنّ فتح ما قبل الآخر ، لم يرد في ب .

^٤ - في ب : وهذا مذهب الذي .

^٥ - إلى ملهى : سقط من ب .

^٦ - في ب : على قياس .

^٧ - شرح المقدمة الكبير ١٠٣١/٣ ، ١٠٣٢ .

وقوله : " وزائداً على الرباعي " ^١ .

أي إذا كان آخر الكلمة ياءً مكسوراً ما قبلها فيما زاد على الأربعة ، ومثاله : مُشْتَرٍ ومُفْتَرٍ ، وفي رجل اسمه يَمَانٍ وصَحَارٍ ، تقول في النسب إلى ذلك : مُشْتَرِيٌّ ومُفْتَرِيٌّ ، وَيَمَانِيٌّ وصَحَارِيٌّ .

وكذلك لو نسبت إلى رجل اسمه يَمَنِيٌّ وهَجَرِيٌّ تقول : يَمَنِيٌّ وهَجَرِيٌّ على ذلك اللفظ بعد أن تُقدِّر حذف الأولى وإحداث ياء غيرها .

وكذلك لو نسبت إلى شيء في آخره ياءً مشددة ، ولم تعرف ^٢ إلى أي شيء نُسِبَ كرجُلٍ نسبته إلى كُرْسِيٍّ أو بَرْنِيٍّ تقول : كُرْسِيٌّ وبَرْنِيٌّ .

وإن جمعت بُخْتِيَّةً ^٣ قلت : بَخَاتِيٍّ غير مصروفة ؛ لأنها جمع بُخْتِيٍّ ، فإن سميت الرجل به وهو غير مصروف صرفته في النسب فقلت : هذا بَخَاتِيٍّ مصروفاً ؛ لأنك قدَّرتَ حذف الياء الأولى ودخول ياء أخرى للنسبة ، فصارت بمنزلة جمع لا ينصرف إذا نسبت إليه انصرف ، كقولك في مدائن : مدائني ، وفي معافر : معافري .

وقوله : " مثله إلى قرقرى " .

أي تحذف الياء كما تحذف ألف قرقرى ؛ لأنها زائدة ، وقد تقدَّم موجب حذفها ^٤ .

وقوله : " والنسب إلى فعيلة " .

مثاله : حنيفة / ٢٨٥ / وربيعة .

وقوله : " ما لم تكن مضاعفة " .

مثاله : شحيحة وشديدة وجريرة .

وقوله : " أو معتلة العين " .

مثاله : طويلة وحويزة .

^١ - الجزولية ٢٣٧ .

^٢ - في ب : وإن لم تعرف .

^٣ - البختية : هي الإبل الحرسانية .

^٤ - انظر ص ٢٥٠ من النص المحقق .

ش~ : " وينبغي أن يقرأ هذا الموضع "مُضَاعَفَةً" غير منوَّنة ^١ ، ويكون المعنى مضاعفة العين أو معتلة العين فيكون هذا كقولهم : " بَرِئْتُ إِلَيْكَ مِنْ خَمْسٍ وَعِشْرِي النَّخَّاسِينَ " ^٢ أي من خَمْسِ النَّخَّاسِينَ وعشريهم ، إلا أن س~ ^٣ قصرَ هذا على الشعر ، فينبغي أن يكون الكلام الذي أتى به المؤلف على مذهبه لنا " ^٤ قاله ش~ في الشرح .

قلت : وللكلام أبي موسى وجهٌ وهو أن يكون على مذهب المبرِّد ^٥ والأخفش ^٦ ، فإنه قد يجيز حذف المضاف إليه وإبقاء الأول غير منوَّن .

وقوله : " مثله إلى نمر " .

أي قيل : حَنَفِيٌّ وَرَبْعِيٌّ بحذف الياء وقلب الكسرة فتحة .

وقوله : " وإلى فُعَيْلَةٍ " .

مثاله : جُهَيْنَةٌ وَضُبَيْعَةٌ وَبُثَيْنَةٌ .

وقوله : " مثله إلى صُرْدٍ " .

أي تقول : جُهْنِيٌّ وَضُبْعِيٌّ وَبُثْنِيٌّ .

وقوله : " وإلى فَعُولَةٍ " .

مثاله : شُنُوءَةٌ .

وقوله : " مثله إلى جَمَلٍ " ^٧ .

أي قيل : شَنْئِيٌّ ، وهذا مذهب سيبويه ^٨ .

^١ - في ب : غير مؤنثة .

^٢ - سبق في ص ١٠٤ من النص المحقق .

^٣ - الكتاب ١٧٨/١ .

^٤ - شرح المقدمة الكبير ١٠٣٢/٣ .

^٥ - المقتضب ٢٢٧/٤ .

^٦ - انظر شرح الكافية الشافية ٤٣٨/١ .

^٧ - من قوله : " مثله إلى قَرَقَرَى " انظر الجزولية ٢٣٨ .

^٨ - الكتاب ٣٣٩/٣ .

وأما مذهب المبرّد^١ في فعولة فألاً يحذف فيه إلا تاء التانيث خاصة ، ولا يُغيّر بعد ذلك ، فيقال : شَنُوِيٌّ كَرَكُوْبِيٌّ ، فكان حقّه أن يزيد هنا على رأي عادته في مثل هذا" انتهى كلام ش^٢ .

قلت : كل اسم رباعي في آخره هاء التانيث وقبل الآخر منه ياء أو واو نحو : فعيله وفُعيلة وفُعولة سيبويه^٣ يقيس جميع هذا فيحذف الياء من فعيلة وفُعيلة ، ويفتح العين من فعيلة بعد حذف الياء وكذلك فعولة أسقط الواو وفتح العين بعد الإسقاط .

وحجته في ذلك أن الحذف قد كان يطرأ على هذا ، ولم يتغير فيه إلا الآخر بكسره خاصة ، وذلك في فعيل وفُعيل نحو : ثَقِيفٌ وَثَقِفِيٌّ وَجُهَيْنٌ وَجُهْنِيٌّ وَسَلِيمٌ وَسَلْمِيٌّ ، وليس في الاسم إلا تغيّر حركة آخره بدخول ياء النسبة ، وتغيّره هو أننا نلزم آخره الكسرة ، وهو الفاء من ثَقِيفٌ ، والميم من سَلِيمٌ .

فإذا فعلنا ذلك اجتمع ياء النسبة والكسرة التي قبلها اللازمة وياء فعيل أو فُعيل ، وكل ذلك جنس واحد ، فحذفوا الياء من فعيل وفُعيل استثقلاً ، وإن كان القياس عند س^٤ إثباتها ، فيقال : قُرَيْشِيٌّ وَسَلْمِيٌّ .

فإذا كان الاسم في آخره هاء التانيث وجب حذفها ، ثم لزم الكسر الحرف الذي قبل ياء النسبة ، فصار ما فيه الهاء يلزمه تغيّر حركة وحذف حرف ، فكان ذلك داعياً إلى لزوم حذف الياء ؛ لأن الكلمة كلما ازداد التغيّر فيها كان الحذف لها ألزم فيما يستثقل منها ، وإن ساوّاها في الاستثقال غيرها ممّا يلزم فيه تغيّر كتغيّرها .

وهذا معنى قولهم : التغيّر يأنس بالتغيير ، وينضاف إلى ذلك ثقل الياء والواو ؛ ألا ترى أنّهم لا يحذفون الألف من نحو : فعالة ° ، ومثل هذا قولهم في مَيْت : مَيْتٌ ، وفي سَيْد :

^١ - انظر رأيه في التبصرة والتذكرة ٥٩٠/٢ ، والنكت ٨٨٦/٢ .

^٢ - يبدأ قول الشلوين من " قوله : مثله إلى غر " انظر شرح الجزولية الكبير ١٠٣٣/٣ .

^٣ - الكتاب ٣٣٩/٣ .

^٤ - الكتاب ٢٣٧/٣ .

^٥ - مثلثة الفاء ، انظر التبصرة والتذكرة ٢٩٥/٢ .

سَيْدٌ ، وَأَصْلُهُمَا مَيَّوتٌ وَسَيَّودَ فَقَلَبْتَ الْوَاوَ يَاءً لَوْقُوعِهَا بَعْدَ يَاءٍ سَاكِنَةٍ ثُمَّ أَدْغَمُوا الْيَاءَ فِي الْيَاءِ ، فَلَمَّا أَرَادُوا التَّخْفِيفَ حَذَفُوا الْيَاءَ الْمُنْقَلِبَةَ عَنِ الْوَاوِ الَّتِي هِيَ عَيْنُ الْكَلِمَةِ .

وَقَالُوا : اعْتَلَتْ بِالْحَذْفِ كَمَا اعْتَلَتْ بِالْقَلْبِ ، فَقَالُوا : مَيَّتْ ، فَالْيَاءُ فِيهِ يَاءٌ فَيَعْمَلُ الزَّائِدَةُ ، وَالْمَحذُوفَةُ هِيَ عَيْنُ الْكَلِمَةِ .

وَمِثْلُ هَذَا قَوْلُهُمْ : التَّرْخِيمُ لَا يَكُونُ إِلَّا فِي الْأَسْمَاءِ الْمَفْرَدَةِ الْمَغْيَرَةِ فِي النِّدَاءِ ، وَكَمَا أَعْلَوْهَا فِي النِّدَاءِ بِالْبَنَاءِ عَلَى الضَّمِّ ، كَذَلِكَ أَعْلَوْهَا بِالْحَذْفِ ، وَهَذَا بَابٌ وَاسِعٌ يُؤْنَسُ بِمَا نَحْنُ بِصَدَدِهِ .

وَقَالَ ابْنُ جَنِّي^١ فِي هَذَا قَوْلًا حَسَنًا وَذَلِكَ أَنْ قَالَ : إِنَّ تَاءَ التَّأْنِيثِ تَعَاقِبُ الْيَاءَ الْمَكْسُورَ مَا قَبْلَهَا فِي مِثْلِ فَرَازِقَةٍ وَفَرَازِيقٍ ، وَزَنَادِقَةٍ وَزَنَادِيقٍ ، فَلَمَّا اجْتَمَعَا هُنَا طَلَبَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا بَتَغْيِيرِ صَاحِبِهِ ، وَرَفَعَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا حُكْمَ الْآخَرِ فَانْخَدَفَا مَعًا ، وَكَانَتْهُمْ حَمَلُوا الْيَاءَ الْمَفْتُوحَ مَا قَبْلَهَا وَالْوَاوَ عَلَيْهَا فِي هَذَا .

وَبِالْجُمْلَةِ إِذَا كَانُوا يَقُولُونَ فِي فَعَلٍ نَحْوُ : نَمِرٍ نَمَرِيٍّ فَأَحْرَى هَذَا أَنْ يَغْيَرَ ، وَالْمَبْرَدُ^٢ يَخَالِفُ فِي فَعُولَةٍ وَيَنْكِرُ ، وَيَقُولُ هَذِهِ الْوَاوُ مَخَالِفَةٌ لِهَذِهِ الْيَاءِ ؛ أَلَّا تَرَى أَنََّّهُمْ يَقُولُونَ فِي النَّسَبِ إِلَى عَدِيٍّ : عَدَوِيٍّ وَإِلَى عَدُوٍّ : عَدَوِيٍّ ، فَفَصَلُوا بَيْنَ الْيَاءِ وَالْوَاوِ وَلَمْ يَغْيِرُوا فِي الْوَاوِ ، وَيَقُولُونَ فِي عَضُدٍ : عَضُدِيٍّ وَفِي سَمُرٍ : سَمُرِيٍّ وَفِي نَمِرٍ : نَمَرِيٍّ ، فَقَدْ ظَهَرَ مِنْ هَذَا فَرْقُ مَا بَيْنَهُمَا .

غَيَّرُوا فِي نَمِرٍ مِنْ أَجْلِ الْكُسْرَةِ ، وَلَمْ يَغْيِرُوا فِي عَضُدٍ وَسَمُرٍ ، فَلَمَّا لَمْ يَغْيِرُوا فِي الضَّمَّةِ ، وَلَا فِي الْوَاوِ ، وَخَالَفَتْ ٢٨٦/ الضَّمَّةُ الْكُسْرَةَ فِي سَمُرٍ وَنَمِرٍ ، وَخَالَفَتْ الْوَاوُ الْيَاءَ فِي عَدُوٍّ وَعَدِيٍّ وَجِبَ أَنْ تُخَالَفَ الْيَاءُ فِي فَعِيلَةِ الْوَاوِ فِي فَعُولَةٍ .

وَقَوْلُهُمْ فِي شَنْوَةٍ : شَنْئِيٍّ فَهُوَ عِنْدَ الْمَبْرَدِ^٣ شَاذٌ لَمْ يُسْمَعْ غَيْرُهُ ، وَهُوَ عِنْدَ سَيَّبِيهِ^٤ قِيَاسٌ .

^١ - انظر الخصائص ١٠٩/٢ ، مع اختلاف في النص .

^٢ - انظر التبصرة والتذكرة ٥٩٠/٢ .

^٣ - انظر التبصرة والتذكرة ٥٩٠/٢ ، والنكت ٨٨٦/٢ .

^٤ - الكتاب ٣٣٩/٣ .

وقد شد من هذا الباب ما جاء على الأصل ذكر سبويه^١ أنه يقال في سَلِمة :
سَلِمي ، وفي عَمِرة كَلْب : عَمِري ، وفي خُرَيْبة : خُرَيْبي .
وقالوا : سَلِقي للرجل يكون من أهل السليقة ، وهو الذي يتكلم بأصل طبعه ولغته
ويقرأ القرآن كذلك ، وأظنه من الأعراب الذين لا يقرأون على سنة القراء بل على طبع
لغته .

وقد جاء أيضاً رماح رُدَيْنة منسوبة إلى رُدَيْنة .
واستثنى أبو موسى^٢ المضاعفة العين من فَعيلة والمعتلة العين منها ومن فَعيلة كذلك ،
أما التضعيف نحو : شديدة فلم يقولوا : شَدَدِي كراهة التضعيف ، ولا جَلَلِي في جَليلة
لذلك ، ولا يُدغم هذا ؛ لأنه مثل عَلَلٍ^٣ و شَرَرٍ .
فإن قلت : وما يستثقل من هذا ونظائره كثيرة كَمَدَدٍ وَعَدَدٍ وَحَبَبٍ^٤ ونحو هذا ؟
فالجواب أنهم لما كانوا في حذف هذه الياء على غير أصل بين ؛ لأنه إنما كان ذلك عندهم
لأن التغير يأنس بالتغير .

ومثل هذا من التعليل كان إذا دفعه أقرب دافع وأضعفه ساقطاً لضعفه وعدم تأصله
في الحذف ، وكذلك لآمانع أيضاً من أن يقولوا : طَوَلِي ثم طَالِي إلا أنهم كثر عليهم التغير
في هذا مع قلة تمكن موجب الحذف فلم يفعلوه إذ عرض لهم منه ما عرض .
سـ : " متى كان فَعيلة أو فَعيلة أو فَعِيل أو فَعِيل عين الفعل فيه ولا منه من جنس
واحد أو كان^٦ عين الفعل واواً ، لم يحذف^٧ كقولك في النسب إلى شديدة وجَليلة :

^١ - الكتاب ٣/ ٣٣٩ .

^٢ - الجزولية ٢٣٨ .

^٣ - العَلَلُ : الشربة الثانية .

^٤ - الحَبَب : ضَرْبٌ مِنَ الْعَدُو .

^٥ - في ب : ومن هذا .

^٦ - في ب : وكان .

^٧ - في ب : لم يحذفه .

شَدِيدِيَّ وَجَلِيلِيَّ ، وإلى بني طَوِيلَة : طَوِيلِيَّ ؛ لَأَنَّكَ لو حذفت الياء لقلت : شَدِيدِيَّ وَجَلِيلِيَّ^١ ، وذلك مستثقل .

ولو قلت : طَوِيلِيَّ لوجب قلب الواو ألفاً ؛ لَأَنَّهَا عين ، و(فَعَلَ) إذا كان عين الفعل منه واواً وجب قلبها ألفاً ، فكنت تقول: طَالِيَّ ، وقالت العرب في بني حَوِيزَة : حَوِيزِيَّ^٢ .
وقوله : " وإلى نحو تَحِيَّةٍ وَفَعِيلٌ مُعْتَلٌّ اللام " ^٣ .
مثاله : عَدِيَّ وَعَلِيَّ .

وقوله : " مثله إلى عَم " ^٤ .
أي يقال : تَحَوِيَّ وَعَدَوِيَّ ، قلت : قال سيبويه : " وإذا نسبت إلى تَحِيَّةٍ قلت : تَحَوِيَّ " ^٥ .

وأصل تَحِيَّةٍ تَفْعِلَةٌ ؛ لَأَنَّهَا مصدر حَيَّاهُ أَصْلُهَا تَحْيِيَّةٌ ، فَأَلْقَوْا كسرة الياء الأولى على الحاء وأدغموا ، وصار لفظها كلفظ فَعِيلَةٍ ؛ لِأَنَّ ثَالِثَهَا يَاءٌ سَاكِنَةٌ قَبْلَهَا كسرة ، فنسبوا إليها كما ينسبون إلى فَعِيلَةٍ بحذف الياء الثالثة ، فبقي تَحِيَّةٌ مثل عَمِيَّةٍ في اللفظ فيقال : تَحَوِيَّ كما يقال : عَمَوِيَّ وَشَحَوِيَّ في عَمٍ وَشَحٍ .

وَأَمَّا فَعِيلٌ الْمُعْتَلُّ اللام بالياء أو الواو فالوَجْهُ فِيهِ حَذْفُ يَاءٍ فَعِيلٌ ، وفتح العين منه ، فتقول في عَدِيَّ : عَدَوِيَّ ، وفي عَلِيَّ : عَلَوِيَّ ، وفي غَنِيَّ : غَنَوِيَّ ؛ لِأَنَّهُمْ كَرِهُوا تَوَالِي أَرْبَعِ يَاءَاتٍ ، فحذفوا الياء الزائدة ، فصار الاسم بعد حذفها على فَعِلٍ ففتحوا كما فتحوا في عَمٍ وَنَمِرٍ .

^١ - قوله : الياء لقلت : شَدِيدِيَّ وَجَلِيلِيَّ ، لم يرد في ب .

^٢ - شرح السيرا في ١٤٩/٤ ، ١٥٠ .

^٣ - الجزولية ٢٣٨ .

^٤ - الجزولية ٢٣٨ .

^٥ - الكتاب ٣٤٦/٣ .

وقوله : " وإلى فَعِيلٍ مُعْتَلٍّ اللامِ مثله إلى هُدًى " ^١ .

أي تقول في النسب إلى قُصَيٍّ : قُصَوِيٌّ ، وكذلك في أُمَيَّةَ : أُمَوِيٌّ ، ما فيه الهاء وما لم تكن من فَعِيلٍ وفَعِيلٍ يستويان في النسب ، والعلة اجتماع الياءات ، فحذفوا الياء الساكنة فَبَقِيَ قُصَيٌّ فقلبوا الياء ألفاً لانفتاح ما قبلها وهي متحركة فصار كهُدًى وَحَصًى ، فقالوا : قُصَوِيٌّ .

وذكر يونس ^٢ أن ناساً من العرب يقولون : أُمَيِّيٌّ ، لما كان الإعراب يدخل على مثل أُمَيٍّ تركوا اللفظ الأول على حاله وشبهوه بالصحيح وكذلك يقولون : عَدِيِّيٌّ ، إلا أن هذا أثقل لزيادة كسرة الدال فيه .

وقوله : " والذي يُحذفُ من يائي تَحِيَّةُ السَّاكِنَةِ " ^٣ .

يعني التي هي عين الكلمة ؛ لأنها قد نُقِلَتْ حركتها إلى الحاء ، فتوهَّنت بالسكون وحذِفُ الساكن أسهل ، ولأنَّ التَّغْيِيرَ يَأْنَسُ بالتَّغْيِيرِ لما تُجَوِّسُ عليها بالنقل تُجَوِّسُ بعدُ بالحذف .

ش ~ : ما كان آخره ياءً مشدَّدةً من الثلاثي يجوز فيه وجهان نحو : حَيٍّ تقول فيه : حَيَوِيٌّ كَنَمَرِيٍّ ، وَحَيِّيٍّ ، والزائد على الثلاثة /٢٨٧/ إن كانت الياءان زائدتين فليس إلا الحذف نحو : كُرْسِيٍّ وَبُخْتِيٍّ .

وإن كانتا أصليتين نحو : تَحِيَّةٌ جاز وجهان : تَحَوِيٌّ وَتَحِيِّيٌّ ، وإن كانت إحداهما أصليَّةً والأخرى زائدة نحو : عَلِيٍّ وَمَرَمِيٍّ قلت : عَلَوِيٌّ وَعَلِيِّيٌّ ، وأما مَرَمِيٍّ فتقول فيه : مَرَمَوِيٌّ كَقَاضَوِيٍّ ، وَمَرَمِيٍّ كَكُرْسِيٍّ ، وَمَرَمِيٍّ جَائِزٌ .

^١ - الجزولية ٢٣٨ .

^٢ - الكتاب ٣/٣٤٤ .

^٣ - الجزولية ٢٣٨ .

وقوله : " وتطرحُ الياءُ المتحرّكةُ من نحو : مَيْتٌ فيصيرُ النسبُ إليه مثله إلى بَيْتٍ " ١ .

أي تقول في النسب إلى سَيِّدٍ ومَيْتٌ : سَيِّدِي ومَيْتِي ، وكذلك أُسَيِّدٌ وحُمَيْرٌ ولُبَيْدٌ تقول : أُسَيِّدِي وحُمَيْرِي ولُبَيْدِي ، كذا تقول العرب ٢ .

وإنّما كان حذف الياء المتحرّكة أولى من حذف الساكنة ؛ لأنّ الموجب للحذف توالي الكسرات واجتماع الياءات ، فإذا حذفنا المتحرّكة فقد نقصت كسرةً وياءً ، وقد رأيناهم خففوا على هذا المنهاج في غير النسبة فقالوا : سَيِّدٌ ومَيْتٌ وهَيْنٌ وَلَيْنٌ ، وطَيْبٌ في طَيْبٍ .

ولو حذفنا الساكن لبقيت كسرة الياء وذلك يثقل لأجل توالي الكسرات مع قلّة ذلك في كلامهم قبل التّسبة ، بل لا يكاد يوجد ذلك - أعنى حذف الساكنة وإبقاء المتحرّكة منهما - .

وقالت العربُ في طَيٍّ : طَائِيٌّ ٣ ، وهو شاذٌّ ، والقياس طَيْئِيٌّ ، تقديره طَيْعِيٌّ ، ولكنّهم جعلوا الألف مكان الياء نحو : ياحلٌ في يَيْجَلٍ .

قال سيبويه : " وإذا أضفتَ إلى مُهَيِّمٍ قلتَ : مُهَيِّمِي ٤ " فلا تحذف شيئاً ؛ لأنّك إن حذفت الياء التي قبل الميم بقي مُهَيِّمٌ ، والنسبة إلى مُهَيِّمٍ توجب حذف إحدى اليائين فيقال : مُهَيِّمِي كحُمَيْرِي وأُسَيِّدِي ، فيصير ذلك إخلالاً به كما أنّهم إذا حقّروا عَيْضُمُوزَ لم يحذفوا الواو ؛ لأنّهم إن حذفوا الواو احتاجوا إلى حذف الياء ، فاختاروا ما لا يوجب حذف شيئين إبقاءً على توفير حروف الكلمة وألاً يُحذف منها إلا عند الضرورة ، وقد مرّ هذا في التصغير ٦ .

١ - الجزولية ٢٣٨ .

٢ - انظر الكتاب ٣٧١/٣ .

٣ - الكتاب ٣٧١/٣ .

٤ - الكتاب ٣٧١/٣ .

٥ - العَيْضُمُوز : العجوز الكبيرة .

٦ - انظر ص ١٧٣ من النص المحقق .

ويقال : هَيْمَ الرجلُ الحُبُّ يُهَيِّمُهُ ، والحُبُّ مُهَيِّمٌ ، فإذا نسبنا إليه وجب التخفيف فقلنا : مُهَيِّمِيٌّ ويُقال : هَوَمَ الرجلُ إذا نام فهو مُهَوِّمٌ ، فإذا صغرناه وجب أن نحذف إحدى الواوين فيصير مُهَوِّمٌ ثم مُهَيِّمٌ ، ويعوض من المحذوف للتصغير فيقال : مُهَيِّمٌ كما تقول سُفَيْرِيحٌ ، وهو في معنى مُهَيِّمٍ الذي ذكرناه .

ش ~ : " يمكن أن يكون تصغير مُهَوِّمٍ من هَوَمَ إذا نام ، أو تصغير مُهَيِّمٍ من هَيْمَ الحُبُّ ، وقياس التصغير فيه إن قلت إنَّ الياء الثانية هي الزائدة قياس تصغير كَنَهَوْرٌ وهو كُنَيْهِيرٌ فُعْيَعِيلٌ فتقول فيه : مُهَيِّمٌ على الأصلين ، ويلزمه العوض لأنَّها رابعة زائدة ، ووزنه مَفْيَعِيلٌ ، وإن قلت : إنَّ الأولى هي الزائدة فإنَّهما قولان لسيويهِ " كذا زعم ش ~ .

قلت : مُهَيِّمٌ ومُهَيِّمٌ إن عوضت ، ووزنه مُفْيَعِيلٌ أيضاً .

ولم يذكر س ~^١ أنَّهم يقولون في أُسَيْدٍ ونحوه كما يقولون في سَيْدٍ ومَيْتٍ ، فيمكن أن يكون ذلك لعدم جوازه فيه أو استغنى بأحدهما عن الآخر .

وذكر ابنُ خروف ^٢ أنَّه لا يُقال في أُسَيْدٍ ، قال : لأنَّها ياء تصغير ، وهذا تعليلٌ مجهولٌ ، وأخذَه من كلام الخَدَب ^٣ شيخه في طرر الكتاب على قوله : " فمما جاء محذوفاً من نحو سَيْدٍ ومَيْتٍ " ^٤ .

ط ~^٥ : هذا نصُّ أنَّهم حذفوا من نحو سَيْدٍ وهَيِّنٍ ، وألزموا الحذف ، فأما أُسَيْدٍ فإنَّكَ لا تحذف إلاَّ ^٦ في النسب لأنَّها ياء تصغير .

قلت : يمكن أن يريد أن أُسَيْدٍ تصغير أسود ، وأنت إذا صغرت أسودَ إنما تقول فيه : أُسَيْودٌ ^٧ ثم أُسَيْدٍ ، وأما أن تقول : أُسَيْدٍ فلا ؛ لأنَّ التصغير ليس أصل بناء . وقالوا : سُويِدَ في تصغير الترخيم .

^١ - الكتاب ٣٧٠/٣ .

^٢ - تنقيح الألباب ٤٣٢/٢ .

^٣ - هو ابن طاهر ، وقد سبق التعريف به .

^٤ - الكتاب ٣٧١/٣ .

^٥ - ط ~ : ابن طاهر الخَدَب .

^٦ - قوله : فأما أُسَيْدٍ فإنَّكَ لا تحذف إلاَّ ، لم يرد في ب .

^٧ - في المخطوط : " أسويد " وهو تحريف .

ولو نسبت إلى حَيَّة لقلت : حَيَّوِيٌّ وَحَيِّيٌّ ، وقياس حَيَّة أن تحذف التاء فيبقى حَيِّيٌّ ، فيجتمع في النسب أربع ياءات وذلك ثقل فنقلوا فعلاً إلى فَعَلٍ ؛ لأنَّهما يتعاقبان نحو: الشَّلَّ والشَّلَلَّ والطَّرْد والطَّرَد ، فصار حَيِّي قلبت الأخيرة ألفاً فصار حَيِّي ، وتنسب إليه كما نسبت إلى رَحَى .

وتقول في النسب إلى آية : آيِيٌّ وَآيِيٌّ وَآوِيٌّ ، إثبات الياء وقلبها همزة لكونها طرفاً بعد الألف ثم إبدال الهمزة واواً ، ووزن آية عند سيبويه فَعَلَةٌ^١ ، تحرَّكت الياء وانفتح ما /٢٨٨/ قبلها فقلبت ألفاً وقد كانت اللام أولى بالإعلال من العين كما قالوا : دَوَاةٌ وَنَوَاةٌ لكن شذت .

وقال الكسائي^٢ : وزنها آيَّة فاعلة حذفت العين فصار وزنها فَالَةٌ ، وقال الفراء^٣ : أصلها آيَّة^٤ بالتشديد ثم قلبوا الياء ألفاً ، ورأوا ذلك أسهل من الإدغام .

وإنما خالف سيبويه لخروج ذلك عن النظائر نحو : دَوَاةٌ وَنَوَاةٌ ، وكان سيبويه^٥ ملح في ذلك أنَّهما ياءان وإذا اجتمع مثلاً في كلامهم حرَّكوا الثاني وأسكنوا الأوَّل ، وأدغموه في الثاني نحو : رَدَّ وَشَدَّ وَمَدَّ ، والأصل رَدَدَ وَشَدَدَ وَمَدَدَ .

ولما كان هذا قياس المثليين وكانت آية وأخواتها من هذا الباب كانت الياء الآخرة بأن تصحَّ والأولى بأن تعتلَّ أولى إذ الألف أخفُّ ساكن ، فكأنَّها قد سُكِّنَتْ بالإدغام في الياء .
وأما شَوَاةٌ^٦ ودَوَاةٌ وَنَوَاةٌ^٧ فلم يلتقِ فيها مثلاً فلذلك جاءت ونحوها على القياس ، فمن قال في النسب إلى آية : آيِيٌّ حذفت التاء فبقي آيٌّ فشَبَّهَهُ بما قبل آخره ألف زائدة فقلبها همزة ، ومن قال : آوِيٌّ قلب الهمزة واواً نحو : كِسَاوِيٌّ ، ومن قال : آيِيٌّ أجراه على الأصل .

^١ - لم يصرح سيبويه بذلك ، انظر الكتاب ٣٩٨/٤ .

^٢ - انظر الممتع ٥٨٣/٢ .

^٣ - انظر الممتع ٥٨٣/٢ .

^٤ - قوله : وزنها آيَّة فاعلة حذفت العين فصار وزنها فَالَةٌ وقال الفراء : أصلها آيَّة ، لم يرد في ب .

^٥ - الكتاب ٣٩٨/٤ ، ٣٩٩ .

^٦ - الشوأة : شعر الرأس .

^٧ - ونواة : سقط من ب .

[النسب إلى المركب]

وقوله : " وحكم الثاني من المركبين " .

مثاله : بعلبك ورام هرمر .

وقوله : " وما زاد على الصدر " .

يعني نحو : تأبط شرًا ، وذرا حبًا ، وبرق نحره^١ .

وقوله : " حكم هاء التانيث " ^٢ .

أي تحذف الاسم الأخير وتبقى الصدر وتنسب إليه فيقال : بعلي ورامي وتأبطي^٣ وذروي تنسب إلى الصدر ، انتهى تفسير ش^٤ .

قلت : كان الخليل^٥ يقول في الاسمين اللذين ضم أحدهما إلى الآخر أنك تنسب إلى الأول منهما ؛ لأنه جعل الثاني كالهاء فيقول : حضري وخمسي في خمسة عشر ومعدّي . ولم يكن اجتماع الاسمين موجباً أنهما قد صيرا اسماً واحداً في التحقيق كما صير عنتريس^٦ وعيضموز مع الزيادة اسماً واحداً فيه زيادة ، كما لم يكن المضاف إليه زيادة في المضاف كما يُزاد في الاسم بعض الحروف ؛ ألا ترى أنه قد قيل : أيادي سباً وليس في الكلام اسم على ثمانية أحرف .

وقالوا : شغر بعر^٧ ، وليس في الأسماء اسم توالى فيه ست حركات ، وكذلك المضاف نحو : صاحب جعفر ، وقدم عمرو .

^١ - و برق نخره : سقط من ب .

^٢ - من قوله : وقوله : " وحكم الثاني من المركبين " الجزولية ٢٣٩ ، وفيها " وما زاد على الصدر من الجملة " .

^٣ - وتأبطي : سقط من ب .

^٤ - النقل عنه من قوله : وحكم الثاني من المركبين ، انظر شرح المقدمة الجزولية الكبير ١٠٣٤/٣ .

^٥ - الكتاب ٣٧٤/٣ .

^٦ - العنتريس : الداهية .

^٧ - شغر بعر : أي متفرقين .

وَرَبَّمَا رَكَّبُوا مِنْ حُرُوفِ الْأَسْمِينَ اسْمًا فَيَنْسِبُونَ إِلَيْهِ فَقَالُوا : حَضَرَمِيٌّ كَمَا رَكَّبُوا^١
فِي الْمُضَافِ فَقَالُوا فِي عَبْدِ الدَّارِ : عَبْدَرِيٌّ ، وَفِي عَبْدِ الْقَيْسِ ، عَبْقَسِيٌّ ، وَفِي أَمْرِئِ الْقَيْسِ :
مَرْقَسِيٌّ ، قَصَدُوا فِيهِ الْمَحَافِظَةَ عَلَى عَدَمِ^٢ الْإِلْتِبَاسِ وَإِزَالَةِ الْإِشْكَالِ .

وَقَدْ جَاءَ النَّسَبُ إِلَيْهِمَا مَفْرَدَيْنِ مَعًا قَالَ الشَّاعِرُ :

١٤٤ - تَزَوَّجْتُهَا رَامِيَّةً هُرْمُزِيَّةً بِفَضْلِ الَّذِي أُعْطِيَ الْأَمِيرُ مِنَ التَّقْدِيرِ^٣

نَسَبَهَا إِلَى رَامٍ هُرْمُزٍ ، وَكَأَنَّهُ حَافِظٌ عَلَى إِزَالَةِ اللَّبْسِ .

وَأَجَازَ الْجَرْمِيَّ^٤ النَّسَبَةَ إِلَى أَيْتِهْمَا شَتَّ فُجِيزٍ فِي بَعْلَبِكَ بَكِّيٍّ ، وَإِنْ شَتَّ بَعْلِيٍّ ،
وَفِي حَضَرَمَوْتٍ حَضَرِيٍّ ، وَإِنْ شَتَّ مَوْتِيٍّ .

س ~ : " وَسَأَلْتُ الْخَلِيلَ عَنِ الْإِضَافَةِ إِلَى رَجُلٍ اسْمُهُ اثْنَا عَشَرَ فَقَالَ : تَنْوِيٌّ فَيَمِنْ
قَالَ : بَنَوِيٌّ فِي ابْنٍ ، وَإِنْ شَتَّ اثْنِيٍّ ، وَتَحْذَفُ (عَشَرَ) كَمَا تَحْذَفُ النُّونُ ، فَشَبَّهُ عَشَرَ^٥
بِالنُّونِ كَمَا شَبَّهَتْ عَشَرَ فِي خَمْسَةِ عَشَرَ بِالْهَاءِ " ^٦ .

وَجَهَّ السُّؤَالَ لِلْخَلِيلِ عَنْ اثْنِي عَشَرَ وَقَدْ تَبَيَّنَ حُكْمُ أَخَوَاتِهِ ؛ لِأَنَّهُ وَإِنْ كَانَ حُكْمُهُمَا
وَاحِدًا فَالْعَلَّةُ مُفْتَرَقَةٌ ، فَالْعَلَّةُ فِي خَمْسَةِ عَشَرَ وَنَحْوِهِ شَبَّهُ الثَّانِي بِنَاءِ التَّأْنِيثِ ، وَالْعَلَّةُ فِي هَذَا
مُعَاقَبَةُ عَشَرَ لِلنُّونِ وَوُقُوعُهَا مَوْقِعَهَا .

وَلَيْسَ هَذَا مَبْنِيًّا ، بِدَلِيلِ قَوْلِهِمْ فِي الرَّفْعِ : هَذَا اثْنَا عَشَرَ ، وَفِي النَّصْبِ وَالْخَفْضِ :
رَأَيْتُ^٧ اثْنِي عَشَرَ وَمَرَرْتُ بِاثْنِي عَشَرَ ، وَإِنَّمَا هُوَ مُضَافٌ فَلِذَلِكَ خَصَّهُ بِالذِّكْرِ .
قَالَ : " فَأَمَّا اثْنَا عَشَرَ الَّتِي لِلْعَدَدِ فَلَا تُضَافُ وَلَا يُضَافُ إِلَيْهَا " ^٨ .

^١ - قَوْلُهُ : مِنْ حُرُوفِ الْأَسْمِينَ اسْمًا فَيَنْسِبُونَ إِلَيْهِ فَقَالُوا : حَضَرَمِيٌّ كَمَا رَكَّبُوا ، لَمْ يَرِدْ فِي ب .

^٢ - عَدَمٌ : سَقَطَ مِنْ ب .

^٣ - مِنْ الطَّوِيلِ بِلَا نِسْبَةٍ فِي شَرْحِ السِّرَافِيِّ ١١٦٦/٤ ، وَالْمَقَرَّبِ ٥٨/٢ ، وَشَرْحِ الْجَمَلِ لِابْنِ عَصْفُورٍ ٣٢٠/٢ ،
وَالْمُسَاعَدِ ٣٥٤/٣ ، وَيُرْوَى : مِنْ الرِّزْقِ .

^٤ - انْظُرْ شَرْحَ السِّرَافِيِّ ١١٦٦/٤ .

^٥ - مِنْ قَوْلِهِ : فَقَالَ : تَنْوِيٌّ فَيَمِنْ قَالَ : تَنْوِيٌّ فِي ابْنٍ ، لَمْ يَرِدْ فِي ب .

^٦ - الْكِتَابُ ٣٧٤/٣ .

^٧ - رَأَيْتُ : سَقَطَ مِنْ ب .

^٨ - انْظُرْ الْكِتَابَ ٣٧٥/٣ .

يعني لا تقول : اثنَاكَ كما تقول : خمسةَ عَشْرَكَ^١ ، ولا اثنَا عَشْرَكَ ؛ فأَمَّا الأول فلاجل اللبس ، وأَمَّا الثاني فلأنَّ عشر كالنون ، ولا تجتمع النون مع الإضافة ، ولا يُضاف إليها لما امتنع له الأوَّل ، أي لا يُنسب إليها لأجل اللبس باثنين وهذا بناءً على أنَّ اثنَا عشر معرب^٢ .

وحُكِيَ عن ابن دُرُسْتَوَيْه^٣ أَنَّهُ مَبْنِيٌّ ، ولو كان كما قال لم ينقلب /٢٨٩/ مع العوامل.

سَع~ : " يريد سيبويه أن قولنا : اثنَا عَشَرَ قد وقعت عَشْرَ موقع النون من اثنَانِ واثنَانِ ، إذا نُسِبَ إليها وجب حذفُ الألف والنون كما تحذفان في النسب إلى رَجُلَانِ ، فلذلك قلت : اثنِيَّ وَثَنَوِيَّ .

فإن قيل : قد منعت النسب إلى اثني عشر في العدد لأجل اللبس باثنين ، وأنتم قد أجزتم النسبة إلى رجل اسمه اثنَانِ ، فالفرق بينهما أن الأسماء الأعلام ليست تقع لمعانٍ في المُسَمَّينَ ، فيكون التباسها يوقع فَصْلًا بين معنيين .

وقد يقع في المنسوب إليه لِبْسٌ لا يُحْفَلُ به لعلمُ المخاطب بما ينسب إليه كقولنا في رَبِيعَةٍ : رَبَّعِيَّ ، وحنيفة : حَنْفِيَّ ، وإن كنا نجيزُ أن يكون في الأسماء حَنْفٌ وَرَبَّعٌ ؛ لأنَّ اللبس يبعد في ذلك ، واثنَا عشر واثنَانِ كثيران في العدد ، فالنسبة إلى أحدهما بلفظ الآخر^٤ يوقع اللبس .

^١ - انظر الكتاب ٢٩٩/٣ ، قال سيبويه : " وهي لغة رديئة " .

^٢ - هو رأي الجمهور ، انظر الكتاب ٣٠٧/٣ ، والارتشاف ٧٥٩/٢ .

^٣ - انظر رأيه في الارتشاف ٧٥٩/٢ .

^٤ - في ب : لفهم .

^٥ - في شرح السرياني : " وإن كنا لا نجيز " .

^٦ - بلفظ الآخر : سقط من ب .

وقد أجاز أبو حاتم^١ في مثل هذا النسبَ إليهما مفردين ؛ لئلا يقع لبس فقال : ثوبٌ أَحَدِيَّ عَشْرِيَّ وإِحْدَوِيَّ عَشْرِيَّ ، وعلى لغة من يقول : إِحْدَى عَشْرَةَ^٢ يقول : إِحْدَوِيَّ عَشْرِيَّ كَنَمْرِيَّ^٣ وإلى اثني عشر اثْنِيَّ عَشْرِيَّ ، وَثَنَوِيَّ عَشْرِيَّ وكذلك سائرُها^٤ .
وأما الإضافة إلى الحكاية نحو : تَأَبَّطُ شَرًّا فقالوا فيه : تَأَبَّطِيَّ وقد كان ينبغي ألاَّ يُضاف إليه لأنه محكيٌّ كما لا يُثنى ولا يُجمع ولا يُعرَّف ولا يُضاف إلى المتكلم ولا غيره ولا يُصعَّر ، وإثما جاز النسب إلى الصدر منه تشبيهاً ببُعْلُك وحَضْرَمَوْت ، ولولا ذلك لأتوا بلفظ يُعطي معنى النسب كما أتوا بلفظ يعطي معنى^٥ التثنية والجمع وغير ذلك .
ومع ذلك إنَّ النسب قد يُخالف سائرَ تلك الأحكام وذلك أنَّ المنسوبَ غيرَ المنسوب إليه وحقيقته غير حقيقته ؛ ألا ترى أنَّ قُرْشِيَّ غير قُرَيْش ، وليست التثنية كذلك وغيرها ، كأنَّ هذا إذا نُسب إليه كأنَّه لم يُنسب إليه ؛ لأنه ليس معناه كمعناه .
قال س^٦ : وإذا نسبت إلى (لولا) قلت : لَوِيَّ بالتخفيف ؛ لأنَّك حكيت ولم تجعلها اسماً فيلزمك التشديد ، وتقول في النسب إلى كُنْتُ : كُونِيَّ تحذف الفاعل وتنسب إلى كُنْ ، وكانت الواو حذفت لسكون النون ، فلما تحرَّكت النون لأجل ياء النسبة رجعت الواو ، والذي قال : كُنْتِيَّ شَبَّهه باسم واحد ؛ لاختلاط الفاعل بالفعل^٧ ، وقالوا : كُنْتِيَّ بنون الوقاية كأنَّ التاء عنده جزء من الكلمة قال الشاعر :

١٤٥- ولستُ بِكُنْتِيَّ ولستُ بعاجزٍ وشرُّ الرجالِ كُنْتِيَّ وعاجزُ^٨

^١ - هو سَهْلُ بن محمد بن عثمان السَّجِسْتَانِيَّ ، من كبار العلماء باللغة والشعر ، من أهل البصرة ، كان الميرد يلزم القراءة عليه ، من مصنفاته " ما تلحن فيه العامة " ، ت ٢٤٨ هـ (إنباه الرواة ٥٨/٢) .

^٢ - هي لغة لبني تميم ، انظر الكتاب ٥٥٧/٣ .

^٣ - في أ : عشروي ، وأثبتنا ما في ب وشرح السيرافي ، وقوله : كنمري : سقط من ب .

^٤ - شرح السيرافي ١٦٦/٤ ب .

^٥ - قوله : النسب كما أتوا بلفظ يعطي معنى ، لم يرد في ب .

^٦ - لفظ سيبويه هو : " وكذلك حيثما وإنما ولولا وأشبه ذلك ، تجعل الإضافة إلى الصدر لأنها حكاية " الكتاب ٣٧٧/٣ .

^٧ - بالفعل : سقط من ب .

^٨ - من الطويل للأعشى ، وليس في ديوانه وله في الهمع ٣٥٦/٣ ، وبلا نسبة في شرح السيرافي ١٦٨/٤ أ ، وشرح المفصل ٧/٦ ، والمقرب ٧٠/٢ ، وشرح الحمل لابن عصفور ٣١٩/٢ ، واللسان (عجن) ٢٧٧/١٣ ، ويروى : =

وبقي الكلام على المضاف من الأسماء ، والكلام في هذا الباب في النسب إلى المضاف وهو عَلَمٌ أو غَالِبٌ ، لا في المضاف على الإطلاق ، فَإِنَّ نَحْوَ : غُلَامِ زَيْدٍ الَّذِي لَيْسَ عَلَمًا وَلَا غَالِبًا لَا يُقْصَدُ بِالنَّسَبِ إِلَيْهِ إِلَّا النَّسَبُ إِلَى مُفْرَدَاتِهِ ، وَلَيْسَ لِمَجْمُوعِ الْأَسْمَاءِ مَعْنَى مُفْرَدٌ فَيُنْسَبُ إِلَيْهِ كَابْنِ الزُّبَيْرِ وَأَمْرِئِ الْقَيْسِ .

فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ : كَيْفَ تَنْسَبُ إِلَى غُلَامِ زَيْدٍ ، إِذَا لَمْ يَكُنْ عَلَمًا وَلَا غَالِبًا ؟ فَيَقَالُ لَهُ : هَذَا سُؤَالٌ فَاسِدٌ ؛ لِأَنَّكَ إِنْ كُنْتَ قَاصِدًا السُّؤَالَ عَنِ النَّسَبِ إِلَى مُفْرَدَاتِهِ فَمَا الْفَائِدَةُ فِي قَوْلِكَ : كَيْفَ تَنْسَبُ إِلَى غُلَامِ زَيْدٍ ؟ وَهَلَّا قُلْتَ : إِلَى زَيْدٍ أَوْ إِلَى غُلَامٍ ، وَإِنْ كَانَ قَصْدُكَ السُّؤَالَ عَنِ مَجْمُوعِ الْأَسْمَاءِ فَقَدْ تَقَدَّمَ رَدُّهُ .

وَأَعْلَمُ أَنَّ الْقِيَاسَ النَّسَبُ إِلَى الْأَوَّلِ فِي جَمِيعِ هَذَا ؛ لِأَنَّهُ الَّذِي يَلْحَقُهُ لَوَاحِقُ الْمُفْرَدَاتِ وَيَقَعُ عَلَيْهِ إِعْرَابُهُ وَالتَّنْثِيَةُ وَالْجَمْعُ ، وَإِذَا نُسِبَتْ إِلَى الْأَوَّلِ لَمْ يَكُنْ بَقَاءُ الثَّانِي فِي النَّسَبِ لِعَلَّا يُتَوَهَّمُ أَنَّ الْأَوَّلَ وَحْدَهُ هُوَ الْمُنْسُوبُ إِلَيْهِ .

إِلَّا أَنَّهُ قَدْ خَرَجَ عَنْهُ أَشْيَاءٌ أَضْيَفُ إِلَى الثَّانِي مِنْهَا ، وَجُمْلَةُ ذَلِكَ عَلَى قَسْمَيْنِ^١ : أَحَدُهُمَا أَنْ يَكُونَ الْأَوَّلُ مُضَافًا إِلَى اسْمٍ يُقْصَدُ قَصْدُهُ وَيَتَعَرَّفُ^٢ الْمُضَافُ الْأَوَّلُ بِهِ ، وَهُوَ مَعَ ذَلِكَ اسْمٌ غَالِبٌ ، وَالْآخَرُ أَلَّا يَكُونَ كَذَلِكَ .

فَحُكْمُ الْأَوَّلِ النَّسَبُ إِلَى الثَّانِي نَحْوَ قَوْلِهِمْ فِي النَّسَبِ إِلَى ابْنِ الزُّبَيْرِ : زُبَيْرِيٌّ وَفِي ابْنِ كُرَاعٍ : كُرَاعِيٌّ ، وَكَذَلِكَ كُلُّ مَا كَانَ مِنَ الْأَسْمَاءِ يُعْرَفُ بِابْنِ فُلَانٍ أَوْ أَبِي / ٢٩٠ / فُلَانٍ . قَالُوا فِي أَبِي مُسْلِمٍ : مُسْلِمِيٌّ ، وَفِي أَبِي بَكْرٍ بَنِ كِلَابٍ : بَكْرِيٌّ ، وَفِي ابْنِ دَعْلَجٍ : دَعْلَجِيٌّ ، وَإِنَّمَا كَانَ ذَلِكَ فِي ابْنِ فُلَانٍ وَأَبِي فُلَانٍ ؛ لِأَنَّ الْكُنْيَةَ وَالْأَلْقَابَ مُتَشَابِهَةٌ فِي الْأَسْمَاءِ الْمُضَافِ وَمُخْتَلِفَةٌ فِي الْمُضَافِ إِلَيْهِ .

وَمَا أَنْتَ كُنْتِيُّ وَمَا أَنَا عَاجِزٌ وَشَرُّ الرَّجَالِ الْكُنْتِيُّ وَعَاجِزٌ

وَالْكُنْتِيُّ : الشَّيْخُ الْعَاجِزُ .

^١ - انظر التكملة ٢٦٧ .

^٢ - فِي أ : لَا يَتَعَرَّفُ ، وَفِي ب : لَا يَنْصَرَفُ ، وَالصَّوَابُ مَا أَثْبَتَاهُ .

وباختلاف المضاف إليه يتميز بعض من بعض نحو : أبي زيد وأبي مسلم وأبي جعفر، فلو أضيف إلى الأول لصارت النسبة فيه كله أبوي، ولم يُعرف بعض من بعض، وكذلك ابن، فعدلوا إلى الثاني من أجل اللبس.

س~ : " تجعل ياء الإضافة في الاسم الذي صار به الأول معرفة، ولا يخرج الأول من أن يكون المضافون أضيفوا إليه " ^١.

وحكم القسم الثاني النسب إلى الأول كقولهم في امرئ القيس : مرئي، وفي عبد القيس : عبدي.

هذا هو القياس عند المبرد ^٢؛ لأن القيس ليس بشي معروف مُعين يُضاف عبداً إليه أو امرؤ، والمبرد يقول قياس هذا الباب أن ما كان من المضاف يُعرف بالثاني وكان الثاني معروفاً، فالقياس إضافته إلى الثاني نحو : ابن الزبير وابن كراع.

وما كان الثاني منه غير معروف فالقياس الإضافة إلى الأول مثل عبد القيس وامرئ القيس؛ لأن القيس ليس بشيء معروف مُعين.

ورد عليه سح~^٣ بأن قال : " يلزمه في الكنى أن يُضيف إلى الأول؛ لأن الثاني غير معروف مُعين كأبي مسلم وأبي بكر، وليست الأسماء المضافة إليها بأسماء معروفة مقصود لها ولا كنى الناس موضوعاً على ذلك؛ لأن الإنسان قد يُكنى ولا ولد له.

ولو أضافوا إلى الأول لوقع اللبس على ما تقدّم، والأصل الإضافة إلى الأول في الباب كله وما أضيف إلى الثاني منه فلسبب اللبس الواقع.

وربما ركبوا من حروف المضاف والمضاف إليه ما ينسبون إليه كقولهم : عبشي وعبدري وهذا غير مقيس ^٤.

قال الشاعر :

^١ - الكتاب ٣/٣٧٥.

^٢ - انظر المقتضب ٣/١٤١، وشرح السيرافي ٤/١٦٧ ب.

^٣ - في ب : السيرافي.

^٤ - شرح السيرافي ٤/١٦٧ ب.

١٤٦- وَتَضَحَكُ مِنِّي شَيْخَةٌ عَبْشَمِيَّةٌ كَأَنَّ لَمْ تَرَى قَبْلِي أُسِيرًا يَمَانِيًا^١

وهذا النسب هكذا إنما هو أن تقطع بعض حروف الاسم الأول وبعض حروف الثاني وتجعل منهما اسمًا واحدًا .

قال سـ : " وَأَمَّا قَوْلُهُمْ فِي النَّسْبَةِ إِلَى عَبْدٍ مَنَافٍ : مَنَافِيٌّ فَهُوَ عَلَى مَذْهَبِ ابْنِ فُلَانٍ وَأَبِي فُلَانٍ ، لَمَّا كَثُرَ عَبْدٌ مِضَافًا إِلَى مَا بَعْدَهُ كَعَبْدِ الْقَيْسِ وَعَبْدِ مَنَافٍ وَعَبْدِ الدَّارِ وَغَيْرِ ذَلِكَ ، أَضَافُوا إِلَى الثَّانِي مَخَافَةَ اللَّبْسِ " ٢ .

وقوله : " وَكَذَلِكَ يَاءُ النَّسَبِ " .

أي تقول في النسب إلى تَمِيمِيٍّ : هَذَا رَجُلٌ تَمِيمِيٌّ فَتَحْذِفُ يَائِي النَّسَبِ ، وَكَذَلِكَ تَقُولُ فِي رَجُلٍ اسْمُهُ يَمَنِيٌّ وَهَجَرِيٌّ عَلَى ذَلِكَ اللَّفْظِ بَعْدَ أَنْ تُقَدِّرَ حَذْفَ الْأُولَى وَإِحْدَاثَ يَاءٍ أُخْرَى .

وقوله : " وَالْمُشَبَّهَتَانِ بِهَا " .

مثاله : كُرْسِيٌّ وَبَرْنِيٌّ وَبُخْتِيٌّ تَقُولُ فِي النَّسَبِ إِلَيْهِمَا : هَذَا رَجُلٌ بُخْتِيٌّ وَكُرْسِيٌّ ، فَتَعْمَلُ مِثْلَ ذَلِكَ الَّذِي تَقَدَّمَ .

وقوله : " وَالْجَمْعُ مَا لَمْ يُسَمَّ بِهِ ، مُرْدُودٌ إِلَى وَاحِدِهِ " ٣ .

أي تقول : مَسْجِدِيٌّ فِي النَّسَبِ إِلَى مَسَاجِدٍ جَمْعُ مَسْجِدٍ ، شَاهِدُهُ مِنْ كَلَامِهِمْ فَرَضِيٌّ فِي النَّسَبِ إِلَى الْفَرَائِضِ ، وَلَمْ يَقُولُوا : فَرَائِضِيٌّ ٤ .

وتحرَّزْ بقوله : " مَا لَمْ يُسَمَّ بِهِ " مِنْ مَسَاجِدٍ إِذَا كَانَ اسْمُ رَجُلٍ ؛ لِأَنَّهُ يُقَالُ فِيهِ مَسَاجِدِيٌّ شَاهِدُهُ مِنْ كَلَامِ الْعَرَبِ كِلَابِيٌّ وَضَبَابِيٌّ ٥ فِي النَّسَبِ إِلَى كِلَابٍ وَإِلَى ضَبَابٍ ، لِأَنَّ كِلَابًا فِي الْأَصْلِ جَمْعُ كَلْبٍ ، وَضَبَابٌ جَمْعُ ضَبٍّ قَبْلَ التَّسْمِيَةِ بِمَا .

١- من الطويل لعبد يغوث بن وقاص الحارثي في شرح الجمل لابن خروف ١٠٤٥/٢ ، واللسان (هذذ) ٥١٧/٣ ، والمغني ٥٣٠/١ ، والخزانة ١٩٦/٢ ، وبلا نسة في الصحاح (شمس) ١٠٨/٣ ، وشرح المفصل ٩٧/٥ .

٢- هذا النص للسرياني شارحًا به قول سيبويه ، انظر الكتاب ٣٧٦/٣ ، شرح السرياني ١٦٨/٤ .

٣- من قوله : " وَكَذَلِكَ يَاءُ النَّسَبِ " . انظر الجزولية ٢٣٩ .

٤- قوله : كَلَامُهُمْ فَرَضِيٌّ فِي النَّسَبِ إِلَى الْفَرَائِضِ ، وَلَمْ يَقُولُوا : فَرَائِضِيٌّ ، لَمْ يَرِدْ فِي ب .

٥- الكتاب ٣٧٩/٣ ، ٣٨٠ .

ومثل ذلك قولهم : مدائني ؛ لأنه اسم بلد بعينه ، ومعافري ، وهو فيما زعموا معافر بن مر أخو تميم بن مر^١ ، وقالوا في الأنصار : أنصاري ؛ لأن هذا اللفظ وقع لجماعتهم ولا يستعمل منه واحد يكون هذا تكسيه ، ولو نسب إلى الواحد لقل : ناصري ؛ لأنه كالأشهاد والأصحاب والأطيار ، وإن قلت إنه جمع نصر كركب فيكون النسب إليه نصري لم يمتنع .

وقالوا : أعرابي ؛ لأنه لا واحد له على هذا المعنى ؛ لأن الأعراب هم الذين يسكنون البادية والعرب الذين يسكنون الحاضرة ، فلما لم يكن له واحد من لفظه نسب إليه على لفظه ، وكذا نفعل بكل ما ليس له واحد من لفظه من جمع التكسير .

قال أبو زيد : " النسب إلى محاسن محاسني^٢ " وإلى مشابه مشابهي ، وإلى ملامح ملامحي ، وإلى مذاكير مذاكيري ؛ لأن هذه الجموع لا واحد لها من لفظها ؛ ألا ترى أن هذه في أوائلها ميمات وليس لواحدتها المستعمل ميم لا يقال : محسن ولا مشبه ولا ملمحة ولا مذكار .

وتقول في الإضافة إلى نساء : نسوي ؛ لأن نساء جمع مكسر لنسوة / ٢٩١/ ونسوة جمع غير مكسر لامرأة ، وإنما هي اسم للجمع ، وكذلك أبقار^٣ جمع لبقر فتقول في الإضافة لها : بقري .

س : " وإنما اختاروا النسب إلى الواحد ؛ لأن المنسوب إليه ملابس لكل واحد من الجماعة ولفظ الواحد أخف فنسبوه إلى الواحد " .^٤

قلت : وإرادة الفرق بينه مسمي به وغير مسمي به ، وزعم الخليل^٥ أن نحو ذلك قولهم في المسامعة^٦ : مسمعي ، والمهالبة : مهلي^٧ [لأن المهالبة والمسامعة جمع فترده إلى

^١ - الكتاب ٣/ ٣٨٠ .

^٢ - الكتاب ٣/ ٣٧٩ .

^٣ - في ب : وكذلك أبقار اسم للجمع .

^٤ - هذا النص للسيرافي ، انظر شرحه ٤/ ١٦٨ ب .

^٥ - الكتاب ٣/ ٣٧٨ .

^٦ - قوله : قولهم في المسامعة ، لم يرد في ب .

الواحد ، والواحدُ مِسْمَعِيٌّ وَمُهْلَبِيٌّ^١ ، فإذا نسبت إلى الواحد حذفت ياء النسبة ثم أحدثت ياء أخرى للنسبة .

وإن شئت قلت : واحد المهالبة والمسامعة مُهْلَبٌ وَمِسْمَعٌ فأضفت إليه ، أي كأنهم سمّوا المنسوبَ باسم المنسوب إليه فقالوا فيمن نُسِبَ إلى المهْلَبِ : مُهْلَبٌ ، وفي من نُسِبَ إلى بني مِسْمَعٍ : مِسْمَعٌ ، فالنسب إليه صحيح كما قال .

وتقول في النسب إلى أناس : أَنَاسِيٌّ تجعله اسمَ جمعٍ ، ومنهم من يقول : إِنْسَانِيٌّ تجعل أَنَاسًا جمعَ إِنْسَانٍ كما قالوا : فَرِيرٌ وفُؤَارٌ في الجمع ، وَظِئْرٌ وَظُؤَارٌ ، وَتَوَامٌ وَتَوَامٌ^٢ .
[النسب إلى جمع المذكر السالم والمثنى]

مسألة وأما جمع السلامة فيستوي فيه النسب إليه مسمًى به وغير مسمًى به إذا حكيت إعراب الجمع ، فإن لم تحك افترقا .

ونعني بالاستواء أنك تردّه إلى الواحد ، وتحذف علامة الجمع والنون ، وكذلك التثنية فتقول إذا سميت رجلاً مُسْلِمُونَ أو رَجُلَانِ إن نسبت إليهما : مُسْلِمِيٌّ وَرَجُلِيٌّ ، وكذلك لو لم تسمّ بهما شيئاً .

والعلة في ذلك ما ذكر س^٣ قال : " لأنك لو بقيت العلامة فقلت : مُسْلِمُونِيٍّ وَرَجُلَانِيٍّ جاز أن تُثْنِيَ المنسوبَ وتجمعه فتقول : مُسْلِمَانِيَّانِ وَمُسْلِمُونِيَّونَ وَرَجُلَانِيَّانِ ، وذلك باطل ؛ لأنّ في رجلانٍ إعراباً في التقدير بلفظ الألف وكذلك في مُسْلِمُونَ ، فإذا قدرنا ذلك فيه من هذا اللفظ الظاهر ثم أدخلنا عليه ياء النسب اجتمع فيه في التقدير إعرابان .

^١ - تكملة من ب .

^٢ - الفَرِير : ولد الشاة وجمعه فُؤَارٌ ، والظِئْر : المُرْضعة لغير ولدها وجمعها ظُؤَارٌ ، والتَوَام : الذي ولد مع غيره وجمعه تَوَامٌ .

^٣ - هذا لفظ السيرافي وأما لفظ سيبويه فهو : " لأنه لا يكون في الاسم رفعان ونصبان وجران " انظر الكتاب ٣/٣٧٢ وشرحه ٤/١١٦٥ .

وما جرى مجرى الجمع في أسماء المواضع فجعل فيه واو في الرفع وياء في الجر والنصب فهو بهذه المتزلة من قال من العرب^١ : هذه قَنَسْرُونَ ورأيت قَنَسْرِينَ ، وهذه يَزْرُونَ ورأيت يَزْرِينَ ، قال : يَزْرِيٌّ وقَنَسْرِيٌّ .

ومن قال : هذه يَزْرِينُ قال في النسب : يَزْرِينِيٌّ ، كما تقول غَسْلِينِيٌّ ، ومثله نَصِيبُونَ وَسَيْلَحُونَ إذا جعلته كالجمع ، ونَصِيبِيٌّ وَسَيْلَحِيٌّ^٢ إذا جعلته كالواحد^٣ .

فإن لم تحك في التثنية والجمع لم تحذف شيئاً ، غير أن التثنية ترجع صورتها في الأحوال كلها إلى صورة الرفع ، فتقول : جاءني زيدان ورأيت زيدان ومررت بزيدان ، ولا تُصَرِّفُهُ كما لا تصرف عثمان ، والجمع ترجع صورته إلى صورة الحذف ويكون معرباً منوناً . وذكر ابن خروف^٤ أنه يقال : زَيْدُونُ فيعرب وتبقى الواو شَبَّهَ بِقَيْطُونٍ^٥ فيمكن أن يريد أنه فيُعْول^٦ وهذا لا أحققه الآن .

[النسب إلى جمع المؤنث السالم]

مسألة إذا سُمِّتَ باسمٍ لحقته التاء للجمع وذلك مُسَلِّمَاتٌ وَتَمَرَاتٌ ثم أضفت إليه فقلت : مُسَلِّمِيٌّ وَتَمَرِيٌّ ، تحذف الألف والتاء كما حذفت الهاء . ومثل ذلك قول العرب في أذْرِعاتٍ : أذْرِعِيٌّ ، وفي عَانَاتٍ : عَانِيٌّ^٨ ، جُعِلَ الألفُ والتاء كالهاء وذلك أننا لو أثبتناها فقلنا : عَانَاتِيٌّ جاز أن تنسب إليها مؤنثاً فتقول : عَانَاتِيَّةٌ فتحجم بين الألف والتاء وبين الهاء .

ولو جاز ذلك لجاز أن تقول تَمَرَاتٌ ، وذلك باطل لا يقال ؛ لأنَّهما كالشيء الواحد ، ولك في تَمَرَاتٍ ونحوها وجهان : الحكاية وعدمها ، وإذا لم تحك منعت من

^١ - الكتاب ٣/٣٧٢ .

^٢ - قوله : وَسَيْلَحُونَ إذا جعلته كالجمع ، ونَصِيبِيٌّ وَسَيْلَحِيٌّ ، لم يرد في ب .

^٣ - شرح السيرا في ٤/١٦٥ أ .

^٤ - تنقيح الألباب ٢/٤٣٣ .

^٥ - في ب : ويبقى الواحد .

^٦ - في أ : يبقون وأثبتنا ما في ب ، والقَيْطُون : البيت في البيت .

^٧ - في ب : مفعول .

^٨ - الكتاب ٣/٣٧٣ .

الصرف للتأنيث والتعريف ، ولم تفعل هذا فيه وقت الحكاية ؛ لأنَّ التنوين فيه ليس تنوينُ صَرْفٍ إنما هو تنوينُ المقابلة .

وقوله : " كما صارت في المعرفة " ^١ أي إذا سَمِّيتَ به لم تحكِ ، أي أنَّها هنا مثل تاء التأنيث في المنع من الصرف .

وذكر س ^٢ أنَّك تقول في النسب إلى تَمَرَات : تَمَرِيٌّ بفتح الميم ، وهو الصحيح ، وتُسَكَّنُها ^٣ إذا نسبتَ إليه غير مسمًى به فتقول : تَمَرِيٌّ ، للفرق بينهما .

والذي ينبغي عندي أن يُفسَّرَ به قول س ^٤ " كما صارت في المعرفة " أنه يعني أنَّ التاء حُذِفَتْ ؛ لأنَّها مُقَابِلَةٌ للواو من (مسلمون) فكأنَّه يقول حُذِفَتْ هنا وصارت تاء التأنيث ؛ لأنَّها في المعرفة تشبه واو (مسلمون) وفي المعرفة يتبيَّن ذلك بوجود التنوين .

وأعطى سيبويه ^٥ علتين في سقوط التاء إحداهما شبهها بالواو والياء في المذكر ، والأخرى أنَّها تاء تأنيث فلو بقيتْها لصرت إلى اجتماع علامتي تأنيث في كلمة واحدة /٢٩٢/ إذا قلت : مُسْلِمَانِيَّةٌ .

وإن سَمِّيتَ بِظَرِيفَاتٍ وحكيته قال س ^٦ تنسب إليه ظَرِيفِيٌّ ، ولا تحذف الياء لكثرة توالي التغير ، وهو حذف الألف والتاء ثم الياء ، كما لم يحذفوا في شَدِيدَةٍ وطَوِيلَةٍ ؛ وفي هذا نظر .

وقوله : " وما آخِرُهُ هَمْزَةٌ " ^٥ .

مثاله : حَمَرَاءٌ وَخُنْفِسَاءٌ وَمَعْيُورَاءٌ وَزَكَرِيَاءٌ .

^١ - هو سيبويه ، انظر الكتاب ٣/٣٧٣ .

^٢ - الكتاب ٣/٣٧٣ .

^٣ - في ب : وتسكينها .

^٤ - الكتاب ٣/٣٧٣ .

^٥ - الجزولية ٢٣٩ ، وبعده : " وقبلها ألف زائدة " .

وقوله : " فحُكِّمُ هَمْزَتِهِ فِي النَّسَبِ حُكْمُهَا فِي الثَّانِيَةِ " ^١ .

يعني أنَّ ما آخره همزة قبلها ألفٌ زائدة فإن كانت للتأنيث قلبتها واوًا فقلت : حَمْرَاوِيٌّ وَخُنْفَسَاوِيٌّ وَمَعْيُورَاوِيٌّ وَزَكَرِيَّاوِيٌّ وَبُرُوكَاوِيٌّ كما تقول في الثانية : حَمْرَاوَنَ ، وقد تقدَّم هناك علَّةٌ هذا ^٢ .

وما كان يثبت ^٣ في الثانية نحو كِسَاءٍ من قال : كِسَاءَانِ قال : كِسَائِيٌّ ، وَقُرَّاءَانِ ^٤ قال : قُرَّائِيٌّ ، ومن قال : كِسَاوَانِ قال : كِسَاوِيٌّ ، ومن قال : قُرَّاءَانِ قال : قُرَّاءَوِيٌّ ، وهو فاعٍ ^٥ ونحو ذلك .

وتقول في حِرَاءٍ : حِرَائِيٌّ وَحِرَاوِيٌّ ، هو في الأصل مصروفٌ وَسُمِّيَ به المؤنَّث ، واحتجَّ سـ لثبات الممدود ^٦ ، فقال : " لأنَّ آخر الاسم لما تحرَّك وكان حيًّا يدخله الرفعُ والنصبُ والجرُّ صار بمثالة سَلَامَانٍ وَزَعْفَرَانٍ ، وكالأواخر التي من نفس الحرف نحو : اِخْرُجَامٍ وَاشْهِيَابٍ ، فصارت هكذا كما صار آخِرُ مِعْزَى حين نَوَّنَ بمثالة آخِرِ مَرْمَى " ^٧ . يريد أنَّ كثرة حروف مَعْيُورَاءٍ وما جرى مجراها ، إذا كان آخرها متحرِّكًا لا يُوجبُ إسقاطَ شيءٍ منها ، كما لم يجب إسقاطُ آخر سَلَامَانٍ وَزَعْفَرَانٍ إذا نسبت إليه ، وكما لا يجب إسقاطُ شيءٍ من اشْهِيَابٍ وإن طالت حروفه ؛ لأنَّا نقول : سَلَامَانِيٌّ وَاحْرُجَامِيٌّ وَاشْهِيَابِيٌّ .

^١ - الجزولية ٢٣٩ .

^٢ - انظر السفر الأول ص ٤٠٨ ، تحقيق الدكتور سعد الغامدي .

^٣ - في ب : ينسب .

^٤ - القُرَّاءُ والقُرَّاءُ : الحسن القراءة .

^٥ - انظر التكملة ٢٦٢ ، ولم يرد في ب .

^٦ - في ب : الممدودة .

^٧ - الكتاب ٣/٣٥٥ ، ٣٥٦ .

وفصل ما بين هذا وبين ما كان آخره مقصوراً لسكون آخر المقصور ، وسقوطه إذا لقيه ساكن^١ بعد ، كياء ربيعة وحنيقة الساكتين وثبوت ياء عثير وهو الثراب - وحثيل - وهو نبات - يقال : حثلي وعثري كما يقال : حميري ، فالممدود المتحرك كالياء في عثير المتحركة .

ومراد س~ أن المتحرك قد تكون له قوة تمنع من حذفه في الموضع الذي يسقط فيه الساكن ، وتلخيص هذا أن تقول في قراء : قرائي ، وقراوي شاذ ، وفي حمراء : حمراوي ، وفي عطاء وعلباء بالوجهين : عطائي وعطاوي وعلبائي وعلباوي ، والإقرار أجود كما كان في الثانية^٢ .

وقوله : " وحكم فعلة " .

مثاله : طيبة .

وقوله : " وفعلة " .

مثاله : عروة .

وقوله : " وفعلة " .

مثاله : فنية .

وقوله : " حكم فعل وفعل معتلتما " ^٣ .

يعني معتلات اللام ، ومثاله : طبي وجرو وطبي ودمي ، يعني أنك تقول : طبي وعروي وقني فيما فيه التاء كما تقول في طبي : طبي ، وفي طبي : طبي ، وفي جرو : جروي ، وفي دمي : دمي ، إلا أن هذا الذي ليس فيه هاء لا خلاف فيه ؛ لأنها تتصرف في الكلام فتجري بوجوه الإعراب قبل النسب ، فإذا جاز أن يقال في أمية : أمي وتجتمع فيه أربع ياءات كان هذا أولى أن تجيء به على الأصل .

^١ - ساكن : سقط من ب .

^٢ - انظر رأي سيويه في تنية الممدود ، في الكتاب ٣/ ٣٩١ .

^٣ - من قوله : وقوله : " وحكم فعلة " ، انظر الجزئية ٢٣٩ ، وبعدها : " معتلات اللام " .

^٤ - الطبي : حلقات الثدي .

فإذا كان في آخره هاء كزَيْتِيَّةَ وَظَبْيَةَ وما تقدّم من المثل فسيبويه والخليل^١ يجريان ذلك مجرى ما لا هاء فيه ، فيقول : ظَبْيِيٌّ وَدُمِّيٌّ ، وهذا معنى قوله : " على رأي " ^٢ أي على رأى الخليل .

وأما يونس^٣ فيغيّر ما كان فيه الهاء فيفتح الحرف الساكن وهو الحرف الثاني فيقول في ظَبْيَةِ : ظَبْوِيٌّ ، وفي دُمِيَّة : دُمُوِيٌّ ، وفي قِنِيَّة : قَنُوِيٌّ .

وسُمِعَ من العرب^٤ في قوم يقال لهم بنو زَيْتِيَّةَ زَنْوِيٌّ ، وفي الْبَطِيَّةَ بِطَوِيٌّ وهي قبيلة من اليمن وقيل هي اسمُ أرضٍ قاله الجرمي^٥ .

وقال يونس^٦ في عُرْوَةٍ : عُرُوِيٌّ فسوّى بين ذوات الواو والياء ، ولم يحتجّ يونس لقوله بشيء ، وقد أنكر النحويون^٧ قوله إلاّ الزجاج^٨ فإنه كان يقوّيه بأنّ التّغيير إنّما وجب فيه من أجل الهاء ؛ لأنّ ما كان فيه الهاء أولى بالتّغيير وأقوى .

فأما الخليل^٩ فعزّزَ يونس في ذوات الياء ، واحتجّ له واختار القول الذي تقدّم عليه - بعد الاحتجاج ليونس - أنّه أقيسُ وأعربُ من قول يونس .

قال العبدِيُّ : أمّا يونس فقال : لا يمنع أن تكون ظَبْيَةُ في الأصل على مثال فَعَلَةٍ ، ودُمِيَّة على مثال دُمِيَّة ، وقِنِيَّة على مثال قِنِيَّة ثم حُذِفَتِ الضَّمَّةُ والكسرةُ فصار ظَبْيَةُ ودُمِيَّة ، فإذا حذفتِ التاء صرتَ كأنّك تنسب إلى ظَبٍ ؛ لأنّه يرجع إلى الأصل ، وفي دُمِيَّة كأنك تنسب ^{١٠} إلى دُمٍ ، فصار كشَجٍّ وعَمٍ .

^١ - انظر الكتاب ٣/٣٤٦ ، والتكملة ٢٥٩ .

^٢ - الجزولية ٢٣٩ .

^٣ - انظر الكتاب ٣/٣٤٧ ، والمقتضب ٣/١٣٧ ، والتكملة ٢٥٩ .

^٤ - الكتاب ٣/٣٤٧ .

^٥ - شرح السريافي في ٤/١٥٣ ب .

^٦ - الكتاب ٣/٣٤٨ ، وفي ب : غزوة

^٧ - انظر الكتاب ٣/٣٤٨ ، والمقتضب ٣/١٣٧ ، وشرح السريافي ٤/١٥٣ ب .

^٨ - انظر شرح السريافي ٤/١٥٣ ب ، والنكت ٢/٨٩٠ .

^٩ - شرح السريافي ٤/١٥٣ ب .

^{١٠} - قوله : إلى ظَبٍ ؛ لأنّه يرجع إلى الأصل ، وفي دُمِيَّة كأنك تنسب ، سقط من ب .

قال عبد^١ : وهذا فاسدٌ من جهة ٢٩٣/ أن دُمِيَّة لو كانت فُعْلَةٌ ؛ لأدَّى إلى أن تقع الياء طَرَفًا وقبلها ضَمَّة فتقلب واوًا على أن تبني الكلمة على التأنيث في أحد الوجهين ، ثم إذا حذفت الضمة استثقالاً لها لم تردّ الواو إلى الياء ؛ لأنّ الحركة مرادة ، فهي كالثابت^٢ ؛ لأنّ حذفها للتخفيف ، فهي كعُزَيّ والياء منقلبة عن الواو ثم لما خففت لم تردّ الواو ؛ لأنّ الحركة مرادة .

فإن قيل : إنّما أثبتّها في الوصل دُمِيَّة ثم أخفّف لتسلم^٣ الياء ، قيل : فِعْل لا يوجد في الأسماء ، وكذلك زِنِيَّة لا تخلو عنده أن تكون على مثال فِعْل ثم خفّف أو فِعْل أو فِعْل ، ففِعْل نادر نحو : إِبِل ، وإِطِل مُتَّبِعٌ ، وفِعْل بفتح العين لا يُخفّف لحقة الفتحة ، وأمّا فِعْل فمثال لا يوجد في الأسماء ولا في الأفعال ، فعَلِمَ بهذا ضعف مذهبه وصحّ مذهب سيبويه والخليل^٤ .

وكان الذي جعل يونس في هذا أنّه سُمِعَ في زِنِيَّة : زِنَوِيٌّ ، وفي بَطِيَّة بَطَوِيٌّ ؛ ولذلك وجّه الخليل قوله ، ولو لم يسمع لم يوجهه لضعفه .

وقال ش^٥ : يمكن أن يكون يونس أراد أن يشبّه فَعْلَةٌ بفَعْلَةٍ وفُعْلَةٌ بفُعْلَةٍ وفِعْلَةٌ بفِعْلَةٍ وذلك أنّك لو بنيت^٦ من المعتلّ هذه الأمثلة لقلت إذا خففت^٦ صيرتها إلى وزن طَبِيَّة ودُمِيَّة وقِنِيَّة^٧ ، وكذلك فَعْلَةٌ من العَزْوِ غَزِيَّة فلو سكنت لقلت : غَزِيَّة فلو نسبت إليها مخففة لقلت : غَزَوِيٌّ تردّها إلى الأصل فشُبّهت هذه بها ، ولأنّ طَبِيِّي أثقل من حَيِّي لتوالي الياءات .

^١ - عبد^٥ : العبدِيّ .

^٢ - من قوله : في أحد الوجهين ، ثم إذا حذفت الضمة استثقالاً لها ، لم يرد في ب .

^٣ - قوله : فإن قيل : إنّما أثبتّها في الوصل دُمِيَّة ثم أخفّف لتسلم ، لم يرد في ب .

^٤ - في ب : س^٥ و د^٥ .

^٥ - في ب : سميت .

^٦ - في ب : خففتها .

^٧ - وقِنِيَّة : سقط من ب .

باب [البناء]^١

قوله : " المتضمن للحرف ما أدى معناه " .

يعني كأسماء الشرط وأسماء الاستفهام نحو : مَنْ يُكْرِمُنِي أَكْرِمُهُ ، وأَيْنَ تَجْلِسُ أَجْلِسْ ، وَمَنْ يَقُومُ ؟ في الاستفهام ، وما تَصْنَعُ يَا رَجُلُ ؟^٢ وما تَصْنَعُ أَصْنَعُ ، وَكَمْ دِرْهَمًا عِنْدَكَ ؟ فأسماء الشرط تَضَمَّنَتْ معنى (إِنَّ) ، وأسماء الاستفهام تَضَمَّنَتْ معنى الهمزة للاستفهام ؛ فلذلك بُنِيَ .

وقوله : " والمشبّه به ما افتقر إلى غيره في إفهام معناه " .

أي : والمشبّه بالحرف ، ويعني بذلك أسماء الإشارات والموصولات والمضمرات ؛ ألا ترى أَنَّ المضمَرَ يفتقرُ إلى مُفسِّر ، وكذلك اسمُ الإشارة يفتقرُ إلى مُشارٍ إليه ، والموصولات إلى صلاتها .

وقوله : " والواقع موقع المبنى ما كان اسماً للفعل "^٣ .

نحو : نَزَالَ وَشَتَّان ؛ لوقوعهما موقع انزَلَ وَبَعَدَ ، وَصَه ؛ لوقوعه موقع اسَكَتَ ، وقيل في هذا النوع إِنَّهُ بُنِيَ لتضمينه معنى لام الأمر ؛ لأنَّ الأصل في قُمْ لَتَقُمْ ، وفي انزَلَ لَتَنْزَلَ فتضمَّن نَزَالَ معنى لام الأمر فيُنَى ، ولا يطرُد هذا في شَتَّان وَهَيْهَاتَ ونحوهما ممَّا هو واقع موقع الفعل^٤ في الخبر ، وقد تقدّم بيان ذلك في بابه^٥ .

وقوله : " والمشبّه به ما ليس معناه أَفْعَلٌ من باب فَعَالٍ "^٦ .

أي : والمشبّه^٧ بالواقع موقع المبنى ونعني به حَذَامٍ وَقَطَامٍ وَرَقَاشٍ ونحو ذلك ، بُنِيَ هذه [الأسماء]^٨ لشبهها بَنَزَالَ وَتَرَكَ في التأنيث والتعريف والبناء وعدّة الحروف والعدل

^١ - تكملة .

^٢ - قوله : وما تَصْنَعُ يَا رَجُلُ ، لم يرد في ب .

^٣ - من قوله : " المتضمن للحرف ما أدى معناه " انظر الجزولية ٢٤٠ .

^٤ - في أ : " واقع موضع الفعل " ، وأثبتنا ما في ب .

^٥ - انظر ص ١١٣ من النص المحقق .

^٦ - في الجزولية ٢٤٠ " والمشبّه بما وقع موقع الفعل ما ليس معناه أَفْعَلٌ من باب فَعَالٍ " .

^٧ - بعده في ب : " ما ليس معناه أَفْعَلٌ " .

^٨ - تكملة من ب .

وقد تقدّم بيان هذا في باب فعال فيما لا ينصرف بما أغنى عن إعادته ، وقد تقدّم اختلاف العرب فيه نحو: حَدامٍ ورَقاشٍ^١.

وقوله : " والقِسْمُ الآخَرُ ما أُضِيفَ إلى الجُمْلِ من أسماءِ الزَّمانِ " ^٢.

ينقصه أن يقول : وصدرها فعلٌ ماضٍ هذا مذهب البصريين^٣ ، وما قاله على الإطلاق مذهب لغيرهم^٤ ، واختار فاه^٥ مذهب البصريين ، ومثال ما ذُكر قوله تعالى : { هَذَا يَوْمٌ يَنْفَعُ الصَّادِقِينَ صِدْقُهُمْ }^٦.

وقول الشاعر :

١٤٧ - على حينَ عاتبتُ المشيبَ على الصِّبا^٧

فـ(يوم) و(حين) عنده مبنيان لإضافتهما إلى جملة ، فأما قوله :

على حينَ عاتبتُ

فموجب البناء موجود ؛ لأنّه أُضِيفَ إلى مبنيّ وهو الماضي .

وأما قوله تعالى : { [هذا] يَوْمٌ يَنْفَعُ } فيحتمل أن يكون { هَذَا } إشارة للوعد

و { يَوْمٌ يَنْفَعُ } ظرف في موضع خبر الابتداء والفتحة فتحة إعراب ، وليس على ما ذهب إليه

^١ - انظر باب فعال ص ١٩٦/٢ من المخطوط .

^٢ - الجزولية ٢٤٠ .

^٣ - انظر شرح المقدمة الجزولية الكبير ١٠٣٧/٣ .

^٤ - انظر شرح المقدمة الجزولية الكبير ١٠٣٧/٣ .

^٥ - انظر شرح المقدمة الجزولية الكبير ١٠٣٧/٣ .

^٦ - المائدة ١١٩ ، وهذه قراءة نافع وقراء الباقون { هذا يومٌ } انظر فيض الرحيم ١٢٧ وسيأتي الحديث عن الآية.

^٧ - صدر بيت من الطويل للناطقة الذبياني في ديوانه ٣٥ وعجزه :

وقلتُ ألما تصحُّ والشيبُ وازعُ

وهو من شواهد الكتاب ٣٣٠/٢ استشهد به سيبويه على بناء (حين) على الفتح لإضافتها إلى مبني غير متمكن ،

والبيت للناطقة في شرح أبيات سيبويه للسيراقي ٥٣/٢ ، والنكت ٦٣٤/١ ، وتحصيل عين الذهب ٣٦٦ ، والخزانة

٥٥٠/٦ ، وبلا نسبة في الإنصاف ٢٦٩/١ ، وشرح المفصل ٨٠/٣ ، وشرح المقدمة الكبير ٤٤٦/١ ، وشرح الجمل

لاين عصفور ١٠٦/١ ، والمقرب ٢٩٠/١ ، والمغني ٢٢٩/٢ ، والجمع ١٧٠/٢ .

^٨ - تكملة .

الكوفيون^١ من أن هذا إشارة إلى وقت الوعد {يوم ينفع} خبره ؛ لأنه لم يثبت البناء في أسماء الزمان المضافة إلى جملة إلا بشرط أن يكون صدرها فعلاً مبنياً ، والآية تُحمَلُ على ما ذُكِرَ فلا حجة في المحتمل .

وأطلق القول في اسم الزمان وكان حقه أن يتحرَّرَ من المثني منه ، فإنه لا يُبنى اسمُ الزمان إلا بشرط ألا يكون مثني ؛ لأنَّ التثنية تردُّ الأشياء إلى أصلها من الإعراب ، ولذلك لم يُنَّ اثنا عشر ، وأما قولهم : يا زيدان فإنما جاز لأنه بناء يُشابهه^٢ الإعراب ؛ ألا ترى أنه يُتَّبَعُ على لفظه كالمعرب .

وقوله : " وليس هذا الأخير بواجب البناء " ^٣ .

يعني أنه لا يوجب لزوم البناء فليس من الباب ؛ لأنَّ الباب إنما هو لما هو لازم البناء، وإنما قال هذا لأنهم /٢٩٤/ رَوَوْا :

على حين عاتبتُ

بالجر والنصب .

ش ~ : " ذكره هذا القسم في أقسام المبنيات ليس بشيء ؛ لأنَّ البناء في هذا النوع إنما هو عارضٌ عند الإضافة " ^٤ نحو قوله :

١٤٨ - على حين لا بدؤُ يُرجى ولا حضر °

{وَمِنْ خِزْيِ يَوْمٍ} {وَمِنْ عَذَابِ يَوْمٍ} ^٥ لأنه لم يُوقَعْ البناء فيه من أوَّل وهلة ، وإنما البناء فيه عارضٌ وليس بواجب البناء ، والباب إنما هو لما هو واجب البناء ^٦ ، والاختيار ألا يُبنى من ذلك إلا ما أُضيفَ إلى مبني .

^١ - انظر شرح التسهيل لابن مالك ٢٥٥/٣ .

^٢ - في ب : يشبه .

^٣ - الجزولية ٢٤٠ .

^٤ - شرح المقدمة الجزولية الكبير ١٠٣٨/٣ .

^٥ - من الطويل مجهول الصدر والقائل بلا نسبة في الهمع ١٧١/٢ .

^٦ - هود ٦٦ ، وهذه قراءة نافع وعلي ، وقرأ الباقون بالكسر {يَوْمٍ} انظر فيض الرحيم ص ٢٩٩ .

^٧ - المعارج ١١ ، وهذه قراءة نافع وعلي ، وقرأ الباقون بالكسر {يَوْمٍ} انظر فيض الرحيم ص ٢٩٩ .

^٨ - قوله : والباب إنما هو لما هو واجب البناء ، لم يرد في ب .

وينقصه من موجبات البناء أن يكون الاسم مضافاً إلى مبني^١ نحو قول الشاعر :

١٤٩- لم يَمْنَعِ الشُّرْبَ مِنْهَا غَيْرَ أَنْ نَطَقْتُ حَمَامَةً فِي غُصُونِ ذَاتِ أَوْقَالٍ^٢

فبني (غير) على الفتح ، وهو فاعل (يمنع) لإضافته إلى (أن نطقْتُ) وهو مبني .

ونحو قول الآخر:

١٥٠- فِتْدَاعَى مَنخَرَاهُ بِدَمٍ مِثْلَ مَا أَثْمَرَ حُمَاضُ الْجَبَلِ^٣

فبني (مثل) على الفتح وهو في موضع خفض على النعت لدمٍ لما أضافه إلى ما أثمر وهو مبني ، واستفاد الاسم البناء بما أضيف إليه كما استفاد منه التعريف والتخصيص في نحو: غلامٌ زيدٌ وغلامٌ رجلٌ ، والتأنيث في نحو : ذهبتُ بعضُ أصابعه ، والتزام استعماله في النفي نحو : ما قام غلامٌ أحدٌ ، وما ضربتُ غلامٌ أحدٌ ، ولا يقال : قام غلامٌ أحدٌ ، ولا ضربتُ غلامٌ أحدٌ ، ونحو : غلامٌ مَنْ تضرُّبه أضربُ اكتسب الصدر لإضافته إلى ما يلزمه . ونقصه أيضاً من موجبات البناء على مذهب سيبويه^٤ أن يخرج الاسم عن نظائره نحو: أيِّ الموصولة ، فإنها خرجت عن نظائرها من الموصولات .

وذلك أن كلَّ موصول يوصل بالابتداء والخبر ولم يكن في الصلة طول ، لم يجر حذفُ المبتدأ وإبقاء الخبر إلا في الشعر أو في نادر الكلام نحو قراءة بعضهم : { تَمَامًا عَلَى الَّذِي أَحْسَنُ }^٥ أي الذي هو أحسنُ و { مَثَلًا مَّا بَعُوضَةٌ }^٦ أي ما هو بعوضةٌ في قراءة من رفع البعوضة .

^١ - قوله : وينقصه من موجبات البناء أن يكون الاسم مضافاً إلى مبني ، لم يرد في ب .

^٢ - من البسيط لأبي قيس بن الأسلت في ديوانه ص ٨٥ وهو من شواهد الكتاب ٣٢٩/٢ ، وروايته فيه برفع غير التي شبه سيبويه رفع المصدر على الفاعلية بها ، والبيت لأبي قيس بن الأسلت في خزانة الأدب ٤٠٦/٣ ، ولأبي قيس بن رفاعه في شرح أبيات سيبويه للسيرا في ١٣٠/٢ ، وشرح المفصل ٨٠/٣ ، ولرجل من كنانة في تحصيل عين الذهب ٣٦٦ ، وبلا نسبة في النكت ٦٣٣/١ ، واللسان (نطق) ٣٥٤/١٠ ، وذات أوقال : أي في مكان مرتفع .

^٣ - من الرمل بلا نسبة في شرح المفصل ١٣٥/٨ ، واللسان (حمض) ١٤٠/٧ ، والحماض : نبت .

^٤ - الكتاب ٢٧٥/٢ ، ٣٩٨ .

^٥ - الأنعام ١٥٤ ، وهي قراءة يحيى بن يعمر وقرأ غيره { الذي أحسن } ، انظر الكشاف ٨١/٢ .

^٦ - البقرة ٢٦ ، وهي قراءة رؤية ، وقرأ غيره { بعوضة } انظر المحتسب ١٤٥/١ .

ويجوز ذلك مع (أَيَّ) في فصيح الكلام نحو : يُعْجِبُنِي أَيُّهُمْ هُوَ قَائِمٌ وَأَيُّهُمْ قَائِمٌ^١ ،
فلَمَّا خَرَجْتُ عَنْ نَظَائِرِهَا مِنَ الْمَوْصُولَاتِ بُنِيتُ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى : ﴿ ثُمَّ لَنَنْزِعَنَّ مِنْ كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ عَلَى الرَّحْمَنِ عِتِيًّا ﴾^٢ .

فَقَوْلُهُ : ﴿ أَيُّهُمْ ﴾ مَفْعُولٌ بـ(نَزَعَنَّ) ، وَبُنِيتُ عَلَى الضَّمِّ لَمَّا حُذِفَ مِنْهَا ، وَكَانَ حَقُّهَا أَنْ تَعَرَّبَ لَتَمَكَّنْهَا بِالْإِضَافَةِ وَلَا سِيَّمَا وَهِيَ مُضَافَةٌ إِلَى الضَّمِيرِ ، وَالْمُضْمَرُ يَرُدُّ الشَّيْءَ إِلَى أَصْلِهِ وَلِذَلِكَ تَقُولُ : زَيْدٌ ضَرَبْتُمْ أَخَاهُ وَأَكْرَمْتُمُوهُ ، وَلَا تَقُلْ أَكْرَمْتُمُهُ^٣ ، وَقَدْ جَعَلَ دَسٌّ^٤ مِنْ مَوْجِبَاتِ الْبِنَاءِ كَثْرَةُ الْعِلَلِ الْمَوْجِبَةِ لِمَنْعِ الصَّرْفِ كَمَا تَقَدَّمَ فِي حَذَامٍ وَبَابِهِ فِي بَابِ فَعَالٍ^٥ .

وَكَذَلِكَ زَعَمَ أَبُو عَلِيٍّ الْفَارَسِيُّ^٦ أَنَّ مَوْجِبَ الْبِنَاءِ عِنْدَهُ إِنَّمَا هُوَ شَبَهُ الْحَرْفِ أَوْ تَضَمُّنٌ مَعْنَاهُ ، وَاعْتَذَرَ عَنْ بِنَاءِ الْمَنَادَى بِأَنَّهُ وَقَعَ مَوْقِعَ أَنْتَ ، وَأَنْتَ مُتَضَمِّنٌ لِلخَطَابِ وَفِيهِ حَرْفُ الْخَطَابِ وَهُوَ التَّاءُ فَالْغَالِبُ عَلَيْهِ مَعْنَى الْحَرْفِ .

وَأَمَّا أَسْمَاءُ الْأَفْعَالِ فُبُنِيتُ لِتَضَمُّنِهَا مَعْنَى لَامِ الْأَمْرِ^٧ ، وَأَمَّا حَذَامٌ فَمَذْهَبُهُ أَنَّهُ بُنِيَ لِتَضَمُّنِهِ مَعْنَى حَرْفِ التَّائِيثِ لِأَنَّهُ مَعْدُولٌ عَنْ حَازِمَةٍ فَتَضَمَّنَ مَعْنَى التَّاءِ الَّتِي فِي حَازِمَةٍ ، وَأَمَّا أَيُّهُمْ فَيُمْكِنُ أَنْ يَقُولَ هِيَ مَعْرَبَةٌ عَلَى مَذْهَبِ الْخَلِيلِ^٨ مِنَ الْحِكَايَةِ كَقَوْلِهِ :

١٥١ - فَأَيُّتُ لَا حَرْجٌ وَلَا مَحْرُومٌ^٩

^١ - وَأَيُّهُمْ قَائِمٌ : سَقَطَ مِنْ ب .

^٢ - مَرِيَمَ ٦٩ ، وَتَمَامُ الْآيَةِ مِنْ ب .

^٣ - فِي ب : وَلَا تَقُلْ : ضَرَبْتَهُ .

^٤ - الْمُقْتَضَبُ ٣/٣٧٤ .

^٥ - انْظُرْ بَابَ فَعَالٍ ص ١٩٧/٢ مِنَ الْمَخْطُوطِ .

^٦ - انْظُرْ الْمَسَائِلَ الْعَسْكَرِيَّاتِ ١٤٥ .

^٧ - انْظُرْ بَابَ الْإِغْرَاءِ ص ١١٣ مِنَ النَّصِّ الْمَحْقُوقِ .

^٨ - انْظُرْ الْكِتَابَ ٢/٣٩٩ ، وَالنَّكَتَ ٢/٦٧٨ .

^٩ - عَجَزَ بَيْتٌ مِنَ الْكَامِلِ لِلْأَخْطَلِ فِي دِيَوَانِهِ ٦١٦ ، وَصَدْرُهُ :

وَلَقَدْ أَبَيْتُ مِنَ الْفَتَاةِ بِمَنْزِلِ

أو إلى ما ذهب إليه يونس^١ من التعليق وقد أجاز : اضْرِبْ أَثْمَهُمْ أَفْضَلُ عَلَى التَّعْلِيْقِ
أو الحكاية.

ويضعف مذهب فـ بناءُ أسماء الأفعال في الخبر نحو : هَيْهَاتَ وَشَتَّانَ ، فإن قال
حُمِلَتْ عَلَى أَسْمَاءِ الْأَفْعَالِ فِي الْأَمْرِ^٢ فَقَدْ جَعَلَ مُوجِبَ الْبِنَاءِ أَكْثَرَ مِمَّا ذَكَرَ ، وكذلك مذهب
الخليل ويونس^٣ لم يرضهما سيبويه^٤ وقد تقدّم بيان ذلك في بابه^٥ .
وكذلك نقصه بناء (كم) الخبرية تشبيهاً لها بالاستفهامية .

وقوله : " أَصْلُ الْبِنَاءِ الْوَقْفُ " .

يعني لأنّه أخفُّ ، والحركةُ زيادةٌ فلا يُقدّم عليها إلّا بدليل ، فَبَقَيْنَا عَلَى الْوَقْفِ الَّذِي
هو الأصل .

وقوله : " وَالْحَرَكَةُ إِمَّا لِالتِّقَاءِ السَّاكِنِينَ " .

مثاله : هَوَلَاءِ وَأَيْنَ وَكَيْفَ .

وقوله : " وَإِمَّا لِأَنَّهَا غُرُضَةٌ لِأَنْ يُبْتَدَأَ بِمَا هِيَ فِيهِ " .

مثاله : لِزَيْدٍ مَالٌ وَبِزَيْدٍ مَرَرْتُ .

وقوله : " وَإِمَّا لِلْفَرْقِ بَيْنَ مَعْنَيْنِ " .

أي للفرق بين المتكلم والمخاطب نحو: قَمَتِ قَمَتِ قَمْتُ .

وقوله : " وَإِمَّا لِمُضَارَعَةِ الْمُتَمَكِّنِ " .^٦

مثاله : مَنْ عَلٌ ، لِأَنَّهُمْ يَقُولُونَ : مَنْ عَلٍ فَيَجُرُّوهُ ، ومعنى مضارعة من عَلٌ للمعرفة
أنّها بمعناها _ أي فوق _ فلمّا اشتركا في المعنى حُمِلَتْ عَلَيْهَا .

وهو من شواهد الكتاب ٨٤/٢ ، استشهد به سيبويه على رفع حرج ومحروم على الحكاية . والبيت للأخطل في شرح
أبيات سيبويه للسيرافي ٤٢٥/١ ، وتحصيل عين الذهب ٢٧٢ ، وشرح المفصل ١٤٦/٣ ، والخزانة ١٣٩/٦ .

^١ - انظر الكتاب ٤٠٠/٢ ، والنكت ٦٧٨/٢ ، والإنصاف ٢١٨/٢ .

^٢ - قوله : نحو : هَيْهَاتَ وَشَتَّانَ ، فإن قال حُمِلَتْ عَلَى أَسْمَاءِ الْأَفْعَالِ فِي الْأَمْرِ ، لم يرد في ب .

^٣ - الكتاب ٣٩٩/٢ ، ٤٠٠ .

^٤ - الكتاب ٣٩٩/٢ ، ٤٠٠ .

^٥ - انظر السفر الأول ص ٤٨٠ ، تحقيق الدكتور سعد الغامدي .

^٦ - من قوله : " أَصْلُ الْبِنَاءِ الْوَقْفُ " انظر الجزولية ٢٤١ .

ويحتمل أن يريد سيبويه^١ أن (عل) ضارعت كل متمكنٍ مُعَرَّبٍ ؛ لأنها قد تصير إلى التمكن والإعراب في حال التنكير فتساوي في تلك الحال ما لم يزل متمكناً معرباً بُنِيَ على حركة لتكون له مزية على ما لم يعرب نحو: مَنْ وَكَمْ .

فإن قيل : كيف استويا في المعنى على اختلاف تقديرهما وأحدهما معرّف والآخر نكرة ؟ قيل هذا جائز وله نظائره في العربية منها أن غداً منكور ويُعرّف به اليوم الذي يلي يومك ، فيستوي في فهم المخاطب آتيك غداً والعَد ، وكذلك عشيّة وعَتَمَة^٢ والعَتَمَة / ٢٩٥ / وكذلك عل وعل .

وقوله : " وإِذَا لِمُضَارَعَةٍ مَا ضَارَعَ الْمُتَمَكِّنَ " ^٣ .

هو الفعل الماضي ؛ لأنه ضارَعَ العرب من الأفعال لوقوعه موقعه في نحو : إِنْ قَامَ زَيْدٌ قَامَ عَمْرٌو ؛ لأنّ الماضي في ذلك واقع موقع المضارع العرب ؛ لأنّ (إِنْ) تخلص الفعل للاستقبال ، فحقّها أن يقع بعدها المستقبل وتجزمه ، وكذلك أيضاً هو واقع موقع العرب من الأسماء نحو : مررتُ برجلٍ قَامَ في موضعٍ مررتُ برجلٍ قائمٍ فيما مضى .

وقوله : " وإِذَا لِلتَّمَكِّنِ فِي مَوْضِعٍ مَا " ^٤ .

مثاله : يا زَيْدُ في النداء ، ويا حَكْمُ ، ومن قبلُ ، ومن بعدُ ، وقد تقدّم لِمَ بُنِيَ المَنَادَى ؟ وَلِمَ بُنِيَ على حركة ؟ وَلِمَ كَانَتْ ضَمَّةً ؟ وَأَنَّهُمْ أَرَادُوا أَنْ يَبْنُوهُ عَلَى حَرَكَةٍ لَا تَكُونُ لَهُ فِي حَالِ الْإِعْرَابِ ؛ لِأَنَّ الْفَتْحَةَ يُعَرَّبُ بِهَا الْمُضَافُ ، وَلَوْ بُنِيَ عَلَى الْكَسْرِ لِأَشْبَهَ الْمُضَافِ إِلَى يَاءِ الْمُتَكَلِّمِ نَحْوُ : يَا غَلَامِ .

^١ - قال سيبويه : " سألت الخليل عن مَنْ عَلُ ، هَلَّا جُزِمَتِ اللَّامُ ؟ فَقَالَ : لِأَنَّهُمْ قَالُوا : مَنْ عَلٍ فَجَعَلُوهَا بِمِثْلَةِ الْمُتَمَكِّنِ فَأَشْبَهَ عِنْدَهُمْ مَنْ مَعَالٍ " ، الكتاب ٢٨٧/٣ .

^٢ - العتمة : ثلث الليل الأول .

^٣ - الجزولية ٢٤١ .

^٤ - الجزولية ٢٤١ .

^٥ - انظر باب المَنَادَى ص ١٤٠ من المخطوط .

وكذلك قبل وبعد ، بُنيَ على حركة لتكون له مزية على ما لم يُعرب قط فإن البناء عليه طارئ ، وخصَّ بالضم ؛ لأنَّهم أرادوا أن يحركوه بحركة لا تكون له في حال الإعراب^١ وهم يعربونه بالنصب والخفض فيقولون : خرجتُ قبلك وبعذك ، ومن قبلك ومن بعدك . وموجب بنائهما _ أعني قبل وبعد _ أنَّهما يستعملان مضافين ثم يُقطعان عن الإضافة ، فيُحذف المضاف إليه وقد دلَّنا عليه ، والمضافُ والمضافُ إليه كالشيء الواحد فلمَّا حُذِفَ المضافُ إليه صارتا كـ بعض الاسم ، وبعضُ الاسم مبنيٌّ . وأيضاً فإنَّهما إذا قُطِعَتَا عن الإضافة المبنية لهما صار فيهما إبهامٌ فضارعت الحروف ، وكذلك قُدَّامَ ويَمين وأمام ونحو ذلك ، وقد بيَّنا في باب ما تتعدَّى إليه الأفعال المتعدِّية وغير المتعدِّية ذلك^٢ .

وقوله : " الضَّمَّةُ إمَّا لِلإِتْبَاعِ " .

مثاله : مُنذُ .

وقوله : " وإمَّا لِأَنَّهَا حَرَكَةُ الْأَصْلِ فِي الْحَرْفِ " .

مثاله : مَذُ الْيَوْمِ ، ﴿ عَلَيْهِمُ الذِّلَّةُ ﴾^٣ .

وذكرُ هذا النوع أيضاً في المبنيات ليس بشيء ؛ لأنَّ الباب إنما هو للبناء اللازم للكلمة كما قلنا قبل ، وهذا الحكم عارضٌ في الكلمة عند التقاء الساكنين .

وقوله : " وإمَّا لِأَنَّهَا فِي الْكَلِمَةِ كَالْوَاوِ فِي نَظِيرَتِهَا " ^٤ .

مثال ذلك ضَمَّةُ نون نحنُ جمعاً ، فإنَّها أخت الواو في الزيدون ؛ لأنَّها جمعُ المتكلم وذلك لجمع الغائب ، وخصَّ الواو بذلك وإن كانت الياء أيضاً للجمع في النصب والخفض من حيث كان الرفع أوَّل أحوال تلك النظيرة وغيره كآثُه داخلٌ عليه ، فلمَّا كانت نحنُ اسم الجماعة ومن علامة الجمع الواو ، والضَمَّةُ من مخرج الواو بُنيتُ على الضمِّ .

^١ - من قوله : لأنَّ الفتحه يُعَرَّبُ بما المضاف ، لم يرد في ب .

^٢ - انظر السفر الأول من هذا الشرح ص ٧٧٩ ، تحقيق الدكتور سعد الغامدي .

^٣ - البقرة ٦١ .

^٤ - من قوله : " الضَّمَّةُ إمَّا لِلإِتْبَاعِ " انظر الجزولية ٢٤١ .

^٥ - الياء : سقط من ب .

وموجب التحريك في نحنُ التقاء الساكنين هذا تعليل الرجاء^١ فيها .
وقال المبرّد^٢ : خصتُ بالضمّ تشبيهاً بقبلُ وبعدُ من حيث صلحت للاثنتين فما فوقهما كما صلحت قبل وبعد^٣ للشيء والشيئين والأشياء فصارت لذلك غاية كقبلُ وبعدُ .
وقال الأخفش^٤ : بُنيتُ على الضمّ ؛ لأنّها ضمير المرفوع ومن علامات الرفع الضمّ .
وقال قُطْرُب^٥ : بُنيتُ على الضمّ ؛ لأنَّ أصلها نَحْنُ فنقلت الضمّة من الحاء إلى النون الأخيرة وهذه دَعْوَى، وقال ثعلب: بُنيتُ على الضمّ تشبيهاً بحيث، وكأنّه يشير إلى ما قال المبرّد .
والوقف عليها بالإسكانِ والرّومِ والإشمامِ^٦ والنّقلِ كما يكون ذلك في الاسم المرفوع نحو : هذا بَكْرٌ ، وكان الوقف عليها بالنقل^٧ هو الذي دعا قُطْرُباً إلى ذلك ولا دليل فيه؛ لأنّ الوقف من عوارض اللفظ والذي اختار المؤلّف وأشار إليه هو مذهب الرجاء .
وقوله : " وإمّا للشّبه بما هي فيه كذلك " .

مثاله : نحنُ في تثنية المتكلّم عن نفسه وعن آخر خاصة ؛ لأنّها تُشَبِّهُ نحنُ التي للجمع من حيث كانت التثنية جمعاً في المعنى .

وقوله : " وإمّا لأنّها حركةٌ لا تكون للكلمة في حالِ إعرابها " .
يعني كالضمّة في قبلُ وبعدُ ونحو ذلك .
وقوله : " وإمّا لشّبه الكلمة بما لا تكون له الضمّة في حالِ الإعراب " ^٨ .
يعني كالضمّة في المنادى المبنيّ على الضمّ ، كذا قال ش^٩ .

^١ - شرح المفصل ٩٤/٣ .

^٢ - شرح المفصل ٩٤/٣ .

^٣ - قوله : من حيث صلحت للاثنتين فما فوقهما كما صلحت قبل وبعد ، لم يرد في ب .

^٤ - شرح المفصل ٩٤/٣ .

^٥ - هو محمد بن المستنير بن أحمد ، نحوي عالم بالأدب واللغة من أهل البصرة ، لقبه سيبويه بقُطْرُب ، من كتبه معاني

القرآن ، ت ٢٠٦ هـ (بغية الوعاة ٣٤٢/١) ، انظر قوله في شرح المفصل ٩٤/٣ .

^٦ - الإشمام إعطاء الحرف الساكن حركة خفية لا يعتد بها ولا تكسر وزناً ، والرّوم أكثر منه لأن الحركة تسمع .

^٧ - في أ : بالوقف وأثبتنا ما في ب .

^٨ - من وقوله : " وإمّا للشّبه بما هي فيه كذلك " الجزولية ٢٤١ .

^٩ - شرح الجزولية الكبير ١٠٤٠/٣ .

والعلةٌ عندي في قبلُ وبعدُ والمنادى واحدةٌ ، ولا أقول أن أحدهما مشبَّهٌ بالآخر وقد تقدَّم بيانه ^١ .

وقد يمكن أن يشير المؤلفُ إلى (حيثُ) في لغة من بناها على الضمِّ ، فإنَّه شبَّهها بقبلُ / ٢٩٦/ وبعدُ من ظروف الزمان ، وذلك أن (حيثُ) فيها لغات يقال : حيثُ وحيثُ وحوثُ وحوثُ ^٢ .

وهي مبنيةٌ في جميع لغاتها لعلتين : إحداهما أنَّها تقع على الجهات الست وعلى كلِّ مكان ، وفي كلِّ هذه الجهات تقع مضافةٌ إلى ما بعدها ، وأُهمت (حيثُ) فوقعتُ عليها كلها ، فشَبَّهوها لإيهامها في الأمكنة بـ (إذُ) المبهمة في الزمان الماضي كله .
فلَمَّا كانت (إذُ) مُوضَّحةً بالجُمْلِ أوضحتُ (حيثُ) بها ، ومُنعتُ الإضافة إلى المفرد ، فصارت بمنزلة قبلُ وبعدُ إذ حُذِفَ المضافُ إليه فُبْنِيَتْ كما بُنِيَتْ ، وكذا علَّلَ سع ^٣ هذا أعني بناء حيث على الضمِّ .

والعلةُ الثانية أن (حيثُ) لما خالفت أخواتها حين أُضيفتُ إلى الجمل بُنِيَتْ لمخالفتها أخواتها ولدخولها في غير بابها ، واستحقتُ أن تُبنى على السكون فتجنَّبوا اجتماع الساكنين ، فكان ينبغي أن يُكسَّرَ آخرُها على حكم التقاء الساكنين ، وتجنَّبوا الكسر استثقلاً له مع الياء ، وإن كانوا قد قالوا : جَيْرٌ وَيَبٌ ° فليستا في كثرة الاستعمال كحيث وما كثر استعماله يخفف .

وأما الضمُّ فيها فلائها لما كانت مُستحقةً للإضافة فمُنعتُها أشبهت قبلُ وبعدُ في حين قطعها عن الإضافة ، فهذا كان يمكن أن يريده إلا أن قوله بعد ، لا يترل إلا على تفسير ش ^٤ ، وهو قوله : " في أنَّها مُتمكِّنةٌ في مَوْضِعٍ ما " ^٥ يعني أن المنادى المبني على الضمِّ قد

^١ - انظر ص ٢٨٧ من النص المحقق .

^٢ - حوث : لغة طيء ، انظر المغني ٢٥٨/١ .

^٣ - شرح السيرافي ٤٧/١ .

^٤ - جَيْرٌ : حرف جواب بمعنى نعم .

^٥ - وَيَبٌ : كلمة بمعنى ويل .

^٦ - الجزولية ٢٤١ .

يتمكّن في غير النداء كما يتمكّن قبلُ وبعدُ إذا أُضيفا أو كانا نكرتين ، فلهذا فسّره ش^١ بهذا .

والصواب أن يجعل المنادى وقبلُ وبعدُ أنّها كلّها حُرّكت بحركة لا تكون لها إعراباً؛ ألا ترى أنّهم يقولون : يا غلامَ زيدٍ ويا لزيدٍ فينصبون المنادى ويخفضونه .
وقال بعضهم قد يريد أبو موسى^٢ قولهم : ابدأ بهذا أوّل^٣ ، أي أوّل الأشياء ؛ لأنّه متمكّن في موضع ما كقبلُ وبعدُ ، والله أعلم^٤ .

وقوله : " الْفَتْحَةُ إِذَا مَجَرَّدَ طَلَبِ التَّخْفِيفِ " ° .

مثاله : رَدٌّ وفَرٌّ وعَضٌّ في لغة من يقول ذلك كلّهُ بفتح الآخر^١ ، ونحو فتح عَشَرَ من خمسةَ عَشَرَ وأخواته من مركّب العدد ، نحو : أينَ وكيفَ حُرّكا بالفتح ؛ لأنّ الفتحَةَ أخفُّ من غيرها .

وموجب البناء في خمسةَ عَشَرَ وأخواته تضمّنهُ معنى حرف العطف ، وفي أينَ وكيفَ تضمّنّها معنى حرف الاستفهام .

وقوله : " وَإِذَا لِلإِثْبَاعِ " ° .

مثاله : عَضٌّ في لغة من يقول : مُدٌّ بالضم ، وفِرٌّ بالكسر وانْطَلَقَ و :

^١ - شرح الجزولية الكبير ١٠٤٠/٣ .

^٢ - في ب : قد يريد أبو موسى أوّل في قولهم : ابدأ بهذا أول .

^٣ - انظر الكتاب ١٦/١ .

^٤ - قوله : أي أوّل الأشياء ؛ لأنّه متمكّن في موضع ما كقبلُ وبعدُ ، والله أعلم ، لم يرد في ب .

^٥ - الجزولية ٢٤٢ .

^٦ - انظر الكتاب ٥٣٢/٣ .

^٧ - الجزولية ٢٤٢ .

١٥٢- لم يَلِدْهُ أبوان^١

وكان حقّه ألا يذكر هذا النحو في المبنّيات ؛ لأنّه شيءٌ لم تُبن عليه هذه الكلمة ، وإنّما هذه الكلمة مبنّية في أصل وضعها على السكون لكن طرأ فيها اجتماع المثلين في اعضض ، والتخفيف في لم يَلِدْ وانطلق ، فوجب عن ذلك هذا الفتح فهو أمرٌ طارئ غير مبنّية هذه الكلمة عليه .

وقوله : " وإمّا لأنها حركة أقرب المتحرّكات إليه " ^٢.

ش~ : " هذا داخلٌ تحت الإبتاع ؛ لأنّه إذا حُرِّك بحركة أقرب المتحرّكات إليه فقد أتبع تلك الحركة ، ولا أذكر الآن مثلاً فيما يُبنى على الفتح للإبتاع وليس محرّكاً بأقرب المتحرّكات إليه " ^٣.

قلت : قال بعضهم في لم يَلِدْ إنّه تحرّكت الدال لالتقاء الساكنين بأقرب المتحرّكات إليها وهي الياء ، قال : وذلك أنّه كان الأصل لم يَلِدْ فشُبّه بكتف فخفف بتسكين اللام فالتقت اللام ساكنة مع الدال فحرّكت بالفتح إبتاعاً لحركة أقرب المتحرّكات إليها وهو الياء ، إلّا أنّ هذا راجع إلى ما قاله ش~ من الإبتاع .

وقوله : " وإمّا مجاورة محلّها للألف " ^٥.

مثاله : يا إسحارَ في ترخيم رجل اسمه إسحارٌ على لغة من نوى ، وهذا أيضاً ليس من الباب ؛ لأنّه ليس بلازم .

^١ - جزء بيت من الطويل وتماه :

ألا رب مولدٍ وليس له أبٌ وذي ولدٍ لم يَلِدْهُ أبوان

من شواهد الكتاب ٢٦٦/٢ و ١١٥/٤ ، ١٥٤ ، استشهد به سيبويه على تحريك الساكن بحركة أقرب المتحرّكات إليه وذلك في (لم يَلِدْه) ، والبيت لرجل من أزد السراة في الخزانة ٣٨١/٢ ، وبلا نسبة في الخصائص ٣٣٣/٢ ، وشرح المفصل ٤٨/٤ ، والمقرب ١٩٩/١ ، والمغني ٢٦٧/١ ، والهمع ١٨٣/١ ، والمقصود بالمولود عيسى بن مريم وذي ولد : آدم عليهما السلام .

^٢ - الجزولية ٢٤٢ .

^٣ - شرح الجزولية الكبير ١٠٤١/٣ .

^٤ - انظر النكت ٥٩٠/١ .

^٥ - الجزولية ٢٤١ .

وقوله : " وإمّا لشبه محلّها بما في كنف هاء التأنيث " ^١ .

يعني كفتحة الأول من الاسمين المركبين ؛ لأنّ الاسم الثاني بمترلة تاء التأنيث وقد تقدّم ذلك في الأبواب .

وكذلك فتحة الباء من اضربن واضربن ولا تضربن ولا تضربن وهل تضربن ؟ وهل تضربن ؟ لأنّ الفعل يُبنى مع هذه النون تشبيهاً بالمركب ، ففتح ما قبلها تشبيهاً بحضرموت ، ورُكّب الحرف مع الفعل وجُعلا كالشيء الواحد كما بُني الاسم لما رُكّب مع (لا) في باب لا رجل في الدار .

وقوله : " وإمّا للفرق بين معنيي أداة واحدة " ^٢ .

مثاله كسرة اللام التي تلحق المستغاث من أجله للفرق بينها وبين لام المستغاث به ^٣ . وأمّا شـ فقال : " هي كالفتحة / ٢٩٧ في (أنا) اسم المتكلّم ؛ لأنّ الألف إنّما هي للوقف ، وكان حقّ النون فيه أن تكون ساكنة ؛ لأنّ أصل البناء السكون ^٤ ، إلّا أنّا فرقنا بين (أن) الساكنة النون إذا كانت أداة للدلالة على المتكلّم وبين (أن) التي تُصير الفعل في تأويل الاسم ففتحت النون من أداة المتكلّم " ^٥ .

وفي (أنا) قولان : ذهب البصريون ^٦ إلى أنّ الاسم منها الألف والنون ، والألف الأخيرة دخلت لبيان الحركة في الوقف ، يدلّ على ذلك حذفهم لها غالباً وصلاً وإثباتها وقفاً .

^١ - الجزولية ٢٤١ .

^٢ - الجزولية ٢٤١ .

^٣ - اجتمعنا في قول الشاعر :

يا لقومٍ منّ للعلّاء والمساغي يا لقومٍ منّ للندى والسماح

انظر الكتاب ٢/ ٢١٦ .

^٤ - في ب : أن يكون على السكون .

^٥ - شرح الجزولية الكبير ٣/ ١٠٤١ .

^٦ - انظر رأيهم في شرح المفصل ٣/ ٩٣ ، والمساعد ١/ ٩٨ .

وقوله : " أي لأئها لا تُوهم الإعراب " .

يعني أن الكسرة لا تكون إعراباً إلا مع التنوين أو ما يعاقبه وهو الألف واللام والإضافة.

وقوله : " أو حملاً على المقابل " ^١.

يعني نحو : لم يضرب الرجل ، حُمِلَ الجُزْمُ على مقابله في معرب الاسم وهو الجرّ .

وقوله : " أو مُقابل المقابل " .

نحو : اضرب الرجل حُمِلَ السكون على مقابل مقابله ، ومقابله هو الجُزْمُ ، ومقابل مقابله هو الجرّ ، يعني أنه حرك الساكن في النوعين بحركة الجرّ ، أي بحركة مثل حركة الجرّ . ثبت لفظ هذه العلة الثانية والثالثة هكذا في بعض النسخ وفي بعض عند قوله : " أي لأئها لا تُوهم الإعراب ، أو حملاً على مقابل المقابل ، أو على مقابل مقابل المقابل " وهو أحسن .

يعني بقوله : " حملاً على مُقابل المقابل " .

نحو : لم يضرب الرجل حُمِلَ الجُزْمُ فيه على الكسر الذي هو مقابل الجرّ ، من جهة أن الكسر في البناء مقابل الجرّ في الإعراب ، وسُمِّيَ الجرّ مقابلاً ؛ لأنه مقابل للجزم ، أي لأنه من إعراب الاسم مقابل للجزم من إعراب الفعل ، ولذلك حُمِلَ الجُزْمُ على الكسر لَمَّا كان الكسر مقابلاً لمقابله .

ويعني بقوله : " حملاً على مُقابل مُقابل المقابل " .

نحو : اضرب الرجل فإنه حُمِلَ السكون فيه على الكسر الذي هو مقابل للجرّ الذي هو مقابل للجزم ، والجزم مقابل للسكون .

وقد تقدّم بيان مقابلة الكسر للجرّ من حيث هي ، ومقابلة الجرّ للجزم من حيث هي ، وأمّا مقابلة الجزم للسكون فإنّ الجزم في الإعراب مقابل للسكون في البناء من حيث كان آخرهما سكوناً لا تغيّره العوامل والآخر سكوناً تغيّره العوامل .

^١ - لم يرد في الجزولية ، وقد أشار إلى ذلك الأبدي لاحقاً .

وقوله : " وإمّا إشعاراً بالتأنيث " ^١ .

مثاله : حَدَامٍ وَقَطَامٍ وَرَقَاشٍ وَغَلَابٍ .

وقوله : " وإمّا للإتباع " .

مثاله : فَرٌّ فِي لُغَةٍ مِنْ يَقُولُ : عَضَّ بِالْفَتْحِ وَرُدُّ بِالضَمِّ .

وقوله : " وإمّا لجانسة العمل " .

مثاله : الكسرة في حروف الجرِّ نحو : لِزَيْدٍ وَبَزِيدٍ ^٢ .

وقوله : " وإمّا لجانسة مُقابل العمل " .

مثاله : كسرةُ لامِ الأمرِ .

وقوله : " وإمّا للفرق بين أداتين " .

مثاله : الكسرة في لكِ للمؤنث ، وكسرة لامِ الجرِّ وفتحة لامِ الابتداء في قولك :

لِمُوسَى غَلَامٌ ، وقولك : لِمُوسَى غَلَامٌ .

وقوله : " وإمّا لأنها حركة الأصل " ^٣ .

مثاله : يَا مُضَارٍ فِي تَرْخِيمِ مُضَارٍ اسْمُ فَاعِلٍ مِنْ ضَارٍّ سُمِّيَ بِهِ وَرُخِّمَ عَلَى لُغَةٍ مِنْ

نَوَى ، وَمِنْهُ أَيْضًا قَوْلُهُمْ :

١٥٢- غُضَّ الطَّرْفُ ^٤ .

على مذهب الأكثر وهم المُتَّبِعُونَ وأكثر الفاتحين والكاسرون ^٥ .

^١ - من وقوله : " أَوْ حَمَلًا عَلَى مُقَابِلِ الْمُقَابِلِ " فِي الْجَزُولِيَّةِ ٢٤٣ .

^٢ - قوله : وقوله : " وإمّا لجانسة العمل " مثاله : الكسرة في حروف الجرِّ نحو : لِزَيْدٍ وَبَزِيدٍ ^٢ لَمْ يَرِدْ فِي ب .

^٣ - من وقوله : " وإمّا للإتباع " فِي الْجَزُولِيَّةِ ٢٤٣ .

^٤ - جزء بيت من الوافر لجرير في ديوانه ٨٢١ ، وقمّامه :

فَعُضَّ الطَّرْفُ إِنَّكَ مِنْ نُمَيْرٍ فَلَا كَعْبًا بَلِغْتَ وَلَا كِلَابًا

من شواهد الكتاب ٥٣٣/٣ ، استشهد به سيبويه على فتح غُضَّ لَأَنَّهُ مُضَعَّفٌ ، والبيت لجرير في شرح المفصل

١٢٨/٥ ، واللسان (حدد) ١٤٢/٣ ، والحزانة ٧٢/١ ، وبلا نسبة في الهمع ٤٤٧/٣ ، والشاعر يخاطب الراعي

النميريّ الشاعر المشهور .

^٥ - انظر الكتاب ٥٣٢/٣ .

ومنهم - أعني من الفاتحين - من لا يراعي الأصل في : غُضَّ الطرفَ ، فيجعل حاله كحالهِ إذا لم يَجِئْ بعده ساكن فيقول : غُضَّ الطرفَ بالفتح وقد تقدَّم أنَّ هذين المثالين أعني مُضَارَّ في الترخيم و غُضَّ الطرفَ ليسا من الباب .

باب [أحكام الألف في الآخر]^١

قوله : " يُعْرَفُ أَنَّ الألفَ فِي آخِرِ الاسْمِ مُنْقَلِبَةٌ عَنْ يَاءٍ بِالتَّشْنِيةِ " .

مثاله : رَحِيَّانٍ وَفَتَيَّانٍ فِي تَشْنِيةِ رَحَى وَفَتَى وَهُدَيَّانٍ فِي هُدَى .

وقوله : " وَبِالْجَمْعِ بِالألفِ وَالتَّاءِ " .

مثاله : فَتَيَّاتٌ فِي أَلْفِ فَتَى / ٢٩٧/ وَحَصَيَّاتٌ فِي حَصَى إِذَا جَمَعْتَ حَصَاةً وَفَتَاةً .

وقوله : " وَبِكَوْنِهَا رَابِعَةٌ فَصَاعِدًا " .

مثاله : مَرَمَى مِمَّا الْيَاءُ فِيهِ أَصْلِيَّةٌ ، وَمَلْهَى مِمَّا أَصْلُ الْيَاءِ فِيهِ الْوَائِ ؛ لِأَنَّهُ مِنَ اللَّهْوِ وَالرَّمْيِ ، وَذَلِكَ أَنَّ الألفَ إِذَا كَانَتْ رَابِعَةً تُكْتَبُ فِي الْخَطِّ يَاءً ، وَيُشْنَى الْفَرْقُ بِالْيَاءِ وَيُمَالُ ، وَذَلِكَ كُلُّهُ حَمَلًا لِلاِسْمِ الرَّبَاعِيِّ عَلَى الْفِعْلِ الرَّبَاعِيِّ ، وَقَدْ بَيَّنَّ ذَلِكَ فِي بَابِ التَّشْنِيةِ^٢ .

وقوله : " وَبِكَوْنِ وَسْطِ الاسْمِ أَوْ أَوَّلِهِ أَوْ آخِرِهِ " .

مثاله : الْوَعَى^٣ وَالْوَجَى^٤ وَالطَّوَى^٥ وَاللَّوَى^٦ وَالْهَوَى ، وَالْوَسْطُ كُنَايَةٌ عَنْ عَيْنِ الْكَلِمَةِ ، وَالْأَوَّلُ كُنَايَةٌ عَنْ فَاءِ الْكَلِمَةِ .

وقوله : " وَبِتَصَرُّفِ الْفِعْلِ مِنْهُ " .

مثال ذلك : رَحِيْتُ بِالرَّحَى وَعَصَوْتُ الْعَبْدَ بِالْعَصَى إِذَا ضَرَبْتُهُ بِهَا .

وقوله : " فَإِنْ غُذِمَ ذَلِكَ مِنْهُ فَبِالإِمَالَةِ " .

يعني أَنَّ الإِمَالَةَ فِي الْأَسْمَاءِ الثَّلَاثِيَّةِ إِنَّمَا تَكُونُ فِي ذَوَاتِ الْيَاءِ لَا فِي ذَوَاتِ الْوَائِ فِي الْأَغْلَبِ وَالْأَكْثَرِ ، وَقَدْ تَأْتِي فِي ذَوَاتِ الْوَائِ قَلِيلًا ، أَمَّا الْعَشَا فِي الْعَيْنِ وَهُوَ مِنَ الْوَائِ^٧ وَلَكِنْ يُحْمَلُ عَلَى الْأَكْثَرِ وَالْأَغْلَبِ فِيمَا جُهِلَ .

^١ - تكملة .

^٢ - انظر السفر الأول من هذا الشرح ص ٤٠٤ ، تحقيق الدكتور سعد الغامدي .

^٣ - الْوَعَى : الصوت في الحرب ، وقيل : الحرب نفسها .

^٤ - الْوَجَى : الحفا .

^٥ - الطَّوَى : الجوع .

^٦ - اللَّوَى : ما التوى من الأرض .

^٧ - انظر الكتاب ١١٩/٤ .

وقوله : " [و] ' في آخرِ الفعلِ الماضي بما ذُكِرَ " ٢ .

يعني بأن تكون رابعةً فما زاد نحو : أَغْزَى ٣ وَأَعْطَى وَوَفَّى ، وبأن تكون فاء الفعل أو عينه واوًا نحو : وَشَى ٤ وَوَعَى وَهَوَى وَغَوَى وَلَوَى وَنَوَى ونحو ذلك ؛ لأنَّ باب طَوَيْتُ وشَوَيْتُ وَلَوَيْتُ وَتَوَيْتُ أَكْثَرُ من باب القُوَّةِ ، ويتصرفُ الفعلُ نحو : غَزَوْتُ وَيَغْزُو وَرَمَيْتُ وَيَرْمِي .

وقوله : " إِلَّا الإِمَالَةَ " ٥ .

أي لا دليل في الفعل بالإمالة ؛ لأنَّ الإمالة تكون في ذوات الواو من ثلاثي الفعل فإذا وُجِدَتْ فيه لم تكن دليلاً على أنَّه من الياء ؛ ألا ترى أنَّهم قالوا : غَزَا وَدَنَا بالإمالة وهما من الغَزْوِ والدُّنُو ؛ لأنَّ الإمالة أصلُ الأفعال ، ولأنَّ ألفه تصير إلى الياء في مثل : غُزِيَ وَدُنِيَ ، وفي مثل : أَفَعَلْتُ نحو : أَغْزَيْتُ ، وَفَاعَلْتُ نحو : غَازَيْتُ وَأَغْزَيْتُ وَأَغَازِي ونحو ذلك ، فلَمَّا كان للفعل هذا التصرُّفُ كانت الألف فيه غير ثابتة لتصرُّفِ الفعل وليس الاسم كذلك فأُمِيلَتْ فيه تشبيهاً بالمنقلبة عن الياء .

وقوله : " وما تنفرُّدُ به الأسماءُ من ذلك ، وهو التَّشْنِيَةُ والجمعُ " ٦ .

أي : وسوى التشنية والجمع بالألف والتاء ؛ لأنَّهما لا يكونان في الفعل فلا يعتبر بهما ؛ إذ لا يوجدان فيه .

وقوله : " وبالفعلِ والفَعْلَةِ " ٧ .

معطوف على قوله : " بما ذُكِرَ " ومثال ذلك : غَزَا زَيْدٌ غَزَوْا وَرَمَى رَمِيًّا وَغَزَوَةٌ وَرَمِيَّةٌ ، والفعلُ والفَعْلَةُ مصدران .

١- تكملة من (ب) وهي من نص الجزولية .

٢- من قوله : " يُعْرَفُ أَنَّ الألفَ في آخرِ الاسمِ " في الجزولية ٢٤٦ .

٣- أَغْزَى فلانٌ فلاناً أعطاه دابةً يغزو عليها .

٤- وشى : وشى الثوبَ وشياً حسناً ووشى به وشياً نماً به .

٥- الجزولية ٢٤٦ .

٦- في نسخة الجزولية ص ٢٤٦ " وهو التشنية والجمع بالألف والتاء " .

٧- في الجزولية ص ٢٤٦ ، ٢٤٧ " وبالفعل والفعله مصدرين " .

وقوله : " وَيَخْتَصُّ الْفَعْلُ [الماضي] ^١ مِنْهُ " ^٢ .

أي : ويختصُّ الفعل من ذلك أي ممَّا يعرف به كونه من الواو أو من الياء بالمضارع عارياً من العلامة مثاله : غَزَا يَغْزُو وَدَعَا يَدْعُو وَرَمَى يَرْمِي وَقَضَى يَقْضِي ، ومعنى اختصاصه بهذه التي ذَكَرَ أَنَّهَا علامات في نفس الفعل لا في غيره ، بخلاف الْفَعْلِ وَالْفَعْلَةُ التي هي علامات في غير الفعل .

وقوله : " وَإِلْحَاقِ عِلَامَةِ التَّثْنِيَةِ " .

مثاله : غَزَوْا وَرَمَوْا وَدَعَوْا وَأَتَيَا .

وقوله : " وَجَمْعِ الْمُؤَنَّثِ فِيهِ " .

مثاله : النساءُ ^٣ غَزَوْنَ وَرَمَيْنَ وَدَعَوْنَ وَأَتَيْنَ وَأَبَيْنَ وَعَفَوْنَ .

وقوله : " أَوْ فِي الْمُضَارِعِ " ^٤ .

مثاله : يَغْزُونَ وَيَرْمِيَانِ وَيَدْعُونَ وَيُقْضَيْنَ ونحو ذلك .

^١ - تكملة وهو من نص الجزولية .

^٢ - في الجزولية ص ٢٤٧ " ويختص الفعل الماضي منه بأن ذلك يعرف فيه بالمضارع عارياً من العلامة " .

^٣ - قوله : مثاله النساء ، لم يرد في ب .

^٤ - من قوله : " وَإِلْحَاقِ عِلَامَةِ التَّثْنِيَةِ " في الجزولية ٢٤٦ .

بَابُ [تَخْفِيفِ الْهَمْزَةِ]^١

قوله : " تَخْفِيفُ الْهَمْزَةِ السَّائِنَةِ بِقَلْبِهَا إِلَى مُجَانَسِ الْحَرَكَةِ الَّتِي قَبْلَهَا " ^٢ .
مثاله : كَأَسُّ وَبِئْرٌ وَذَيْبٌ وَبُؤْسٌ وَمُؤْمِنٌ إِذَا سَهَّلْتَ ذَلِكَ قُلْتَ : كَأَسُّ وَبِئْرٌ وَبُؤْسٌ
وَمُؤْمِنٌ .

وقوله : " وَالْمُتَحَرِّكَةُ السَّائِنُ مَا قَبْلَهَا ، وَلَيْسَ لِمَجْرَدِ الْمَدِّ وَاللَّيْنِ يَأْلِقَاءِ حَرَكَتِهَا
عَلَى مَا قَبْلَهَا وَحَذْفِهَا فِي الْأَشْهَرِ " ^٣ .

مثاله : الْمَرَّةَ وَالْكَمَّةَ وَالْخَبَّ وَالذَّفَّ وَكَهْيَةَ وَالْمُسِيَّ ، وقوله : " فِي الْأَشْهَرِ " .
استظهر على لغة من يقول : الْمَرَّةَ وَالْكَمَّةَ ، ووجه هذه اللغة أَنَّهُ نَقَلَ حَرَكَةَ الْهَمْزَةِ إِلَى مَا
قَبْلَهَا ، ثُمَّ قَلَبَ الْهَمْزَةَ السَّائِنَةَ أَلْفًا لَانْفِتَاحِ مَا قَبْلَهَا .

وَقَالَ الْفَرَّاءُ وَالْكَسَائِيُّ ^٤ بِهَذِهِ اللَّغَةِ وَعَلَّلَاهَا بِانْفِتَاحِ الْهَمْزَةِ وَقَلْبِهَا أَلْفًا لَذَلِكَ ، فَلَمَّا
صَارَتْ أَلْفًا انْفَتَحَ مَا قَبْلَهَا ؛ لِأَنَّ الْأَلْفَ لَا يَكُونُ مَا قَبْلَهَا إِلَّا مَفْتُوحًا ، وَهَذَا عِنْدَ الْبَصْرِيِّينَ ^٥
غَيْرُ مَطْرُودٍ .

وتحرَّزَ بقوله : " وَلَيْسَ لِمَجْرَدِ الْمَدِّ وَاللَّيْنِ " مِنْ مِثْلِ خَطِئَةٍ وَمَقْرُوءَةٍ فَإِنَّهَا تَقْلِبُ إِلَى
الْحَرْفِ الَّذِي قَبْلَهَا وَتَدْغَمُ فِيهِ ، وَمَعْنَى تَحْرِيزِهِ لَذَلِكَ أَنَّ يَكُونُ زَائِدًا لِمَدِّ الْبِنَاءِ ، وَاسْتَظْهَرَ بِهِ
عَلَى مَا لَيْسَ زَائِدًا لِمَدِّ الْبِنَاءِ ^٦ كَمُسِيٍّ إِذْ كَانَ حُكْمُ هَذَا النُّوعِ النُّقْلَ .

وَيَنْبَغِي أَنْ يَزِيدَ أَوْ مَا هُوَ فِي حُكْمِ الْمَجْرَدِ كَذَلِكَ ، أَوْ يَزِيدَ أَوْ يَاءَ تَصْغِيرٍ نَحْوُ : أَفَيْئَسَ
فِي تَصْغِيرِ أَفْئُسٍ ^٧ ، فَإِنَّ حُكْمَ هَذَا النُّوعِ فِي مَنَعِ النُّقْلِ مِنْهُ حُكْمٌ مَا فِيهِ حَرْفُ الْمَدِّ وَاللَّيْنِ
مَجْرَدًا لِلْمَدِّ وَاللَّيْنِ ، وَالْجَامِعُ بَيْنَهُمَا ٢٩٩/ أَنْ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا مَوْضُوعٌ عَلَى أَلَّا يَتَحَرَّكَ .

^١ - تَكْمَلَةٌ .

^٢ - الْجُزْأِيَّةُ ٢٤٨ .

^٣ - الْجُزْأِيَّةُ ٢٤٨ .

^٤ - انْظُرْ قَوْلَهُمَا فِي التَّبَصُّرَةِ وَالتَّذَكُّرَةِ ٧٣٥/٢ ، وَشَرْحُ الْمَفْصَلِ ١١١/٩ .

^٥ - انْظُرْ التَّبَصُّرَةَ وَالتَّذَكُّرَةَ ٧٣٥/٢ .

^٦ - قَوْلُهُ : وَاسْتَظْهَرَ بِهِ عَلَى مَا لَيْسَ زَائِدًا لِمَدِّ الْبِنَاءِ لَمْ يَرِدْ فِي ب .

^٧ - جَمَعَ فَأُسَ .

وقوله : " بِإِلْقَاءِ حَرَكَتِهَا عَلَى مَا قَبْلَهَا وَحَذْفِهَا " .

قد تقدّم نحو : المرّة والكَمّة ونحو ذلك .

وقوله : " إِنْ كَانَ لِمَجْرَدِ الْمَدِّ وَاللِّينِ " .

مثاله : خَطِيئَةٌ وَمَقْرُوءَةٌ .

وقوله : " وَلَيْسَ أَلْفًا " .

استظهر على مثال هَبَاءَةٍ؛ لأنَّ تسهيلها هنا بينَ بينَ، ولم تقلبْ أَلْفًا كما قلبتْها واوًا؛ لأنَّه لا يجتمع ألفان، ولأنَّ الألف لا تدغم في الألف نحو قوله في سَاءَل: سَأَلَ وفي التَّسَاوُل: التَّسَاوُل وفي قَبَائِل: قَبَائِل ، ومعنى بين بين أي بين مخرج الهمزة ومخرج الحرف الذي منه حركتها.

وقوله : " فَيَقْلِبُهَا إِلَيْهِ وَإِدْغَامَهُ فِيهَا " .

يعني بقلب الهمزة إلى حرف المدِّ واللين الذي قبلها وإدغام الحرف الذي قبلها فيها نحو : خَطِيئَةٌ وَمَقْرُوءٌ وقد تقدّم .

وقوله : " وَتُقَلَّبُ واوًا إِنْ كَانَتْ مَفْتُوحَةً مَضمومًا ما قبلها " .

مثاله : رَأَيْتُ أَكْمُوكَ^١ وَجُونَ في تخفيف جُؤَن جمع جُؤْنَةِ الْعِطَارِ^٢ .

وقوله : " وَيَاءٌ إِنْ كَانَتْ مَفْتُوحَةً مَكسورًا ما قبلها " .

مثاله : رَأَيْتُ مُقَرِّيكَ في تخفيف مُقَرِّيكَ ، ومِيرَ في تخفيف مِثْرَ جمع مِثْرَةٍ وهي الحِقْدُ .
سَع~ : " هي^٣ التَّضْرِيبُ بين القوم والفساد ، يُقال : مَأْرَتُ بين القوم ومَأْسَتْ بينهم إذا ضربت بينهم " ^٤ .

وقوله : " وما سِوَى ذَلِكَ فَهِيَ فِيهِ بَيْنَ الْحَرْفِ الَّذِي مِنْهُ حَرَكَتُهَا وَبَيْنَ الْهَمْزَةِ " ^٥ .

يريد ممَّا الهمزة فيه متحرّكة متحرّكٌ^٦ ما قبلها مثاله : سِئَمَ ورِئِمَ ومَقَرِّيكَ ولَوُمَ .

^١ - الأَكْمُ : جمع كمأة وهي نوع من النبات يسمى الفقع .

^٢ - جُؤْنَةُ الْعِطَارِ هي السلة التي يضع فيها الطيب .

^٣ - في أ : هذا ، وفي ب : هو ، وقد أثبتنا ما في شرح السيرافي .

^٤ - شرح السيرافي ٥/٥ ب .

^٥ - من قوله : " بِإِلْقَاءِ حَرَكَتِهَا عَلَى مَا قَبْلَهَا وَحَذْفِهَا " في الجزولية ٢٤٨ .

^٦ - متحرّك : سقط من ب .

وقوله : " وخالف الأخفشُ في المكسورةِ المضمومةِ ما قبلها " .

مثاله : مررتُ بأَكْمُوكَ و سُئِلَ ، فقلبها واوًا فقال : بأَكْمُوكَ و سُولَ .

وقوله : " وفي المضمومةِ المكسورةِ ما قبلها " ^١ .

مثاله : هذا مُقَرِّيكَ ويستَهْزِئونَ ، واحتج الأخفشُ ^٢ بأنَّ همزةَ بينَ بين تُشبهُ الساكنَ للتخفيفِ الذي لَحِقَها ، قال : وليس في الكلام كسرةٌ بعدها واو ساكنةٌ إِلَّا أُبْدِلَتْ ياءٌ كَمِيزَانٍ وَمِيعَادٍ فلذلك جعلها [ياءٌ] ^٣ محضةٌ ؛ لأنَّه لو جعلها ^٤ بينَ بين لكان قد نَحَا بها نحو الواو الساكنة وقبلها كسرةٌ ، وكذلك يقول في المكسورةِ المضمومةِ ما قبلها ؛ لئلا تجيء ياءٌ ساكنةٌ بعد ضَمَّةٍ وذلك ثَقِيلٌ .

وقول س ^٥ أقيس ؛ لأنَّ همزةَ بينَ بين وإنْ كانت قد أُوهِتْ وَأُضْعِفَتْ وَقَرُبَتْ من الساكنِ ، فهي في الحقيقة متحرِّكةٌ ، ولذلك وقعتْ في الشعر موضعَ الحرفِ المتحرِّكِ في إقامةِ الوزنِ على ما بيَّنه سيبويه ^٦ .

فَجَعَلَ همزةَ يستهزئونَ بينَ الهمزةِ والواوِ أَوَّلَى من جَعَلِها بينَ الهمزةِ والياءِ ؛ لأنَّ حركتها ضَمَّةٌ والضَمَّةُ من الواوِ ، ووقوعُ الواوِ متحرِّكةً بعد الكسرةِ لا يوجب قلبها ياءً ؛ لأنَّ اللفظَ بها كما هي مُسْتَطَاعٌ وإنْ كانت الضَمَّةُ فيها مستثقلة فتجري معها مجراها مع الفتحة ، كما يُقال : سَوَارٌ وطَوَالٌ ولا تنقلب .

كذلك لا يمتنع أن يُقال في الضرورة يستهزؤون ولا يتعذر ، وإنما يمتنع ثبوت الواو بعد الكسرة إذا كانت ساكنة نحو مِيعَادٍ ومِيزَانٍ .

^١ - في الجزولية ص ٢٤٩ " وخالف الأخفش في المضمومة المكسورة ما قبلها " ولم يذكر الحالة الأولى .

^٢ - انظر شرح السيرا في ٥/٥ ب .

^٣ - تكملة .

^٤ - قوله : محضة لأنَّه لو جعلها ، لم يرد في ب .

^٥ - قال سيبويه : " وإذا كانت الهمزة مضمومة وقبلها ضمة أو كسرة فإنَّك تُصيرها بينَ بين " الكتاب ٥٤٢/٣ .

^٦ - قال سيبويه : " اعلم أنَّ كل همزة مفتوحة كانت قبلها فتحة فإنَّك تجعلها إذا أردت تخفيفها بين الهمزة والألف الساكنة وتكون بزنتها محقة " الكتاب ٥٤١/٣ .

سح : " متى كانت الهمزة متحرّكة وقبلها متحرّك فإنّك تجعلها بين بين في كلّ حال إلّا حالين وهما : أن تكون مفتوحةً وقبلها كسرة أو ضمة ، فإن كانت قبلها ضمة قلبتها واوًا محضة ، وإن كانت قبلها كسرة قلبتها ياءً محضة نحو : جُون ومِير . فأمّا حالها بين بين فنحو : سَأَلَ وَلَوْمْ ومِئِين وضِئِين^١ وسُئِلَ ودُئِلَ وشُؤُون ورُؤُوس ومن ذلك يستهزئون فالهمزة في جميع ذلك إذا خففتها عند سيويهِ^٢ جعلتها بين بين . فإن قيل لأي شيء قلبتها ياءً محضة وواوًا محضة في جُون ومِير وجعلتها بين بين فيما قبل ؟ فالجواب أن همزة بين بين إنّما هي بين الهمزة والحرف الذي منه حركتها ، فإذا كانت مفتوحةً وقبلها ضمة أو كسرة لم يستقم أن تجعلها بين بين وتنحو بها نحو الألف ؛ لأنّها مفتوحةٌ والألف لا يكون ما قبلها إلّا مفتوحًا فقلبناها واوًا محضة " ^٣ . وقد تقدّم خلاف الأخفش ، فلو نطقنا بها بين بين لجاءت كألف قبلها كسرة أو ضمة وذلك لا يجوز .

تلخيص

الهمزة إذا وقعت أولاً ولا كلام قبلها فهي مُحَقَّقة لا غير ؛ مضمومة كانت أو مفتوحة أو مكسورة كأب وأُم وإِبِل . وإذا كانت غير أوّل فلا تعدو ثلاثة أوجه : إمّا أن تكون متحرّكة وما قبلها متحرّك ، وهو ما ذكرت لك قبل ، وإمّا أن تكون ساكنة وقبلها متحرّك ، أو متحرّكة وقبلها ساكن . فإن كانت ساكنة وقبلها متحرّك وأردت التخفيف قلبتها إلى الحرف الذي منه حركة ما قبلها / ٣٠٠ / كقولك في رأسٍ : رأس وفي بُؤْس : بُوس وفي ذِئْب : ذِيب وفي سُؤْت : سُوت .

^١ - ضِئِين : جمع ضَان .

^٢ - الكتاب ٣ / ٥٤١ ، ٥٤٢ .

^٣ - شرح السيرافي ٥ / ب .

^٤ - بعده في ب : وفي بئر : بير ، وفي لُوم : لُوم .

وإن كانت متحرّكة وقبلها ساكن نظرت فإن كان الساكن حرف مدّ ولين فإنّك تقلبها من جنس ما قبلها وتُدغم ما قبلها فيها كقولك في خَطِيئَةٍ : خَطِيئَةٍ ، وفي مَقْرُوءٍ : مَقْرُوءٍ ، وفي أَرْدَ شَنْوَةٍ : شَنْوَةٍ .

وإن كان ما قبلها ألفاً جعلتها بين بين ولم تقلبها ألفاً ؛ لأنّه لا يجتمع ألفان ، ولأنّ الألف لا تدغم في الألف نحو قولك في سَاعَلٍ : سَال وفي التساؤل التساؤل وفي قبائل : قبائل كما تقدّم ^١ .

وإن كان الساكن الذي قبلها من غير حروف المدّ واللين فأجود ذلك أن تلقى حركتها على ما قبلها وتحذف فتقول : مَسَلَةٌ ومَرَّةٌ ، وفي مِرَاةٍ : مِرَاةٌ ، وفي مَنْ أَبُوكَ؟ : مَنْ أَبُوكَ؟ وفي مَنْ أُمُّكَ؟ مَنْ أُمُّكَ؟ وفي مَنْ إِبِلٌ : مَنْ إِبِلٌ .

وإن كانت متحرّكة وقبلها متحرّك ^٢ فقد تقدّم حكمها ، وإنّما جُعِلَتْ هذه الحروف بين بين ولم تجعل واوات ولا ياءات ^٣ ولا أَلَفَاتٍ ؛ لأنّ أصلها الهمزة ، فكروها أن يخفّفوا على غير ذلك فتتحول عن باهما فجعلوها بين بين إشعاراً بأن أصلها الهمز ، وألاً يخرجوها ^٤ عن الهمزة بالكلية .

وإنّما لم تُسهّل بين بين إذا كانت ساكنةً وقبلها متحرّكٌ ؛ لأنّ معنى قولنا بين بين أنّها بين الهمزة والحرف الذي منه حركتها ، فلمّا وقعت ساكنة هاهنا لم تتعلق بحرف آخر تجعلها بين الهمزة وذلك الحرف .

وأيضاً فإنّ همزة بين بين تقربُ من الساكن ، وهي في هذا الموضع ساكنة فقد بلغت غايةً ليس بعدها تضعيف ؛ لأنّ السكون في نهاية الضّعف ، ولا يجوز أن تنحو بالساكن نحو شيءٍ آخر هو أضعف منه كما تنحو بالمتحرّك نحو ما هو أضعف منه وهو الساكن ، فلم يوصل إلى تضعيف هذا الحرف الساكن بأكثر ممّا هو فيه .

^١ - انظر ص ٣٠١ من النص المحقق .

^٢ - وقبلها متحرّكٌ : سقط من ب .

^٣ - ولا ياءات : سقط من ب .

^٤ - قوله : عن باهما فجعلوها بين بين إشعاراً بأن أصلها الهمز ، وألاً يخرجوها ، لم يرد في ب .

ولا تُحذف الهزمة الساكنة إذا خُففت؛ لأنه لم يَرِدْ ما يوجب حذفها، فلمَّا لم تُجعل بين بين ولم تُحذف أُبدلت على حركة ما قبلها كما تبدل الهزمة في مِثْر وقول الشاعر:

١٥٥- عَجِبْتُ مِنْ لَيْلَاكَ وَانْتِيَابِهَا مِنْ حَيْثُ زَارْتَنِي وَلَمْ أُورَا بِهَا^١
والأصل أُورَا بِهَا ، أي : لم أعلم بها ولا تجوز الهزمة في البيت ؛ لأن القصيدة مُردفة^٢
ولابدَّ من ألف قبل حرف الروي وهو الباء ولو هَمَزَ لم يجوز أن تكون الهزمة رَدْفًا.
ومثل البيت قول لَبِيد^٣ يصف ناقة :

١٥٦- تَسْلُبُ الْكَانِسَ لَمْ يُورَا بِهَا شُعْبَةُ السَّاقِ إِذَا الظِّلُّ عَقَلَ^٤
سع ~ : " هذا البيت يجوز فيه أربعة أوجه : يجوز لم يُورَا بِهَا مثل أُورَعَ بِهَا ، معناه لم يشعر بها وهو من الراء اشتقاقه ، كأنه قال : لم أشعرُ بها من وَرَائِي^٥ ، وهذا على أن تجعل الهزمة في وراء أصلاً وتصغيرها وَرِيَّةً ، تقديرها وَرِيَّةٌ ، وتقول في تصريف الفعل منها وَرَأْتُ بكذا وكذا كأنه قال سَاطَرْتُ بكذا وكذا ، ومنه الحديث " أن النبي ﷺ كان إذا أراد سفرًا ورأ عنه غيره " ^٦ وأصحاب الحديث لم يضبطوا الهمز فيه.

والوجه الثاني من هذا المعنى أن تجعل الهزمة غير أصلية ، وتجعلها منقلبة من ياء أو واو وتقول : لم يُورَ بِهَا ، أو تجعل وراء مثل عطاء والهزمة منقلبة ، وهذا يقول في تصغير وراء : وَرِيَّةٌ ، وأصلها وَرِيَّةٌ ، وتسقط واحدة منها كما قلت في عطاء : عَطِيٌّ ، والأصل عَطِيٌّ ، وتقول : وَرَيْتُ عن كذا وكذا بغير همز .

^١ - من الرجز من شواهد الكتاب ٥٤٤/٣ استشهد به سيبويه على تخفيف الهزمة ، والبيت بلا نسبة في شرح السيرافي ٦/٥ ، والنكت ٩٧٥ ، وتحصيل عين الذهب ٥٢٦ ، واللسان (ورأ) ١٩٤/١ ، والجمع ١٧٦/١ ، والانتياب : القصد.

^٢ - الردف هو حرف المد الذي قبل الروي .

^٣ - هو لَبِيدُ بن ربيعة بن مَالِكِ العامري ، أحد الشعراء الفرسان الأشراف في الجاهلية والإسلام ، من أهل عالية نجد ، وفد على النبي صلى الله عليه وسلم ، ت ٤١هـ - (الشعر والشعراء ٢٨٠)

^٤ - من الرمل للبيد في ديوانه ص ١٧٥ ، وله في شرح السيرافي ٦/٥ ، والصحاح (ورأ) ٥٨١/٢ ، واللسان (ورأ) ١٩٤/١ ، والكانس : الظي .

^٥ - في شرح السيرافي " أُورَا " .

^٦ - في ب : " من الراء أي من ورائي .

^٧ - انظر صحيح مسلم ١٠٠/٧ ، وسنن أبي داود ٧٠/٣ ، وفتح الباري ٧١٧/٧ ، ولفظه فيها " ورئ " .

ويجوز أن يقال لم يُؤأَرْ بها تقديره لم يُوعَرْ بها ، وفاء الفعل منه واوٌ ، أي لم يُذَعَرْ بها ، وهو مُشتَقٌّ من الإِرة وهي النار وهي مثل : عِدَة ، وأصلها وِثْرة ، وحُذفت الواو وألقت كسرتها على الهمزة ، والمعنى أنه لم يصبه حرُّ الذُّعر .

ويجوز أن يقال لم يُؤَزَّر بها تقديره يُعَرَّ بها وهو مأخوذ من الأوار وهو حرُّ الشمس ، وفاء الفعل من هذا همزة والعين واو واللام راء ، كأنَّ فعله آرَ يُووِرُ ، وما لم يُسمِّ فاعله إِيَرَّ يُؤَارُ مثل قيل يُقال فإذا جزم سقطت الألف " ١ .

مسألة

س ~ : " ليس حرفٌ أقرب إلى الهمزة من الألف [وهي إحدى الثلاث ، والواو والياء مُشَبَّهَةٌ بها أيضاً " ٢ .

لأنَّ الواو والياء أختا الألف [٣ والألف شبيهة بالهمزة ، وممَّا يبيِّن أنَّ الواو والياء تشبهان الهمزة أنَّهما يقلبان إليها في مواضع ضرورة لا يجوز إلَّا قلبها نحو قولك في جمع عَجُوز: عَجَائِز ، وفي اسم الفاعل ٤ من قال يقولُ قائلٌ ، وفي سَفينة سَفَائِن ، ومن رَامَ يرومُ رَائِم .

وذكر س ~ ٥ الهمزة المتحرِّكة إذا كان قبلها حرف ساكن ٣٠١/ على النحو الذي ذكرنا فقال : " ومثل ذلك قولك : الأَحْمَرُ " ٦ على إلقاء حركة الهمزة على اللام وفي ذلك وجهان : منهم من يلقي حركة الهمزة على اللام فيُحرِّك اللام وتبقى ألف الوصل فيثبتها ولا يحذفها . ومنهم من يقول : لَحْمَر فيحذف ألف الوصل ، فأما من أثبتها مع تحرك اللام فلا أنَّ هذه اللام يُنوى سكونها ، وإنَّما هذه الحركة للهمزة المقدَّرة ، وقد يُحرِّك الحرف لمعنى عارض فلا يجري على حكم المتحرِّك في جميع جهاته ، وكذلك قد يُسكَّن فلا يجري مجرى الساكن في جميع جهاته إذا لم يكن السكون لازماً .

١ - شرح السيرافي ٦/٥ ، ٧ .

٢ - الكتاب ٥٤٤/٣ .

٣ - تكملة من ب والكتاب .

٤ - في (أ) " اسم الفعل " ، وهو تحريف وقد أثبتنا ما في ب .

٥ - الكتاب ٥٤٥/٣ .

٦ - في الكتاب ٥٤٥/٣ " ألَحْمَر " .

فَأَمَّا الْمُتَحَرِّكُ فَنَحْوُ قَوْلِكَ : لَمْ يَقُمْ الرَّجُلُ ، حُرِّكَتِ الْمِيمُ وَلَمْ تُرَدِّ الْوَائِي ذَهَبَتْ لِاجْتِمَاعِ السَّاكِنِينَ ، وَكَذَلِكَ الْإِنْطِلَاقُ حَرَكَةُ لَامِ التَّعْرِيفِ لِسُكُونِهَا وَسُكُونِ النَّونِ وَلَمْ تَحْذَفْ أَلِفُ الْوَصْلِ ؛ لِأَنَّ الْحَرَكَةَ عَارِضَةً فِي اللَّامِ .

وَمَنْ قَالَ : لَحْمَرُ فَإِنَّهُ حَذَفَ أَلِفَ الْوَصْلِ لَمَّا تَحَرَّكَتِ اللَّامُ ، وَإِنَّمَا الْحَاجَةُ الدَّاعِيَةُ إِلَيْهَا سُكُونُ اللَّامِ ، وَمَنْ قَالَ فِي الْأَحْمَرِ : الْحَمَرُ لَزِمَهُ أَنْ يَقُولَ فِي اسْأَلْ : اسْأَلْ ؛ لِأَنَّهُ يَلْقَى حَرَكَةَ الْهَمْزَةِ عَلَى السَّيْنِ ، وَالسَّيْنُ فِي نِيَةِ السُّكُونِ .

وَمَنْ قَالَ : لَحْمَرُ فَحَذَفَ أَلِفَ الْوَصْلِ لِتَحَرُّكِ اللَّامِ فِي الْفِظِ لَزِمَهُ أَنْ يَقُولَ فِي اسْأَلْ : سَلْ ، غَيْرَ أَنَّ الْأَكْثَرَ إِبْقَاءُ أَلِفِ الْوَصْلِ مَعَ لَامِ الْمَعْرِفَةِ وَحَذْفُهَا مَعَ غَيْرِ ذَلِكَ ، وَكَذَلِكَ لِأَنَّ هَذِهِ اللَّامَ مِنْ صَيغَتِهَا السُّكُونِ فِي أَحْوَالِهَا كُلِّهَا لَا تَعْتَوِرُهَا الْحَرَكَةُ إِلَّا لِسَبَبٍ غَيْرِهَا ، فَكَأَنَّ نِيَةَ السُّكُونِ فِيهَا أَقْوَى ، وَلِأَنَّ أَلِفَ الْوَصْلِ إِلَيْهَا أَجْلَبُ .

وَحَكَى الْكَسَائِيُّ^١ وَالْفَرَّاءُ^٢ أَنَّ مَنْ الْعَرَبُ مَنْ يَقْلِبُ الْهَمْزَةَ لَامًا فِي مِثْلِ هَذَا فَيَقُولُ فِي الْأَحْمَرِ : اللَّحْمَرُ وَفِي الْأَرْضِ : اللَّرْضُ ، وَوَجْهُ هَذِهِ الرِّوَايَةِ -إِنْ صَحَّتْ- أَنَّ الْقَائِلِينَ بِهَا قَلَّبُوهَا وَلَمْ يُلْقُوا حَرَكَتَهَا عَلَى اللَّامِ ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ مِنْ شَأْنِ هَذِهِ اللَّامِ أَنْ تَتَحَرَّكَ فَقَلَّبُوهَا مِنْ جَنْسِ اللَّامِ عَلَى جِهَةِ الْمَجَاوِرَةِ وَالتَّكْثِيرِ لَهَا كَمَا يَقُولُونَ : لَوْ إِذَا جَعَلُوهَا اسْمًا ، فَيَزِيدُونَ وَائِيًا مِنْ جَنْسِ الْوَائِي فِي لَوْ .

قَالَ سِيبَوَيْهِ : " وَمِمَّا حُذِفَ لِأَنَّ مَا قَبْلَهُ سَاكِنٌ أَرَى وَتَرَى وَيَرَى وَتَرَى " ^٣ .
وَالْأَصْلُ فِي ذَلِكَ أَرَأَى وَيَرَأَى وَتَرَأَى وَتَرَأَى ، وَمَا فِيهِ رَاءٌ فَهُوَ بِمِثْلَةِ نَأَى يَنَأَى غَيْرَ أَنَّ الْعَرَبَ لَكَثْرَةُ نَطْقِهَا بِـ(أَرَى) وَ(تَرَى) خَفَّفَتْ وَأَلْقَتْ حَرَكَةَ الْهَمْزَةِ عَلَى السَّاكِنِ الَّذِي قَبْلَهَا وَحَذَفَتْهَا عَلَى مَا تَبَيَّنَ مِنْ حُكْمِهَا .

وَلَمْ يَحْذَفُوا الْهَمْزَةَ فِي الْمَاضِي لِأَنَّ قَبْلَهَا مُتَحَرِّكًا فَلَا يَكُونُ تَخْفِيفُهَا بِإِلْقَاءِ حَرَكَتِهَا ، وَخَفَّفُوا تَرَى وَأَلْزَمُوهُ التَّخْفِيفَ اسْتِثْقَالًا لِلْهَمْزَةِ مَعَ كَثْرَةِ الِاسْتِعْمَالِ وَجَوَازِ هَذَا التَّخْفِيفِ فِي نِظَائِرِهِ .

^١ - انظر شرح السيرافي ٧/٥ ب .

^٢ - انظر شرح السيرافي ٧/٥ ب .

^٣ - الكتاب ٥٤٦/٣ وفيه " ومما حذف في التخفيف لأن ... " .

ثم قال : " غيرَ أنَّ كلَّ شيءٍ كان أولُّه زيادةً سوى ألفِ الوصلِ من رَأَيْتُ فقد اجتمعت العربُ على تخفيفه لكثرة استعمالهم إياه جعلوا الهمزة تُعاقب " ^١ .
يعني أنَّ كلَّ شيءٍ كان في أولِّه زيادةً نحو الألف للمتكلِّم والنون للجماعة والتاء للمخاطب والياء للغائب ، فإنَّ العربَ تلزمه التخفيف وحذف الهمزة إلَّا ما أولَّه ألف الوصل فإنَّها مستثناة من الزوائد .

وذلك أنَّك متى أدخلت ألف الوصل أسكنت الراء ، فلا بدَّ من أن تأتي بالهمزة فتقول: ارأ يا فتى ، فدخل ألف الوصل قد أوجب تحقيقَ الهمزة ؛ لأنَّك إذا لم تحقِّقها وخففتها حرَّكت الراء ^٢ وإذا حرَّكت الراء بطلت ألف الوصل .
والوجه ألا تدخل ألف الوصل فتقول : ره رأيك يا زيدُ ؛ لأنَّ الأمر من الفعل المستقبل ، وقد جرى المستقبل على حذف الهمزة ، وكأنَّهم جعلوا الهمزة تُعاقب هذه الزوائد ، فجعلوا همزة المتكلِّم عوضاً من الهمزة التي هي عين الفعل ، وحمل سائر حروف المضارعة على الهمزة .

وإذا أردت أن تخفف همزة ارأوه ^٣ قلت : روه ، تلقي حركة الهمزة على الساكن ، وتسقط ألف الوصل لتحرك ما بعدها ، ويدلك على ذلك ره ^٤ ، وسل ، خففوا ارأ واسأل .
[سـ] ^٥ : " واعلم أنَّ الهمزتين إذا التقتا وكانت كلُّ واحدةٍ منهما من كلمة ، فإنَّ أهلَ التحقيق يخففون إحداهما ، ويستثقلون تحقيقهما لما ذكرتُ لك ، كما يستثقل أهلُ الحجاز تحقيق الواحدة ، فليس من كلام العرب أن تلتقي همزتان فتُحقَّقا .

^١ - الكتاب ٥٤٦/٣ .

^٢ - في ب : الواو .

^٣ - هكذا في (أ) والصواب ألا يأتي بهاء السكت مع الوصل ، ولم يرد في (ب) .

^٤ - ارأوه : فعل الأمر من (رأى) مسنداً لواو الجماعة .

^٥ - في المخطوطة (ذلك) وهو تحريف والصواب ما أثبتناه .

^٦ - تكلمة من ب .

ومن كلام العرب تخفيفُ الأولى وتحقيقُ الآخرة ، وهو قول أبي عمرو^١ وذلك مثل قوله : { فَقَدْ جَاءَ أَشْرَاطُهَا }^٢ و { يَا زَكَرِيَّا إِنَّا }^٣ ومنهم من يحقق الأولى ويخفف الآخرة ، سمعنا ذلك من العرب ٣٠٢/ وهو قولك : { فَقَدْ جَاءَ أَشْرَاطُهَا } و { يَا زَكَرِيَّا إِنَّا } وقال الشاعر :
١٥٧- كُلُّ غَرَاءٍ إِذَا مَا بَرَزَتْ تُرْهَبُ الْعَيْنُ عَلَيْهَا وَالْحَسَدُ^٤

س : سمعنا من العرب من يُوثق به ينشده هكذا ، وكان الخليلُ يَسْتَحِبُّ هذا القول ، فقلتُ له : لِمَ ؟ فقال : إِنِّي رَأَيْتُهُمْ حِينَ أَرَادُوا أَنْ يُبَدِّلُوا إِحْدَى الهمزتين اللَّتَيْنِ تَلْتَقِيَانِ فِي كَلِمَةٍ وَاحِدَةٍ أَبَدِلُوا الْآخِرَةَ ، وذلك قولك : جَاءَ ، وَآدَمَ ، وَرَأَيْتُ أَبَا عَمْرٍو أَخْذَهُ مِنْ قَوْلِهِ تَعَالَى : { يَا وَيْلَتَا أَلِدْ وَأَنَا عَجُوزٌ }^٥ حَقَّقَ الْأَوَّلَى ، وَكُلُّ عَرَبِيٍّ حَسَنٌ ، وَقِيَاسُ مَنْ خَفَّفَ الْأَوَّلَى أَنْ يَقُولَ : يَا وَيْلَتَا أَلِدْ ، فَاَلْمَخْفَفَةُ فِيمَا ذَكَرْنَا بِمِثْلِهَا مُحَقَّقَةٌ^٦ فِي الزَّيْنَةِ يَدُلُّكَ عَلَى ذَلِكَ قَوْلُ الْأَعَشَى :

١٥٨- أَأَنْ رَأَتْ رَجُلًا أَعْشَى أَضُرَّ بِهِ رَيْبُ الْمُنُونِ وَدَهْرٌ مُتَبِلٌ خَبِلُ^٧
فلو لم تكن بمِثْلِهَا مُحَقَّقَةٌ لَانْكَسَرَ الْبَيْتُ " ^٩.

^١ - هو أبو عمرو بن العلاء ، وقد سبق التعريف به .

^٢ - محمد ١٨ ، وهي قراءة قالون والبري وأبي عمرو بن العلاء ، وقرأ ورش وقنبل بتسهيل الثانية ، وقرأ الباقر بتحقيق الهمزتين ، انظر فيض الرحيم في القراءات ٥٠٨ .

^٣ - مريم ٧ ، وهي قراءة حفص ، وقرأ نافع وابن كثير وأبو عمرو بإبدال الثانية واوا ، وقرأ الباقر بتحقيق الهمزتين ، انظر فيض الرحيم في القراءات ٣٠٥ .

^٤ - من الرمل ، استشهد به سيبويه على تخفيف الهمزة الثانية ، والبيت بلا نسبة في الكتاب ١٥٩/٣ ، وشرح السيرافي ١١١/٥ ، والنكت ٩٨٢ ، وتحصيل عين الذهب ٥٢٦ ، وشرح المفصل ١١٨/٩ .

^٥ - هود ٧٢ ، وهي قراءة قالون وأبي عمرو بن العلاء ، وقرأ الباقر بتحقيق الهمزتين ، انظر فيض الرحيم في القراءات ٢٣٠ .

^٦ - قوله : أَلِدْ وَأَنَا عَجُوزٌ { حَقَّقَ الْأَوَّلَى وَكُلُّ عَرَبِيٍّ حَسَنٌ وَقِيَاسُ مَنْ خَفَّفَ الْأَوَّلَى أَنْ يَقُولَ : يَا وَيْلَتَا ، لم يرد في ب .

^٧ - في أ : مخففة ، وأثبتنا ما في ب والكتاب ٥٥٠/٣ .

^٨ - من البسيط للأعشى في ديوانه ص ١٠٥ وهو من شواهد الكتاب ٥٥٠/٣ ، استشهد به سيبويه على أن الهمزة المخففة بزنتها محققة ، والبيت منسوب للأعشى في الإنصاف ٢٣١/٢ ، وشرح أبيات سيبويه للسيرافي ٦٩/٢ ، وتحصيل عين الذهب ٤٤١ ، وبلا نسبة في المقتضب ٢٩٠/١ ، وشرح السيرافي ١١/٥ ، وشرح المفصل ٨٣/٣ .

^٩ - الكتاب ٥٤٨/٣ ، ٥٤٩ .

وقد تقدم تخفيف الهمزة الواحدة لما فيها من الاستثقال فإذا اجتمعت همزتان ازداد الثقل ووجب التخفيف في كلام العرب ، انتهى .

قلت : لم يحك سيبويه في الهمزتين في كلمة سوى التخفيف لإحداهما ولم يجوز غير ذلك ، ومما يحتاجُ له في ذلك أنه لا خلاف في قولك : آدَمَ وآمِنَ ، ولم يقل : آدَمَ ولا آمِنَ وإن كان الأصل .

وحكى أبو زيد^١ أن من العرب من يحقق الهمزتين جميعاً فيقول : أأنتَ فعلت ذلك ؟ ويا زيدُ أأبوكَ هذا ؟ وسُمع من العرب من يقول : اغفر لي خطائي ، همزها أبو الشيخ ورداد ابن عمه^٢ .

قال^٣ : وتخفيف الهمزة من قولك : أأبوكَ هذا ؟ وأعطيت ؟ أكثر في كلام العرب لثقل الهمزتين .

وقد اختار قرأء الكوفة^٤ الجمع بين الهمزتين فقرأوا ﴿ ءَأَنْتَ ۚ ﴾ و﴿ أَيْمَّةَ ۚ ﴾^٥ والتخفيف أقوى لما تقدّم ، فإذا اجتمعت همزتان ولم تكن الأولى منهما ابتداءً فإن العرب تخفف الأولى وتحقق الثانية ، وذكر سيبويه^٦ أنه قول أبي عمرو .

سـ : " والذي رأيت عليه أبا بكر بن مجاهد^٧ والقرءاء الذين يقرءون بحرف أبي عمرو أنهم في الهمزتين المختلفتين يحققون الأولى ويلينون الثانية نحو قوله تعالى : ﴿ السُّفَهَاءُ ۚ ﴾

^١ - انظر شرح السيرافي ١١/٥ ب .

^٢ - لم أعتز لهما على تعريف ، وانظر قولهما في شرح السيرافي ١١/٥ ب ، وشرح المفصل ١١٨/٩ ، والمساعد ١١٢/٤ .

^٣ - هو أبو زيد ، انظر شرح السيرافي ١١/٥ ب .

^٤ - انظر شرح السيرافي ١١/٥ ب ، والتيسير ٣٦ ، وفيض الرحيم في القراءات ١٢٧، ١٨٨ .

^٥ - في سورة المائدة ١١٦ ، وفي سورة الأنبياء ٦٢ .

^٦ - في سورة التوبة ١٢ ، والأنبياء ٧٣ ، والقصص ٥ ، ٤١ ، والسجدة ٢٤ .

^٧ - الكتاب ٥٥١/٣ .

^٨ - هو أحمد بن موسى العباسي التميمي ، كبير العلماء بالقرآن في عصره ، كان حسن الأدب رقيق الخلق ، ت ٣٢٤ هـ (الأعلام ٢٦١/١)

١ ﴿آلَا يَحْقُقُ الْأَوَّلَى وَيَجْعَلُ الثَّانِيَةَ وَآوًا ؛ لِأَنَّهَا مَفْتُوحَةٌ وَقَبْلُهَا ضَمَّةٌ ، وَإِذَا كَانَا مَتَفَقَّتَيْنِ أَسْقَطَ إِحْدَاهُمَا كَقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿فَقَدْ جَاءَ أَشْرَاطُهَا﴾ ٢ و﴿أُولِيَاءُ أُولَئِكَ﴾ ٣ "٤ .

سـ : "أما تخفيف الأولى من الهمزتين إذا لم تكن مُبتدأة فشُبّهَ بالتقاء الساكنين فغُيِّرَ الأوَّلُ منهما دون الثاني نحو قولك : ذَهَبَ الْهِنْدَاتُ ، وَلَمْ يَقُمْ الْقَوْمُ ، وَأَمَّا تَخْفِيفُ الثَّانِيَةِ فَقَدْ تَقَدَّمَ فِيهِ قَوْلُ الْخَلِيلِ ، وَيَقْوِي ذَلِكَ أَنَّ الْأَوَّلَى لَوْ كَانَتْ مُبْتَدَأَةً لَحَقَّقَتْ خَاصَةً .
قال : وَأَمَّا أَهْلُ الْحِجَازِ فَيَخَفِّفُونَ الْهَمَزَتَيْنِ ؛ لِأَنَّهُ لَوْ لَمْ تَكُنْ إِلَّا وَاحِدَةً لَخَفَّفْتُ فَيَقُولُونَ فِي اقْرَأْ آيَةً : اقْرَأْ آيَةً ، يَقْلِبُونَ الْأَوَّلَى أَلْفًا ؛ لِأَنَّهَا سَاكِنَةٌ وَقَبْلُهَا فَتْحَةٌ وَيَجْعَلُونَ الثَّانِيَةَ بَيْنَ بَيْنَ .

وكان أبو زيد يميز إدغام الهمزة في الهمزة ويحكيه عن العرب ويقول : اقرأ آية يجعلها كسائر الحروف "٥ .

قلت : وما ذكره سيبويه من أن همزة بين بين في حكم المتحركة هو مذهب البصريين ٦ ، وأما الكوفيون فذهبوا إلى أن همزة بين بين ساكنة ، وذهب البصريون إلى أنها متحركة ، استدلل الكوفيون على أنها ساكنة بأنها لا يُبتدأ بها ، ولو كانت متحركة لجاز الابتداء بها ، وأيضاً فإنها لا تقع بعد حرف ساكن إذ يؤدي إلى الجمع بين الساكنين ولو كانت متحركة لجاز ذلك .

واستدل البصريون بأنها تقع مخففة بين بين في الشعر وبعدها ساكن في الموضع الذي لو اجتمع فيه ساكنان لانكسر البيت كقول الأعشى :

١- البقرة ١٣ ، قرأ نافع وأبو عمرو بن العلاء {السفهاءولا} ، وقرأ الباقون بتحقيق الهمزتين ، انظر فيض الرحيم في القراءات ٣٠ .

٢- محمد ١٨ .

٣- الأحقاف ٣٢ ، قرأ قالون والبزي ، وقرأ ورش وقبل بتسهيل الثانية ، وقرأ الباقون بتحقيق الهمزتين ، انظر فيض الرحيم في القراءات ٥٠٦ .

٤- شرح السيرافي ١١/٥ ، ١٢ .

٥- شرح السيرافي ١٢/٥ .

٦- هذه هي المسألة الخلافية رقم ١٠٥ من مسائل الإنصاف ٢/٢٣١ .

أَنَّ رَأَتْ رَجُلًا أَعْشَى أَضَرَّ بِهِ - ١٥٨ -

فالنون ساكنة وقبلها همزة مخففة بين بين ، فعلم أنها متحركة ، لاستحالة التقاء الساكنين في هذا الموضع ، وهذا لأنَّ الهمزة إنما جعلت بين بين كراهةً لاجتماع الهمزتين؛ لأنَّهم يستقلون^١ ذلك ولم يأت اجتماع الهمزتين إلا في بيت أنشده قُطْرُبُ^٢ :

١٥٩ - فَإِنَّكَ لَا تَذَرِي مَتَى الْمَوْتُ جَائِيٌّ وَلَكِنَّ أَقْصَى مُدَّةِ الْمَوْتِ عَاجِلُ^٣

قال ابنُ الأنباري : " وهذا شاذٌّ لا يعتدُّ به ولهذا لم يأت في كلام العرب ما عينه همزة ولاؤه همزة ، كما جاء في ذلك في الياء والواو ، نحو : حَيَّةٌ وَقُوَّةٌ وكذلك الحروف الصحيحة نحو : طَلَلٌ وَشَرَّرٌ وشبه ذلك ؛ فلمَّا كانوا يستقلون اجتماع الهمزتين قربوا هذه الهمزة من حروف العلة ، وذلك لا يوجب خروجها عن أصلها من كل وجه ، ولا تسلب حركتها عنها / ٣٠٣ / بالكلية .

والجواب عن قول الكوفيين أن تقول : إنما لم يبتدأ بها ؛ لأنها إذا جعلت بين بين فقد اختلست حركتها وقربت من الساكن ، فكما لا يُبتدأ بالساكن لا يُبتدأ بما قرب منه .
ألا ترى أنَّهم لم يخرموا (مُتَفَاعِلُنْ) من الكامل - وهو حَذَفُ الحرف الأول - كما خرموا (فَعُولُنْ) لأنَّ مُتَفَاعِلُنْ يسكن ثانيه إذا أضمرُوا - والإضمار إسكان الثاني - فكان يبقى مُتَفَاعِلُنْ فينقل إلى مُسْتَفْعِلُنْ ، فلو خرموه في أول البيت لأدَّى ذلك إلى الابتداء بالساكن فرفضوه ، فكذلك هنا لما قربت من الساكن بجعلها بين بين رفضوا الابتداء بها^٤ .
وقولهم : إنه لا يجوز أن يقع بعد حرف ساكن ، قلنا : إنه لما اختلست حركتها ونُحِي بها نحو الساكن لم يقع بعدها ساكن^٥ ؛ لأنها تتزل متزلة خبر المبتدأ بها ، وقد بينا أنه لا يجوز أن تقع مبتدأة لعدم تمكنها وقربها من الساكن .

^١ - في ب : لا يستقلون .

^٢ - انظر الإنصاف ٢/ ٢٣١ .

^٣ - من الطويل بلا نسبة في الإنصاف ٢/ ٢٣ ، وشرح الأشموني ١/ ٧٨ .

^٤ - قربوا هذه الهمزة : سقط من ب .

^٥ - الإنصاف ٢/ ٢٣٢ .

^٦ - في ب : لم تقع بعد ساكن .

والذي يدلُّ على بطلان ما ذكرتم مجيء الساكن بعدها في قوله :

أَنْ رَأَتْ رَجُلًا أَعْشَى - ١٥٨ -

ولو كانت ساكنة لما جاء بعدها ساكن خصوصاً في الموضع الذي لو اجتمع فيه ساكنان لانكسر البيت ، والله أعلم .

س~ : " ومن العرب ناسٌ يدخلون بين ألف الاستفهام وبين الهمزة ألفاً إذا التقتا ، وذلك أنَّهم كرهوا التقاء الهمزتين ففصلوا ، كما قالوا : اخْشَيْنَانِ يَا نِسَاءَ ، ففصلوا بالألف كراهة التقاء هذه الحروف المضاعفة قال ذو الرُّمَّة :

١٦٠ - فَيَا ظَبِيَّةَ الْوَعْسَاءِ بَيْنَ جُلَاجِلٍ وَبَيْنَ النَّفَا أَنْتَ أُمُّ أُمِّ سَالِمٍ ١ " ٢

وما حكاه مشهورٌ ، وحكاه أبو زيد ٣ ، وقال أنشده الأعراب :

١٦١ - حُزُّقٌ إِذَا مَا الْقَوْمُ أَبَدُوا فُكَاهَةً تَفَكَّرَ آيَّاهُ يَعُونُ أُمُّ قَرْدَا ٤

وهي قراءة تروى عن عبد الله بن عامر اليَحْصَبِيِّ ٥ .

وأما أهل الحجاز فإنَّهم إذا أدخلوا ألف الاستفهام فمنهم من يقول : آئِنَّكَ ، وأنت وهي التي يختار أبو عمرو ٦ ، وذلك لأنَّهم يخففون الهمزة كما يخفف بنو تميم في اجتماع الهمزتين ، فكرهوا اجتماع الهمزتين ، والذي هو بين بين .

١ - من الطويل لذي الرمة في ديوانه ٧٦٧ وهو من شواهد الكتاب ٥٥١/٣ ، استشهد به سيويه على إدخال الألف بين الهمزتين في أنت كراهية لاجتماعها، والبيت لذي الرمة في المقتضب ٣٠٠/١ ، وشرح السيرافي ١٢/٥ والخصائص ٤٥٨/٢ ، وشرح أبيات سيويه لابن السيرافي ١٧٨/٢ ، وتحصيل عين الذهب ٥٢٧ ، وشرح المفصل ١١٩/٩ ، وبلا نسبة في الإنصاف ١٩/٢ ، والجمع ٢٧/٢ ، والخزانة ٢٤٧/٥ ، والوعساء : رملة ، وجلجل والنقا : موضعان .

٢ - الكتاب ٥٥١/٣ .

٣ - شرح السيرافي ١٢/٥ ب .

٤ - من الطويل لرجل من بني كلاب في اللسان (حزق) ٤٧/١٠ ، وبلا نسبة في شرح السيرافي ١٢/٥ ب ، وشرح المفصل ١١٨/٩ ، وشرح التسهيل لابن مالك ٨٩/٢ ، والارتشاف ٧٣١/٢ ، والجمع ٤٩٦/١ .

٥ - هو عبد الله بن عامر بن يزيد اليَحْصَبِيُّ ، أحد القراء السبعة ، كان صدوقاً في رواية الحديث ، توفي بدمشق سنة ١١٨ هـ (الأعلام ٩٥/٤) ، انظر قوله في شرح السيرافي ١٢/٥ ب .

٦ - انظر الكتاب ٥٥١/٣ .

أي أن أهل الحجاز يدخلون الألف لثلاثي همزتان ثم يلينون الثانية ، وبنو تميم لينوا الثانية من غير إدخال ألف بينهما ، ومذهب أهل الحجاز في ذلك أن همزة بين بين في نية الهمزة .

قال : " وأما الذين لا يخففون الهمزة فيحققونها جميعاً ولا يدخلون بينهما ألفاً ، فإن جاءت ألف الاستفهام وليس قبلها شيء لم يكن من تحقيقها بدٌّ وخففوا الثانية على لغتهم^١ .

يعني أنه لا سبيل إلى تخفيف ألف الاستفهام على كل لغة ؛ لأنها لا تقع إلا أولاً والهمزة لا تُسهّل في أول الكلمة لثلاثي يتبدأ بما يقرب من الساكن .

مسألة

اعلم أن الأصل في خطايا خطائي ، وذلك أن واحداً خطيئة على فعيلة لامها همزة ، فإذا جمعتها على فعائل قلبت ياءً فعيلة همزة أيضاً فصارت خطائي فالتقت همزتان في كلمة واحدة فوجب تخفيف الثانية منهما فجعلت ياءً لانكسار^٢ ما قبلها فصارت خطائي .

ثم أنهم أرادوا أن يفرّقوا بين ما كانت الهمزة في واحده وبين ما عرّضت الهمزة في جمعه ولم تكن في واحده ، وخطائي لم تكن الهمزة في واحده — أعني الهمزة التي هي بدل من الياء — وإنما هي عارضة في الجمع ، فرأوا الجمع الذي عرضت فيه الهمزة أحقّ بالتغيير من الجمع الذي الهمزة في واحده نحو : جائية وجواء ونائية ونواء ، فقالوا في خطائي : خطائي .

ثم تحرّكت الياء وانفتح ما قبلها فقلبت ألفاً فصارت خطاءى ، فاجتمعت ألفان بينهما همزة مفتوحة ، والهمزة تشبه الألف فصارت كثلث ألفات ، فقلبوا الهمزة ياءً فقالوا : خطايا ، وإنما قلبوها ياءً لأن الياء أقرب إلى الهمزة من الواو ، فلم يريدوا إبعادها عن شبه الحرفين اللذين اكتنفاهما .

^١ - الكتاب ٥٥١/٣ .

^٢ - ياء لانكسار : سقط من ب .

فإن قيل : لم لما صار التقدير خطائي بعد قلب الهمزة الآخرة ياءً فتحت الهمزة حتى انقلبت الياء منها ألفاً ؟ .

قيل لهم : لأنهم قد قالوا في مدار : مدارى وفي معاي : معايا ، فأبدلوا الكسرة فتحة مع أنه ليس في الكلمة همزة عارضة في الجمع ، فلما عرضت همزة في خطائي كان ذلك تغييراً لحق الكلمة ، فاجترئ عليها بعد ذلك فألزمت الفتح تخفيفاً ، ولأن الفتح تغيير أيضاً ، كما أنهم لما لمهم حذف الهاء من حنيفة في النسب اجترعوا على حذف الياء أيضاً فقالوا : حنفي .

ومثل ذلك أيضاً مهارى وبخاتى جمع مهريّة^١ وبختيّة^٢ هربوا من الكسر إلى الفتح ، وأيضاً فإنهم أرادوا أن يكون بين / ٣٠٤ / الهمزة العارضة في الجمع والهمزة التي كانت في الواحد فصل ، فغيروا الهمزة في خطايا وأثبتوها في جواء جمع جائية .

فإن قيل فقد قالوا : قبائل وسفائن ، فأقروا الهمزة وإن كانت عارضة في الجمع ، قيل : إنما صحّت الهمزة في سفائن ؛ لأن اللام صحيحة ، فلم يمكن تغيير الهمزة ، فهذا مذهب عامة النحويين^٣ في هذا .

أمّا الخليل^٤ فإنه يرى أن خطايا وزوايا وما كان نحوهما قد قلبت لامه التي هي همزة إلى موضع ياء فعيلة ، وكأنها في التقدير : خطايي ، ثم قلبت الهمزة فصارت في موضع الياء فصارت خطائي ، فأبدلت الكسرة فتحة وعمل فيها كما عمل بها في قول عامة النحويين . قال ابن جني : " فسألت أبا علي عن هذا ، فقلت : هلاً أقر الهمزة بحالها فقال : (خطاء) لأنّها لام وهي من الأصل ، وليست عارضة في جمع ؟

فقال : إن اللام لما قدّمت فجعلت في موضع الهمزة العارضة في الجمع ، كما تقول في جمع قوس : قسي ، وأصله قووس ، ثم تقدّم السين وتوخر الواو ، فكان يجب أن

^١ - المهرية : إبل منسوبة لمهرة بن حيدان .

^٢ - البخيتة : الإبل الخرسانية .

^٣ - انظر الكتاب ٥٥٣/٣ ، والمنصف ٣٢٨ .

^٤ - انظر شرح السيراقي ١٣/٥ ، والمنصف ٣٢٨ .

^٥ - قوله : فصارت في موضع الياء ، لم يرد في ب .

تُصَحَّح؛ لَأَنَّهَا عَيْنُ الْفِعْلِ ، فيقال : قُسُوْ ، ولكنهم لما أَخْرَوْا الْعَيْنَ إِلَى مَوْضِعِ اللَّامِ اعْتَلَّتْ
كَمَا تُعَلُّ اللَّامُ ، فَجَرَى (قَسِيٌّ) جَرَى (عَصِيٌّ) فهذا هنا كذاكَ ثَمَّةَ ، انتهى كلام فـ .
وَكأنَّ الْخَلِيلَ إِنَّمَا ذَهَبَ إِلَى الْقَلْبِ فِي هَذَا ؛ لِأَنَّهُ قَدْ رَأَاهُمْ قَلَبُوا نَظِيرَهُ مِمَّا لَامُهُ
صَحِيحَةٌ نَحْوُ مَا أُنْشَدَ سَيَبَوِيه ^١ :

١٦٢- تَكَادُ أَوَالِيهَا تُفَرِّي جُلُودَهَا وَيَكْتَحِلُ التَّالِي بِمُورٍ وَحَاصِبٍ ^٢
يريد أوائلها ، وقول الآخر :

١٦٣- وَكَأَنَّ أَوَالَهَا كِعَابٌ مُقَامِرٍ ضُرِبَتْ عَلَى شُرُنٍ فَهَنْ شَوَاعِي ^٣
يريد شوائع ، وقال الآخر :

١٦٤- لَقَدْ زَوَّدْتَنِي يَوْمَ قَوْ حَزَازَةِ مَكَانَ الشَّجَا تَجُولَ حَوْلَ التَّرَائِقِ ^٤

أَرَادَ التَّرَاقِي ، فَلَهُ أَنْ يَقُولَ : إِنَّهُمْ إِذَا قَلَبُوا فِيمَا اللَّامُ فِيهِ صَحِيحَةٌ ، فَهَمَّ بِأَنْ يَقْلَبُوا
فِيمَا اللَّامُ فِيهِ مَعْتَلَّةٌ أَجْدَرُ ؛ لِأَنَّ الْقَلْبَ ضَرَبُ مِنَ الْإِعْلَالِ ، وَالْإِعْلَالُ إِلَى الْمَعْتَلِّ أَسْبَقُ مِنْهُ
إِلَى الصَّحِيحِ " ° .

جـ: " وَمَذْهَبُ مَنْ لَا يَقُولُ بِالْقَلْبِ فِي خَطَايَا عِنْدِي أَقْوَى مِنْ قَوْلِ الْخَلِيلِ ؛ وَذَلِكَ
لِأَنَّهُ قَدْ حُكِيَ عَنْهُمْ : " غَفَرَ اللَّهُ خَطَائِيَّةً " بِوزن خَطَاعَةٍ .

وَحَكَّى أَبُو زَيْدٍ : ذَرِيَّةٌ وَذَرَائِيٌّ ، بِوزن ذَرَاعٍ ، وَذَلِكَ فِي كِتَابِ الْهَمَزِ الْمَقِيسِ ، أَلَا
تَرَاهُمْ قَدْ نَطَقُوا بِالْهَمْزَتَيْنِ كَمَا ذَهَبَ إِلَيْهِ غَيْرُ الْخَلِيلِ ، ثُمَّ قَلَبُوا الثَّانِيَةَ يَاءً لِانْكَسَارِ مَا قَبْلَهَا ،
فَصَارَتْ خَطَائِي ثُمَّ اتَّفَقَ الْخَلِيلُ وَالنَّحْوِيُّونَ فِي التَّغْيِيرِ مِنْ هَذَا إِلَى آخِرِ مَا جَرَى عَلَى الْكَلِمَةِ .

^١ - لم يرد في كتاب سيبويه .

^٢ - من الطويل لذي الرمة في ديوانه ص ١٨٤٨ ، وله في اللسان (وأل) ٧١٦/١١ ، والارتشاف ٢٤٢٨/٥ ، وبلا
نسبة في المنصف ٣٢٩ ، والهمع ٢٣٨/٣ ، والمور : الغبار المتردد ، والشاعر يصف الخيل .

^٣ - من الكامل للأجدع بن مالك بن مسروق في اللسان (شزن) ٢٣٦/١٣ ، وبلا نسبة في المقتضب ٢٧٨/١ ،
والمنصف ٣٢٩ ، والمقرب ١٩٧/٢ ، والارتشاف ٢٤٢٨/٥ ، وكعاب المقامر : رؤوس العظام التي يلعب بها ،
والشزن : الغليظ من الأرض ، والشاعر يصف الخيل أيضاً .

^٤ - من الطويل بلا نسبة في المنصف ٣٢٩ .

^٥ - المنصف ٣٢٨ ، ٣٢٩ .

١- لا يلزم النحويين غير الخليل إذا أبدلوا الهمزة العارضة في الجمع ياءً أن يردُّوا الهمزة التي هي لامٌ لزوال همزة فعائل وقَلْبها ياءً ؛ لأنَّ الهمزة التي هي لامٌ قد لزمها الإبدال والقلب فتركت الهمزة مبدلةً بحالها .

فإن قال مُتَكِرٌّ على الفارسي : هذا فاسدٌ ؛ لأنَّ اللام إذا أبدلت لم يلزمها البدل ؛ ألا ترى أنَّ سيويهِ^٢ يقول في تحقير منسأة فيمن أبدل الهمزة ألفاً : مُنْسِئَةٌ ، بالهمز ، ويقول في تحقير تَوَلَّجٍ^٣ : تَوَلَّجٌ ، فيردُّ الهمزة في مُنْسِئَةٍ^٤ لأنَّ اللام ضعيفة تحتل التغيير ، ولا يغيِّر التاء في تَوَلَّجٍ لأنَّها فاء ، والفاء قوِّية لا تحتل كثرة التغيير ، فكذلك كان يلزم النحويين غير الخليل إذا أبدلوا همزة فعائل في خطايا أن يردُّوا الهمزة التي هي لام فيقولون : خطائي.

قيل له : هذا إلزامٌ فاسدٌ من وجهين : أحدهما : إنَّ هذا الجمع قد جُمع على ترك الهمزة إمَّا بالقلب كما يقول الخليل ، وإمَّا بغيره كما يقول النحويون ، واطَّرد تركُّ الهمز فيه على كلِّ حالٍ حتى أنَّ ما يجيء منه بالهمز على غاية الشذوذ والقلة وليس كذلك بابٌ منسأة .

ألا ترى أنَّه ليس كلُّ العرب يُبدِّل الهمزة في منسأة ، وأنَّه قد جاء فيها التحقيق كما جاء البدل نحو قول الشاعر :

١٦٥- أَمِنْ أَجَلٍ حَبْلٍ لَا أَبَاكَ ضَرَبَتْهُ
بِمِنْسَاءٍ قَدْ جَاءَ حَبْلٌ بِأَحْبَلٍ^٥

فهذا جاء كقول الآخر :

١٦٦- إِذَا دَبَّيْتَ عَلَى الْمِنْسَاءِ مِنْ كَبِيرٍ
فَقَدْ تَبَاعَدَ عَنْكَ اللَّهُوُ وَالْغَزَلُ^٦

^١ - انظر قول الفارسي في المنصف ٣٢٩ .

^٢ - الكتاب ٤٥٩/٣ .

^٣ - التولج : كناس الظي .

^٤ - قوله : بالهمز ، ويقول في تحقير تَوَلَّجٍ : تَوَلَّجٌ ، فيردُّ الهمزة في مُنْسِئَةٍ ، لم يرد في ب .

^٥ - من الطويل لأبي طالب في ديوانه ص ٦١ ، وله في اللسان (نسأ) ١٦٩/١ ، وبلا نسبة في المنصف ٣٣٠ ، والصحاح (نسأ) ١١٤/١ .

^٦ - من البسيط ، بلا نسبة في المنصف ٣٣٠ ، والصحاح (نسأ) ١١٤/١ ، واللسان (نسأ) ١٦٩/١ .

وأيضاً فإنه ليس كل ما كان مثل منسأة يلزم البدل ، ألا ترى أنك لو بنيت مثل (مفعلة) من هنأت وأخطأت ، لقلت : مهنأة ومخطأة ، ولم تكن تُجيز البدل ، إلا أن تسمعه .

فلما كان القياس في منسأة أن يهمز ، وكانت أيضاً ليس مما اجتمع على ترك همزه وهمز / ٣٠٥ / نظيره فارقت خطايا التي القياس ترك همزها ، وبذلك ورد السماع إلا في حرف أو حرفين ، فردت الهمزة في التحقير ولم تُرد في خطايا لما قلبت همزة فعائل ياء .
والوجه الآخر أن خطايا جمع ، والذي عرض فيه إنما عرض وهو على ما هو عليه من الجمعية وليس كذلك منسأة ؛ لأن البدل إنما عرض فيها وهي مكبرة ، ورد الهمزة إنما جاءها وهي مصغرة في قولك : مُنيسئة .

وقد يحدث في التحقير في الرد إلى الأصل ما لا يوجد في التكبير في مواضع ؛ ألا ترى أنك لو حقرت يداً ودماً لرددت لام الفعل فقلت : يديّة ودُمّي ؛ لأن بناء التحقير شكلاً على حياله ، وإن كان فيه كثير مما في الواحد ، فلما زال التكبير رجعت الكلمة في التحقير إلى أصلها الذي هو القياس وهو الهمز .

وليس كذلك خطايا ؛ لأن الكلمة مبقاة على ما هي عليه من الجمعية لم تنتقل إلى غير جمع كما انتقلت منسأة من التكبير إلى التحقير ، فزال القلب الذي ليس بقياس ، وقد رجع التحقيق الذي هو الأصل ، أو التخفيف القياسي ، فهذا فرق بينهما ^١ قاله ابن جني .

نرجمده الله وتوفيقه الجزء المحقق من كتاب شرح الجزولية لأبي الحسن علي بن محمد الأبدي وإليه باب المقصور والمدود

^١ - المنصف ٣٢٩ ، ٣٣٠ ، ٣٣١ .

الفهرس الفنية

فهرس الآيات

فهرس الأحاديث

فهرس أقوال العرب

فهرس القوافي

فهرس الأعلام

فهرس الكتب

فهرس الأبواب

المحتويات

فهرس الآيات القرآنفة

الآفة	رقمما	رقم الصفحة
سورة البقرة		
{ السُّفَهَاءُ أَلَا }	١٣	٣١١
{ مَثَلًا مَّا بَعُوضَةٌ }	٢٦	٢٨٣
{ عَلَيْهِمُ الدَّلَّةُ }	٦١	٢٨٧
{ إِلَّا مَنْ سَفَهَ نَفْسَهُ }	١٣٠	١١١
{ لَعَلَّا يَكُونُ لِلنَّاسِ عَلَيْكُمْ حُجَّةٌ إِلَّا الَّذِينَ ظَلَمُوا }	١٥٠	٣٣
{ فَلَا رَفْثَ وَلَا فُسُوقَ وَلَا جِدَالَ فِي الْحَجِّ }	١٩٧	٨٦
{ وَلَوْلَا دِفَاعُ اللَّهِ النَّاسَ }	٢٥١	١٣٦
سورة آل عمران		
{ مَنْ أَنْصَارِي إِلَى اللَّهِ }	٥٢	٣٣
سورة النساء		
{ لَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَهُمْ إِلَى أَمْوَالِكُمْ }	٢	٣٣
{ حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَاتُكُمْ ... }	٢٣	١٣٦
{ كِتَابَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ }	٢٤	١٣٥
{ إِلَّا أَنْ تَكُونَ تِجَارَةً }	٢٩	٤٤
{ مَّا فَعَلُوهُ إِلَّا قَلِيلٌ مِنْهُمْ }	٦٦	٢٣
{ فَاَنْفِرُوا ثُبَاتٍ أَوْ اَنْفِرُوا جَمِيعًا }	٧١	٢٣٣
{ لَا تَبِعْتُمْ الشَّيْطَانَ إِلَّا قَلِيلًا }	٨٣	٢
{ لَا يَسْتَوِي الْقَاعِدُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ غَيْرُ أُولِي الضَّرَرِ وَالْمُجَاهِدُونَ }	٩٥	٥٣
{ لَا يُحِبُّ اللَّهُ الْجَهْرَ بِالسُّوءِ مِنَ الْقَوْلِ إِلَّا مَنْ ظَلَمَ }	١٤٨	٣٣
سورة المائدة		
{ إِلَى الْمَرِافِقِ }	٦	٣٣
{ إِلَى الْكَعْبَيْنِ }	٦	٣٣

الآية	رقمها	رقم الصفحة
سورة المائدة		
{ أَأَنْتَ }	١١٦	٣١٠
{ هَذَا يَوْمَ يَنْفَعُ الصَّادِقِينَ صِدْقُهُمْ }	١١٩	٢٨١
سورة الأنعام		
{ تَمَامًا عَلَى الَّذِي أَحْسَنُ }	١٥٤	٢٨٣
سورة الأعراف		
{ خُذِ الْعَفْوَ وَأْمُرْ بِالْعُرْفِ }	١٩٩	٢٠٧
سورة التوبة		
{ أَئِمَّةَ }	١٢	٣١٠
{ وَيَأْتِي اللَّهَ إِلَّا أَنْ يُتِمَّ نُورُهُ }	٣٢	١٥
سورة يونس		
{ فَلَوْلَا كَانَتْ قَرْيَةٌ آمَنَتْ فَنَفَعَهَا إِيمَانُهَا إِلَّا قَوْمَ يُونُسَ }		
{ لَمَّا آمَنُوا كَشَفْنَا عَنْهُمْ }	٩٨	٥٤
سورة هود		
{ لَا عَاصِمَ الْيَوْمَ مِنْ أَمْرِ اللَّهِ إِلَّا مَنْ رَحِمَ }	٤٣	٥٤
{ مِنْ حَزَنِي يَوْمَئِذٍ }	٦٦	٢٨٢
{ يَا وَيْلَتَنَا أَلِدُ وَأَنَا عَجُوزٌ }	٧٢	٣٠٩
سورة يوسف		
{ إِنِّي أَرَانِي أَعْصِرُ خَمْرًا }	٣٦	١٠٢
سورة الحجر		
{ فَسَجَدَ الْمَلَائِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ ، إِلَّا إِبْلِيسَ }		
{ أَبَى أَنْ يَكُونَ مَعَ السَّاجِدِينَ }	٣٠	٤
{ إِنَّ عِبَادِي لَيْسَ لَكَ عَلَيْهِمْ سُلْطَانٌ إِلَّا مَنْ اتَّبَعَكَ مِنَ الْغَاوِينَ }	٤٢	٢
{ إِلَّا آلَ لُوطٍ إِنَّا لَمُنَجُّوهُمْ أَجْمَعِينَ إِلَّا امْرَأَتَهُ }	٥٩	١٩-٣

الآية	رقمها	رقم الصفحة
سورة الكهف		
{ مَا كُنَّا نَبْعُ }	٦٤	٢١١
سورة مريم		
{ يَا زَكَرِيَّا إِنَّا }	٧	٣٠٩
{ ثُمَّ لَنَنْزِعَنَّ مِنْ كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ عَلَى الرَّحْمَنِ عِتِيًا }	٦٩	٢٨٤
سورة الأنبياء		
{ لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا }	٢٢	٣٠-٣٤
سورة الحج		
{ الَّذِينَ أُخْرِجُوا مِنْ دِيَارِهِمْ بِغَيْرِ حَقٍّ إِلَّا أَنْ يَقُولُوا رَبُّنَا اللَّهُ }	٤٠	٥٢
سورة النمل		
{ وَهِيَ تَمْرُّ مَرَّ السَّحَابِ صُنَعَ اللَّهُ }	٨٨	١٣٦
سورة القصص		
{ بَطَرَتْ مَعِيشَتَهَا }	٥٨	١١١
{ وَيَكُنَّ اللَّهُ يَبْسُطُ الرِّزْقَ }	٨٢	١٣٢
سورة العنكبوت		
{ فَلَبِثَ فِيهِمْ أَلْفَ سَنَةٍ إِلَّا خَمْسِينَ عَامًا }	١٤	٣
سورة الأحزاب		
{ وَالْقَائِلِينَ لِإِخْوَانِهِمْ هَلُمَّ إِلَيْنَا }	١٨	١١٧
سورة الصافات		
{ لَا فِيهَا غَوْلٌ وَلَا هُمْ عَنْهَا يُنْزَفُونَ }	٤٧	٤٨
سورة ص		
{ قُلْ هُوَ نَبَأٌ عَظِيمٌ ، أَنْتُمْ عَنْهُ مُعْرِضُونَ }	٦٧-٦٨	١٣٩

الآية	رقمها	رقم الصفحة
سورة الزخرفة		
{ يَا عِبَادِي لَا خَوْفٌ عَلَيْكُمُ الْيَوْمَ وَلَا أَنْتُمْ تَحْزَنُونَ }	٦٨	٢
سورة الأحقاف		
{ أَوْلِيَاءُ أُولَئِكَ }	٣٢	٣١١
سورة محمد		
{ فَضْرَبَ الرَّقَابِ }	٤	٧
{ فَقَدْ جَاءَ أَشْرَاطُهَا }	١٨	٣١١-٣٠٩
سورة القمر		
{ وَفَجَّرْنَا الْأَرْضَ عُيُونًا }	١٢	١٠٢-٩٩
سورة الطور		
{ لَا لَعْنُ فِيهَا وَلَا تَأْتِيمٌ }	٢٣	٨٣
سورة الحديد		
{ لَعَلَّا يَعْلَمَ أَهْلُ الْكِتَابِ أَلَّا يَقْدِرُونَ عَلَى شَيْءٍ }	٢٩	٨١
سورة الحاقة		
{ مَالِيَهُ، هَلَكَ عَنِّي سُلْطَانِيهِ }	٢٨-٢٩	٢٩٣
{ غَسِيلِينَ }	٣٦	١٨٨
سورة المعارج		
{ مِنْ عَذَابٍ يَوْمَئِذٍ }	١١	٢٨٢
سورة المزمل		
{ يَا أَيُّهَا الْمَزْمَلُ ، قُمْ اللَّيْلَ إِلَّا قَلِيلًا ، نَصَفَهُ }	١-٢	٣
سورة المطففين		
{ لَفِي عِلِّيْنَ وَمَا أَدْرَاكَ مَا عِلِّيُونَ }	١٨-١٩	١٨٨

الآية	رقمها	رقم الصفحة
سورة الطارق		
{ مِنْ مَّاءٍ دَافِقٍ }	٦	٥٥
سورة الليل		
{ وَمَا لِأَحَدٍ عِنْدَهُ مِنْ نِعْمَةٍ تُجْزَى إِلَّا ابْتِغَاءَ وَجْهِ رَبِّهِ الْأَعْلَى }	٢٠	٥٩-٥٢

فهرس الأحاديث النبوية

الحديث	رقم الصفحة
" أن النبي ﷺ كان إذا أرادَ سفرًا ورأى عنه بغيره "	٣٠٥
" مَنْ استطاعَ منكم الباءَةَ فليتزوجْ ، وَمَنْ لم يستطعْ فعليه بالصَّومِ فَإِنَّه له وِجَاءٌ "	١٣٠

فهرس أقوال العرب وأمثالهم

رقم الصفحة	القول
١٥	أَبَى اللَّهُ إِلَّا أَنْ يَكُونَ كَذَا
٢٩٠	أَبْدَأُ بِهَذَا أَوَّلُ
٢٠٥	أَتَانَا قَصْرًا
١٩١	آتَيْكَ أَصِيلًا
١٩١	آتَيْكَ عُشْيَانَا
١٩١	آتَيْكَ عُشْيَانَات
١٠٤	أَخَذْتُهُ مِئَةً وَعِشْرِي دَرَاهِمَ
٩١-٩٠-٨٩-٨٨	أَفْلَا قَمَاصَ بِالْعَيْرِ
١٥٤	إِنْ هِيَ إِلَّا أَثْيَابٌ فِي أُسَيْفَاطٍ قَبَضَهَا عَشَّارُوكَ
١٣٠	بِحَسْبِكَ قَوْلُ السُّوءِ
٢٥٦-١٠٤	بَرِئْتُ إِلَيْكَ مِنْ خَمْسٍ وَعِشْرِي النِّخَّاسِينَ
٦٣	الْبَصْرَةَ فَلَا بَصْرَةَ لَكَ
١٩١	جَمَلٌ ذُو عَثَانِينَ
١١٨	حَيٍّ عَلَى الصَّلَاةِ
١١٨	حَيٍّ عَلَى الْفَلَاحِ
١٧٩	خَيْرُ قَوَيْسٍ سَهْمًا
١٣١	دُهُدْرَيْنِ سَعْدُ الْقَيْنِ
٣٣	الذُّودُ إِلَى الذُّودِ إِبْلُ
١٢١	سَرَعَانَ ذِي إِهَالَةٍ
١٩١	شَابَتْ مَفَارِقُهُ
١٩٦	عَرَفَ حُمَيْقٌ جَمَلَهُ
١٣٠	عَلَيْهِ رَجُلًا لَيْسَنِي
٣١٦	غَفَرَ اللَّهُ خَطَايَاهُ

رقم الصفحة

القول

٦٣

قَضِيَّةٌ وَلَا أَبَا حَسَنِ

٧٧

لَا أَبَا لَكَ

٧٧

لَا أَخَا لَكَ

٦٣

لَا بِكَ السَّوْءُ

٩٤

لَا مِثْلَهُ أَحَدٌ

٦٢

لَا نَوَلَّكَ أَنْ تَفْعَلَ كَذَا

٧٦

لَا يَدَيَّ لَكَ بِهَا

٣٨

اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِي وَلِمَنْ سَمِعَنِي حَاشَى الشَّيْطَانِ وَأَبَا الإِصْبَعِ

٩٦

مَا فَعَلْتُ الْخَمْسَةَ الْعَشَرَ الدَّرْهَمَ

٧٨

مُكْرَةً أَخَاكَ لَا بَطْلَ

فهرس القوافي

رقم الصفحة	رقم الشاهد	المقال	البحر	القافية
٣٩	١٦	حسان بن ثابت	الوافر	الدَّلاءُ
١٠٦	٦٩	الربيع بن ضَبَّحِ الفزاريّ	الوافر	الفتاءُ
١٢٤	٨٦	رؤبة	الرجز	هيهأؤه
١٢٣	٨٣	أبو الجراح	الطويل	وسماءُ
١٢١	٨٠	سهم بن حنظلة	البيسط	أدباُ
١٢٧	٨٩	ابن هرمة	البيسط	التُّجباُ
٢٩٥	١٥٢	جرير	الوافر	كلاباُ
٤٨	٢٦	الكميت	الطويل	مشعبُ
٧٦	٤٤	أمية بن أبي الصلت	الطويل	غريبُ
١١٠-٩٩	٦٧	المخبل	الطويل	يطيبُ
٣٦	١١	-	البيسط	مسلوبُ
٤٧	٢٤	ذو الرمة	البيسط	نشْبُ
٧٥	٤١	رجل من بني مذحج أو غيره	الكامل	ولا أبُ
٥١	٣١	النابعة	الطويل	الكتائبُ
٣١٦	١٦٢	ذو الرمة	الطويل	حاصِبُ
٦٩	٣٩	ابن مقبل	البيسط	للشيبُ
١٩٣	١١٥	-	البيسط	بأصحابُ
٥١	٣٠	عمرو بن الأيهم	الخفيف	الرقابُ
٣٠٥	١٥٥	-	الرجز	أورا بهاُ
٧٩	٤٨	-	الرجز	مقتاُ
٩٠	٦١	عمرو بن قعاس	الوافر	تبيتُ
٨٩	٦٠	-	السريع	الشامتُ
١٥	٦	-	الرجز	لقيتُ
٢٢٠	١٢٥	-	الرجز	علايتهاُ
٦٦	٣٦	سعد بن مالك	مجزؤ الكامل	براحُ
٧٨-٧٥	٤٢	مسكين الدارمي	الطويل	سلاحُ

القافية	البحر	القاتل	رقم الشاهد	رقم الصفحة
الجوانح	الطويل	-	٦٢	٩٣
مستصرخ	الرجز	العجاج	٣٧	٦٦
الحسد	الرمل	-	١٥٧	٣٠٩
بُعْدًا	الطويل	جبير بن الأضبط	٧١	١١٤
مردا	الطويل	الصمة القشيري	١١٠	١٨٧
قردا	الطويل	رجل من بني كلاب	١٦١	٣١٣
السيدا	الكامل	-	١١٢	١٨٧
تضهدا	الكامل	-	١٣٤	٢٣١
أحدا	الرجز	-	٢٢	٤٧
يُخْلَدُ	الطويل	مسكين الدارمي	٥٢	٨٠
نقْدُ	الطويل	-	١٤١	٢٥٢
عضدُ	الكامل	أوس بن حجر أو طرفة	٥	١٤
النقد	الطويل	-	١٤٤	٢٦٦
من أحد	البيسط	النابعة	١٤	٣٨
رود	البيسط	الجموح الظفري	٨٨	١٢٦
من ولد	البيسط	النابعة	٩٥	١٣٣
بالبلاد	الوافر	ابن الزبير الأسدي أو غيره	٣٥	٦٣
ينادي	الوافر	ابن الزبعرى أو أمية بن الصلت	٦٣	٩٦
بالشهاد	الوافر	ابن الزبعرى أو أمية بن الصلت	٦٣	٩٦
بعقد	الوافر	-	١٠٥	١٧٧
بسواد	الكامل	-	٢٧	٤٩
بدا	الكامل	عوف بن الخرع أو غيره	٧٦	١١٩
حضر	الطويل	-	١٤٨	٢٨٢
تامر	مجزؤ الكامل	الحطيئة	١٣٠	٢٢٥
النمر	المتقارب	امرؤ القيس	٤٩	٧٩
أفر	المتقارب	امرؤ القيس	٥٦	٨٢
مئزرا	الطويل	حذيفة الهذلي أو أبو خراش	٤	١٠
استعارا	الوافر	امرؤ القيس	١٠٢	١٣٩

رقم الصفحة	رقم الشاهد	القائل	البحر	القافية
٢٤١	١٣٨	ذو الرمة	الوافر	الحوارا
١٩٢	١١٤	جرير	الكامل	قتيرا
٤٧	٢١	-	الطويل	شفرُ
٤٨	٢٥	الكميت	الطويل	ناصرُ
٧٩	٥٠	تأبط شرا	الطويل	أجدرُ
٢٥	٩	-	البسيط	ديَّارُ
٤٧	٢٣	-	البسيط	الخمير
٤٧	٢٣	-	البسيط	الدهر
٨٨	٥٧	حسان بن ثابت	البسيط	التنانير
٢٠٢	١١٧	-	البسيط	السمر
١٨٧	١١١	-	الوافر	الذكور
١٢٠	٧٨	الأعشى	السريع	جابر
١٣٢	٩٤	زيد بن نفيل أو غيره	الخفيف	ضرُّ
٩٧	٦٤	أبو النجم	الرجز	قصورها
٢٦٨	١٤٥	الأعشى	الطويل	عاجزُ
١٣١	٩٢	عبد بني الحسحاس	الطويل	لابسُ
٤٤	١٩	أبو زيد الطائي	الوافر	حسيسُ
٤٤	١٩	أبو زيد الطائي	الوافر	شوسُ
٨٩	٥٩	الخطيئة	البسيط	الكاسي
١٨٠	١٠٦	-	الرجز	الحواط
١٨٦	١٠٨	-	الرجز	أرهطه
١٠٥	٦٨	السفاح	السريع	الذراعُ
١٢٩	٩٠	القطامي	البسيط	ذراعا
٢٢٢	١٢٧	أوس بن حجر	المنسرح	سمعا
٦٢	٣٤	-	الطويل	رجوعها
١٣٦	٩٩	-	الطويل	مولعُ
٢٣٧-٢٣٠	١٣١	-	الطويل	متتابعُ
٢٣١	١٣٢	لبيد	الطويل	بلاقعُ

المقافية	البحر	المقائل	رقم الشاهد	رقم الصفحة
وازعُ	الطويل	النابعة	١٤٧	٢٨١
فينصدعُ	البسيط	عباس بن مرداس	١٢٤	٢١٧
وجيعُ	الوافر	عمرو بن معد يكرب	٢٩	٥١
وتشبعوا	الكامل	عبد الرحمن بن حسان	٥٨	٨٨
شواعي	الكامل	الأجدع بن مسروق	١٦٣	٣١٦
الراقع	السريع	أنس بن العباس	٤٠	٧٥
اصطراف	الرجز	العجاج	٥٥	٨١
الحلقُ	الرجز	-	١٢١	٢١١
تروقُ	الطويل	حميد بن ثور	٧	١٥
الترائقُ	الطويل	-	١٦٤	٣١٦
تخلقُ	الكامل	كعب بن مالك	٢	١٢٧-٧
لسوائكا	الطويل	الأعشى	١٧	٤١
بكي	الطويل	متمم بن نويرة	١١٨	٢١٠
أبا لكا	الرجز	-	٤٣	٧٦
أحا لكا	الرجز	-	٤٣	٧٦
حوالكا	الرجز	-	٤٣	٧٦
ما لكا	الرجز	رجل من الأعراب	٤٦	٧٨
بدا لكا	الرجز	رجل من الأعراب	٤٦	٧٨
لا أبا لكا	الرجز	رجل من الأعراب	٤٦	٧٨
دونكا	الرجز	من بني أسد بن تميم	٩٧	١٣٥
يحمدونكا	الرجز	من بني أسد بن تميم	٩٧	١٣٥
يمجدونكا	الرجز	من بني أسد بن تميم	٩٧	١٣٥
رمكا	الرجز	رؤبة	١١٦	١٩٣
زكا	الرجز	رؤبة	١١٦	١٩٣
هلُ	الرمل	لبيد	٧٣	١١٧
الجبيلُ	الرمل	لبيد	١٥٠	٢٨٣
عقلُ	الرمل	لبيد	١٥٦	٣٠٥
محجلا	الطويل	النابعة الجعدي	٧٥	١١٨

رقم الصفحة	رقم الشاهد	القائل	المصدر	القافية
١٣٩	١٠١	أوس بن حجر	الطويل	يعملا
٢	١	-	البسيط	قوالا
٢١١	١٢٠	الأعشى أو أبو طالب	الوافر	تبالا
١٢٢	٨١	الخنساء	المقارب	أولى لها
١٣٨	١٠٠	ليبد	الطويل	الأناملُ
٣١٢	١٥٩	-	الطويل	عاجلُ
٣١٢-٣٠٩	١٥٨	الأعشى	البسيط	خبلُ
٣١٧	١٦٦	-	البسيط	الغزلُ
١٧	٨	-	الرجز	رملُه
١٧	٨	-	الرجز	عملُه
١٠٨-٩٨	٦٦	-	الرجز	مثلها
١٠٨-٩٨	٦٦	-	الرجز	كلُّها
٦٠-٨	٣	امرؤ القيس	الطويل	جلجلِ
٥١	٣٢	-	الطويل	النملِ
٢٢٣	١٢٨	امرؤ القيس	الطويل	بنبالِ
٢٢٤	١٢٩	ذو الرمة	الطويل	أهلِ
٣١٧	١٦٥	أبو طالب	الطويل	بأحبلِ
٢٨٣	١٤٩	ابن الأسلت أو غيره	البسيط	أوقالِ
١٣٥	٩٨	الهذلي	الكامل	المحملِ
٣٧	١٣	جميل بن معمر	الخفيف	جللةُ
١١٩	٧٧	الطرماح	المديد	المقامُ
١٣١	٩١	-	الرجز	إيلامُ
١٣١	٩١	-	الرجز	مظلامُ
١٣١	٩١	-	الرجز	الأقدامُ
١٣١	٩١	-	الرجز	همهامُ
٢٢٢	١٢٦	-	الرجز	بالتهمُ
٢٢٢	١٢٦	-	الرجز	لاينمُ
٧٧	٤٥	الحصين بن الحمام	الطويل	الدماء

رقم الصفحة	رقم الشاهد	القائل	البحر	القافية
٢١٦	١٢٣	كثير	الطويل	سواهما
٢٣٧	١٣٥	شمر أو تأبط شرا	الوافر	ظلاما
٢٩٣	١٥٣	حميد بن حريث	الوافر	السناما
١١٧	٧٤	-	الرجز	هلمة
١٢٢	٨٢	ذو الرمة	البسيط	هينوم
٢٥٢	١٤٢	علقمة	البسيط	حوم
٢٨٤	١٥١	الأخطل	الكامل	محروم
٢٣٩	١٣٦	رؤبة	الرجز	فمة
١٢٠	٧٩	ربيعة الرقي	الطويل	حاتم
٢١٤	١٢٢	-	الطويل	التكرم
٢٤٠	١٣٧	الفرزدق	الطويل	رجام
٢٤٢	١٣٩	-	الطويل	أسهم
٣١٣	١٦٠	ذو الرمة	الطويل	سالم
٢٤٨	١٤٠	ساعدة بن جؤبة	البسيط	الوذم
٣٦	١٢	الجميع أو غيره	الكامل	الشم
١٢٤	٨٤	جرير	الكامل	الأيام
١٣٢	٩٣	عنتر	الكامل	أقدم
٦٨	٣٨	-	السريع	القرنين
٨١	٥٣	العجاج	الرجز	محن
١١٢	٧٠	العجلي	الرجز	المصرين
١٥٤	١٠٣	هميان أو خطام المجاشعي	الرجز	مرتين
١٥٤	١٠٣	هميان أو خطام المجاشعي	الرجز	الترسين
١٥٤	١٠٣	هميان أو خطام المجاشعي	الرجز	بالسمتين
١٥٨	١٠٤	أبو زغب البغدادي	الرجز	الكرابين
٤١	١٨	المرار العجلي	الطويل	سوائنا
٩٨	٦٥	جرير	البسيط	كانا
٩٨	٦٥	جرير	البسيط	أحيانا
١١٦	٧٢	عمر بن ربيعة	البسيط	آميناً

رقم الصفحة	رقم الشاهد	القائل	البحر	القافية
٢٥٢	١٤٣	الأخطل	البسيط	حانا
١٨٦	١٠٩	-	الرجز	دهيدينا
١٨٦	١٠٩	-	الرجز	أبيكرينا
٤٩	٢٨	-	الطويل	يعينها
١٢٤	٨٥	مالك الهذلي	الطويل	الأواين
١٢٥	٨٧	المعطّل الهذلي	الطويل	متماين
٥٧	٣٣	الفند الزماني	الهمزج	دانوا
٢٩١	١٥٢	رجل من أزد السراة	الطويل	أبوان
٣٩	١٥	الفرزدق	البسيط	والدين
٨١	٥٤	جرير	البسيط	لا حين
٣٣	١٠	عمرو بن معد يكرب	الوافر	الفرقدان
٧٩	٥١	أبو حية النميري	الوافر	تخوفيني
٢١١	١١٩	الأعشى أو غيره	الوافر	داعيان
٢٣٢-٢٣١	١٣٣	المنقب العبدى	الوافر	اليقين
٧٨	٤٧	صخر بن عمرو	الطويل	أخا ليا
٢٧١	١٤٦	عبد يغوث الحارثي	الطويل	يمانيا
٤٥	٢٠	العجاج	الرجز	طوري
٤٥	٢٠	العجاج	الرجز	أنسي
١٨٥	١٠٧	أحيحة بن الجلاح	الرجز	غاديا

فهرس الأءلام

الأءطل : ٢٥٢ .

الأءفش (أبو الحسن) : ١٣ ، ٤١ ، ٧٢ ، ٧٤ ، ٩٣ ، ١١٥ ، ١٢٧ ، ١٣٢ ، ١٤٨ ، ١٦١ ،

١٨٥ ، ٢٠٣ ، ٢٠٤ ، ٢٣٢ ، ٢٤٢ ، ٢٤٤ ، ٢٥٦ ، ٢٨٨ ، ٣٠٢ ، ٣٠٣ .

الإءءاذ = الشلووون .

الأءشى : ١٢٠ ، ١٢١ ، ٣٠٩ ، ٣١١ .

الأءلم : ٣٢ ، ٢١٨ ، ٢٢١ .

أءوا بن طرف : ٢٤٦ .

امروء القوس : ٢٤٢ .

ابن الأنبار : ٢٧ ، ٣١٢ .

أهل البصرة = البصريون .

أهل الحجاز = الحجازيون .

أهل الكوفة = الكوفيون .

ابن بابشاذ (بش) : ٣٢ ، ١٠٧ .

ابن الباذش (أبو الحسن) : ٢٧ ، ٧١ ، ٨٥ ، ٨٦ .

بش ~ = ابن بابشاذ .

البصريون (أهل البصرة) : ١ ، ٢ ، ٦ ، ١٣ ، ١٨ ، ١٩ ، ٢٤ ، ٢٨ ، ٣٤ ، ٤٢ ، ٤٣ ، ٤٥ ،

٦٨ ، ٩٩ ، ١٠٣ ، ١١١ ، ١١٤ ، ١٢٥ ، ١٢٩ ، ١٣٠ ، ١٧٩ ، ١٩٦ ، ٢١٠ ، ٢٨١ ، ٢٩٢ ،

٣٠٠ ، ٣١١ .

أبو بكر بن مجاهد = ابن مجاهد .

أبو بكر مبرمان = مبرمان .

بنو ءموم : ٥٦ ، ٧٠ ، ٧٢ ، ٩٤ ، ٩٥ ، ١١٧ ، ٢٧٢ ، ٣١٣ ، ٣١٤ .

ابن ءوان : ٧٧ .

ءعلب : ٢٤ ، ٢٨٨ .

ج ~ = ابن جني .

جذومة بن مالك : ٢١٧ .

بنو جذيمة من خزاعة : ٢١٧ .

جذيمة بن زهير : ٢١٧ .

الجرمي (أبو عمر) : ٥٧ ، ١٤٦ ، ١٨٠ ، ٢٣٨ ، ٢٣٩ ، ٢٦٦ ، ٢٧٨ .

جرير : ١٩١ .

الجزولي (أبو موسى) : ٥٦ ، ٨٢ ، ٩١ ، ٩٤ ، ١١٣ ، ١١٤ ، ٢٥٤ ، ٢٥٦ ، ٢٥٩ ، ٢٩٠ .

الجوهري : ١٧٧ .

ابن جني (ج ~) : ٨٠ ، ١٠٤ ، ١٠٥ ، ١١٦ ، ٢٠٦ ، ٢٢١ ، ٢٣٨ ، ٢٥٨ ، ٣١٥ ، ٣١٦ ، ٣١٨ .

أبو حاتم السجستاني : ٢٦٨ .

حاتم الطائي : ٢٣٩ .

بنو الحارث بن كعب : ٨٨ .

بنو الحبلى : ٢١٣ ، ٢١٧ .

الحجازيون (أهل الحجاز) : ٥٦ ، ٧٠ ، ٧٢ ، ١١٧ ، ٣٠٨ ، ٣١١ ، ٣١٣ ، ٣١٤ .

حسان بن ثابت : ٨٨ .

الخطيئة : ٨٩ ، ٢٢٤ .

حميد بن ثور : ٢٩٣ .

خ ~ = ابن خروف .

الخدب ~ = ابن طاهر .

ابن خروف (خ ~) : ٣٩ ، ٤٧ ، ٧٢ ، ١٦١ ، ١٦٥ ، ٢٦٣ ، ٢٧٤ .

أبو الخطاب (الأخفش الأكبر) : ٢١٤ ، ٢٣٤ .

الخليـل : ٩١ ، ١١٦ ، ١٣٢ ، ١٧١ ، ١٩١ ، ١٩٥ ، ١٩٧ ، ١٩٩ ، ٢٠٠ ، ٢٠١ ، ٢١٤ ،

٢٢٢ ، ٢٢٨ ، ٢٣٤ ، ٢٣٧ ، ٢٦٥ ، ٢٦٦ ، ٢٧٢ ، ٢٧٨ ، ٢٧٩ ، ٢٨٤ ، ٢٨٥ ، ٣٠٩ ،

٣١١ ، ٣١٥ ، ٣١٦ ، ٣١٧ .

د ~ = الميرد .

ابن درستويه : ١١٤ ، ٢٦٧ .

ذو الرمة : ٢٢٤ ، ٢٤١ ، ٣١٣ .

رداد : ٣١٠ .

الزبيدي : ٢١٧ .

الزجاج (أبو إسحاق) : ٣٨ ، ٤٤ ، ٤٥ ، ٥٤ ، ٦٤ ، ٦٥ ، ٧٢ ، ١١٠ ، ١٨٧ ، ١٨٩ ،
٢٠٣ ، ٢٣٣ ، ٢٧٨ ، ٢٨٨ .

الزجاجي (أبو القاسم) : ٣ ، ٤٧ ، ١٢٩ .

أبو زيد الأنصاري : ٩٧ ، ١٢٢ ، ١٩٧ ، ٢٧٢ ، ٣١٠ ، ٣١١ ، ٣١٣ ، ٣١٦ .

س~ = سيويه .

سع~ = السيرافي .

أبو سعيد = السيرافي .

ابن السكيت (يعقوب) : ١٠٦ .

سليمان بن عبد الملك : ٧٧ .

سيويه (س~) : ٢٨ ، ٣٠ ، ٣٢ ، ٣٤ ، ٣٧ ، ٣٩ ، ٤٦ ، ٥٣ ، ٥٦ ، ٥٧ ، ٥٨ ، ٦٢ ،
٦٣ ، ٦٩ ، ٧١ ، ٧٢ ، ٧٥ ، ٨١ ، ٨٣ ، ٨٥ ، ٨٦ ، ٨٧ ، ٨٩ ، ٩٠ ، ٩١ ، ٩٢ ، ٩٤ ،
١٠٧ ، ١٠٨ ، ١٠٩ ، ١١٠ ، ١٢٤ ، ١٢٦ ، ١٣٢ ، ١٤٢ ، ١٤٤ ، ١٤٥ ، ١٤٦ ، ١٥٣ ،
١٥٥ ، ١٥٦ ، ١٥٩ ، ١٦٠ ، ١٦١ ، ١٦٢ ، ١٦٤ ، ١٦٥ ، ١٦٦ ، ١٦٧ ، ١٦٩ ، ١٧٠ ،
١٧١ ، ١٧٢ ، ١٧٣ ، ١٧٥ ، ١٧٦ ، ١٧٧ ، ١٧٨ ، ١٧٩ ، ١٨٠ ، ١٨٤ ، ١٨٥ ، ١٨٦ ،
١٨٩ ، ١٩٠ ، ١٩١ ، ١٩٢ ، ١٩٤ ، ١٩٦ ، ١٩٧ ، ١٩٨ ، ١٩٩ ، ٢٠٠ ، ٢٠١ ، ٢٠٣ ،
٢٠٤ ، ٢٠٥ ، ٢٠٩ ، ٢١٢ ، ٢١٥ ، ٢١٨ ، ٢١٩ ، ٢٢٠ ، ٢٢٢ ، ٢٢٣ ، ٢٢٤ ، ٢٢٧ ،
٢٢٨ ، ٢٢٩ ، ٢٣١ ، ٢٣٣ ، ٢٣٤ ، ٢٣٥ ، ٢٣٧ ، ٢٣٨ ، ٢٣٩ ، ٢٤٠ ، ٢٤١ ، ٢٤٢ ،
٢٤٤ ، ٢٤٥ ، ٢٤٦ ، ٢٤٧ ، ٢٥٠ ، ٢٥٢ ، ٢٥٣ ، ٢٥٤ ، ٢٥٦ ، ٢٥٧ ، ٢٥٨ ، ٢٥٩ ،
٢٦٠ ، ٢٦٢ ، ٢٦٣ ، ٢٦٤ ، ٢٦٦ ، ٢٦٧ ، ٢٦٨ ، ٢٧٠ ، ٢٧١ ، ٢٧٢ ، ٢٧٣ ، ٢٧٥ ،
٢٧٦ ، ٢٧٧ ، ٢٧٨ ، ٢٧٩ ، ٢٨٣ ، ٢٨٥ ، ٢٨٦ ، ٣٠٢ ، ٣٠٣ ، ٣٠٦ ، ٣٠٧ ، ٣٠٨ ،
٣٠٩ ، ٣١٠ ، ٣١١ ، ٣١٣ ، ٣١٦ ، ٣١٧ .

ابن سيده : ٢١٨ .

السيرافي (أبو سعيد ، سع~) : ١ ، ٢٧ ، ٣١ ، ٣٢ ، ٤٥ ، ٤٤ ، ٦٤ ، ٧٢ ، ٨٥ ، ٨٦ ، ١٠١ ،
١٠٨ ، ١٤١ ، ١٤٥ ، ١٥٥ ، ١٦١ ، ١٦٦ ، ١٧٠ ، ١٧٣ ، ١٧٤ ، ١٧٨ ، ١٨٣ ، ٢٠٠ ،
٢٠٥ ، ٢١٢ ، ٢١٥ ، ٢١٨ ، ٢٢١ ، ٢٢٦ ، ٢٣٢ ، ٢٣٣ ، ٢٣٤ ، ٢٣٥ ، ٢٤٠ ، ٢٤٤ ،

٢٤٧ ، ٢٤٨ ، ٢٥١ ، ٢٥٢ ، ٢٥٩ ، ٢٦٧ ، ٢٧٠ ، ٢٨٩ ، ٣٠١ ، ٣٠٣ ، ٣٠٥ ، ٣١٠ ، ٣١١ .

ش ~ = الشلوين .

الشلوين (أبو علي ، ش ~ ، الأستاذ) : ١ ، ٣٠ ، ٥٥ ، ٥٨ ، ٧١ ، ٧٣ ، ٨٢ ، ٨٤ ، ٨٩ ، ٩٤ ، ١٠٢ ، ١٠٧ ، ١١٨ ، ١٦٥ ، ٢١٠ ، ٢١٨ ، ٢٢٠ ، ٢٢٧ ، ٢٢٨ ، ٢٤٧ ، ٢٤٩ ، ٢٥٣ ، ٢٥٤ ، ٢٥٦ ، ٢٥٧ ، ٢٦٢ ، ٢٦٣ ، ٢٦٥ ، ٢٧٥ ، ٢٧٩ ، ٢٨٢ ، ٢٨٨ ، ٢٨٩ ، ٢٩٠ ، ٢٩١ ، ٢٩٢ .

أبو الشيخ : ٣١٠ .

ص ~ = ابن عصفور .

الصيمري : ١٠٧ .

ط ~ = ابن طاهر .

ابن طاهر (الخدب ، ط ~) : ١٠٩ ، ١٢٥ ، ٢٦٣ .

ابن الطراوة : ٦٣ ، ٧٧ ، ٩٦ .

الطرماح : ١١٩ .

أبو العباس = المبرد .

عبد ~ = العبدى .

عبد الله بن أبي بن سلول : ٢١٧ .

عبد الله بن عامر اليحصبي : ٣١٣ .

العبدى (عبد ~) : ١٢٧ ، ٢٥١ ، ٢٧٨ ، ٢٧٩ .

أبو عبيدة : ٢١٤ .

عثمان البتي : ٢٢٤ .

أبو عثمان = المازني .

ابن عصفور (ص ~) : ١٠٠ ، ١١١ ، ١٢٩ ، ١٧٢ ، ١٨٢ .

علقمة : ٢٥٢ .

أبو علي = الفارسي .

أبو عمرو بن العلاء : ١٧٧ ، ٢٣٤ ، ٣٠٩ ، ٣١٠ .

عمرو بن معد يكرب : ٣٢ .

عيسى بن عمر : ١٧٦ ، ١٧٧ .

فآ = الفارسي .

الفارسي (أبو علي ، فآ) : ٦ ، ٨ ، ١٠ ، ٨٢ ، ٨٦ ، ٩٢ ، ١٠٤ ، ١٠٩ ، ١١١ ، ١١٣ ،
١١٥ ، ١١٦ ، ١٢٧ ، ١٦٣ ، ١٦٧ ، ١٨٧ ، ١٨٩ ، ٢٤٢ ، ٢٧٦ ، ٢٨١ ، ٢٨٤ ، ٢٨٥ ،
٣١٥ ، ٣١٦ ، ٣١٧ .

الفراء : ١٧ ، ١٨ ، ٢٨ ، ٢٩ ، ٣٧ ، ٤٧ ، ٥٨ ، ٩٨ ، ١٠٨ ، ١١٦ ، ١١٧ ، ١٢٠ ، ١٢٥ ،
١٩٥ ، ٢٠٩ ، ٢٦٤ ، ٢٩٣ ، ٣٠٠ ، ٣٠٧ .

أبو القاسم = الزجاجي .

ابن القطاع : ٢٢٤ .

قطرب : ٢٨٨ ، ٣١٢ .

ابن القوطية : ٢٢٥ .

الكسائي : ٤ ، ٢٨ ، ١٠٤ ، ١٣٠ ، ١٣١ ، ١٣٤ ، ١٤٤ ، ٢٦٤ ، ٣٠٠ ، ٣٠٧ .

الكوفيون (أهل الكوفة) : ٢ ، ٦ ، ١٣ ، ٢٤ ، ٢٨ ، ٣٣ ، ٤٢ ، ٤٣ ، ٤٥ ، ٦٥ ، ٩٦ ،
١٠٣ ، ١١١ ، ١٢٩ ، ١٣٠ ، ١٣٤ ، ١٣٨ ، ١٤٢ ، ١٤٦ ، ٢١٠ ، ٢٨٢ ، ٢٩٣ ، ٣١٠ ،
٣١١ ، ٣١٢ .

ابن كيسان : ١٤٦ .

ليبد : ٣٠٥ .

ليلي الأحيلى : ١١٨ .

ليلي العامرية : ١٣٦ .

المازني (أبو عثمان) : ٢٦ ، ٤٩ ، ٩٠ ، ٩١ ، ٩٩ ، ١٠٠ ، ١٠٩ ، ١١٠ ، ١٤٦ ، ١٤٧ ،
١٥٣ ، ١٧١ ، ٢٠٠ ، ٢٠٥ .

المبرد (أبو العباس ، د) : ٢٦ ، ٣١ ، ٣٢ ، ٣٨ ، ٤٧ ، ٥٨ ، ٦٢ ، ٦٤ ، ٦٩ ، ٧٠ ،
٧١ ، ٧٢ ، ٨٠ ، ٨٣ ، ٨٤ ، ٩٤ ، ١١٠ ، ١٦٠ ، ١٦١ ، ١٦٢ ، ١٦٤ ، ١٦٥ ، ١٦٧ ، ١٧٠ ،
١٧١ ، ١٧٥ ، ١٧٦ ، ١٨٩ ، ١٩٣ ، ١٩٤ ، ١٩٦ ، ١٩٧ ، ٢٠٢ ، ٢٠٣ ، ٢٠٤ ، ٢١٩ ،
٢٢٥ ، ٢٢٨ ، ٢٣١ ، ٢٣٩ ، ٢٤٤ ، ٢٥٣ ، ٢٥٦ ، ٢٥٧ ، ٢٥٨ ، ٢٧٠ ، ٢٨٤ ، ٢٨٨ .

- ميرمان (أبو بكر) : ٧٢ .
- ابن مجاهد (أبو بكر) : ٣١٠ .
- محمد بن حبيب : ٢٤٢ .
- معافر بن مرّ : ٢٧٢ .
- ابن مقبل : ٦٩ .
- ابن ملكون : ١٦٣ .
- أبو موسى = الجزولي .
- النابعة الجعدي : ١١٨ ، ١١٧ .
- النابعة الذبياني : ١٣٣ ، ٣٨ .
- ابن هشام اللخمي : ٨٩ .
- يعقوب = ابن السكيت .
- يونس : ٤٥ ، ٤٦ ، ٥٩ ، ٩١ ، ١٧٩ ، ١٨٩ ، ١٩٩ ، ٢٠٠ ، ٢٠١ ، ٢٣٠ ، ٢٣٤ ، ٢٣٦ ،
- ٢٣٧ ، ٢٥٠ ، ٢٥١ ، ٢٦١ ، ٢٧٨ ، ٢٧٩ ، ٢٨٥ .

- الإيضاح للفارسي : ١٨٩ .
- التذكرة للفارسي : ١٠ ، ٧٦ ، ١٠٩ .
- التوطئة للشلوين : ٨٢ .
- الخصائص لابن جني : ٢٢١ .
- الشرح (شرح المقدمة الجزولية الكبير) للشلوين : ٢٥٣ ، ٢٥٦ .
- كتاب سيويه : ١٣٢ ، ٢٢١ ، ٢٣٣ ، ٢٦٣ .
- المحكم المحيط الأعظم لابن سيده : ٢١٨ .
- الموعب لابن التياني : ٧٧ .
- النكت للأعلم : ٣٢ ، ٢١٨ ، ٢٢١ .
- الهمز لأبي زيد : ٣١٦ .

فهرس الأبواب النحوية

رقم الصفحة	الباب
(٦١-١)	باب الاستثناء
٦	أدوات الاستثناء
١٦	تكرار إلا
٢٥	العامل في المستثنى
٢٩	الوصف بإلا
٣٥	المستثنى بغير
٣٦	حكم المستثنى بعد حاشى
٤٠	حكم المستثنى بعد خلا وعدا
٤١	حكم المستثنى بعد سوى
٤٢	حكم المستثنى بعد ليس ولا يكون
٤٤	تقديم المستثنى
٤٩	الاستثناء المنقطع
(٦٢-٩٥)	باب النفي بلا
٧٠	العامل في خبر (لا)
٧٣	حكم التابع لاسم (لا) في الإعراب
٧٤	تكرار (لا)
(٩٦-١١١)	باب التمييز
٩٨	تقديم التمييز
(١١٢-١٣٧)	باب الإغراء
١١٨	سبب بناء أسماء الأفعال
١١٤	أضرب أسماء الأفعال
١٢٨	موضع أسماء الأفعال من الإعراب
١٣٣	حكم اقتران الفاء بجواب أسماء الأفعال
١٣٤	حكم تقديم معمول أسماء الأفعال

باب التصغير

(١٣٨ - ٢٠٦)

١٣٨

أغراض التصغير

١٤٠

التغيير الذي يحدث للمصغر

١٤٢

أوزان التصغير

١٤٣

ما يصغر وما لا يصغر

١٤٨

تصغير الثنائي

١٥١

تصغير ما فيه علامة تأنيث

١٥١

تصغير ما أوله همزة وصل

١٥٣

كسر ما بعد ياء التصغير

١٥٩

تصغير الخماسي

١٦٦

تصغير ما زاد على الخمسة

١٦٨

أولى الزوائد بالحذف

١٧٤

تصغير ما آخره همزة

١٧٨

تصغير المؤنث

١٨٢

تصغير الجمع

١٨٥

تصغير اسم الجمع

١٩١

أسماء صغرت على غير مكبرها

١٩٤

تصغير ما جاء مكبره على وزن المصغر

١٩٥

تصغير الترخيم

١٩٦

مسألة : تحقير إبراهيم وإسماعيل

١٩٧

مسألة : تحقير بردرايا أو حولايا

١٩٨

مسألة : تحقير ذوائب

(٢٠٧ - ٢١١)

باب ألف الوصل

(٢١٢ - ٢٧٩)

باب النسب

٢٢٥

النسب إلى ما فيه هاء التأنيث

٢٦٥

النسب إلى المركب

٢٧٣

النسب إلى جمع المذكر السالم والمثنى

٢٧٤

النسب إلى جمع المؤنث السالم

باب البناء

باب أحكام الألف في الآخر

باب تخفيف الهمزة

مسألة في خطايا

(٢٨٠ - ٢٩٦)

(٢٩٧ - ٢٩٩)

(٣٠٠ - ٣١٨)

٣١٤

قائمة المصادر والمراجع

- الإحاطة في أخبار غرناطة لابن الخطيب ، تحقيق محمد عبد الله غنان ، مكتبة الخانجي؛ القاهرة ، ط ٢ .
- أدب الكاتب لابن قتيبة ، تحقيق الأستاذ علي ناعور ، دار الكتب العالمية بيروت ، ط ١ ، ١٤٠٨ هـ .
- ارتشاف الضرب من لسان العرب لأبي حيان الأندلسي ، تحقيق د. رجب عثمان محمد ، مكتبة الخانجي ، القاهرة . ط ١ ، ١٤١٨ هـ .
- الاستغناء في أحكام الاستثناء ، لشهاب الدين القرافي ، تحقيق د . طه حسن ، مطبعة الإرشاد . العراق ١٤٠٢ هـ .
- أسرار العربية للأنباري ، تحقيق محمد بهجت البيطار ، المجمع العلمي العربي بدمشق .
- إشارة التعيين في تراجم النحاة واللغويين لعبد الباقي اليماني ، تحقيق د . عبد المجيد دياب ، مركز الملك فيصل .
- الأشباه والنظائر في النحو للسيوطي ، تحقيق د. فائز ترحيني ، دارالكتاب العربي ، ط ٢ ، ١٤١٤ هـ .
- إصلاح المنطق لابن السكيت ، تحقيق أحمد محمد شاكر ، دار المعارف ، القاهرة ، ط ٤ .
- الأصول في النحو لابن السراج ، تحقيق د . عبد الحسن الفتلي مؤسسة الرسالة بيروت ، ط ٣ ، ١٤٠٨ هـ .
- الأعلام للزركلي ، دار العلم للملايين ، ط ٥ ، ١٩٨٠ م .
- أعيان العصر وأعوان النصر ، للصفدي ، تحقيق د.علي أبو زيد وآخرين ، دار الفكر بدمشق ، ط ١ ، ١٤١٨ هـ .
- الأفعال لابن القوطية ، تحقيق علي فودة ، مكتبة الخانجي ، القاهرة ، ط ٢ ، ١٩٩٣ م .
- أمالي الزجاجي ، تحقيق عبد السلام محمد هارون ، الفيصلي ط ١ ، ١٣٨٢ هـ .
- أمالي السهيلي ، تحقيق محمد إبراهيم البنا ، كلية اللغة العربية .

- إنباه الرواة على أنباء النحاة للقفطي ، تحقيق أبو الفضل إبراهيم ، دار الفكر العربي بالقاهرة ، ومؤسسة الكتب الثقافية بيروت .
- الانتصار لسيبويه على المبرد لابن ولاد التميمي ، تحقيق زهير سلطان ، مؤسسة الرسالة بيروت ، ط ١ ، ١٤١٦ هـ .
- الأنساب للسمعاني ، تحقيق الشيخ عبد الرحمن المعلمي ، دائرة المعارف العثمانية .
- الإنصاف في مسائل الخلاف ، الأنباري ، تحقيق حسن حمد ، دار الكتب العلمية بيروت ، ط ١ ، ١٤١٨ .
- إيضاح الشعر للفارسي ، حققه د. حسن هندأوي ، دار العلم دمشق ، ودار العلوم والثقافة بيروت ، ط ١٤٠٧ هـ .
- الإيضاح العضدي للفارسي ، حققه د. حسن شاذلي فرهود ، مطبعة دار التأليف ، ط ١٣٨٩ هـ .
- البحر المحيط في التفسير لإبي حيان الأندلسي ، تحقيق الشيخ عرفات العشا حسونة ، دارالفكر .
- البداية والنهاية لابن كثير ، تحقيق الشيخ علي معوض وآخرين ، دار الكتب العلمية، بيروت ، ط ١ ، ١٤١٥ هـ .
- البغداديات للفارسي ، تحقيق صلاح الدين عبد الله السنكاوي ، مطابع العاني ببغداد .
- بغية الوعاة في طبقات اللغويين للسيوطي ، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ، المكتبة العصرية بيروت ، ١٤١٩ هـ .
- البلغة في تاريخ أئمة اللغة للفيروز أبادي ، تحقيق محمد المصري ، دمشق ١٣٩٢ هـ .
- تاج العروس للزبيدي ، تحقيق عبد الستار أحمد فراج .
- التبصرة والتذكرة للصميري ، تحقيق أحمد فتحي مصطفى ، دار الفكر بدمشق ، ط ١٤٠٢ .
- تحصيل عين الذهب من معدن جوهر الأدب ، للأعلم ، تحقيق د. زهير سلطان ، مؤسسة الرسالة بيروت ، ط ٢ ، ١٤١٥ هـ .
- تحفة الأريب في نحاة مغني اللبيب للسيوطي ، مصورة بمركز البحث العلمي بمكة .

- التذيل والتكميل لأبي حيان الأندلسي مصورة إستاذي الدكتور سعد الغامدي .
- التصريح بمضمون التوضيح للشيخ خالد الأزهرى ، تحقيق د. عبد الفتاح بحيرى ،
الزهراء للإعلام العربى ، ط ١ ، ١٤١٨ هـ .
- التعليقة على كتاب سيبويه للفارسي ، تحقيق د. عوض القوزي ، مطابع الحسينى ،
الرياض ، ط ١ ، ١٤١٤ هـ .
- التكملة للفارسي ، تحقيق د. كاظم بحر المرجان ، عالم الكتب ، بيروت ، ط ١ ،
١٤١٩ هـ .
- تنقيح الأبواب فى شرح غوامض الكتاب لأبى الحسن ابن خروف ، رسالة دكتوراه ،
د. صالح أحمد الغامدي ، كلية اللغة العربية .
- تهذيب إصلاح المنطق للخطيب التبريزي ، تحقيق د. فخر الدين قبادة ، دار الآفاق ،
بيروت ، ط ١ ، ١٤٠٣ .
- تهذيب اللغة للأزهرى ، تحقيق الأستاذ محمد علي النجار ، الدار المصرية للتأليف
والترجمة .
- التوطئة للشلوين ، تحقيق د. يوسف أحمد المطوع ، جامعة الكويت ، ١٤٠١ هـ .
- التيسير فى القراءات السبع للداني ، تحقيق أوتويرتزل ، دار الكتب العلمية ، بيروت ،
ط ١ ، ١٤١٦ هـ .
- الجامع لأحكام القرآن ، للقرطبي ، دار الكتاب العربى للطباعة والنشر ، القاهرة .
- الجمل فى النحو للزجاجي ، حققه د. علي توفيق أحمد ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ،
ط ١ ، ١٤١٧ هـ .
- خزانة الأدب للبغدادى ، تحقيق عبد السلام محمد هارون ، مكتبة الخانجي ، مصر ،
ط ٢ ، ١٤٠٢ هـ .
- الخصائص لابن جني ، تحقيق محمد علي النجار ، المكتبة العلمية .
- الدرر الكامنة فى أعيان المئة الثامنة لابن حجر العسقلاني ، تحقيق حمد سيد جاد الحق ،
دار المكتب الحديث ، ط ٢ .

- درة الحجال في أسماء الرجال لابن القاضي ، تحقيق د. محمد الأحدي أبو النور ، دار التراث ، ط ١ ، ١٣٩١ هـ .
- ديوان الأخطل ، شرحه راجي الأسمر ، دار الكتب العربي بيروت ، ط ١ ، ١٩٩٨ م.
- ديوان الأعشى ، شرح وتعليق محمد محمد حسين ، مؤسسة الرسالة بيروت ط ٧ ، ١٩٨٣ م .
- ديوان امرئ القيس ، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ، دار المعارف المصرية ، ط ١ .
- ديوان أمية بن أبي الصلت ، جمعه بشير يموت ، بيروت ، ط ١ ، ١٣٣٤ م .
- ديوان أوس بن حجر ، تحقيق محمد يوسف نجم ، بيروت ، دار صادر .
- ديوان تأبط شرًا ، تحقيق علي ذو الفقار شاكر ، دار الغرب الإسلامي ، ط ١ ، ١٩٨٤ م .
- ديوان جرير ، تحقيق نعمان أمين طه ، دار المعارف بمصر ، ط ٣ ، مطبعة صادر .
- ديوان جميل بثينة ، دار صادر بيروت .
- ديوان حسان بن ثابت ، شرح عبد الرحمن البرقوقي ، القاهرة .
- ديوان الخطيئة ، شرح أبي سعيد السكري ، دار صادر بيروت ، ١٩٨١ م .
- ديوان حميد بن ثور ، عبد العزيز الميمني ، الدار القومية للطباعة والنشر ، القاهرة .
- ديوان أبي حية النميري = شعر أبي حية .
- ديوان الخنساء ، دار صادر بيروت .
- ديوان ذي الرمة ، شرح أحمد بن حاتم الباهلي ، تحقيق عبد القدوس أبي صالح ، مؤسسة الإيمان بيروت .
- ديوان رؤية ، جمعه وليم بن الورد ، دار الآفاق الجديدة بيروت ١٩٨٩ م .
- ديوان ربعة الرقي ، تحقيق يوسف حسين بكار ، دار الأندلس بيروت ، ط ٢ ، ١٩٨٤ م .
- ديوان أبي زبيد الطائي ، تحقيق نوري حمودي القيسي ، مطبعة المعارف ببغداد .
- ديوان الطرماح ، تحقيق عزة حسن ، دمشق ، ١٩٦٨ م .

- ديوان عباس بن مرداس ، تحقيق يحيى الجبوري ، نشر مديرية الثقافة ، ط ٢ ، ١٩٨٤م .
- ديوان عبد الله بن الزبير = شعر عبد الله بن الزبير .
- ديوان سحيم عبد بني الحسحاس ، تحقيق عبد العزيز الميمني ، القاهرة ، ١٩٥٠م .
- ديوان العجاج ، تحقيق عبد الحفيظ السلطي ، مكتبة أطلس دمشق .
- ديوان علقمة الفحل ، تحقيق لطفي السقال ، مطبعة الأصيل ، حلب ، ١٩٦٩م .
- ديوان عنتره ، تحقيق محمد سعيد مولوي ، المكتب الاسلامي بدمشق ، ١٩٧٠م .
- ديوان الفرزدق ، دار صادر بيروت .
- ديوان القطامي ، تحقيق إبراهيم السامرائي .
- ديوان أبي قيس بن الأسلت تحقيق د.حسن محمد باجودة ، القاهرة ، ١٩٧٣ .
- ديوان قيس بن الملوح "مجنون ليلي" ، جمع وتحقيق عبد الستار أحمد فراج ، مكتبة مصر ، القاهرة .
- ديوان كثير عزة ، شرحه عدنان زكي درويش ، دار صادر بيروت ، ط ١ ، ١٩٩٤هـ .
- ديوان كعب بن مالك ، سامي العاني ، مكتبة النهضة ، بغداد .
- ديوان الكميت ، تحقيق داود سلوم ، مكتبة الأندلس ببغداد ، ١٩٦٩م .
- ديوان لبيد بن ربيعة = شرح ديوان لبيد بن ربيعة .
- ديوان مالك بن خالد الهذلي سامي العاني ، مكتبة النهضة ، بغداد .
- ديوان متمم بن نويرة ، تأليف ابتسام الصفار ، مطبعة الإرشاد ببغداد ، ١٩٦٨م .
- ديوان المثقب العبدى ، تحقيق حسن كامل الصيرفي ، معهد المخطوطات العربية ، القاهرة ١٩٧٠م .
- ديوان المخبل السعدي ، تحقيق حاتم الضامن ، عالم الكتب بيروت ، ط ١ ، ١٩٨٧م .
- ديوان النابغة الجعدي = شعر النابغة الجعدي .
- ديوان النابغة الذبياني ، فوزي عطوي ، الشركة اللبنانية للكتاب .

- ذيل مشتببه النسبة للذهبي ، تحقيق صلاح الدين المنجد ، دار الكتب الجديد ، ط ١ .
- الذيل والتكملة للمراكشي ، تحقيق إحسان عباس ، دار الثقافة .
- رسالة الإفصاح ببعض ما جاء من الخطأ في الإيضاح لابن الطراوة ، تحقيق د. حاتم الضامن ، عالم الكتب ، ط ٢ ، ١٤١٦هـ .
- الروض المعطار في خبر الأقطار للحميري ، د. حسان عباس ، مكتبة لبنان ، ط ١ .
- سنن أبي داود ، تعليق عزت عبيد الدعاس ، دار ابن حزم .
- سير أعلام النبلاء للذهبي ، تحقيق شعيب الأرنؤوط ، مؤسسة الرسالة بيروت ، ط ١ ، ١٤٠١هـ .
- شرح أبيات سيويه للسيراقي ، تحقيق د. محمد الريح هاشم ، دار الجليل بيروت ، ط ١ ، ١٤١٦هـ .
- شرح الأبيات المشككة الإعراب = إيضاح الشعر .
- شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ، تحقيق حسن حمد ، دار الكتب العلمية بيروت ، ط ١ ، ١٤١٩هـ .
- شرح التسهيل لابن مالك ، تحقيق د. عبد الرحمن السيد ، هجر للطباعة والنشر ، ط ١ ، ١٤١٠هـ .
- شرح الجزولية للأبدي السفر الأول ، رسالة دكتوراه للدكتور سعد بن حمدان الغامدي ، كلية اللغة العربية ، جامعة أم القرى .
- شرح جمل الزجاجي لابن بابشاد ، ميكروفيلم بالجامعة الإسلامية برقم ٩٣٥٦ مصور عن دار الكتب الظاهرية بدمشق .
- شرح جمل الزجاجي لابن خروف ، تحقيق د. سلوى محمد عرب ، جامعة أم القرى ، ط ١ ، ١٤١٩هـ .
- شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ، تحقيق صاحب أبو جناح ، عالم الكتب ، ط ١ ، ١٤١٩هـ .
- شرح ديوان الحماسة للمرزوقي ، تحقيق أحمد أمين وعبد السلام هارون .
- شرح ديوان لييد ، تحقيق إحسان عباس ، الكويت ، ط ٢ ، ١٩٨٤م .

- شرح الرضي على الكافية ، تعليق يوسف حسن عمر ، جامعة بنغازي بتونس ١٣٩٨م.
- شرح السيرا في لكتاب سيبويه ، ميكروفيلم بالجامعة الإسلامية رقم ٩٣٥١ ، مصور عن درا الكتب المصرية برقم ١٣٧ .
- شرح شواهد الإيضاح لابن بري ، تحقيق عيد مصطفى درويش ، القاهرة ، الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية .
- شرح الكافية الشافية لابن مالك ، تحقيق على محمد معوض ، دارالكتب العلمية ، بيروت ، ط ١ ، ١٤٢٠ هـ .
- شرح المفصل لابن يعيش ، تحقيق د. عبد الحسين المبارك ، عالم الكتب ، ط ١ ، ١٤٠٨ هـ .
- شرح المقدمة الجزولية الكبير للشلوين ، تحقيق د. تركي بن سهو العتيبي ، مكتبة الرشد ، ط ١ ، ١٤١٣ هـ .
- شعر أبي حية النميري ، تحقيق يحيى الجبوري منشورات وزارة الثقافة ، دمشق ، ط ١ ١٩٧٥م .
- شعر عمرو بن معد يكرب ، جمعه معاذ الطرايشي ، مطبوعات مجلة اللغة العربية بدمشق ، ط ٢ .
- شعر النابغة الجعدي ، عبد العزيز رباح ، المكتب الإسلامي ببيروت ، ط ١ ، ١٤٦٤م .
- شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح لابن مالك ، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي ، عالم الكتب ، ط ٣ ، ١٤٠٣ هـ .
- الصحاحي لابن فارس ، تحقيق أحمد صقر ، مطبعة الحلبي ، القاهرة .
- الصحاح للجوهري ، تحقيق د. إميل يعقوب ، دار الكتب العلمية ببيروت ، ط ١ ، ١٤٢٠ هـ .
- صحيح مسلم بشرح النووي ، تحقيق خليل مأمون شيحا ، دار المعرفة .
- صفة جزيرة الأندلس ، للحميري ، تحقيق لافي بيروفنصال ، القاهرة ١٩٣٧م .

- صلة الصلة لابن الزبير ، مكتبة خياط ، بيروت .
- طبقات النحاة واللغويين ، تقي الدين بن قاضي شعبة ، تحقيق د. محسن غياض ، جامعة بغداد .
- عنوان الدراية فيمن عرف من العلماء في المئة السابعة ببجاية لأبي العباس الغبريني ، تحقيق صالح بو نوار ، الجزائر .
- فتح الباري بشرح صحيح البخاري لابن حجر العسقلاني ، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي ، دار الريان للتراث ، القاهرة ، ط ٢ ، ١٤٠٧ هـ .
- فيض الرحيم في قراءات القرآن الكريم ، سعيد محمد اللحام ، عالم الكتب ، ط ١ ، ١٤١٥ هـ .
- الكامل في اللغة والأدب للمبرد ، تحقيق د. عبد الحميد هندأوي ، دار الكتب العلمية بيروت ، ط ١ ، ١٤١٩ هـ .
- كتاب سيبويه ، تحقيق عبد السلام محمد هارون ، عالم الكتب ، ط ٣ ، ١٤٠٣ هـ .
- الكشف عن حقائق غوامض التزويل للزخشرى ، تحقيق مصطفى حسين أحمد ، دار الكتاب العربي .
- لسان العرب لابن منظور ، دار صادر بيروت ، ط ٣ ، ١٤١٤ هـ .
- اللمع في العربية ، لابن جني ، تحقيق حامد المؤمن ، عالم الكتب ، ط ٢ ، ١٤٠٥ هـ .
- المبهج في تفسير أسماء شعراء الحماسة لابن جني ، تحقيق د. حسن هندأوي ، دار القلم ، دار المنارة ، ط ١ ، ١٤٠٧ هـ .
- مجمع الأمثال للميداني ، تحقيق نعيم حسن زرزور ، دار الكتب العلمية ، بيروت .
- المحتسب في تبين وجوه شواذ القراءات لابن جني ، تحقيق محمد عبد القادر عطا ، دار الكتب العلمية ، ط ١ ، ١٤١٩ هـ .
- المحكم والمحيط الأعظم لابن سيده ، تحقيق د. عائشة عبد الرحمن ، مطبعة مصطفى الحلبي ، ط ١ ، ١٣٧٧ هـ .

- مختصر صحيح مسلم للمندري ، تحقيق د. مصطفى ديب البغا ، اليمامة للطباعة ، دمشق ، ط ٣ ، ١٤٢٠ هـ .
- مرآة الجنان وعبرة اليقظان في معرفة حوادث الزمان لليافعي ، مؤسسة الأعلمي للمطبوعات ، لبنان .
- الزهر في علوم اللغة وأنواعها للسيوطي ، تحقيق محمد أحمد جاد المولى وآخرين ، دار الجليل بيروت .
- المسائل الحلييات للفارسي ، تحقيق د. حسن هنداي ، دار القلم ، دار المنارة ط ١ ، ١٤٠٧ هـ .
- المسائل العسكرية للفارسي ، تحقيق د. علي بن جابر المنصوري ، بغداد ، ط ٢ ، ١٩٨٢ م
- المسائل العسكرية للفارسي ، تحقيق محمد الشاطر أحمد ، مصر ، ١٤٠٣ هـ .
- المسائل المنثورة للفارسي ، تحقيق مصطفى الحدي ، طباعة مجمع اللغة بدمشق .
- المساعد على تسهيل الفوائد لابن عقيل ، تحقيق د. محمد كامل بركات ، دار المدني ، ١٤٠٥ هـ .
- معاني القرآن للأخفش ، تحقيق د. عبد الأمير محمد أمين الورد ، عالم الكتب ، ط ١ ، ١٤٠٥ هـ .
- معاني القرآن للفراء ، تحقيق د. عبد الفتاح إسماعيل شلبي ، دار السرور .
- المعجب في تلخيص أخبار المغرب للمراكشي ، تحقيق محمد سعيد العريان ، القاهرة ، ط ٣ .
- معجم المؤلفين ، عمر رضا كحالة ، مطبعة الترقى بدمشق .
- المعجم المفصل في شواهد اللغة العربية ، إميل يعقوب ، دار الكتب العلمية ، ط ١ .
- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب لابن هشام ، تحقيق حسن حمد ، دار الكتب العلمية ، ط ١ ، ١٤١٨ هـ .
- المقتضب للمبرد ، تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة ، القاهرة ١٣٨٦ هـ ،

- المقدمة الجزولية في النحو لأبي موسى الجزولي ، تحقيق د. شعبان عبد الوهاب محمد،
أم القرى ، ط ١ ، ١٤٠٨ هـ .
- المقرب لابن عصفور ، تحقيق أحمد عبد الستار الجوارى ، الفيصلي ، ط ١ ،
١٣٩١ هـ .
- الممتع في التصريف لابن عصفور ، تحقيق د. فخر الدين قبادة ، دار المعرفة ط ١ ،
١٤٠٧ هـ .
- المنصف لابن جني ، تحقيق محمد عبد القادر عطا ، دار الكتب ، ط ١ ، ١٤١٩ هـ .
- نتائج الفكر في النحو للسهيلي ، تحقيق الشيخ عادل عبد الموجود ، دار الكتب
العلمية ، ط ١ ، ١٤١٢ هـ .
- النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة ، لابن تغري ، تحقيق إبراهيم طوقان ، الهيئة
العامة المصرية للكتاب ، ١٣٩١ هـ .
- نفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب للمقري التلمساني ، تحقيق إبراهيم شمس
الدين ، دار الكتب العلمية .
- النكت في تفسير كتاب سيويه للأعلم الشنتمري ، تحقيق زهير سلطان ، معهد
المخطوطات العربية ، الكويت ، ط ١ ، ١٤٠٧ هـ .
- هدية العارفين للبغدادي ، دار الكتب العلمية بيروت .
- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع للسيوطي ، تحقيق أحمد شمس الدين ، دار الكتب
العلمية ، ط ١ ، ١٤١٨ هـ .
- الوافي بالوفيات للصفدي ، تحقيق أحمد الأرناؤط ، دار أحياء التراث العربي ،
١٤٢٠ هـ .
- وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان لابن خلكان ، تحقيق إحسان عباس ، دار صادر .

المحتويــــــــــــــــات

الموضوع	رقم الصفحة
المقدمة	١-
القسم الأول (الدراسة)	٣-
المبحث الأول التعريف بالأبديّ (اسمه ، كنيته)	٣-
مولده وعصره	٤-
شيوخه	٥-
تلاميذه	٦-
مكانته العلمية وآثاره	٩-
وفاته	٩-
المبحث الثاني التعريف بالجزولية	١٠-
وصف الجزولية	١١-
شراح الجزولية	١٢-
المبحث الثالث (شرح الجزولية للأبديّ)	١٦-
توثيق نسبته	١٦-
طريقة تناول الأبواب	١٩-
أسلوبه	٢٢-
مصادره	٢٦-
شواهد	٢٧-
موقفه من بعض المتقدمين	٣١-
استدراكاته على الجزولي	٣٨-
قيمة الكتاب العلمية	٤٣-
القسم الثاني (التحقيق)	٤٥-
منهجي في التحقيق	٤٥-
وصف النسخ	٤٦-

الموضوع	رقم الصفحة
الرموز المستخدمة في الجزء المحقق	- ٥٢ -
النص المحقق	(٣١٨ - ١)
الفهارس الفنية	٣١٩
فهرس الآيات القرآنية	٣٢٠
فهرس الأحاديث النبوية	٣٢٥
فهرس أقوال العرب وأمثالهم	٣٢٦
فهرس القوافي	٣٢٨
فهرس الأعلام	٣٣٥
فهرس الكتب الواردة في النص	٣٤١
فهرس الأبواب النحوية	٣٤٢
المصادر والمراجع	٣٤٥
المحتويات	٣٥٥

Title Of Thesis

AL- Jazwleh explanation for AL-Obathee The Second Part
from chapter of AL-Estethna to chapter of lightening of
AL-Hamza inquiry and monograph.

Name Of Searcher

Motad Bin Mouteq Bin Ageal AL-Harbee .

The Searcher Plan

TO Divide The Search For Tow Parts

***The First Part**

Consist Of Three Chapter :

- (١) Acquainting Of AL-Obathee (his name, his period , his birth , his teacher , his students , his books , his death)
- (٢) Acquainting Of AL-Jazwleh (his other , his names , his way , his explainers)
- (٣) Explanation Of AL-Jazwleh For AL-Obathee (be sure that the book refer to the same other , arrangement , critics of AL-Jaswleh matter of the book)

***Second Part**

(May way on the search , the revisal context , indexes)

Study aim

service the Arabic heritage

Subject of the thesis

Arabic Syntax

Chapters Of the thesis

AL-Estethna , AL-Nafee Bela , AL-Tameas , AL-Egra fee aljomal , AL-Tasgear , Alf alwsel w algtee, AL-Nasab , AL-Bena , Ahkam alalf fee alakeer , Lightening of alhamza)

Finding And Advice

knowledge old book , increase syntax book , knowledge opinion and saying of old learned)